مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

المجلد السادس عشر - العدد الرابع - شتاء ١٩٨٨

ال، قطر (١٠) ريال، الامارات (١٠) درهمّ، البحرين (ـ,١) دينار،
الاردن (٧٥٠) فلس، تونس (١,٥) دينار، الجزائر (١٥) دينار، اليمن
مصر (ـ,١٥) جنيه، السودان (١,٥) جنيه، سوريا (٣٥) ليرة، اليمن
٠٢

الاشتراكات

للافراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	اربع سنوات
الكويت	٢ د.ك	٤ د.ك	٥,٥ د.ك	٧ د.ك
الدول العربية	٢,٥ د.ك	٤,٥ د.ك	٦,٥ د.ك	٨ د.ك
البلاد الأخرى	١٥ دولار	٣٠ دولار	٤٠ دولار	٥٠ دولار
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	١٥ د.ك	٢٥ د.ك	٤٠ د.ك	٥٠ د.ك
في الخارج	٦٠ دولار	١١٠ دولار	١٥٠ دولار	١٨٠ دولار

* تدفع اشتراكات الافراد مقدماً
(١) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.
(٢) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (٠٧١٠١٦٨٥) لدى بنك الخليج فرع العديلية.

* اشتراكك لأكثر من سنة يمنحك فرصة الحصول على العددين ١و٢ من اصداراتنا الخاصة باللغة الانجليزية أو أحد أعداد المجلة القديمة.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة الى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية
ص.ب: ٥٤٨٦ صفاة ـ الكويت 13055

او الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: ٢٥٤٩٤٢١ ـ ٢٥٤٩٣٨٧

ثمن المجلد للمؤسسات: (١٥,٠٠٠) خمسة عشر دينارا كويتيا او ما يعادلها
ثمن المجلد للافراد: (٥,٠٠٠) خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها
ثمن المجلد للطلاب: (٣,٠٠٠) ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات
في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

المجلد السادس عشر - العدد الرابع - شتاء ١٩٨٨

توجه جميع المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان التالي :
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت ص. ب ٥٤٨٦ صفاة - الكويت 13055
هاتف : ٢٥٤٩٣٨٧ - ٢٥٤٩٤٢١ - تلكس : ٢٢٦١٦ KUNIVER

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة:

١ـ تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الاكاديمية الأصيلة المكتوبة باللغة العربية ولا تنشر بحوثا منشورة سابقا أو أنها مقدمة للنشر لدى جهات أخرى.

٢ـ تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب التي لا يتجاوز تاريخ اصدارها ثلاثة أعوام بحيث لايزيد حجم المراجعة عن عشر صفحات كوارتر بمسافة ونصف بين السطر، ويشترط في المراجعة أن تتناول ايجابيات وسلبيات الكتاب، وفي العرض أن يقدم تلخيصا لأهم محتويات الكتاب وتستهل المراجعة المعلومات التالية: الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة تلك المعلومات بتلك اللغة.

٣ـ ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الاكاديمية.

٤ـ ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها واجازتها) في ميادين العلوم الاجتماعية على أن يكون الملخص من أعداد صاحب الرسالة نفسه.

٥ـ ترحب المجلة بنشر التقارير العلمية عن مشاريع البحوث في طور التنفيذ أو عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية.

٦ـ يجب أن يرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية يتكون مما لايزيد عن ٢٠٠ كلمة، ملخصا مهمة البحث والنتائج.

٧ـ يتم تنظيم كتابة البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية مستقلة في وسط السطر على أن تكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الأبحاث:

١ - يجب أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن ٤٠ صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة على ورق كوارتر بمسافة ونصف بين السطر . يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثا من أجل الاطلاع على الشكل المطلوب.

٢ـ تطبع الجداول على أوراق مستقلة ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره، على أن يشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلا (جدول رقم (١) هنا تقريبا.

٣ـ يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله على ورقة مستقلة ويجب أن يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المجلة للمرة الأولى وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى أو قرىء في مؤتمر ما إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما.

٤ـ تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المراجعة أو المناقشة أو التقرير أو ملخص الرسالة الجامعية.

المصادر والهوامش:

١ـ يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالاشارة إلى اسم المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلا (ابن خلدون، ١٩٦٠) و(القوصي، ومذكور، ١٩٧٠) و (Smith, 1970) و(Smith & Jones, 1975). أما إذا كان هناك أكثر من اثنين من المؤلفين للبحث الواحد (مذكور وآخرون، ١٩٨٠)

و (Jones et al, 1965) أما إذا كان هناك بحثين لكاتبين مختلفين (القوصي، ١٩٧٣؛ مذكور، ١٩٨٧) و (Roger, 1981; Smith, 1974). أما إذا كان هناك بحثين لكاتب في سنة واحدة (الفارابي أ ١٩٦٤، ١٩٦٤ب) و(Smith, 1962a, 1962b). وفي حالة الاقتباس يشار إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها (ابن خلدون، ١٩٧٠: ١٦٤) و (Jones, 1977: 58 - 59).

٢- توضع المراجع في نهاية البحث ويفضل أن تكون حديثة جدا وان لايزيد عمر أقدمها عن عشرين عاما. ويجب وضع جميع المراجع التي اشير إليها ضمن البحث في نهايته، على أن تكتب المراجع بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

هدسون، م

١٩٨٦ «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات» ص ص ١٧ - ٣٦ في هـ. شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الخطيب، ع

١٩٨٥ «الانماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي» مجلة العلوم الاجتماعية - ١٣ (شتاء): ١٦٩ - ٢٢٣.

أبوزهرة، م

١٩٧٤ الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي.

Hirschi, T

1983 «Crime & the Family», pp 53 - 69 in J. Wilsone (ed) Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.

1984 «The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion» Journal of Marriage & the Family 46 (February): 11 - 19.

Quinney, R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company,

٣- يجب اختصار الهوامش إلى أقصى حد والاشارة إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع * أو أكثر إذا كان التعليق خاص باحصائيات معينة وتوضع كلمة المصدر أمام المرجع الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالا.

٤- تطبع الهوامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة بمسافة واحدة بين سطور المرجع الواحد ومسافتين بين مرجع وآخر.

اجازة النشر:

١- تقوم المجلة باخطار أصحاب البحوث باجازة بحوثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات شكلية أو موضوعية سواء كانت جزئية أو شاملة على البحث قبل اجازته للنشر.

عدد ١، ١٩٧٣

شكري، الأمم المتحدة في الميزان - الأخرس، التخطيط الاجتماعي في مجال رعاية الأطفال والشباب - ربيع، اتجاه مصر نحو الاشتراكية - الأزهري، مبيعات الفرص وعلاقتها بكفاءة السياسات التسويقية من وجهة النظر العلمية والعملية - النفيسي، العلاقات الايرانية السوفياتية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- حريق، أثر السوق المحلي على العلاقات بين الريف والحضر - النجار، مقارنة بعض الأفكار الاقتصادية لابن خلدون وآدم سميث - عبدالرحيم، إنشاء وتطوير المعايير العلمية في الصناعة.

عدد ١، ١٩٧٤

علي، التصنيع وسياسة الحماية الجمركية في لبنان - قنديل، النماذج الرياضية المحددة والتخطيط التأشيري - ربيع، الحضارة وقضية التقدم والتخلف - النجار، أزمة نظام النقد الدولي - أبو علي، إمكانية وسائل التنسيق بين الخطط الصناعية في الدول العربية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- الابراهيم، تقييم إمكانية تطبيق نماذج «دوفيرجر» و«نيومان» للأحزاب السياسية - عاروري، فكرة القومية وعلاقتها بالدين - خدوري، المؤسسات العسكرية العثمانية في العراق - السالم، نظريات متداولة في تطور الادارة - سليمان، حول استخدام معايير الاستثمار في الاقتصاد المتخلف - الفرا، بعض خصائص سكان الكويت.

عدد ٢، ١٩٧٤

الجميلي، التشرد في العراق - سامي/ بازرعه/ رمضان، بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت - بوحوش، عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث - الأخرس، الجو القيمي المتقدم العلمي والتكنولوجي - أبو العلا، جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- الرشيد، البيئة الثورية - منصور، التقدير الاقتصادي في ظل النظام الاشتراكي - صقر، نموذج مهلانوبس للتخطيط - أبولغد، القومية العربية: الاعتبارات السياسية الاجتماعية - عليش، العلاقات الانسانية في الصناعة.

عدد ١، ١٩٧٥

الغزالي، حول فلسفة الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت - زحلان/ ربيع، هجرة الأدمغة والهجرة الداخلية في البلاد العربية - الكرسني، مقدمة لدراسة الثورة المهدية - برهوم، الدور الاجتماعي للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع - السلمي، مدخل تكاملي لنظرية التنظيم - الأعرجي، بين الاستراتيجية «والتكتيك» في التخطيط للتطوير الاداري - عفيفي، السياسات الترويجية لمتاجر التجزئة بالكويت - خواجكية، مستقبل أسعار النفط على ضوء التوقعات المحتملة لمستويات الاستهلاك والانتاج في العالم.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- عيسى، عناصر تقييم الأوراق المالية - زحلان، تخطيط القوى البشرية.

عدد ٢، ١٩٧٥

النقيب، تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربي - مقلد، الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات - بدر، الثورة السلوكية في العلوم السياسية - صقر، التكامل الاقتصادي العربي: الدوافع.. والطموح والمتغيرات مع إشارة خاصة لدول الخليج - عبدالرحيم، تقارير الأداء وسيلة إتصال بين المحاسب والمدير - الرميحي، مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- منصور، الشراء للمنظمات: أهدافه، النشاطات التي يتضمنها والعوامل المرتبطة باختيار مصادر الشراء - القدسي/ المصري، استغلال أموال نفط الشرق الأوسط: بدائل وآمال - مرار، الاغتراب التنظيمي.

☐ عدد ١، ١٩٧٦

النجار، العنصر الانساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسؤولية الادارية - الحسن، العلاقات الانسانية في العمل - فرح/ السالم، الانقسام التحديثي التقليدي في الكويت ولبنان - النجار، الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية - عبدالسلام، شركات الملاحة البحرية المتعددة ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- صقري، المعتقدات المثبتة وديمومة النظام السياسي - كرم، التبعية الاقتصادية وحجم البلدان - فرح، ملكية واستغلال الأرض في المناطق الجافة - عيسى، طريقة كمية لقياس عنصر الخطورة في الأسهم - شركس، الجوانب الاجتماعية للمحاسبة: وجهة نظر سلوكية.

☐ عدد ٢، ١٩٧٦

الغزالي، نحو محاولة تشخيص أزمة الاقتصاد العالمي - عاقل، نظرية بياجيه عن تكوين المفاهيم - أبو عياش، نموذج نظري واختبار عملي لبيئة حضرية الكويت - الأعرجي، حول فاعلية وكفاءة الأجهزة الادارية الخدمية الحكومية - الثاقب، حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- خيرالدين، دراسة إحصائية لنمط توزيع الدخل بين دول العالم - القطب، اتجاهات التحضر في البلاد العربية.

☐ عدد ٣، ١٩٧٦

أحمد، المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي - اسماعيل، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية - عفيفي، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية

- حريق، التحليل الهيكلي الوظيفي في دراسة علم السياسة - بريجر، تأملات في كتابات أصحاب نظرية النسق الخاصة بدراسة السياسة الدولية.

☐ عدد ٤، ١٩٧٦/١٩٧٧

أحمد، سوسيولوجيا المعرفة: الماهية والمنهج - حريم، القيادة الادارية، مفهومها وأنماطها - بوحوش، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفيتي - تناغو، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانمائي - مقلد، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية: الاطار النظري العام.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- شارون/ أبولين، تعليم الاناث في الوطن العربي - السالم/ فرح، التغير السياسي في بعض البلاد العربية.

☐ عدد ١، ١٩٧٧

برهوم، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن - القيسي، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة - عبدالرحمن، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق - جلال الدين، السكان والتنمية: النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- الغزاوي، طريقة دراسة نسق الرعاية الاجتماعية على المستوى المفاهيمي - إيرلي، ظهور زعيم حضري: تحليل اجتماعي - فارس/ جافني، إعادة تقييم دراسات التغير الاجتماعي في الشرق الأوسط.

☐ عدد ٢، ١٩٧٧

الحبيب، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون - السلمي، نموذج نظري لأسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت - الخصاونة، صيغ التعاون الاقتصادي العربي: اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري الأردني - سلمان، بعض المشاكل والحلول في التمويل الانمائي للأقطار النفطية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

مهايني، استراتيجيات المواصلات في الدول النامية - عبدالله، المحاسبة كوسيلة للتنمية الاقتصادية.

☐ عدد ٣، ١٩٧٧

النفيسي، معالم الفكر السياسي الاسلامي ـ أحمد، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ ـ عبدالرحيم، تكاليف التسويق، دراسة تحليلية انتقادية ـ السعيد، التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية ـ عطية، أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الحسيني، ديناميات التنظيم: دراسة مقارنة بين تنظيمين صناعيين مصريين ـ فيرلي/كيفجين، الوحدة بعد العداء: نقد للنظرة النفسية الاجتماعية حول نزاع الشرق الأوسط.

☐ عدد ٤، ١٩٧٧

توق، التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي/مدخل نظري ـ خير الدين، اختبار قياس لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الأجنبي على تنمية بعض الدول العربية ـ القطب، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية ـ صقر، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر.

الصدي، العلاقات بين المجموعات الاقليمية: طريقة بديلة لدراسة العلاقات الدولية ـ خدوري، يهود العراق في القرن التاسع عشر ـ حداد، مفهوم مانهايم للمثقف اللامنتمي ـ النقيب، تكوّن الدرجات الاجتماعية والتغير الاجتماعي في الكويت.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

☐ عدد ١، ١٩٧٨

شافعي، الصناعة التحويلية في العالم العربي تقييم لواقعها وأهدافها ـ السطنبولي، الأحياء القصديرية في المدن شمال أفريقية ـ رمزي، المرأة والعمل الفعلي منظور سيكولوجي ـ النجار، مجموعات العمل والقيادات الجماعية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ بريجر، الادارة الاجتماعية والتغير الاجتماعي ـ غربال، المشروعات المشتركة: الأسطورة والحقيقة.

☐ عدد ٢، ١٩٧٨

الحسيني، نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع ـ النجار، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا ـ عبدالباقي، حول دوافع وبواعث السلوك الانساني ـ حداد، دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

كيرودا، الاثنية والعلاقات الدولية: الاستثمارات اليابانية في هاواي ـ ماجي، التفضيلات الجمركية للدول النامية

☐ عدد ٣، ١٩٧٨

النفيسي، الجماعية في دولة الإسلام ـ فرج، الابداع والفصام ـ ياغي، العراق والقضية الفلسطينية ـ علوان، عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي ـ أبو عياش، تطور النظرية الجغرافية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

عايش، المعلومات كشكل من أشكال الطاقة ـ قوراني، المتغيرات الاجتماعية في اختيار السياسة الخارجية في دول العالم الثالث ـ سزروفي/العيسى، قوى العمل الخارجية في الخليج العربي: المشاكل والآفاق.

☐ عدد ٤، ١٩٧٨

المنوفي، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر ـ عبدالباسط، حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة ـ الفقي/ناصر/عبده، تقويم واقعي لأوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية في الكويت ـ أبو لبده، مص الأصابع ـ الليسي، التنمية الاقتصادية في مصر دراسة تحليلية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الأمين، الدورات التجارية ونشوء الاقتصاد الكلي ـ اسماعيل، التبقرط والاحتراف في تقسيم العمل ـ غربال، تطبيق تحليل التكلفة والفائدة على التكنولوجيا.

☐ عدد ١، ١٩٧٩

القيسي، نحو سياسة بترولية مشتركة - ابراهيم، التوجيه التربوي للمبدعين - فؤاد، المؤرخ المصري عبدالرحمن الجبرتي - خصاونة، التخطيط التربوي والتنمية - الخطيب، ثلاثون سنة من قيام إسرائيل.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- اسماعيل، فكرة «الطبيعة» في النظرية التربوية لجان جاك روسو - شريدي، نظرية النفس والمشاحنة على مفهوم الانسان - بركات، دراسة تحليلية لوسائل الاعلام في الدول العربية: ١٩٥٠ - ١٩٧٦.

☐ عدد ٢، ١٩٧٩

محمود، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر - أحمد، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية - العوضي، اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي - الجواهري، الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- صقري، القاعدة المادية للقوة السياسية عند ابن خلدون - خير الدين، أثر سياسة إحلال الواردات على الصناعة التحويلية المصرية (١٩٦٠-١٩٧٤) - ناجي، المدخل المتكامل لتنمية الطاقة البشرية بالعالم العربي.

☐ عدد ٣، ١٩٧٩

الأشعل، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية - النجار، نحو نظام نقدي دولي جديد - مرار، مشاركة العاملين في الادارة - أبو النيل، دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والأمريكيين.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- الكبيسي، نظريات التنظيم الاداري بين الكلاسيكية والمعاصرة في الدول النامية - غربال، أثر ميكانيكية السوق على اختيار التكنولوجيا في الدول النامية - فالسان، الخبرة المصرية في إدارة التنمية.

☐ عدد ٤، ١٩٧٩/ ١٩٨٠

المنوفي، السياسة المقارنة: مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية - عبده، نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي - عبدالرحمن، الخليج وقضاياه في الصحافة المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل - الركابي، الأصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- الحداد، «رالف داهر ندورف وتالكوت بارسونز» نحو نظرية في التغير البنائي - الوظيفي - محمود، المساعدات الأمريكية لاسرائيل - بوحوش، البيروقراطية وأثرها على الاندماج الاجتماعي في العالم العربي.

☐ عدد ١، ١٩٨٠

رشاد، تبقرط العملية السياسية - ناجي، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني - عبدالرحيم، دراسة للتفاعل الأسري كأحد الأبعاد الفارقة في برنامج للتقويم السيكولوجي للمعوقين - بركات، الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- عيسى، تطور السوق المالية في الأردن - الصايغ، الاغتراب وتفسيراته المتعددة الأبعاد - البعلي/ برايس، المنهج الديالكتيكي عند ابن خلدون وكارل ماركس.

☐ عدد ٢، ١٩٨٠

زكي، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي - الأحمد/ الجاسم، التربية العملية، وضعها الحالي، البرامج المقترحة وأثر ذلك في اعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت - تركي، حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية العربية الحديثة - الخطيب، التربية المستمرة، سياستها وبرامجها وأساليب تنفيذها.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

صالح، العلاقة بين مستوى النمو المعرفي والتحصيل الدراسي عند الأطفال ـ العابد، المتطلبات الأساسية للاتصال التنموي في البلاد العربية ـ عيد، سوق رأس المال في الكويت.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

☐ عدد ٣، ١٩٨٠

الشاقب/سكوت، موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب ـ توق، المستوى الاقتصادي والاجتماعي والترتيب الولادي وتأثيرهما على النمو الخلقي عند عينة من الأطفال الأردنيين: دراسة تجريبية ـ أحمد، علم الاجتماع: التحديات الأيديولوجية ومحاولات البحث عن الموضوعية ـ السالم، التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

القدسي، النمو والتوزيع في الكويت: تحليل استخدام دالة الانتاج ـ بشاي، مفهوم الذات عند الام وعلاقته بالتحصيل الاكاديمي للطفل.

☐ عدد ٤، ١٩٨٠/ ١٩٨١

آدم، مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية ـ الفقي، أثر إهمال الأم على النمو النفسي للطفل ـ عبدالرحمن، دراسة سوسيولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية ـ منصور، علم النفس البيئي: ميدان جديد للدراسات النفسية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ هاريس/ حريق، دراسة تطبيقية حول سياسة التسعير في المشروعات العامة وأهداف صانعي القرارات ـ الموسى، الهجرة غير العربية في الكويت، مع اشارة خاصة الى الهجرة الأسيوية ـ صقري، مفهوم «الشخصية القومية العربية»: دراسة تحليلية.

☐ عدد ١، ١٩٨١

التميمي، مفهوم التسوية السياسية ـ مقلد، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية ـ الشرقاوي، الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت ـ الأحمد، لعب المحاكاة وإمكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الرحمي، دبلوماسية المصادر في العلاقات العربية ـ اليابانية ـ ظاهر، البيروقراطية والاغتراب الاجتماعي بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة.

☐ عدد ٢، ١٩٨١

التميمي، الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ـ نور، تطبيق الحاسبات الالكترونية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية الآمال المعقودة وإمكانيات التطبيق العربي ـ الفرا، الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعلوم الاجتماعية ـ النجار، نظام النقد الأوروبي: أهدافه ومستقبله ـ العظمة، اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

الأمين، تخصيصات الاستثمار وتنفيذ أهداف خطط التنمية: طاقة العراق الاستيعابية ١٩٥١-١٩٨٠ ـ منصور، حماية المستهلك بالدول النامية مشاكل وقضايا ـ الميداني، خصائص الخطر المردود على الاستثمارات في الأسهم العادية في بورصة بيروت.

☐ عدد ٣، ١٩٨١

الريحاني، معالجة التبول اللاإرادي سلوكيا: دراسة تجريبية علاجية ـ تركي، قلق الامتحان بين القلق كسمة والقلق كحالة ـ كاظم، حول التفسيرات المتباينة لنتائج الاختبارات ـ توق/ عباس، أنماط رعاية اليتم وتأثيرها على مفهوم الذات في عينة من الأطفال في الأردن ـ عبدالرحيم، استخدام المنهج الاسقاطي لدراسة بعض المواقف الاجتماعية كمتغيرات

وسيطة بين العجز الجسمي وسوء التوافق النفسي (دراسة ميدانية في البيئة الكويتية) ـ شريف، الأنماط الادراكية المعرفية وعلاقتها بمواقف التعلم الذاتي والتعليم التقليدي.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ صالح، التأملية ـ الاندفاعية كأسلوب معرفي عند الأطفال في الكويت ـ البعلي/ الوردي، نموذج ابن خلدون لدراسة المجتمع في ضوء الفكر المعاصر.

□ عدد ٤، ١٩٨١

عبدالخالق، دور المرأة الكويتية في ادارة التنمية ـ البكري، أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية ـ السالم، تقويم كتب الادارة الصادرة في اللغة العربية ـ القطب، اتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر (دراسة ميدانية) ـ رجب، الاطار العامل لنظرية المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية ـ الشرقاوي، الاستقلال عن المجال الادراكي وعلاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الشباب من الجنسين.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ فرح، اقتصاديات تجميع القمامة في الكويت ـ بشاي، كيف نعرف ونتعرف على الموهوبين.

□ عدد ١، ١٩٨٢

الخصوصي، الجذور التاريخية لأزمة العلاقات العراقية ـ الإيرانية في العصر الحديث ـ الحمود/ رفاعي، الملامح الأساسية للادارة العليا في قطاع الأعمال الكويتي وعلاقتها بسلوك اتخاذ القرارات ـ العامري، عدد الكلمات المستدعاة الاستذكار والنسيان في التداعي الحر ـ حماد، الموقف الأفريقي من قضية فلسطين ـ سليم، الأحياء الاسلامي: دراسة في حالة المسلمين السوفيات ـ الجميلي، تأهيل المجرمين وأثره في المجتمع: دراسة خطوات التأهيل وموقف المشروع العراقي ـ الجمل، فاعلية التغذية الراجعة في تغيير أسلوب التعليم الصفي ـ نور، بعض السيابات الاستراتيجية لتنمية فاعلية نظم الكمبيوتر للمعلومات في الدول النامية مع التركيز على البحرية العربية ـ عبدالرحمن، الصحيفة كوثيقة تاريخية متى ولماذا؟

□ عدد ٢، ١٩٨٢

البغدادي، المضمون السياسي لمفهوم الأمة في القرآن ـ حسن، هموم السلطان عبدالحميد الثاني وجهاز الجاسوسية في الدول العثمانية ـ شافعي، مناهج تقييم المشروعات في الدول النامية ـ الخترش، حركة حامد بن رفادة على الحدود الشمالية للحجاز (مايو/يونيو١٩٣٢) ـ أبو إسماعيل، قياس وتحليل العوامل المرتبطة بكفاءة أداء وظيفة الشراء الصناعي بالشركات الكويتية ـ نعيم، اتساق القيم الاجتماعية: ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر ـ الشلقاني، أثر استبعاد الوفيات بسبب الحوادث والتسمم والعنف على زيادة توقع البقاء على قيد الحياة ـ ميلكان/ العيسى دراسات في العمل في المجتمع القطري ـ عبدالباقي، الطب الشعبي في قرية مصرية.

□ عدد ٣، ١٩٨٢

الموسى، دراسة في التوزيع الجغرافي للسكان والتنمية في الكويت ـ عبدالرحمن، الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي ـ عبدالخالق، الرضاء الوظيفي وأثره على انتاجية العمل ـ عيسى، مشكلة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة ـ عبدالمعطي، الثروة والسلطة في مصر ـ الجعلي، الذرائع الدبلوماسية والقانونية للتوسع الامبريالي في أفريقيا ـ مطر، المعالجة المحاسبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي ـ السيد، صورة الذات الشعبي لدى المرأة ونماذج من الأدب الشعبي (دراسة سيكولوجية).

□ عدد ٤، ١٩٨٢

أحمد، بريطانيا والبحث عن حل سلمي للمشكلة الفلسطينية أبان ثورة عرب فلسطين ـ سعادة، الأهداف التعليمية للدراسات الاجتماعية وتطبيقاتها على المجال المعرفي ـ نمر، الموارد الانسانية في الأدب المحاسبي والأدب الاقتصادي ـ الملا، دراسة مقارنة للنضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي بين الأطفال ذوي الاعاقة البصرية والأطفال المبصرين ـ عساف، التغذية العكسية وشروط الفعالية ـ أبو النيل، دراسة ثقافية مقارنة بين المصريين واليمنيين في النواحي العصابية والسيكوسوماتية ـ الخطيب، التجربة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة بين النصوص الدستورية والممارسة السياسية ـ الطحيح، مفهوم الادارة: دراسة ميدانية.

☐ عدد ١، ١٩٨٣

عبدالخالق، دراسة تقييمية لدور ديوان الموظفين الكويتي في تطوير الجهاز الاداري للدولة ـ **مطر**، نموذج المدخلات والمخرجات كأداة من أدوات تخطيط النشاط الانتاجي في المنشآت الصناعية ـ **جدعان**، حوادث المرور في الكويت وأسبابها وطرق علاجها ـ **أحمد**، أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على انساق القيم الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية ـ **معوض**، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية.

☐ عدد ٢، ١٩٨٣

الشلقاني، السياسة السكانية في الكويت: الوضع الحالي والبدائل المتاحة ـ **شرف الدين**، أحكام التطبيب في الفقه الاسلامي ـ **ساري**، أخبار الجريمة في صحافة الامارات: دراسة تحليلية ـ **الكومي**، الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والخيال والتزييف: دراسة نقدية لتجربة الكيبوتز الاسرائيلي ـ **الفرا**، نحو تقنية جديدة في تدريس الكيمياء ـ **خيري**، المميزات البنائية للأسرة النووية الأردنية: دراسة استطلاعية ـ **بيومي**، تقييم الجوانب العلمية والعملية للمحاسبة عن الموارد البشرية.

☐ عدد ٣، ١٩٨٣

الفقي، الموهبة العقلية بين صدق النظرية والتطبيق: (عرض وتحليل لأهم الدراسات) ـ **سالم**، اشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية ـ **بدر**، الرضاء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس ـ **سعادة**، دور أهمية التعميمات والنظريات في ميادين العلوم الاجتماعية ـ **عيسى**، النمو المعرفي عند جان بياجيه وعمل النصفين الكرويين للمخ.

☐ عدد ٤، ١٩٨٣

نمر، دراسة أثر التضخم الاقتصادي في الفكر المحاسبي ونموذج مقترح لمحاسبة التضخم ـ **عمر**، القاعدة الانتاجية والتنمية الاقتصادية الشاملة ـ **الشيشيني**، نقل التكنولوجيا والتبعة التكنولوجية في الدول النامية ـ **نعيم**، التكوين الاقتصادي ـ الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي ـ **الخطيب**، العامل النووي في الصراع العربي الاسرائيلي في ضوء العدوان الاسرائيلي ضد المفاعل النووي العراقي ـ **نور**، الرقابة الفعالة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات: بعض الاعتبارات العملية لمواجهة التحديات الحالية خاصة في البيئة العربية ـ **الفقي**، تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة.

☐ عدد ١، ١٩٨٤

ياسين، الديمقراطية والعلوم الاجتماعية دراسة حول مشكلات التبرير والنقد والالتزام ـ **التميمي**، بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني: دراسة في التاريخ الاجتماعي ـ **جيل**، الاطار النظري للمفاضلة بين نظم المعلومات البديلة ـ **رفاعي**، مشاكل إدارة الأفراد في قطاع الأعمال الكويتي ـ **مطر**، تحسين أساليب دمج بنود التقارير المالية المنشورة ـ **بدر**، فعالية نظام الاتصالات في بيت التمويل الكويتي: دراسة ميدانية وصفية تحليلية.

☐ عدد ٢، ١٩٨٤

رابح، وضعية تعليم الفتيات والنساء في الجزائر قبل الاستقلال وبعد الاستقلال ـ **سالم**، التحليل العلمي للدعاية ـ **الثاقب**، الاتجاه الراديكالي في علم الاجرام: مثالية الفكر أم واقعيته ـ **الشربيني**، مشاكل القطاع التعاوني الاستهلاكي في مصر ـ **سعادة**، تطبيق الحقائب التعليمية في ميدان الدراسات الاجتماعية.

☐ عدد ٣، ١٩٨٤

جلال الدين، التمييز بين الذكور والاناث، وانعكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع: مثال الأردن والسودان ـ **اسماعيل**، الادمان الكحولي: المشكلة المراوغة ـ **بستان**، آراء واتجاهات تربوية في مجال محو الأمية بدولة الكويت ـ **هدية**، السلطة والشرعية ـ **حاجي**، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج وأسعار المستخدم بجداول المدخلات والمخرجات لدولة الكويت ـ **العبيدي**، تعيين وترقية أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الكويت.

☐ عدد ٤، ١٩٨٤

الخطيب، الجوانب الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية في الفكر العربي ـ تركي، الشخصية ونظرية التنظيم ـ عبدالمعطي، التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي: دراسة في استطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية ـ رفاعي، فلسفة الادارة اليابانية في إدارة الموارد الانسانية: ما الذي يمكن أن تتعلمه الادارة العربية منها؟ ـ رشاد، النتائج السياسية للرأي العام ـ سهاونة/ أبوجابر، مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات في الأردن ـ ١٩٦١، ١٩٧٦.

☐ عدد ١، ١٩٨٥

سليمان، عوامل الابتكار في الثقافة العربية المعاصرة ـ الهاشل، التربية الحياتية في المرحلة الابتدائية ـ بدر، فعالية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة ـ حامد، أثر العوامل النفسية في التنمية ـ عبدالرحيم، الجوانب السلوكية للموازنات التخطيطية ـ سعادة، استخدام الاختبارات ذات الاختيار المتعدد في التاريخ والجغرافيا.

☐ عدد ٢، ١٩٨٥

ربيع، تطوير التعليم في حقل العلوم السياسية كأداة للتنمية ـ مرسي، سيكولوجية العدوان ـ حسين/ السلمان، المعلومات الغذائية للطالب الجامعي ـ العطار، المدخل الشرطي للمحاسبة الادارية ـ أبو اصبع، التواصل في المؤسسات الاعلامية ـ عيسى، علاقة التعليم بمستوى الحكم الأخلاقي لدى عينة مختارة من طلبة كلية التربية ـ جامعة طنطا ـ الريحاني/ عبدالجابر، دراسة فعالية أسلوبي التعزيز الرمزي والاشراط الكلاسيكي في علاج التبول اللاارادي ـ غبريال، دراسة تجريبية في الاتجاهات النفسية نحو البيئة في الكويت.

☐ عدد ٣، ١٩٨٥

الطواب، تطور التفكير عند الأطفال من وجهة نظر المدرسة البياجية ـ بكتاش، مفهوم التخلف السياسي في دول العالم الثالث ـ شريف، دراسة مقارنة لنمط المناخ المؤسسي وعلاقته برضا المعلم عن مهنته في مدارس المقررات والمدارس التقليدية ـ نبراي، التعليم العام والتعليم الفني والمهني: الطبيعة والمشاكل والحلول، عسكر/ التوم/ الأنصاري، استقلالية هيئة التدريس في مجال علمهم وفق نظام المقررات بمعهدي التربية للمعلمين والمعلمات بدولة الكويت ـ باشا، الاستثمارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح ـ علي، موازين المدفوعات والتضخم النقدي العالمي: ووجهة نظر نقدية في التضخم النقدي العالمي ـ شموط، الفلسفة التربوية عند الفارابي أصولها وملامحها العامة.

☐ عدد ٤، ١٩٨٥

عيسى، نحو تأصيل فلسفي لدور الدولة الاقتصادي ـ القادري، قانون البحار والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ـ البيلاوي، دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال ـ الشرقاوي، الفروق في الأساليب المعرفية الادراكية لدى الأطفال والشباب من الجنسين ـ علام، بناء اختبار هدفي المرجع لقياس مهارات المعلمين في تطوير الاختبارات المدرسية ـ موسى، دور التعليم في إعداد الكفاءات من القوى العاملة ـ النجار، المرأة العربية وتحولات النظام الاجتماعي العربي/ حالة المرأة العربية الخليجية ـ الخطيب، الانماء السياسي الخليجي في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ عبدالرحمن، حول إشكالية الاعلام والتنمية في الوطن العربي ـ الشربيني، مفهوم دورة حياة المنتج بين النظرية والتطبيق: دراسة تحليلية لمدى فاعلية المفهوم في ترشيد قرارات المنتجات ـ بدر، دور الدين الاسلامي في نظام دوافع وحوافز العمل لأعضاء هيئة التدريس بجامعتي دولة الكويت والأردن ـ دراسة تطبيقية مقارنة ـ بستان/ الجاسم، التشعيب في نظام المقررات في المدارس الثانوية الكويتية ـ خلف، دراسة نقدية للأنماط واستخداماتها في أنثروبولوجية مجتمعات الشرق الأوسط ـ الريحاني/ الخطيب، الخصائص الشخصية للمرشدين الفعالين وغير الفعالين.

☐ عدد ١، ١٩٨٦

محمود، الأعباء القومية لأزمة الأوراق المالية بدولة الكويت ـ رمضان، سوق عمان المالية: إلى أين ـ علي، التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحويلات المصريين العاملين بالوطن العربي ـ أسيري/ المنوفي، الانتخابات النيابية السادسة

(١٩٨٥) في الكويت (تحليل سياسي) - الثاقب، المرأة والجريمة، اتجاهات حديثة في علم الاجرام - عزام، أثر التهجير على الأسرة الفلسطينية: دراسة وصفية استطلاعية - ميعاري، تطوير الهوية السياسية للفلسطينيين في اسرائيل - الفيل، الأمن الغذائي في الكويت - بيومي، المحاسبة عن تكلفة رأس المال من زاوية ترشيد تخصيص واستخدام الموارد البشرية.

☐ عدد ٢، ١٩٨٦

عبدالحي، توجهات السلوك السياسي للدول الكبرى في الأمم المتحدة - عبدالجواد، أهم ملامح التغير البنائي في القرية المصرية في السبعينات - رمزي، مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي لطلاب المرحلة المتوسطة في محافظة نينوى وعلاقته بتحصيلهم الدراسي - الشيخ، العلاقة بين اتجاهات الطلبة في المرحلتين الثانوية والاعدادية - الشلقاني، قياس الفاقد من التعليم بين الطلبة الكويتيين - رضوان، التخطيط لتكوين وتأهيل الأصول البشرية من خريجي الجامعات وفقا لاحتياجات التنمية في دولة الكويت - الجاسم، تقويم عمل الموجه الفني - شاهين، اسلوب المعاينة الحكمية في المراجعة الاختبارية: نحو معايير موضوعية - عساف، المحددات الأساسية لدورة الميزانية العامة - جبر، اتجاهات المجتمع الكويتي نحو التدخين واستراتيجيات مكافحته: مدخل تسويقي

☐ عدد ٣، ١٩٨٦

مصطفى، حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي - ظاهر، اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني - باشا/ الطوبجي، الصناعات والمنتجات الثقافية: الواقع العربي والتصورات المستقبلية - زكريا، عمل المرأة في الوطن العربي: الواقع والآفاق - سمحة، أنماط الهجرة الفلسطينية في فلسطين واتجاهاتها (٤٨-١٩٨٠) - عثمان، التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن - السيد، الطفل وتكوين المفاهيم: دور الروضة والمدرسة الابتدائية - حسين، لافون: قضية أخلاقية لها أبعاد أخرى في تاريخ الكيان الصهيوني - بيومي، افتراضات وفعاليات مداخل معالجة انحراف التكلفة

☐ عدد ٤، ١٩٨٦

عزام، السلطة السياسية ووظيفتها الاجتماعية - الجرباوي، نقد المفهوم الغربي للتحديث - معوض، أزمة عدم الاندماج في الدول النامية - بن سعيد، التنمية وتكوين الأطر، حول تدريس علم الاجتماع - تركي، الخوف من النجاح عند الذكور والاناث، عبدالخالق، قيادة الرسول وخلافته والأنماط المثالية للسلطة - المطوع/ عيسى، أثر استخدام اللغة الانكليزية كوسيلة اتصال تعليمية على التحصيل الأكاديمي لكلية العلوم بجامعة الكويت - الشيخ/ الخطيب، دور الجامعة الأردنية في تنمية اتجاهات الحداثة عند طلبتها - الثاقب، التحضر وأثره على البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي: عرض وتقييم لنتائج البحوث - حبيب/ قاسم، اقتصاديات صناعة المعارض في دول مجلس التعاون الخليجي.

☐ عدد ١، ١٩٨٧

حريق، أزمة التحول الاشتراكي والانمائي في مصر - عصار، محاولة بناء نماذج منطقية اسلامية للبحث الاجتماعي - منصور، دراسة في الاتجاهات النفسية نحو المسنين - حاجي، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج - علي، تطور علم اجتماع التنمية في الوطن العربي - عيسى/ حنورة، دراسة حضارية مقارنة لقيم الشباب - ناجي، تأثير تصميم الاسئلة والحافز غير المادي - البحر، صناديق الاستثمار ونشأتها وطرق ادارتها - الروسان، العجز عن التعليم لطلبة المدارس الابتدائية - ربيع، توجهات الاعلام الصهيوني على الساحة الأمريكية.

☐ عدد ٢، ١٩٨٧

الحلوة، التسهيلات المالية السعودية للدول الأفريقية - سليمان، أثر التطور التكنولوجي على القوى العاملة وسياسات الاستخدام - مفتي، المنهجية السياسية الغربية: تحليل نقدي - بدر، فاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعات الادارة في الشركات المساهمة الكويتية - طاهر/ زيتون، أثر فهم معلم الكيمياء لطبيعة العلم في نوعية اسئلة امتحاناته المدرسية -

عيسى، أثر المستوى المعرفي على مهارة الاتصال بين الأطفال ـ ناجي، علم الاجتماع في العالم العربي بين المحلية والدولية ـ رفاعي، استخدام فكرة مراكز التقويم في مصر ـ عيسى/ ياسين، التقنيات التربوية في تدريس الرياضيات في المرحلة الابتدائية ـ شلتوت، المحاسبة عن الاداء الانساني في حدود المنظور الاسلامي.

☐ عدد ٣، ١٩٨٧

جامع، الأهداف الجامعية ومكانة الدور التنموي لجامعة الاسكندرية بينها ـ عبدالخالق، التضخم الوظيفي في الجهاز الاداري الكويتي: دراسة تحليلية ـ حسين، مفهوم الذات وعلاقته بمستويات الطمأنينة الانفعالية ـ الأحمد، دراسة لبعض القضايا ذات الصلة بعمل الموجهين الفنيين بمدارس الكويت ـ حامد، تأثير ابن خلدون في الانثروبولوجيا الاجتماعية ـ القطان، نظرية المسار والهدف في القيادة: دراسة ميدانية ـ الصراف، علاقة الأسلوبين التأملي والاندفاعي بالتحصيل العلمي ـ رمضان، تقييم سوق عمان المالية داخليا ـ العبيدي، الادارة في مطلع العصر العباسي الأول ـ الرفاعي، أوروبا الغربية من التبعية الى الحياد.

☐ عدد ٤، ١٩٨٧

الحمود، مداخل اساسية للاصلاح الاداري في دولة الكويت ـ الخضراوي، العلاقة بين فائض السيولة المحلية وعجز ميزان المدفوعات في الدول النامية ـ العمر، دراسة مسحية للدافعية لدى طلبة جامعة الكويت ـ ميساك، نموذج كمي لانتشار المبتكرات ـ مرسي، علاقة سمات الشخصية بمشكلات التوافق في المراهقة ـ سعادة، دراسة مقارنة لاتجاهات المشرفين والمديرين والمعلمين نحو الدراسات الاجتماعية ـ التميمي، يهود الهند وهجرتهم الى فلسطين ـ يونس، اعتراضات المرأة العاملة على العمل (بحث استطلاعي) ـ عبود، الوحدة العربية في الفكر القومي بالمشرق العربي (١٨٦٠ ـ ١٩٦٣) ـ محمود، نحو اطار لنظرية المراجعة مع التطبيق على مهنة التدقيق بدولة الكويت.

☐ عدد ١، ١٩٨٨

حنورة، مشكلات الشباب الكويتي من طلاب الجامعة بين الماضي والحاضر والمستقبل ـ عجوبة، ايديولوجية الرعاية الاجتماعية وغياب الحوار المجدي في الوطن العربي ـ نوفل، تأثير برامج المرشحين على نتائج الانتخابات ـ الروسان، دراسة مقارنة بين أداء الطلبة العاديين والمعوقين عقليا على عينة أردنية ـ الموسى، الوظيفة كأحد افرازات التحضر في الكويت ـ أبو عياش، توجهات التخطيط الاقليمي في الاردن ـ عساف، الاتجاهات الحديثة لتقويم أداء العاملين في الادارة الحكومية ـ الخطيب، الصحافة الغربية وأسطورة الموضوعية ـ أبو جمعة، مدخل تسويقي لتقييم وتطوير مستوى خريجي كليات التجارة المصرية ـ الباش، المخرجات التعليمية ومنهج تحليل النظم.

☐ عدد ٢، ١٩٨٨

ناجي، تحليل العائد والتكلفة للاستقصاء بالبريد: بحث على متاجر التجزئة بالكويت ـ شلتوت، الاطار العلمي للمحاسبة الزكوية ـ ابراهيم، تقييم الاثار الناتجة لجن تدفق معونات الغذاء في مصر، حمزاوي، مشكلات العملية التخطيطية لمنظمات الرعاية الاجتماعية: دراسة ميدانية ـ محمود، فهم الرسالة الاعلامية وعلاقته ببعض خصائص شخصية متقليها ـ شعيب، تقدير الذات والقلق والتحصيل الدراسي لدى المراهقين من المجتمع السعودي، تركي، الدافعية للانجاز عند الذكور والاناث في موقف محايد وموقف منافسة ـ المرسي، التطوير المحاسبي للموازنة العامة ـ قطاع الخدمات باستخدام مفهوم تحليل النظم ـ المتصوري، نظام الانذار المبكر والتنبؤ بملاءة شركات التأمين: نموذج كمي ـ جبر، مدى رضاء عملاء الخدمات خلال عملية اتخاذ قرار الشراء،

☐ عدد ٣، ١٩٨٨

الخضراوي، نظرية الكارثة وانهيار الاثنين الأسود ـ الغبرا، الاثنية المسيسة: الادبيات والمفاهيم ـ عشوي، لوصيف، انماط القيادة ومستويات الاشراف التنظيمي ـ كرم، جغرافية الانتخابات وتطورها ومنهجيتها: دراسة في الجغرافية السياسية ـ أباظة، بعض العوامل المؤثرة في معدلات الحياة ـ عبداللطيف، اثر قيمة التعليم وعمل المرأة على نوع النشاط الاقتصادي المصري ـ القرشي، الفروق بين الطالبات المشاغبات والطالبات العاديات في الأداء الكيفي على متاهات بورتيوس ـ العظمة، اثر الهيكل التمويلي على تقييم المشروعات الاستثمارية ودور المعلومات المحاسبية ـ عبدالخالق، حافظ، حالة القلق وسمة القلق لدى عينات من المملكة العربية السعودية ـ رمضان، واقع العلاقات العامة في مؤسسات الجهاز المصرفي الاردني كما تراها وتمارسها ادارات تلك المؤسسات.

الابحاث

المناقشات

تنويه واعتذار

نسترعي انتباه القراء الكرام، إلى أنه وقع خطأ مطبعي في كتابة تاريخ العدد في رأس صفحات المجلة حيث وردت فيها عبارة (صيف ١٩٨٨)، والصواب هو (شتاء ١٩٨٨).

ولذا اقتضى التنويه والاعتذار عن هذا الخطأ المطبعي غير المقصود.

الانفاق العسكري وسباق التسلح في الدول العربية: دراسة مقارنة

صالح عبدالرحمن المانع
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الملك سعود

مقــــدمة

هل هناك علاقة بين الإنفاق العسكري في دول المواجهة العربية وبين الإنفاق العسكري في إسرائيل؟ وهل هناك أنماط سباق للتسلح بين هذه الدول وبين اسرائيل؟ وهل يمكن دراسة حوادث الحرب بين إسرائيل والدول العربية من خلال تتبع الأطر التاريخية لواردات الأسلحة الى هذه الدول؟

يهتم هذا البحث بتطور الإنفاق العسكري في الدول العربية وإسرائيل وإيران لثلاثة عشر عاما من عام ١٩٧١ وحتى عام ١٩٨٤. ويحاول إيجاد علاقة متبادلة أو علاقة ارتباط وانحدار بين أطر الإنفاق لخمس دول عربية هي سوريا ومصر والأردن والعراق والمملكة العربية السعودية مع كل من إسرائيل وإيران، عن طريق دراسة السلاسل الزمنية لهذا الانفاق. ويركز البحث كذلك على دراسة واردات السلاح كجزء من الإنفاق العسكري العربي العام، ويربطه إحصائيا بواردات الأسلحة الى اسرائيل خلال الفترة نفسها. وفي الجزء الثالث من البحث يحاول الباحث إيجاد صلة بين الإنفاق العسكري لبعض الدول العربية المتنافسة مثل المغرب والجزائر وكذلك اليمن الشمالي واليمن الجنوبي.

وموضوع الإنفاق العسكري في الدول العربية كجزء من السياسة الدفاعية من المواضيع المهمة لدراسي العلاقات الدولية وهي أساس من أساسيات الأمن القومي لهذه الدول. وغالبا ما تسعى الدول العربية الى تحديث أطرها الدفاعية عن طريق شراء الأسلحة من دول شرقية وغربية. ويذهب أكثر من ثلث الإنفاق العسكري العربي في المتوسط للصرف على واردات الأسلحة، ومع أن بعض الدول العربية كانت ولا تزال

تعتمد على القروض الخارجية لتمويل مشتريات الاسلحة، إلا أن هناك عددا من الدول العربية المنتجة للنفط استطاعت أن تصرف وبسخاء كبير على واردات الأسلحة خلال العقد الماضي حتى وصلت الى ما يسميه السيد ياسين «حدا من التشبع في ظل ظروفها السكانية والاقتصادية».

وتأتي أهمية هذا البحث من خلال المبالغ الكبيرة التي تصرفها الدول العربية في مجال الدفاع، فلقد بلغ الإنفاق العسكري العربي عام ١٩٨٥ حوالي خمسين بليون دولار او تسعة اضعاف الإنفاق الاسرائيلي العسكري لنفس العام. ومع هذا فإن الدول العربية لا تزال تعيش حالة من القلق الاستراتيجي نظرا لاختلال موازين القوى كما ونوعا بينها وبين اسرائيل. ومع أننا نبحث هذا الموضوع بشكل احصائي، الا أن دراسة أنواع الاسلحة المتاحة وقدرة المقاتل ودرجة كفاءة وأداء هذه الأسلحة وكذلك العوامل السياسية الأخرى المؤثرة على سياسة التسلح في الدول العربية، هي من المواضيع المهمة التي يجب أن نحددها بدءا مع أهميتها على إنها خارج إطار هذا البحث.

الاطار النظري للدراسة

يعد موضوع الإنفاق العسكري للدول من المواضيع الحديثة في العلاقات الدولية، ولقد كان الاهتمام بهذا الموضوع في الماضي غامضا وغير واضح المعالم، ومع أن مثل هذا الموضوع كان يمكن ان يحتل مكانا بارزا في دراسات الحرب الكلاسيكية، الا ان دراسة متعمقة لتلك الدراسات في موضوع الحرب مثل دراسة Waltz (1959) ودراسة Wright (1964) ترينا انها لم تعط موضوع الانفاق العسكري حقه من التحليل والربط مع ظاهرة التسلح، كما انها لم تدرس موضوع الانفاق العسكري واثره على نشوب الحرب بين الدول، وترك الموضوع في الغالب لاهتمام رجال الاقتصاد وللعسكريين. الا انه يمكن مع ذلك تحديد ثلاثة مداخل رئيسية نظرية لدراسة الانفاق العسكري :

اولا ـ مدخل عسكرة المجتمعات: وهو من أقدم المداخل النظرية للموضوع، واهتم الباحثون فيه بتقصي ظاهرة عسكرة المجتمعات وزيادة الانتاج العسكري من الاسلحة في هذه المجتمعات وما صاحب ذلك من بروز النفوذ السياسي للعسكريين ودورهم في توجيه السياسات الداخلية والخارجية لهذه الدول. ومن ابرز الدراسات التاريخية في هذا المجال دراسات الاستاذ هوارد لاسويل في الثلاثينات والاربعينات حول بروز طبقة العسكرتاريا في اليابان قبيل الحرب العالمية الثانية وعلاقتها بالصفوة السياسية، ولعل مفهوم لاسويل «The Garrison State» يشكل النموذج المثالي لدولة في صيرورة التوسع (Laswell, 1962 : 54).

وقد تطور هذا المفهوم على يد Andreiski (1968 :184 - 187) لاول مرة عام ١٩٥٤. الذي نحى الى تطوير مدرسة مهمة في علم الاجتماع هي مدرسة علم الاجتماع

العسكري واهتم اندريسكي بتقسيم المجتمعات والحضارات التاريخية على اساس البناء العسكري لتلك المجتمعات واظهر ان هناك علاقة مهمة بين البناء العسكري والايديولوجية السائدة في هذه المجتمعات. ووجد ان ظاهرة الحرب هي اكثر احتمالا للظهور في المجتمعات العلمانية منها عن المجتمعات الدينية، وكذلك فان تزايد اعداد السكان واختلاف مشاربهم العرقية ربما دفع المجتمع الى فرض قوانينه عن طريق العنف مما يعني عسكرة المجتمع والتأثير المباشر السلبي على علاقته مع جيرانه.

وقد اهتم عدد قليل من الباحثين العرب بهذا المنحى وحاولوا دراسة وتحليل الاطر السوسيولوجية بنسق السلطة في مجتمعاتهم، وابرز من كتب في هذا الاتجاه هو خضر (١٩٨٠) حول موضوع الانفاق العسكري كمدخل لتدخل طبقة العسكرتاريا في صنع السياسة الداخلية في بلادها. وكذلك ظهرت دراسات اخرى في اواخر السبعينات حول الانفاق العسكري والتحديث السياسي ومن اهمها دراسة Perlumeter (1977 :13 - 17) الا انه يؤخذ على تلك الدراسة انها كانت متحيزة لايديولوجية الكاتب الصهيونية، وخصوصا حينما وصف الجيش الاسرائيلي بانه مؤسسة ثورية تهدف الى تطوير المجتمع وقارنه بالجيش الصيني.

وقد كان هناك اهتمام من قبل الكتاب الماركسيين مثل : Luckham (1980 : 234 - 235), Magdoff (1978 : 207-208) بموضوع الانفاق العسكري ودرسوا هذا الموضوع ـ من المنظور الامبريالي ـ الا انهم تجاهلوا الانفاق العسكري الداخلي لدول العالم الثالث واهتموا بمبيعات السلاح كظاهرة من ظواهر تزايد الانتاج الصناعي للسلاح وتراكمه في دول «المركز». وذهب هاري ما جدوف الى ان مبيعات السلاح من دول المركز الى الدول المحيطة به ما هي الا محاولة لعسكرة المجتمعات في الدول المستوردة للسلاح وبالتالي فانها ربما تزيد في التناقض السياسي والاجتماعي في تلك الدول.

ثانيا المدخل الاستراتيجي للانفاق العسكري :ـ وهذا المدخل هو من اقل المداخل نحيا للتنظير واكثرها ميلا نحو رسم سياسات معينة للدول الكبرى، واهم من حاول ان ينظر في هذا الاتجاه هو Huntington (1961 : 6) وكان ينظر الى الانفاق كجزء من ـ السياسة العسكرية ـ للدولة وهي سياسة في رأيه تأتي في مرحلة وسطى بين السياسة الداخلية للدولة وسياستها الخارجية، ولعلها الذراع التي تمتد فيها السياسات الداخلية عن طريق الانفاق العسكري والتسلح الى آفاق خارجية. الا ان هذا المنحى لم يتطور من ناحية نظرية بحتة وانما ارتكز على حالات خاصة في الانفاق العسكري للدول الكبرى تجاه الاتحاد السوفيتي وافضل السبل لايجاد الرادع النووي المناسب للتحدي السوفيتي، ومن ثم اندمج هذا المنظور في دراسات الردع العسكرية، ولعل مراجعة لاعداد من مجلة Foreign Policy تبين بوضوح طغيان هذا الاتجاه.

وبعد مرور اكثر من ثلاثة عقود على ظهور اوائل الكتب التي نحت في هذا الاتجاه وظهور نوع من التوتر في علاقات الولايات المتحدة في الثمانينات بدول العالم الثالث، برزت محاولات جديدة تسعى الى تطوير هذا الاتجاه عن طريق دراسة ما سمي بالتخطيط الاستراتيجي والسياسة الدفاعية لعدد من دول العالم الثالث، ولعل ابرز الدراسات في هذا المجال في الثمانينات هي دراسات (Koldziej et al (1982 و(Pfaltzgraff et al (1978 واذا ما استثنينا هاتين المحاولتين فان الغالب الاعظم مما كتب حول الانفاق العسكري والتسليح في منطقة المشرق العربي قد اهتمت بسياسة مبيعات السلاح من الدول الكبرى للدول العربية، وحاولت التركيز على ميزان القوى الآني في سنة معينة بين الدول العربية واسرائيل مثلا، مدعية دونما اثبات علمي بان زيادة مبيعات الاسلحة للدول العربية ستقود هذه الدول الى مجابهة عسكرية حتمية مع اسرائيل، وبالتالي فانه يتحتم على الولايات المتحدة ـ ان تتحكم ـ وتحد ـ من حجم ونوعية مبيعاتها للدول العربية (Muttam, 1984 ; Pierre, 1979) . وسنجد ان مثل هذا الاتجاه قد انتقل من الدوائر الاكاديمية الى دوائر صنع القرار السياسي وخصوصا في الكونجرس الاميركي الذي عارض بيع اسلحة لكل من الاردن والمملكة العربية السعودية عام ١٩٨٦. ورغم سطحية معظم هذه الكتابات من ناحية نظرية، الا اننا نرى ان هناك بعض الكتاب ممن ناقشوا مثل هذه المبيعات (وليس الانفاق العسكري) من منظور الحاجات الداخلية الدفاعية للدول المستوردة للسلاح، ولعل ابرز كاتب درس هذه المشكلة في منطقة الخليج وكذلك بالنسبة للاحتياجات الدفاعية الاردنية هو المحلل العسكري الاميركي (Cordesman (1983, 1984 . وكذلك فان هناك كتابات اخرى حاولت ان تربط بين مبيعات السلاح هذه كتجارة. وبين الامن القومي للبلدان المستوردة للسلاح. (سامبسون، ١٩٨٦ : ١٤).

ثالثا ـ نموذج ريتشاردسون وسباق التسلح : اشار (Richardson (1960 إلى ظاهرة الانفاق العسكري بين دولتين او اكثر من الدول التي دخلت في الحرب العالمية الاولى والحرب العالمية الثانية عن طريق دراسة الفعل ورد الفعل. ويرى ريتشاردسون ان دراسة التغير في الانفاق العسكري لدولة معينة يمكن ان يفسر عن طريق تحديد الانفاق العسكري لدولة منافسة لها وكذلك العبء الاقتصادي لانفاق الدولة نفسها في الاعوام الماضية كما يحدد ريتشاردسون هذا السباق حسب المعادلات التالية :

$$\Delta X = KY_t - a X_{t-1} + g \quad (1)$$

$$\Delta y = 1X_t - a by_{t-1} + h \quad (2)$$

وهذا يعني ان التغير في حجم الانفاق العسكري لدولة X يعتمد على حجم الانفاق العسكري للدولة المنافسة y في نفس الفترة بالاضافة الى حجم العبء الاقتصادي للانفاق العسكري للدولة نفسها X في الفترة الزمنية السابقة (t − 1)، ويرمز معامل a − في المعادلة الاولى ومعامل (b −) في المعادلة التالية الى ما يسميه ريتشاردسون بمعامل «الانهاك

الاقتصادي» لكل من البلدين. كما ان معاملي، K 1 هي معاملات تعكس انحدار العامل X على y وبالعكس. كما يمثل المعاملان g, h في المعادلتين (معامل ثابت)، او ما يسميه ريتشاردسون «جذور التذمر والعداء» من قبل كل طرف تجاه الاخر. ولقد طبق انموذج ريتشاردسون بدرجات متباينة من النجاح في عدد كبير من دراسات سباق التسلح، الا ان هناك بعض الحالات التي لم ينطبق عليها هذا الانموذج كحالة سباق التسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (Majeski & Jones, 1981). ولعل ابرز التعديلات التي اجريت على أنموذج ريتشاردسون كانت تلك التعديلات التي اهتمت بربط انموذج ريتشاردسون بانموذج سنايدر والذي يدرس السياسة الخارجية من خلال انموذج الصراع بين الاجهزة البيروقراطية، ومن ثم فان الناتج الاجمالي للانفاق العسكري لدولة معينة خلال عام معين هو ناتج المراحل المتعددة التي مر بها تحديد هذا الانفاق بين هياكل ومؤسسات الدولة المعنية (Russet, 1983).

ويبرز هذا الاتجاه في كتابات Ostrom (1978) الذي قدم انموذجا احصائيا مبنيا على أنموذج ريتشاردسون لدراسة المراحل المتعددة لتحديد الميزانية العسكرية السنوية في الولايات المتحدة واثر ذلك على حجم الانفاق النهائي، وعلاقته بالانفاق او تقدير الانفاق المقابل في الاتحاد السوفيتي لنفس السنة. كما ربط ذلك أيضا بمسألة الضغط الشعبي على اعضاء الكونجرس والتأثير النهائي لهذه المتغيرات على حجم الانفاق العسكري الاميركي. وحاول عدد من الباحثين في دراسات سباق التسلح اللجوء الى عدد من الطرق الاحصائية المختلفة لمحاولة تحسين تطبيق انموذج ريتشاردسون وتلافي عدد من العيوب التي ظهرت اثناء تطبيقه. وكان من اهم هذه التعديلات المنهجية محاولة ماجيسكي وجونز عن طريق دراسة السلاسل الزمنية للانفاق العسكري Arima Model مستخدمين انموذج Box - Jenkins الاحصائي. وتظهر اهمية دراسة ماجيكسي وجونز الى انها يمكن ان تدرس الانفاق العسكري كدالة تاريخية لانفاق الدولة نفسها في سنين معينة خلت. الا انه يعاب على هذه الطريقة اعتمادها الهيكلي على عدد كبير من الحالات او الملاحظات والتي تتراوح بين خمسين حالة، او ملاحظة، الشيء الذي لا يتوفر للاسف في احصائيات الانفاق العسكري للدول العربية او حتى الدول الغربية الاخرى (Majeski & Jones, 1981). وكذلك فان هناك محاولات اخرى لدراسة انماط الانفاق العسكري في دول العالم الثالث عن طريق ما يسمى بدراسات نماذج التحكم الهندسي المثلي (Deger & Somnath, 1984).

مصادر البحث

هناك ثلاثة مصادر اساسية للبيانات الخاصة بالانفاق العسكري ومبيعات الاسلحة وهذه المصادر هي :

١ ـ الاحصائيات العسكرية المنشورة من قبل الوكالة الأميركية للحد من التسلح وانتشار الاسلحة وهي وكالة حكومية تابعة للحكومة الفدرالية الاميركية وتنشر احصائياتها كل ثلاثة اعوام تقريبا. ويمكن استقاء هذه المعلومات من مطبوعات الوكالة التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة وهي :

- US Arms Control and Disarmament Agency
- World Military Expenditures and Arms Transfers, Washington, D.C, U.S.
- Control and Disarmament Agency, April 1987.

ومصدر الدراسة هذا مصدر شمولي يغطي الانفاق العسكري لكل دولة بالدولار وبقيمته الحالية لنفس السنة وايضا نسبة الى سنة معينة مثل عام ١٩٨٢ وهو الاساس الذي اعتمدت عليه احصائياتنا وتحليلاتنا لتفادي مشكلة التضخم الاسمي في قيمة الدولار. علما بان معدلات الانفاق العسكري مثلها مثل الانفاق المدني لهذه الدول تحسب بالعملة الوطنية، وقد استخدمت معدلات تحويل ثابتة للعملة الوطنية مقابل الدولار لكل عام. علما بان قيمة هذه العملات تتغير بين فينة واخرى خلال نفس العام. مما يعني ان المعدلات المعلنة للانفاق العسكري معدلات تقريبية وبالتالي ربما اثر ذلك سلبيا على دقة نتائج التحليل المنبثقة من هذه الاحصائيات. ومع ان هذه الاحصائيات تقريبية كما انها قابلة للتغير بعد اعلانها في ميزانيات هذه الدول، الا انها من افضل الاحصائيات المتاحة في الوقت الحاضر وهناك عدد كبير من الباحثين اعتمدوا على هذه الاحصائيات حول اطر الانفاق العسكري مثل Benoit (1973) و Luckham (1980) و Kaldor (1978) والنصراوي (١٩٨٦).

وتقسم هذه الاحصائيات على اساس مجموعات دول، وكذلك على اساس كل دولة بمفردها، كما تبين هذه الاحصائيات نسبة الانفاق الحكومي من اجمالي الدخل القومي، ونسبة الانفاق العسكري من الميزانية العامة للدولة، بالاضافة الى تبيان مصادر التسليح، وقيمة العقود المبرمة بين الدول البائعة والدول المشترية للسلاح. ويعاب على هذه الاحصائيات عدم تحديدها لانواع الاسلحة المباعة وانظمتها، او لميزان القوى الاستراتيجي بين الدول داخل كل منظومة اقليمية، كما ان الاحصائيات الخاصة بالاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي هي احصائيات تقريبية في الغالب.

٢ ـ والمصدر الثاني الذي ربما فاق المصدر الذي عولنا عليه هو الاصدار السنوي للمعهد الدولي لابحاث السلام في استكهولم SIPRI والموسوم Yearbook on Armament and Disarmament ويحوي احصائيات لمبيعات السلاح لدول العالم الثالث ومعدلات الانفاق العسكري لعدد مختار من دول العالم الثالث محتسبة بالدولار الامريكي وباسعار

ثابتة نسبة الى سنة معينة، كما انه يحتوي على احصائيات خاصة بانتاج الاسلحة ومبيعاتها بين دول العالم الثالث نفسها، وكذلك انظمة السلاح المتوافرة في هذه الدول وميزان القوى الاستراتيجي لكل منطقة من مناطق العالم، كما يتضمن الكتاب السنوي المذكور مقالات مخصصة عن سياسات بيع الاسلحة لبعض الدول المصدرة للسلاح مثل فرنسا.

وقد قام الباحث باجراء مقارنة جزئية لاحصائيات المعهد الدولي لابحاث السلام مع الاحصائيات الواردة في كتاب الوكالة الاميركية للحد من التسلح، ومع اختلاف المصدرين في احتساب السنة الاساس، فقد وجدنا احصائيات المعهد الدولي لابحاث السلام تقل بما يقارب مائتي مليون دولار في السنة عن رصيفتها في المصدر الثاني، الا ان نسبة التغير السنوي في الانفاق العسكري للدول العربية في الاحصائيات السويدية يظهر عليها الكثير من التغير والتذبذب بعكس الاحصائيات الاميركية. ومع ايماننا بان بحثا كاملا يستوجب مقارنة كاملة لكلا الاحصائيتين ولعدم توفر الاحصائيات السويدية بشكل كامل حين شروعنا في البحث، فان الباحث اثر ان يعتمد بشكل كامل على الاحصائيات الاميركية المتوافرة. وعلى اي حال فان الاعتماد على الاحصائيات السويدية ربما قاد البحث الى نتائج اكثر ايجابية مما هو الحال مع النتائج المحدودة التي حصلنا عليها في حسابات علاقات الترابط والانحدار، ويعود ذلك كما اسلفنا الى زيادة حجم التغير السنوي للانفاق العسكري في الاحصائيات السويدية. وهناك العديد من الابحاث التي اعتمدت على احصائيات (SIPRI) مثل ابحاث Pfaltzgraff (1978), Mihalka (1980).

٣ - اما المصدر الثالث لاحصائيات الانفاق العسكري فهو الاصدار السنوي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن، وهو يدرس التوازن الاستراتيجي في عدة مناطق من العالم ومن بينها العالم العربي. وكذلك يهتم بانظمة الدفاع المختلفة في الدول العربية وكل من اسرائيل وايران. وحيث ان احصائيات المعهد احصائيات سنوية بالقيم الجارية للدولار فانه يصعب مقارنة حجم الانفاق العسكري بين هذه الدول لفترة طويلة. وقام Fei (1980) بمقارنة احصائيات المعهد المذكور مع الاحصائيات التي اعتمدنا عليها وهي احصائيات الوكالة الاميركية للحد من التسلح وكذلك احصائيات المعهد الدولي للسلام في استكهولم، فوجد ان المصدر البريطاني يميل الى زيادة التغير السنوي في حجم الانفاق العسكري للنمسا (على سبيل المثال وهو البلد المحايد الذي درسه الباحث لعامي ١٩٧٥، ١٩٧٦)، عنه عن حجم التغير في الانفاق الوارد في الاحصائيات السويدية او الاميركية. وهنا يتبين ان اعتماد هذه الدراسة التي بين ايدينا على احصائيات الوكالة الاميركية للتسلح ربما كان اكثر دقة لحساب حجم التغير السنوي في الانفاق مما لو اعتمدنا

على المصادر الاحصائية الاخرى، الا انه وبدون ادنى شك فان غياب الاحصائيات الكاملة للفترة من اكثر من مصدر ربما حد من قدرة الباحث في المقارنة والتدقيق[1]

اجراءات البحث :

١ ـ قام الباحث بحصر الانفاق العسكري لدول المواجهة العربية والعراق والمملكة العربية السعودية وكذلك كلا من اليمن الشمالي والجنوبي، وكذلك الانفاق العسكري في الجزائر والمغرب ولكل من ايران واسرائيل. واعتمد الباحث في احصائياته على الاحصائيات المنشورة من قبل الوكالة الاميركية للحد من التسليح ونزع السلاح (احصائيات، اعوام ١٩٨٣، ١٩٨٥، ١٩٨٧) وقام بتحويل الارقام الجارية بالدولارات للفترة ١٩٧١ الى ١٩٨٤ الى ارقام ثابتة بالدولارات لعام ١٩٨٢.

٢ ـ فرق الباحث، وحسب ما يتوفر من احصائيات، بين نوعين من الاحصاءات. الاول يختص بالانفاق العسكري وهو يحوي جميع المصروفات العسكرية وشبه العسكرية للدولة والمصروفة من اي وزارة بالاضافة الى مصروفات وزارة الدفاع وتحوي التسليح والانفاق على انتاج الاسلحة واستيرادها وكذلك التدريب وقطع الغيار وبناء القواعد والمدن العسكرية. اما النوع الثاني من الاحصاءات فهي احصاءات واردات السلاح وتختص بحجم استيراد الاسلحة لبلد معين خلال سنة معينة وتحتوي ايضا على المساعدات العسكرية والقروض، وتختلف عن نوع ثالث من الاحصاءات وهي الاتفاقيات الخاصة بشراء الاسلحة. وتلك الاخيرة لا تدخل في نطاق البحث ويكفي ان نشير الى ان هناك فترة زمنية فارقة بين توقيع مثل هذه الاتفاقيات للحصول على السلاح ووصول هذا السلاح بالفعل، وتختلف هذه الفترة من اربع الى خمسة سنوات للمشتروات من الولايات المتحدة الى سنتين من الاتحاد السوفيتي (US Arms Control, 1985 : 22).

٣ ـ قام الباحث باعداد رسوم بيانية اولية توضح اتجاهات ومسار الانفاق في هذه الدول لهذه الفترة وكذلك اتجاهات استيراد السلاح للدول العربية في خط المواجهة ولاسرائيل.

٤ ـ قام الباحث بتحويل الارقام الاولية الى ارقام لوغارثمية Log_{10} لاستشراف علاقات الارتباط والانحدار بين هذه المصروفات واستخدم المعادلة الخطية التالية لذلك :

1. Partial Regression Analysis

$$Log_{10} Y = a + Log_{10} X + e_1$$

وحينما لم نجد اي علاقة خطية معنوية بيين اطر الانفاق لسنة معينة بين الدولتين، حاولنا استكشاف علاقة خطية بين الانفاق العسكري لدولة معينة (y) ومستويات الانفاق اعسكري في

الدولة الاخرى (X) لخمس سنوات خلت، مستخدمين طريقة Stepwise Analysis.

II. Multiple Linear Regression Analysis

$$Log_{10} Y = a + 1\ Log_{10} \times 2Log_{10} X_2 + \ldots + 5Log_{10} X_5 + e$$

٥ ـ حاولنا تطبيق انموذج ريتشاردسون لسباق التسلح بين دولتين X, Y حسب المعادلة التالية :

III. Richardson's Arms Race Model

$$\triangle X = K y_t - a X_{(t-1)} + g$$

$$\triangle Y = l X_t - b y_{(t-1)} + h$$

وحاولنا تحديد معامل «الانهاك الاقتصادي» (a) , (b) في المعادلة، وفي الحالات التي اظهر تحليل البيانات ان اشارة هذا المعامل ايجابية فقد رفضنا تسمية العلاقة بين الدولتين علاقة سباق تسلح، حتى ولو كانت الدولتين في حالة حرب[٢].

٦ ـ حاول الباحث تعديل انموذج ريتشاردسون ليمثل معدلا للنمو في الانفاق، بدلا من زيادة الانفاق، حسب المعادلة التالية :

IV. $$\frac{X_t - X_{(t-1)}}{X_t} = k_1 \frac{Y_t - Y_{(t-1)}}{Y_t} - a_1 \frac{X_{(t-1)} - X_{(t-1)}}{X_{(t-1)}} + g$$

٧ ـ في حالة الحرب العراقية الايرانية حاول الباحث تطبيق انموذج (ماجيسكي وجونز، ١٩٨١) وهو تطبيق احصائي مباشر لطريقة Box - Jenkins . (Bowerman and O' Connell, 1979) .

V. Mixed Autoregressive. Moving-Average Model (Arima Model)

$$x_t = \delta + \phi_1 x_{(t-1)} + \phi_2 x_{(t-2)} + \phi_3 x_{(t-3)} + \phi_p X_{(t-p)} - \theta_1 \in_{(t-1)} - \theta_2 \in_{(t-2)} - \theta q \in_{(t-q)} + \in_t$$

Where :

Xt = Military spending of country x at year t.

ϕ = Seasonal moving – average order of 1

θ = Non seasonal autoregressive parameter

$\in$ = Nonseasonal moving average term.

وحاولنا تحديد (p, d, g) لكل منها :

Where : P = Is the order y the autoregressive correlation
d = Degree of differencing
q = Moving average

ويلاحظ ان الباحث قد استخدم في تحليلاته الاحصائية برامج SAS في المراحل من ١ الى ٥، اما في المرحلة السادسة او النهائية فقد استخدم الباحث برنامج (SPSS) وكان يجب استخدام (SAS-ETS) حتى يمكن تطبيق طريقة Spectrum Analysis الا ان عدم توفر البرنامج المذكور قد حال بين الباحث وبين استخدام هذه الطريقة، وقد استعضنا عنها بدراسة Croo Correlation بين Differenced Military Expenditure لكل من العراق وايران للفترة نفسها.

فرضيات البحث

١ ـ يفترض الباحث ان هناك علاقة ايجابية بين حجم الانفاق العسكري في الدول العربية المواجهة لاسرائيل (عدا لبنان) وبين حجم الانفاق العسكري الاسرائيلي خلال ثلاثة عشر عاما، اي انه كلما زادت نسبة الانفاق العسكري في اسرائيل فانه يتوقع ان تكون هناك زيادة في حجم الانفاق لنفس السنة بنسب متوازنة لكل دولة من دول المواجهة، حسب المعادلة التالية :

الانفاق العسكري للدولة العربية في سنة معينة = د (الانفاق العسكري لاسرائيل) في نفس السنة ونفترض ان هذه الدالة تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي :

ص = د (س)

أو ص = أ + ب س

حيث ان : ص = الانفاق العسكري السنوي للدولة العربية.

أ = ثابت

ب = ميل الخط المستقيم

س = الانفاق العسكري السنوي لاسرائيل

اي ان هناك علاقة خطية تربط بين التغير في حجم الانفاق العسكري في اسرائيل والتغير في حجم الانفاق العسكري لكل من سوريا ومصر والاردن والمملكة العربية السعودية.

٢ ـ يفترض الباحث بان هناك علاقة خطية ايجابية بين التغير في حجم الانفاق العسكري

السنوي في ايران والتغير في حجم الانفاق العسكري السنوي للعراق خلال نفس الفترة :

الانفاق العسكري السنوي لايران = د (الانفاق العسكري السنوي للعراق)
أو ر = د (ع)
أو ر = ك + جـ ع
حيث ر = الانفاق العسكري السنوي لايران
ك = ثابت
ح = ميل الخط المستقيم
ع = الانفاق العسكري السنوي للعراق.

٣ ـ يفترض الباحث ان زيادة حجم الانفاق العسكري لدولتين متنفاستين مثل سوريا واسرائيل او مصر واسرائيل او الاردن واسرائيل قد تقود الى صدام مسلح بينهما او بين احد الطرفين واحد حلفاء الطرف الاخر متى كانت هناك فجوة كمية او نوعية في تسلح احد طرفي السباق.

٤ ـ يفترض الباحث ان تقليص حجم الانفاق العسكري لاحدى دول المواجهة العربية بشكل غير متوازن مع العدو قد يخل بالميزان الاستراتيجي في المنطقة ويقلص من القوة الدفاعية العربية مما يعني تشجيع العدو الاسرائيلي على مهاجمة احدى الدول العربية المنافسة او دولة عربية اخرى حليفة لها، او التحرش باحدى القوى المتحالفة مع دول المواجهة العربية. [٣].

النتـائج

تحليل مبدئي للانفاق العسكري في الدول العربية واسرائيل:

١ ـ زاد الانفاق العسكري الحقيقي لخمس دول عربية مشرقية في فترة الدراسة (١٩٧١ ـ ١٩٨٤) بنسبة ٣٥٠٪ وارتفع هذا الانفاق من مجمل يصل الى ١٠,٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٧١ الى ٤١,٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٤ ، ومثلت السعودية النسبة العظمى في هذا الانفاق وقد يكون ذلك نتيجة لزيادة الدخول الوطنية من انتاج النفط وظهور عوامل سياسية واستراتيجية اخرى تبرر وتدفع الى زيادة هذا الانفاق. اما بالنسبة لمصر، فقد تراجع انفاقها العسكري لنفس الفترة بنسبة ٣٩٪ عما كان عليه في عام ١٩٧١.

٢ ـ زاد الانفاق العسكري الحقيقي لدول خط المواجهة العربية الاول (وهي التي تشمل مصر حسب تعريفنا) بنسبة ٥٧٪، بينما بلغ لدولة خط المواجهة الثاني (السعودية، العراق) نسبة تصل الى اكثر من ٥٠٠٪ وتعكس تلك النسبة الزيادة في دخول هذه

الدول من النفط وهي سمة بارزة في الانفاق العسكري لعدد من دول المنطقة الاخرى المنتجة للنفط كايران والجزائر.

٣ ـ زاد الانفاق العسكري الاسرائيلي الحقيقي خلال نفس الفترة بنسبة الضعف.

٤ ـ يبدو ان التغير في الانفاق العسكري لدول المواجهة العربية (سوريا، الاردن) وباستثناء مصر قد مال الى زيادة طفيفة خلال الفترة من ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٨٠ بينما مال الى التراجع بعد هذا التاريخ.

٥ ـ مال الانفاق العسكري الاسرائيلي خلال نفس الفترة (من ١٩٧١ الى ١٩٧٨) الى زيادة مطردة كانت اكثر وضوحا خلال فترة حرب ١٩٧٣ وخلال فترتي احتلال لبنان عام ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، وعام ١٩٨٣. مما يبين ان الحروب تؤثر حتما على زيادة الانفاق العسكري. وكان تأثير غزو اسرائيل للبنان يدفع الانفاق العسكري الاسرائيلي لتلك السنة بزيادة تصل ما بين ١٢٠ الى ١٣٠٪ عن السنة التي قبلها. اما في حرب ١٩٧٣ فقد تضاعفت نسبة الزيادة في الانفاق العسكري الاسرائيلي.

جدول رقم (١)

الانفاق العسكري في بعض الدول العربية وايران واسرائيل : ١٩٧١ ـ ١٩٨٤

بملايين الدولارات (أ)

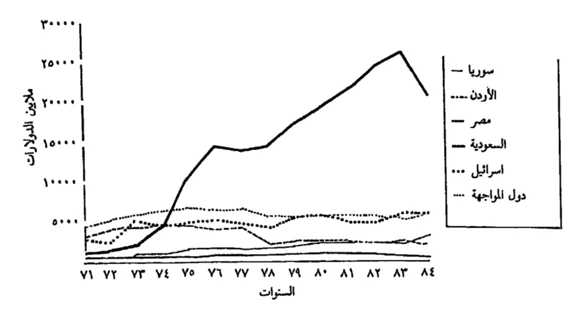
الدولة / السنة	سوريا	الاردن	مصر	السعودية	العراق	الكويت	الجزائر	المغرب	اليمن الشمالي	اليمن الجنوبي	ايران	اسرائيل	مجموع انفاق دول المواجهة العربية (ب)
١٩٧١	٥٠٧	٥٥٢	٢٣٩٦	١٢٢٣	٤٧٠٠	٤٢١	٣٧٤	٢٩٥	٦٢	٥٢	٢٣٨٤	٢٩٣٥	٤٤٥٦
١٩٧٢	٦٠٢	٦٢٨	٤١٤٨	١٦١٢	٥٦٠٠	٤٥٨	٢٧٩	٣٤٠	٦٤	٤٩	٢٤٥٢	٢٥٥٤	٥٢٧٨
١٩٧٣	٩٢٧	٥٩٧	٤٤٢١	٢٢٨٧	٦٠١٤	٤٨٢	٤٢٣	٢٨٤	٧٥	٦٢	٢٩١٥	٥٢٠٩	٥٩٤٥
١٩٧٤	٩٨٨	٥٥٤	٤٨٦٥	٤٧٢٩	١٢١٤٢	١٠٧٧	٥٨٣	٢١٨	٩٩	٦١	٤٤٢٥	٤٣٨٨	٦٤٠٧
١٩٧٥	١٥٤٤	٥١٥	٤٧٠٣	١٠٥٨٧	١٥٥٧٥	١١٦٠	٧٦٧	٥٠٠	١٢٧	٥٥	٣٩٥٣	٤٩٥٧	٦٧٦٢
١٩٧٦	١٥٢٧	٩١٩	٤٠٠٨	١٤٤٨٣	١٨٠٧٣	١٦٣٠	١١٦٤	٧٢٥	١٥٢	٧٨	٤٥١٠	٥١٩١	٦٤٦٤
١٩٧٧	١٤٧٢	٧٧٥	٤٢٩٦	١٣٧٩٤	١٤٦٧٤	١٤٧٨	١٠٩١	٨٤٥	١٧٨	٨٨	٥٣٥٢	٤٨٦١	٦٥٤٣
١٩٧٨	١٦٢٦	٨٠٦	٣١٤٩	١٤٥٢٧	١٦٦٠٦	١٤١٩	١٢٥٨	٨٢٧	٢٠٤	١٣٥	٥٥١٤	٤٢١٣	٥٥٨١
١٩٧٩	١٨٥٥	٩٨٤	٢٥٤٥	١٧٢٣٠	٧٦٧٠	١٤٢٦	١٢٨٧	٩٧٠	٤٥٧	١٤٠	٦٥٠٨	٥٤٣٥	٥٢٤٨
١٩٨٠	٢١٦٣	٩٢٢	٢٦٠٩	١٩١٤٠	٧٨٤٦	١٤٦٧	١١٧٢	١٠٢٠	٣٥٧	١٤٩	١٠٠٤٩	٥٦٦٥	٥٦٩٤
١٩٨١	٢٢٠٣	٩٠٣	٢٤٦٧	٢١٥٠١	٧٨٨٦	١٢٩٤	١٧٦٥	١٠٦٠	٤٦٧	١٨١	١٢٥٩٥	٤٧٧١	٥٥٧٢
١٩٨٢	٢٣٧١	٨١٣	٢٣٣٥	٢٤١٥٩	٨٤٩٩	١٥٨٦	١٩٣٢	١٢٢٦	٦٤٢	١٥٩	١٢٥٤١	٤٧٨٢	٥٥١٩
١٩٨٣	٣٠٥١	٦١٩	٢٥٧٠	٢٦٠٨٨	٥٢٩٦	١١٢٦	١٢٨٠	١٢٦٤	٥٧٥	١٧٢	١١٤١٧	٥٩٧٦	٥٢٤٠
١٩٨٤	٣٢٦٠	٧٠٧	٢٠٦٨	٢٠٧٣٩	٦٧٥٨	١٤٩٢	١٢٦٤	١٠٨٧	٥٠٠	١٧١	١٤٨٠٦	٥٩٠٦	٦٠٠٥

(أ) اسعار ١٩٨٢ الثابتة، علما بان تقديرات ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٨٤ تقريبية

(ب) هذه الدول تشمل مصر وسوريا والاردن فقط.

US Arms Control and Disarmament Agency, April 1987, August 1985 and March 1983.

شكل رقم (١)
الإنفاق العسكري لكل من الدول العربية واسرائيل
١٩٧١ - ١٩٨٣ بملايين الدولارات



(أ) اسعار ١٩٨٢ الثابتة، علما بان تقديرات ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٨٤ تقريبية

(ب) هذه الدول تشمل مصر وسوريا والاردن فقط.

US Arms Control and Disarmament Agency, April 1987, August 1985 and March 1983.

٦ - مال الانفاق العسكري المصري الى التدني خلال الفترة المدروسة وقد قلصت مصر من نفقاتها العسكرية وبشكل كبير بعد توقيعها لمعاهدة كمب ديفيد عام ١٩٧٩ بنسبة ٥٩٪ عما كان كان عليه انفاقها في السنتين السابقتين لتوقيع الاتفاقية. ويصف Cordes-man, (1986 :10) . قرار السادات بعد توقيع اتفاقية سيناء الثانية عام ١٩٧٥ بتقليص النفقات العسكرية المصرية، انه كان بمثابة قرار من السادات بتجميد التسلح المصري طوعيا ومن جانب واحد

٧ - زادت سوريا انفاقها العسكري بنسبة قليلة توازي نسبة الزيادة في الانفاق العسكري الاسرائيلي ومع ذلك فقد ظلت سوريا تنفق على جيشها بنسب اقل بكثير (خلال الفترة المدروسة) من الانفاق العسكري الاسرائيلي (٤٣٪ من متوسط الانفاق العسكري الاسرائيلي السنوي).

٨ ـ ظل الانفاق العسكري الاردني الحقيقي ثابتا كما هو اي انه جاري الزيادة في نسب التضخم فقط خلال نفس الفترة.

٩ ـ نجحت اسرائيل خلال نفس الفترة وحتى عام ١٩٧٩ من تقليص الفجوة بين الانفاق العسكري العربي وانفاقها العسكري السنوي وتجاوزت في عام ١٩٧٩ مجموع انفاق دول المواجهة بما فيها مصر. وكان انفاق اسرائيل في الفترة من ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٤ يمثل سباق تسلح حقيقي من جانبها تجاه انفاق دول المواجهة العربية، ونجحت اسرائيل عام ١٩٨٣ في تجاوز انفاق هذه الدول بزيادة حقيقية تصل الى ١٤٪.

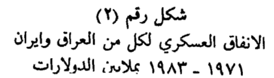
١٠ ـ اثر الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٧٨ على الانفاق العسكري السوري بزيادة بلغت ١٤٪ ولم يظهر تأثير مباشر للغزو الاسرائيلي في عام ١٩٨٢ على الانفاق السوري في العام التالي، مما يعني ان سوريا كانت تتوقع حدوث الغزو الاسرائيلي قبل وقوعه، وقد زاد انفاقها الدفاعي لذلك العام (١٩٨٢) بنسبة ٧٪ عن العام السابق تحسبا للغزو.

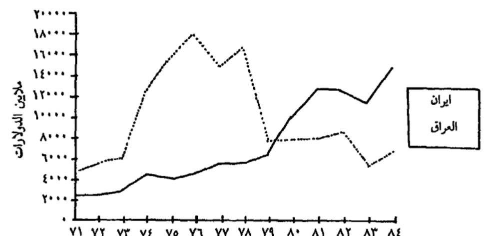
تحليل الانفاق العسكري لكل من العراق وايران:

١ ـ زاد الانفاق العسكري الايراني خلال هذه الفترة محل الدراسة عما كان عليه عام ١٩٧١، بينما زاد الانفاق العسكري العراقي الحقيقي بأكثر من الضعفين.

٢ ـ ظل الانفاق العسكري الايراني يزداد بصورة طفيفة خلال الفترة من عام ١٩٧١ الى عام ١٩٧٣ وقد زاد الانفاق بعد عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٧٩ بنسبة ٢٧٠٪ الا ان هذا الانفاق قفز بعد الثورة ونشوب الحرب مباشرة بنسبة ١٩٠٪. وكانت حكومة الشاه قد ارتبطت بعقود اتفاقيات شراء اسلحة كثيرة، غير ان حكومة الخميني قامت عام ١٩٧٩ بالغاء بعض هذه الصفقات الكبيرة من الولايات المتحدة. وربما عكست تلك الزيادة العبء الاقتصادي للحرب ولجوء ايران الى شراء اسلحتها وعتادها من مصادر وسيطة زادت في اسعار هذه الاسلحة.

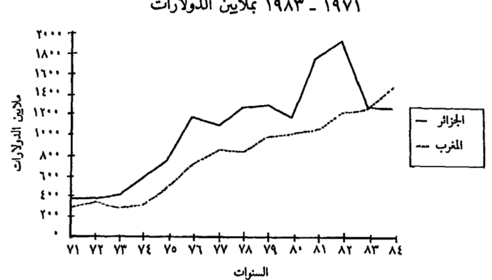
٣ ـ قلصت حكومة الخميني من ميزانية الدفاع لعام ١٩٨٣ بنسبة ٩٪ عن ما كانت عليه في سنتي الحرب الاولى. وربما كان انسحاب القوات العراقية في نهاية ١٩٨٢ الى الحدود الدولية سببا في ذلك. الا ان قراءة اولية لميزانية الدفاع الايرانية لعامي ١٩٨٤، ١٩٨٥ (من مصادر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن) تشير الى ان ايران قد عادت مرة اخرى الى زيادة انفاقها على التسلح، وحيث ان مصدر المعلومات هنا مختلف وبقيم جارية فانه لا يمكن المقارنة بين مستويات الانفاق لعام ١٩٨٣ والسنتين التاليتين.


شكل رقم (٢)
الانفاق العسكري لكل من العراق وايران
١٩٧١ - ١٩٨٣ بملايين الدولارات



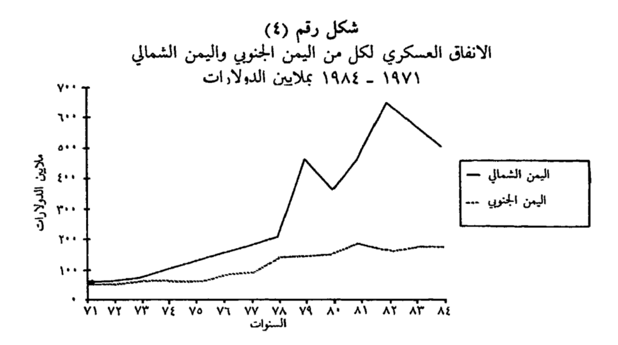
(أ) اسعار ١٩٨٢ الثابتة، علما بان تقديرات ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٨٤ تقريبية
(ب) هذه الدول تشمل مصر وسوريا والاردن فقط.
US Arms Control and Disarmament Agency, April 1987, August 1985 and March 1983.

شكل رقم (٣)
الانفاق العسكري لكل من المغرب والجزائر
١٩٧١ - ١٩٨٣ بملايين الدولارات



(أ) اسعار ١٩٨٢ الثابتة، علما بان تقديرات ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٨٤ تقريبية
(ب) هذه الدول تشمل مصر وسوريا والاردن فقط.
US Arms Control and Disarmament Agency, April 1987, August 1985 and March 1983.

شكل رقم (٤)
الانفاق العسكري لكل من اليمن الجنوبي واليمن الشمالي
١٩٧١ - ١٩٨٤ بملايين الدولارات



(أ) اسعار ١٩٨٢ الثابتة، علما بان تقديرات ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٨٤ تقريبية
(ب) هذه الدول تشمل مصر وسوريا والاردن فقط.
US Arms Control and Disarmament Agency, April 1987, August 1985 and March 1983.

٤ - كان الانفاق العسكري العراقي في قمته خلال السنوات الخمس من عام ١٩٧٤ الى عام ١٩٧٨ ويمكن ان يقال ان ظاهرة تضاعف الانفاق العسكري كنتيجة لزيادة العائدات النفطية في عام ١٩٧٤ هي ظاهرة سائدة خلال هذه السنوات في كل الدول العربية المنتجة للنفط محل الدراسة وهي العراق والمملكة العربية السعودية، وكذلك في ايران والجزائر.

٥ - استطاعت العراق خلال سنين الحرب الثلاث الاولى تحديد انفاقها العسكري بحوالي ثلثي الانفاق العسكري الايراني وربما كانت الاسلحة التي تم الاتفاق عليها في السنوات السابقة قد بدأت في الوصول ومن ثم لم يكن هناك حاجة للتعاقد على اسلحة جديدة. كما ان المساعدات الخليجية العربية للعراق ربما ساعدت في تقليص حجم ميزانية الدفاع العراقي خلال الأعوام ١٩٧٩ - ١٩٨٤. وتظهر احصائيات الميزان العسكري لمعهد لندن الدولي للدراسات الاستراتيجية الدولية لعام ١٩٨٥ الى ان العراق ضاعف من انفاقه العسكري لعام ١٩٨٤، وكذلك زاد هذا الانفاق بنسبة ٢٥٪ في عام ١٩٨٥.

نظرة تحليلية لواردات السلاح للدول العربية واسرائيل

يعكس الشكل البياني (رقم ٥) التغير في واردات الاسلحة لكل من الدول العربية واسرائيل وتعتبر الوردات جزءا مهما من الميزانية الدفاعية لهذه الدول. ويظهر ان نسبة واردات السلاح الى الانفاق العسكري تبلغ اعلاها في سوريا ومصر وادناها في السعودية، وربما عاد ذلك الى ان المملكة العربية السعودية كانت تنفق بصورة رئيسية على بناء المدن العسكرية والتعاقد على الخدمات الفنية. كما تبين الاحصائية المذكورة الى ان هناك عددا من الدول العربية ممن يفوق اجمالي وارداتها للسلاح انفاقها العسكري، ويظهر ذلك في ميزانيات كل من الاردن واليمن الجنوبي التي تمثل المساعدات العسكرية الخارجية لهما اكثر من ٧٠٪ من ميزانية الدفاع، وهما من البلدان المحدودة الموارد.

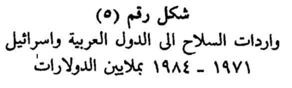
جدول رقم (٢)
واردات السلاح في بعض الدول العربية وايران واسرائيل : ١٩٧١ ـ ١٩٨٤
بملايين الدولارات (أ)

الدولة / السنة	سوريا	الاردن	مصر	السعودية	العراق	الكويت	الجزائر	المغرب	اليمن الشمالي	اليمن الجنوبي	ايران	اسرائيل	مجموع انفاق دول المواجهة العربية (ب)
١٩٧١	٢٣٩	١٠٨	٧٥٩	٤٣	٨٦	١٠	٦٨	٨	—	—	٦٤٩	٥٦٣	١١٠٦
١٩٧٢	٥٨٢	٦٢	١١٤٦	٢٠٨	٢٩١	١٠	١٦	—	١٦	—	١٠٩٤	٦٢٤	١٧٩٠
١٩٧٣	٢٥٤٩	٩٨	١٦٦٧	١٥٦	١٢٢٥	—	٧٨	٧	٧	٤٠	١٠٢٩	٤٥١	٤٣١٤
١٩٧٤	١٤٨٨	١٤٤	٤١٤	٦١٣	١١٣٧	—	٣٦	٢٠	١٨	٤٠	١٨٠٣	١٧٥٨	٢٠٤٦
١٩٧٥	٦٢٨	١٣٢	٥٧٨	٤١٣	١١١٦	٨٢	١٤٨	٨٢	٣٢	٤٠	١٩٨٤	١١٩٩	١٣٠٨
١٩٧٦	٩٧٨	٢١٩	٢٣٤	٦٨٨	١٥٦٤	١٢٥	٥٠٠	٣٨٢	٣١	٤٠	٣١٢٩	١٥٢٥	١٤٣١
١٩٧٧	٩٦٠	١٧٧	٣٦٩	١٢٩٣	١٥٦٤	٤٥٨	٧٠٩	٤٤٣	٤٤	١٢٠	٣٦٩٥	١٦٢٥	١٥٠٦
١٩٧٨	١٢٣٨	٢٣٣	٥٥٠	١٧٨٩	٢٢٠١	٤١٢	٩٩٧	٦٠٥	١٢٣	١٤٠	٣٠٢٧	١٢٢٨	٢٠٢١
١٩٧٩	٢٦٦٤	١٢٦	٧٩٢	١٥٢٢	٢٩١٨	٧٦	٥٧٠	٦٣٤	٥٧٠	٤٦٠	٢٠٣٠	٦٢١	٣٥٨٣
١٩٨٠	٣١٤٤	٣٠٢	٦٤٠	٢٠٩٦	٢٢١٢	٤٦	٦١١	٤٠٧	٦٤٠	٣٨٠	٤٦٥	٩٣١	٤٠٨٦
١٩٨١	٢٢٢٧	١١٧١	٦١٢	٣٠٨٩	٢٩٤١	١٢٧	١٢٧٨	٦٦٢	٨٥٢	٢٥٠	١٠٦٥	١٢٧٨	٤٠٢٠
١٩٨٢	١٩٠٠	٨٥٠	٢١٠٠	٣١٠٠	٤٣٠٠	١٣٠	١١٠٠	٢٧٠	٢٨٠	١٢٠	١٥٠٠	٩٥٠	٤٨٥٠
١٩٨٣	١٦٣٠	١٠٥٥	١٦٣٠	٣١٦٦	٤٨٩٢	٩٥	٣٣٥	٣٠٧	٢٤٩	٣١٠	٧١٩	٣٥٤	٤٣١٥
١٩٨٤	١١٦٣	٢٣٩	١٤٠١	٢٣٠٦	٦٤٦٥	٣٧٦	٣٥٣	١٧٧	٦٣	٧٩	١٨٩٠	٤٧٨	٢٨٠٣

(أ) اسعار ١٩٨٢ الثابتة، علما بان تقديرات ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٨٤ تقريبية

(ب) هذه الدول تشمل مصر وسوريا والاردن فقط.

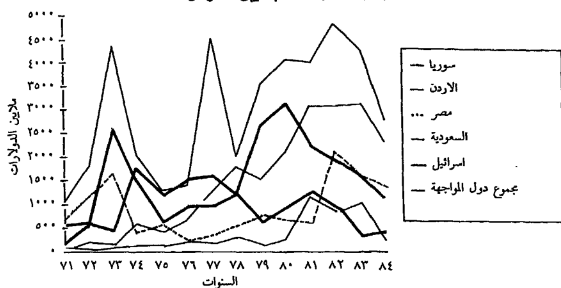
US Arms Control and Disarmament Agency, April 1987, August 1985 and March 1983.



شكل رقم (٥)

واردات السلاح الى الدول العربية واسرائيل

١٩٧١ - ١٩٨٤ بملايين الدولارات



(أ) اسعار ١٩٨٢ الثابتة، علما بان تقديرات ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٨٤ تقريبية

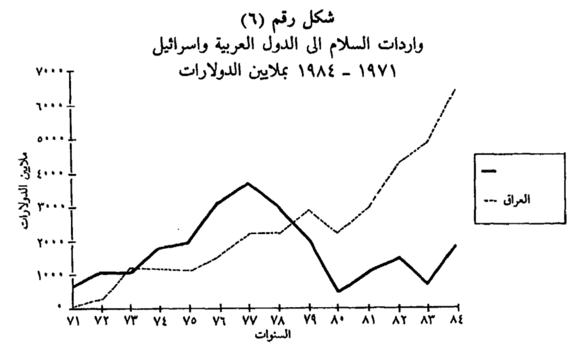
(ب) هذه الدول تشمل مصر وسوريا والاردن فقط.

US Arms Control and Disarmament Agency, April 1987, August 1985 and March 1983.

شكل رقم (٦)

واردات السلام الى الدول العربية واسرائيل

١٩٧١ - ١٩٨٤ بملايين الدولارات



(أ) اسعار ١٩٨٢ الثابتة، علما بان تقديرات ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٨٤ تقريبية

(ب) هذه الدول تشمل مصر وسوريا والاردن فقط.

US Arms Control and Disarmament Agency, April 1987, August 1985 and March 1983.

وفي الغالب فانه ربما كان للتغيرات العسكرية والسياسية المحيطة بالمنطقة ولإستجابة الدول الكبرى لبيع الاسلحة للدول العربية اثر كبير في تحديد مستويات الواردات العسكرية، اكثر مما تعكسه الارقام الخاصة بالانفاق العسكري العام، وتظهر هذه الاحصائيات بعض الاتجاهات التالية :

١ ـ يبدو ان الدول العربية المواجهة لاسرائيل قد استعدت وبشكل جيد لحرب ١٩٧٣ وزادت من حجم وقيمة وارداتها من الاسلحة بنسبة ١٣٠٪ في العامين السابقين للحرب. وكانت سوريا اكثر تأثرا وخسارة للسلاح خلال تلك الحرب ونجحت في تعويض خسائرها بشرائها عام ١٩٧٣ مزيدا من السلاح يفوق ما استوردته في العامين السابقين للحرب بما نسبته ١٥٠٪.

٢ ـ يبدو ان الدول العربية غير النفطية قد قلصت من وارداتها للسلاح خلال فترة مفاوضات السلام والتي ظهرت فيها مقترحات مؤتمر جنيف اي في الفترة ما بين ١٩٧٤ و١٩٧٨ ولا نعلم هنا هل كان هذا التقليص في الواردات بقرار من العواصم العربية المعنية أم انه كان مفروضا عليها لدفعها لمحادثات السلام. اما اسرائيل فانها لم تقلص من وارداتها للاسلحة خلال تلك الفترة وعمدت الى بناء قواتها المسلحة بنفس الوتيرة التي بدأت بها عام ١٩٧٤ او بنسب قريبة منها. اي ان هذه النسب تراوحت بعد الحرب بين ٣٨٠٪ و١٠٦٪ الا انها سرعان ما قلصت من مشترياتها الخارجية بعد توقيع اتفاقية كمب ديفيد، ولم تزد وارداتها مرة اخرى الا قبيل غزوها للبنان اي في عام ١٩٨١.

٣ ـ يبدو من الاحصائيات التي بين ايدينا ان هناك دورة للتسليح في اسرائيل تتغير كل ست سنوات، وان هناك دورة للتسليح العسكري في دول المواجهة العربية تتغير كل تسع سنوات. الا ان مثل هذه النتيجة لا يمكن توثيقها بشكل قاطع الا من خلال دراسة عدد كبير من السنوات.

٤ ـ لم تتأثر دول المواجهة الثانوية موضع الدرس وهي العراق والمملكة العربية السعودية بالتقليص الظاهري في نسب استيراد السلاح لدول المواجهة العربية في فترة مشاريع السلام (١٩٧٤ ـ ١٩٧٨) وكانت دالة تسليحها تعتمد بشكل مباشر على اسعار النفط وواردتها المالية.

٥ ـ يبدو مبدئيا من هذه الدراسة ان جميع بلدان المشرق العربي بما فيها مصر قد تأثرت بالغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ ، وظهر ذلك في زيادة مشترواتها من الاسلحة والتي وصلت في مصر عام ١٩٨٢ الى ثلاثة اضعاف ما اشترته في العام السابق، ويعد ذلك تغيرا كبيرا في سياسة المشتروات العسكرية المصرية عما كانت عليه في الفترة من عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٢ .

اتجاهات الانفاق العسكري ـ نتائج التحليل الاحصائي

يظهر من الجدولين رقم (٣، ٤) ان هناك ترابطا بين الانفاق العسكري في سوريا واسرائيل خلال فترة البحث وان كل تغيير في وحدة واحدة في الانفاق العسكري الاسرائيلي يؤثر ٦٦٪ من التغير في الانفاق العسكري السوري ، وان هذه العلاقة علاقة ايجابية بدرجة معنوية تصل الى اربعة بالالف وكذلك نجد ان هناك علاقة ايجابية ضعيفة بين الانفاق العسكري الاردني والانفاق العسكري الاسرائيلي اما بالنسبة لمصر فان الدراسة ترينا ان هناك علاقة سلبية ضعيفة تربط بين الانفاق العسكري المصري خلال الفترة من ١٩٧١ وحتى ١٩٨٤ . وكذلك نرى ان هناك علاقة ايجابية متوسطة بين مستوى الانفاق العسكري السعودي والانفاق العسكري الاسرائيلي. اما بالنسبة للانفاق العسكري العراقي فاننا لم نجد اي علاقة تذكر بينه وبين الانفاق العسكري الايراني (جدول رقم ٥). وقد حاول الباحث دراسة محددات الانفاق العسكري الاسرائيلي (جدول رقم ٤) ووجدنا ان هناك علاقة ارتباط قوية بين الانفاق العسكري الاسرائيلي والانفاق العسكري لدول المواجهة العربية ($R^2 = O.8113, F = 6.88$ Signif at 0.009) ومع ان ارتباط انفاق مصر العسكري باسرائيل سلبي الا ان تأثير الانفاق العسكري المصري على الانفاق العسكري الاسرائيلي ايجابي وكبير، كما هو واضح في الجدول المذكور آنفا، وقد حاولنا دراسة اتجاهات الانفاق العسكري العراقي والانفاق العسكري السوري في الفترة ما بين ١٩٧١ و ١٩٧٩ (اي قبل قيام الحرب العراقية الايرانية) فلم نجد اي علاقة معنوية تذكر، مما يعني ان التنافس بين حزبي البعث في البلدين لم يكن له تأثير على قيام اي سباق للتسلح بينهما. وقد حاولنا التأكد من النتائج السابقة فطبقنا انموذج ريتشاردسون والخاص بسباق التسلح والذي سبقت مناقشته في صدر البحث، ورأينا ان هذا النموذج ينطبق تماما على علاقات الانفاق العسكري بين كل من : سوريا ـ اسرائيل، الاردن ـ اسرائيل.

جدول رقم (٣)
علاقة الارتباط والانحدار الخطية بين الانفاق العسكري
في دول المواجهة العربية والانفاق العسكري الاسرائيلي (LOG 10)

الدولـة	R^2	F	DF	Significance of F	B	ملاحظـات
مصـر	٠,١٣٥٩	١,٩٨	١، ١٢	غير معنوية	- ٠,٤٣٧٦	علاقة ضعيفة سلبية وليست ذات معنوية
سوريـا	٠,٦٦١٩	٢٣,٥٠	١، ١٢	ذات معنوية عالية باحتمال ٠,٠٠٠٤	١,٧٣٤٤	علاقة قوية ايجابية ذات درجة معنوية كبيرة
الاردن	٠,١٢٨٩	١,٨٧	١، ١٢	غير معنوية	٠,٣١٨٤	علاقة ايجابية، ضعيفة وغير معنوية
السعوديـة	٠,٥٨٦١	١٦,٩٩	١، ١٢	ذات معنوية باحتمال ٠,٠٠١٤	٣,٢٣٦٩	علاقة قوية ايجابية ذات درجة معنوية كبيرة
دول خط المواجهة العربية (عدا السعودية)	٠,٢٠٥٥	٣,١٠	١, ١٢	ذات معنوية باحتمال ٠,٠١٠٣٦	٠,٢٠٠٨	علاقة ايجابية ضعيفة جدا بدرجة معنوية متوسطة

جدول رقم (٤)
علاقة ارتباط وانحدار بين الانفاق الاسرائيلي وانفاق بعض الدول العربية

$R^2 = 0.8113$

$F = 6.88$

مستوى المعنوية F = ٠,٠٠٩

	B	ملاحظـــات
مصر	٠,٨١٧٦	علاقة ايجابية قوية
سوريا	٠,٦٦٢٢	علاقة ايجابية متوسطة
الاردن	٠,١٤٩٠	علاقة ايجابية ضعيفة
السعودية	٠,٠٣٠٢	لا توجد علاقة
العراق	ـ ٠,٣٠٦٢	علاقة سلبية ضعيفة

جدول رقم (٥)
علاقة الارتباط والانحدار في الانفاق العسكري للعراق والمملكة العربية السعودية مقابل الانفاق الايراني (LOG 10)

الدولـة	R^2	F	DF	Significance of F	B	ملاحظـــات
العـــراق	٠,٠٠١٣	٠,٠٢	١، ١٢	غير معنوية	٠,٠٥٠٢٤	ـ لا توجد علاقة
العـــراق (بعد مرور خمس سنوات)	٠,٨٣٣١	٤٣,٩٣	١، ١٢	درجة معنوية عالية باحتمـــال ٠,٠٠٠٦	١,٠٨٧٨ـ	علاقة سلبية قوية ذات درجة معنوية عالية
المملكة العربية السعوديـــة	٠,٧٦٨٧	٣٩,٨٨	١، ١٢	درجة معنوية عالية باحتمـــال ٠,٠٠٠١	١,٤٦٧٠	علاقة ايجابية قوية ذات درجة معنوية عالية

جدول رقم (٦)
علاقة الارتباط والانحدار في الانفاق العسكري الايراني مقابل الانفاق العراقي (LOG)

الدولـة	R^2	F	DF	Significance of F	B	ملاحظـــات
العـــراق	٠,٨٩١٨	٥٧,٧٠	١، ١٢	ذات درجة معنوية عالية باحتمال ٠,٠٠٠١	ـ ٠,٣٥٤٤	علاقة قوية سلبية ذات درجة معنوية عالية
العراق بعد مـرور سنـة واحـــدة	٠,٩٥٠٣	٥٧,٤٤	١، ١٢	ذات درجة معنوية عالية باحتمال ٠,٠٠٠١	– ٠,٧١٣٠	علاقة قوية سلبية بعد مرور سنة واحدة ذات درجة معنوية عالية

السعودية ـ اسرائيل ، الجزائر ـ المغرب
اسرائيل ـ دول المواجهة العربية
السعودية ـ ايران

الا ان الانموذج لم ينبطق على الانفاق العسكري العراقي والانفاق العسكري الايراني، وقد كان معيارنا في قبول نموذج ريتشاردسون من رفضه هو معامل R^2 ومعامل (F Factor) ودرجة المعنوية بالاضافة الى توفر شرط وجود الاشارة السلبية في الحد الثاني من المعادلة في النتائج وانطباقه مع شروط الانموذج الاصلي.

وحيث اننا لم نتمكن من تطبيق كل من علاقات الارتباط المباشر وانموذج ريتشاردسون على الانفاق العسكري العراقي ـ الايراني فلقد حاولنا تطبيق انموذج ريتشاردسون المعدّل، ولم تكن نتيجة تطبيق هذا الأنموذج جيدة على اي حال من الحالات الاخرى في هذه الدراسة التي طبقت عليه، وكذلك كان الحال للانفاق العسكري العراقي والايراني مما دعا الباحث الى الاستغناء عن هذا النموذج نهائيا واللجوء الى نموذج ماجيكسي وجونز (Arima Model) والذي سبق مناقشته، فوجدنا ان الانفاق العسكري العراقي وكذلك الانفاق العسكري الايراني لا يعتمدان بالضرورة على بعضهما البعض، وربما عكسا الاحتياجات الدفاعية الاخرى للبلدين كالمتطلبات العسكرية الداخلية (الحرب مع الاكراد مثلا في السنوات السابقة للحرب العراقية الايرانية) او محاولة فرض الهيمنة الايرانية على منطقه الخليج في بداية السبعينات، وبدا انه يمكن من خلال انموذج ماجيسكي وجونز تحديد السنوات المهمة والمؤثرة في الانفاق العسكري النهائي لكل من البلدين كما يلي :[٤]

العراق : السنة الثانية، السنة الخامسة، السنة الثامنة
ايران : السنة الثانية، السنة الثالثة، السنة الخامسة

كما ان تحديد معاملات ARIMA، (P, d, q)

Where :

P = Order of the auto - regressive function

d = Degree of differencing

q = Moving average

فانه كان مما يلي : العراق (2 ,2 ,1) ايـران (1 ,2 ,2)
وذلك يعني ان هناك احتمالا اكبر لتغير الوسط الحسابي للانفاق العسكري العراقي

اكثر من تغير الوسط الحسابي الايراني. الا ان مثل هذه النتيجة لا يمكن البت فيها بصفة قاطعة نظرا لصغر حجم العينة.

وقد درس (Majeski & Jones (1981: 277 هذه السمة، المتغير الحسابي المتحرك، في الانفاق العسكري لعدد من الدول (الهند والباكستان، الارجنتين، وشيلي) ووجدا ان مثل هذه الظاهرة الاحصائية تعكس وجود صدمات داخلية وصدمات اقتصادية تؤثر على القرار السياسي الخاص بالانفاق العسكري في هذه البلدان. وفي حقيقة الامر فان الباحثين جونز وماجيسكي قد وجدا تأثيرا للانفاق العسكري العراقي على الانفاق العسكري الايراني وليس العكس، ونحن هنا حينما درسنا علاقات الارتباط المتأخرة عن سنة القياس رأينا ان الانفاق العسكري الايراني يؤثر سلبيا على الانفاق العراقي، بينما يؤثر العراق ايجابيا، وبعد مرور خمس سنوات على الانفاق العسكري الايراني، وهو ما يتطابق مع دراسة ماجيسكي وجونز. وقد قام الباحث كذلك بتطبيق النموذج الاول في سباق التسلح على الانفاق العسكري لكل من اليمن الشمالي واليمن الجنوبي وكذلك على سباق التسلح في كل من المغرب والجزائر فوجد ان هناك سباق تسلح حقيقي بين هذين القطرين مما يدل على ان زيادة حجم الانفاق العسكري للمغرب مثلا يقابلها زيادة في حجم الانفاق العسكري للجزائر وكذلك بالنسبة لليمن الشمالي واليمن الجنوبي (انظر الجدولين (٧، ٨).

وخلاصة ما سبق اننا طبقنا انموذجين من النماذج الاربعة الخاصة بسباق التسلح بين الدول العربية واسرائيل ووجدنا علاقات ارتباط قوية بين مستوى الانفاق العسكري في الدول العربية المواجهة لاسرائيل والانفاق العسكري في اسرائيل خلال الفترة محل البحث، الا اننا وجدنا مصر تتخلى عن الزيادة الكبيرة في انفاقها العسكري في اعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٢، وبالتالي لم نلمس اي علاقة ارتباط بين الانفاق المصري والانفاق الاسرائيلي. اما بالنسبة لسباق التسلح بين العراق وايران فقد طبقنا اربعة نماذج لسباق التسلح بين البلدين، ولم نجد أي علاقة ارتباط بين الانفاق العسكري العراقي والانفاق العسكري الايراني مما يعني ان البلدين لم يكونا في حالة سباق تسلح قبل نشوب الحرب بينهما في سبتمبر من عام ١٩٨٠[٥]. وبالتالي فان نشوب الحرب بينهما لم يكن امرا حتميا ناتجا عن سباق تسلح. وهذه النتيجة ليست غريبة لان ريتشاردسون في دراساته لم يستطع ان يبرهن ان كل حالة حرب تحتم وجود سباق تسلح سابق بين الطرفين، بل ان ريتشاردسون درس حالات سباق التسلح في اوروبا بين عامي ١٨٢٠ و١٩٠٨ ووجد انه في حالات قليلة ستكون الحرب مسبوقة بسباق التسلح. ويعزو ريشاردسون ذلك الى ان حروب القرن الماضي كانت لا تعتمد كثيرا على الانتاج الصناعي الكبير. ومن بين عشر حروب حدثت بين عامي ١٨٥٦، ١٩٤٥ كانت هناك حربان عالميتان فقط، كان سباق التسلح واضحا فيهما كظاهرة سابقة لقيام الحرب. وفي رأي ريشاردسون فان سباق التسلح يقود الى الحرب

متى ما كان هذا السباق يشكل سباقا غير مستقر او متزايدا بصفة متسارعة وبالتالي لا يقود الى حالة من التوازن بين الدولتين المتنافستين (Richardson, 1960 : 23)

الخلاصة

حاولنا في هذا البحث ان ندرس الانفاق العسكري في الدول العربية في فترة مهمة من تاريخها سميت بالحقبة النفطية، وحاولنا كذلك البحث عن وتائر معينة لذلك الانفاق وكان غرضنا الرئيسي هو استشفاف اشكال وانماط هذا الانفاق وربطه بانماط العلاقات السياسية القائمة بين الدول العربية بشكل امبريقي. ووصلنا في البحث الى ان الدول العربية التي يطبع علاقاتها الثنائية شيء من التوتر تميل الى دفع ثمن هذا التوتر بصرف جزء من مداخيلها المالية السنوية على أوجه الانفاق العسكري، وان هذا الصرف يأخذ في بعض الاحيان اشكالا تراكمية متوازية عبر سنين الدراسة، وسمينا مثل هذا الانفاق المتوازي والمتسارع في بعض الاحيان بسباق التسلح. وكان مثل هذا النمط في الانفاق واضحا وجليا في احصائيات الانفاق العسكري لكل من اليمن الشمالي واليمن الجنوبي وكذلك بين المغرب والجزائر، وبين كل من سوريا والكيان الاسرائيلي. كما حاولنا من خلال الدراسة التعرف على انماط الانفاق العسكري لكل من ايران والعراق في السنوات التسع السابقة لقيام الحرب بينهما، ولم نجد اي سباق تسلح مباشر بينهما. كما لم نجد اي صلة قوية مباشرة تمكننا من التنبؤ بحدوث الحرب عن طريق استقراء احصائيات الانفاق العسكري لكلا البلدين واستخدمنا كذلك الاحصائيات البديلة الاخرى والخاصة بواردات السلاح فأخفقنا في توضيح اي علاقة ارتباط وانحدار عبر سنين الدراسة بين واردات السلاح لكلا الدولتين.

وبينما لم تنجح الاحصائيات الخاصة بالانفاق العسكري في التنبؤ بحدوث الحرب العراقية الايرانية، كانت هذه الاحصائيات قادرة على توقع حدوث حرب ١٩٧٣ بين الدول العربية واسرائيل، عن طريق تطبيق انموذج ريتشاردسون على الاحصائيات الخاصة بالانفاق العسكري لدول المواجهة مع الانفاق العسكري الاسرائيلي في السنة السابقة لحدوث الحرب. كما ان مثل هذه الطريقة نجحت ايضا في التنبؤ بحدوث الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٧٨، بينما ساعدت مؤشرات واردات السلاح الاسرائيلي لعام ١٩٨١ المتزايدة في الاشارة الى احتمال غزوها للبنان.

لقد كان امامنا منذ البداية نهجين مختلفين لدراسة سباق التسلح بين الدول العربية، او بين دول المواجهة فيها وبين الكيان الاسرائيلي. وكان اولاهما يعتمد على الانفاق العسكري السنوي والاخر يعتمد على حجم واردات السلاح السنوي للدولتين محل الدرس. وكان بودنا ايضا الحصول على احصائيات خاصة باتفاقيات الشراء على اساس ان مثل هذه الاتفاقيات ربما كانت مسؤولة عن الارادة السياسية لسباق التسلح. وفي غياب

احصاء كامل عبر الزمن لهذه الاحصائيات، فاننا آثرنا دراسة علاقات الترابط والانحدار للانفاق العسكري ومقارنة نتائجها بنتائج علاقات الترابط والانحدار لواردات السلاح. وقد وصلنا الى نتيجة مفادها ان احصائيات الانفاق العسكري اكثر دقة في رسم علاقات ترابط سباق التسلح. فمن بين احدى عشرة حالة محتملة لسباق التسلح خلال الفترة المدروسة، كانت هناك حالتان فقط يمكن ان تنطبق عليهما احصائيات واردات السلاح (انظر الجداول ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨) وكانت هاتان الحالتان خاصتين باليمن الشمالي واليمن الجنوبي، وكل من مصر واسرائيل وكانت الاخيرة سلبية (انظر الجداول رقم ٩، ١٠، ١١) ففي الحالة الاولى اثبتت دراسة احصائيات واردات السلاح ما سبق ان اكدته احصائيات الانفاق العسكري، وفي الحالة الثانية اكدت دراسة الواردات ما سبق ان اشارات اليه نتائج تطبيق انموذج ريتشاردسون من عدم وجود سباق للتسلح بين مصر واسرائيل في الفترة ما بين ١٩٧١ ـ ١٩٨٤. وفي المقابل فحين اعتمدنا على احصائيات الانفاق العسكري وجدنا هناك ست حالات سباق للتسلح في المنطقة العربية. ويبدو ان مثل هذه النتائج التي تشير الى عدم جدوى استخدام الاحصائيات الخاصة بواردات السلاح في دراسة سباق التسلح بين الدول العربية ترتكز على مبررات نظرية ايضا، من اهمها ان معظم النماذج النظرية الخاصة بسباق التسلح كانت موضوعة اصلا لدراسة الانفاق العسكري وليس لقياس واردات السلاح. كما ان الفترة الفاصلة بين توقيع اتفاقيات الشراء ووصول مثل هذه الاسلحة تختلف بين الدول البائعة للسلاح، وحيث ان الدول العربية تشتري اسلحة من مصادر مختلفة، فان ذلك يدل على انه لا يمكن المقارنة احصائيا بين انماط ورود مثل هذه الاسلحة الى هذه الدول. على اننا لا يمكن ان نغفل ان واردات السلاح تؤثر بشكل نوعي وليس احصائي في سباق التسلح في المنطقة العربية عن طريق تحديد انواع الاسلحة التي تحتاجها الدول العربية. كما ان سباق التسلح بين الدول العربية نفسها ربما يختلف هيكليا عن سباق التسلح بينها وبين الكيان الاسرائيلي، فربما كان السباق في الحالة الاولى مؤقتا بينما كان سباق التسلح بين دول المواجهة العربية واسرائيل اكثر ثباتا عبر الزمن. وهذا يعني ان سباق التسلح بين الدول العربية نفسها موقتا وذا فترة زمنية محدودة ينتهي بانتهاء مسببات السباق من توتر سياسي وغيره، ونتيجة كهذه لا يمكن القطع بها الا عن طريق دراسات سياسية اخرى تأخذ بطرق تحليل اضافية.

جدول رقم (٧)

علاقة ارتباط خطية بين الانفاق العسكري لكل من المغرب والجزائر (LOG 10)

الدولـة	R^2	F	DF	Significance of F	B	ملاحظـات
الجزائر	٠,٩٠٤٢	١١٣,٢	١، ١٢	ذات درجة معنوية عالية باحتمال ٠,٠٠٠١	٠,٩٦٩٩	علاقة قوية ايجابية ذات درجة معنوية عالية

جدول رقم (٨)

علاقة ارتباط خطية بين الانفاق العسكري لكل من اليمن الشمالي واليمن الجنوبي (LOG 10)

ملاحظـــات	B	Significance of F	DF	F	R^2	الدولـة
علاقة قوية ايجابية ذات درجة معنوية عالية	١,٦٠٣٤	ذات درجة معنوية عالية باحتمال ٠,٠٠٠١	١، ١٢	١٢٥,٢	٠,٩١٢٥	اليمن الجنوبي

جدول رقم (٩)

علاقة الارتباط والانحدار الخطية بين واردات السلاح الى مصر وواردات السلاح الى اسرائيل (OG 10

ملاحظـــات	B	Significance of F	DF	F	R^2	الدولـة
علاقة سلبية مباشرة ذات درجة معنوية عالية	ـ٠,٩٦٢٧	ذات درجة معنوية عالية باحتمال ٠,٠٠٠٧	١، ١٢	٢٠,٢٧	٠,٦٢٨٢	مصـــر

جدول رقم (١٠)

علاقة الارتباط الخطية بين واردات السلاح لكل من اليمن الشمالي واليمن الجنوبي LOG 10

ملاحظـــات	B	Significance of F	DF	F	R^2	الدولـة
علاقة ايجابية قوية ذات درجة معنوية عالية	١,٥٢٢٨	ذات درجة معنوية عالية باحتمال ٠,٠٠٠١	١، ١٢	٣٦,٦٨	٠,٧٨٥٨	اليمن الجنوبي

جدول رقم (١١)

علاقة ارتباط خطية بن واردات السلاح لكل من المغرب والجزائر (LOG 10)

ملاحظـــات	B	Significance of F	DF	F	R^2	الدولـة
لا توجد علاقة	٠,٦٧٢٢	غير معنوية	١، ١٢	٣,٨٣	٠,٢٧٧٢	الجزائـر

الهوامش

١ ـ تتفق تعريفات الانفاق العسكري لكل من معهد استكهولم لابحاث السلام (SIPRI) وكذلك احصائيات الوكالة الامريكية على اعتبار ان مثل هذا الانفاق يشتمل على المعدات العسكرية والخدمات والمرتبات والاجور ومستحقات التقاعد وكذلك الانفاق على المشاريع شبه العسكرية من شرطة وامن غيرها، ويدخل في تعريف الانفاق العسكري الصرف على المشاريع العمرانية العسكرية.

٢ ـ يجب ان نفرق هنا بين سباق التسلح وبين وجود الحرب بين دولتين فوجود الظاهرة الاولى ليست سببا حتميا في اشعال فتيل الحرب، وسنناقش الموضوع بشيء من التفصيل حينما نتحدث عن نتائج تطبيق انموذج ريتشاردسون على الاحصائيات الخاصة بالانفاق العسكري لكل من ايران والعراق.

٣ ـ يجب ان نوضح ان السياسة الدفاعية المصرية كانت تعتمد على منطق الردع في الفترة محل الدراسة، بينما اعتمدت السياسة الدفاعية السورية على التوازن الاستراتيجي.

٤ ـ لقد قام الباحث بتطبيق طريقة Cross Correlation على Differenced Military Expenditures لكلا البلدين فلم نجد اي علاقة معنوية بينهما.

٥ ـ حاول الباحث ايجاد علاقة ارتباط بين الانفاق العسكري العراقي لنفس العام وكل من الانفاق العسكري الايراني والاسرائيلي، ولم يجد هناك علاقة ارتباط وربما كانت هناك علاقة ارتباط للأعوام السابقة الا اننا لم نتمكن من دراستها، ولكننا وجدنا علاقة ارتباط ضعيفة بين الانفاق العسكري الايراني وانفاق كل من العراق واسرائيل لنفس العام.

المصادر العربية

خضر، أ.

١٩٨٠ علم الاجتماع العسكري، التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية القاهرة : دار المعارف.

سامبسون، أ.

١٩٨٦ «عائدات النفط والانفاق على التسلح في الشرق الاوسط» ـ البترول والغاز العربي (سبتمبر): ١١ ـ ١٤.

النصراوي، ع.

١٩٨٦ «النتائج الاقتصادية للحرب العراقية الايراني» المستقبل العربي، العدد ٧٩، ٧ : ١٧ ـ ٤٤.

ياسين، أ.

١٩٨٦ التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٥. القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية.

المصادر الاجنبية

Andreiski, S.

1968 Military Organization and Society. London: Routledge & Kegan Paul.

Benoit, E.
1973 Defense and Economic Growth in Developing Countries. Lexington, Mass.: Lexington Books.

Bowerman, B. & O'Connell, R.
1979 Time Series and Forecasting. North Scituate, Mass.: Duxbury Press.

Cordesman, A.
1983 Jordanian Arms and the Middle East Balance. Washington, D.C.: The Middle East Institute.

1984 The Gulf and the Search for Strategic Stability. Boulder: Westview.

1986 "The Middle East and the Cost of Politics of Force." Middle East Journal 40, 1:5-15.

Deger, S. & Somnath, S.
1984 "Optimal Control and Differential Game Models of Military Expenditure in Less Developed Countries." Journal of Economic Dynamics and Control 7: 153-169.

Fei, E.
1980 "Understanding Arms Transfers and Military Expenditures." pp. 37-48 in S. Neuman et al. (Eds.), Arms Transfers in the Modern World. New York: Praeger.

Huntingdon, S.
1961 The Common Defense. New York: Columbia.

Kaldor, M.
1978 "The Military in Third World Development." pp. 51-70 in R. Jolly (Ed.), Disarmament and World Development. London: Pergamon.

Koldziej, E.
1982 Security Policies of Developing Countries. Lexington, Mass.: Lexington Books.

Laswell, H.
1962 "The Garrison-State Hypothesis Today." pp. 51-70 in S. Huntingdon (Ed.), Changing Patterns of Military Politics. Glencoe: The Free Press.

Luckham, R.
1980 "Militarism: Force, Class and International Conflict." pp. 232-256 in M. Kaldor & Eide (Eds.), The World Military Order. London: MacMillan.

Magdoff, H.
1978 Imperialism. New York: Monthly Review Press.

Majeski, S. & Jones, D.
1981 "Arms Race Modeling." Journal of Conflict Resolution 25 (2): 259-288.

Mihalka, M.
1980 "Supplier-Client Patterns in Arms Transfers." pp. 49-76 in S. Neuman et al. (Eds.), Arms Transfers in the Modern World. New York: Praeger.

Muttam, J.
1984 Arms and Insecurity in the Persian Gulf. New Delhi: Radiant Press.

Ostrom, C.
1978 "A Reactive Linkage Model: US Defence Expenditure Policy Making Process." APSR 22: 941-957.

Perlumeter, A.
1977 The Military and Politics in Modern Times. New Haven: Yale.

Pierre, A.
1979 "Multilateral Restraints on Arms Transfers." pp. 288-329 in A. Pierre (Ed.), Arms Transfers and American Foreign Policy. New York: New York University Press.

Pfaltzgraff, R.
1978 "Resource Constraints and Arms Transfers." in U. Raanan (Ed.), Arms Transfers to the Third World. Boulder: Westview.

Richardson, L.
1960 Arms and Insecurity. Pittsburg: Boxwood Press.

Russet, B.
1983 "International Interactions and Processes." pp. 541-568 in A. Finifter (Ed.), Political Science: The State of the Discipline. Washington D.C.: APSA.

US Arms and Expenditure Control Agency
1983 World Military Expenditures and Arms Transfers. Washington, D.C.: USGPO

1985 World Military Expenditures and Arms Transfers. Washington, D.C.: USGPO

1987 World Military Expenditures and Arms Transfers. Washington, D.C.: USGPO

Wright, Q.
1964 A Study of War. Chicago: University of Chicago Press.

العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية بعد التقاعد والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمتقاعد: دراسة ميدانية لعينة من المتقاعدين في المملكة العربية السعودية

ابراهيم محمد العبيدي
كلية الآداب ـ جامعة الملك سعود

مقــدمة

يعتبر التقاعد واحداً من الاحداث الهامة في مجرى حياة الفرد به تتوقف أو تتغير أنماط حياتية واجتماعية وفكرية ونفسية درج عليها الفرد لعشرات السنين، ولعل فقدان العمل وما يرتبط به من أدوار اجتماعية وما ينطوي عليه من معاني شخصية يولد فراغاً كبيراً في حياة المتقاعد، ويزيد من حدة التأثيرات السلبية للتقاعد ندرة الفرص التي يمكن للمتقاعد أن يوظف بها طاقاته، ويشبع من خلال ما يمارسه من نشاطات الحاجات الأساسية التي كان العمل السابق يوفرها له، من الشعور بالأهمية وما يهيئه من فرص التفاعل مع الآخرين، ومن خلال ما يمنحه من نظام للتعامل مع الوقت.

ويشيع بين الكثير من الناس الاعتقاد بان التعاقد يؤدي الى تدهور الحالة الصحية، ويعزز هذا الاعتقاد بعض الخبرات الشخصية لحالات التدهور الصحي التي يمر بها بعض المتقاعدين، وإذا ما اثير هذا الموضوع وجدت من يسرد لك حالات كثيرة لبعض المتقاعدين الذين اصبحوا نهباً للأمراض بمجرد أن تقاعدوا. ولعل من أهم المشكلات المرتبطة بالتقاعد هو الشعور السائد عند بعض المتقاعدين بأن التقاعد هو نهاية المطاف، أو المحطة الأخيرة، مما يجعل الفرد نهباً للوساوس والقلق على صحته، والخوف من الموت، كما أن التقاعد يعني بشكل أو بأخر نهاية أهمية الفرد ودوره في النشاط المجتمعي، كل هذه المظاهر المرتبطة بالتقاعد قد تؤدي الى أن يدخل الفرد في دوامة من المشكلات النفسية والاجتماعية والتي قد تنعكس على حالته الصحية فيبدأ في مواجهة أمراض عضوية لم يكن يشعر بها من قبل.

أهمية الدراسة

يمثل العمل الذي يزاوله الفرد المحور الأساسي لمعظم نشاطاته الاجتماعية، كما يعد العمل أهم قنوات الاتصال بين الفرد ومجتمعه، وقد يؤدي فقدان العمل بالتقاعد الى العديد من المشكلات والتحديات والتي على الفرد أن يواجهها، وبما أن الأفراد يختلفون في كثير من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية فإن مثل هذا الاختلاف قد يؤدي الى تباين الآثار التي يتركها التقاعد من فرد الى آخر.
وتبدو أهمية هذه الدراسة من كون التقاعد ظاهرة حديثة في المجتمع العربي السعودي حيث لم يمض على نشأته أكثر من ٤٤ عاماً، بالإضافة الى ما طرأ من تغيرات اجتماعية واقتصادية، أدت فيما أدت الى تغير كثير من الأنماط الاجتماعية والاقتصادية التي تتيح لكبار السن الفرص لمواصلة نشاطاتهم حتى العجز التام أو الوفاة، ولم تواكب هذه التغيرات إجراءات مناسبة تتيح لكبار السن عامة والمتقاعدين بشكل خاص الوسائل المختلفة لإشباع الحاجة الى مزاولة الانشطة المختلفة، واشباع حاجاتهم للمشاركة في نشاط المجتمع وفي التفاعل الاجتماعي، الأمر الذي يجعل مرحلة التقاعد مرحلة صعبة لكثير من المتقاعدين.

الاطار النظري

لقد اتخذت معظم الدراسات، التي تناولت موضوع التقاعد وخاصة المشكلات المرتبطة به، من مفهوم المركز الاجتماعي والدور محوراً لهذه القضية سواء أكان التركيز على هذين المفهومين مباشراً أم غير مباشر، ولعل السبب في ذلك يعود الى اهميتها في التعرف على و فهم طبيعة أهم المشكلات المرتبطة بالتقاعد، وبما أن الدور هو الجانب الحركي للمركز الاجتماعي لذلك نجد أن مفهوم الدور هو الأكثر تردداً في هذه الدراسات ويمكن أن تقسم الاتجاهات النظرية التي تناولت المشكلات المرتبطة بالتقاعد الى قمسين :
الأول : الاتجاهات النظرية التي ركزت على مفهوم «التكيف لمرحلة التقاعد».
الثاني : الاتجاهات النظرية التي ركزت على مفهوم «الضغط الاجتماعي» Social Stress وخاصة تلك التي أولت مفهومي المركز والدور اهتماماً خاصاً.
الاتجاه الأول : يرى بارسونز «أن التقاعد يترك كبير السن في وضع يتصف بأنعدام الوظيفة (Functionless Position) حيث يفصله عن المشاركة في أهم مصالح ونشاطات المجتمع (Parsons, 1949 : 321) . هذا الوضع الذي أشار اليه بارسونز يحتاج من المتقاعد اجراءات نفسية واجتماعية من أجل التكيف لهذا الوضع الجديد، ونجد عدداً من النظريات المهتمة بموضوع التقاعد قد أعطت موضوع التكيف لمرحلة التقاعد اهتماماً خاصاً، ومن بين هذه النظريات نظرية النشاط والتي تؤكد على أهمية مواصلة كبار السن في المشاركة في النشاطات الاجتماعية وعلى أهمية ايجاد أدوار بديلة للمتقاعد، كما ترى هذه النظرية أن تكيف المتقاعد لهذه المرحلة يرتبط بقدرة الفرد على تعويض الأدوار التي فقدها بالتقاعد ,Atchley)

1976 : 112; Hess & Markson, 1980 : 19 - 20)، و تذهب النظرية الاستمرارية الى أبعد من ذلك حيث ترى أن تكيف المتقاعد يعتمد على ايجاد أدوار مشابهة للأدوار التي كان الفرد يزاولها قبل التقاعد (Atchley, 1976 : 112) .
الاتجاه الثاني : يرى فريدمان أن النشاط الوظيفي هو المحور الذي تنتظم حوله أنماط حياة الفرد ونشاطاته حيث أنه يساعد الفرد على البقاء في جماعة، ويضع القواعد لتنظيم نشاطاته الحياتية ويحدد وضعه في المجتمع كما يحدد أنماط مشاركاته الاجتماعية كما أن العمل يعد مصدراً للخبرات المرضية والفعالة (Friedmann & Havighurst (1954 : 3وترى جورج أن نظريات الضغط الاجتماعي والبحوث الميدانية في هذا المجال قد ركزت على دراسة الحالات الاجتماعية التي تتصف بمشكلات التوافق Adaptation والتي ينتج عنها نوع من الضغوط الاجتماعية، وتعرف الحالات الاجتماعية الضاغطة بأنها مواقف اجتماعية يواجه فيها الفرد مشكلة من المشكلات ولا تؤدي المواقف الضاغطة بالضرورة الى نتائج سلبية ولكنها قد تؤدي في بعض الحالات الى نتائج سلبية كالمرض والاختلال العقلي الكآبة. ولقد ركزت بعض النظريات المهتمة بالضغط الاجتماعي على ظاهرة تغير وتحول الأدوار وقد تمخض عن هذا الاهتمام ارتباط مباشر بين أدبيات الضغط الاجتماعي ونظريات الدور. (George (1980 : 9 وتضيف «بأن الأحداث الحياتية تختلف في أهميتها وتأثيرها، فالأحداث والحالات التي تتصف بقدر كبير من تعكير الأنماط السلوكية التي درج عليها الفرد هي الأحداث الأكثر ضغطاً على الفرد»، كما ترى أن أكثر الاتجاهات النظرية التي حاولت ربط تغير وتحول الأدوار بالضغط الاجتماعي قد ركزت على جانب واحد، وهو الى أي حد يؤدي هذا التحول أو التغير في الأدوار الى تعكير الأنماط السلوكية الراسخة. وتضيف لندا جورج أن نوعية اداركنا للضغط الاجتماعي ليست عاملاً مهماً في تأثير الأحداث الضاغطة، فالأحداث التي يفترض أن تكون لها نتائج ايجابية أو سارة كالزواج مثلاً، والأحداث التي يكون لها نتائج سلبية أو غير سارة كوفاة أحد الزوجين، كلا الحدثين ينظر اليهما كأحداث ضاغطة، لأنهما يعكران أنماطاً من السلوك الراسخة كما يتطلبان تكيفاً شخصياً لهما .(George, 1980: 9). وبما ان التقاعد واحدا من أهم المواقف الاجتماعية وحدث هام في حياة الفرد يعكر معظم الأنماط السلوكية الراسخة، لأن العمل كما أسلفنا هو المحور الذي تنتظم حوله معظم نشاطات الفرد، وأن فقدان الأدوار المرتبطة بالمهنة يخلق حالة طارئة على الفرد أن يتكيف لها، وسواء نظرنا الى التقاعد على أنه مشكلة اجتماعية تواجه الفرد أو نظرنا اليه على أنه موقف اجتماعي ضاغط فإن النتائج التي قد تتمخض عنه يمكن أن تؤثر على صحة الفرد سلباً أو ايجاباً.

الدراسات السابقة : تختلف نتائج الدراسات التي تناولت تأثير التقاعد على الحالة الصحية للمتقاعد اختلافاً كبيراً، فهناك من الدراسات التي ترى أنه ليس هناك ثمة علاقة بين التقاعد وصحة الفرد، تلك الدراسة التي أجراها .(Streib & Schneider, 1971). وتشير

نتائج هذه الدراسة الى أن معظم عينة البحث لم تتأثر صحتهم بالتقاعد سلباً أو ايجاباً، وأن معظم المشكلات الصحية التي يعانيها المتقاعدون ترتبط بكبر السن وليس بالتقاعد، كما دلت المقارنة بين المتقاعدين والعاملين الذين يماثلونهم في العمر أنه ليس هناك فروق ذات دلالة احصائية في الحالة الصحية بين هاتين الفئتين .(Atchley,1976 : 87)

كما تشير دراسة (120 - 119 : 1981) Adams & Lefebvre بأنه ليس هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التقاعد والوفاة (78 - 277 : 1978) Haynes et al, وتشير دراسة ان معظم الذين توفوا بعد التعاقد مباشرة كلنوا يعانون من مشاكل صحية قبل التقاعد. ومن جهة اخرى يرى (104 - 103 : 1979) Bradford أن الفرد يصبح فريسة للمشكلات الصحية بمجرد أن يترك عمله، يؤكد ذلك كثير من الملاحظات الاكلينيكية. وتشير دراسة Casscells et al (1289 : 1980)،لتحديد العلاقة بين التقاعد والوفيات الناجمة عن أمراض القلب، الى أن احتمال الوفاة بأمراض القلب أعلى بين المتقاعدين منه عند من يماثلونهم في العمر من غير المتقاعدين. ومن جهة أخرى فإن الدراسات التي تؤكد على تحسن الصحة بعد التقاعد محدودة جداً ومن ذلك دراسة (1971) Streib & Schneider حيث وجدا تحسناً طفيفاً في صحة العمال الحرفيين بعد تقاعدهم، أما الفئات الوظيفية الأخرى فلم تجد هذه الدراسة فروقاً في الحالة الصحية بين المتقاعدين وغير المتقاعدين (87 : Atchley, 1976).

إن تضارب نتائج بعض هذه الدراسات يمكن أن يرد الى عوالم عدة أهمها العوامل المنهجية خاصة ما يتعلق بأداة البحث، فبينما نرى بعض هذه الدراسات قد استخدمت التقرير الذاتي لصحة المبحوث، نرى البعض الآخر قد استخدم التقارير الطبية لتقييم الحالة الصحية قبل وبعد التقاعد، كما يمكن أن يرد هذا التناقض الى المتغيرات الأخرى والتي تلعب دوراً كبيراً في علاقة التقاعد والحالة الصحية، ومن هذه المتغيرات نوع العمل السابق، والرضى عن العمل، والحالة الأسرية للمتقاعد، فنوع العمل يمكن أن يكون مصدراً للمشكلات الصحية، أما بسبب الظروف الطبيعية أو للظروف الاجتماعية والنفسية المحيطة بالعمل، فالتقاعد من مثل هذه الأعمال يمكن أن تؤدي الى خلق ظروف مناسبة لتحسن صحة المتقاعد، وكذلك الحال بالنسبة للأفراد الذين يكرهون أعمالهم والذين يجدون في أعمالهم تحديات لا قبل لهم بها، أما أولئك الذين يجدون في أعمالهم اشباعاً لطموحاتهم ورغباتهم، والذين يشعرون بالرضى عن أعمالهم، فقد يؤدي بهم التقاعد الى الدخول في مشكلات نفسية واجتماعية قد تنعكس على صحتهم، وتلعب النواحي المالية دوراً هاماً في هذا المضمار، فالمتقاعد الذي لديه من الدخل ما يسد حاجاته الأساسية سيكون أسعد حظاً من أولئك الذين لا تكفيهم معاشاتهم خلال هذه المرحلة، مما يجعلهم عرضة للمخاوف ونهباً للأمراض، ويؤكد (137 : 1980) Baum & Baum «أن أكثر المتقاعدين عرضة للتدهور الصحي هم بين من يعانون من القلق على حالتهم المالية»، كذلك يكون أثر مرحلة التقاعد أسهل على أولئك الذين يعيشون وسط أسرهم من أولئك الذين لا يجدون من يقف بجانبهم في هذه المرحلة.

مشكلة البحث

بالرغم من أن موضوع التقاعد يشغل حيزاً كبيراً في كتابات المهتمين بعلم الشيخوخة الاجتماعي Social Gerontology وعلم اجتماع الشيخوخة الا أن الدراسات التي تناولت أثر التقاعد على الحالة الصحية محدودة جداً، ونجد أن البعد الذي يشغل كثيراً من الباحثين هو تأثير التقاعد على المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما أن معظم هذه الدراسات قد أجريت في مجتمعات صناعية، ومن استعراضنا لبعض الدراسات التي تناولت العلاقة بين التقاعد والحالة الصحية نجد أن أكثر هذه الدراسات قد أغفلت عوامل غاية في الأهمية كأسباب الاحالة على التقاعد والتخطيط لمرحلة التقاعد على سبيل المثال، كما نجد التضارب في نتائج بعض هذه الدراسات، كل ذلك يؤكد الحاجة لمثل هذه الدراسة لإلقاء مزيد من الضوء على هذه المشكلة، وتهدف هذه الدراسة بشكل عام الى تقصي الفروق بين المتقاعدين في تقييمهم لحالاتهم الصحية بعد التقاعد، بأختلاف خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية.

الاجراءات المنهجية

التعريف الاجرائي لأهم مفاهيم البحث :

المتقاعد : يعني المتقاعد ـ كل من ترك الوظيفة الحكومية ممن تنطبق عليهم شروط التقاعد في نظام التقاعد السعودي المدني والعسكري ومن يتقاضى دخلاً شهرياً كمعاش للتقاعد، بغض النظر عن مدة الخدمة أو العمر أو الدافع للتقاعد وبغض النظر عن النشاطات التي يزاولها بعد التقاعد.

التخطيط لمرحلة التقاعد : نعني هنا بالتخطيط لمرحلة التقاعد وجود خطة لما سوف يقوم به الفرد بعد تقاعده بغض النظر عن ماهية هذه الخطة ومدى تطبيقها.

التقييم الذاتي للحالة الصحية :يعني التقييم الذاتي للحالة الصحية ـ في هذا البحث ـ تقييم المبحوث لحالته الصحية بعد التقاعد مقارنة بها قبل التقاعد، كما يراها هو ودون استخدام المعايير الاكلينيكية.

أداة البحث : اعتمدت هذه الدراسة على المقابلة الشخصية من خلال استمارة استبيان تحوي مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمبحوثين، كالوظيفة السابقة، والمستوى التعليمي، ومعاش التقاعد، وأسباب الاحالة على التقاعد، والعمر عند التقاعد، كما اشتملت الاستمارة على سؤال لتقييم المبحوث لحالته الصحية بعد التقاعد مقارنة بين حالته الصحية قبل التقاعد وبعد التقاعد وبعد التقاعد مباشرة هل تعتقد أن حالتك الصحية : ١ ـ ازدادت تحسناً ٢ ـ لم تتغير ٣ ـ ازدادت سوءاً. ويجب التنويه هنا الى أن الغرض من هذا السؤال ليس قياس الحالة الصحية بالمعنى

الإكلينيكي وأنما التعرف على شعور المبحوث عن حالته الصحية، وتقييمه لها قبل وبعد التقاعد، ومع أن التركيز في هذه الدراسة على تقييم المبحوث لحالته الصحية الا أن ذلك التقييم قد يعكس الواقع لحالته الصحية بالمعنى العام، كما قد يعكس المخاوف المرضية والأمراض ذات المنشىء النفسي، أما سلبيات هذه الأداة فتتمثل بأنها قد لا تعكس الواقع الصحي للفرد من منظور إكلينيكي بحت، ومما تجدر الاشارة اليه أن التقييم الذاتي للحالة الصحية قد استخدم في العديد من الدراسات كدراسة Harkins (1978) ودراسة Mossey & Shapiro (1982)، وقد تم عرض أداة البحث على مجموعة من المختصين لتحديد صدق أداة البحث وقد جاءت نتائج هذا التحكيم مؤكدة على ملائمة هذه الأداة لقياس متغيرات البحث، كما تم تحديد ثبات الأداة من خلال إعادة تطبيق أستمارة البحث حيث تم اختيار ٣٠ مبحوثاً بطريقة عشوائية وتمت مقابلتهم مرتين ولقد بلغ معامل الثبات للمتغير التابع (التقييم الذاتي للحالة الصحية) بين المقابلة الأولى والمقابلة الثانية ٠,٩٧ .

عينة البحث: أجري هذا البحث على عينة عشوائية من المتقاعدين تبلغ ٥٠٠ متقاعداً في الفترة الواقعة بين ٢٥ / ٦ الى ٥ / /٨ / /١٤٠٦هـ في فروع البنك العربي الوطني (المكلف بصرف معاشات التقاعد) حيث تم اختيار عينة البحث من ثلاث من المدن الكبرى بالمملكة العربية السعودية، وهي مدينة الرياض، وجدة، والدمام، ويمثل المتقاعدون في هذه المدن الثلاث ٣٤,١٢ ٪ من مجموع المتقاعدين في المملكة العربية السعودية. ويبلغ متوسط أعمار المبحوثين ٦٠,٢١ سنة، كما تتراوح اعمارهم بين ٢٠ الى ٩٠ سنة وتبلغ من تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة ١,٦ ٪ ومن تبلغ أعمارهم ٧٠ سنة ١٥ ٪ ويجب التنويه هنا أن المتقاعدين الذين يعيشون في الريف أو المدن الصغيرة لم يمثلوا في هذه الدراسة. ولقد اتبعت الخطوات التالية لاختيار عينة البحث :

اولاً : تم حصر جميع فروع البنك العربي الوطني في المدن الثلاثة والتي بلغت ٢٦ فرعاً وتم اختيار خمسة من هذه الفروع بطريقة عشوائية.
ثانياً : لعدم تمكن الباحث من الحصول على قائمة بأسماء المتقاعدين فقد لجأ الى حصر أعداد المتقاعدين في كل فرع من هذه الفروع لتحديد حجم العينة من كل فرع.
ثالثاً: تم اختيار المبحوثين بطريقة الاختيار المنتظم ليس من قائمة الأسماء وإنما حسب دخولهم للبنك، حيث تم أختيار رقم البداية بطريقة عشوائية، وحيث تم اختيار الداخل رقم ٢٦ ثم ٥٢ ثم ٧٨ وهكذا، لذا فعينة هذه الدراسة عينة عشوائية ذات توزيع احتمالي غير معروف، فالعشوائية هنا تأتي لأنه لم يكن هناك تحيزاً في اختيار مبحوث بعينه أما الاحتمالية فتبقى مجهولة لغياب الاطار العام التي اختيرت منه هذه العينة.

وسيلة المعالجة الاحصائية : استخدمت هذه الدراسة الجداول المزدوجة لابراز توزيع المبحوثين على محوري كل متغير مستقل على حدة والمتغير التابع (التقييم الذاتي للحالة

الصحية) كما استخدم مربع كاي X لاختبار فروض البحث. كما أستخدمت لوغاريتم نسبة الاحتمالات Logist لتحديد العلاقة بين المتغير التابع وكل متغير مستقل على حدة بعد الاخذ في الاعتبار اثر المتغيرات المستقلة الاخرى.

فروض البحث : يهدف هذا البحث الى تقصي العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية بعد التقاعد والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للمتقاعد، ويحاول هذا البحث بشكل خاص اختبار الفروض التالية :

١ - يؤدي اختلاف الوظائف السابقة الى فروق ذات دلالة احصائية بين المبحوثين في تقييمهم لحالاتهم الصحية بعد التقاعد.

٢ - يؤدي اختلاف مدة الخدمة الى فروق ذات دلالة احصائية بين المبحوثين في تقييمهم لحالاتهم الصحية بعد التقاعد.

٣ - يؤدي اختلاف أسباب الاحالة على التقاعد الى فروق ذات دلالة احصائية بين المبحوثين في تقييمهم لحالاتهم الصحية بعد التقاعد.

٤ - يؤدي اختلاف معاش التقاعد الى فروق ذات دلالة احصائية بين المبحوثين في تقييمهم لحالاتهم الصحية بعد التقاعد.

٥ - يؤدي التخطيط أو عدم التخطيط لمرحلة التقاعد الى فروق ذات دلالة احصائية بين المبحوثين في تقييمهم لحالاتهم الصحية بعد التقاعد.

٦ - يؤدي اختلاف المستوى التعليمي الى فروق ذات دلاله احصائية بين المبحوثين في تقييمهم لحالتهم الصحية بعد التقاعد

٧ - يؤدي اختلاف العمر عند التقاعد الى فروق ذات دلالة احصائية بين المبحوثين في تقييمهم لحالاتهم الصحية بعد التقاعد.

النتائج

يوضح الجدول رقم (١) اجابة المبحوثين عن السؤال مقارنة بحالتك الصحية قبل التقاعد وبعد التقاعد مباشرة هل تعتقد أن حالتك الصحية ١ - ازدادت تحسناً ٢ - لم تتغير ٣ - ازدادت سوءاً. وتدل البيانات الواردة في الجدول على أن ما يزيد على ٦٥ ٪ من المبحوثين يرون أنه لم يطرأ تغيير ايجابي أو سلبي على حالتهم الصحية بعد التقاعد ويتساوى تقريباً من يعتقدون أن حالتهم الصحية قد تحسنت ومن يعتقدون أن حالتهم الصحية قد ساءت.

جدول رقم (١)

التقييم الذاتي للحالة الصحية للمبحوث بعد التقاعد

الحالة الصحية بعد التقاعد	العدد	النسبة المئوية
١ ـ ازدادت تحسناً	١١٢	٢٢,٧
٢ ـ لم تتغير	٢٧٧	٥٦,٢
٣ ـ ازدادت سوءاً	١٠٤	٢١,١
المجموع	٤٩٣	١٠٠

ومما يجب التأكيد عليه هنا أن هذا الجدول لا يمكن أن يعيننا على فهم طبيعة العلاقة بين التقاعد والحالة الصحية لغياب المعلومات عن غير المتقاعدين الذين يماثلونهم في العمر، وكما أوضحنا أن هدف هذه الدراسة هو تقصي الفروق بين المتقاعدين في تقييمهم لحالتهم الصحية باختلاف خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية واختبار فروض البحث على النحو التالي :

أولا : الوظيفة السابقة والتقييم الذاتي للحالة الصحية : تعد الوظيفة واحد من أبرز المؤشرات الاجتماعية Social Indicators لقياس الحالة الاجتماعية، فبمعرفة الوظيفة نستطيع معرفة الكثير من الخصائص الاجتماعية للفرد، فغالباً ما تعكس الوظيفة جوانب كثيرة من حياة الفرد ومؤهلاته وشخصيته وقدراته، كالنواحي التعليمية والثقافية والمالية والتي تؤثر بدورها في تشكيل النمط الحياتي للفرد Life Style والذي بدوره يؤثر في تفاعل الفرد مع الظواهر الاجتماعية المختلفة، ويؤثر في استجاباته لها، الى جانب ذلك فإن الخصائص الاجتماعيه و المالية والنفسية والطبيعية للوظيفة تحدد مدى ارتباط الفرد بها، وبالتالي مدى فقدانه لها بالتقاعد.

يوضح الجدول رقم (٢) العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية والوظيفة السابقة ومن البيانات الواردة في الجدول نلاحظ أن هناك اختلافا بين المتقاعدين في نسبة من تحسنت صحتهم ونسبة من ساءت صحتهم بعد التقاعد، كما أن هناك تشابهاً بين بعض الفئات الوظيفية نجد ذلك بين المدراء والضباط وبين الموظفين والفنيين، ونجد أن الفرق بين من تحسنت صحتهم بعد التقاعد وبين من ساءت تساوي ٢٠,٥ ٪ بين من كانوا يشغلون وظيفة مدير في صالح من تحسنت صحتهم أما بين الضباط فتصل النسبة الى ٢٣ ٪ لصالح من تحسنت صحتهم، اما بين الموظفين والفنيين فتبلغ النسبة ١٠,٩ ٪ و ١١,١ ٪ على التوالي في صالح من تحسنت صحتهم، اما بين الجنود والعمال فنجد أن نسبة من

جدول رقم (٢)

العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمتقاعد

خصائص المتقاعد	التقييم الذاتي للحالة الصحية			المجموع	مربع كاي
	تحسنت	لم تتغير	ساءت		
١ ـ الوظيفة السابقة					*٢٦,٧١
مدير	٣٤,١	٥٢,٣	١٣,٦	٤٤	
ضابط	٣٣,٣	٥٦,٤	١٠,٣	٣٩	
موظف	٢٩,٠	٥٢,٩	١٨,١	١٣٨	
فني	٢٩,٦	٥١,٩	١٨,٥	٢٧	
جندي	١٩,٣	٥٣,٨	٢٦,٩	١٤٥	
عامل	٨,٣	٦٨,٠	٢٣,٧	٩٧	
٢ ـ مدة الخدمة					**٧,٤٠
< ١٦ سنة	٢٦,٨	٤٦,٤	٢٦,٨	٧١	
١٦ ـ ٣٠سنة	١٩,٦	٦٢,٠	١٨,٤	٢٥٠	
< ٣٠ سنة	٢٦,٠	٥٢,٧	٢١,٣	١٦٤	
٣ ـ أسباب التقاعد					*٤٦,٧٠
سن التقاعد	١٥,٠	٦١,٢	٢٣,٨	٢٦٠	
أسباب صحية	٤١,٧	٣٢,٤	٢٥,٩	١٠٨	
أسباب اجتماعية	٢٣,١	٦٦,٧	١٠,٣	١١٧	
٤ ـ معاش التقاعد					*٢٢,٤٦
< ١٥٠٠ ريال	١١,٧	٥٨,٢	٣٠,١	١٠٣	
٥٠٠ ـ ٣٥٠٠	١٩,٩	٥٧,٧	٢٢,٤	٢٠١	
٣٥٠١ ـ ٥٥٠٠	٣٣,٣	٤٨,٣	١٨,٤	٨٧	
< ٥٥٠٠	٣٠,٠	٥٨,٠	١٢,٠	١٠٠	
٥ ـ وجود خطة للتقاعد					*١٥,١٠
نعم	٣٠,٧	٥٨,٦	١٠,٧	١٤٠	
لا	١٩,٦	٥٥,٦	٢٤,٨	٣٤٧	
٦ ـ المستوى التعليمي					*٢٣,٤١
دون الابتدائي	١٣,٨	٥٩,٨	٢٦,٢	٢٢٤	
الابتدائي / المتوسط	٣٠,٣	٥١,١	١٨,٥	١٧٨	
الثانوية أو أعلى	٣٢,٥	٥٥,٨	١١,٧	٧٧	
٧ ـ العمر عند التقاعد					*١٥,١٠
< ٤٥ سنة	٣٥,٧	٤٥,٩	١٨,٤	٩٨	
٤٦ ـ ٦٠ سنة	٢٢,٣	٥٨,٤	١٩,٣	٢٦٩	
< ٦٠ سنة	١٣,٩	٦٠,٢	٢٥,٩	١٠٨	

* دالاً عند مستوى ٠,٠٥

** غير دال عند مستوى ٠,٠٥

ساءت صحتهم تزيد على من تحسنت بنسبة ٧,٦ ٪ و ١٥,٤ ٪ على التوالي. وتدل قيمة مربع كاي (٢٦,٧١) على أن الفروق بين تلك الفئات الوظيفية في التقييم الذاتي للحالة الصحية بعد التقاعد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠٠١، وهذا يؤيد الفرض الأول.

ثانياً: العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية ومدة الخدمة: يوضح الجدول (٢) العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية بعد التقاعد ومدة الخدمة، ومن البيانات الواردة في الجدول نجد أن الفروق صغيرة جداً بين من تقل خدماتهم عن ١٦ سنة ومن تزيد خدماتهم على ٣٠ سنة حيث لا يتجاوز الفرق ٠,٠٨ ٪ بين من يعتقدون بتحسن صحتهم و ٥,٥ ٪ بين من يعتقدون بتدهور صحتهم، اما بالنسبة لمن تتراوح خدماتهم بين ١٦ الى ٣٠ سنة فنلاحظ أن معظمهم (٦٢ ٪) يرون بأنه لم يطرأ تغير على صحتهم ويتساوى تقريباً من يعتقدون بأن صحتهم قد تحسنت ومن يعتقدون بأن صحتهم قد ساءت. وتدل قيمة مربع كاي (٧,٤) أن الفروق بين من تقل خدماتهم عن ١٦ سنة ومن تتراوح خدماتهم بين ١٦ الى ٣٠ سنة ومن تزيد على ٣٠ سنة في تقييمهم لحالتهم الصحية فروق ضئيلة ليس لها دلالة احصائية. وهذه النتيجة لا تعزز الفرضية الثانية للبحث. وقد تعزى هذه النتيجة الى ما يرتبط بمدة الخدمة من سلبيات وإيجابيات، فالخدمة الطويلة من ناحية قد تكون لها آثار إيجابية من خلال ما تمنحه للفرد من فرص لإشباع طموحاته الوظيفية ومن ناحية أخرى قد تعوق الخدمة الطويلة قدرة الفرد على التكيف الجيد لأدوار وأنماط حياتية جديدة مما يجعل الفرد عرضة لسوء التكيف لهذه المرحلة والتي قد تنعكس آثارها على صحته. أما الخدمة القصيرة فقد لا تتيح للفرد اشباع طموحاته الوظيفية وقد يؤدي ذلك الى شعور الفرد بفقدان العمل Job Deprivation، ومن جهة أخرى فقد تساعد فترة الخدمة القصيرة على التكيف الجيد لأدوار وأنماط حياتية جديدة.

ثالثا: العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية واسباب الاحالة على التقاعد: يوضح الجدول رقم (٢) العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية وأسباب الاحالة على التقاعد حيث قسمت أسباب الاحالة على التقاعد الى ثلاث فئات، وهي بلوغ سن التقاعد، وأسباب صحية، وأسباب اجتماعية، وتشمل الأسباب الاجتماعية الرغبة في التفرغ لحاجة الأسرة، ومزاولة العمل الحر، وعدم الرغبة في المهنة السابقة. ومن البيانات الواردة في الجدول نجد أن أكثر الفئات استفادة من التقاعد هم من تقاعدوا لظروف صحية حيث تتجاوز نسبة من يعتقدون أن حالتهم الصحية قد تحسنت ٤١ ٪ وقد يعود ذلك الى الراحة والابتعاد عن مهام العمل، ونجد أن أقل الفئات استفادة هم من تقاعدوا لبلوغ سن التقاعد حيث لا تتجاوز نسبة من تحسنت صحتهم بعد التقاعد ١٥ ٪ وإذا حاولنا أن نرى الفروق بين من تحسنت حالتهم الصحية ومن ساءت بعد التقاعد لكل فئة من هذه الفئات نجد أن الفرق يرتفع بين من تقاعدوا لاسباب صحية حيث يتجاوز الفرق ١٥ ٪ في صالح

من تحسنت صحتهم، يليهم من تقاعدوا لأسباب اجتماعية حيث يتجاوز الفرق بين من تحسنت صحتهم، ومن ساءت صحتهم بعد التقاعد ١٢ ٪ لصالح من تحسنت حالتهم الصحية بعد التقاعد، أما بين من تقاعدوا بسبب بلوغ سن التقاعد فنجد الفرق بين من تحسنت ومن ساءت حالتهم الصحية بعد التقاعد يتجاوز ٨ ٪ لصالح من ساءت حالتهم الصحية بعد التقاعد. وتدل قيمة مربع كاي (٤٦,٧٠) على أن الفروق بين من تقاعدوا بسبب سن التقاعد ومن تقاعدوا لظروف صحية ومن تقاعدوا لظروف اجتماعية فروق جوهرية ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠٠١ وهذا يعزز الفرضية الثالثة للبحث

رابعاً : العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية ومعاش التقاعد : للنواحي المادية تأثير مهم على استقرار الفرد النفسي والاجتماعي ولا سيما في مرحلة الشيخوخة، وكذلك فمن خلال الدخل الجيد يستطيع الفرد أن يسد احتياجاته الأساسية من غذاء وملبس وسكن ملائم، بالاضافة الى الخدمات الصحية الجيدة، كل ذلك يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الحالة الصحية للمتقاعد، يبرز الجدول / ٢ العلاقة بين تقييم المبحوث لحالته الصحية ومقدار معاش التقاعد، ومن البيانات الواردة في الجدول نلاحظ أن نسبة من ساءت صحتهم تزيد على من تحسنت بين المبحوثين الذين تقل معاشات تقاعدهم عن ٣٥٠٠ ريال، بينما تزيد نسبة من تحسنت صحتهم على من ساءت بين من تزيد معاشات تقاعدهم على ٣٥٠٠ ريال، فنجد أن الفرق بين من تحسنت وبين من ساءت حالتهم الصحية بعد التقاعد تتجاوز ١٨ ٪ بين من تقل معاشاتهم عن ١٥٠٠ ريال لصالح من ساءت حالتهم الصحية وتبلغ النسبة ٥,٢ في صالح من ساءت حالتهم الصحية بعد التقاعد بين من تتراوح معاشات تقاعدهم بين ١٥٠٠ و ٣٥٠٠ ريالاً، ويبلغ الفرق بين من تحسنت وبين من ساءت حالتهم الصحية ١٤,٩ ٪ في صالح من تحسنت حالتهم الصحية بين من تتراوح معاشات تقاعدهم بين ٣٥٠١ و ٥٥٠٠ ريالاً، ويبلغ الفرق ١٨ ٪ بين من تزيد معاشات تقاعدهم عن ٥٥٠٠ ريالاً في صالح من تحسنت صحتهم. وتدل قيمة مربع كاي (٢٢,٤٦) أن الفروق بين هذه الفئات في تقييمها لحالتها الصحية بعد التقاعد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠٠١، وهذه النتيجة تعزز الفرض الرابع للبحث. ومما تجدر الاشارة اليه أن العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية ومعاش التقاعد تصبح غير دالة أحصائياً إذا أخذنا في الاعتبار أثر المستوى التعليمي كما يبدو ذلك في الجدول / ٣، ولعل ذلك يعود الى قوة العلاقة بين هذين المتغيرين.

العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية والتخطيط لمرحلة التقاعد : للتخطيط لمرحلة التقاعد أهمية بالغة في تجنيب المتقاعد كثيراً من سلبيات هذه المرحلة، فالمتقاعد الذي خطط لهذه المرحلة سيكون بلا شك قد فكر في كثير من ايجابيات وسلبيات هذه المرحلة وسيكون على الأقل قد أعد العدة للتعامل معها، الى جانب ذلك فإن التخطيط لهذه المرحلة يجنب

المتقاعد كثيراً من المفاجئات في مرحلة جديدة لم يعشها من قبل، وتبدو أهمية التخطيط لمرحلة التقاعد من كون التقاعد يأتي في مرحلة يكون الفرد فيها أقل رغبة في المخاطرة وأكثر ميلاً الى الاستقرار. يوضح الجدول (٢) العلاقة بين تقييم المبحوث لحالته الصحية والتخطيط لمرحلة التقاعد ومن البيانات الواردة في الجدول نجد أن نسبة من تحسنت صحتهم ترتفع بين من كانت لهم خطط لمرحلة التقاعد وتنخفض بين من لم تكن لهم خطط لهذه المرحلة، ونجد الفرق بين من تحسنت صحتهم وبين من ساءت تبلغ ٢٠ ٪ في صالح من تحسنت صحتهم بين من كانت لهم خطط لمرحلة التقاعد، أما بين من لم تكن لهم خطط لهذه المرحلة فنجد أن الفرق يتجاوز ٥ ٪ لصالح من ساءت حالتهم الصحية بعد التقاعد. وتدل قيمة مربع كاي (١٥,١) أن الفروق بين من كانت ومن لم تكن لهم خطط لمرحلة التقاعد في تقييمهم لحالتهم الصحية فروق جوهرية ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠٠١، وتعزز هذه النتيجة الفرض الخامس للبحث.

سادساً : العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية والمستوى التعليمي : يلعب المستوى التعليمي دوراً بارزاً في قدرة الفرد على التعامل مع المشكلات الحياتية من خلال ما يزود به الفرد من معارف تساعده على حل كثير من المشكلات، والتقاعد كحدث طاريء في حياة الفرد يولد مشكلات نفسية واجتماعية يمكن أن تنعكس على صحة الفرد ويلعب التعليم دوره من خلال ما يزود به الفرد من معارف تساعده على التعامل الفعال مع هذه المشكلات مما يخفف حدتها وبالتالي التخفيف من تأثيرها على الحالة الصحية، بالاضافة الى ما يرتبط بالتعليم من مستوى اقتصادي واجتماعي. ومن البيانات الواردة في الجدول (٢) نلاحظ أن نسبة من تحسنت صحتهم تزيد، كما تقل نسبة من ساءت صحتهم كلما زاد المستوى التعليمي ونجد الفرق بين من تحسنت وبين من ساءت صحتهم بعد التقاعد تتجاوز ١٢ ٪ في صالح من ساءت صحتهم بين من لا تتجاوز مؤهلاتهم الدراسية المرحلة الابتدائية ويبلغ الفرق بين من تحسنت ومن ساءت حالتهم الصحية ١١,٨ ٪ في صالح من تحسنت صحتهم بين من أنهوا المرحلة الابتدائية والمتوسطة أما بين من أنهوا المرحلة الثانوية أو أعلى فنجد أن الفرق بين من تحسنت ومن ساءت صحتهم يبلغ ٢٠,٨ ٪ لصالح من تحسنت صحتهم. وتدل قيمة مربع كاي (٢٣,٤١) على أن الفروق بين هذه الفئات التعليمية في تقييمها لحالتها الصحية بعد التقاعد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠٠١، وتعزز هذه النتيجة الفرضية السادسة.

سابعاً : العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية والعمر عند التقاعد : يمكن للعمر عند التقاعد أن يلعب دوراً غير مباشراً سلباً أو ايجاباً في الحالة الصحية للمتقاعد فمن ناحية يمكن أن يؤدي التقاعد في سن متأخر الى تحسن صحة الفرد لابتعاده عن متاعب العمل واستمتاعه بالراحة ومن ناحية أخرى يمكن أن يؤدي الى تدهور الحالة الصحية للمتقاعد، نتيجة الشعور الذي ينتاب بعض المتقاعدين بعدم فائدتهم، لانفصالهم عن مجال العمل

والاحتكاك، وكذلك الفراغ الذي يعانيه معظم المتقاعدين، والذي قد يؤدي الى التفكير في الصحة، مما يجعله نهباً للمخاوف والوساوس، أما بالنسبة للمتقاعد في سن مبكر فإن الفرصة ما زالت لديه لممارسة أنماط جديدة من النشاطات التي من خلالها يستطيع أن يعوض الأدوار المرتبطة بعمله السابق، ولعل المتقاعد في سن مبكر يكون أكثر قدرة على اكتساب مهارات جديدة، والتكيف لأنماط حياة جديدة من المتقاعد في سن متأخر، ومن البيانات الواردة في الجدول (٢) نلاحظ أن نسبة من تحسنت صحتهم تقل ومن ساءت صحتهم تزيد كلما زاد العمر عند التقاعد، أما بالنسبة للفروق بين من تحسنت ومن ساءت حالتهم الصحية بعد التقاعد لكل فئة عمرية فنجد أن الفرق يتجاوز ١٧ ٪ لصالح من تحسنت حالتهم الصحية بين من تقاعدوا دون ٤٥ عاماً و ٣ ٪ لصالح من تحسنت حالتهم الصحية بين من تقاعدوا بين ٤٥ ودون ٦٠ سنة، أما بين من تقاعدوا بعد تجاوزهم ٦٠ عاماً فيبلغ الفرق ١٢ ٪ لصالح من ساءت حالتهم الصحية بعد التقاعد. وتدل قيمة مربع كاي (١ , ١٥) أن الفروق بين هذ الفئات العمرية فروق جوهرية ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠١، وتؤيد هذه النتيجة الفرض السابع للبحث ومما تجدر الاشارة اليه أن العلاقة بين العمر عند التقاعد والتقييم الذاتي للحالة الصحية تصبح غير دالة أحصائياً إذا اخذنا في الاعتبار أثر المتغيرات الأخرى كما يوضح ذلك جدول (٣).

التحليل المتعدد المتغيرات : في التحليل السابق لنتائج هذه الدراسة كان التركيز منصباً على تحديد العلاقات الآحادية بين المتغير التابع من جهة وكل متغير مستقل على حدة من جهة أخرى من خلال الجداول المزدوجة وكانت نتائج هذا التحليل تؤكد أن العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية ومتغيرات البحث الأخرى ذات دلالة أحصائية عند مستوى ٠,٠٥، عدا مدة الخدمة، ومن تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض نجد أن العلاقة بين بعض هذه المتغيرات ذات دلالة أحصائية كما هو الحال بين الوظيفة السابقة ومعاش التقاعد ($P = 0,001$، $X^2 =$ ١٧٥)، والوظيفة السابقة والحالة التعليمية ($P = 0,001$، $X^2 =$ ١٧٥)، والحالة التعليمية ومعاش التقاعد ($P = 0,001$، $X^2 =$ ١٣١)، والمستوى التعليمي والتخطيط لمرحلة التقاعد ($P = 0,001$، $X^2 =$ ٢٠)، ومن أجل تحديد العلاقة بين كل متغير مستقل والمتغير التابع بعد الأخذ في الاعتبار أثر المتغيرات الأخرى أستخدم الباحث لوغاريتم نسبة الاحتمالات (Logist)، حيث ادخلت جميع متغيرات البحث في (Logist Model) كما تبدو نتائج التحليل في الجدول (٣)، ومن البيانات الواردة في الجدول نجد أن العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية من جهة، وأسباب الاحالة على التقاعد والمستوى التعليمي والتخطيط لمرحلة التقاعد والوظيفة السابقة علاقة ذات دلالة أحصائية عند مستوى ٠,٠٥، بعد الأخذ في الاعتبار أثر المتغيرات الأخرى، كما تدل قيمة بيتا «b» على قوة العلاقة بين كل متغير مستقل على حدة والمتغير التابع بعد الأخذ في اعتبار أثر المتغيرات الأخرى. أما بالنسبة للعلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية ومعاش

التقاعد، وكذلك العمر عند التقاعد فليست ذات دلالة أحصائية عند مستوى ٠,٠٥، ومما تجدر الاشارة اليه أن العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية ومعاش التقاعد تصبح دالة احصائياً عند مستوى ٠,٠٥، عند استبعاد الوظيفة السابقة من نموذج التحليل وقد يرد ذلك الى العلاقة القويه بين الوظيفة السابقة ومعاش التقاعد، وكذلك الحال في العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية والعمر عند التقاعد عند استبعاد أسباب الاحالة على التقاعد، أما بالنسبة لمدة الخدمة فلا ترتبط بالتقييم الذاتي للحالة الصحية في جميع النماذج التي تمّ اختبارها.

جدول رقم (٣)

لوغاريتم نسبة الاحتمالات «Logist»

المتغير المستقل	بيتا«b»	الانحراف المعياري	مربع كاي	مستوى الدلالة
١ ـ التخطيط لمرحلة التقاعد	٠,٥٧	٠,٢٠٧	٧,٥٥	٠,٠٠٦
٢ ـ أسباب الاحالة على التقاعد	٠,٥٤	٠,١٨٨	٨,٤٠	٠,٠٠٤
٣ ـ المستوى التعليمي	٠,٤٤	٠,٢٢	٤,١٥	٠,٠٤
٤ ـ الوظيفة	٠,٣٠	٠,١٤	٤,٥٣	٠,٠٣
٥ ـ معاش التقاعد			١,٧٤*	
٦ ـ العمر عند التقاعد			٠,٠٠*	
٧ ـ مدة الخدمة			٠,٠٠*	

* قيمة مربع كاي غير دالة احصائيا عند مستوى ٠,٠٥

الخلاصة والمناقشة

حاولت هذه الدراسة تقصى العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية بعد التقاعد ومجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك اختلافا بين المتقاعدين في تقييمهم لحالاتهم الصحية بعد التقاعد باختلافهم في بعض الخصائص الاجتماعية والمالية والديموغرافية

تشير بيانات هذه الدراسة الى أن هناك فروقا جوهرية ذات دلالة احصائية بين المتقاعدين في تقييمهم الذاتي لحالاتهم الصحية بعد التقاعد باختلاف الوظائف التي كانوا يشغلونها حيث نجد أن اعلى نسبة ممن تحسنت، وأقل نسبة ممن ساءت حالتهم الصحية بعد التقاعد بين من كانوا يشغلون وظائف مدير وضابط، كما نجد بين العمال غير المهرة أعلى نسبة ممن ساءت

وأقل نسبة ممن تحسنت حالتهم الصحية بعد التقاعد كما تشير بيانات الدراسة إلى أن الفروق في التقييم الذاتي للحالة الصحية ـ بين من تقل خدماتهم عن ١٦ سنة ومن تتراوح بين ١٦ سنة و٣٠ سنة ومن تزيد على ٣٠ سنة ـ فروق ضئيلة ليس لها دلالة احصائية.

تشير بيانات الدراسة الى أهمية أسباب الاحالة على التقاعد في تقييم المبحوث لحالته الصحية بعد التقاعد، حيث نجد أن أعلى نسبة ممن تحسنت وأعلى نسبة ساءت ممن ساءت حالتهم الصحية بعد التقاعد بين من تقاعدوا لأسباب صحية وقد يعود ذلك الى أن بعض من تقاعدوا لأسباب صحية تتحسن حالتهم الصحية نتيجة الراحة والابتعاد عن متاعب العمل، كما أن البعض الأخر قد تزداد حالتهم الصحية تدهوراً أما نتيجة الابتعاد عن مجال العمل وما ينتج عن ذلك من فراغ قد يدفع البعض الى تركيز اهتمامه وتفكيره على حالته الصحية فتزداد لديهم المخاوف من الموت أو بسبب عامل الزمن واستفحال المرض، ونجد أن أقل نسبة ممن تحسنت صحتهم بعد التقاعد بين من تقاعدوا بسبب بلوغ سن التقاعد وقد يعود ذلك بالدرجة الأولى الى عامل السن حيث أن سنوات الشيخوخة عادة ما تتميز بحدة الانحدار نحو التدهور الصحي بين بعض كبار السن وتشير بيانات هذه الدراسة أيضا إلى أهمية مقدار معاش التقاعد في تقييم المبحوث لحالته الصحية بعد التقاعد حيث نجد أن نسبة من تحسنت صحتهم بعد التقاعد تزيد كلما زاد معاش التقاعد كما نجد أن الفروق بين من تحسنت ومن ساءت حالتهم الصحية بعد التقاعد ترتفع بين من تزيد دخولهم عن ٥٥٠٠ ريال في صالح من تحسنت صحتهم، بينما ترتفع الفروق بين من تحسنت ومن ساءت حالتهم الصحية في صالح من ساءت حالتهم الصحية بين من تقل معاشات تقاعدهم عن ١٥٠٠ ريال، ومما تجدر الاشارة اليه أن العلاقة بين معاش التقاعد والتقييم الذاتي للحالة الصحية تصبح غير دالة أحصائياً عند مستوى ٠,٠٥ إذا أخذنا في الاعتبار المستوى التعليمي للمبحوث. وتشير كذلك الى أن هناك فروقا جوهرية ذات دلالة احصائية في التقييم الذاتي للحالة الصحية للمبحوثين باختلاف مستوياتهم التعليمية حيث نجد ارتفاع نسبة من ساءت حالتهم الصحية بعد التقاعد بين من لم ينهوا المرحلة الابتدائية، وتنخفض هذه النسبة بين من أنهوا المرحلة الثانوية أو أعلى وتشير النتائج الى أهمية التخطيط لمرحلة التقاعد في تقييم المبحوث لحالته الصحية بعد التقاعد، حيث نجد أن نسبة من تحسنت حالتهم الصحية تزيد على من ساءت بين من كانت لهم خطط لمرحلة التقاعد بينما تزيد نسبة من ساءت حالتهم الصحية على من تحسنت بين من لم تكن لهم خطط لمرحلة التقاعد، ويمكن تفسير هذا التباين بين من كانت ومن لم تكن له خطط لمرحلة التقاعد الى دور المفاجأة والاستعداد فالمتقاعد الذي خطط لمرحلة التقاعد سيكون أكثر استعداداً للتعامل مع ما يرتبط بمرحلة التقاعد من سلبيات الى جانب أنه لن يفاجأ بكثير من مشكلات هذه المرحلة.

لقد سبق وناقشنا بعض الاتجاهات النظرية التي حاولت تفسير أثر التقاعد على الحالة

الصحية فمن المنظور الأول والذي يرى أن تكيف المتقاعد يرتبط بقدرته على تعويض الأدوار التي فقدها بالتقاعد، بينما يرى المنظور الثاني أن التقاعد حدث طارىء يعكر ما درج عليه الفرد من أنماط سلوكية، مما يجعله يواجه ضغوطاً اجتماعية ونفسية قد تؤدي الى التأثير في حالته الصحية، ومن خلال ما توصلت اليه هذه الدراسة نجد أن المتقاعدين يختلفون في تقييمهم لحالتهم الصحية بأختلاف الوظائف التي كانوا يشغلونها، وباختلاف مستوياتهم التعليمية، وبأختلاف معاشات تقاعدهم وأسباب احالتهم على التقاعد والتخطيط لهذه المرحلة، إن اختلاف هذه الخصائص قد تؤدي الى اختلاف المتقاعدين في مدى تكيفهم لمرحلة التقاعد وفي قدرتهم على مواجهة المواقف الاجتماعية الضاغطة وبالتالي في تقييمهم لحالتهم الصحية بعد التقاعد من كل ما سبق يمكن تحديد العلاقة بين التقييم الذاتي للحالة الصحية بعد التقاعد والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية للمتقاعد، في ضوء ما توصلت اليه هذه الدراسة الميدانية، في النقاط التالية :

١) أن تقييم المتقاعد لذاته من الناحية الصحية يختلف تبعا لحالته الاجتماعية والاقتصادية ودوافعه للتقاعد.

٢) يختلف المتقاعدون في تقييمهم لحالاتهم الصحية قبل التقاعد وبعده باختلاف مواقعهم السابقة في قائمة الوظائف والمهن التي كانوا يشغلونها. ويمكن أن تعزى هذه الاختلافات الى ما يصاحب اختلاف الأعمال والمهن السابقة للمتقاعدين من اختلاف في مستويات التعليم واختلاف في تحديد معاشاتهم عند التقاعد.

نتائج هذه الدراسة توحي بضرورة الاهتمام بتوجيه المتقاعدين على اختلاف فئاتهم، ومساعدتهم في ما يتصل بالتخطيط المسبق والمبكر لمرحلة التقاعد بما يتناسب مع مستوياتهم التعليمية وأوضاعهم الاجتماعية وأمكانياتهم المادية المعاشيه وخبراتهم العملية، بما ينتشلهم من وهدة التدهوره الصحي والنفسي والعقلي ويجنب المجتمع على الأقل كماً لا يستهان به من الفاقد البشري التنموي، وأن لم يحقق عائداً استثمارياً كبيراً ولكنه من غير شك يمثل كسباً لا يجوز التغاضي عنه.

المصادر

Adams, O. & Lefebvre, L.
1981 "Retirement and Mortality." Aging and Work 4: 115-120

Atchley, R.C.
1976 The Sociology of Retirement. Cambridge, Mass.: Schenkman.

Baum, M. & Baum, R.
1980 Growing Old. New Jersey: Prentice-Hall.

Bradford, L.
1979 "Can You Survive Your Retirement?" Harvard Business Review 57 (4): 103-109

Casscells, W. et. al
1980 "Retirement and Coronary Mortality." Lancet 1 (8181): 1288-1289.

Fienberg, S.
1980 The Analysis of Cross-Classified Categorical Data. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Friedmann, E. & Havighurst, R.
1954 The Meaning of Work and Retirement. Chicago: University of Chicago.

George, L.
1980 Role Transitions in Later Life. Belmont, Calif.: Wadsworth.

Harkins, E.
1978 "Effects of Empty-Nest Transition on Self-Report of Psychological and Physical Well-Being." Journal of Marriage and the Family 40: 459-556.

Harrell, F.
1980 "The LOGIST Procedure." pp. 269-292 in SUGI Supplemental Library User's Guide.

Haynes, S. et al.
1978 "Survival after Early and Normal Retirement." Journal of Gerontology 33: 269-278.

Hess, B.B. & Markson, E.W.
1980 Aging and Old Age: An Introduction to Social Gerontology. New York: MacMillan.

Mossey, J. & Shapiro, E.
1982 "Self-Rated Health: A Predictor of Mortality among the Elderly." Journal of Public Health 72: 800-808.

Parsons, T.
1949 Essays in Sociological Theory, Pure and Applied. Illinois: Glencoe.

Streib, G.F. & Schneider, C.H.
1971 Retirement in American Society. Ithnaca, N.Y.: Cornell University.

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية



تصدر عن
جامعة الكويت

رئيس التحرير
د. بدر جاسم اليعقوب

* مجلة علمية فصلية محكمة تصدر ٤ مرات في السنة.
* تعنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والعلمية.
* صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥.
* تقوم المجلة باصدار ما ياتي:
  ا) مجموعة من المنشورات المتخصصة عن منطقة الخليج والجزيرة العربية.
  ب) مجموعة من الاصدارات الخاصة والمتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية.
  جـ) سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية.
* عقد الندوات التي تهم المنطقة أو المساهمة فيها واصدارها في كتب
* يغطي توزيعها ما يزيد على ٣٠ دولة في جميع انحاء العالم.

* الاشتراك السنوي بالمجلة.

ا) داخل الكويت: ٢ د.ك. للافراد ـ١٢ د.ك للمؤسسات.

ب) الدول العربية: ٢,٥٠٠ د.ك للافراد ١٢,٠ د.ك للمؤسسات

جـ) الدول الاجنبية: ١٥ دولاراً للافراد ٤٠ دولاراً للمؤسسات.

المقر: جامعة الكويت - الشويخ

هاتف: ٤٨١٦٨٠٧
٤٨١٦٧٩٩
٤٨١٦٨٢٤
٤٨١٤٢٩٥

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي:
ص. ب: ١٧٠٧٣ - الخالدية - الكويت - الرمز البريدي 72451

مدى تعرض العاملين لضغوط العمل في بعض المهن الاجتماعية

علي عسكر
كلية التربية الاساسية ـ الكويت

أحمد عباس عبدالله
كلية التربية ـ جامعة الكويت

مقـــدمة

يشهد مجتمعنا الكويتي شأنه في ذلك شأن المجتمعات الاخرى ـ تزايدا مضطردا في عدد وحجم المنظمات Organizations التي توفر الخدمات الضرورية للمواطنين كالتعليم، والعلاج الصحي والتعامل الايجابي مع المشكلات الاجتماعية والنفسية على اختلاف أنواعها. وتعتمد هذه المنظمات في تحقيق أهدافها بصورة رئيسية ـ على عنصرها البشري المؤهل. ويفترض في هذا العنصر القيام بمسئولياته بصورة تتسم بالفعالية. ويمكننا القول بأن الالتزام بهذا الافتراض من العاملين في مهن الخدمات الاجتماعية يعتبر الركيزة الأساسية في علاقاتهم المهنية مع المستفيدين من خدماتهم مثل التلميذ في حالة المدرس، والمريض في حالة الممرض، والعميل في حالة الأخصائي الاجتماعي والاخصائي النفسي.

وعلى الرغم من وجود الرغبة الصادقة من جانب هؤلاء المهنيين ومنظماتهم في تذليل العقبات التي تقف في طريق تقديم الخدمات المطلوبة، الا أن هناك معوقات في بيئة العمل تحول دون قيامهم بدورهم بصورة كاملة، منها ضغوط العمل Job Stress (موضوع الدراسة الحالية). وهي تشير بصورة عامة الى المتغيرات التي تحيط بالعاملين والتي تسبب شعورا بالمضايقة والتوتر، الأمر الذي من شأنه إحداث تأثير سلبي عليهم، وتكمن خطورة استمرار الضغوط في آثارها السلبية التي من أبرزها حالة الاحتراق النفسي Burnout التي تتمثل في حالات التشاؤم، اللامبالاة، قلة الدافعية، فقدان القدرة على الابتكار، والقيام بالواجبات بصورة آلية تفتقر الى الاندماج الوجداني الذي يعتبر أحد الركائز الأساسية في مهنة التدريس بالمعاهد الخاصة، ومهنة التمريض، ومهنة الخدمة الاجتماعية، ومهنة الخدمة النفسية. وضمن هذا الاطار أجريت الدراسة الحالية مع العاملين في المهن المذكورة في دولة الكويت.

هدف الدراسة

استهدفت الدراسة تحديد ومقارنة درجة الضغوط التي يتعرض لها العاملون في كل من مهنة التدريس في المعاهد الخاصة، والتمريض، والخدمة النفسية، والخدمة الاجتماعية في مجال عملهم بمتغيراته المختلفة.

تساؤلات الدراسة : في ضوء هدف الدراسة تبنى الباحثان التساؤلات التالية :

١ ـ ما مدى تعرض العاملين ـ في مهنة التدريس (في المعاهد الخاصة)، والتمريض، والخدمة الاجتماعية، والخدمة النفسية للضغوط الناشئة من ظروف العمل؟

٢ ـ هل هناك فروق في درجة الضغوط التي يتعرض لها العاملون في كل من مهنة التدريس، والتمريض، والخدمة الاجتماعية، والخدمة النفسية؟

٣ ـ ما مدى درجة الضغوط التي يتعرض لها العاملون في المهن الأربع اذا ما أخذ بالاعتبار المجالات التسعة؟

٤ ـ ما مدى تعرض العاملين في المهن الأربع للضغوط اذا ما أخذ بالاعتبار متغيرات الخبرة المهنية والجنسية والحالة الاجتماعية والجنس لعينة الدراسة؟

٥ ـ ما هي الإعراض الفسيولوجية والنفسية المرتبطة بالضغوط الأكثر تكرارا لدى العاملين في المهن الأربع؟

اهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة اهميتها من خلال القاء الضوء على مصادر ضغوط العمل، لما لها من تأثير على مستوى أداء العنصر البشري في هذه المهن الحيوية في المجتمع. ومن خلال توجيه انظار اصحاب القرار في هذه المهن للتعامل مع ظاهرة الضغوط)في حال وجودها) وبالتالي التعامل معها لزيادة فعالية الخدمات التي تؤديها هذه المهن

الدراسات السابقة : يعتبر موضوع الضغوط في بيئة العمل من الموضوعات التي بدأت تستقطب اهتمام الكثير من الباحثين في مجال السلوك التنظيمي. وفي الواقع تستخدم عبارة الضغوط للدلالة على حالتين مختلفتين تشير فيهما الاولى الى الظروف البيئية التي تحيط بالفرد في بيئة العمل وتسبب له الضيق والتوتر، وبعبارة اخرى المصادر الخارجية للضغوط. وأما في الحالة الثانية فانها تشير الى ردود الفعل الداخلية التي تحدث بسبب هذه المصادر، والمتمثلة في الشعور غير السار التي تنتاب الفرد (Baron, 1986). وفي حالة تناولنا الضغوط بشكل كلي أو المدخل الجشتالتي فانها تشير الى الموقف الذي تكون المتطلبات الواقعة على الفرد على درجة اكبر من امكانياته الذاتية (Lazarus & Launier, 1978).

وبغض النظر عن قدرة الفرد على مواجهة المواقف المختلفة في بيئة عمله، فان للضغوط اثارها السلبية والتي ينبغي التعامل معها لاحتوائها في أضيق نطاق. فالضغوط

والعمل، كما تشير الى ذلك كثير من الكتابات في الموضوع، يسيران جنبا الى جنب وذلك لسبب واضح هو ان العاملين في المهن المختلفة يتعرضون لدرجات مختلفة من الضغوط. فغالبا ما يتعرضون لمواقف او لمسؤوليات تعوق متطلباتها طاقاتهم، أو يقومون بانجازها على حساب مهام اخرى.

وهناك عوامل كثيرة تساهم في حدوث الضغوط على الفرد. ويمكن تصنيف هذه العوامل الى مجموعتين، احداهما تشتمل على متغيرات او عوامل لها علاقة ببيئة العمل، والاخرى ذات علاقة بسمات وخبرات الفرد الذاتية (Baron, 1986: 205) وتمشيا مع الاطار العام للدراسة الحالية فان تركيزنا وجه نحو العوامل الخاصة ببيئة العمل. هذا الاتجاه تبناه عدد كبير من الدراسات، وقد يرجع ذلك لسببين : امكانية تحديد وقياس المتغيرات بشكل نسبي مقارنة بالمتغيرات الذاتية للعاملين، وامكانية تغيير المتغيرات البيئية السلبية اذا ما توفرت الرغبة لدى السلطة التنفيذية Line Authority في تنظيمات العمل.

ويمكن حصر أهم العوامل كالتالي : متطلبات العمل، تعارض الادوار، مدى وضوح الدور، زيادة العبء الوظيفي (زيادة الاثارة)، قلة العبء الوظيفي (قلة الاثارة)، المسئولية عن الاخرين (كما هو الحال في مهن الخدمات الاجتماعية بصورة خاصة)، غياب الدعم الاجتماعي، عدم المشاركة في قرارات العمل، عدم وضوح عملية التقويم للأداء، وبيئة العمل المادية (الاضاءة، التهوية، ودرجة الحرارة. الخ) والتغييرات في جوانب العمل المختلفة.

وكما ذكرنا في المقدمة فان حرصنا على ضرورة التعامل مع ضغوط العمل نابع من محاولة تجنب آثارها السلبية والمتمثلة بصورة رئيسية في ظاهرة الاحتراق النفسي (Baron, 1986:205; Cherniss, 1983 :22) وقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام العديد من الباحثين بسبب آثارها السلبية على انتاجية العاملين في المهن المختلفة، وبصورة خاصة المهن الاجتماعية التي يكون فيها التعامل البشري على درجة عالية مقارنة بالمهن الانتاجية (Truch, 1980 :4).

وبصورة عامة، يشير هذا المفهوم الى التغيرات السلبية في العلاقات والاتجاهات من جانب المهنى نحو الآخرين بسبب ما يتعرض له من ضغوط العمل. وبعبارة أكثر تحديدا «الاحتراق النفسي هو الاستنزاف أو الاستنفاذ البدني والانفعالي والاتجاهي (نسبة الى الاتجاه) (Truch, 1980 :4). ويعتبر فقدان المهني للاهتمام بمن يستفيد من خدماته السلوك السلبي الرئيسي لحالة الاحتراق النفسي وهذه الحالة من شأنها ان تؤدي الى أن يتعامل المدرس او الممرض او الاخصائي النفسي أو الاجتماعي مع عمله بطريقة آلية وبدون اكتراث. وبالاضافة الى ذلك، ينتاب الفرد العامل حالات من التشاؤم، واللامبالاة وقلة الدافعية، ومقاومة التغير، وفقدان القدرة على الابتكار في العمل، والتغيب غير المبرر،

وغير ذلك من الظواهر السلبية (Cherniss, 1978; Freudenberger, 1974; Truch, 1980 :4) ويمكن ادراك مدى سلبية هذه الظاهرة من خلال استعراضنا للمتغيرات السلبية التي أوضحتها الدراسة في مهنة التمريض على سبيل المثال، حيث تجسدت تلك المتغيرات في : قضاء وقت اقل مع المريض، اختفاء العلاقات الشخصية مع المرضى، عدم المرونة في المعاملة، فقدان الاهتمام، الشك بالقدرات الذاتية بالنسبة للممرض او الممرضة، اعراض مرضية، الغضب السريع، الاكثار من الوسائل الدفاعية في المعاملة مع الاخرين، معاملة المرضى بطريقة غير انسانية، والشعور بالاحباط ، والكابة، والسخرية من المرضى (Hanson, 1983 : 291 - 304).

وقد يكون من المناسب ان نذكر في هذا المجال بان من اكثر العوامل شيوعا في خلق الضغوط، والتي قد تؤدي الى الاحتراق النفسي هي الاحساس بفقدان السيطرة (عدم القدرة على التحكم) في مخرجات الاعمال التي يقوم بها الفرد (Green & Wethered, 1984). الامر الذي قد يؤدي الى ظهور ما يسمى بالعجز المتَعَلَّمْ. بمعنى اخر ان التعرض للمخرجات غير القابلة للسيطرة عليها تولد العجز المتَعَلَّمْ. فالفرد سوف يتعلم بانه ليست هناك علاقة (ارتباط) بين الاعمال والاستجابات او المخرجات. وهذا النوع من التعلم يؤدي الى تعميم الاحساس بانفصال المخرجات عن الاعمال (المدخلات). وهذا النوع من العجز المتعلم يؤدي ـ حسب النظرية الى عجز Deficit في الدافعية والمجال المعرفي والانفعالي للفرد.

وفيما يرتبط بالرضا الوظيفي للمدرس وجد Lortie (1975 : 89 - 99) ان الرضا الوظيفي للمدرسين يرتبط ارتباطا وثيقا بالتقدم الذي يحرزه الطلاب داخل الفصل ومثل هذا النجاح لا يبدو امرا سهلا في مجال التربية الخاصة. وقد وجد Sarata (1974) في دراسة للمتخلفين عقليا أن العامل الرئيسي في عدم الرضا الوظيفي للمدرسين تمثل في نقص او عدم احراز التقدم من قبل هؤلاء المتخلفين عقليا، ومثل هذا الامر قد يعزز الاحساس أو الشعور بالعجز المتعلم حيث لا يجد المدرس استجابة مناسبة لما يقوم به، بمعنى اخر يستحوذ على المدرس شعور بعدم القدرة على التحكم في المخرجات التي يسعى الى تحقيقها، وهي تقدم المتخلفين في تحصيلهم الدراسي. ويعزو الباحثان الأسباب وراء ذلك الى غياب بيئة العمل المساندة كزيادة عدد الطلاب في الفصل الواحد وبيئة العمل المادية غير المناسبة، وعدم وجود علاقات العمل الايجابية مع الرؤساء.

ومع أن الباحثين في تناولهم لضغوط العمل ونتيجتها السلبية المتمثلة بشكل رئيسي في الاحتراق النفسي يضعون في الاعتبار جوانب ثلاثة هي الجانب الفردي، والجانب الاجتماعي، والجانب الوظيفي، الا ان الاخير ينظر اليه على انه الجانب الاكثر وزنا في ايجابية او سلبية المهني في عمله، وبالتالي درجة اندماجه فيما يقوم به من عمل. وهذا الامر يعزى بالدرجة الاولى الى اهمية العمل في حياة الفرد في الوقت الحاضر، حيث يكون العمل

مصدرا لتحقيق واشباع مختلف الحاجات البشرية التي تتراوح بين حاجات اساسية لا يستطيع الاستغناء عنها، كالمسكن، والعلاقات الاجتماعية ، وحاجات لها دورها في التقدير من الاخرين وتحقيق الذات (عسكر، ١٩٨٣)

ونظرا لأهمية موضوع الضغوط والنتائج السلبية المترتبة عليه فقد حظى باهتمام الكثير من الباحثين للتعرف على مصادرها في تنظيمات العمل المختلفة. ففي مجال التدريس الذي هو احد المهن التي تناولتها هذه الدراسة اجريت مجموعة دراسات نلخص بعضها كما يلي :

تمثلت الأسباب التي كشفت عنها دراسة ادامسون في المسئوليات المتزايدة للمعلمين والعبء الوظيفي (Adamson, 1975). أما في دراسة الباحثين Styles & Cavanagh, (1977) فقد برزت الاسباب التالية كمصادر ضغوط على المعلمين : التوقعات المهنية والحاجات النفسية، علاقة المعلم بالتلميذ، عمليات التقويم، القيم المتعارضة، القرارات الادارية غير المناسبة. وتوصل Edgerton (1977) الى ان اسباب التوتر لدى المعلم تتمثل في الادوار المتعددة، النقد، ونوعية الدعم الاجتماعي، وتوقعات المجتمع. وأوضح Lortie (1975) في دراسته الاجتماعية عن مهنة التدريس ان السبب الرئيسي وراء ضغوط المعلم هو العبء الوظيفي الذي بدوره يؤدي الى عدم وجود الوقت الكافي للتركيز على العمل الأساسي له. ويشير McBride (1983) بعد استعراضه للبحوث التي تناولت موضوع الضغوط في مجال التدريس من الثلاثينات وحتى الوقت الحاضر الى ان مصادر الضغوط تعزى الى :

كثرة الأعمال الكتابية، التلاميذ المشاغبون اتجاهاتهم السلبية نحو المدرسة عامل الوقت، كثافة الفصول، المسئوليات الاضافية، راتب غير كاف، ظروف العمل السيئة، النقل الى مكان عمل دون اعداد سابق، أولياء الامور، العلاقة المتعارضة مع الموجه، وعدم توفر الأدوات اللازمة للفصل.

وفي الدراسة التي أجريت بين معلمي المرحلة الثانوية بدولة الكويت كانت مجالات الدراسة هي : سلوك التلاميذ، علاقة المعلمين بعضهم ببعضهم، علاقة المعلم بالادارة، علاقة المعلم بالموجه الفني، تقدير المهنة، الصراعات الذاتية، والاعراض النفسجسمية. وقد كشفت الدراسة الى عدم تعرض المعلمين بدولة الكويت لضغوط العمل بدرجة عالية، وان اكثر الفئات تعرضا للاحتراق النفسي هم المعلمون الكويتيون خاصة من ذوي سنوات الخبرة ما بين ٥ ـ ٩ سنوات (عسكر واخرون، ١٩٨٦).

واذا ما انتقلنا الى مجال التربية الخاصة فقد اجمعت الدراسات على ان اسباب ضغوط العمل تكمن في : العبء الوظيفي، عدم الاحساس بالنجاح من جانب المعلم بسبب التقدم البطيء وغير المحلوظ للطالب غير العادي (المتخلف عقليا)، حجم الاتصال المباشر

مع الاطفال ذوي المشكلات، طبيعة البرامج التعليمية في هذه المعاهد، المسئولية الملقاة على عاتق المعلم في هذه المعاهد، وعدم وضوح المسئوليات (Deshong, 1981; Weis-copf, 1980). وفيما يتعلق بمهنة التمريض فان مصادر الضغوط ونتيجتها المتمثلة في الاحتراق النفسي تكاد تتفق بشكل عام مع غالبية الدراسات التي أجريت في المهن الاجتماعية الاخرى كالتدريس على سبيل المثال، ويتطرق Lavendero (1983) الى اسباب شخصية واسباب خاصة بالعمل. وتتركز الاسباب الشخصية بالتوقعات الشخصية العالية والتي تصاحبها الحاجة الى القبول من الاخرين بدرجة عالية. اما بالنسبة للاسباب المتعلقة بالعمل فانها تتجسد في ظروف العمل المادية، الشعور بالعجز، عدم وجود فرص لمراكز قيادية، العمل المتكرر، والعبء الوظيفي. اما Donavan (1980) فانه يتبنى مدخلا يرتكز على الحاجات التي تراها الهيئة التمريضية في عملها على اعتبار ان تحقيقها من شأنه ان يقلل من الضغوط ويزيد من فعالية اداء الممرض او الممرضة وقد ابرزت الدراسة أهمية الحاجات التالية : الشعور بالانجاز والاثارة الذهنية او المهام التي تتحدى القدرات الذاتية، وفرص التعلم، وفرص الابتكار والتحديد، وفرص اختيار الساعات المناسبة للعمل، وفرص الترقي، وفرص الوصول لمراكز قيادية. وقد أيدت Marrina (1984 : 292 - 303) النتائج التي توصل اليها لافنديرو، وبالاضافة الى ذلك فان مارينا تشير الى ان طبيعة عمل الممرضة تضعها في مواقف عمل تتسم بالضغوط. وتذكر على سبيل المثال مواجهة الممرض لمواقف الحياة والموت للمرض، التعامل مع الادوات الطبية المختلفة، معرفتها لنتائج فشلها في التعامل مع تلك الأجهزة، وكذلك مشكلات الاتصال مع الرؤساء والمرؤسين المرضى والنتائج المرتبة على الاخطاء الشخصية في العمل. وتتطرق Marrina (1984) الى العديد من اعراض الضغوط منها على سبيل المثال الشعور بالارهاق والكآبة والتأثر السريع، الغضب، سرعة الاثار وعدم القدرة على التركيز، الدوخان، ضغط الدم العالي، النبض السريع، التشاؤم، فقدان الاهتمام بالناس، الام الظهر، مشكلات الحساسية، والام عضلات الرقبة والكتف. وتجدر الاشارة الى ان الاعراض السابق ذكرها هي التي أوردها الكثير من الباحثين عند تناولهم لظاهرة الاحتراق النفسي الناتجة من ضغوط العمل.

ان استعراضنا للابعاد المختلفة لظاهرة ضغوط العمل من خلال ادبيات الموضوع والدراسات المتعلقة به ابرز لنا جانبين مهمين : اولهما اهمية الموضوع في مجالات العمل المختلفة وخاصة في ضوء الاهتمام المتزايد بالدور الذي يلعبه العنصر البشري في الكفاءة الانتاجية. وثانيهما ان معظم هذه الدراسات اجريت في المجتمعات الغربية لاهتمامها بالبحوث ذات العلاقة بالجوانب الاجتماعية ودور العمل في حياة الفرد.

من هذا المنطلق ونتيجة لتزايد الاهتمام بمدخلات العنصر البشري في مجالات العمل في حياتنا في الوقت الحاضر ولقلة البحوث والدراسات التي تتناول هذا الموضوع في

مجتمعاتنا فقد ارتأى الباحثان ضرورة دراسة ظاهرة ضغوط العمل في بعض المهن الاجتماعية في المجتمع الكويتي. وقد اعتمد الباحثان في صياغة مشكلة البحث وبنود الاستبيان على المجالات التي برزت اهميتها في دراسات سابقة في المجتمعات الغربية والتي تناولت العاملين في المهن التي اختيرت في هذه الدراسة.

طريقه البحث

أداة الدراسة : قام الباحثان بتصميم استبانة في ضوء الهدف من الدراسة مكونة من ثلاثة أجزاء :

- بيانات عامة : مجال العمل والخبرة المهنية والجنسية والحالة الاجتماعية والجنس.
- بنود تمثل المجالات المختلفة للعمل : متطلبات العمل (العبء الوظيفي)، تعارض الأدوار، ومدى وضوح الدور، الروتين الوظيفي، غياب الدعم الاجتماعي، مدى المشاركة في قرارات العمل، بيئة العمل المادية (الضوضاء، الحرارة، الخ) جوانب التقييم، والعائد الاقتصادي او المالي للعمل.[١] وقد خصص لكل مجال ثلاثة بنود او عبارات بمقياس متدرج سباعي حيث مثل الرقم (١) ادنى درجة والرقم (٧) اعلى درجة فيما يتعلق بشعور المستجيب حول كل عبارة. وعليه فان الاستجابة التي تزيد عن (٤) اعتبرت عالية في حين اعتبرت الاستجابة التي تقل عن (٤) منخفضة.
- عبارات تتضمن بعض المظاهر الفسيولوجية والنفسية التي يمكن ان تظهر نتيجة ضغوط العمل المختلفة، يجيب عنها المشارك في الدراسة باختيار احدى الفئات التالية : ابدا، نادرا، احيانا، غالبا، دائما، وهذه العبارات هي : الشعور بالصداع، الشعور بالغضب بسرعة، الشعور بالاكتئاب، الشعور بالارهاق، الشعور بالاحباط، الشعور بالتوتر، الشعور بعدم الأمان الوظيفي، الشعور بالآم المعدة، والشعور بالآم الظهر.

صدق الاستبانة : تم الحصول على صدق الاستبانة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين في كل من كلية التربية بجامعة الكويت وكلية التربية الأساسية ـ احدى كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ـ وذلك للوقوف على مدى صلاحية بنود الاستبانة في قياس ما اعدت له. وبالاضافة الى ذلك فقد تم اشراك افراد من مجتمع الدراسة للوقوف على مدى وضوح بنود الاستبانة ومدى ارتباطها بالجوانب المختلفة للعمل. كما أن المجالات التي تضمنتها الاستبانة هي التي سبق تناولها من قبل باحثين في دراسات مشابهة، الأمر الذي يشير الى اهمية هذه المجالات فيما يخص موضوع الدراسة.

ثبات الاستبانة : تم تحديد ثبات بُعدي الاستبانة (بعد مجالات العمل وبعد الأعراض) عن طريق تطبيق الاستبانة على عينة من العاملين في مهنة الخدمة الاجتماعية (٢٠ فردا غير عينة البحث) وذلك باستخدام اعادة تطبيق الاستبانة بعد مرور حوالي ١٥ يوما من

التطبيق الأول. وقد كان معامل ثبات الاختبار لكل من بعدي الاستبانة باستخدام معادلة بيرسون كما يلي :

١ ـ مجالات العمل : ٠,٨٦

٢ ـ الأعراض : ٠,٨٢

عينة الدراسة : شارك في الدراسة ٣٥٣ من العاملين في مهنة التدريس (في المعاهد الخاصة) والتمريض، والخدمة الاجتماعية، والخدمة النفسية. وقد تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية البسيطة في مهنة التدريس، في حين تم اختيار العاملين في مهنة التمريض، والخدمة الاجتماعية بالطريقة الطبقية. أما بالنسبة لمهنة الخدمة النفسية فقد تم اختيار معظم أفراد العينة نظرا لانخفاض عددهم النسبي. وبشكل اكثر تحديدا تم اختيار العينة كالتالي :

أ ـ التدريس : تم اختيار ٧٨ مدرسا ومدرسة في مدارس التربية الخاصة مع مراعاة الجنس والجنسية دون الأخذ بالاعتبار المرحلة الدراسية او طبيعة المادة التي يقومون بتدريسها نظرا لعدم اعتبار ذلك كمتغيرات في الدراسة.

ب ـ التمريض : تم اختيار ١٦٢ ممرض وممرضة من أربع مستشفيات هي الصباح، وعدان، ومبارك الكبير، والجهراء وهذه المستشفيات تمثل أكبر التجمعات بالنسبة لهيئة التمريض.

جـ ـ الخدمة الاجتماعية : تم اختيار ٧٣ أخصائيا اجتماعيا يمثلون المناطق التعليمية الخمس في دولة الكويت.

د ـ الخدمة النفسية : تم اختيار ٤٠ من العاملات في الخدمة النفسية ويمثل هذا العدد غالبية العاملين في هذا المجال في دولة الكويت.

جدول رقم (١)

توزيع عينة الدراسة حسب المهنة

المهنـــة	التدريس	التمريض	الخدمة الاجتماعية	الخدمة النفيسة
العـــدد	٧٨	١٦٢	٧٣	٤٠
النسبـــة	٪١٠	٪٧	٪٩	٪٦٦,٦

المعالجة الاحصائية :

١ ـ تم الحصول على المتوسطات والانحرافات لكل عبارة وكل مجال من المجالات التسعة التي شملتها الاستبانة لغرض المقارنة بين المهن في درجة الضغوط بشكل عام وكذلك بالنسبة لكل مجال من المجالات التسعة.

٢ ـ تم استخدام أسلوب تحليل التباين لتحديد الفروق بين المهن والمجالات ومتغير الخبرة واختبار (ت) للمقارنة بين متوسطات المتغيرات الزوجية في المهنة الواحدة.

٣ ـ تحددت الفروق بين المتغيرات المختلفة للدراسة تبعا للمتوسطات في كل عبارة ومجال، بحيث تشير الدرجة الأعلى الى الدرجة الأكبر من الضغوط في حين تشير الدرجة الأدنى الى الدرجة الأقل من الضغوط، على اعتبار أن بنود الاستبانة صممت لتعتبر الدرجة الأعلى هي الدرجة الأعلى للضغوط، وهكذا.

٤ ـ فيما يتعلق بالجزء الخاص بالأعراض النفسية والجسمية فانه تم الاعتماد على النسبة المئوية للتكرارات للأعراض النفسية والجسمية الواردة في الاستبانة.

حدود الدراسة

١ ـ تم هذا البحث في حدود المجتمع الكويتي، وربما يكون هناك تأثير للظروف البيئية على نتائج الدراسة، ومن ثم فانه يجب توخي الحذر عند تعميم نتائج هذه الدراسة على بيئات عمل في مجتمعات اخرى بصورة مماثلة.

٢ ـ اقتصرت الدراسة على المهن الاجتماعية الأربع : التدريس بالمعاهد الخاصة، والتمريض، والخدمة الاجتماعية، والخدمة النفسية.

٣ ـ اقتصر الباحثان في تناولهما لموضوع الدراسة على الضغوط التي تختبر من قبل هؤلاء المهنيين في مجال عملهم، دون التعرض للأسباب الأخرى فردية كانت او اجتماعية، لافتراض ضمني هو تداخل المؤثرات على الفرد وانعكاس ذلك على استجاباته، وذلك يعني بطبيعة الحال عدم استنفاذ الدراسة لكل اسباب الضغوط وعواملها.

٤ ـ حدد الباحثان اطار مشكلة الدراسة في المجالات او مصادر الضغوط التي تضمنتها استبانة الدراسة.

النتائج

في ضوء التساؤلات التي تبنتها الدراسة الحالية، وبعد استخدام المعالجات الاحصائية المناسبة نستعرض فيما يلي نتائج الدراسة، نوردها حسب ترتيب تساؤلات الدراسة :

أولا : مدى تعرض العاملين في مهنة التدريس (في المعاهد الخاصة)، والتمريض، والخدمة الاجتماعية، والخدمة النفسية للضغوط الناشئة من ظروف العمل بشكل عام. ويوضح الجدول رقم (٢) المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجة الضغوط لكل منهة.

جدول رقم (٢)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجة الضغوط لكل مهنة

المهنـــة	المتوســـط	الانحراف المعياري
التدريس	٢,٨٣٨	١,٢٤٩
التمريض	٣,١٧٩	١,٠٦٦
الخدمة الاجتماعية	٢,٤٧٦	,٨٢٩
الخدمة النفسية	٢,٩٧٤	,٧٤٧

يتبين من جدول رقم (٢) أن المتوسطات التي تشير الى درجة الضغوط في المهن الأربع لا تعتبر عالية في الاستبانة، بالنظر الى الاسلوب الذي تم فيه تحديد الحدود العليا والدنيا للضغوط عند الاشارة لأداة الاستبانة. كما تشير المتوسطات الى أن مهنة التمريض هي من أكثر المهن تعرضا للضغوط تليها مهنة الخدمة النفسية ثم التدريس في المعاهد الخاصة واخيرا الخدمة الاجتماعية.

ثانيا : مدى وجود فروق في درجة الضغوط التي يتعرض لها العاملين في كل من مهنة التمريض والتدريس والخدمة النفسية والخدمة الاجتماعية. ويوضح الجدول رقم (٣) الفروق في درجة الضغوط بين المهن الاربع ودلالتها الاحصائية.

جدول رقم (٣)

خلاصة نتائج تحليل التباين الاحادي لدرجة الضغوط في المهن الاربع

مصـدر التباين	مجمـوع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المهن (المجموعات	٢٠,٩٦٥	٣	٦,٩٨٨	٦,٤٨٩	*٠,٠٥
داخل المهن (المجموعات)	٣٠٦,٩٠٠	٢٨٥	١,٠٧٦		
المجموع الكلي	٣٢٧,٨٦٥	٢٨٨			

* تشير نتائج تحليل التباين الأحادي في الجدول (٣) الى ان الفروق ذات الدلالة الاحصائية تنحصر بين مهنة التمريض، والخدمة الاجتماعية، على الرغم من اختلاف المتوسطات بين المهن الاربع كما هو وارد في الجدول السابق رقم (٢).

ثالثا : مدى تعرض العاملين للضغوط اذا ما أخذ بالاعتبار المجالات التسعة (راجع أداة الدراسة). يبين الجدول رقم (٤) متوسطات وقيمة ف والدلالة الاحصائية للفروق بين المهن في ضوء المجالات التسعة.

جدول رقم (٤)

خلاصة نتائج تحليل التباين للفروق بين المجالات في المهن الأربع

المهنة / المجالات	١ تدريس	٢ تمريض	٣ خدمة اجتماعية	٤ خدمة نفسية	قيمة ف	الفروق بين المهن
١	٢,٥٢١	٢,٧٠٠	٢,٦٤٣	٢,٨٤١	,٤٨٢	
٢	٢,١٥٨	٢,٦٢٢	١,٧٢٤	١,٩٧٥	٧,١٩٣*	التمريض ×خدمة اجتماعية
٣	٢,٥٧٤	٢,٦٢١	١,٨١٩	٢,٧٤٧	٥,١٧٣*	خدمة اجتماعية × تدريس خدمة اجتماعية × تمريض خدمة اجتماعية × خدمة نفسية
٤	٣,٠٣٠	٣,٥٢٥	٢,٣٣٨	٢,٩٠٦	٩٠,٧٦١*	تمريض × خدمة اجتماعية
٥	٢,٩٢٦	٣,٢٠٩	٢,١٦٢	٢,٧٠٠	٦,٣٢٣*	تمريض × خدمة اجتماعية
٦	٣,٥٧٧	٣,٩١٣	٢,٧٥٣	٣,٠٨٥	٩,١٣٣*	تدريس × خدمة اجتماعية تمريض × خدمة اجتماعية تمريض × خدمة نفسية
٧	٢,٧٤٧	٣,١٠٨	٢,٥٨٣	٣,٢٣٠	٣,٠٧٠	
٨	٢,٣٤٢	٢,٨٠٥	٢,٤٣٥	٢,٧١٧	٢,٣٧٢	
٩	٣,٧٨٦	٣,٦٣٤	٤,٠٥٠	٤,٠٦٩	٣,٠٦٥*	خدمة نفسية × تمريض
المجالات التسعة معاً	٢,٨٣٨	٣,١٧٩	٢,٤٧٦	٢,٩٧٤	٦,٤٨٩*	خدمة اجتماعية × تمريض

* دال عند مستوى ٠,٠٥

يستنتج من الجدول رقم (٤) بان الفروق ذات الدلالة تظهر بين مهنة التمريض والخدمة الاجتماعية عند الأخذ بالاعتبار استجابات الأفراد للاستبانة بشكل عام، الا انه عند تصنيف الاستبانة للمجالات التسعة فانه قد ظهرت فروق ذات دلالة احصائية بين جميع المهن تقريبا في ستة مجالات وهذه المجالات والفروق بين المهن هي كما يلي : تعارض

الأدوار، مدى وضوح الادوار، الروتين الوظيفي، غياب الدعم/ الترابط الاجتماعي، المشاركة في القرارات، والعائد المالي (المادي).

رابعا: مدى تعرض العاملين في المهن الأربع للضغوط اذا ما أخذ بالاعتبار متغيرات الخبرة المهنية والجنسية والحالة الاجتماعية والجنس لعينة الدراسة. ويوضح الجدولان (٥، ٦) الفروق في درجة الضغوط في المهن الأربع اذا ما أخذ بالاعتبار متغيرات الخبرة المهنية والجنسية والحالة الاجتماعية والجنس.

جدول رقم (٥)

نتائج تحليل التباين لدرجة الضغوط في المهن الأربع في ضوء الخبرة المهنية

المهنة	المتوسطات (الخبرة المهنية)			قيمة ف	الفروق ذات الدلالة بين المهن
	١ اقل من ٥ سنوات	٢ ٥ سنوات الى ٩ سنوات	٣ ١٠ سنوات فأكثر		
التدريس	٢,٢٩٦	٣,٩٧٢	٢,٧١٧	٤,٣٢٤	* ٣ × ٢
التمريض	٣,٣١٠	٣,٢٠٦	٣,٠٦١	,٥٦٧	
الخدمة الاجتماعية	٢,٦٨٣	٢,٧٠١	٢,٢٥١	٢,٢٦٢	
الخدمة النفسية	٢,٩٤٧	٣,١١٤	٢,٥٧٤	,٤٦١	

* فروق ذات دلالة بين فئة الخبرة المهنية (٢) وفئة الخبرة المهنية (٣).

تشير نتائج التحليل المبين في الجدول السابق الى وجود فروق ذات دلالة احصائية في درجة التعرض للضغوط في ضوء سنوات الخبرة في مهنة التدريس فقط، وينحصر هذا الفرق بين الفئة ذات الخبرة الممتدة من ٥ ـ ٩ سنوات والفئة التي تزيد مدة خبرتها المهنية عن ١٠ سنوات، كما يلاحظ ايضا الارتفاع النسبي في متوسطات الفئة ذوي الخبرة من ٥ ـ ٩ سنوات في جميع المهن.

يلاحظ من الجدول رقم (٦) عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين العاملين في ضوء الجنسية ما عدا في مهنة الخدمة الاجتماعية حيث نجد درجات اعلى من الضغوط بين

جدول رقم (٦)
المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم ت لدلالة الفروق في كل مهنة في ضوء الجنسية والحالة الاجتماعية والجنس

المهنة	التدريس			التمريض			الخدمة الاجتماعية			الخدمة النفسية		
المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت
كويتي	٣,٣٢٢	١,٣٦١	١,٠٨	٤,٠٣٧	,٠٠٠	,٨٢	٢,٩٩٥	,٧٩٨	*٤,٩٨	٣,٠٠٠	,٧٦٣	,٠٧٨
غير كويتي	٢,٧٨٣	١,٢٣٦		٣,١٦٢	١,٠٦٦		٢,٠٩١	,٦٢١		٢,٥٧٤	,٢٨٨	
متزوج	٢,٨٤٣	١,٢٥٢	,١٤	٣,١٦٩	١,١٤٠	,٠٠	٢,٣٧٤	,٨١٣	١,٦٤٠	٢,٩٤٤	,٦٩٣	,٣٦٠
غير متزوج	١,٧٥٠	١,٣٨١		,١٦٩	,٩٥٠		٢,٧٦٣	,٨٣٢		٣,٠٤٨	,٩٠٣	٠,٣٦٠
ذكـــر	٢,٩٥٣	١,٢٥٢	١,٠٤	٣,٣٤٩	,٩٤٤	,٨٧	٢,١٥٢	,٦٩٠	*٢,١٢	٣,٦٦٦	,٠٠٠	
أنثـــى	٢,٥٥٧	١,٢٢٨		٣,١٣٨	١,٠٨٥		٢,٦٢٣	,٨٥٢		٢,٩٥٤	,٧٤٩	,٩٤

* دالة عند مستوى ٠٥,

الكويتيين مقارنة بغير الكويتيين. ويصدق نفس الأمر في حالة متغير الحالة الاجتماعية ومتغير الجنس، حيث لم تظهر فروق ذات دلالة احصائية، ما عدا في مجال متغير الجنس في مهنة الخدمة الاجتماعية، حيث يميل الجنس الأنثى الى تعرض اكثر للضغوط. الا ان فئة الذكور يميلون الى ان يكونوا اكثر تعرضا للضغوط مقارنة بالاناث بشكل عام.

خامسا : الأعراض الفسيولوجية والنفسية المرتبطة بالضغوط الأكثر تكرارا لدى العاملين في المهن الاربع. في ضوء اجابات المشاركين في الدراسة تم استبعاد الاجابات الواردة ضمن فئات (ابدا، نادرا واحيانا) كاستجابات ذات دلالة، على الرغم من وقوع غالبية الاستجابات الخاصة بالمتغيرات المذكورة ضمن فئة (أحيانا)، فعلى سبيل المثال ذكر ١٤٥ من العينة (٤٣٪) بانهم يعانون من (الشعور بالصداع) أحيانا، و١٧٠ من العينة (٥٢٪) ذكروا بانه ينتابهم الشعور بالارهاق احيانا، وبناء عليه فقد قرر الباحثان الاعتماد على الفئتين (غالبا ودائما) من الفئات المطروحة لكل متغير، وضمن هذا الاطار افتراض الباحثان ان النسب التي تزيد عن ٢٠٪ تعتبر ذات دلالة فيما يتعلق بالمتغيرات الخاصة بالأعراض النفسية والفسيولوجية. وفيما يلي جدول يوضح النسب المأخوذة بالاعتبار بالنسبة لتكرار الأعراض والمهنة الأكثر تمثيلا.

جدول رقم (٧)
عدد ونسب تكرار الاعراض والمهنة الاكثر تمثيلا لها

المتغير	العدد	النسبة المئوية	المهنة الأكثر تمثيلا
الشعور بالارهاق	٧٩	٢٢,٤	التمريض
الشعور بعدم الأمان الوظيفي	٧١	٢٠,٢	التمريض التدريس

يتضح من الجدول السابق بأن المتغيرين (الشعور بالارهاق والشعور بعدم الأمان الوظيفي) يمكن اعتبارهما ذاتي دلالة بين المتغيرات العشرة (تبعا للمعيار المذكور) وبأن العاملين في مهنة التمريض هم الأكثر تعرضا لهذين المتغيرين، يشاركهم العاملون في مهنة التدريس في المعاهد الخاصة فيما يتعلق بمتغير عدم الأمان الوظيفي.

المناقشة

استهدفت الدراسة التعرف على مدى الضغوط التي يمكن أن يتعرض لها العاملون في مهنة التدريس (في المعاهد الخاصة)، والتمريض والخدمة الاجتماعية، والخدمة النفسية بدولة الكويت بشكل عام وفي ضوء متغيرات الخبرة المهنية، والجنسية، والجنس، والحالة الاجتماعية. وبالاضافة الى ذلك التعرف على مدى معاناة العاملين في هذه المهن لبعض الأعراض النفسية والجسمية، والتي ترتبط بالضغوط الناتجة عن ظروف العمل.

وقد اشارت نتائج الدراسة الى عدم وجود درجة عالية من الضغوط بين العاملين في المهن الاربع بشكل عام، كما يظهر ذلك من الجدول رقم (٢) والذي يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجة الضغوط لكل مهنة من المهن. ويشير الجدول الى ان العاملين في مهنة التمريض هم الاكثر تعرضا للضغوط مقارنة بالمهن الثلاث الاخرى (٣,١٧٩) في حين ان هذا المتوسط لا يعتبر ذا دلالة (او عاليا) اذا اخذنا بالاعتبار البدائل السبعة التي اختار منها المشارك في الدراسة استجابته، وكذلك بناء على الحدود الدنيا والعليا للضغوط كما حددتها الدراسة. وتعتبر النتيجة المشار اليها غير متوقعة في رأي الباحثين وذلك بناء على الاعتبارين التاليين :

١ ـ تشير الدراسات والبحوث الى وجود الضغوط في هذه المهن (راجع جزء الدراسات السابقة) حيث يعتبر العاملون (في هذه المهن) عرضة للعديد من المؤثرات المرتبطة بطبيعة العمل وظروفه التي قد تؤدي الى خلق الضغوط والمعاناة والتوتر، والتي قد تؤدي في النهاية الى ما يسمى بـ (الاستنزاف او الاحتراق النفسي (Burnout)، ويبدو هذا الامر منطقيا اذا اخذنا بالاعتبار طبيعة هذه الاعمال، والتي تستلزم عطاء ذا طبيعة خاصة للمجالات، (المريض في حالة الممرضة/ الممرض، والحالات النفسية والاجتماعية في حالة الاخصائي النفسي والاخصائي الاجتماعي، والاطفال المعاقين في حالة المدرس في المعاهد الخاصة)، وفي الكثير من الاحيان يفتقر هذا العطاء الى التعزيز الذي يساعد كثيرا على احتفاظ المهني بدافعية قوية نحو العمل والعطاء، والافتقار الى التعزيز قد يتولد نتيجة عدم احساس المهني بالرضا عن مخرجات أدائه، فقد يتولد شعور لدى العامل في بعض هذه المهن، بأنه غير قادر على التحكم في مخرجات أعماله، اي عدم الحصول على النتائج المتوقعة، ويبدو هذا الامر جليا بعض الشيء في مهنة التدريس في مدارس التربية الخاصة. احدى الدراسات مثلا تشير الى ان العامل الاساسي في عدم الرضا الوظيفي لمدرسي الاطفال المتخلفين عقليا يكمن في نقص او عدم احراز التقدم من قبل هؤلاء المتخلفين عقليا، ومثل هذا الامر قد يعزز ما يسمى الشعور بالعجز المتَعَلمْ Learned Helplessness، والذي يؤدي بدوره الى نقص الدافعية. ولا تختلف طبيعة مهنة الاخصائي النفسي، والاخصائي الاجتماعي كثيرا عن طبيعة مدرس التربية الخاصة،

فطبيعة هذه المهن تتطلب بشكل عام نوعا معينا من العطاء، والذي يكون في العادة مفعما بجرعات وجدانية وانفعالية، والذي يسير في العادة في اتجاه واحد، اي من المهني الى العميل دون أن يكون هناك تعزيز في المقابل، وان كان هناك تعزيز لدور المهني فانه في الغالب لا يكون فوريا، الامر الذي يؤدي الى فتور في الدافعية، وشعور بعدم الرضا. وبالاضافة الى ما سبق فان هناك العديد من العوامل المرتبطة بظروف العمل تؤثر في العادة على العاملين في هذه المهن وتولد لديهم الشعور بالتوتر والضغوط. (راجع جزء الدراسات السابقة).

٢ ـ ان نتائج الدراسة تعتبر غير متوقعة بالنظر الى آراء واتجاهات العديد من العاملين في هذه المهن اثناء اللقاءات والحوارات المفتوحة معهم، (التمريض والتدريس) حيث عبرت هذه الآراء عن عدم الرضا الوظيفي نتيجة الشعور بالارهاق، ووجود العديد من العوامل الاخرى التي تؤثر على ادائهم للعمل، كما هو الحال مثلا عدم الشعور بالامان الوظيفي. وقد اكد هذا الرأي ما جاء على لسان بعض المسئولين في وزارة الصحة حول مشاكل مهنة التمريض. فقط اشارت ندوة (حقوق الممرضة بين السلب والايجاب) الى عدم وجود الضمان المستقبلي للمرضة، كما اشارت الى سوء معاملة المراجعين للمرضات، بالاضافة الى تدني الرواتب، والظروف غير المناسبة التي تعمل في ظلها الممرضة، والتي ادت الى استقالات كثيرة في هذه المهنة (الوطن، ١٩٨٧).

ومع ذلك فانه يمكن عزو النتائج غير المتوقعة، والمغايرة للدراسات السابقة بشكل عام الى بعض الافتراضات التي يمكن من خلالها نفسير نتائج هذه الدراسة، وهذه الافتراضات هي :

١ ـ أن ارسال استبانة الدراسة عن طريق المسئولين الى المشاركين في الدراسة يمكن ان يكون ذا تأثير من حيث طبيعة الاستجابة بحيث لم تعبر استجابات المشاركين تعبيرا واقعيا كافيا عن مشاعرهم تجاه العمل واتسمت الاستجابات بشيء من التحفظ من قبل المشاركين نظرا للصيغة (شبه الرسمية) التي اصطبغت لها اجراءات الدراسة. ومن المهم ان نذكر هنا أنه لم يكن هناك بديل لمثل هذا الاجراء لدى الباحثين.

٢ ـ يمكن تفسير النتائج غير المتوقعة بناء على ما يلاحظ عادة الى الميل الى اختيار الاستجابات المتوسطة من قبل الأفراد مع وجود احساس داخلي بعدم صحة الاختيار. ويمكن أن يكون ذلك نوع من (الميكانيزم) الذي يوفر شيئا من الراحة النفسية لبعض الأفراد الذين يتجنبون الاستجابات المتطرفة. واذا كان هذا الافتراض صادقا فانه يمكن القول بأن نتائج هذه الدراسة انعكاس لهذا الافتراض.

٣ ـ قد تكون النتائج غير المتوقعة طبيعية، وتعكس بصدق وضع العاملين في المهن الأربع،

بمعنى أن العاملين في هذه المهن لا يتعرضون لضغوط العمل بشكل كبير. صحيح أنهم يبدون عدم الرضا في العديد من المناسبات، إلا أن ذلك قد لا يعني تعرضهم للضغوط أو على الأقل لا يعني تعرضهم للضغوط بالأسلوب أو الدرجة التي يتعرض لها العاملون في هذه المهن في الدول الغربية، كما يشير العديد من الدراسات. فسياسة العمل وقوانينه تختلف في المجتمعات الغربية عن مثيلاتها في المجتمعات الشرقية والعربية. فهناك متغيرات تلعب دورها في هذه المجتمعات (الغربية) في حين تفتقدها المجتمعات العربية، ومن هذه المتغيرات عدد ساعات العمل، او بشكل أكثر تحديدا ساعات الانتاج، والمساءلة والضبط في تحمل مسئوليات العمل، فمثل هذه المتغيرات وإن كانت ذات آثار ايجابية في الانتاجية ونوعيتها الا أنها قد تخلق محيطا يساعد على بروز التوتر والضغوط، ما لم تواجه باجراءات تقلل من احتمال ظهور هذه الضغوط. وعدم وجود مثل هذه المتغيرات ضمن محيط العمل في المجتمعات العربية قد يقلل من فرص التعرض للضغوط.

٤ ـ يمكن الافتراض بأن عدم الاحساس بالضغوط في هذه الدراسة يرجع الى أن العمل لا يشكل محورا أساسيا في حياة الفرد في مجتمعاتنا بمعنى أن ممارسة المهنة قد لا تلعب الدور الأساسي في تحقيق طموحات الفرد وتأكيد الذات، وقد تعتبر الأنشطة (الجانبية) الأخرى أكثر اهمية في حياة الفرد، الأمر الذي لا يدفع الى الاهتمام الكافي بالمهن، وبالتالي فانه ليس من داع للشكوى أو لاحساس بالضغوط في مجال لا يعتبر أساسا ذا أهمية او حيوية بالنسبة للفرد. وقد نجيز لأنفسنا أن نتطرف قليلا ونذكر بأن الدور الثانوي الذي يلعبه العمل في حياة الفرد في هذه المجتمعات هو أحد العوامل وراء الافتقار الى الابداع والخلق في العمل.

وعلى الرغم من تدني درجة الضغوط بشكل عام ـ كما أسلفنا ـ الا أنه يتبين من الجدول رقم (٢) ان العاملين في مهنة التمريض هم الأكثر تعرضا للضغوط، مقارنة بالعاملين في المهن الأخرى، وقد تكون ظروف العمل التي سبقت الاشارة اليها (عدم وجود الأمان الوظيفي . . . .) عاملا في مثل هذا الارتفاع النسبي في درجة الضغوط في هذه المهنة بحيث ظهر فرق ذو دلالة احصائية (عند مستوى ٠٥ , ٠) (جدول رقم ٣) بين المهن في درجة التعرض للضغوط، وانحصر هذا الفرق بين مهنة التمريض ومهنة الخدمة الاجتماعية، بمعنى أن العاملين في المهنة الأولى هم الأكثر تعرضا للضغوط في حين أن العاملين في المهنة الأخيرة (الخدمة الاجتماعية) يعتبرون الأقل تعرضا للضغوط، ويبدو الأمر طبيعيا عند مقارنة ظروف عمل المرض أو الممرضة بظروف عمل الأخصائي الاجتماعي أو الاخصائية الاجتماعية، فالمسئولية في المهنة الأولى مثلا قد تتعلق بالحياة

والموت في بعض الأحيان، في حين أن القرارات والمسئوليات في مهنة الخدمة الاجتماعية لا تصل الى هذا البعد، بالاضافة الى ظروف العمل الأخرى المحيطة بعمل الممرض او الممرضة.

وعند تحليل نتائج الدراسة فيما يتعلق بالضغوط في ضوء المجالات التسعة التي تشكل استبانة الدراسة (راجع أداة الدراسة) فقد ظهرت فروق ذات دلالة بين جميع المهن (عند مستوى ٠,٠٥)، وذلك في ستة مجالات من المجالات التسعة.

وهذا يعني أنه في الوقت الذي لا يظهر هناك اختلاف في درجة التعرض للضغوط بشكل عام الا بين مهنة التمريض والخدمة الاجتماعية الا أنه عند مقارنة هذه المهن مع بعضها في درجة التعرض للضغوط في ضوء المجالات التسعة فقد برزت فروق ذات دلالة بين جميع المهن في ستة مجالات وهذه المجالات هي :

١ ـ تعارض الأدوار.
٢ ـ مدى وضوح الأدوار.
٣ ـ الروتين الوظيفي
٤ ـ غياب الدعم والترابط الاجتماعي في العمل.
٥ ـ المشاركة في اتخاذ القرارات.
٦ ـ العائد المالي.

ويشير الجدول رقم (٤) الى ان المتوسطات الدالة على الضغوط في معظم المجالات الستة تبدو مرتفعة مقارنة بالمجالات الثلاثة الأخرى، ومقارنة بالمتوسطات العامة للضغوط لكل مهنة. فمتوسطات المجالات تكاد تصل الى درجة متوسطة من التعرض للضغوط. فالافتقار الى المشاركة في اتخاذ القرارات مثلا حظى بدرجات عالية نسبيا في مهنة التدريس (٣,٥٧) والتمريض (٣,٩١) والخدمة النفسية (٣,٠٨) وان كان متدنيا في مهنة الخدمة الاجتماعية. وكذلك الامر فيما يتعلق بالعائد المالي حيث تشير المتوسطات العالية نسبيا الى نوع من عدم الرضا فيما يتعلق بهذا الجانب الا ان الجدير بالملاحظة، أن المتوسطات وان كانت عالية في جميع المهن الا انها اعلى في مهنتي الخدمة الاجتماعية والخدمة النفسية (٤,٠٥ ٤,٠٦ على التوالي)، حيث أشار التحليل الى وجود فروق ذات دلالة عند مستوى (٠,٠٥) بين مهنة الخدمة النفسية والتمريض في هذا المجال. وقد يرجع الاختلاف في المتوسطات وارتفاعها النسبي بين العاملين في مهنة الخدمة الاجتماعية والنفسية الى عدم تمتع العاملين في هاتين المهنتين بالعلاوة الفنية او بدل طبيعية العمل الذي يتقاضاه العاملون في مهنة التدريس ومهنة التمريض، على الرغم من ان طبيعة عمل الاخصائي الاجتماعي والنفسي تقتضي التعامل مع الفئات الخاصة في الغالب. الأمر الذي يضفي على المهنة طابعا خاصا قد يشعر العاملين بها الى استحقاقهم علاوة مالية.

وبالاضافة الى المجالين السابقين فان الفروق بين المهن تظهر أيضا في المجال المتعلق

بتعارض الأدوار وان كانت المتوسطات متدنية وينحصر هذا الفرق بين مهنة التمريض والخدمة الاجتماعية (٢,٦٢ و١,٧٢ على التوالي)، ويصدق هذا الامر على مجالي (الروتين الوظيفي) و(غياب الدعم والترابط الاجتماعي)، حيث نجد أن الفروق ذات الدلالة تنحصر بين مهنة التمريض ومهنة الخدمة الاجتماعية فيما يتعلق بالمجالين السابقين، وهو ما يتفق مع النتائج العامة في درجة التعرض للضغوط بين المهنتين المشار اليهما، حيث يزيد متوسط درجة الضغوط في مهنة التمريض عن مهنة الخدمة الاجتماعية. كما اظهر التحليل فروقا ذات دلالة بين مهنة الخدمة الاجتماعية وكل من مهنة التدريس والتمريض والخدمة النفسية، وذلك في مجال (مدى وضوح الأدوار)، حيث كان متوسط درجة الضغوط في مهنة الخدمة الاجتماعية هو الاقل.

ويمكن القول بشكل عام بان تأثيرات مجالات معينة (المجالات الستة المذكورة) تبدو أكثر وضوحا في احساس العاملين بالشعور بالضغوط في المهن الأربع وهي في نفس الوقت تعتبر أكثر تمييزا بين المهن فيما يتعلق بالشعور بالضغوط وتستدعي الظاهرة دراسة أعمق في هذه المجالات.

من الأهداف التي سعت اليها الدراسة محاولة التعرف على الفروق في درجة الضغوط التي يمكن أن تظهر في كل مهنة عند الأخذ بالاعتبار الخبرة المهنية والجنس، والجنسية، والحالة الاجتماعية، بمعني آخر حاولت الدراسة بيان ما اذا كانت الخبرة التي يقضيها الفرد في المهنة، وكذلك جنسيته، ونوع جنسه، وحالته الاجتماعية، يمكن أن تكون ذات تأثير على مدى تعرضه لضغوط العمل في المهن الأربع.

وكما يشير الجدول رقم (٥) بالنسبة لمتغير الخبرة المهنية فان الفرق الوحيد بين العاملين ظهر في مهنة التدريس وهو فرق ذو دلالة عند مستوى (٠,٠٥) وقد انحصر هذا الفرق بين فئة ذوي الخبرة الممتدة من ٥ سنوات الى ٩ سنوات والذين لديهم خبرة تتجاوز العشر سنوات (اي الفئة ٢، و٣)، في حين لم يظهر هناك فرق بين العاملين في المهن الأخرى كنتيجة لمتغير الخبرة المهنية، كما أن نتائج تحليل الاستجابات لم تظهر أية فروق بين العاملين داخل المهن في ضوء متغير الجنسية، والجنس، والحالة الاجتماعية، (انظر الجدول رقم ٦) ويستثنى من ذلك العاملين في مهنة الخدمة الاجتماعية حيث اشارت النتائج الى وجود فروق ذات دلالة بين الكويتيين وغير الكويتيين.

وكذلك بين الذكور والاناث في درجة التعرض للضغوط في نفس المهنة. قد لا نجانب الصواب اذا حاولنا تفسير الاختلاف في درجة التعرض للضغوط بين الكويتيين وغير الكويتيين الى شعور الكويتي باحقيته في الحصول على امتيازات افضل مقارنة بغير

الكويتي. وقد يرجع السبب الى قناعة غير الكويتي بما حصل عليه في حين قد لا تتوفر هذه القناعة لدى الكويتي، ويلاحظ بان العاملين من الكويتيين ذوي متوسطات اعلى في درجة الضغوط مقارنة بغير الكويتيين في جميع المهن وان كانت الفروق غير ذات دلالة احصائية، الأمر الذي قد يؤيد التفسير السابق بصورة جزئية، وقد يكون العدد النسبي القليل للكويتيين في بعض المهن (التمريض ـ التدريس) قد اثر على النتائج ايضا.

أما فيما يتعلق بالتباين في درجة التعرض للضغوط في ضوء الجنس (جدول ٦) فانه يمكن تفسير تعرض الاناث لدرجات اعلى من الضغوط مقارنة بالذكور (في مهنة الخدمة الاجتماعية) كنتيجة طبيعية للالتزامات والمسئوليات العديدة التي تضطلع بها الأنثى بالاضافة الى مسئوليات العمل. وعلى أية حال فانه من المهم أن نعيد الى الأذهان الى أن الدرجات الدالة على درجات الضغوط هي متوسطات كما ذكرنا سابقا وأما الاختلاف في ضوء المتغيرات فهي اختلافات ضمن نطاق هذه المتوسطات المنخفضة، وبالتالي فانه يجب توخي الحذر من تضمين هذه الاختلافات مؤشرات اكثر مما تحتمل.

كما تشير النتائج الى أن فئة المتزوجين هم الأكثر تعرضا للضغوط مقارنة بغير المتزوجين وخاصة في مهنة التمريض والخدمة الاجتماعية، ويبدو الامر منطقيا اذا حاولنا تفسيره من خلال مسؤوليات الفرد المتزوج ضمن اسرته، اضافة الى مسئولياته في العمل. الامر الذي قد يؤدي الى شعور بالضغوط أعلى نسبيا.

وعلى افتراض صحة الآراء والتفسيرات السابقة الذكر فانه يجب أن نسارع الى القول لبيان أن طبيعة العينة من حيث عدد الافراد ضمن كل متغيرا لم تساعد في اجراء المزيد من التحليلات الاحصائية، والتي كان يمكن أن تلقى المزيد من الضوء على الموضوع ـ فالطريقة المناسبة لبيان أثر المتغيرات (الخبرة المهنية، والجنس، والجنسية، والحالة الاجتماعية) تتمثل في اجراء تحليل التباين المتعدد، لمعرفة درجة تفاعل هذه العوامل مع بعضها، وتأثيرها على المتغيرات التابعة (درجة التعرض للضغوط)، الا ان طبيعة العينة ـ كما أسلفنا ـ والمتمثلة في قلة عدد الافراد في كل خلية، ممثلة لمتغير معين، فرضت قيودا على اجراء مثل هذه التحليلات الاحصائية، ولم يكن بالامكان التحكم بالعينة نظرا لطبيعة المهن نفسها، فمهنة الخدمة النفسية، مثلا تضم الكويتيين الاناث بشكل أساسي، بحيث لا تجد في المقابل غير الكويتي أو الجنس الذكر، وتتكرر المشكلة في مهنة التمريض حيث نجد الغالبية العظمى من غير الكويتيين ويصدق الامر على مهنة التدريس في المعاهد الخاصة، ولا يختلف الوضع فيما يتعلق بالعاملين في مهنة الخدمة الاجتماعية.

أما بالنسبة للجزء الثاني من الدراسة فقد كان الهدف منه التعرف على مدى ما يمكن

أن تخلقه ضغوط العمل ـ في حال وجودها ـ من أعراض نفسية وفسيولوجية ـ فالهدف من هذا الجزء اذن كان لتدعيم آثار ضغوط العمل في حال وجودها. الا ان النتائج العامة ـ كما اشرنا ـ لم تشر الى وجود مثل هذه الضغوط. ويمكن أن يستتبع ذلك منطقيا عدم وجود أعراض نفسية وجسمية، أو على الأقل قد يكون من الصعب أن نعزو هذه الأعراض ـ ان وجدت ـ الى ظروف العمل، وان كان استبعاد ذلك نهائيا أمر غير منطقي أيضا. ومع ذلك فأنه قد يكون من المناسب أن نشير الى نتائج هذا الجزء والتي يلخصها الجدول رقم (٧)، حيث تشير النتائج الى ارتفاع النسبة المئوية للتكررات بالنسبة للشعور بالارهاق بين العاملين في مهنة التمريض (٤ ,٢٢)، ويصدق هذا الامر فيما يتعلق بالشعور بعدم الامان الوظيفي لنفس المهنة، وكذلك مهنة التدريس، وتعتبر هذه النتيجة متسقة مع نتائج البحث بشكل عام، حيث اشارت النتائج الى وجود درجة من الضغوط لدى العاملين في مهنة التمريض تزيد عن مثيلاتها في المهن الأخرى وبالتالي فان معاناة العاملين في مهنة التمريض من الشعور بالارهاق امر تبرره ظروف العمل. وفيما يتعلق بالشعور بعدم الامان الوظيفي المتزايد في مهنة التمريض والتدريس، فانه يمكن تفسيره في ضوء الجنسية، حيث أن الغالبية العظمى من العاملين في مهنة التمريض ومهنة التدريس التدريس في المعاهد الخاصة هم من غير الكويتيين، ومن الطبيعي أن ينتاب هؤلاء شعور بعدم الأمان الوظيفي نظرا للقوانين واللوائح التي تنظم العمل بالنسبة لغير الكويتيين.

الخلاصة

في ضوء تناولنا للعلاقة المهنية التي تربط الفرد بتنظيمات العمل من مدخل الضغوط الناتجة في بيئة العمل، تظل النتيجة التي يتفق عليها معظم الباحثين، ألا وهي أهمية توفر البيئة المناسبة للعنصر البشري وهو يقوم بتنفيذ المسئوليات المناطة به. وضمن هذا الاطار تبرز الضغوط كمعوق للانتاجية، الأمر الذي يتطلب العمل الجاد من تنظيمات العمل من أجل تقليل ذلك الى أدنى درجة ممكنة. وكما ورد في كتابات ودراسات العديد من المهتمين بهذا الموضوع فان العوامل المساعدة لتحقيق ذلك تنحصر في وضوح الأدوار الوظيفية (متطلبات العمل)، والعبء الوظيفي المناسب، وعدم تعارض الأدوار، ووضوح المسئوليات، ووجود الدعم الاجتماعي، وبيئة العمل المناسبة من حيث الجوانب المادية، والمشاركة في القرارات، وخاصة في تعاملها مع أفراد على درجة عالية نسبيا من التأهيل العلمي، والعائد المالي الذي يتناسب بشكل كاف مع متطلبات الحياة في الوقت الحاضر.

ان المحاولات ذات المنهجية العلمية التي تهدف الى الوقوف على الجوانب المختلفة في بيئات العمل، ينبغي أن تتصف بالاستمرارية، وبتسخير مداخل تتناسب مع الهدف أو

الاهداف المحددة مسبقا للدراسة، وإن تطلب الأمر الاستعانة بأساليب غير اعتيادية يمكن تصنيف بعضها ضمن البحوث الموقفية Action Research التي تركز على التعامل مع مواقف عمل محددة، وايجاد الحلول للمشكلات التي تواجهها.

ان المدخلات المتمثلة في الوقت والجهد والمال التي تستثمر في الأفراد من قبل المجتمعات لاعدادهم للمسئوليات المختلفة، تبرر تزايد الاهتمام باوضاع المهنيين في بيئات عملهم لضمان الحصول على عائد يتناسب مع المدخلات ويتجسد بشكل ايجابي في الخدمات التي يتلقاها المستفيدون من خدمات المهن التي تعاملنا معها في هذه الدراسة، والتي نعتبرها بداية الجهود مستقبلا لالقاء المزيد من الضوء على العلاقة القائمة بين العاملين وبيئات العمل.

المصادر العربية

عسكر، ع

١٩٨٣ الدافعية في مجال العمل، الكويت ـ ذات السلاسل : ٣٧ ـ ٧٥.

عسكر ، ع ، جامع، ح، والأنصاري، م.

١٩٨٦ «مدى تعرض معلمي المرحلة الثانوية بدولة الكويت لظاهرة الاحتراق النفسي» المجلة التربوية ١٠ (سبتمبر) : ٩ ـ ٤٣.

الوطن، جريدة

١٩٨٧ الاثنين ١٨ مايو : ١٩.

المصادر الاجنبية

Adamson, D.

1975 "Ease the Pain with Praise." Instructor 3 (November) : 82-83.

Baron, R.

1986 Behavior in Organizations. (2nd ed.). Boston: Allyn & Bacon.

Cherniss, C.

1978 "Recent Research and Theory on Job Stress and Burnout in Helping Professions." Paper presented at Grand Rapids MI., (May) 5-8..

1983 Staff Burnout: Job Stress in the Human Services. London: Sage Publication.

Deshong, B.
1981 The Special Educators: Stress and Survival. Rockville, MD.: Aspen Systems Corporation.

Donovan, L.
1980 "What Nurses Want and What They're Getting". RN 43 (July): 22-30.

Edgerton, S.
1977 "Teachers in Role Conflict: The Hidden Dilemma." Phi Delta Kappan 2 (October): 120-122.

Freudenberger, H.
1974 "Staff Burnout." Journal of Social Issues 50 (September): 159-165.

Green, J. & Wethered, C.
1984 "Learned Helplessness: A Piece of the Burnout Puzzle." Exceptional Children 6 (April): 524-530.

Hanson, R.
1983 Management Systems for Nursing Service Staffing. Rockville, Maryland: Aspen Publication.

Lavandero, R.
1983 "Causes of Burnout." pp 292-297 in R. Hanson (Ed), Management Systems for Nursing Service Staffing. Rockville, Maryland: Aspen Publication.

Lazarus, R. & Launier, R.
1978 "Stress-Related Transactions between Person and Environment." pp 72-75 in L. Previn and M. Lewis (Eds), Perspectives in Interactional Psychology. New York: Plenum Press.

Lortie, D.
1975 School Teacher: A Sociological Study. Chicago: The University of Chicago Press.

Marrina, A.
1984 Guide to Nursing Management (2nd ed.). Toronto : C.V. Mosby.

McBride, G.
1983 "Teachers, Stress, and Burnout." pp 222-239 in R. Schmid and L. Nogata (Eds), Contemporary Issues in Special Education. (2nd ed.). New York : McGraw-Hill Co.

Sarata, B.
1974 "Employee Satisfaction in Agencies Serving Retarded Persons." American Journal of Mental Deficiency 79: 434-442.

Seligman, M.
1975 Helpessness. San Francisco: Freedman.

Styles, K. & Cavanagh, G.
1977 "Stress in Teaching and How to Handle." English Journal 66 (Jan): 76-79.

Truch, S.
1980 Teacher Burnout. Novate: Academic Press Publications.

Weiscopf, P.
1980 "Burnout among Teachers of Exceptional Children." Exceptional Children 47 (September): 18-23.

عمل الأم والسلوك الاجتماعي للأبناء من تلاميذ المرحلة الابتدائية بالمدينة المنورة: دراسة مقارنة

محمود عبد الحليم منسي
كلية التربية ـ جامعة الاسكندرية

مقـــدمة

الأطفال هم ثروة الأمم وعدتها للمستقبل، والعناية بالأطفال ورعايتهم فى النواحى الجسمية والعقلية والاجتماعية هى غاية كل مجتمع. والطفل منذ لحظة ولادته يتأثر بالجماعة التى يعيش فيها، فعليه أن يكون علاقات مع أفراد أسرته الصغيرة المكونة غالبا من الأب والأم والأخوة والأخوات. ويتشكل سلوك الطفل الاجتماعي من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، ومن خلال التفاعل الاجتماعي بين أفراد الأسرة. ويلعب الوالدان وبصفة خاصة الأم دورا هاما فى اكساب الطفل ثقافة المجتمع بكل ما فيها من قيم وعادات وتقاليد ومعايير اجتماعية. والأسرة تغرس فى الطفل مجموعة من القيم السائدة فى المجتمع حتى تعده للحياة الاجتماعية الناجحة. وفشل الطفل فى اكتساب معايير الجماعة وقيمها يعرضه للعقاب الذى يفرضه المجتمع على الخارجين عليه.

السلوك الصحيح هو طريق الحياة الذى يساعد الفرد على أن يكون واقعيا، ويتحدد له ثلاثة معايير هي : (١) زيادة الخبرة الحسية، (٢) الشعور بالواقعية، (٣) عدم الشعور بالأنانية. (Cooper & Alderfer, 1978 : 56). ويتحدد السلوك الاجتماعي للطفل أيضا فى ضوء بعض المتغيرات الشخصية التى يتميز بها فى النواحى الجسمية والعقلية والانفعالية والاجتماعية. كما يتكون السلوك الاجتماعى من خلال المجال الذى يعيش فيه الطفل من الناحيتين البيئية والاجتماعية. ويلعب التفاهم بين الأطفال دورا هاما فى اكسابهم الأنماط المرغوبة من السلوك الاجتماعي. التى تساعدهم على التفاعل الاجتماعى الجيد. وفى هذا المجال أثبت كل من Garvey & Hogan, (1973 : 565 - 566) أن التفاهم بين الأطفال يلعب

دوراً رئيسيا فى التفاعل الاجتماعى بينهم. كما أن هذا التفاهم يؤثر تأثيرا أيجابياً على سلوكهم الاجتماعى، اضافة الى أنه يكسبهم القدرة على تنظيم وبناء المواقف الاجتماعية.

وتعد دراسة السلوك الاجتماعى لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية من أهم موضوعات علم النفس الاجتماعى، فهذا النمط من أنماط السلوك يرتبط بحياة الطفل وتنشئته الاجتماعية، ويؤثر فى حياته الاجتماعية بعامة، وفى حياته المدرسية بخاصة. ويعتبر موضوع خروج المرأة السعودية للعمل من الموضوعات الجدلية التى تتباين الاتجاهات حولها، فما زال المجتمع السعودى مثله كمثل كل المجتمعات العربية يستكمل أسباب الأخذ بالأساليب الحديثة فى تنمية المجتمع، والتى تحتاج الى مشاركة المرأة للرجل فى تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع فى اطار الشريعة الاسلامية الغراء. ولعل حداثة خروج المرأة السعودية للعمل، هو الذى يجعل من عمل المرأة قضية ما زالت مطروحة للجدل فى المجتمع، فتختلف الآراء حول عمل المرأة السعودية، فنجد من يطالب بعودة المرأة العاملة الى البيت وممارسة دورها كزوجة وكأم، كما نجد من يرى أن عمل المرأة السعودية يعتبر ضرورة قومية لمتابعة حركة التطور التقنى والاجتماعى.

ويرجع تاريخ خروج المرأة السعودية للعمل الى عام ١٣٨٠هـ حيث كانت الرئاسة العامة لتعليم البنات قد أنشئت وخصصت لها الموارد المالية الكافية للبدء فى افتتاح مدارس البنات. وقد اتخذ المجتمع السعودى من الشريعة الاسلامية دليلا ومرشدا لكل أموره، لذلك اعتمد المجتمع فى اتجاهاته نحو المرأة على القيم والمعايير الاجتماعية المنبثقة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة (مركز المعلومات الاحصائى والتوثيق التربوى، ١٤٠٢هـ). فقد ساوى الاسلام بين الرجل والمرأة من حيث القيم الانسانية المشتركة فقد قال الله تعالى فى كتابه الكريم ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء﴾ (الاية رقم «١» من سورة النساء). وقد أعطى الاسلام الحق للرجل والمرأة فى العمل، فقد قال الله تعالى: ﴿ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض، للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن، واسئلوا الله من فضله، ان الله كان بكل شىء عليما﴾ (الاية «٣٢» من سورة النساء).

خروج المرأة السعودية الى العمل ودوافعه : يقترن خروج المرأة السعودية الى العمل بانشاء أول مدرسة للبنات وانشاء الرئاسة العامة لتعليم البنات بالمملكة العربية السعودية، ويمكن تلخيص دوافع المرأة السعودية الى العمل كما حددتها خفاجي (١٩٨٥ : ٩٢) فيما يلي : تأكيد الذات والشعور بالمسئولية، شغل أوقات الفراغ، الحصول على مكانة اجتماعية، عدم ضمان ظروف الحياة، والاسهام فى تطوير الحياة الاجتماعية.

الدراسات السابقة : تعددت الدراسات النفسية والاجتماعية التى تناولت موضوع المرأة العاملة من زوايا مختلفة، فقد أجريت دراسة عن مشكلات الطفولة الناجمة عن عمل المرأة

(فهمى ، ١٩٦٣)، وقارنت دراسة ثانية بين الأمهات العاملات وغير العاملات من حيث بعض جوانب شخصيتهم (قنديل، ١٩٦٤) . وتعرضت الدراسة التى قامت بها عبد الفتاح (١٩٦٦) لموضوع دوافع العمل لدى المرأة وعلاقاتها الاجتماعية فى جماعة العمل، وسماتها من وجهة نظر أبنائها ورؤسائها. وقد أحدث خروج المرأة للعمل تغيرا فى أدوارها الاجتماعية من متفرغ كل الوقت لأداء الواجبات المنزلية الى متفرغ بعض الوقت لها، ومن معول الى مشارك فى الاعالة . ولقد تعارضت نتائج بعض الدراسات السابقة فى تحديد تأثير عمل الأم على الأبناء، فقد اكدت بعض الدراسات أن الأم العاملة لديها اتجاهات ايجابية نحو أبنائها ونحو أمومتها. ومن هذه الدراسات دراسة عبد الفتاح (١٩٧٢) و Nye & Hoffman (1963). فى حين أثبتت دراسة قنديل (١٩٦٤ : ٢١٥) أن ابناء العاملات أقل توافقا من أبناء غير العاملات، ولكنها أكدت على وجود تباينات شديدة بين درجات التوافق عند أبناء العاملات، مما يدل على وجود تفاوت كبير فى توافق هؤلاء الأبناء. وقد تتبعت الباحثة هذه النتيجة بتقسيم أبناء العاملات الى مجموعات طبقا لمدة تغيب الأم عن المنزل، فوجدت أن أبناء العاملات الذين لا تغيب عنهم أمهاتهم مدة أكثر من (٥) ساعات يوميا أكثر توافقا من أبناء غير العاملات، وأن هذا التوافق يقل عند أبناء العاملات اللاتى يتغيبن عن منازلهن مدة تزيد عن (٨) ساعات يوميا، بالمقارنة بأبناء غير العاملات أو أبناء العاملات اللاتى يتغيبن فى حدود (٥) ساعات يوميا فقط.

وتتباين اتجاهات المرأة نفسها نحو العمل، فبعض النساء يؤيدن عمل المرأة، والبعض الاخر يعارض خروج المرأة للعمل، فقد أكدت احدى الدراسات على أن خروج المرأة للعمل قلل من وظائفها الأسرية وأثر فى واجباتها نحو رعاية أطفالها لوقت طويل من اليوم (عبد الجواد ، ١٩٧٤) . في حين تناولت دراسة أخرى أثر عمل المرأة على شخصيتها، وأسرتها، والمجتمع، ومدى انعكاس ذلك على الفتيات المصريات واتجاهاتهن نحو العمل، وقد تبين أن الاتجاهات الايجابية للفتاة المصرية نحو العمل أقوى من الاتجاهات السلبية لها، وان المؤيدات لعمل المرأة أكثر من المعارضات له (قنديل وكاظم، ١٩٧٥ : ١٨٩). وتبين بعض الدراسات أن أهم مجالات عمل المرأة المرغوبة تنحصر فى التدريس بمدراس البنات والطب والتمريض فى القطاعات التى لا يختلط فيها النساء بالرجال (سلطان، ١٩٨٢ : ٢٢٢؛ عبد الباقى ١٩٨٥ : ٢١).

وتتعرض المرأة العاملة لصراع فى أدوارها كزوجة، وكأم وعاملة، وتعددت الدراسات التى تقارن صراع الأدوار بين المرأة العاملة وغير العاملة فقد أثبتت أحدى الدراسات أن المرأة العاملة تعانى من صراع الدور فى أدائها لدور الزوجة أو لدور الأم (آدم، ١٩٧١ : ١٣٦)، فى حين أكدت دراسة أخرى أن المرأة العاملة أكثر تصلبا من المرأة غير العاملة (خفاجى، ١٩٨٥ : ١٤٢)، أى أن المرأة العاملة لا تأخذ الأمور أو المواقف بمرونة بل تكون أكثر تدقيقا وتصلبا من الزوجة غير العاملة. وهذا قد ينعكس على علاقتها

بأطفالها ويؤثر فى سلوكهم الاجتماعى. وبينت بعض الدراسات أن صراع الأدوار عند المرأة العاملة يشتد فى المرحلة العمرية من سن (٢٥) سنة الى سن (٣٩) سنة (Nevill, 169 : 1977) كما أكدت بعض الدراسات الأخرى أن العاملات صغيرات السن لديهن صراعا للأدوار أكثر من العاملات كبيرات السن (آدم، ١٩٨٠ : ٢٢٨).

وفى حين حاولت بعض الدراسات التعرف على أثر عامل السن فى صراع الأدوار حيث تم قياس صراع الأدوار باستخدام مقياس تم اعداده لعدد (٥١٨) امرأة من اللاتى يعملن فى مجالات مختلفة ومن اللاتى لا يعملن وقد تبين أن الصراع يشتد فى الفئة العمرية التى تمتد من (٢٥) الى (٣٩) سنة حيث تواجه المرأة في هذه المرحلة العمرية مشكلات تربية الصغار، اضافة الى مسئولياتها الأخرى، كما تبين أن فئات صراع الأدوار التى تتأثر بعامل السن ترتبط بظروف المرأة الأسرية، ويؤثر على علاقتها بالزوج ورعاية الأطفال ويجعلها تشعر بالذنب نتيجة تركها لهم وخروجها للعمل، وهذا بدوره يؤثر على اتجاهها نحو الحاق أطفالها بالمؤسسات التربوية كدور الحضانة ورياض الأطفال، مما قد يكسب الأطفال أنماطا سلوكية اجتماعية مرغوبة (Nevill & Damico, 1977) . فالمرأة العاملة تواجه مشكلات أكثر من المرأة غير العاملة، نظرا لشعورها بضيق الوقت المخصص للزوج ولتربية الأولاد، وهذا يؤدى الى صعوبة التوفيق بين العمل والبيت والزوج والأولاد، الا أن المرأة العاملة هى امرأة متعلمة فى غالب الأحوال، وهذا ينعكس انعكاسا ايجابيا على أسلوبها فى تربية أبنائها وتعليمهم أساليب السلوك الاجتماعى الجيدة.

مفاهيم أساسية فى البحث

المرأة العاملة : يقصد بالمرأة العاملة فى البحث الحالى المرأة التى تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادى مقابل عملها، وتقوم فى نفس الوقت بأدوارها الأخرى كزوجة وكأم بالاضافة الى دورها كعاملة أو موظفة.

السلوك الاجتماعى : يقصد بالسلوك الاجتماعى، ذلك السلوك الذى يصدر عن الطفل ويتأثر فيه بالآخرين. سواء أكانوا حاضرين أم غائبين، وذلك لأن الآخرين حتى فى غيبتهم يمثلون حقائق واقعة فى المجال الاجتماعى للطفل (منسى والطواب، بدون تاريخ : ٥). ويمكن تعريف السلوك الاجتماعي للطفل فى هذه الدراسة بأنه كل نشاط يقوم به الطفل، بحيث يكون متصلا بفرد آخر أو أفراد آخرين، ويمكن من خلاله تحديد الطريقة التى يتفاعل بها هذا الطفل مع هؤلاء الأفراد الآخرين.

مشكلة البحث

نظرا لاهتمام البحوث النفسية والتربوية بالسلوك الاجتماعي للأطفال والعوامل التى تؤثر فيه، فان البحث الحالى يعتبر محاولة لدراسة أثر عمل المرأة على السلوك

الاجتماعي للأبناء في البيئة السعودية، وحيث أن خروج المرأة السعودية للعمل أثار جدلا حول جدوى ذلك وأثره على تربية أبنائها وتنشئتهم الاجتماعية فقد حدد الباحث مشكلة البحث بالتساؤلات التالية :

١ - هل توجد فروق ذات دلالة احصائية فى السلوك الاجتماعى بين تلاميذ المرحلة الابتدائية (من الجنسين) من أبناء العاملات وأبناء غير العاملات؟
٢ - هل توجد فروق ذات دلالة احصائية فى السلوك الاجتماعى بين تلاميذ المرحلة الابتدائية (الذكور) من أبناء العاملات وأبناء غير العاملات؟
٣ - هل توجد فروق ذات دلالة احصائية فى السلوك الاجتماعي بين تلميذات المرحلة الابتدائية من بنات العاملات وبنات غير العاملات؟

هدف البحث

فى ضوء مشكلة البحث يمكن صياغة أهداف البحث على النحو التالي :

١ - المقارنة بين التلاميذ (من الجنسين) من أبناء العاملات وغير العاملات فى السلوك الاجتماعى.
٢ - المقارنة بين التلاميذ (الذكور) من أبناء العاملات وغير العاملات فى السلوك الاجتماعي.
٣ - المقارنة بين التلميذات من بنات العاملات فى السلوك الاجتماعى.

فروض البحث : نظرا لتباين وجهات النظر فى أثر خروج المرأة للعمل على أبنائها، فقد قام الباحث بصياغة فروض البحث بالطريقة الصفرية أى عدم وجود فروق بين متوسطي درجات كل مجموعتين من مجموعات البحث فى السلوك الاجتماعي، وهذه الفروض هي :

١ - لا توجد فروق ذات دلالة احصائية فى السلوك الاجتماعي بين تلاميذ المرحلة الابتدائية (ذكور واناث) من أبناء العاملات وأبناء غير العاملات لصالح أبناء العاملات.
٢ - لا توجد فروق ذات دلالة احصائية فى السلوك الاجتماعي بين تلاميذ المرحلة الابتدائية (الذكور) من أبناء العاملات وأبناء غير العاملات.
٣ - لا توجد فروق ذات دلالة احصائية فى السلوك الاجتماعي بين تلميذات المرحلة الابتدائية من بنات العاملات وبنات غير العاملات.

حدود البحث :

١ - الحدود المكانية : تقتصر هذه الدراسة على تلاميذ المرحلة الابتدائية بالمدينة المنورة فقط.

٢ ـ الحدود الزمانية : تم تطبيق ادوات البحث فى بداية الفصل الدراسى الثاني للعام الجامعى ١٤٠٥ / ١٤٠٦هـ.

خطة البحث :

حيث أن هذه الدراسة هى دراسة مقارنة لأنها تقارن بين مجموعتين من التلاميذ (ذكور واناث) من أبناء العاملات وغير العاملات فى السلوك الاجتماعي فقد اتبع الباحث بعض الاجراءات لتحديد أدوات البحث واختيار عينة التلاميذ يمكن عرضها على النحو التالي :

أولا ـ أدوات البحث : تم جمع بيانات البحث الحالى باستخدام الأودات التالية :

١ ـ قائمة السلوك الاجتماعى للأطفال اعداد محمود عبد الحليم منسي وسيد محمود الطواب بعد تقنينها فى البيئة السعودية.

٢ ـ مقياس الوضع الاجتماعى الثقافي فى البيئة السعودية اعداد محمود عبد الحليم منسى وليلى أحمد عبد الجواد.

٣ ـ اختبار رسم الرجل للذكاء اعداد فؤاد أبو حطب وآخرون.

وفيما يلى وصف موجز لكل أداة من ادوات البحث :

١ ـ قائمة السلوك الاجتماعي للأطفال : أعد هذه القائمة فى صورتها الأولية كل من محمود عبد الحليم منسى وسيد محمود الطواب وقنناها على عينة مكونة من (٦٠٠) تلميذ وتلميذة من تلاميذ المرحلة الابتدائية بالأسكندرية وكان معامل ثبات القائمة بطريقة اعادة الاختبار هو ٧١و٠. كما كانت مؤثرات تمييز مفردات القائمة عالية. اضافة الى أن معاملات الاتساق الداخلى كانت مرتفعة أيضا، وقد تم التأكد من صدق هذه القائمة عن طريق عرضها على (٥) محكمين من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية من المتخصصين فى القياس النفسى وعلم النفس الاجتماعى بكليتى التربية والآداب. وقد أعاد الباحث حساب معامل ثبات القائمة فى البيئة السعودية بان طبقها على (٢٠٠) تلميذ وتلميذة من تلاميذ الصفوف الثلاثة الأولى بمدرستين احداهما للبنين والأخرى للبنات، حيث تم اختيار مدرسة عمرو بن الجموح الابتدائية لتمثل مدارس البنين وقد تم اختيار (١١٠) تلميذا منها عشوائيا من تلاميذ الصفوف الأول والثانى والثالث الابتدائى، كما تم اختيار المدرسة الابتدائية الأولى لتمثل مدارس البنات، وقد تم اختيار عدد (٩٠) تلميذة منها بطريقة عشوائية من بين تلميذات الصفوف الثلاثة الأولى أيضا، وذلك فى الفترة من أول صفر الى منتصف ربيع الأول فى العام الجامعى ١٤٠٥ / ١٤٠٦هـ. وقد تم حساب معامل ثبات القائمة بطريقة اعادة الاختبار بفاصل زمنى أسبوعين، وكان معامل الارتباط بين درجات أفراد عينة التقنين كما تم تقديرها بواسطة معلميهم فى المرتين هو ٠,٦٩، وهو معامل ارتباط ذو دلالة

احصائية عند مستوى الدلالة ٠,٠١ وهذا يؤكد أن القائمة على درجة مقبولة من الثبات. كما أعاد الباحث حساب معامل صدق عن طريق عرضها على (١٠) أعضاء لهيئة التدريس من المتخصصين في علم النفس التربوى وعلم النفس الاجتماعي والقياس والتقويم النفسي والتربوي بجامعات الملك عبد العزيز والملك سعود وأم القرى والامام محمد بن سعود الاسلامية، وقد طلب من المحكمين فحص كل عبارة للتعرف على مدى إتفاقها مع مفهوم السلوك الاجتماعى الذى تم تحديده، ومدى مناسبتها لقياس السلوك الاجتماعى للطفل السعودى، وقد تحقق الباحث من صدق القائمة مرة أخرى حيث عرض مفرداتها على (٢٠) طالبا من طلاب الماجستير فى التربية (شعبة علم النفس التربوى) وكانت نسبة اتفاقهم على صلاحية مفردات القائمة لقياس جوانب السلوك الاجتماعى كما حددته القائمة تتراوح بين ٨٠٪ و ١٠٠٪ وهذا يؤكد صلاحية القائمة فى قياس السلوك الاجتماعى للأطفال السعوديين.

٢ ـ مقياس الوضع الاجتماعى الثقافى فى البيئة السعودية : أعد هذا المقياس كل من محمود عبد الحليم منسى وليلى أحمد عبد الجواد وقد تحققا من صدقه وثباته ووضعا معايير له تصلح للاستخدام فى البيئة السعودية. وقد تم تطبيق هذا المقياس على أولياء أمور الأطفال الذين يمثلون أفراد عينة البحث نظرا لعدم قدرة الأطفال فى هذا العمر الصغير على تقديم البيانات التى يتضمنها هذا المقياس وقد قام مدراء المدارس بارسال المقياس لكل ولى أمر لاستكمال البيانات الواردة بها واعادتها للمدرسة مرة أخرى. ويتضمن هذا المقياس مقياسين فرعيين هما : أ ـ مقياس الوضع الاجتماعى للأسرة. ب ـ مقياس الوضع الثقافي للأسرة.

وصف المقياس :

(أ) وصف مقياس المتسوى الاجتماعى : يقاس المستوى الاجتماعى للأسرة من خلال المؤشرات التالية : وظيفة الوالد والوالدة، وظائف الاخوة والأخوات، مستوى تعليم الوالد والوالدة، مستويات تعليم الاخوة والأخوات، عدد الاخوة والأخوات، الحى السكنى، الحالة الكسنية، عدد حجرات المسكن، الأسرة ذات العائل الواحد.

(ب) وصف مقياس المستوى الثقافى : يقاس المستوى الثقافى للأسرة من خلال التعرف على الأبعاد التالية : عدد الصحف والمجلات اليومية التى تشتريها الأسرة، عدد الكتب الثقافية التى توجد بالمنزل، أجهزة الفيديو والأفلام المستخدمة، أجهزة التليفزيون والبرامج المفضلة، عدد السيارات التى تمتلكها الأسرة واستخداماتها، الاشياء الترفيهية بالمنزل واستخداماتها، طرق قضاء وقت الفراغ، وقضاء العطلات خارج المنزل وداخل الوطن وخارجه.

ثبات المقياس : تم حساب معامل ثبات المقياس باستخدام عينات من طلاب المدارس المتوسطة للبنين والبنات بمنطقتى مكة المكرمة والمدينة المنورة بلغت اعدادها (٨٠٠) طالب

وطالبة وقد استخدمت طريقة اعادة الاختبار فى حساب معامل ثبات المقياس وذلك بتطبيق المقياس على أفراد عينات التقنين، وبعد فاصل زمنى مدته أسبوعين أعيد تطبيق المقياس على نفس الأفراد، وكان معامل الارتباط بين درجات الافراد فى المرتين هو ٠,٨٧ وهذا يبين ان المقياس على درجة عالية من الثبات.

صدق المقياس : تم حساب معامل صدق المقياس عن طريق عرض بنوده على (٢٠) محكما ومحكمة من المتخصصين فى علم النفس وعلم الاجتماع السعوديين اضافة الى عرض المقياس على عدد (٣٠) طالبا وطالبة من طلاب الدراسات العليا وقد استبعدت المفردات التى كانت نسبة اتفاق جميع المحكمين عليها أقل من ٨٠ ٪. هذا وقد استخدمت استمارة الوضع الاجتماعى الاقتصادى التى اعدها كل من عبد السلام عبد الغفار وابراهيم قشقوش كمحك خارجى، وتم حساب معامل الارتباط بين درجات افراد عينات التقنين فى الاستمارتين فكان معامل الارتباط هو ٠,٧٨ وهو معامل ارتباط دال احصائيا عند مستوى الدلالة الاحصائية (٠,٠١). وبالرغم من ان هناك أوجه نقد كثيرة توجه للاستمارة التى استخدمت كمحك خارجى الا أن مصممى الاستمارة اعتمدا أساسا على صدق المحكمين كمؤشر للصدق.

٣ ـ اختبار رسم الرجل : أعد الدكتور / فؤاد أبو حطب وزملاؤه هذا الاختبار فى البيئة السعودية، وهذا الاختبار قد تم تقنينه على (٢١٦٧) مفحوص ومفحوصة تتراوح أعمارهم فيما بين ٣ سنوات و ١٥ سنة وهم من تلاميذ رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والمتوسطة بمكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية. وهذا الاختبار من اختبارات الذكاء غير اللفظية وهو اختبار بسيط فى تطبيقة ولا يحتاج الى وقت طويل حيث يستغرق من المفحوص (١٠) دقائق وسهل فى تصحيحه وله معايير سعودية.

ثبات الاختبار : كانت معاملات ثبات الاختبار للأطفال فى مرحلة المدرسة الابتدائية هى :

أ ـ معامل ثبات الاختبار للأطفال ذوى العمر (٨) سنوات هو ٠,٦٥ ، ب ـ معامل ثبات الاختبار للأطفال ذوى العمر (٩) سنوات هو ٠,٧٩ ، جـ ـ معامل ثبات الاختبار للأطفال ذوى العمر (١٠) سنوات هو ٠,٥٣ ، د ـ معامل ثبات الاختبار للأطفال ذوى العمر (١١) سنة هو ٠,٤٢ .

صدق الاختبار : استخدم مقننو الاختبار طريقتين لحساب صدق الاختبار وهما :

أ ـ صدق التكوين الفرضى باستخدام محك تمايز العنصر وقد تم حساب النسبة الحرجة للفروق بين متوسطى كل عمرين متتاليين، وكانت النسبة الحرجة فى كل حالة دالة احصائيا، ولكن لم تكن كذلك بالنسبة للأطفال مرحلة ما قبل المدرسة فيما بين

أعمار ٣، ٤، ٥ سنوات ولكن توجد فروق جوهرية بين متوسطات هذه الأعمار ومتوسط درجات الأطفال ذوى العمر الزمنى ٦ سنوات.

ب - وقد قام مقننو الاختبار بحساب الصدق المرتبط بمحك خارجى باستخدام اختبار المصفوفات المتتابعة المقنن على البيئة السعودية أيضا، وكانت معاملات الارتباط بين درجات اختبار رسم الرجل او درجات اختبار المصفوفات المتتابعة لعينات الأطفال المراهقين دالة عند مستوى ٠٫٠٥ واكتفى مقننو الاختبار بمستويات الدلالة كأساس لقبول هذه المعاملات كمؤشرات لصدق الاختبار (أبو حطب وآخرون، ١٩٧٩).

ثانيا، **عينة البحث**: تم اختيار عينة عشوائية طبقية منتظمة من أربعة مدارس ابتدائية (مدرستين للبنين ومدرستين للبنات) بالمدينة المنورة وتكونت عينة البحث من (٤٠٠) تلميذ تلميذة من تلاميذ الصف الرابع الابتدائى من ابناء العاملات وغير العاملات، حيث استخرج الباحث أعداد التلاميذ حسب عمل الأم بعد تطبيق استمارة تقدير الوضع الاجتماعى الثقافي فى البيئة السعودية، والجدول رقم (١) يبين توزيع أفراد عينة البحث حسب عمل الأم والجنس والمدرسة. وقد قارن الباحث بين المجموعات التى تمثل عينة البحث فى عدد من المتغيرات التى تؤثر فى السلوك الاجتماعى للطفل، وقد أكدت بعض الدراسات على أن السلوك الاجتماعى للأطفال يتأثر بالجو الأسرى العام، والعلاقات الاجتماعية داخل الأسرة وخارجها، كما يتأثر أيضا بكثير من العوامل، منها شخصية الأم، وشخصية الطفل، وكذلك نموه العقلى والحركى. (Stern,1977 : 120).

جدول رقم (١)

توزيع أفراد عينة البحث حسب عمل الأم والجنس والمدرسة

المدرسة	أبناء العاملات (١٩٠)		أبناء غير العاملات (٢١٠)	
	ذكور	أناث	ذكور	أناث
أبى نصر الفارابى الابتدائية	٥١	—	٦٢	—
عمر بن الجموح الابتدائية	٤٩	—	٤٧	—
المدرسة الابتدائية الأولي	—	٤٦	—	٤٥
المدرسة الابتدائية العاشرة	—	٤٤	—	٥٦
المجموع	١٠٠	٩٠	١٠٩	١٠١

وفيما يلى مقارنات بين مجموعات البحث فى بعض المتغيرات للتعرف على مدى تجانس هذه المجموعات فى كل من العمر الزمنى والذكاء والمستوى الاجتماعي الثقافي للأسرة حتى يتم التحقق من تجانس مجموعات البحث فى هذه المتغيرات :

الفروق بين المجموعات فى العمر الزمنى : تم حساب متوسط العمر والانحراف المعيارى لكل مجموعة من مجموعات البحث (ذكور واناث من أبناء العاملات ومن أبناء غير العاملات) ثم حسب دلالة الفروق بين هذه المجموعات فى العمر الزمنى باستخدام اختبار (ت). والجدول رقم (٢) يبين دلالة الفروق بين متوسطات أعمار أفراد العينة فى المجموعات المختلفة.

جدول رقم (٢)

المتوسطات ـ الانحرافات المعيارية لأعمار أفراد عينة البحث من أبناء العاملات وغير العاملات من الجنسين، وقيمة (ت) ومستويات دلالتها الاحصائية

الجنس	أبناء العاملات			أبناء غير العاملات			ت	مستوى الدلالة
	م	ع	ن	م	ع	ن		
ذكور	١٠,٢	١,٣	١٠٠	١٠,٣	١,٤	١٠٩	٠,٥٢	-
اناث	١٠,١	١,٢	٩٠	١٠,٤	١,٥	١٠١	١,٥١	-
المجموع	١٠,٢	١,٤	١٩٠	١٠,٤	١,٦	٢١٠	١,٣٢	-

يتضح من الجدول رقم (٢) : أنه لا توجد فروق بين ابناء العاملات وغير العاملات من الجنسين فى العمر الزمنى أى أن مجموعتى الذكور والاناث من أبناء العاملات وغير العاملات متجانستان من حيث العمر الزمنى.

الفروق بين المجموعات فى الذكاء : تم تطبيق اختبار رسم الرجل على أفراد عينة البحث من أبناء العاملات وغير العاملات من الجنسين وتم حساب متوسط الدرجات والانحراف المعيارى ودلالة الفروق بين المتوسطات باستخدام اختبار (ت). والجدول رقم (٣) يبين دلالة الفروق بين متوسطات درجات الذكاء لأفراد العينة من أبناء العاملات وغير العاملات (ذكور واناث).

جدول رقم (٣)

المتوسطات ـ الانحرافات المعيارية لدرجات الذكاء لدى أفراد عينة البحث من أبناء العاملات وغير العاملات من الجنسين، وقيم (ت) ومستويات دلالتها الاحصائية

الجنس	أبناء العاملات			أبناء غير العاملات			ت	مستوى الدلالة
	م	ع	ن	م	ع	ن		
ذكور	٩٩,٧	١٢,٥	١٠٠	١٠٠,١	١٣,٥	١٠٩	٠,٣١	-
اناث	٩٨,٩	١٣,١	٩٠	٩٩,٨	١٣,٢	١٠١	٠,٠٥	-
المجموع	٩٩,٣	١٢,٩	١٩٠	٩٩,٩٥	١٣,١	٢١٠	٠,٥٠	-

يتضح من الجدول رقم (٣) : أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية فى الذكاء بين أبناء العاملات وغير العاملات من الجنسين أى أن مجموعتى أبناء العاملات وأبناء غير العاملات من الجنسين متجانستان من حيث الذكاء.

الفروق بين المجموعات فى المستوى الاجتماعى الثقافى :

تم حساب متوسط درجات أفراد عينة البحث (ذكور واناث) من أبناء العاملات وغير العاملات فى المستوى الاجتماعى الثقافى، كما تم قياسه باستمارة الوضع الاجتماعى الثقافى فى البيئة السعودية. والجدول رقم (٤) يوضح دلالة الفروق فى المستوى الاجتماعى الثقافى بين المجموعات المختلفة.

جدول رقم (٤)

المتوسطات ـ الانحرافات المعيارية لدرجات المستوى الاجتماعى الثقافى لدى أفراد عينة البحث من أبناء العاملات وغير العاملات من الجنسين، وقيم (ت) ومستويات دلالتها الاحصائية

الجنس	أبناء العاملات			أبناء غير العاملات			ت	مستوى الدلالة
	م	ع	ن	م	ع	ن		
ذكور	١٢٨,٧	٥,٦	١٠٠	١٢٨,٥	٤,٤	١٠٩	٠,٢١	-
اناث	١٢٨,٩	٤,٩	٩٠	١٢٨,١	٤,٦	١٠١	١,١٨	-
المجموع	١٢٨,٨	٥,٤	١٩٠	١٢٨,٣	٤,٧	٢١٠	٠,٩٨	-

يتضح من الجدول رقم (٤) أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية فى المستوى الاجتماعي الثقافي لكل من الذكور والاناث من أبناء العاملات وغير العاملات. وهذا يؤكد أن مجموعتى البحث من أبناء العاملات وأبناء غير العاملات من الجنسين متجانستان من حيث المستوى الاجتماعي الثقافي.

النتائج

قام الباحث بتحليل نتائج البحث احصائيا، حيث تم حساب مجموع درجات أفراد كل مجموعة من مجموعات البحث، ومجموع مربعات هذه الدرجات، والمتوسطات الحسابية لدرجات أفراد كل مجموعة من السلوك الاجتماعي وذلك بغرض استخدام تحليل التباين الثنائى Two Way Analysis of Variance وحساب قيمة (ت) ودلالتها الاحصائية للفروق بين متوسطى كل مجموعتين.

أولا ـ تحليل التباين الثنائى للمجموعات فى السلوك الاجتماعي : تم حساب التباين بين المجموعات، تباين الأعمدة وتباين الصفوف وتباين التفاعل وتباين الخطأ باستخدام طريقة تحليل التباين الثنائى والجدول رقم (٥) يوضح نتائج هذا التحليل.

جدول رقم (٥)

مجموع مربعات درجات السلوك الاجتماعى لعينات البحث، درجات الحرية متوسط مجموع المربعات، وقيم (ف) ومستوى الدلالة الاحصائية لها

البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	ف	مستوى الدلالة
عمل الأم	٥١٠٩,٧	١	٥١٠٩,٧	٢٩٣,٥	٠,٠١
الجنس	٥٣٦,٩	١	٥٣٦,٥	٣٠,٨٤	٠,٠١
التفاعل (عمل الأم ×الجنس)	٤٣,٨	١	٤٣,٨	٢,٥٢	-
الخطأ	٦٨٩٣,٩	٣٩٦	١٧,٤١	-	-
المجموع	١٢٥٨٤,٣	٣٩٩	-	-	-

يتضح من الجدول رقم (٥) أن هناك تباينا ذا دلالة احصائية بين أفراد عينة البحث نتيجة عمل الأم، أى أن هناك فروقا ذات دلالة احصائية فى السلوك الاجتماعى بين أبناء العاملات وأبناء غير العاملات من الجنسين، الذين يمثلون أفراد عينة البحث، ويوضح

الجدول رقم (٥) أيضا أن هناك تباينا ذا دلالة احصائية فى السلوك الاجتماعى لأفراد عينة البحث، نتيجة اختلاف الجنس، أى أن هناك فروقا ذات دلالة احصائية فى السلوك الاجتماعى بين البنين والبنات من افراد عينة البحث، سواء أكانوا من أبناء العاملات أو من أبناء غير العاملات. وأظهرت نتائج تحليل التباين الثنائى أيضا عدم وجود تأثير ذا دلالة احصائية لتفاعل عمل الأم × الجنس على السلوك الاجتماعى للتلاميذ، أى أنه لا يوجد تأثير مزدوج لتفاعل عمل الأم مع جنس الأبناء على السلوك الاجتماعى لهم.

ثانيا ـ دلالة الفروق بين المجموعات باستخدام اختبار (ت) : حيث أن هناك فروقا ذات دلالة احصائية فى السلوك الاجتماعي بين أبناء العاملات وغير العاملات بين الذكور والاناث كما ظهرت من نتائج تحليل التباين الثنائى (جدول رقم ٥) فانه يمكن التعرف على الفروق بين المجموعات لتحديد الصالح من هذه الفروق، وذلك لاختبار فروض البحث على النحو التالي :

المقارنة بين أبناء العاملات وأبناء غير العاملات في السلوك الاجتماعي : قام الباحث بحساب دلالة الفروق بين متوسطات درجات التلاميذ والتلميذات فى السلوك الاجتماعي، وذلك بالنسبة لكل من أبناء العاملات وغير العاملات كما هو موضح بالجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)

المتوسطات والانحرافات المعيارية، وقيم (ت) لدلالة الفروق بين متوسطات درجات السلوك الاجتماعى لابناء العاملات وغير العاملات من الجنسين

الجنس	عاملات			غير عاملات			ت	مستوى الدلالة
	م	ع	ن	م	ع	ن		
ذكور	٥٧,٤	٢,٧	١٠٠	٤٩,٨	٢,٦	١٠٩	٢٠,٥٤	٠,٠١
اناث	٥٩,٣	٣,١	٩٠	٥٢,٦	٢,٩	١٠١	١٥,٢	٠,٠١
المجموع	٥٣,٦	٢,٩	١٩٠	٥١,٢	٢,٨	٢١٠	٨,٢٨	٠,٠١

من الجدول رقم (٦) يتضح ما يلي :

١ ـ توجد فروق ذات دلالة احصائية فى السلوك الاجتماعي بين أبناء العاملات وأبناء غير العاملات الذكور لصالح أبناء العاملات.

٢ ـ توجد فروق ذات دلالة احصائية في السلوك الاجتماعي بين بنات العاملات وبنات غير العاملات لصالح بنات العاملات.

٣ ـ توجد فروق ذات دلالة احصائية فى السلوك الاجتماعى بين أبناء العاملات وأبناء غير العاملات (من الجنسين) لصالح أبناء العاملات.

وهذه النتائج تؤكد رفض فروض البحث للصفرية وتؤكد أن أبناء العاملات أفضل من أبناء غير العاملات فى السلوك الاجتماعي. وقد يرجع السبب فى ذلك الى أن الأم التى تعمل هي الأم المتعلمة التى تدرك أهمية الحاق أطفالها بدور الحضانة وبرياض الأطفال، وقد يضطرون الى ذلك فى خلال فترات العمل، وهذا يؤدى الى اكتساب الأطفال للسلوك الاجتماعى السليم، نتيجة اختلاطه بأقرانه فى مرحلة ما قبل المدرسة، ونتيجة لوسائل التربية التى توفرها دور الحضانة ورياض الاطفال.

وقد أكدت الدراسات السابقة على أهمية التحاق الأطفال بالحضانة ورياض الأطفال على السلوك الاجتماعي لهم، ومن أمثلة هذه الدراسات دراسة حنفى (١٩٨٦) التى أظهرت أن الأطفال الذين يلتحقون بالحضانة قبل التحاقهم بالمدرسة يحصلون على درجات في التحصيل الدراسي افضل من الاطفال الذين لايلتحقون بالحضانة أو رياض الأطفال قبل دخولهم فى المرحلة الابتدائية. كما أظهرت أن السلوك الاجتماعى للأطفال الذين يلتحقون بالحضانة قبل المدرسة يكون أفضل من سلوك التلاميذ الذين لا يلتحقون بالحضانة. هذا بالاضافة الى أن احتكاك المرأة السعودية بزميلاتها في مجال العمل، قد يكسبها خبرات تربوية جيدة، تفيدها فى تربية أولادها، ومتابعة نموهم فى المجالات الجسمية والعقلية والانفعالية والاجتماعية.

وعليه فانه يمكن القول أن المردود الايجابى لتعليم المرأة السعودية، واكتسابها للخبرات التربوية يتضح أثره في تربية الأبناء على أسس علمية سليمة، وهذا ما أوضحته نتائج هذا البحث التى أظهرت التحسن فى السلوك الاجتماعى للأطفال من أبناء العاملات عن السلوك الاجتماعى للأطفال من أبناء غير العاملات. ويوضح الجدول رقم (٧) دلالة الفروق في السلوك الاجتماعي بين الذكور والاناث من أبناء غير العاملات باستخدام اختبار (ت).

جدول رقم (٧)

المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم (ت) لدلالة الفروق بين متوسطات درجات السلوك الاجتماعى لأبناء العاملات وأبناء غير العاملات من الجنسين •

البيان	ذكور			اناث			ت	مستوى الدلالة
	م	ع	ن	م	ع	ن		
أبناء عاملات	٥٧,٤	٢,٧	١٠٠	٥٩,٣	٣,١	٩٠	٦,١٣	٠,٠١
أبناء غير عاملات	٤٩,٨	٢,٦	١٠٩	٥٢,٦	٢,٩	١٠١	٧,٠	٠,٠١
المجموع	٥٣,٦	٢,٩	٢٠٩	٥٥,٩	٣,٠٤	١٩١	٧,٨٣	٠,٠١

يتضح من الجدول رقم (٧) ما يلي :

١ ـ توجد فروق ذات دلالة احصائية فى السلوك الاجتماعى بين التلاميذ والتلميذات من أبناء العاملات لصالح التلميذات.

٢ ـ توجد فروق ذات دلالة احصائية في السلوك الاجتماعى بين التلاميذ والتلميذات من أبناء غير العاملات لصالح التلميذات.

٣ ـ توجد فروق ذات دلالة احصائية فى السلوك الاجتماعي بين التلاميذ والتلميذات الذين يمثلون أفراد عينة البحث لصالح التلميذات.

وتلعب التنشئة الاجتماعية دورا هاما في اكساب السلوك الاجتماعي للأطفال من الجنسين، ويلعب أفراد الأسرة (الوالدين، والاخوة والأخوات والخلطاء) دورا فعالا في تدريب الأطفال علي أنماط السلوك الاجتماعي المرغوبة. وحيث أن البنات يملن الى مجالسة أمهاتهن أكثر مما يفعل الأولاد الذين يميلون الى قضاء أوقات طويلة خارج المنزل للعب مع أقرانهم، فان فرص استفادة الأولاد فى اكتساب أنماط السلوك الاجتماعي المرغوبة من أفراد الأسرة تكون اقل من فرص البنات. وقد يرجع السبب فى تميز الاناث عن الذكور فى السلوك الاجتماعى الى انه فى معظم الحضارات تكون العدوانية والاعتماد على الذات والاستقلالية من خصائصص الذكور، فى حين أن الحنو والطاعة والمسئولية الاجتماعية (فى الأسرة والجماعة) من خصائص الاناث (مسن، ١٩٨٦ : ١٦٧). ومن ثم فان السلوك الاجتماعى للاناث يساير الأنماط السلوكية المرغوبة من المجتمع بعامة، ومن الراشدين بخاصة، أكثر من أنماط سلوك الذكور التى تتأثر بميولهم العدوانية فى مرحلة الطفولة.

المصادر العربية

عبد الجواد، أ.

١٩٧٤ «تنشئة الأطفال لدى المرأة العاملة وغير العاملة (دراسة مقارنة)». رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية؛ جامعة عين شمس. القاهرة.

قنديل، ب.

١٩٦٤ «دراسة مقارنة بين أبناء المشتغلات وغير المشتغلات من حيث نواحى شخصيتهم». رسالة دكتوراة غير منشورة؛ كلية التربية. جامعة عين شمس.

قنديل، ب، كاظم، أ.

١٩٧٥ اتجاه الفتاة المتعلمة نحو عمل المرأة. بحث منشور ـ الكتاب ـ الجمعية المصرية للدراسات النفسية. القاهرة : ١٤٩ ـ ١٩١.

سلطان، ج.
١٩٨٢ «اتجاهات عينة من طالبات جامعة قطر نحو بعض المهن (دراسة استطلاعية)». حولية كلية التربية ـ جامعة قطر. السنة الأولى(١) : ١٩٧ ـ ٢٢٧.
عبد الباقى، س.
١٩٨٥ التوجيه المستقبلى للمرأة المصرية : الرضا، التوقعات والطموحات. بحث منشور في المؤتمر الأول لعلم النفس. الجمعية المصرية للدراسات النفسية، القاهرة : ٢٢٠ ـ ٢٣٨.
فهمى، س.
١٩٦٣ «مشكلات الطفولة الناجمة عن عمل المرأة». بحث منشور فى مؤتمر شئون المرأة العاملة ـ الشئون الاجتماعية، القاهرة : ٢٣٥ ـ ٢٥٦.
خفاجى، ف.
١٩٨٥ «سمة المرونة ـ التصلب لدى الزوجات العاملات وغير العاملات وصراع الأدوار». رسالة ماجستير غير منشورة ـ كلية التربية ـ جامعة أم القرى. مكة المكرمة.
أبو حطب، ف. وآخرون.
١٩٧٩ «تقنين اختبار رسم الرجل على البيئة السعودية» المنطقة الغربية، مكة المكرمة، مركز البحوث التربوية والنفسية ـ كلية التربية ـ جامعة أم القرى.
عبد الفتاح، ك.
١٩٧٢ سيكولوجية المرأة العاملة. القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة.
آدم، م.
١٩٧١ المرأة بين البيت والعمل. القاهرة : دار المعارف.

١٩٨٠ «دراسة نفسية اجتماعية لتصور المرأة العاملة لدورها الاجتماعى فى ضوء بعض سمات الشخصية». رسالة دكتوراة غير منشورة ـ كلية التربية، جامعة عين شمس. القاهرة.
منسى، م. عبد الجواد، ل.
بدون تاريخ تقدير الوضع الاجتماعى الثقافى فى البيئة السعودية (تحت الطبع) بمجلة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة.
منسى، م. الطواب، س.
بدون تاريخ قياس السلوك الاجتماعى للاطفال. (تحت الطبع).
مركز المعلومات الاحصائى والتوثيق التربوى
١٤٠٢هـ فصول فى تاريخ التعليم فى المملكة العربية السعودية. تعليم الفتاة عرض وثائقى احصائى. الرياض.

مسن، ب، وآخرون.
١٩٨٦ أسس سيكولوجية الطفولة والمراهقة. (ترجمة الدكتور أحمد عبد العزيز سلامة) الكويت : مكتبة الفلاح.

محمود، هـ.
١٩٨٥ «أثر الالتحاق بدور الحضانة على التحصيل الدراسى والسلوك الاجتماعى لتلاميذ المرحلة الابتدائية» رسالة ماجستير غير منشورة ـ كلية التربية ـ جامعة الاسكندرية باشراف الباحث.

المصادر الاجنبية

Cooper, C.L. & Alderfer, C.P.
1978 Advances in Experimental Social Processes. New York: John Wiley.

Garvey, C. & Hogan, R.
1973 "Social Speech and Social Interactions: Egocenterism Revisited." Child Development 94: 562-568.

Nevill, D.
1977 "Sex Roles and Personality Correlates." Human Relations 30 (8): 751-759.

Nevill, D. & Damico, S.
1977 "Developmental Components of Role Conflict in Women." Journal of Psychology 95: 165-174.

Nye, F. & Hoffman, L.
1963 The Employed Mother in America. Chicago: Rand McNally.

Stern, D.
1977 The First Relationship: Infant and Mother. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

المجلة العربية للعلوم الانسانية

فصلية : محكمة
تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير

د . عبد الله أحمد المهنا

المقر : كلية الاداب - مبنى قسم اللغة الإنجليزية
الشويخ - هاتف ٨١٧٦٨٩ - ٨١٥٤٥٣

المراسلات توجه إلى رئيس التحرير :

ص . ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت

● تلبي رغبة الاكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة الى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التقارير.

● تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المشاركة الفعّالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات .

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١ .

● تصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارىء

الاشتراكات

● في الكويت : ٣ دنانير للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ١٤ ديناراً للمؤسسات .
● في البلاد العربية : ٤٫٥ دينار كويتي للأفراد، ١٦ دينارا للمؤسسات .
● في الدول الأجنبية : ٢٠ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات .

ترفق قيمة الاشتراك مع قسيمة الاشتراك الموجودة داخل العدد.

البيئة الاجتماعية لمدينة عمان

كايد أبو صبحة*
قسم الجغرافيا - جامعة الكويت

مقدمة

يهدف هذا البحث الى دراسة البيئة الاجتماعية لمدينة عمان، عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية. وتحدد مدينة عمان لأغراض هذا البحث بحدود أمانة العاصمة[1]، ونعني بالبيئة الاجتماعية دراسة بعض خصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية وبعض خصائص السكن، وسوف يتم اختيار هذه الخصائص حسب وحدات مساحية صغيرة هي القسائم أو (البلوكات) كما سيتم حساب المتغيرات المتعلقة بهذه الخصائص من بيانات تعداد عام ١٩٧٩. وسوف تحاول هذه الدراسة في سبيل هذا الهدف وصف وتفسير التركيب الداخلي لمدينة عمان، من خلال ابراز التباين والاختلاف بين مناطق وقطاعات المدينة المختلفة حسب الخصائص السكانية وخصائص السكن التي سبق ذكرها، ومن خلال ذلك ستحاول هذه الدراسة وصف البيئة الاجتماعية للمدينة، من حيث تحديد الأنماط المكانية أو الامتداد المكاني لهذه الخصائص، وستجيب الدراسة عن عدد من الأسئلة مثل: هل تنتظم هذه الأنماط حسب أنماط هندسية معينة؟ واذا كان الأمر كذلك، فماهي هذه الأنماط؟ هل تكون على شكل حلقي أو دائري أم تكون على شكل قطاعات؟ ثم مقارنة هذه الأنماط مع أنماط أخرى ظهرت في دراسات أجريت على مدن أخرى في بيئات غربية أو غير غربية؟ ومن خلال هذه الأسئلة يمكن التوصل الى كيفية تنظيم التركيب الداخلي لمدينة عمان أو التنظيم الداخلي لبيئتها الاجتماعية، هل هناك مناطق تتميز بمستوى اقتصادي مرتفع وهل هناك مناطق تتميز بمستويات اقتصادية أخرى؟ وكذلك هل هناك مناطق تتباين حسب خصائص المسكن، وحسب الخصائص الاجتماعية أو الديموغرافية؟ ماهو النمط الذي تنتظم بموجبه هذه الخصائص، هل هناك مناطق اجتماعية

للفقراء، ومناطق أخرى للأغنياء؟ ماهي هذه الأنماط؟ وهل تختلف عن الأنماط الأخرى؟ أم أنها تتفق مع هذه الأنماط؟ وسوف تكون هذه الدراسة محاولة متواضعة قد تساعد في سد الفراغ المتعلق بدراسات البيئة الاجتماعية والتركيب الداخلي للمدن العربية، حيث تساهم في اكمال الصورة المتعلقة بالتركيب الداخلي للمدن بشكل عام. ويمثل هذا النوع من الدراسات الاتجاه الحديث في جغرافية المدن الذي يركز على دراسة التركيب الداخلي للمدن، ودراسة المدينة على أساس انها تكون مساحة as an area، وأنها تكون نظاما في حد ذاتها يتكون هذا النظام من عناصر تمثل المناطق أو الوحدات المساحية المختلفة، حتى أن البعض يعرف جغرافية المدن بأنها تهتم بدراسة المدن كأنظمة ضمن النظام الحضري بشكل عام.

ودراسة التركيب الداخلي للمدن تتم بالدخول الى داخل المدينة، ودراسة استخدامات الأرض فيها والوظائف التي يمارسها السكان، وكيفية انتظام كل من استخدامات الأرض والوظائف، وكذلك دراسة المناطق الاجتماعية داخل المدينة، والامتداد المكاني لهذه المناطق وأشكال الأنماط التي تنتظم بموجبها الوظائف أو استخدامات الأرض والمناطق الاجتماعية التي تشمل خصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية وخصائص السكن. وقد كان الهدف من دراسات التركيب الداخلي للمدن، بالاضافة الى محاولة وصف وتفسير البيئات الحضرية هو وضع نظرية متكاملة يمكن الاستفادة منها في وصف التركيب الداخلي للمدن وتفسيره في البيئات المختلفة، ولذلك فقد درست المدن الأمريكية بشكل مكثف، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فقد أجريت دراسات كثيرة في المدن الأمريكية ذات الحجوم المختلفة من أجل الهدف ذاته، كما أجريت دراسات اخرى في بعض مدن الحضارة الغربية في أوروبا واستراليا ونيوزيلنده. أما مدن الحضارة غير الغربية فلم تحظ بالاهتمام نفسه الذي حظيت به المدن الغربية، وقد أجريت العديد من الدراسات في بعض المدن الهندية بشكل خاص ومدن أخرى، وسيتم مناقشة هذه الدراسات في مكان لاحق من البحث.

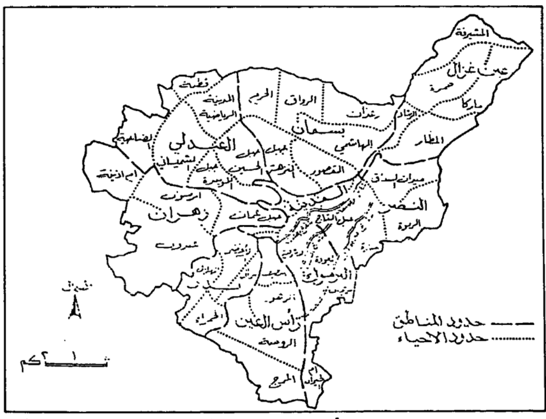
وفيما يتعلق بالأسلوب الاحصائي الذي استخدم في هذه الدراسة، فقد اعتمدت هذه الدراسة شأنها شأن الدراسات الأخرى، الأسلوب الاحصائي المعروف «التحليل العاملي» Factor Analysis، وبخاصة شكل المكونات الرئيسة بعد التدوير Rotated Principal Component Analysis الذي يساعد في الكشف عن العوامل Factors أو الأبعاد التي ينتظم حولها التركيب الداخلي للمدن بشكل عام، والبيئة الاجتماعية بشكل خاص. وقد تساعد هذه الدراسة في الكشف عن التباين في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية للسكان داخل المدينة، وكذلك عن التباين في خصائص السكن الأمر الذي يقدم الأساس اللازم لفهم المدينة وتركيبها وانتظامها، الذي قد يساعد متخذي القرار والمخططين في التخطيط المستقبلي للمدينة، وبخاصة في عمليات تنظيم استخدامات

الأرض وأنماط المسكن وتوفير الخدمات والمرافق المناسبة لخصائص السكان في المستقبل، الذي تحتاج اليه مدينة عمان، بشكل خاص، بعد ان شهدت نموا سريعا لسكانها، وتوسعا عمرانيا في مساحتها خلال النصف الثاني من القرن العشرين، نيتجة كونها هدفا رئيسيا لهجرات الفلسطينيين القسرية بعد نكبتي عام ١٩٤٨ و١٩٦٧، والهجرات الداخلية من المدن والقرى الأردنية الأخرى، بالاضافة الى النمو الطبيعي المرتفع للسكان في الأردن بشكل عام، بسبب انخفاض معدلات الوفاة الى مستوات متدنية نتيجة للتقدم الطبي والعناية الصحية وتحسن مستوى المعيشة للسكان، وبسبب ارتفاع معدلات الخصوبة، حيث تتميز المرأة الأردنية بمستوى مرتفع من الخصوبة، يصنف بأنه من أعلى المستويات. وقد أسهمت العوامل السابقة، وبدون شك، في التأثير، وبشكل كبير على بناء المدينة الاجتماعي، وبخاصة في بيئتها الاجتماعية وانتظامها وتغيرها مع مرور الزمن.

وفيما يتعلق بتنظيم الدراسة، فسيشمل الجزء الثاني منها على منطقة الدراسة ولمحة جغرافية عن المدينة، وسوف يتم التركيز في هذا المجال على نمو سكان مدينة عمان وتطور مساحتها وبخاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، أي سيتم التركيز على النواحي الجغرافية التي قد تؤثر على بناء المدينة وبيئتها الاجتماعية فقط. كما سيحتوي هذا الجزء أيضا على الخلفية النظرية، وبشكل خاص مراجعة الدراسات والبحوث التي تناولت التركيب الداخلي أو البيئات الاجتماعية للمدن، وتطور هذه الدراسات منذ النظرية الكلاسيكية الأيكولوجية ثم تحليل البيئة الاجتماعية الى دراسات تحليل البيئة العاملي او الـ Factorial Ecologies. وسيشمل الجزء الثالث من الدراسة المنهجية، وبشكل خاص البيانات المتعلقة بخصائص السكان والمساكن، والمتغيرات التي أمكن حسابها واستخراجها من شريط تعداد عام ١٩٧٩، ثم اختيار منطقة الدراسة، وأسلوب تحليل المركبات الرئيسية بعد التدوير، وهو الأسلوب الاحصائي الذي استخدم في هذا البحث. أما الجزء الرابع، فسيحتوي على نتائج الدراسة، وبخاصة تحليل ومناقشة نتائج التحليل العاملي ومستخرجات الحاسب الآلي، وعمل الخرائط اللازمة، ثم شرح وتفسير لهذه الخرائط التي قد تساعد في تفسير البيئة الاجتماعية لمدينة عمان بشكل خاص، وفهم التركيب الداخلي لها بشكل عام.

لمحة جغرافية : تقع مدينة عمان فوق مساحة من الأراضي تتفاوت في ارتفاعاتها بين ٧٢٥م الى ١٠٠٠م فوق مستوى سطح البحر، وبذلك يكون الفرق بينها ٢٧٥م وتتكون رقعة مساحة المدينة من طبوغرافية فريدة تشمل مناطق سهلية وأراضي منحدرة، شديدة الانحدار، تقطعها العديد من الأودية الفرعية التي تصب في الوادي الرئيسي الذي كان يعرف بسيل عمان[١]. ويشكل وسط المدينة تجمعا لهذه الأودية. وقد تأثرت مورفولوجية المدينة، وبشكل خاص نظام السير والعمران، بشكل كبير، بالطبيعة الطبوغرافية لموضع

المدينة، فهناك مساحات واسعة نسبيا تركت دون بناء، وبخاصة تلك المناطق التي تقع على السفوح شديدة الانحدار المطلة على الأودية لصعوبة البناء فيها. كما أقيمت العديد من الادراج لتسهيل عملية وصول المشاة الى المناطق المرتفعة، كما انتشرت المحلات التجارية بمحاذاة طرق المواصلات، وبخاصة الطرق الرئيسية التي تنطلق من وسط المدينة باتجاه الأطراف على شكل شعاعي. وعلى الرغم من أن مدينة عمان هي مدينة قديمة، يعتقد ان الانسان قد استوطنها في العصر الحجري، فقد مر تاريخها الطويل بفترات من النمو والازدهار وأخرى تميزت بالتدهور والتراجع، ويعود تاريخ عمان الحديث الى الربع الأخير من القرن ١٩، حيث استقرت فيها الجالية الشركسية التي كان يبلغ عددها حوالي ١٠٠٠ نسمة فقط. وقبل ذلك لم تكن عمان سوى قرية صغيرة. وقد تأسست فيها أول بلدية عام ١٩٠٩، وأصبحت عاصمة لامارة شرق الأردن عام ١٩٢١، حيث بدأت تستقبل أعدادا من الدول العربية المجاورة، وبخاصة من سوريا وفلسطين، مما أدى الى توسع مساحة المدينة ونموها من خلال تعدد وظائفها المختلفة من تجارية وادارية واجتماعية. فبلغت مساحتها عام ١٩٢٥ حوالي ٣ كم². واستمر نمو المدينة وتوسعها، وبخاصة تجاه بعض المناطق من الأحياء القديمة مثل «القلعة واللويبدة والأشرفية والجوفة» (شكل ١) فوصلت مساحتها الى ٨ كم وبلغ عدد سكانها حوالي ٣٠ ألفا عام ١٩٣٦.



شكل ـ ١ ـ القطاعات والأحياء وبعض الطرق في مدينة عمان

وفي عام ١٩٤٨ توسعت حدود المدينة بشكل كبير نسبيا، من أجل استيعاب الأعداد القادمة من فلسطين وبخاصة نتيجة الهجرة القسرية التي تعرض لها الفلسطينيون بعد نكبة عام ١٩٤٨، وانشاء مايدعى بدولة اسرائيل على أجزاء كبيرة من أرض فلسطين. فتضاعف عدد السكان في المدينة تقريبا كما توسعت مساحتها لتشمل حوالي ٢٠كم٢، كما أقيم عدد من المخيمات الخاصة لايواء الأعداد المهاجرة من اللاجئين الفلسطينيين. وأعلنت عمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية بضفتيها الشرقية والغربية (ماتبقى من فلسطين بعد نكبة عام ١٩٤٨) وبالتالي فقد شهدت المدينة تطورا وتقدما تطلب المزيد من الأراضي لاستيعاب الوظائف والانشطة المختلفة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مما أدى الى زيادة مساحة المدينة لتصل الى ٨٤كم٢ عام ١٩٥٩.

وقبيل حرب حزيران ١٩٦٧، وفي شهر نيسان، بلغ عدد سكان المدينة حوالي ٣٣٥ ألفا، الا انه اضيف اليهم بعد حرب حزيران حوالي ١٥٠ الف نسمة، جاءوا من الضفة الغربية، نتيجة للحرب العربية الاسرائيلية، التي أدت الى نكبة ثانية أصابت الفلسطينيين وأجبرتهم على الهجرة والنزوح وكان نصيب مدينة عمان الأكبر في استقبال اعداد كبيرة من المهاجرين الفلسطينيين لأن هؤلاء السكان فضلوا الاقامة عند أقاربهم الذين كانوا يسكنون المخيمات أو في مناطق قريبة لهم. كما اتجاه بعض السكان لاقامة مساكن لهم في مناطق غير خاضعة للتنظيم أو في مناطق كانت تملكها الحكومة أو ملكيات خاصة، مما أدى الى وجود مايسمى بظاهرة السكن العشوائي في مدينة عمان، أي السكن في مناطق غير خاضعة للتخطيط والتنظيم، كما أن المساكن في هذه المناطق تنقصها شروط السلامة ولاتنطبق عليها القوانين والشروط اللازمة لاقامة البناء داخل المدينة.

وكان نتيجة لهذه النكبة، أيضا، أن نمت المدينة وتوسعت مساحتها، وزاد عدد السكان فيها، مما أدى الى اختلاط استعمالات الأرض والوظائف بعضها ببعض، بحيث جاءت بعض المواقع الصناعية والتجارية ضمن المناطق السكنية سعيا وراء الخدمات المناسبة، وكذلك حتى الوظيفة السكنية، فقد جاءت في مناطق صناعية وتجارية من أجل الحصول على الخدمات المناسبة كما انعدم وجود الوظائف الصناعية في المناطق الحديثة. وقد تميزت المناطق القديمة من المدينة، بشكل خاص، بغياب الوظيفة السكنية المتكاملة التكوين والخدمات[٣] وتم تخصيص المنطقة الوسطى من المدينة للوظيفة التجارية، وتشكل هذه المنطقة وسط المدينة وبخاصة «ساحل فيصل» وشوارع الملك حسين والملك طلال والملك عبد الله والأمير محمد. كما وجدت مناطق تجارية فرعية في مناطق بعيدة عن وسط المدينة وعلى امتداد طرقها الاشعاعية التي تنطلق من وسط المدينة مثل جبل عمان والحسين واللويبدة (شكل ١).

يتضح مما تقدم أن نمو المدينة وتوسعها قبل عام ١٩٤٨ كان نموا عاديا ومعتدلا ولم

يشهد طفرات ونموا سريعاً، في حين تميز بالسرعة الكبيرة بعد عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ نتيجة للهجرات القسرية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني في أعقاب النكبتين اللتين حلتا به نتيجة للعدوان الاسرائيلي واحتلال أراضيه. كما تميز نمو سكان مدينة عمان بأنه ربما كان من أسرع معدلات نمو المدن في العالم، فبلغ خلال الفترة بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٤ حوالي ٥ر١٠ سنويا. ويعود نمو سكان المدينة الى النمو الطبيعي المرتفع الذي يعود الى ارتفاع مستويات الخصوبة وانخفاض مستوى الوفاة بالاضافة الى الهجرات القسرية للشعب الفلسطيني والهجرات الداخلية من المدن والقرى الأردنية الأخرى، حيث هاجرت أعداد ضخمة تجاه مدينة عمان في غياب التخطيط الشامل والتخطيط الاقليمي فبلغت مساهمة الهجرة الداخلية حوالي ٣ر٢٪ من معدل نمو سكان المدينة سنويا، كما بلغ معدل نمو سكان المدينة خلال الفترة بين تعدادي ١٩٦١ و ١٩٧١ حوالي ٢ر٥٪ (أبو صبحة وبرهم، ١٩٨٧ : ٢٣ ـ ٣٦) واستمر نمو المدينة وتوسعها، حتى وصلت مساحتها عام ١٩٨٦ الى ٨٦كم٢.

لقد تأثر العمران وطرق المواصلات ـ أو التركيب الداخلي للمدينة، وبيئتها الاجتماعية بالظروف السابقة الذكر وبشكل خاص: الظروف الطبوغرافية، والنمو السكاني السريع والتوسع الكبير في مساحة المدينة، الأمر الذي أدى الى دفع المسؤولين لاقامة المخيمات لايواء اللاجئين الفلسطينيين وانتشار بعض مناطق السكن العشوائي في مناطق مختلفة من المدينة، كما أدى ذلك، أيضا، الى اختلاط الوظائف واستعمالات الأرض، مما أدى الى ارباك الخطط الموضوعة، ويكفي أن نشير هنا، الى أنه في عام ١٩٦٥ كان يتوقع أن يصل عدد سكان المدينة في عام ١٩٩٠ الى نصف مليون نسمة فقط، الا أنه في عام ١٩٧١ قد تجاوز عدد سكان المدينة هذا الرقم. كما تأثر توزيع السكان في المدينة أيضا بالعوامل السابقة الذكر الى حد كبير، فنجد أن الكثافة قد تميزت بما يلي :

أ ـ وجود قمة للكثافة السكانية في الأحياء القريبة من مركز المدينة وبخاصة في حي الأشرفية حيث زادت عن ٦٠ نسمة / دونم. كما وجدت قمم أخرى، بشكل خاص، في المناطق القديمة والقريبة من مركز المدينة، وكذلك في المنطقتين الشرقية والجنوبية من المدينة، وقد تراوحت الكثافة في هذه المناطق بين ٤٠ ـ ٥٠ نسمة/دونم.

ب ـ تميزت المناطق الغربية من المدينة بكثافات سكانية منخفضة، وكذلك المناطق البعيدة أو الواقعة على أطراف المدينة(٤).

وفيما يتعلق بخصائص السكن فقد تميزت المناطق الغربية من المدينة بجودة البناء وتوافر الخدمات والحدائق والميادين أو المساحات الخالية من البناء والمتروكة كحدائق، في حين تميزت المناطق الشرقية والجنوبية بجودة أقل في البناء، وباختلاط الطابع المعماري واختلاط مادة البناء من الحجر والاسمنت المسلح والطوب الأسمنتي وغيرها. وكذلك فقد

انتشرت بعض مناطق السكن الفقيرة في بعض المناطق الجنوبية من المدينة بالاضافة الى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ومناطق السكن العشوائي الأخرى التي أقيمت في مناطق محددة، كالمناطق المجاورة لمخيمات اللاجئين أو المناطق شديدة الانحدار وبعض المناطق على أطراف المدينة[٥].

الخلفية النظرية ومراجعة الدراسات السابقة : تعتبر دراسة البيئة الاجتماعية للمدن مظهرا من مظاهر دراسات التركيب الداخلي لها، وقد حظي هذا الاتجاه بالاهتمام والتركيز من خلال جغرافية المدن الحديثة، حيث يهتم جغرافيو المدن في الوقت الحاضر بدراسة التركيب الداخلي للمدن، ودراسة بيئاتها الاجتماعية، وكيفية انتظامها من الداخل بعد ان كان الاهتمام أولا بخصائص الموضع والموقع وآثار خصائصها المختلفة في مورفولوجية المدن وفي الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والوظيفية لها. وقد تمت مراجعة الدراسات والبحوث التي سبقت عام ١٩٦٩، والتي استخدمت التحليل العاملي من قبل Abu Lughod (1969), Murdie (1969) وهناك مراجعة أخرى للدراسات التي أعقبت تلك الفترة وحتى الثمانينات من قبل أبو صبحة (١٩٨٣). ويمكن استخلاص بعض النتائج العامة التالية من هذه الدراسات :

١ـ لقد أمكن استخلاص ثلاثة عوامل أو أبعاد تفسر التركيب الداخلي للمدن الأمريكية، تماما مثل الأبعاد التي توصل اليها شيفكي وبيل وهي : البعد الاقتصادي والاجتماعي، والبعد الأسري، والبعد العرقي، وقد ظهر البعد الاقتصادي الاجتماعي على شكل قطاعي، تنطلق القطاعات من مركز المدينة باتجاه الأطراف، كما ظهر البعد الأسري على شكل نطاقات دائرية، في حين ظهر البعد العرقي على شكل نويات متعددة ومتباعدة داخل المدينة.

٢ ـ أظهرت الدراسات التي أجريت في بعض المدن الأوروبية وبشكل خاص على المدن الاسكندنافية، ثلاثة أبعاد أو عوامل هي : البعد الاقتصادي والاجتماعي، البعد الأسري (التحضر) ثم النمو السكاني والحركة السكانية، وعندما رسمت هذه الأبعاد، ظهر البعد الاقتصادي على شكل قطاعات والبعد الأسري على شكل دائري أو حلقي، ولم يظهر البعد العرقي وذلك لتجانس السكان (Sweetser, 1965) وظهر في مدينة روما أن بعدى الحالة الاجتماعية والوضع الأسري يرتبطان مع بعضهما بدرجة أكبر مما ظهر في المدن الأمريكية، وكان على شكل قطاعي للحالة الاجتماعية وعلى شكل حلقي للوضع الأسري، مع وجود الأسر الفقيرة في أطراف مدينة روما (McElrath, 1976)

٣ ـ كما ظهر نمط مشابه في مدن نيوزيلنده للنمط الذي ظهر في مدن أمريكا الشمالية (Johnston, 1973)

٤ ـ أما دراسات البيئة الاجتماعية في مدن الحضارة غير الغربية، فقد ظهرت نتائج متباينة ومختلفة، فقد وجدت Abu Lughod (1969) في دراستها لمدينة القاهرة بأنه لايمكن فصل المتغيرات المتعلقة بالبعد الاجتماعي عن مرحلة الحياة الأسرية Family Cycle Stage ، ووجدت أن بعدي الحالة الاجتماعية والأسرية يتحدان معا ليكونا بعدا واحدا أطلقت عليه نمط الحياة.

وأظهرت بعض الدراسات في المدن الهندية ارتباطا بين بعدي الحالة الاقتصادية والاجتماعية والحالة العرقية، كما ظهر فصل للأسر على شكل نمط حلقي أو دائري. كما ظهر وجود للأسر ذات المستوى المرتفع اجتماعيا في مركز المدينة، في حين وجدت الأسر المستوى الاجتماعي الأقل في المناطق الهامشية أو التي تقع على أطراف المدينة، وظهرت مناطق سكن العمال منفصلة عن غيرها (Berry & Kasarda, 1977). وبذلك فان نتائج دراسات التحليل العاملي للبيئات الحضرية كانت متباينة لأنها تعكس البناء الاجتماعي والاقتصادي لسكان المدينة الذي يختلف من بيئة حضرية لأخرى، الا أنه يمكن استخلاص أن البيئات الاجتماعية للمدن تنتظم على شكل أنماط قطاعية أو حلقية بشكل عام، تختلف هذه الأنماط من بيئة لأخرى لأن المدن هي انعكاس لكيفية تنظيم المجتمع لنفسه، وبالتالي فان هذه الكيفية هي التي تؤثر على الأنماط المكانية لخصائص السكان والمسكن.

منهج الدراسة

يشمل هذا الجزء من الدراسة عرضا للأسباب التي دفعت الباحث لاختيار مدينة عمان لأغراض هذه الدراسة وكذلك المتغيرات التي استخدمت في الدراسة والأسلوب الاحصائي الذي تمت بموجبه. ويعود اختيار مدينة عمان لهذه الدراسة للأسباب التالية :

١ ـ لقد شهدت المدينة تطورا عمرانيا ونمو سريعا في أعداد السكان والمساحة، وبشكل خاص خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وقد عرضت الأسباب المؤدية الى ذلك في مكان سابق من الدراسة، الا أن الذي يعنينا هو أن هذا النمو والتوسع الذي شهدته مدينة عمان قد أثر تأثيرا كبيرا على بيئتها الاجتماعية وخصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية، وخصائص السكان وكيفية انتظام هذه الخصائص. كما أثر هذا النمو السريع أيضا في ايجاد أنماط متعددة من السكن مثل المخيمات التي أقيمت لايواء اللاجئين الفلسطينيين بعد نكبة عام ١٩٤٨، وكذلك في ايجاد أنماط أخرى للأحياء الفقيرة المتناثرة هنا وهناك، وفي المناطق الشديدة الانحدار أو القريبة من مناطق المخيمات، هذه الأنماط التي كانت قد أقيمت لتلبي حاجات المهاجرين أما من الضفة الغربية بعد نكبة عام ١٩٦٧ أو من المدن والقرى في الضفة الشرقية الذين اتجهوا للمدينة من أجل الحصول على عمل أو للحصول على مستوى من الخدمات أفضل، أو لأية أسباب أخرى (أبو صبحة، وبرهم، ١٩٨٧ : ١٥ ـ ٥٠) وكذلك فان

التطور الاقتصادي والاجتماعي والصحي والتعليمي الذي شهدته الأردن بشكل عام ومدينة عمان بشكل خاص قد أدى الى تركز الكثير من الأنشطة المختلفة في المدينة، كما أن الازدهار الاقتصادي أيضا، قد أدى الى وجود أنماط من السكن الذي يتميز بمستويات مرتفعة من حيث نوعية البناء ومادة البناء والمساحات والحدائق المتوافرة، مما أثر بشكل كبير على التركيب الاقتصادي والوظيفي للسكان، وعلى أنماط المساكن داخل المدينة.

٢ ـ شكل سكان مدينة عمان (أمانة العاصمة) حوالي ٣٠٪ من سكان الأردن بشكل عام (تعداد ١٩٧٩).

٣ ـ افتقار المدن العربية الى هذا النوع من الدراسات، وبخاصة الدراسات التي تستخدم الأساليب الاحصائية الكمية، فقد أجريت دراسة وحيدة استخدمت هذا الأسلوب في مدينة القاهرة من قبل جانيت أبو لغد، لذلك فان الحاجة تدعو الى اجراء دراسات البيئة الاجتماعية للمدن العربية، من أجل وصف لهذه البيئات الحضرية العربية، ومعرفة كيفية انتظامها وربما يساهم ذلك في مساعدة المخططين ومتخذي القرارارت في الكشف عن المناطق الفقيرة والمناطق التي تتميز بمستويات مرتفعة، كما أجريت دراستان عن منطقتين في مدينة عمان الا أن مثل هذه الدراسات لاتقدم صورة كاملة وشاملة عن البيئة الاجتماعية والتركيب الداخلي للمدينة.[٦]

٤ ـ قد تساعد هذه الدراسة في سد النقص الحاصل في الدراسات المتعلقة بالتركيب الداخلي في بيئات غير غربية، كما انها قد تسهم في محاولة اكمال الصورة لوصف التركيب الداخلي للمدن.

وقد اعتمدت الدراسة حدود أمانة العاصمة لعام ١٩٧٩، وكذلك فقد أمكن استخراج البيانات المتعلقة بخصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، وكذلك خصائص السكن من بيانات تعداد ١٩٧٩، وكانت الوحدات المساحية التي جمعت البيانات بموجبها من القسائم «أو البلوكات»، وبذلك فان دقة نتائج هذه الدراسة تعتمد على دقة بيانات تعداد ١٩٧٩[٧]. ويعود السبب في اعتماد بيانات تعداد سنة ١٩٧٩ الى أنه التعداد الأخير الذي أجري في الأردن، وكذلك لأنه يمكن من استخراج بيانات كثيرة يمكن معالجتها وحسابها وتحويلها الى نسب مئوية بواسطة الحاسب الآلي، كما أن ذلك يمكن الحصول على بيانات لكل وحدة أو بلوك داخل مدينة عمان، وهذا العدد الكبير من المتغيرات ـ لاتوفره أية دراسة يمكن اعتماد المعاينة فيها، وهي تعتمد المسح الشامل للمناطق داخل المدينة جميعها، وهذا لايتوافر في دراسات بالعينات. كذلك فان هذه الدراسة تشكل قاعدة لدراسات البيئة الاجتماعية في مدينة عمان، وكذلك تشكل أساسا يمكن الاعتماد عليه في دراسات مستقبلية، من اجل ابراز التطور والتغير الذي قد يحصل في

بيئة المدينة خلال الفترات الزمنية القادمة. وقد بلغ مجموع القسائم (البلوكات) التي امكن حساب بيانات لها الف وثلاثمائة واثنين (١٣٠٢).

وتقتضي دراسات التركيب الداخلي للمدن الاعتماد على خرائط تتكون من وحدات مساحية صغيرة، وكانت المشكلة الرئيسية التي اعترضت هذه الدراسة الحصول على خريطة للقسائم داخل المدينة، وتبين أن لدى امانة العاصمة عددا كبيرا من الخرائط على مستوى البلوكات، بحيث وجد لكل حي خريطة منفصلة بمقياس رسم كبير. ونظراً لأن عدد الأحياء يزيد على خمسين ولصعوبة التعامل مع هذا العدد وبهذا الحجم، فقد تم البحث عن خريطة أخرى تتضح عليها القسائم في المدينة بمقياس أصغر، وفعلا أمكن الحصول على خريطة توضح القسائم والأحياء ثم القطاعات في المدينة بمقياس رسم ١ : ١٠٠٠٠ من دائرة ترقيم المدن بوزارة الشؤون البلدية والقروية. وقد تمت مقارنة أرقام القسائم على الخريطة مع الأرقام التي أمكن استخراج البيانات السكانية والسكن بموجبها بواسطة الحاسب الآلي، فظهر تطابق كبير بين هذه الأرقام، وقد أدخلت في الدراسة القسائم أو البلوكات التي انطبقت أرقامها على الخريطة مع الأرقام التي استخرجت من الحاسب الآلي.

متغيرات الدراسة : لقد تم حساب المتغيرات الواردة في جدول (١) مؤشرات لبعض خصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية وبعض خصائص السكن[٨] وقد تم حساب النسب المئوية في كل بلوك من مجموع عدد سكان المدينة، باستثناء عدد قليل من المتغيرات مثل معدل عدد الغرف في السكن، ومعدل الأجرة الشهرية ومعدل عدد المواليد الأحياء. وقد بلغ عدد المتغيرات التي شملتها مصفوفة المعلومات واحدا وخمسين متغيرا، هي مؤشرات لخصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية وخصائص السكن، للمناطق التي اعتمدتها الدراسة وبلغ عددها ١٣٠٢ قسيمة او بلوكا، وبذلك فقد تكونت لدينا مصفوفة للمعلومات تكونت من ١٣٠٢×٥١ أي ١٣٠٢ صف تمثل عدد المناطق و٥١ عمودا تمثل المتغيرات.

جدول رقم (١)
يبين المتغيرات الداخلة في الدراسة

١ ـ نسبة الشقق من المساكن	٢٦ ـ نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ ـ ٢٩ سنة.
٢ ـ نسبة المساكن «البراكيات»(*) Barracks	٢٧ ـ نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ ـ ٣٤ سنة.
٣ ـ نسبة المساكن المملوكة.	٢٨ ـ نسبة السكان الذين تتراوح اعمارهم بين ٣٥ ـ ٣٩ سنة.
٤ ـ نسبة المساكن المستأجرة.	
٥ ـ متوسط الايجار الشهري.	
٦ ـ متوسط عدد الغرف في البيت.	

يتبع

تابع جدول رقم (١)

٧ ـ نسبة المساكن المبنية من الحجر بشكل رئيسي.	٢٩ ـ نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٠ ـ ٤٤ سنة.
٨ ـ نسبة المساكن المبنية من الأسمنت المسلح.	٣٠ ـ نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٦٠ ـ ٦٤ سنة.
٩ ـ نسبة المساكن المبنية من الطوب الأسمنتي.	٣١ ـ نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة.
١٠ ـ نسبة المساكن المبنية من الصفيح.	٣٢ ـ نسبة السكان الذين كانت اقامتهم السابقة في محافظة عمان.
١١ ـ نسبة السكان الذين يستخدمون الكهرباء في الاضاءة.	٣٣ ـ نسبة السكان الذين كانت اقامتهم السابقة في محافظة اربد.
١٢ ـ نسبة السكان الذين يستخدمون الكاز في الاضاءة.	٣٤ ـ نسبة السكان الذين كانت اقامتهم السابقة في محافظة البلقاء.
١٣ ـ نسبة السكان الذين يستخدمون السولار والكاز في التدفئة.	٣٥ ـ نسبة السكان الذين كانت اقامتهم السابقة في محافظة الكرك.
١٤ ـ نسبة السكان الذين يستخدمون مصدرا رئيسيا للشرب.	٣٦ ـ نسبة السكان الذين كانت اقامتهم السابقة في محافظة معان.
١٥ ـ نسبة السكان الذين يستخدمون شبكة المياه الرئيسية للشرب Main Pipe.	٣٧ ـ نسبة السكان الأميين.
١٦ ـ نسبة السكان الذين يستخدمون الصهاريج في الحصول على مياه الشرب.	٣٨ ـ نسبة السكان الذين يقرؤون ويكتبون.
١٧ ـ نسبة السكان الذين يستخدمون شبكة الصرف الصحي.	٣٩ ـ نسبة السكان حملة المؤهل الثانوي.
١٨ ـ نسبة السكان الذين يستخدمون حماما خاصا.	٤٠ ـ نسبة السكان حملة المؤهل الجامعي.
١٩ ـ نسبة السكان الذين يستخدمون حماما عاما.	٤١ ـ نسبة السكان الذين لم يتزوجوا أبدا.
٢٠ ـ نسبة الذكور.	٤٢ ـ معدل عدد المواليد الأحياء.
٢١ ـ نسبة المسيحيين.	٤٣ ـ نسبة السكان الذين يعملون.
٢٢ ـ نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين صفر ـ ٤ سنوات.	٤٤ ـ نسبة السكان الذين لا يعلمون ولكن يبحثون عن عمل.
٢٣ ـ نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ ـ ٩ سنوات.	٤٥ ـ نسبة السكان الذين لهم دخل ثابت.
٢٤ ـ نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ ـ ١٤ سنة.	٤٦ ـ نسبة الأمهات ربات الأسر.
٢٥ ـ نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ ـ ٢٤ سنة.	٤٧ ـ نسبة السكان أصحاب الأعمال (حسب الحالة الوظيفية).
	٤٨ ـ نسبة السكان الذين يعملون لحسابهم الخاص.
	٤٩ ـ نسبة السكان الموظفين.
	٥٠ ـ نسبة السكان الذين يعملون لأسرهم.

* المساكن المبنية من الصفيح أو التنك

الأسلوب الاحصائي : لقد استخدم في هذه الدراسة أسلوب التحليل العاملي، شكل المركبات الرئيسية Principal Component Analysis بعد التدوير Rotated من أجل الحصول على العوامل أو الأبعاد التي تفسر أكبر تباين في مصفوفة المتغيرات، وفيما يلي لمحة موجزة عن التحليل العاملي :

التحليل العاملي : هو أسلوب احصائي يستخدم من أجل دراسة العلاقات المتداخلة بين عدد من المتغيرات، ويستخدم أيضا من أجل اختصار العلاقات المهمة بين هذه المتغيرات على شكل انماط اساسية تسمى عوامل أو ابعاد Factors. وبذلك فان هذا الأسلوب الاحصائي يهدف الى اختصار عدد المتغيرات الكبير واختصار العلاقات المهمة في عدد محدد من العوامل أو الأبعاد التي تساعد في اكتشاف محتوى المنطقة أو بنائها ، وذلك لبيان مقدار الاختلاف والتباين الملاحظ في الوحدات المساحية، ويستخدم من أجل الوصول الى الأسس التصنيفية العامة بين هذه المتغيرات (Murdie, 1969: 68-74) . ويكمن عمله في تلخيص العلاقات المتبادلة بين المتغيرات في عدد محدود من العوامل الأمر الذي يساعد في تكوين مفاهيم معينة وبذلك فان هذا الأسلوب الاحصائي يتميز بأنه أسلوب علمي (Gorsuch, 1983 : 2-4).

وأصبح التحليل العاملي وسيلة مهمة في الدراسات الجغرافية وبخاصة من أجل اختصار عدد المتغيرات في أنماط أو أبعاد قليلة. وقد شاع استخدام هذا الأسلوب، بشكل خاص، في دراسات المدن وبخاصة دراسات المناطق الاجتماعية أو التركيب الداخلي للمدن بعد الحرب العالمية الثانية بشكل خاص، وكان الهدف من هذه الدراسات بالاضافة الى وصف التركيب الداخلي للمدن، وابراز التباين بين المناطق المختلفة داخل المدينة من حيث الخصائص الاقتصادية والاجتماعية وخصائص السكن ، كان الهدف وضع نظرية تفسر التركيب الداخلي للمدن، وقد عرفت هذه الدراسات بدراسات Factorial Ecologies بحيث استخدمت الوحدات المساحية أو المناطق الاحصائية داخل المدينة نقاط مشاهدة، وخصائص السكان والمسكن لهذه المناطق، ويشمل التحليل العاملي شكلين يعتبران من أكثر أشكال التحليل استخداما في البحوث الجغرافية وهي :
شكل المكونات الرئيسية Principal Component Analysis «وشكل التحليل العاملي العام» Common Factor Analysis. وأهم مايميز بين هذين النوعين أو الشكلين من التحليل العاملي هو أن أسلوب المكونات الرئيسية يعتبر نظاما مغلقا بحيث ان العوامل أو الأبعاد تفسر جميع التباين للمتغيرات أي لايترك مجالا للخطأ، وبذلك تفسر العوامل ١٠٠٪ من التباين، في حين أن شكل التحليل العام لايفسر مئة بالمئة من التباين، بل يترك نسبة معينة من التباين للخطأ. وهناك عدة أنواع من أساليب التحليل وبخاصة أسلوب المكونات الرئيسية منها : Image, Alpha, RAO ويمكن ان تكون العوامل أو الأبعاد عمودية

أي متعامدة مع بعضها بحيث لاترتبط مع بعضها، وقد عرف هذا النوع بالمتعامد Varimax أو Orthogonal أو تكون العوامل مائلة بحيث ترتبط مع بعضها بدرجات متفاوتة، وقد عرف هذا النوع بالمائل Oblique، ويمكن تدوير العوامل أو الأبعاد اما بشكل عمودي Varimax Rotated أو شكل مائل Oblique Rotated من أجل المساعدة في الكشف عن تركزات العوامل، والى تبسيط وتسهيل العمليات من أجل تحديد العوامل، وبخاصة ذات الدلالة والتي لاتتغير من تحليل لآخر.

ويعتبر تحليل المركبات الرئيسية الوسيلة الرياضية الأوسع تطبيقا أو انتشارا من أجل تحليل مصفوفة المتغيرات الى مصفوفة العوامل أو المركبات وعادة ماتدور هذه العوامل. ويعتمد هذا الأسلوب في استخراج أكبر قيمة أو مقدار للتباين المفسر بواسطة العوامل، وتكمن الميزة الرئيسية لهذا الأسلوب في أن كل عامل يفسر أقصى نسبة من التباين، بحيث يستخرج العامل الأول أقصى تباين مفسر من المتغيرات، ثم يقدم العامل الثاني الحد الأقصى من التباين المفسر من مصفوفة «البواقي» Residuals بعد ازالة أثر العامل الأول. وتستمر العملية، وبشكل تنازلي حسب قيم التباين المفسر، حتى تقدم العوامل أكبر نسبة من التباين المفسر. وكما أشرنا سابقا تكون العوامل متعامدة، وأحيانا يؤخذ ذلك على هذا الأسلوب الا أن تدور العوامل المتعامدة يساعد في التغلب على هذه المشكلة ، أي في محاولة الوصول الى تركزات للعوامل وتسهيل لعملية استخراج العوامل الأكثر دقة.

وهناك شكل من أشكال تحليل المكونات الرئيسية يسمى بـ النموذج «المكتمل» Full، حيث يقدم عددا من العوامل يساوي عدد المتغيرات الداخلة في الدراسة، الا أن ذلك الأسلوب أو الشكل غير مستعمل لأن عددا من العوامل يكون غير ذي أهمية، وبالتالي تسقط العوامل الصغيرة أو غير المهمة[٩]. ومن فوائد استعمال التحليل العاملي : امكانية اختصار عدد المتغيرات في عدد أقل من العوامل أو الأبعاد من أجل تحليل احصائي آخر، كما يمكن هذا الأسلوب من اختصار عدد المتغيرات من أجل الوصول الى عدد من العوامل يمكن استخدامها في بناء نظريات وبحوث أي كأن يكون الهدف من التحليل العاملي هدف استكشافي. ويساعد التحليل العاملي، بالاضافة الى ماسبق، في التمييز الكيفي أو الكمي للمتغيرات بواسطة العوامل أو الأبعاد (Gorsuch, 1983:4).

العناصر الرئيسية للتحليل العاملي :

١ ـ يبدأ التحليل بمصفوفة المعلومات (أ) والتي تتكون من (ن×م)، حيث تمثل (ن) المناطق أو الوحدات المساحية وتمثل (م) الخصائص والمزايا للمناطق.

٢ ـ تحول البيانات الواردة في مصفوفة المعلومات السابقة الى قيم معيرة Standardized كالحصول على لوغاريتم القيم، وذلك من أجل تحقيق العلاقة الخطية والتوزيع

المعتدل، فتحصل بذلك على مصفوفة (ز) المعبرة أو المقننة. وتكون هذه المصفوفة على شكل الترتيب السابق.

٣ - من المصفوفة السابقة (ز) يمكن الحصول على مصفوفة الارتباط (ر) بين كل زوج من المتغيرات، وبترتيب (م×م).

٤ - بواسطة استخدام التحليل العاملي (شكل المكونات الرئيسية) يمكن الحصول على مصفوفة تشبعات العوامل (س) بترتيب (م×س) وذلك من مصفوفة (ر) السابقة الذكر، حيث تمثل (م) عدد المتغيرات (وس) تمثل عدد المركبات أو العوامل. وكل خلية من خلايا هذه المصفوفة هي عبارة عن معامل ارتباط بين المتغير والعامل، وتسمى هذه المعاملات بتشبعات العوامل Factor Loadings، وتتراوح قيم تشبعات العوامل هذه بين (+١ و - ١) تماما مثل قيم معامل الارتباط. ويسمى مجموع مربعات تشبعات العوامل لكل عامل بالقيم المميزة Eigen Value، وتشير هذه القيم الى نسبة التباين التي يفسرها العامل الواحد من مجموع التباين، أي أن المجموع الرأسي لكل عمود في مصفوفة تشبعات العوامل يمثل القيم المميزة، في حين يشكل مجموع مربعات تشبعات العوامل لكل خط أفقي بالمشاركات Communalities، وتشير هذه الى نسبة التباين الذي تفسره العوامل مجتمعة لكل متغير من المتغيرات.

٥ - مصفوفة الدرجات العاملية Factor Score Matrix، ونحصل على هذه المصفوفة بترتيب (ن×س) ، حيث تمثل (ن) المناطق أو الوحدات المساحية، وتمثل (س) عدد العوامل أو الأبعاد أو المكونات الرئيسية، وتمثل كل خلية من خلايا هذه المصفوفة مايعرف بالدرجات العاملية، ويمكن رسم وتوقيع هذه الدرجات على خريطة، لتبين الأنماط المكانية للأبعاد أو العوامل المختلفة.

مناقشة النتائج

لقد أمكن الحصول على مصفوفة تشبعات العوامل Factor Loading Matrix التي تبين ارتباط المتغيرات مع العوامل التي أمكن اشتقاقها، كما أمكن أيضا الحصول على مصفوفة الدرجات العاملية للمناطق التي اشتملتها الدراسة والتي بلغ عددها «١٣٠٢» قسيمة أو بلوكا، وذلك بتطبيق التحليل العاملي شكل المركبات الرئيسية بعد التدوير Rotated Principal Component Analysis. وكذلك فقد أمكن حساب «القيم المميزة» Eigen Value من مصفوفة الارتباط. وتشير القيمة Eigen Valves الى مجموع التباين المفسر بواسطة كل من العوامل المستخلصة.

من أجل تحديد عدد العوامل أو الأبعاد فانه يمكن اعتماد طريقة كيزر

Kaiser's Criterion (1960) التي تأخذ العوامل ذات القيم المميزة التي تزيد عن (١ر٠) ، وهذا يعني أن عدد العوامل التي يمكن استنتاجها ستة عشر عاملا، وهو عدد كبير نسبيا، لذلك فقد أمكن اعتماد وتحليل العوامل التي تزيد قيمها المميزة عن (٢ر٠) من أجل تسهيل عملية رسم خرائط للدرجات العاملية لهذه العوامل لان عمل ست عشرة خريطة قد يؤدي الى تكرار بعض العوامل، ويجعل من الصعب تفسير وشرح هذا العدد الكبير من العوامل، وحتى من الصعب تحديد تسميات لهذا العدد الكبير نسبيا من العوامل، لذلك فقد امكن اعتماد ست عوامل فقط، وهي تلك التي تزيد قيمها المميزة عن اثنين. ويوضح جدول (٢) القيم المميزة ونسبة التباين المفسر الذي يقدمه كل عامل وكذلك النسبة التراكمية للتباين المفسر.

(جدول رقم ٢)

يبين العوامل المستخلصة التي تزيد قيمها المميزة عن ٢ ونسبية التباين المفسر لكل عامل والنسبة التراكمية للتباين المفسر

العامل	القيمة المميزة	نسبة التباين المفسر	نسبة التباين المفسر التراكمية
١	٩ر٩٤٨٦٧	١٩ر٥	١٩ر٥
٢	٤ر٨٠٦٨٩	٩ر٤	٢٨ر٩
٣	٢ر٨٢١٣٠	٥ر٥	٣٤ر٥
٤	٢ر٦١٢٦١	٥ر١	٣٩ر٦
٥	٢ر٢١٠٨٩	٤ر٣	٤٣ر٩
٦	٢ر٠٠٧٥٦	٣ر٩	٤٧ر٩
٧	١ر٨٣٥٥٨	٣ر٦	٥١ر٥
٨	١ر٧٨١٥٥	٣ر٥	٥٥ر٠
٩	١ر٥٠١٣٢	٢ر٩	٥٧ر٩
١٠	١ر٣٩٢٦٠	٢ر٧	٦٠ر٦
١١	١ر٢٧٦٥٦	٢ر٥	٦٣ر١
١٢	١ر١٩٢٩٢	٢ر٣	٦٥ر٥
١٣	١ر٠٩٦٣٨	٢ر١	٦٧ر٦
١٤	١ر٠٥٤٨٠	٢ر١	٦٩ر٧
١٥	١ر٠٤٩٣٤	٢ر١	٧١ر٧
١٦	٠ر٩٧١٢٦	١ر٩	٧٣ر٦

وقد بلغ مجموع التباين الذي فسرته العوامل الستة عشر ٧٣ر٦٪، في حين بلغ مجموع التباين الذي فسرته العوامل الستة التي تزيد قيمها المميزة عن اثنين حوالي ٤٧ر٩٪. وقد أمكن حساب مصفوفة تشبعات العوامل التالية بعد تدوير العوامل الستة التي فسرت ٤٧ر٩٪ من التباين في مصفوفة المتغيرات وقد اشتملت المصفوفة على المتغيرات التي تزيد معاملات ارتباطها مع العوامل على ٠ر٣٠ ، حيث أن هذه القيمة تتميز بدلالة احصائية تساوي ٠ر٠١ ويظهر جدول (٣) مصفوفة تشبعات العوامل هذه. ومن أجل اظهار الامتداد المكاني للخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية للسكان، ولبعض خصائص المسكن التي اشتملتها الدراسة، فقد تم استخراج مصفوفة الدرجات العاملية Factor Score Matrix للعوامل الستة السابق ذكرها، وقد قسمت الدرجات العاملية الى أربع فئات هي :

من صفر الى +٠ر٧٥ من +٠ر٧٦ الى اكثر
من صفر الى -٠ر٧٥ من -٠ر٧٥ الى أقل
ثم رسمت هذه الدرجات العاملية في ست خرائط، سنناقش فيها بعد.

العامل الأول : فسر هذا العامل ١٩ر٥٪ من مجموع التباين في مصفوفة المتغيرات وقد تميز هذا العامل بدرجات مرتفعة من تشبعات العوامل تزيد عن ٠ر٣٠ لواحد وعشرين متغيرا كان ارتباط عشرة متغيرات موجبا والأحد عشر الأخرى ارتبطت مع العامل ارتباطا سالبا، وتظهر هذه المتغيرات في جدول (٣)، وكانت أعلى قيمة لتشبعات العوامل تساوي ٠ر٨٩ وهي درجة ارتباط متغير نسبة المساكن التي تستخدم التدفئة المركزية مع العامل الأول، تلاها متغيرات: نسبة السكان من حملة الشهادة الجامعية ثم متوسط عدد الغرف في البيت فنسبة المساكن المبنية من الحجر ثم نسبة السكان من حملة المؤهل الثانوي فنسبة السكان العاملين ثم المسيحيين.

جدول رقم (٣)

مصفوفة تشبعات العوامل

المتغيرات	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع	العامل الخامس	العامل السادس	المشاركات
٪ الشقق من المساكن			٠,٤٧	-٠,٤٠			٠,٦٢
٪ المساكن (البراكيات)				-٠,٦٨			٠,٤٨
٪ المساكن المملوكة		٠,٨٠					٠,٧٦
٪ المساكن المستأجرة		-٠,٣١			٠,٣١	٠,٤٠	٠,٥١
متوسط الايجار الشهري		٠,٥٥		-٠,٣٧			٠,٥٤
متوسط عدد الغرف في البيت	٠,٨٧						٠,٨٣
٪ المساكن المبنية من الحجر	٠,٨٤		٠,٣١				٠,٨٤

تابع جدول رقم (٣)

٪ المساكن المبنية من الأسمنت	-٠,٥٥				٠,٣١		٠,٥٣
٪ المساكن المبنية من الطوب الأسمنتى	-٠,٣٠		-٠,٤٠				٠,٤٢
٪ المساكن المبنية من الصفيح				٠,٦٣			٠,٤٢
٪ المساكن التى تستخدم الكهرباء		٠,٥٩		-٠,٥٥			٠,٦٩
٪ المساكن التى تستخدم الكاز				٠,٥٤			٠,٣٣
٪ المساكن التى تستخدم التدفئة المركزية	٠,٨٩						٠,٨٢
٪ المساكن التى تستخدم السولار	-٠,٨٤	٠,٣٥					٠,٨٥
٪ المساكن التى تستخدم مصدرا رئيسيا للشرب.		٠,٣٣	٠,٣٦	-٠,٥٩			٠,٦٩
٪ السكان الذين يستخدمون شبكة المياه للشرب						٠,٣٦	٠,١٨
٪ السكان الذين يستخدمون الصهاريج فى الحصول على المياه			-٠,٣٨	٠,٦٦			٠,٦٢
٪ السكان الذين يستخدمون الصرف الصحى.			-٠,٧٢				٠,٦٣
٪ السكان الذين يستخدمون حماما خاصا			-٠,٦٧				٠,٦٥
٪ الذكور		-٠,٣٢			+٠,٤٥		٠,٠١
٪ المسيحيون	٠,٦٢		٠,٣١				٠,٤٧
٪ السكان الذين تتراوح أعمارهم بين صفر - ٤ سنوات	-٠,٤٤		٠,٥١				٠,٥٣
٪ السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ - ٩ سنوات	-٠,٤٢	٠,٣٧	-٠,٥٤				٠,٦٣
٪ السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ - ٢٤ سنة		٠,٣٥					٠,٦٧
٪ السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ - ٢٩ سنة					٠,٤٢		٠,٢٩
٪ السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ - ٣٤ سنة	٠,٣٠				٠,٥٦		٠,٢٧
٪ السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٥ - ٣٩ سنة	٠,٣٢						٠,٤٤
٪ السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٠ - ٤٤ سنة	٠,٤٢						٠,٢٠
٪ السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٦٠ - ٦٤ سنة						٠,٧٠	٠,٢٧
٪ السكان الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة			٠,٣٩				٠,٥٨
٪ السكان الذين كانت اقامتهم السابقة فى عمان	-٠,٣٣	٠,٥٥					٠,٢١
٪ السكان الذين كانت اقامتهم السابقة فى أربد							٠,٥٤
٪ السكان الذين كانت اقامتهم السابقة فى البلقاء							٠,٠٧
٪ السكان الذين كانت اقامتهم السابقة فى الكرك							٠,٠٤
٪ السكان الذين كانت اقامتهم السابقة فى معان					٠,٣٦		٠,٠٥
٪ نسبة الأميين	-٠,٥٤		-٠,٣٢		٠,٥٣		٠,٢٢

تابع جدول رقم (٣)

٪ السكان الذين يقرؤون ويكتبون	٠,٥٦						٠,٧٠
٪ السكان حملة المؤهل الثانوي	٠,٦٨						٠,٤٠
٪ السكان حملة المؤهل الجامعي	٠,٨٦						٠,٦٥
٪ السكان الذين لم يتزوجوا ابدا		٠,٦٨					٠,٨٠
٪ معدل عدد المواليد الأحياء	-٠,٥٦	٠,٣٣					٠,٦١
٪ السكان الذين يعملون					٠,٨١		٠,٤٨
٪ السكان غير العاملين والباحثون عن عمل						٠,٤٩	٠,٧٩
٪ السكان الذين لهم دخل ثابت		٠,٥٣		٠,٣٠			٠,٢٧
٪ الامهات اللواتي لم يعملن						٠,٤٤	٠,٤٦
٪ السكان أصحاب الأعمال	-٠,٤١						٠,٣٤
٪ السكان الذين يعملون لحساب اسرهم	٠,٦٣						٠,٣٠
٪ السكان الموظفين						٠,٣٢	٠,٤٧
٪ نسبة السكان الذين يعملون لحسابهم الخاص		٠,٤٥	-٠,٣٦		٠,٥٤		٠,٢٩

أما المتغيرات التي ارتبطت ارتباطا سالبا بهذا العامل فكانت على التوالي: نسبة المساكن التي تستخدم الديزل في التدفئة، نسبة الأميين، نسبة الذين يقرؤون ويكتبون وعدد المواليد الأحياء، نسبة المساكن المبنية من الاسمنت، نسبة الاطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر الى ٤ سنوات وبين ٥ الى ٩ سنوات ثم نسبة الموظفين. لذلك فانه يمكن تسمية هذا العامل بالعامل الاقتصادي والتعليمي وذلك لارتفاع درجات الارتباط بين العامل وبعض الخصائص الاقتصادية فكانت معاملات الارتباط الايجابية المرتفعة مع بعض المتغيرات التي يمكن اعتبارها مؤشرات اقتصادية مثل : نسبة المساكن المبنية من الحجر ومن الأسمنت ، ثم مع بعض المتغيرات التي تعتبر مؤشرات لمستوى التعليم مثل نسبة حملة المؤهل الجامعي والثانوي، وهو يشبه الى حد كبير العامل الاقتصادي والاجتماعي الذي ظهر في دراسات كثيرة من حيث المتغيرات المرتبطة فيه.

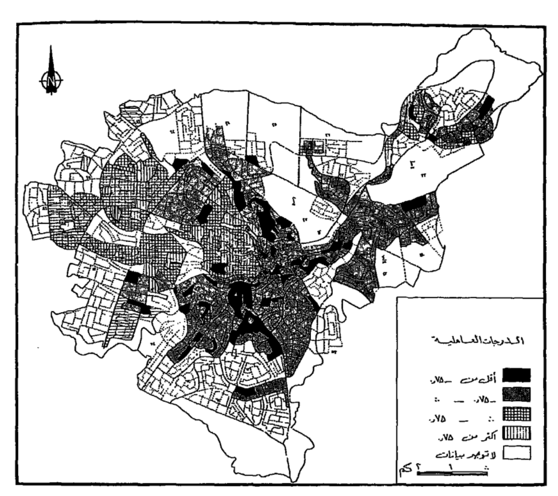
وقد أمكن بناء خريطة للدرجات العاملية لهذا العامل (شكل ٢) ويظهر أن المناطق التي تميزت بأعلى الدرجات العاملية الموجبة هي مناطق عمان الغربية وبشكل خاص منطقتي العبدلي وزهران، وتشمل منطقة زهران أحياء جبل عمان وعبدون والرضوان وأم أذينه، في حين تشمل منطقة العبدلي أحياء جبل اللويبده والحسين والشميساني والمدينة الرياضية وحي الضاحية ثم حي قطنة (شكل ١). ومن المعروف ان هذه المناطق تتميز بارتفاع المستوى الاقتصادي ، كما ان المساكن في هذه المناطق مبنية من الحجر بشكل رئيسي، وتصنف هذه المناطق في معظمها، أ،ب من حيث تنظيم أمانة العاصمة. الا أن النمط العام السابق الذكر تتخلله بعض المناطق التي أظهرت درجات عاملية سالبة، تمثل

بعض المناطق التي تتميز بمستوى اقتصادي منخفض، تمثل مخيم الحسين وبعض المناطق من جبل عمان، ومناطق صغيرة متفرقة في أحياء مدينة عمان الغربية.

أما المناطق التي تميزت بأعلى الدرجات العاملية السالبة فتقع في القطاعين الجنوبي والشمالي من مدينة عمان وبعض المناطق من شرق مدينة عمان. وتشمل هذه أحياء من مناطق رأس العين وبسمان، وهذه الأحياء من منطقة رأس العين تشمل حي النظيف والزهور وبعض مناطق رأس العين. أما الأحياء التي أظهرت أعلى الدرجات العاملية السالبة من منطقة بسمان (شمال المدينة) فتشمل «جبل النزهة» حي القصور والهاشمي وهي مناطق فقيرة (شكل ١). وكذلك فقد تميزت بعض الأحياء من المنطقة الشرقية بدرجات عاملية سالبة مرتفعة، وبشكل خاص، هي العودة والأشرفية من منطقة اليرموك (الخامسة) وبعض الأحياء من المنطقة الرابعة (النصر) مثل ميدان السباق والمنارة، وهي أيضا من المناطق الفقيرة، أو ذات المستوى الاقتصادي المنخفض. وقد تميزت المناطق الجنوبية والشرقية والشمالية من المدينة بقيم سالبة من الدرجات العاملية بشكل عام (شكل ٢)، كما أن النمط العام لهذا العامل قريب من النمط القطاعي الذي ينطلق من وسط المدينة باتجاه الأطراف ويظهر هذا النمط قطاعين رئيسيين: قطاع يتميز بدرجات عاملية موجبة ويشمل المناطق الغربية من المدينة التي تتميز بمستوى اقتصادي مرتفع، وقطاع آخر يتميز بدرجات عاملية سالبة. ويشمل المناطق الجنوبية والشرقية والشمالية من المدينة التي تتميز بمستويات اقتصادية منخفضة نسبيا. وقد ارتبط هذا العامل ببعض الخصائص التي تشير الى الحالة الاقتصادية للسكان والى بعض خصائص السكن التي تتميز بمستوى يشير الى مستويات اقتصادية للسكان.

العامل الثاني : فسر هذا العامل ٤ر٩٪ من مجموع التباين في مصفوفة المتغيرات. وقد تميز هذا العامل بدرجات مرتفعة من تشبعات العوامل، بلغ أعلاها ٨٠ر٠ الذي يمثل ارتباط نسبة المساكن المملوكة مع العامل، كما ارتبط العامل بدرجات معتدلة نسبيا مع عدد من المتغيرات الأخرى (في حدود الخمسينات) وبشكل خاص مع متوسط الأجر الشهري للمسكن ومع نسبة المساكن التي تستخدم الكهرباء ونسبة السكان الذين يعملون ولهم دخل شهري. ويبدو أن المتغيرات التي ترتبط مع هذا العامل هي متغيرات تشير الى الحالة الأسرية أو خصائص الأسرة، من ملكية المسكن ونسبة السكان الذين يعملون ولهم دخل ثابت أو الأسر التي تستخدم الكهرباء، لذلك يمكن أن يسمى هذا العامل بالحالة الأسرية او الوضع الأسرى و (جدول ٣).

ومن خلال توقيع الدرجات العاملية على الخريطة، فقد أمكن الحصول على خريطة توضح الامتداد المكاني لهذا العامل (شكل ٣)، ويظهر من هذه الخريطة أن أعلى القيم للدرجات العامليه السالبة تميز المناطق التي تقع على أطراف المدينة بشكل عام، وهي

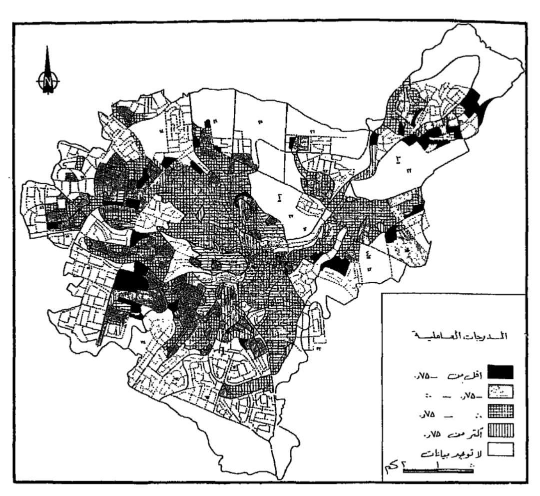


شكل (٢) الدرجات العاملية لبعد الحالة الاقتصادية والتعليمية

المناطق التي تظهر اللون الأسود وكذلك اللون الذي يليه، ويشمل الأحياء التالية: الجبل الأخضر ونزال وحي جبل التاج والسباق وكذلك بعض الأحياء المحيطة بمنطقة المطار في ماركا، في حين أظهرت المناطق الداخلية من المدينة بشكل عام، الدرجات العاملية الموجبة، حيث تتميز المناطق الواقعة على الاطراف بأن معظمها ملك للسكان ومساكن مستقلة، بشكل عام، كما وأن السكان يقومون بأعمال تدر عليهم دخولا ثابتة.

العامل الثالث: فسر هذا العامل ٥ر٥٪ من مجموع التباين في مصفوفة المعلومات ويظهر (جدول ٣) المتغيرات التي ترتبط مع هذا العامل بقيم تزيد على ٣٠ر٠ ، وقد بلغت أعلى قيمة من تشبعات العوامل ٧٦ر٠، تمثل الارتباط بين نسبة المساكن التي تحتوي على حمام خاص مع العامل، وكانت العلاقة سالبة، وارتبط العامل ايجابيا مع كل من المتغيرات التالية، حسب حجم معاملات الارتباط: نسبة المساكن التي تستخدم الصرف الصحي، ثم نسبة الشقق، فنسبة المساكن المبنية من حجر والتي تستخدم مصدرا رئيسيا للشرب

بالاضافة الى عدد آخر من المتغيرات. أما المتغيرات التي ارتبطت بعلاقة سالبة مع العامل بالاضافة الى المتغير الذي سبق ذكره، فأهمها نسبة المساكن المبنية من طوب اسمنتي، ثم

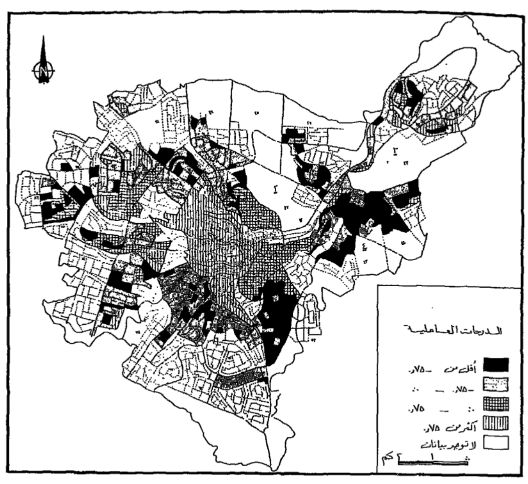


شكل (٣) الدرجات العاملية لبعد الحالة الاسرية

نسبة المباني التي تستخدم مياه الصهاريج للشرب فنسبة الأميين. ويبدو أن المتغيرات التي ترتبط مع هذا العامل تشير الى المرافق والخدمات التي تتوافر في المساكن بشكل خاص، بالاضافة الى بعض المتغيرات التي ترتبط بمادة بناء المساكن. وقد تشير هذه العوامل الى مستويات الحياة للسكان أو الى توافر الخدمات في هذه المساكن، التي قد تشير الى الحالة الاقتصادية أيضا، ويمكن تسميته بعامل خصائص السكن. ومن تحليل لخريطة الدرجات العاملية لهذا العامل (شكل ٤) يبدو أن أعلى القيم من الدرجات العاملية تميزت بها، وبشكل رئيسي بعض الأحياء في المنطقة الجنوبية والشرقية، بالاضافة الى عدد آخر من الاحياء في المناطق الأخرى من المدينة وبخاصة تلك الأحياء التي تقع على اطراف المنطقة الغربية والشرقية. أما الأحياء التي تميزت بأعلى الدرجات العاملية السالبة من المنطقة

الجنوبية فهي : «العودة» الذي يمثل أحد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي أقيمت بعد نكبة عام ١٩٤٨ ، لاستيعاب الأعداد الوافدة من الفلسطينيين الى مدينة عمان ، وكذلك حي الريحان وأم الحيران وهي مناطق فقيرة والخدمات فيها أقل من المستوى المطلوب ومن غيره في المناطق الأخرى. كما تميزت الأحياء التالية من المنطقة الشرقية بأعلى الدرجات العاملية السالبة : ميدان السباق والمنارة وبعض المناطق من جبل التاج ، وكذلك احياء الهاشمي والقصور والنزهة. وبعض المناطق من أحياء الرضوان وعبدون. وتتميز هذه المناطق بأنها الأحدث نسبيا والتي تقع على أطراف المدينة ، في حين تميزت المناطق الأقدم والقريبة من مركز المدينة بأعلى قيم للدرجات العاملية الموجبة ، وبشكل خاص في أحياء جبل عمان وجبل الحسين واللويبدة وبعض المناطق من جبل الأشرفية وجبل التاج. وقد أظهر الامتداد المكاني لهذا العامل نمطا قريبا من النمط الحلقي أو الدائري ، حيث تميزت المناطق الحديثة والتي تقع على أطراف المدينة بدرجات عاملية سالبة ، وتميزت المناطق القديمة نسبيا والتي تقع في مناطق أقرب الى مركز المدينة بدرجات عاملية موجبة. ويشبه هذا النمط الى حد كبير النمط الذي ظهر للعامل السابق.

العامل الرابع : فسر هذا العامل ١ , ٥/ من مجموع التباين فى مصفوفة المتغيرات ، ويظهر (جدول ٣) ، ومصفوفة تشعبات العوامل التى ترتبط مع هذا العامل والتى تتميز بدلالة احصائية تساوى ٠١ , ٠ ، أى التى تزيد معاملات ارتباطها عن ٣٠ , ٠ ويبدو من الجدول السابق أن أعلى قيمة لتشبعات العامل بلغت ٦٨ , ٠ وتشير الى متغير نسبة المساكن المبنية من (البراكيات). ويبدو من الجدول أيضا أن هذا العامل يرتبط بقيم عالية مع المتغيرات التالية : نسبة المساكن التى تستخدم مياه الصهاريج فى الشرب ، ونسبة المساكن المبنية من الصفيح وكذلك نسبة المساكن التى تستخدم المولدات الكهربائية من أجل الاضاءة ، ونسبة الأميين. وتشير هذه الخصائص بوضوح الى المناطق الفقيرة ، لذلك يمكن أن يسمى هذا العامل بمناطق السكن العشوائي ، ويتضح الامتداد المكاني لهذه المناطق من خريطة الدرجات العاملية (شكل ٥). وقد ارتبطت هذه المناطق بأعلى الدرجات العاملية الموجبة وتقع هذه المناطق فى أحياء العودة والريحان وأم الحيران وبعض المناطق من جبل الأشرفية ، وكذلك فى أحياء ميدان السباق والمنارة وبعض مناطق جبل التاج من منطقة النصر. وتنتشر بعض المناطق الفقيرة فى بعض أحياء المناطق الغربية من المدينة ، وبشكل خاص تلك المناطق التى تقع على أطراف منطقة زهران ، فى أحياء الرضوان وعبدون ، وبخاصة بعض مناطق السكن العشوائى فى حى القيسية ووادى عبدون. أما الأحياء الفقيرة من منطقة العبدلى فتظهر فى بعض مناطق جبل الحسين ، ومخيم الحسين وبعض مناطق النزهة وحى القصور. وبالنسبة للامتداد المكانى لهذا العامل ، فانه من الصعب تحديد نمط معين ، لأن مناطق السكن العشوائي تنتشر داخل المدينة وفى مناطق كثيرة ، ولكن تتركز بشكل خاص فى المنطقة الجنوبية والشرقية من المدينة ، وبعض مناطق السكن العشوائى فى المناطق

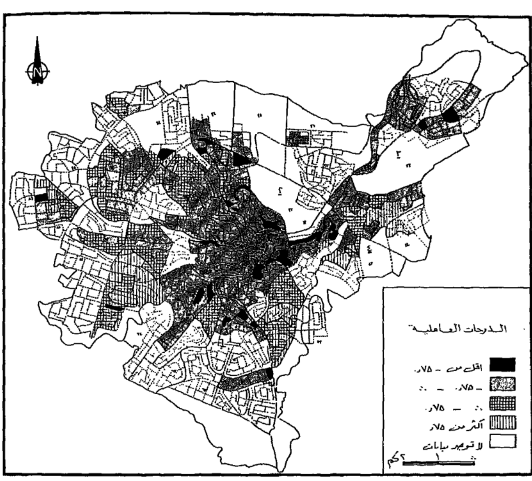


شكل (٤) الدرجات العاملية لبعد خصائص السكن

الأخرى، مثل مخيمات اللاجئين الفلسطينين والمناطق المجاورة لها أو بعض الأحياء التى أقيمت على المناطق شديدة الانحدار لتستوعب الأعداد المهاجرة اما من فلسطين بعد نكبتى عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ أو من المناطق الداخلية من الضفة الشرقية أى المهاجرين هجرة داخلية، وقد عرفت هذه المناطق بمناطق السكن العشوائى فى مدينة عمان.

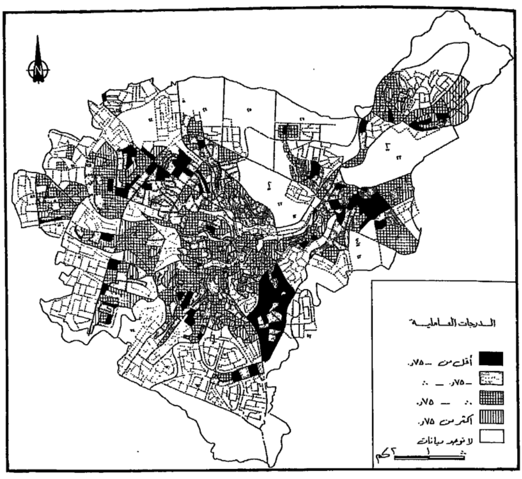
العامل الخامس: فسر هذا العامل ٤,٣٪ من مجموع التباين فى مصفوفة المتغيرات. ويبين (جدول ٣) مصفوفة تشبعات العوامل المتغيرات التى ترتبط مع هذا العامل. ويبدو أن أعلى قيم لتشبعات العوامل هى ٠,٨٢ ، وتشير هذه الى متغير نسبة السكان العاملين أو الذين يقومون بأعمال منتجة، بالاضافة الى متغيرات: نسبة العاملين لحسابهم ونسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ ـ ٤٠ سنة ونسبة السكان الذكور والشباب الذين تتراوح اعمارهم بين ٢٥ ـ ٢٩ سنة. ويبدو أن هذا العامل يرتبط مع متغيرات أسرية أو ديموغرافية، فيمكن أن يطلق عليه العامل الديموغرافى. ومن خلال تحليل خريطة

الدرجات العاملية لهذا العامل (شكل ٦) يبدو أن أعلى الدرجات االعامليه لسالبة تميزت بها بعض أحياء المنطقتين الجنوبية والشرقية وبشكل خاص احياء المنطقتين الرابعة (النصر)



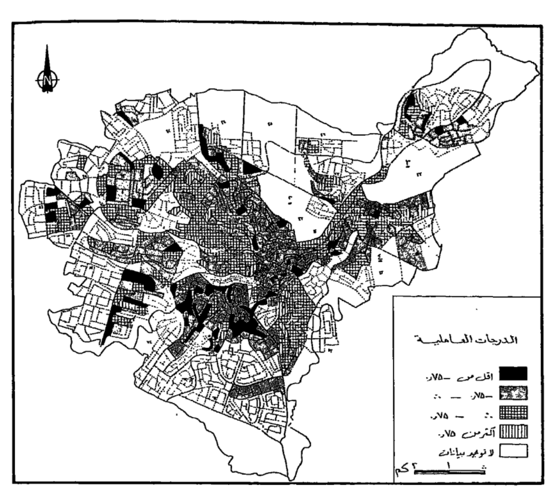
شكل (٥) الدرجات العاملية لبعد السكن العشوائي

والخامسة (اليرموك)، وهى الأحياء التى تميزت بمستوى اقتصادى منخفض كما تميزت بنمط من المساكن يتميز بأنه مبنى من الأسمنت والطوب الأسمنتى بشكل خاص، وتضم هذه بعض مخيمات اللاجئين الفلسطينين أو المناطق الفقيرة التى أشير اليها فى العامل السابق. وكذلك فقد تميزت مناطق أخرى تقع فى الأحياء الغربية والشمالية من المدينة بدرجات عاملية سالبة مرتفعة، كما تميزت مساحات كبيرة من الخريطة وفى مناطق مختلفة من المدينة بدرجات عامليه سالبة معتدلة. وقد تخللت هذه المناطق بعض الأحياء التى تميزت بدرجات عاملية موجبة. ويشير الامتداد المكانى لهذا العامل الى نمط قريب من النمط الحلقى أو الدائرى، ويشير الى العاملين فى مجتمع المدينة الذين يتوزعون فى مناطقها المختلفة، ويشير أيضا الى المساكن الأسمنتية والمؤجرة، ولعل هذا هو السبب فى ابراز بعض أحياء المنطقة الشرقية والجنوبية باللون الأسود الذى يشير الى درجات عاملية سالبة مرتفعة.



شكل (٦) الدرجات العاملية للبعد الديموغرافي

العامل السادس: فسر هذا العامل ٣,٩ / من مجموع تباين فى مصفوفة المتغيرات. وتتضح من (جدول ٣) من مصفوفة تشبعات العوامل المتغيرات التى ترتبط بهذا العامل. ويبدو أن عدد المتغيرات التى ترتبط مع هذا العامل بدرجة تزيد على ٠,٣٠ هو ستة فقط، كما أن قيم تشبعات العوامل هى صغيرة نسبيا باستثناء متغير نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٠ ـ ٦٠ سنة، الذى يرتبط مع العامل بـ ٠,٧١ ويبدو من الجدول أيضا أن المتغيرات التى ترتبط مع هذا العامل هى نسبة المساكن المتسأجرة ونسبة المساكن التى تستخدم شبكة المياه ثم نسبة السكان الباحثين عن عمل ونسبة الأمهات ربات الأسر، أى اللواتى لا يعملن فى وظائف أو مهن. ويتضح أيضا الارتباط السالب مع نسبة الموظفين، ويبدو أن هذه المتغيرات تشير الى خصائص أسرية وبشكل خاص اقتصادية واجتماعية. ويظهر (شكل ٧)، خريطة الدرجات العاملية لهذا العامل، وقد تميزت مناطق المدينة الجنوبية بأعلى الدرجات السالبة وبشكل خاص أحياء المنطقتين السادسة والسابعة (رأس



شكل (٧) الدرجات العاملية لبعد خصائص الاسرة الاقتصادية والاجتماعية

العين وبدر)، وهذه الأحياء هي النظيف والزهور ونزال والأخضر. كما تميزت بعض أحياء المناطق الغربية بالدرجات العاملية السالبه المرتفعة أيضا، وبشكل خاص الأحياء التى تقع على أطراف هذه المناطق وكذلك فقد تميزت مناطق وسط البلد وبعض أحياء منطقة بسمان مثل جبل النزهة والقصور ومخيم الحسين، وبعض مناطق جبل الحسين بدرجات عاملية سالبة، بالاضافة الى مناطق أخرى من أحياء السباق والعودة وبعض مناطق جبل التاج والأشرفية. أما المناطق التى تميزت بقيم من الدرجات العاملية الموجبة فتنتشر فى مناطق مختلفة من المدينة وبشكل خاص فى بعض أحياء المناطق الغربية القريبة من وسط المدينة، وبخاصة فى جبل عمان والحسين والشميساني وحى المدينة الرياضية، ومن الصعب تحديد شكل النمط للامتداد المكانى لهذا العامل.

الخلاصة

يتضح من خلال العرض السابق، المتعلق بالعوامل أو الأبعاد التى تم استخلاصها ما يلى : أن أهم العوامل فى تفسير التركيب الداخلى أو البيئة الاجتماعية لمدينة عمان هو العامل الأول الذى فسر ١٩,٥ ٪ من مجموع التباين فى مصفوفة المتغيرات. وقد ارتبط هذا العامل بعدد من المتغيرات التى يمكن اعتبارها مؤشرات للحالة الاقتصادية للسكان، ويظهر من مصفوفة تشبعات العوامل التى سبق ذكرها أن المتغيرات التى ارتبطت بالعامل الأول قد كونت متصلا Continuum وتراوحت قيم تشبعات العوامل أو معاملات الارتباط بين هذه المتغيرات والعامل بين + ٠,٨٩ - ٠,٨٤ وتشير المتغيرات ذات الارتباط الموجب بارتفاع الحالة الاقتصادية فى حين تشير المتغيرات ذات الارتباط السالب الى انخفاض الحالة الاقتصادية، فقد ارتبط العامل ايجابيا بعدد من المتغيرات مثل : نسبة المساكن التى تستخدم التدفئة المركزية ونسبة المساكن المبنية من الحجر وكذلك حجم المساكن أو معدل عدد الحجرات فيها كما ارتبط العامل ايجابيا بعدد من المتغيرات التى تشير الى ارتفاع المستوى التعليمي (مع حملة المؤهل الجامعى ٠,٨٦) فى حين كان الارتباط سالبا مع متغيرات مثل : نسبة المساكن التى يستخدم سكانها السولار فى التدفئة وكذلك المساكن المبنية من الاسمنت ونسبة السكان الأميين والذين يقرؤون ويكتبون. ويمكن اعتبار هذا العامل مشابها الى حد كبير لبُعْد الحالة الاجتماعية والاقتصادية الذى ظهر فى دراسات كثيرة وبخاصة دراسات تحليل المنطقة الاجتماعية أو فى دراسات تحليل البيئة العاملى فى مدن الحضارة الغربية وبعض مدن الحضارة غير الغربية. كما أن الامتداد المكانى لهذا العامل كان قريبا جدا من النمط القطاعى. وانخفضت نسبة التباين الذى قدمه العامل الثانى الى ٩,٤ ٪ من مجموع التباين فقط. كما أن المتغيرات التى ارتبطت مع هذا العامل تشكل متصلا تتراوح مداه بين + ٠,٨٠ الى - ٠,٣٢ وكان الارتباط بين المتغيرات والعامل ايجابيا، باستثناء الارتباط مع متغيرين فقط هما : نسبة المساكن المستأجرة ونسبة الذكور ويبدو أن المتغيرات التى ترتبط بهذا العامل تشير الى حالة الأسرة، وبالتالى يمكن اعتبار هذا العامل مؤشرا للحالة الأسرية.

أما العامل الثالث فقد ارتبط مع عدد من المتغيرات التى ارتبطت مع العامل الأول. وكذلك بنفس الاتجاه أى ان المتغيرات التى ارتبطت ايجابيا مع العامل الأول، ارتبط معظمها مع العامل الثالث ايجابيا، أيضا، وكذلك بالنسبة لعدد من المتغيرات ارتبطت بعلاقة سالبة مع العامل الأول. الا أن حجوم الارتباط بين هذه المتغيرات والعامل كانت أقل من تلك التى ارتبطت مع العامل الأول. وكذلك، فان المتغيرات التى ارتبطت مع العامل الرابع كونت متصلا، وقعت على طرفه الموجب المتغيرات المتعلقة بنسبة المساكن التى تتميز بطبيعة متدنية، اما تتكون من الصفيح أو (التنك)، والتى تسمى (براكيات)، وكذلك السكان الذين لا تتوافر فى مساكنهم خدمة المياه بواسطة الأنابيب، مما يدفعهم الى

الاعتماد على المياه التى تنقلها الصهاريج، وكذلك مع نسبة السكان الذين يعتمدون على الكاز فى تدفئة منازلهم. كما ارتبط سالبا مع متغيرات مثل : متوسط الايجار الشهرى، والمساكن التى تستخدم الكهرباء فى الاضاءة والتى تستخدم شبكة المياه الرئيسية فى الشرب. وقد سمى هذا العامل بالمناطق الفقيرة التى ظهرت على خريطة الدرجات العاملية الخاصة بهذا العامل.

أما بالنسبة للعامل الخامس، فقد ارتبط ايجابيا بعدد من المتغيرات التى تشير الى بعض الخصائص الأسرية والديموغرافية بشكل خاص، فكان أعلى ارتباط مع السكان العاملين (٠,٨١) ثم مع السكان ذوى الأعمار الشابة أو أرباب الأسر. وبالاضافة الى بعض الخصائص الأسرية كنسبة الأميين والذين يعملون لحسابهم الخاص. وبالنسبة لخريطة الدرجات العاملية فقد أظهرت نمطا قريبا من النمط الحلقى، ويشابه النمط الذى أظهره العامل الثانى، فقد تميزت المناطق الوسطى من المدينة بدرجات عاملية أعلى فى حين تميزت المناطق البعيدة أو الواقعة على الأطراف بدرجات عاملية سالبة.

وقد تميز العامل السادس بارتباطه بعدد قليل من المتغيرات نسبيا. أهمها المتغيرات التى تشير الى بعض الخصائص الوظيفية أو المهنية كنسبة كبار السن الذين تزيد اعمارهم عن ٦٥ سنة والباحثين عن العمل والأمهات اللواتى لا يعملن. وانما تعتبر المهنة الرئيسية لهن ربات بيوت. لذلك فانه يمكن أن يسمى هذا العاملَ بالعامل المهنى أو الوظيفى.

من ذلك كله يمكن الاستنتاج بأن البيئة الاجتماعية لمدينة عمان يمكن فهمها وتفسيرها من خلال عدد من الأبعاد أو العوامل أهمها الحالة الاقتصادية والأسرية ثم المناطق الفقيرة وكذلك الحالة الوظيفية أو المهنية، بالاضافة الى العامل الديموغرافي الذى يشير الى العامل الأسرى. ولأن المجتمع فى مدينة عمان يتميز بالتجانس العرقى. فقد ظهر العامل الاقتصادى والمهنى أو العامل الذى يرتبط بأنماط السكن وأنواعها أو مادة بنائها كعوامل تساعد فى تنظيم وبناء التركيب الداخلى والبيئة الاجتماعية لمدينة عمان. ويبدو أن العوامل الست التى تم استخلاصها من الدراسة، قد تساعد فى فهم البيئة الاجتماعية لمدينة عمان وكيفية انتظامها، التى تمثل انعكاسا لكيفية تنظيم المجتمع داخل المدينة لنفسه، وبطبيعة الحال فان هذا التنظيم يعكس الأنماط المكانية لخصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية وخصائص السكن فى مدينة عمان، مدينة عربية شرقية تختلف عن المدينة الغربية التى أظهرت دراسات التركيب الداخلى لها، وجود عوامل أخرى مثل العزلة العرقية فى المدن الأمريكية، أو العزلة الاقتصادية والاجتماعية فى بعض المدن الأخرى.

الهوامش

١ - لقد ضمت البلديات المحيطة بمدينة عمان الى أمانة العاصمة، اعتبارا من ١٩٨٧/١/١، بحيث أصبحت تشكل أمانة عمان الكبرى، والمقصود بأمانة العاصمة هى مدينة عمان بحدود الأمانة الى ما قبل التاريخ المذكور.

٢ ـ أمانة العاصمة.
بلا تاريخ هذه عمان. الدائرة الفنية. عمان.
٣ ـ أمانة العاصمة.
١٩٨٥ عمان، عاصمة الأردن. ط ١.
أمانة العاصمة.
بلا تاريخ هذه عمان. الدائرة الفنية. عمان.
٤ ـ أبو صبحة، ك.
١٩٨٦ «الأنماط المكانية لتوزيع السكان فى مدينة عمان» دراسات (الجامعة الأردنية)، المجلد ١٣، (٣) : ٢٦٧ ـ ٢٦٨.
٥ ـ أمانة العاصمة.
بلا تاريخ هذه عمان. الدائرة الفنية. عمان
٦ ـ أبو سنينه، ت.
١٩٨٥ التركيب الداخلى للمنطقة الشرقية من مدينة عمان : دراسة فى السكان والمسكن، قسم الجغرافيا. الجامعة الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة).
ابراهيم، ف.
١٩٨٦ التركيب الداخلى للمنطقة الجنوبية من مدينة عمان : دراسة فى السكان والمسكن، قسم الجغرافيا. الجامعة الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة).
٧ ـ لقد أمكن حساب المتغيرات المتعلقة بالدراسة بواسطة الحاسب الآلى فى دائرة الاحصاءات العامة.
٨ ـ تعتبر المتغيرات التى تم احتسابها مؤشرات لبعض خصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية وخصائص المسكن فى مدينة عمان، وقد روعي فى اختيارها أن تمثل البيئة الاجتماعية الخاصة بمدينة عمان، وليست بالضرورة المتغيرات نفسها التى استخدمت فى دراسات المدن الغربية.
٩ ـ ولمزيد من المعلومات عن التحليل العاملى، يمكن الرجوع الى كثير من المراجع نذكر منها :
- Rummel R.J, Applied Factor Analysis. Evanston, Illinois : North Western University, 1971
- Nie, No, Hull, Co., Jenkins, J. et al. Statistical Package For Social Sciences (SPSS). 2nd. edition, McGraw Hill : New York, 1975

المصادر العربية

سلطان، ع.
١٩٦٧ التحليل العاملى الطبعة الأولى القاهرة : دار المعارف.

صفوح، ف.
١٩٨٠ التحليل العاملى فى العلوم السلوكية. القاهرة : دار الفكر العربى.

أبو صبحة، ك.
١٩٨٣ «تحليل البيئة العاملى : دراسة للتركيب الداخلى للمدن»، دراسات (الجامعة الأردنية)، مجلد ١٠، عدد ١، (حزيران) : ٥٥ ـ ٨٠

أبو صبحة، ك. برهم. ن.
١٩٨٧ الهجرة الداخلية فى الأردن. عمان : منشورات الجامعة الأردنية.

المصادر الاجنبية

Abu Lughod, J.
1969 "Testing the Theory of Social Area Analysis, The Ecology of Egypt". American Sociological Review 341 : 198-210.

Berry B. & Kasarda, J.
1977 Contemporary Urban Ecology. New York: Macmillan.

Gorsuch, R.
1983 Factor Analysis (2nd ed.). Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum Associates.

Johnston, R.J.
1973 "Social Area Change in Melbourne, 1961-66: A Sample Exploration." Australian Geographical Studies 11 : 79-98.

Kaiser, H.F.
1960 "The Application of Electronic Computers to Factors Analysis." Educational and Psychological Measurement 20 : 141-151.

McElrath, D.
1967 "The Social Areas of Rome". American Sociological Review 27 : 276-91.

Murdie, R.A.
1969 "Factorial Ecology of Metropolitan Toronto 1961. An Essay on the Social Geography of the City." Research Paper No. 116, Chicago University, Geog. Dept.

Sweetser, F.
1965 "Factorial Ecology: Helsinki, 1960." Demography II : 372-85.

Taylor, P.J.
1972 Quantitative Methods in Geography. Newcastle, UK: University of Newcastle Press.

القيم الأدارية للعمالة الوطنية والعمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية : دراسة ميدانية مقارنة*

محمد بن ابراهيم أحمد التويجري
كلية الأدارة الصناعية - جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

مقـــدمة

ان فترة الطفرة الاقتصادية التى مرت بها المملكة العربية السعودية منذ بداية العقد الماضى أدت الى ايجاد أربع خطط خمسية (١٩٧٠ - ١٩٩٠) طموحة، يتوقع أن يكون اجمالى المصروف خلال هذه المدة ٢٠٠٠ بليون ريال سعودى تقريبا. ولقد واكب هذه الاستثمارات الضخمة - التى قامت بها المملكة العربية السعودية بهدف بناء البنية الأساسية ووضع الأسس اللازمة للانطلاقة - ندرة الأيدى العاملة السعودية المدربة مما اضطر الحكومة السعودية الى الاعتماد على العمالة الوافدة (Kanovsky, 1986; Owen, 1986). وتدل الاحصائيات الرسمية الصادرة من المركز الرئيسى للمعلومات لعام ١٩٨٣[١] أن الأيدى العاملة الوافدة تفوق مليونى نسمة وتمثل حوالى ٥٦٪ من قوة العمل داخل المملكة العربية السعودية وتنتسب الأيدى العاملة الوافدة على الأقل الى ٤٧ دولة مختلفة الثقافات (Siraj Eldin et al., 1984). وبما أن هذه الأيدى العاملة الوافدة تنتسب الى دول كثيرة مختلفة الثقافات، فيمكننا القول أن لهذه العمالة الوافدة قيما ادارية تختلف عن القيم الادارية للعمالة الوطنية. وحتى تتمكن شركات القطاع الخاص من معرفة مدى هذه الاختلافات وكيفية الاستفادة منها فى رفع معدلات الأنتاج والمحافظة على مستويات عالية من كفاءة العمل يحتاج المدراء فى تلك الشركات الى معرفة مدى اختلاف القيم الادارية بين العمالة الوافدة والعمالة الوطنية فيما يتعلق بزملاء العمل وفيما يتعلق بالشركات التى يعملون بها. وحينما يحصل هؤلاء المدراء على هذه المعلومات ستكون لديهم قواعد أساسية لتكوين السياسات والاستراتيجيات الملائمة.

* ينوه الباحث بالمساعدة التى قدمتها جامعة الملك فهد للبترول والمعادن لأنهاء هذا البحث.

هدف البحث

يهدف هذا البحث الاجابة عن الأسئلة الآتية :

١ ـ ما مستويات القيم الادارية للعمالة الوافدة والعمالة الوطنية تجاه زملائهم فى العمل وتجاه الشركات؟.

٢ ـ ما طبيعة العلاقة بين شعور العمالة الوافدة وشعور العمالة الوطنية تجاه الشركات وتجاه زملائهم فى العمل؟.

٣ ـ هل هناك اختلاف معنوى بين العمالة الوافدة والعمالة الوطنية بخصوص شعورهم تجاه الشركات وتجاه زملائهم؟.

الأطار النظري : تعرّف القيم على أنها اعتقادات أساسية بحيث أن سلوكا معينايفضل شخصيا أو اجتماعيا على سلوك معاكس، وكذلك يمكن القول أنه أيضا تفضيل مكانة اجتماعية معينة على مكانة أخرى، وتحتوى هذه القيم على اخلاقيات ومعنويات تكون لدى الشخص آراء وأفكار حول الطيب والسيء وكذلك الجيد والرديء وما هو مرغوب فيه وما ليس بمرغوب فيه (Rokeach, 1973 : 5). ومن ثم يمكن القول أن تصرفات الأفراد وقراراتهم تتلون بهذه القيم، ويتمثل هذا فى نتائج أعمالهم قصيرة الأجل أوطويلة الأجل. وعليه فأن تفهم ودراسة القيم الادارية لمدراء الشركات يعتبر ذا أهمية عالية لما يترتب على قرارات هؤلاء المدراء من نتائج قد تدفع بشركاتهم قدما لما تحققه من مستويات انتاجية عالية أو تهوى بها الى أدنى المستويات لاختلاف وتعارض القيم أو الأهداف. ان جميع السياسات والأساليب الادارية التى تطبقها الشركات تتأثر بنوعية القيم الادراية التى يمارسها المدراء العاملون فى هذه الشركات. وتستند السياسات والأساليب الادارية فى نجاحها الى تقارب وتوافق القيم الممارسة مع الأهداف (At - Twaijri, 1987; Chemington et al., 1979; Hegarty, 1976; Connor & Becker, 1975; Myers & Myers, 1974; Graues, 1970; Haire et al., 1966; Taguiri, 1965; Allport et al , 1951). ولقد أثبت البحث العلمى التجريبى المستعرض فى مجال بحوث اختلاف الثقافات مدى تأثير اختلاف القيم الادارية على مادة ونوعية اتخاذ القرارات فى مختلف أنواع الشركات من حيث الأهداف والاستراتيجيات الادارية (Guth & Taguiri, 1965; Barrett & Bass, 1976; England, 1978). ولقد أفاد بعض الباحثين أن أغلب الدراسات المستعرضة الخاصة باختلاف الثقافات هى فى الحقيقة دراسات مستعرضة مقارنة لبلدان مختلفة حيث تقارن هذه الدراسات بين مدى اختلاف العوامل الاجتماعية الثقافية والعوامل الاقتصادية والعوامل السياسية وليس فقط العوامل الثقافية (Kelley & Worthley, 1974). ولقد أفاد بعض الكتاب العرب أنه يجب على الباحثين ألا يمنحوا مصداقية عالية لأى تنظير أو علاقات شخصية حول موضوع تشابه القيم بين الدول العربية وذلك لأن كل دولة لديها ظروف تميزها عن غيرها (Ali & Al - Shakhas, 1985). وهذا يؤدى الى القول بأن المملكة العربية السعودية لديها عوامل ثقافية واسلامية

واجتماعية تميزها عن بقية دول العالم العربي. وتمتاز العمالة السعودية بصفة عامة عن العمالة غير السعودية بالثقة فى النفس والقيادية، بينما تمتاز العمالة غير السعودية بالكفاءة وسرعة التأقلم (التويجرى وحبيب، ١٩٨٨).

ولقد قام كثير من الباحثين بدراسات الأختلافات الثقافية بين القيم العربية والقيم الغربية فى شركات القطاع الخاص حيث أفادت تلك الدراسات بأن الاختلاف الجذرى هو فى أنماط التأقلم العربى الثقافى الذى يعتمد على الثقافة الاسلامية والعربية (Pezeshkpur, 1978; Wright, 1980; Al - Maney, 1981). ولقد دلت دراسات Badaway (1980) و Anastos et al, (1980) على أن الشركات العاملة فى القطاع الخاص فى الشرق الأوسط تقوم بنقل القيم والأساليب الادارية الغربية وتطبيعها للبيئة المحلية. وفى إطار هذا العرض المختصر لبعض المفاهيم والنظريات والدراسات فى مجال اختلاف الثقافات وأثرها على تكوين القيم يظهر جليا الحاجة الى دراسة ومعرفة مدى اختلاف القيم الادارية بين العمالة الوافدة والعمالة الوطنية فى شركات القطاع الخاص فى المملكة العربية السعودية، وأثر هذا الاختلاف على مستويات الكفاءة الانتاجية وكيفية تطوير الحوافز الانتاجية لتحقيق أعلى المستويات.

أهمية البحث

يقول أحد أعلام الادارة نظريا وعمليا (Drucker, 1986) إن دراسة وتفهم القيم الادارية سوف يكون لها شأن بعيد فى التحكم فى انتاجية الشركات العاملة فى القطاع الخاص. لذا فأذا أخذنا بمضمون هذه العبارة لتضح لنا مدى أهمية تفهم ومعرفة آراء وأفكار الجنسيات المختلفة العاملة فى القطاع الخاص ومقارنتها مع العمالة الوطنية. وبما أن هؤلاء العاملين ينتسبون الى بلدان مختلفة فانه يمكن القول أن كلا منهم قد اكتسب أخلاقيات ومعنويات أثرت على تكوين آرآئهم وأفكارهم تبعا للبيئة التى نموا فيها أو تطبعوا بثقافتها. وبينما تكثر الدراسات والبحوث فى المكتبة الغربية حول القيم الادارية وأنظمة القيم تندر الدراسات الميدانية الموجهة الى البيئة السعودية حول موضوع القيم الادارية. وبما أن شركات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية تضم عددا كبيرا من العاملين الوافدين والوطنيين فأن معرفة القيم الادارية الخاصة بهؤلاء الوافدين والوطنيين تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة الى المسئولين فى هذه الشركات حتى يتمكنوا من وضع الخطط المناسبة والمواكبة لتوقعات وتصورات وآرآء هذه العمالة.

العينة واجراءات البحث : وفى سبيل تحقيق أهداف هذه الدراسة قرر الباحث التركيز على عدد معين من الصناعات حيث تنتسب العمالة الوافدة الى بعض البلدان الشرقية والغربية واستقر الرأى على أن تكون العينة عشوائية ومن واقع سجلات وزارة التجارة والصناعة وعلى أن تشتمل مائتين من العاملين فى الصناعات والشركات المختارة للقيام بالبحث.

وهذه العينة العشوائية تمثل المجتمع الصناعى لهذه الشركات العاملة فى صناعة البترول ومشتقاته وصناعة الألمنيوم وصناعة البتروكيماويات. وكان قد تم اعداد الاستمارات المحتوية على الأسئلة المناسبة في وقت سابق. وقد تم توزيع مائتين من الاستمارات عن طريق التوزيع المباشر من قبل ادارة الشركات. وكذلك تم الحصول على مائة وستين استبانة مكتملة. واستبعد الباحث استبانتين وذلك لعدم اكتمالها وعدم موافاتها شروط ملء الاستبانات. وبلغت نسبة التجاوب ٨٠٪. وبلغ عدد السعوديين ٨٣ مشاركا بينما بلغ عدد غير السعوديين ٧٥ مشاركا (من الهند والباكستان والفلبين وتايلند وبعض دول أوروبا الغربية). وينتمى المشاركون في هذه العينة الى عدد من الشركات العاملة في القطاع الخاص في صناعة البترول ومشتقاته وصناعة الالمنيوم وصناعة البتروكيماويات. وقد تم التركيز على هذه الصناعات لأهميتها الصناعية وكذلك لتعاون المسئولين فيها وتفهمهم لأهمية البحث العلمى.

منهج البحث : اعتمد منهج البحث على مصادر المعلومات الثانوية المنبثقة عن البحث المكتبى والدراسة الميدانية القائمة على توزيع وتجميع الاستبانات الخاصة بالقيم الادارية واستعمال القياسات ذات الاعتمادية والمصداقية العاليتين والمقابلة الشخصية (المقابلة الشخصية كانت فقط فى سبيل اعداد الاستبانة).

القياسات :تم قياس القيم الادارية عن طريق استعمال المقياس المطور والخاص بهذه القيم (Azumi, 1978) وكذلك المنقح بعد اضافة أحد البنود وهو الخاص بسياسة التوظيف مدى الحياة (Chang, 1985). ولقد قام هذا الباحث الحالى بترجمة الاستبيان وفقا للطريقة المتبعة الخاصة بالبحوث المستعرضة فى مجال اختلاف الثقافات (Brislin, 1970). وقد اشتمل المقياس على مستويات عرف حدها فى الأعلى بعبارة «موافق بشدة» وعرف حدها الأدنى بعبارة «غير موافق بشدة» وخصص لكل مستوى معيار عينت مقادير بلغت «سبعة» مقابل الحد الأعلى و «واحد» مقابل الحد الأدنى. وأدلى المشاركون بآرآئهم وأفكارهم فيما يتعلق بكل قيمة ادارية مستخدمين هذه المستويات والمعايير. وكذلك تم استخراج معامل الثبات لهذا الاستبيان بعد الترجمة على أساس حساب معامل كرونباك ألفا Cronbach's Alpha وحساب معامل اعادة الاختبار كما يلى :

١ ـ حساب معامل كرونباك ألفا Cronbach's Alpha لقد بلغت درجة الثبات لهذه الاداة في هذا البحث ٩٢٪ حسب طريقة Cronbach's Alpha وذلك عن طريق استعمال الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). ومما هو جدير بالذكر أن هذه الأداة قد استخدمت فى بحوث كثيرة تراوحت درجة الثبات فيها بين ٨٧٪ و ٩٢٪ (Azumi, 1978; At - Twaijri, 1987).

٢ ـ حساب معامل اعادة الاختبار : لقد أجرى الباحث اعادة الاختبار على مجموعة بلغت

٦٣ طالبا من طلاب جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بفاصل زمني بين الإجرائين مدته ٤٥ يوما. ولقد بلغ معامل الثبات ٨٩٪ وتدل نتائج هذه الحسابات المرتفعة على الاستقرار والثبات والاعتمادية والاتساق الى حد حد كبير.

صدق الأداة :ولقد تأكدنا أيضا من صدق الأداة بعد ترجمتها وفقا للصدق المنطقى والصدق الاحصائى. أما بالنسبة الى الصدق المنطقى فلقد عرضت الأداة على متخصصين لاستطلاع واستقراء وجهة نظرهم بشأن تناسق وتوافق مضمون كل عبارة مع المقياس المقترح. وكان الهدف من التأكد من الصدق المنطقى هو كون الأداة تمثل القيم التى تنوى قياسها وتتطابق عناصرها. ولقد استبعد الباحث بعض العبارات التى أشار اليها المتخصصون بأنها غير مناسبة. أما بالنسبة الى الصدق الاحصائى فلقد تم قياسه عن طريق حساب الجذر التربيعى لمعامل الثبات فى الاختبار (Kerlinger, 1973). ولقد بلغ معامل صدق الاستبيان ٩٤٪. ومن هذا يتضح لنا ارتفاع مستوى معامل صدق الاستبيان نحو القيم الادارية على أساس الصدق الاحصائى. ومن ثم يمكننا الثقة فى أداة البحث، فقد تحققنا من صدقها المنطقى وصدقها الاحصائى.

اسلوب تحليل البيانات : حللت البيانات التى حصلنا عليها اعتمادا على أسلوب الوصف الاحصائى بأستخدام الجداول التكرارية والنسب المئوية ومعامل ارتباط بيرسون واختبار «ت»، وباستخدام الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) والدليل لاستخدام الحزم الأحصائية (SAS).

محددات البحث : بما أن الجزء الأكبر من البيانات تم جمعه عن طريق الاستبانات التى تعبر أساسا عن القيم الادارية للمشارك، لذا فان الاجابات قد تقع على حقيقة الخصائص وقد تجانبها. ورغم احتمال وجود هذا القصور فى كثير من الدراسات التى يتم جمع بياناتها عن طريق استخدام وجود هذا القصور فى كثير من الدراسات التى يتم جمع بياناتها عن طريق استخدام الاستبانات الا أن البحوث فى المجالات الادارية قد ثبت الى حد كبير أنها تعبر عن ما يحدث فى الواقع العملى (Kerlinger, 1973). أما المحدد الآخر فهو طبيعة مقطع العينة المستعرض Cross Sectional وصغر حجم العينة العشوائية بعد تقسيمها الى سعوديين وغير سعوديين. والمحدد الثالث هو اقتصار هذه الدراسة على شركات عاملة فى صناعات مختارة فى المملكة العربية السعودية. لذا فأنه يجب أخذ الحيطة والحذر عند محاولة تعميم نتائج هذه الدراسة على كافة العاملين السعوديين وغير السعوديين.

النتائج والمناقشات

يتضح لنا من الجدول رقم (١) أن متوسط أعمار السعوديين يبلغ حوالى ٣٠ عاما بينما يبلغ متوسط أعمار غير السعوديين تقريبا ٤٢ عاما. أما بالنسبة الى المستوى العلمى

فيغلب التعليم الثانوى على الجزء السعودى من العينة بينما يغلب الطابع الجامعى على الجزء غير السعودى من العينة. وكذلك يتضح لنا من الجدول ذاته أن السعوديين لهم مدة خدمة أطول بالنسبة الى غير السعوديين فى الشركات التى يعملون بها حاليا.

كان الهدف الأول لهذه الدراسة هو محاولة الاجابة عن السؤال التالى : ما مستويات القيم الادارية للعمالة الوافدة (غير السعوديين) وللعمالة الوطنية (سعوديين) تجاه زملائهم فى العمل وتجاه الشركات؟ وللإجابة عن هذا السؤال لخصنا احصائيا فى الجدول رقم (٢) مستويات شعور الموظفين السعوديين وغير السعوديين تجاه زملائهم فى العمل وفى الجدول رقم (٣) مستويات شعورهم تجاه الشركات على التوالي.

جدول رقم (١)

مميزات العينة

المتغيرات	سعودي	غير سعودي
١ ـ العمر :		
أ ـ أقل من ٢٥ سنة	٣٣	١٠
ب ـ ٢٦ ـ ٣٤ سنة	٣٠	٢٠
ج ـ ٣٥ ـ ٤٤ سنة	١٥	٢١
د ـ ٤٥ ـ ٥٤ سنة	٥	١٧
هـ ـ أكثر من ٥٥	-	٧
٢ ـ التعليم :		
أ ـ الشهادة الثانوية (عامة ـ تجارية ـ صناعية)	٦٣	-
ب ـ الشهادة الجامعية (بكالوريوس)	٣٠	٦٠
ج ـ ماجستير	-	١٥
٣ ـ الخدمة في الشركة الحالية		
أ ـ أقل من ٣ سنوات	٤٥	٥٢
ب ـ ٣ ـ ٥ سنوات	٢٠	١٩
ج ـ أكثر من ٥ سنوات	١٨	٤

جدول رقم (٢)

مستويات شعور الموظفين السعوديين وغير السعوديين تجاه زملائهم في الشركات

م	القيم	المجموعة	غير موافق ٪ بشدة	غير موافق ٪ متوسط	غير موافق ٪	محايد ٪	موافق ٪	موافق ٪ متوسط	موافق ٪ بشدة
١	ليكون غير السعودي فعالا عليه أن يجيد اللغة العربية.	سعوديون	١٧ ٢٠	١٢ ١٤	١٦ ١٩	٨ ١٠	٢١ ٢٦	٥ ٦	٤ ٥
		غير سعوديين	١٤ ١٩	١٩ ٢٥	٢٢ ٣٠	١٣ ١٧	٧ ٩	- -	- -
٢	سيكون غير السعودي أكثر فعالية بمدى فهمه للثقافة والحضارة والتاريخ العربي	سعوديون	٧ ٨	٨ ١٠	١٥ ١٨	٢١ ٢٥	١٣ ١٦	١٤ ١٧	٥ ٦
		غير سعوديين	- -	٩ ١٢	١٣ ١٧	١٧ ٢٣	١٦ ٢١	١٧ ٢٣	٣ ٤
٣	يجب على غير السعودي أن يتكيف مع الطرق المحلية لادارة المرؤوسين	سعوديون	٧ ٨	٥ ٦	٨ ١٠	٦ ٧	١٤ ١٧	٢٣ ٢٨	٢٠ ٢٤
		غير سعوديين	١٨ ٢٤	٢٢ ٢٩	٩ ١٣	١٥ ٢٠	٤ ٥	٣ ٤	٤ ٥
٤	سيكون غير السعودي أكثر فعالية اذا كان اجتماعيا مع زملائه السعوديين	سعوديون	٢٥ ٣٠	١٩ ٢٣	١٣ ١٦	٥ ٦	٧ ٨	٩ ١١	٥ ٦
		غير سعوديين	١١ ١٥	١٤ ١٩	٢٥ ٣٣	١٨ ٢٤	٢ ٣	١ ١	٤ ٥
٥	سيكون السعوديون أكثر فعالية اذا كانوا اجتماعيين مع السعوديين وغير السعوديين	سعوديون	٦ ٧	٨ ١٠	١٦ ١٩	١٢ ١٤	١٢ ١٥	١٩ ٢٣	١٠ ١٢
		غير سعوديين	- -	- -	١ ١	٧ ٩	٢٣ ٣١	١٩ ٢٥	٢٥ ٣٤
٦	يجب أن يعمل السعوديون بجهد أكبر، باستعمالهم اللغة الانجليزية في العمل	سعوديون	٤ ٥	٩ ١١	٣ ٤	١٩ ٢٣	١٤ ١٧	١٣ ١٦	٢١ ٢٤
		غير سعوديين	٢ ٣	٤ ٥	٩ ١٢	٤ ٥	٣٣ ٤٤	١٢ ١٦	١١ ١٥

شعور الموظفين نحو زملائهم فى العمل : يتضح لنا من النتائج المعروضة فى الجدول رقم (٢) أن الأغلبية البسيطة ٥٣٪ (٢٠٪ + ١٤٪ + ١٩٪) من السعوديين والأغلبية العظمى ٧٤٪ (١٩٪ + ٢٥٪ + ٣٠٪) من غير السعوديين الذين اشتركوا فى الدراسة الحالية لم توافق على أن فعالية غير السعودى تعتمد على اجادته للغة العربية ، أى أن عددا كبيراً من المشاركين فى هذه الدراسة لا يوافقون على الرأى القائل أن اجادة اللغة العربية سوف تزيد من فعالية الموظف غير السعودى. وقد تنسب هذه النتيجة الى أن معظم المعاملات الداخلية فى الشركات والصناعات التى تشملها الدراسة الحالية تستخدم اللغة الانجليزية كوسيلة اتصال. وبناء على ذلك فإن اجادة اللغة العربية ليست مهمة لدرجة كبيرة (عالية) ما دام الموظف يجيد اللغة الانجليزية ويتضح لنا من الجدول ذاته عدم وجود رأى قاطع بين المشتركين في الدراسة فيما يتعلق باعتماد مستوى فعالية غير السعودي على مدى فهمه للثقافة والحضارة والتاريخ العربي فبينما أفاد ٣٦٪ من السعوديين و ٢٩٪ من غير السعوديين بشكل عام لعدم موافقتهم الى أن غير السعودي سيكون أكثر فعالية بمدى فهمه للثقافة والحضارة والتاريخ العربي فقد أفاد ٣٩٪ من السعوديين و ٤٨٪ من غير السعوديين بموافقتهم. ولقد بلغت نسبة المحايدين من السعوديين وغير السعوديين ٢٥٪ و ٢٣٪ على التوالى.

وتدعم هذه النتائج ما جاءت به الدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بأختلاف الثقافات (Myers et al, 1974; England, 1978; Kelley & Worthley, 1984) حيث وجد أنه من الأهمية بمكان تفهم حضارة وثقافة البلد التى يعمل بها الأشخاص والشركات (Ali & Al - Shakhas, 1985; At - Twaijri, 1987). كذلك هذه النتائج تؤيد أقوال Drucker (1986) حول موضوع تفهم القيم الادارية للبيئة التى تعمل فيها الشركات متعددة الجنسية. غير أنه يجب أن نتذكر أن مدى تفهم الثقافة والحضارة والتاريخ لبلد ما يتطلب فترة زمنية طويلة نسبيا، فى حين أن متوسط فترة عقود العمل فى المملكة العربية السعودية قد يبلغ عامين.

وقد خالفت أغلبية السعوديين (٦٩٪) أغلبية غير السعوديين (٦٦٪) بالنسبة الى وجوب تكيف غير السعودى مع الطرق المحلية لادارة المرؤوسين. ومن المحتمل أن يرجع ارتفاع نسبة عدم موافقة غير السعوديين بالنسبة الى وجوب التكيف مع الطرق المحلية لأدارة المرؤوسين الى شعورهم القوى بعدم الحاجة الى اللغة العربية. ذلك أن الكثير منهم تعاقد للعمل بالمملكة العربية السعودية لمدة قدرها عام أو عامين وتعتبر هذه مدة قصيرة ووجيزة لا تكفى لحث الوافدين على اجادة اللغة العربية ودراسة التاريخ وتفهم الحضارة والثقافة حيث أنهم سوف يغادرون هذه المملكة أو المنطقة ولن تكون حاجتهم الى استخدام اللغة العربية والحضارة والثقافة العربية ذات شأن يذكر فى أعمالهم ومعاملاتهم اليومية. ومن ثم فالأولى أن يستفيد العامل / الموظف من أنشطة أخرى ربما كان لها ردود مالية سريعة.

وكذلك يتضح لنا من الجدول رقم (٢) أن فعالية غير السعوديين لن تتحسن بسبب حسن المعاشرة مع زملائهم السعوديين. ويشترك الطرفان فى تأكيد هذا الرأى بدرجة متساوية تقريبا (٦٩٪، ٦٧٪) وربما يرجع ذلك الى أن غير السعوديين يركزون على العمل والانتاجية والى أنهم يولون الأنشطة الاجتماعية خارج الدوام مع زملائهم السعوديين أهمية قليلة. ومن المحتمل أيضا أن يرجع ذلك الى أن غير السعوديين يمارسون نشاطات خارج الدوام مع أقرانهم من غير السعوديين ويولونها أهمية خاصة. ويتضح أيضا أن أغلبية المشاركين فى الدراسة (٥٠٪ من السعوديين و ٩٠٪ من غير السعوديين) يوافقون على أن فعالية السعوديين سوف تزداد اذا ما شارك الأخيرون فى أنشطة اجتماعية مع السعوديين وغير السعوديين. وهنا نلاحظ أولا اختلاف النسبتين (٥٠٪ من السعوديين، ٩٠٪ من غير السعوديين) وقد يرجع ذلك الى حداثة الطفرة الاقتصادية واقترانها بالتحفظ التقليدى للسعوديين فيما يتعلق بالاندماج فى أنشطة اجتماعية غير معهودة فى المجتمع السعودى. وقد يرجع ارتفاع نسبة غير السعوديين لأسباب متعلقة بالعمل. ومنها مثلا محاولة اجادة اللغة العربية وتفهم الحضارة والثقافة ومنها تقوية العلاقات الاجتماعية خارج الدوام وانعكاس (أو احتمال انعكاس) ذلك فى مكان العمل فى شكل تقارب فى الأفكار والآراء ومن ثم الاتجاه الموحد نحو الأهداف والتركيز على العمل والانتاجية وفعاليتها. ومن البديهى أن المشاركة فى الأنشطة الاجتماعية تؤدى الى تعلم كل مشارك من الآخر بعض طرق وأساليب التفكير والتطبيق فى العمل.

ويرى المشاركون فى الدراسة (٥٧٪ من السعوديين و ٧٥٪ من غير السعوديين) أنه يجب على السعوديين أن يبذلوا جهدا أكبر أثناء تأدية واجباتهم وذلك لكون اللغة الانجليزية فى اللغة المستعملة داخليا. وربما دل هذا على حاجة السعوديين الى دورات تدريبية فى طرق وأساليب العمل باللغة الانجليزية ما دامت الأعمال التى يؤدونها تتطلب اجادة تلك اللغة. ومن المحتمل أن السعوديين يؤدون أعمالهم على الوجه المطلوب ولكن عدم تمكنهم من اللغة الانجليزية يقف فى طريق حصولهم على تقديرات ممتازة فى أداء أعمالهم. وذلك أن مستويات الأداء تعتمد على حسن الاتصال باللغة الانجليزية وليس هذا متيسرا للسعوديين.

شعور الموظفين تجاه الشركات : لقد فحصنا فى الجدول رقم (٣) مستويات شعور الموظفين السعوديين وغير السعوديين تجاه الشركات التى يعملون بها. وتشير نتائج البحوث السابقة والمتعلقة بدراسة شعور الموظفين تجاه الشركات التى يعملون لديها الى أهمية تفهم المشكلات الشخصية للموظف وآثارها على مستوى انتاجيته ومدى رضاه فى محيط العمل (At - Twaijri, 1987). وقد أكدت نتائج البحث الحالى هذه الأهمية حيث شعرت أغلبية المشاركين فى الدراسة من السعوديين (٦٨٪) ونسبة عالية من غير السعوديين (٤٧٪) بوجوب تفهم رؤساء العمل لمشكلات الموظف الشخصية. كما ترى الأغلبية العظمى من المشاركين

(٧٣٪ من السعوديين، ٧٦٪ من غير السعوديين) أنه يتعين على الشركات التى ينتمون اليها أن تكون مسئولة عن رفاهية الموظف وسعادته. ومن ثم فأنه يتعين على تلك الشركات أن تأخذ فى الأعتبار أهمية دراسة وتفهم المشكلات الشخصية للعاملين بها ومساعدتهم على مواجهة هذه المشكلات حتى يتفرغوا لأعمالهم ويوجهوا خالص جهدهم نحو الاحتفاظ بعضوية فعالة فى المجتمع.

ومن ناحية أخرى، ربما رجع هذا الشعور القوى تجاه الشركات اما الى جهل الموظفين بحقوقهم، واما الى عدم وجود قوانين عمل مناسبة خاصة بالرفاهية العمالية، واما الى اهمال ملحوظ للأمور العمالية من قبل الشركات، واما الى عدم تفهم كامل لطبيعة القوانين العمالية، ان وجدت. وليس كل هذا بغريب فى حالات الطفرات الاقتصادية التى كثيرا ما تسبق عمليات التقنين. كما أن عملية التقنين تعتمد فى مصادرها على الشريعة الاسلامية والخبرة العملية الناتجة عن ظروف التقدم الاقتصادى والاجتماعى. ولم تتبلور ظروف الخبرة العملية بعد بشكل يسمح بسرعة التقنين اللازم. وتتضح قوة (مدى صدق) هذه التكهنات من وجود فارق ملحوظ فى نسبة التعبير بين السعوديين (٦٨٪) وغير السعوديين (٤٧٪)، فأن السعوديين يعتبرون أكثر حساسية لهذه الظروف من غيرهم لكونهم أبناء المملكة العربية السعودية.

جدول رقم (٣)

مستويات شعور الموظفين السعوديين وغير السعوديين تجاه الشركات

م	القيم	المجموعة	غير موافق ٪ بشدة	غير موافق ٪ متوسط	غير موافق ٪	محايد ٪	موافق ٪	موافق ٪ متوسط	موافق ٪ بشدة
١	يجب على الرئيس مساعدة مرؤوسيه في مشكلاتهم الشخصية	سعودي	- -	٨ ٩	٤ ٤	١٦ ١٩	٢١ ٢٦	٣٠ ٣٧	٤ ٥
		غير سعودي	١٠ ١٣	٩ ١٢	٨ ١١	١٣ ١٧	٢٢ ٣٠	٥ ٧	٨ ١٠
٢	يجب على الشركة أن تكون مسؤولة عن سعادة ورفاهية موظفيها	سعودي	٢ ٢	- -	٦ ٨	١٤ ١٧	١٣ ١٦	١١ ١٢	٣٧ ٤٥
		غير سعودي	- -	٤ ٥	١٣ ١٧	٢ ٢	١٣ ١٨	١٨ ٢٥	٢٤ ٣٣
٣	يجب على الشركة المساعدة في حل مشكلات المجتمع	سعودي	٧ ٨	١٣ ١٦	٨ ١٠	٢٠ ٢٤	٩ ١١	١١ ١٣	١٥ ١٨
		غير سعودي	٢ ٣	٧ ٩	٧ ٩	١١ ١٥	١٣ ١٧	١٨ ٢٥	١٦ ٢٢
٤	يحق للشركة نقل الموظفين رغم المضايقات التي يسببها هذا النقل	سعودي	١٩ ٢٣	٢٦ ٣١	٩ ١١	١٢ ١٥	١٠ ١٢	٧ ٨	- -
		غير سعودي	١٢ ١٦	١٦ ٢٢	١٤ ١٩	٩ ١٠	١٣ ١٧	١١ ١٦	- -
٥	يجب على الشركة أن تأخذ بعين الاعتبار الانتاجية أكثر من السلامة والأمن في العمل	سعودي	٣٢ ٣٩	١٩ ٢٣	٧ ٨	٨ ١٠	٨ ١٠	٦ ٦	٣ ٤
		غير سعودي	٢٦ ٣٥	٢١ ٢٨	١٥ ٢٠	٣ ٤	١٠ ١٣	- -	- -
٦	يجب على الشركة أن تستخدم سياسة التوظيف مدى الحياة	سعودي	- -	٩ ١١	٧ ٨	٢١ ٢٥	١٢ ١٥	١٤ ١٧	٢٠ ٢٤
		غير سعودي	٧ ٩	١٠ ١٣	١٣ ١٧	٩ ١٢	١٧ ٢٣	١١ ١٥	٨ ١١

يعتبر النقل الوظيفى علاجا لعدد من المشكلات الوظيفية التى قد تواجهها الشركات من آن لآخر. وقد تظهر هذه المشكلات اما لعدم تواجد (نقص) الكفاءات المناسبة فى الأماكن المناسبة فى الوقت المناسب، واما لعدم التوافق الاجتماعى أو الادارى بين الموظفين (ظروف تأديبية)، واما لحاجة الادارة الى مكافأة حسن الأداء مع النقل الى المكانة المناسبة اداريا أو وظيفيا ويعرف ذلك بالترقية. ومهما كان سبب النقل فقد ينتج عنه اما ارتياح وطمأنينة وسعادة وظيفية أو اجتماعية للموظف أو مضايقات عكسية بصفة مباشرة أو فى وقت لاحق. ولقد استشار الباحث رأى المشتركين فى هذه الدراسة فى هذا الشأن، فلم توافق الأغلبية (٦٥٪ من السعوديين، ٥٧٪ من غير السعوديين) على حق الشركة فى نقل موظفيها اذا ما صاحب ذلك مضايقات. وربما رجع الفارق بين نسبتى الأجابة (٦٥٪ من السعوديين ، ٥٧٪ من غير السعوديين) الى ارتباط السعوديين بالبيئة المحلية حيث توجد عائلاتهم وقبائلهم ومصالحهم الخاصة. أما بالنسبة الى العمالة الوافدة فقد تتساوى أماكن العمل فى الأهمية. وتتفق هذه النتائج مع نتائج الدراسات المثيلة فيما يتعلق بالانتقال الوظيفى. واذا أخذنا نتائج هذه الدراسات وفحصناها جملة لاكتشفنا وجود مبادىء عامة (مشتركة) بين الثقافات فى مختلف بلدان العالم فى هذا المجال (Ali & Al - Shakhas, 1985; At - Twaijri, 1987).

يعتبر الربح مقياسا لنجاح ادارة الشركة فى تسيير الأمور بشكل مرضى لكل المعنيين من مساهمين وعاملين وغيرهم. وعادة يستخدم الربح فى الدفع لعوامل الانتاج (رأس المال، العمل، والأرض، والتكنلوجيا) وفى اعادة الإستثمار عن طريق حجز جزء صغير من هذه الأرباح. غير ان الأرباح لن تتحقق اذا لم تعط الادارة اهتماما كافيا لعوامل الانتاجية. فانخفاض انتاجية العاملين فى الشركة سيؤدى الى تدهور الأمور وتحقيق خسائر فادحة. كما أن الادارة الناجحة يتحتم عليها الا تهمل سلامة العاملين بها وأمنهم فى العمل. فارتفاع نسبة حوادث العمل وعدم استقرار العاملين سيؤدى الى انخفاض الانتاجية وزيادة تكاليف العمل ومن ثم انخفاض الأرباح وربما خسائر فادحة. ومن هنا يمكن القول أن الادارة الناجحة يجب أن تحتفظ بتوازن كاف بين هدف تحقيق الأرباح عن طريق الاحتفاظ بمعدل انتاجية مرتفع وسلامة وأمن العاملين فى العمل.

وفى هذا الشأن لم يوافق المشتركون فى هذه الدراسة (٧٠٪ من السعوديين، ٨٣٪ من غير السعوديين) على تفضيل الشركات الانتاجية العاملين على سلامتهم وأمنهم فى العمل. وليس من السهل التكهن بوحدة سبب عدم موافقة المشتركين فى الدراسة، وان كان من الواضح أن الأول تعبير عن وجهة نظر العاملين والأخير هو تعبير عن وجهة نظر الادارة. ولكن يمكن القول أن كلاهما هو تعبير مطلق فى غياب العوامل الأخرى.

تستخدم بعض بلدان العالم سياسة التوظيف مدى الحياة، وتعتبر هذه السياسة ناجحة اذا ما هيئت لها البيئة المناسبة. فمن مزاياها أنها تبعث على الاستقرار والطمأنينة فى

نفسية العاملين فيما يتعلق بكسب العيش وتكوين الأسرة ورعايتها اجتماعيا واقتصاديا وصحيا. وهذا بدوره يؤدى الى الاخلاص فى العمل والولاء للشركة حيث ينتج عنه التفانى فى العمل وزيادة الانتاجية ورضا العامل / الموظف عن عمله وما يجلبه له من خير وراحة بال. غير أن هذه السياسة قد تؤدى أيضا الى التواكل وانخفاض الانتاجية اذا لم توجد عوامل الرقابة والتحفيز الملائمة. فقد ينتاب الموظف شعور يفوق حده بالطمأنينة لدرجة تلهيه عن السعى فى سبيل تحقيق أهداف الشركة أو المؤسسة التى ينتمى اليها. وبسؤال المشتركين فى هذه الدراسة عن رأيهم فى وجوب اتباع أصحاب العمل لسياسة التوظيف مدى الحياة، أجابت الأغلبية بالتأكيد (٥٦٪ من السعوديين، ٤٥٪ من غير السعوديين). وربما رجع اختلاف النسبتين الى كون المملكة العربية السعودية دولة اسلامية تطبق مبادىء الشريعة الاسلامية. الأمر الذى ربما استمد منه السعوديون رأيهم وربما شعروا بأنه حق مكتسب، وربما كان صغر الفارق بين النسبتين ناتج عن خلفيات المشتركين فى الدراسة من غير السعوديين، حيث جاءوا من بلدان مختلفة من بينها الهند والباكستان وتايلند والفلبين. وفى تلك البلدان لا تعتبر سياسة التوظيف مدى الحياة بأمر غريب. وثمة سبب لعدم موافقة العمالة الوافدة على وجوب اتباع هذه السياسة. وذلك أنهم يشعرون بأن هذا الأمر لا يعنيهم كثيرا فى المملكة العربية السعودية، فحيثما وجدت سياسة التوظيف مدى الحياة فان المنتفعين بها هم أبناء الوطن سواء كان ذلك فى الشرق أو الغرب.

وبفحص ودراسة اجابات المشتركين فيما يتعلق بالقيم رقم ١، ٢، ٤، ٥، ٦ كما هو ملخص فى جدول رقم (٣) يمكن القول بأن هذه الأجابات تتسق مع بعضها البعض. أما الأجابة المتعلقة بدور الشركات فى حل مشكلات المجتمع (القيمة الادارية رقم ٣) فأن اختلاف الرأى بين السعوديين وغير السعوديون يمكن اعتباره كافيا عن اختلاف الثقافة التى ينتمى اليها كل من الطرفين. (حيث يرى السعوديون (٤٢٪) وغير السعوديين (٦٤٪) أن على الشركات أن تقوم بدور فى حل مشكلات المجتمع). فنظرا لما تقوم به الدولة الاسلامية من رعاية لشئون المجتمع بصفة عامة وحيث أن هذا الدور مستمد من مبادىء الاسلام فأنه من الطبيعى أن تتمشى اجابة السعوديين مع فهمهم لدور الدولة فى رعاية المواطنين. وقد يرجع الاختلاف أيضا الى طبيعة وتفسير نظرة السعوديين لمشكلات اجتماعية على أنه من مصاعب الحياة التى على الأنسان أن يواجهها بايمان وعزيمة سيتغلبون عليها، وربما كانت نظرة السعوديين محدودة بعوامل بيئية أخرى. ومن جهة أخرى قد يكون نظرة غير السعوديين مبنية على خلفية ثقافية تجعله يرى مصاعب الحياة الاجتماعية من خلال اطار آخر على أساس المقارنة بين ثقافتين أو أكثر : ثقافته ثقافة البلدان التى زارها أو عاش بها، وهذا أمر لا يتوفر مثله لدى السعودى حيث أنه لم يرحل للعمل فى بيئة أخرى وذلك لعدم حاجته الى ذلك.

جدول رقم (٤)

معاملات ارتباط بيرسون لطبيعة العلاقة بين شعور الموظفين السعوديين وغير السعوديين تجاه زملائهم في العمل وتجاه الشركات

	شعور الموظفين تجاه الشركة	
	سعوديون	غير سعوديين
شعور الموظفين تجاه زملائهم	★ ١٦	★★ ٢٢

$P^* < .01$

$P^{**} < .05$

جدول رقم (٥)

الفرق الكلي بين مستويات شعور الموظفين تجاه زملائهم ومستويات الموظفين تجاه الشركة للمجموعة السعودية وغير السعودية

المتغير	المجموعة	عدد الحالات	المعدل	قيمة «ت»	المستوى المعنوي
١ ـ شعور الموظفين تجاه زملائهم	سعوديون	٨٣	٤,٤٤٩٣	٢,٥٩	٠,٠٠١(*)
	غير سعوديين	٧٥	٤,٤٩٣١		
٢ ـ شعور الموظفين تجاه الشركة	سعوديون	٨٣	٤,٦١٦٠	٠,٣٣	٠,٧٣٩
	غير سعوديين	٧٥	٤,٧٥٩٣		

$P^* < .01$

طبيعة العلاقة بين شعور العمالة الوافدة والعمالة الوطنية تجاه الشركات وتجاه زملائهم فى العمل : يحتوى الجدول رقم (٤) على معامل ارتباط بيرسون Pearson Coefficient الذى يعطى صورة عن طبيعة العلاقة بين شعور الموظفين السعوديين وغير السعوديين تجاه زملائهم فى العمل وتجاه الشركات. ويتضح لنا من هذا الجدول أن هناك علاقة ايجابية معنوية ذات معنى ودلالة احصائية بين شعور السعوديين تجاه زملائهم فى العمل وتجاه الشركات (P<.01)، وعلاقة ايجابية معنوية ذات معنى ودلالة احصائية بين شعور غير السعوديين تجاه زملائهم فى العمل وتجاه الشركة (P<.05). ولكن هناك فرق بين المجموعة السعودية والمجموعة غير السعودية بالنسبة الى شعور المحموعتين تجاه زملائهم فى العمل وتجاه الشركة؟ للأجابة عن هذا السؤال ننظر الى جدول رقم (٥) حيث نجد نتائج اختبارات «ت» للمجموعة السعودية وغير السعودية بخصوص شعور المجموعتين تجاه زملائهم فى العمل وتجاه الشركات وتقرير طبيعة هذه الفروق بين مستويات شعور المجموعتين. وتدل النتائج على أن هناك فروقا معنوية ذات معنى ودلالة احصاية لمستويات شعور الموظفين تجاه زملائهم بين المجموعة السعودية وغير السعودية (P<.01). ويمكن عزو هذه الفروق المعنويه ذات الدلالة الاحصائية بين المجموعتين الى عدة عوامل منها :

١ - اختلاف الثقافات الحضارية، فهذا له دور كبير فى التأثير على القيم الادارية. وذلك لأن السعوديين وغير السعوديين لديهم طرقهم الخاصة حسب بيئتهم الثقافية لوضع المعايير على مستوى شعورهم تجاه زملائهم فى العمل.

٢ - اختلاف مستوى المؤهل العلمى، ويتضح لنا من جدول رقم (١) أن عددا كبيرا من السعوديين يحمل مؤهل الشهادة الثانوية بينها يحمل عدد كبير من غير السعوديين المؤهل الجامعى وهذا الفارق العلمى بطبيعة الحال يخلق صورة معينة حول شعور المجموعتين تجاه زملائهم فى العمل. فالتعليم الجامعى يزود الطلاب بمعلومات قيمة وتساعدهم على بناء كفاءات من خلال النشاطات / الأنشطة اللاصفية التى تنمّي روح التعاون والإخاء والترابط وتشجع الروح القيادية لديهم.

٣ - اختلاف الأعمار، ويتضح من الجدول رقم (١) أن أغلبية السعوديين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ - ٣٤ سنة بينها أغلبية غير السعوديين تزيد أعمارهم على ٣٤ عاما. وهذا الفارق فى العمر له أبعاد كبيرة من حيث طول مدة الخبرة فى العمل وطريقة معاملة الزملاء فى العمل وطريقة التحقق من الكفاءة الإدارية وغير ذلك.

الخلاصة

يتضح لنا من العرض النظرى لهذه الدراسة ومن تحليل نتائج البحث الميدانى المقارن ما يلي :

١ - أن المشاركين فى هذه الدراسة من السعوديين وغير السعوديين يعتبرون - بشكل عام - راضون عن شعورهم تجاه زملائهم فى العمل وتجاه الشركات.

٢ ـ أنْ هناك علاقة ايجابية ذات معنى ودلالة احصائية بين شعور السعوديين تجاه زملائهم في العمل وتجاه الشركات وكذلك بين شعور غير السعوديين وتجاه زملائهم في العمل وتجاه الشركات.

٣ ـ وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين المجموعة السعودية وغير السعودية بالنسبة الى مستويات شعورهم تجاه زملائهم في العمل.

وللأستفادة من هذه النتائج يوصى الباحث أن تقوم الشركات العاملة فى المملكة العربية السعودية بأجراء استفتاء لجميع موظفيها للوقوف على طبيعة ومستويات القيم الادارية التى يمارسها الموظفون لديها. فعندما تلم الشركة بالقيم الادارية التى يمارسها موظفوها سوف يتكون لدى الشركة تصور عام يمكنها من القيام بوضع خطط محكمة بخصوص تشجيع وتحفيز الموظفين على أسس صحيحة وقواعد سليمة.

وبما أن النتائج بينت أن استعمال اللغة العربية ليس السائد لدى هذه الشركات وبما أن لغتنا الأم هى اللغة العربية فيجب على الشركات أن تسعى الى التقليل من استعمال اللغة الأنجليزية كلغة رسمية داخلية بين الأقسام وتشجيع استعمال اللغة العربية وذلك عن طريق تزويد الأقسام بالمتطلبات الأساسية لتحقيق هذا الغرض. وكذلك يجب أن تسعى الشركات الى عمل نشاطات / أنشطة جماعية خارج الدوام لجميع الموظفين لتسهيل مهمة التعارف وزيادة مستوى التفاهم والتقارب فى التفكير بين الموظفين للإسراع فى عملية التأقلم فى مناخ العمل.

وربما فعلت الدولة خيرا بدراسة شئون العمال مع لفتة خاصة للأمور المتعلقة بالموضوعات والنتائج التى جاءت بها هذه الدراسة عن طريق دراسة الأوضاع العمالية بقصد زيادة مستوى الرعاية والتوجيه للعمالة الوطنية. وحتى يمكن زيادة مستوى النوعية من العمالة المتاحة، فالخطط الخمسية الحالية تطالب بزيادة وتوفير المهارات المناسبة لتواكب التقدم الاقتصادى للمملكة العربية السعودية واحتياجاتها الاجتماعية فى سبيل استقرار وأمن الشعب السعودى والحفاظ على مكانته ودوره القيادى فى العالم الأسلامى عامة والخليج والجزيرة العربية خاصة. ولعل من شأن التطور الاقتصادى أن يقل الاعتماد على العمالة الوافدة مع مرور الزمن فى مجالات ومهارات معينة، وان كان من الصعب أن تستقل دولة عن الأخريات بصفة تامة. ولمواجهة هذه الظروف قد تحتاج المملكة العربية السعودية الى بعض القوانين التى تنظم تبادل القوى العاملة ورعايتها حتى لا تقع فريسة لتشويهات متصلة بالعمالة الأجنبية هى فى غنى عنها.

أما بالنسبة الى الباحثين فى هذا المجال فأرى أن تعمل دراسة مشابهة لتأكيد نتائج هذه الدراسة أو ابراز نتائج أخرى. وبما أن هذا الموضوع حيوى وهام أرى كذلك أن تضاف متغيرات أخرى الى الدراسة مثل حجم المنشأة ومادة الخبرة الكاملة والمناخ الـ[illegible]

والولاء للمنظمة والأداء الوظيفى والأسلوب القيادى. وربما احتاج الأمر الى عدة دراسات لتغطية هذه المتغيرات.

النتائج والمناقشات

يتضح لنا من الجدول رقم (١) أن متوسط أعمار السعوديين يبلغ حوالى ٣٠ عاما بينما يبلغ متوسط أعمار غير السعوديين تقريبا ٤٢ عاما. أما بالنسبة الى المستوى العلمى فيغلب التعليم الثانوى على الجزء السعودى من العينة بينما يغلب الطابع الجامعى على الجزء غير السعودى من العينة. وكذلك يتضح لنا من الجدول ذاته أن السعوديين لهم مدة خدمة أطول بالنسبة الى غير السعوديين فى الشركات التى يعملون بها حاليا.

كان الهدف الأول لهذه الدراسة هو محاولة الاجابة عن السؤال التالى : ما مستويات القيم الادارية للعمالة الوافدة (غير السعوديين) وللعمالة الوطنية (سعوديين) تجاه زملائهم فى العمل وتجاه الشركات؟ وللإجابة عن هذا السؤال لخصنا احصائيا فى الجدول رقم (٢) مستويات شعور الموظفين السعوديين وغير السعوديين تجاه زملائهم فى العمل وفى الجدول رقم (٣) مستويات شعورهم تجاه الشركات على التوالي.

شعور الموظفين نحو زملائهم فى العمل: يتضح لنا من النتائج المعروضة فى الجدول رقم (٢) أن الأغلبية البسيطة ٥٣٪ (٢٠٪ + ١٤٪ + ١٩٪) من السعوديين والأغلبية العظمى ٧٤٪ (١٩٪ + ٢٥٪ + ٣٠٪) من غير السعوديين الذين اشتركوا فى الدراسة الحالية لم توافق على أن فعالية غير السعودى تعتمد على اجادته للغة العربية، أى أن عددا كبيراً من المشاركين فى هذه الدراسة لا يوافقون على الرأى القائل أن اجادة اللغة العربية سوف تزيد من فعالية الموظف غير السعودى. وقد تنسب هذه النتيجة الى أن معظم المعاملات الداخلية فى الشركات والصناعات التى تشملها الدراسة الحالية تستخدم اللغة الانجليزية كوسيلة اتصال. وبناء على ذلك فإن اجادة اللغة العربية ليست مهمة لدرجة كبيرة (عالية) ما دام الموظف يجيد اللغة الانجليزية ويتضح لنا من الجدول ذاته عدم وجود رأى قاطع بين المشتركين في الدراسة فيما يتعلق باعتماد مستوى فعالية غير السعودي على مدى فهمه للثقافة والحضارة والتاريخ العربى فبينما أفاد ٣٦٪ من السعوديين و ٢٩٪ من غير السعوديين بشكل عام لعدم موافقتهم الى أن غير السعودي سيكون أكثر فعالية بمدى فهمه للثقافة والحضارة والتاريخ العربى فقد أفاد ٣٩٪ من السعوديين و ٤٨٪ من غير السعوديين بموافقتهم. ولقد بلغت نسبة المحايدين من السعوديين وغير السعوديين ٢٥٪ و ٢٣٪ على التوالى.

وتدعم هذه النتائج ما جاءت به الدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بأختلاف الثقافات (Myers et al, 1974; England, 1978; Kelley & Worthley, 1984) حيث وجد أنه

من الأهمية بمكان تفهم حضارة وثقافة البلد التى يعمل بها الأشخاص والشركات (& Ali Al - Shakhas, 1985; At - Twaijri, 1987). كذلك هذه النتائج تؤيد أقوال Drucker (1986) حول موضوع تفهم القيم الادارية للبيئة التى تعمل فيها الشركات متعددة الجنسية. غير أنه يجب أن نتذكر أن مدى تفهم الثقافة والحضارة والتاريخ لبلد ما يتطلب فترة زمنية طويلة نسبيا، فى حين أن متوسط فترة عقود العمل فى المملكة العربية السعودية قد يبلغ عامين.

المصادر

Ali, A. & Al-Shakhas, M.
1985 "Managerial Value Systems for Working in Saudi Arabia: An Empirical Investigation". Group and Organization Studies 2: 135 - 151.

Al-Maney, A.J.
1981 "Cultural Traits of the Arabs: Growing Interest for International Management". Management International Review 21 (3): 10-18

Allport, G.W., Vermon, P.E. & Lindzey, G.
1951 Study of Values. Boston: Houghton Mifflin Co.

Anastos, D. Bedos, A. & Seamon, B.
1980 'The Development of Modern Management Practices in Saudi Arabia". Columbia Journal of World Business 15(2): 81-92

At-Twaijri, M.
1987 "A Cross Cultural Comparison of American-Saudi Managerial Attitudes in U.S. – Related Firms in Saudi Arabia: An Empirical Investigation." Proceedings of the 1987 Annual National Conference on Employees Rights and Responsibilities, Virginia Beach, Virginia, USA, October 15-17: 259-263.

Azumi, K.
1978 "Self Versus Collectivity Orientation Among Japanese Employees: An International Comparison". Paper presented at a workshop, Alternatives to the Group Model of Japanese Society, Stanford University.

Badaway, M.K.
1980 "Styles of Mideastern Managers". California Management Review 22 (2): 51-58.

Barrett, G.V. & Bass, B.M.
1976 "Cross-Cultural Issues in Industrial and Organizational Psychology." pp 1639-1686 in M.D. Dunnetts (Ed.), Handbook of Industrial and Organizational Psychology. Chicago: Rand McNally

Brislin, R.W.
1970 "Back-Translation for Cross-Cultural Research." Journal of Cross-Cultural Psychology 1: 185-216.

Chang, S.K.C.
1985 "American and Chinese Managers in U.S. Companies in Taiwan: A Comparison." California Management Review 27(4): 144-156.

Chemington, D.J., Spencer, J.C. & England, J.L.
1979 "Age and Work Values". Academy of Management Journal 22 (3): 617-623.

Connor, P.E. & Becker, B.W.
1975 "Values and the Organization: Suggestions for Research". Academy of Management Journal 18 (3): 550-561.

Drucker, P.F.
1986 "The Changing Multinational". The Wall Street Journal (January 15): 1-2.

England, G.W.
1978 "Managers and Their Values Systems: A Five Country Comparative Study". The Columbia Journal of World Business 13 (2): 35-44.

Graues, C.W.
1970 "Levels of Existence: An Open System Theory of Values". Journal of Humanistic Psychology: 131-155.

Guth, W.D. & Taguiri, R.
1965 "Personal Values and Corporate Strategies". Harvard Business Review 43: 123-124.

Haire, M., Chiselli, D.E. & Porter, L.W.
1966 Managerial Thinking: An International Study. New York: John Wiley.

Hegarty, W.R.
1976 "The Relationship Between Values Structure and Willingness to Make Economically Suboptimal Investments." Proceedings of Eastern Academy of Management Meeting, pp:123-127.

Kanovsky, E.
1986 "Migration from the Poor to the Rich Arab Countries". Middle East Review (Spring): 28-36.

Kelley, L. & Worthley, R.
1981 "The Role of Culture in Comparative Management: A Cross Cultural Perspective." Academy of Management Journal 24(1): 164-167.

Kerlinger, F.A.
1973 Foundation of Behavioral Research (2nd ed.). New York: Holt Rinehart and Winston.

Myers, M.S. & Myers, S.S.
1974 "Toward Understanding the Changing Work Ethics." California Management Review 17(1): 7-19.

Owen, R.
1986 "Migrant Workers in the Gulf". Middle East Review (Spring): 24-27.

Pezeshkpur, C.
1978 "Challenges to Management in the Arab World." Business Horizon 21 (4): 47-55.

Rokeach, M.
1973 The Nature of Human Values. New York: Free Press.

Siraj Eldin, I.A. , Sherbiny, N.A. & Siraj Eldin, M.I.
1984 "Saudis in Transition: Challenges of Changing Labor Market". World Bank Publication, Oxford University Press.

Taguiri, R.
1965 "Value Orientation and the Relationships of Managers and Scientists". Administrative Science Quarterly 9: 39-51.

Wright, F.
1980 "Organizational Behavior in Islamic Firms". Management International Review 21(2): 86-94.



المجلة التربوية

تصدر عن كلية التربية - جامعة الكويت
مجلة فصلية، تخصصية، محكمة

رئيس هيئة التحرير
د. عبد الرحمن أحمد الأحمد

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة
ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية
* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية .

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب	١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٢,٥ د.ك	وللطلاب	١,٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي		
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٠ دولاراً أمريكاً.		

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :
المجلة التربوية ـ ص.ب ١٣٢٨١ كيفان ـ الرمز البريدي 71953 الكويت.
هاتف : ٤٨٣٠٢٦٨

آفاق استغلال الغاز الطبيعي عالميا

يوسف حسن محمد
قسم الاقتصاد ـ جامعة الكويت

مقـــدمة

يعتبر الغاز الطبيعي من أنظف أصناف الوقود الأحفوري على الاطلاق وأعلاها كفاءة عند الاستخدام. وقد كان المختصون بأمور الطاقة يتوقعون دورا رائدا للغاز الطبيعي في هيكل استهلاك العالم من الطاقة الأولية في ظل الظروف السائدة خلال السبعينات والمتمثلة باستمرار ارتفاع اسعار النفط واشتداد ندرة مصادره بالاضافة الى تنامي القيود على استخدامات مصادر الطاقة الأخرى لأسباب بيئية. ويهدف هذا البحث الى تتبع تطور صناعة استغلال الغاز الطبيعي وأوضاع التجارة فيه ومن ثم الاشارة الى المعوقات الأساسية التي تقف حائلا دون قيام الغاز بالدور المؤمل له. وترتبط هذه المعوقات أساسا بطبيعة صناعة الغاز. هذه المعوقات لها افرازات مختلفة أهمها تباين أنماط التسعير المفضلة من جانب المستهلكين والمنتجين والتي تسهم الى حد كبير في احتواء دور الغاز وتحديده في جوانب ضيقة من استعمالات الطاقة الأولية. نستعرض في الجزء التالي الغاز الطبيعي من حيث طبيعة تواجده واحتياطياته، ثم نتطرق الى تطور استغلال الغاز الطبيعي تاريخيا وطرق الاستفادة منه. بعد ذلك نوضح مراكز الانتاج والاستهلاك وذلك تبعا للمناطق الجغرافية وأهم الدول، ونتبع هذا الجزء بالحديث عن تطورات تجارة الغاز وتكاليف النقل لوسطائها المختلفة بالاضافة الى المعوقات الرئيسية التي تواجهها، وأخيرا أنماط التسعير السائدة فيها، ونختم البحث بالخلاصة والاستنتاجات.

طبيعة تواجد الغاز الطبيعي واحتياطياته

من المعروف أن الغاز الطبيعي مزيج من الهيدروكربونات الشبيهة بالنفط من حيث

الجيولوجية والجغرافية والتركيب الكيماوي. وتشكل غازات الميثان والايثان والبروبان والبيوتان والبنتان أهم مكونات الغاز الطبيعي وجميعها مركبات بارافينية أي على شكل سلاسل مستقيمة. ويعتبر الميثان أبسطها من حيث التركيب الكيماوي. كما أن الغاز يحوي بعض الشوائب الغازية كالغازات الكبريتية والنيتروجينية وثاني أكسيد الكربون.

يتواجد الغاز الطبيعي في الأرض إما مع النفط ويسمى عندئذ غازاً مصاحباً Associated Gas أو بمفرده في مكامن مستقلة ويطلق عليه غير مصاحب Non-Associated Gas. ويصنّف الغاز الى صنفين تبعا لنسب مكوناته. فهناك الغاز الطبيعي الجاف Dry Gas وهو عديم المحتوى من الهيدروكربونات القابلة للتكثيف في ظروف الضغط والحرارة العياريين، في حين يطلق مصطلح غاز رطب Wet Gas على أصناف الغاز التي تحتوى على هيدروكربونات قابلة للتكثيف ويرجع السبب في تسمية هذا الصنف بالغاز الرطب الى تكثف غاز البنتان عند الضغط الجوي مكونا سائلا يسمى الغازولين الطبيعي Natural Gasoline.

وفيما يختص بالشوائب الموجودة في الغاز الطبيعي فانه عادة مايتم التفريق بين الغازات المختلفة على أساس المحتوى الكبريتي حيث يسمى الغاز الذي يحوي مقدارا صغيرا من الشوائب الكبريتية بحيث لايحتاج الى تنقيته قبل الاستخدام بالغاز الطبيعي الحلو Sweet Gas. في حين يسمى الغاز الذي يتطلب التنقية لارتفاع نسبة الكبريت فيه بالغاز الطبيعي الحامض Sour Gas. ولمقارنة أصناف الغاز الطبيعي من حيث الخواص التجارية كالمحتوى الحراري والوزن النوعي هناك مقياس رقم واب .Wobbe No ويحسب كالآتي (الوحدات القياسية مبينة بين قوسين):

رقم واب .Wobbe No = المحتوى الحراري ÷ (الوزن النوعي) $\frac{1}{2}$

(ب ت يو /قدم مكعب) (ب ت يو /قدم مكعب) (رقم مطلق)

ويذكر أن الوزن النوعي للغاز الطبيعي يتراوح بين ٥٨ر٠ الي ٧٩ر٠ تبعاً لمحتواه من الغازات المختلفة مقارنة مع الوزن النوعي للماء الذي يعادل واحداً صحيحاً. من الواضح أن رقم واب يتناسب طردياً مع المحتوى الحراري وعكسيا مع الوزن النوعي. ويعتبر الغاز الطبيعي عموماً أكثر جودة كلما ارتفع رقم واب المتعلق به. ويوضح جدول (١) المحتوى الحراري لمكونات الغاز الطبيعي ونسبة كل مركب في الحجم الكلي وذلك للغاز الجاف والرطب. ومن الملاحظ ان غاز الميثان هو المركب الأساسي من حيث نسبته في الحجم مع تميزه بانخفاض محتواه الحراري مقارنة مع المكونات الأخرى. والجدير بالذكر أنه بالاضافة الى تواجد الغاز الطبيعي في المناطق الرسوبية المميزة الا أنه يتواجد أيضا في مناطق من العالم ذات صفات جيولوجية مختلفة تماماً. فعلى سبيل المثال يتواجد الغاز الطبيعي في حقول الفحم وفي بعض التكوينات الصخرية الضيقة وكذلك في المناطق المتجمدة وقيعان المحيطات.

جدول رقم (١)

مكونات الغاز الطبيعي

المركب	المحتوى الحراري (ب ت يو / قدم مكعب)	النسبة في الحجم (٪)	
		الغاز الجاف	الغاز الرطب
الغاز الطبيعي التجاري	١٠٢٠ ـ ١٠٥٠	-	-
الميثان (Methane)	١٠١٢	٩٦,٠٠	٨٤,٦٠٠
الايثان (Ethane)	١٨٠٠	٢,٠٠	٦,٤٠
البروبان (Propane)	٢٥٢٠	٠,٦٠	٥,٣٠
البيوتان (Butane)	٣١٠٦	٠,٣٠	٢,٦٠
البنتان (Pentane)	٣٣١٧	٠,٢٠	٠,٦

المصدر: Tiratsoo, 1979 : Table 1/5.

ملاحظة : عادة ما يستخدم مقدار السوائل المستخلصة من الغاز الطبيعي في ظروف الضغط والحرارة العياريين لتصنيفة الى رطب أو جاف. فالغاز الذى يحوى أكثر من ليتر واحد من المكثفات لكل ٧٥ مترا مكعبا من الغاز يعتبر رطبا بينما يعتبر جافا اذا كانت كمية المكثفات أقل من ذلك.

ولدراسة تطور الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي وفق المجموعات الجغرافية المختلفة للفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٦ نستعرض جدول (٢). يلاحظ ان ارقام الاحتياطي لاتفرق بين احتياطيات الغاز المصاحب وغير المصاحب، الا أنه بشكل عام يمكن القول بين احتياطيات الغاز المصاحب تشكل مانسبته ٢٨٪ من اجمالي الاحتياطيات وتتركز بشكل أساسي في الدول ذوات الاحتياطي النفطي الضخم كالمملكة العربية السعودية والكويت والعراق وبعض الدول الأخرى.

يتضح من الجدول أن التوزيع الجغرافي لاحتياطيات الغاز يتسم باتساعه ونموه المضطرد خلال الفترة المذكورة. فقد ارتفع احتياطي العالم من الغاز الطبيعي ليصل الى ١٠٧٥٦١ بليون متر مكعب (حوالي ٧٠٠ بليون برميل مكافىء نفط) سنة ١٩٨٦. ويلاحظ من الجدول عدم تجانس نمو الاحتياطي في المناطق المختلفة، حيث ارتفعت حصة دول الشرق الأوسط ودول التخطيط المركزي لتصل ١ر٢٨٪ و٦ر٣٩٪ بالترتيب، في حين انخفضت نسبة أمريكا الشمالية لتصل ٤ر٧٪ سنة ١٩٨٦. ويعزى الانخفاض في حصة أمريكا الشمالية في مجمل الاحتياطي العالمي الى عدم حدوث أية إضافات مهمة لتعويض

الاستهلاك المستمر، كما أن أمريكا الشمالية كانت قد تعرضت لمقدار كبير من البحث والتنقيب في الفترة السابقة لسنة ١٩٦٥ . وفي المقابل شهدت دول العالم الأخرى نموا كبيرا في جهود الاستكشاف مما أدى الى اكتشاف مقادير مهمة من الغاز الطبيعي وبالخصوص في منطقة الشرق الأوسط والاتحاد السوفيتي وبعض الدول الأفريقية .

جدول رقم (٢)

تطور الاحتياطيات والانتاج المستغل من الغاز الطبيعى وفق المناطق الجغـرافية، ١٩٦٥ - ١٩٨٦[1]

(بليون متر مكعب)

المنطقة	الاحتياطيات				الانتاج المستغل			
	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٨٦[2]	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٨٦
أمريكا الشمالية	٩٢٥٥ (٣٦,٦)	٨٠٧٥ (١٣,٣)	٨١٠٠ (٨,١)	٧٩٧٠ (٧,٤)	٤٦٨,٩ (٦٨,٢)	٦١٦,٥ (٤٩,٥)	٥٤٩,٧ (٣١,١)	٥٣١,٠ (٢٩,٤)
أمريكا اللاتينية	١٧٧٠ (٧,٠)	٢٣٣٦ (٣,٩)	٥٥٢٩ (٥,٦)	٦٥٨١ (٦,١)	٢٢,٨ (٣,٣)	٣٧,١ (٣,٠)	٧٦,٤ (٤,٣)	٧٧,٦ (٤,٣)
أوروبا الغربية	١٨٢٤ (٧,٢)	٤٣٤١ (٧,٢)	٥٥٢٣ (٥,٦)	٥٥٨٩ (٥,٢)	١٩,٧ (٢,٩)	١٦١,٥ (١٣,٠)	١٩٤,٣ (١١,٠)	١٩٠,٥ (١٠,٥)
الشرق الأوسط	٦١٧٠ (٢٤,٤)	١٥٣٧٧ (٢٥,٤)	٢٧٤١٥ (٢٧,٥)	٣٠٢٣٤ (٢٨,١)	٤,٨ (٠,٧)	٣٤,٢ (٢,٧)	٦٧,٥ (٣,٨)	٧٥,٢ (٤,٢)
أفريقيا	٢١٦٤ (٨,٦)	٥٨١١ (٩,٦)	٥٨٤٠ (٥,٩)	٧٠٣٩ (٦,٥)	٢,٠ (٠,٣)	١٣,٣ (١,١)	٥٢,٩ (٣,٠)	٥٦,٣ (٣,١)
آسيا والشرق الأقصى	٨٠١ (٣,٢)	٢١٨٧ (٣,٦)	٥٥٨٤ (٥,٦)	٥٨٥٤ (٥,٤)	٧,٦ (١,١)	٢١,٤ (١,٧)	٨٣,٩ (٤,٨)	٨٤,٢ (٤,٩)
أوقيانوسيا	١٣٧ (٠,٥)	١٠٣٦ (١,٧)	١٦٧٨ (١,٧)	١٦٧٥ (١,٦)	--[5] --	٥,٥ (٠,٤)	١٥,٩ (٠,٩)	١٧,٧ (١,٠)
دول التخطيط المركزى	٣١٩٥ (١٢,٦)	٢١٣٤٦ (٣٥,٣)	٣٩٨٧٦ (٤٠,١)	٤٢٦١٨ (٣٩,٦)	١٦١,٧ (٢٣,٥)	٣٣٦,٣ (٢٨,٦)	٧٢٦,٠ (٤١,١)	٧٧٠,٠ (٤٢,٦)
العالم معدل النمو (٪)[3]	٢٥٣١٥ (-)	٦٠٥٠٨ (٨,٧)	٩٩٥٤٦ (٥,٠)	١٠٧٥٦١ [4](٧,٧)	٦٨٧,٣ (-)	١٢٤٥,٨ (٦,٠)	١٧٦٦,٧ (٣,٥)	١٨٠٧,٤ [4](٢,٣)
الأوبك النسبة الى العالم	٩١٦٢ (٣٦,٢)	٢٢٥٣٧ (٣٦,٥)	٣٥٦٨٤ (٣٥,٨)	٤٠٦٣٣ (٣٧,٨)	١٦,٨ (٢,٤)	٥٦,٢ (٤,٥)	١٦٠,١ (٩,١)	١٧٢,٤ (٩,٥)

المصدر : OPEC, 1985 : Tables 12 & 16.

OPEC, 1986 : Tables 12 & 16.

ملاحظة :
(١) الأرقام بين قوسين تعنى النسبة الى مجموع العالم (٪).
(٢) الأرقام تشير الى الاحتياطيات فى نهاية سنة ١٩٨٦ .
(٣) تشير معدلات النمو الى المتوسط السنوى خلال فترة عشر سنوات.
(٤) يشير هذا الرقم الى معدل النمو خلال الفترة١٩٨٦/٨٥ .
(٥) الاشارة (--) تعنى رقما أصغر من ٠,٠٥ بليون متر مكعب.

وبالنسبة لتوزيع الاحتياطي وفق أهم الدول سنة ١٩٨٦ نستعرض جدول (٣) حيث نلاحظ أن الاتحاد السوفيتي وايران تحوزان على ما يقارب من ٣٨٪ و ١٣٪ من مجمل الاحتياطى العالمى. أما الدول الأخرى التى تمتلك كميات لا بأس بها فهى الولايات

جدول رقم (٣)

احتياطيات وانتاج الغاز الطبيعى وفق أهم الدول، ١٩٨٦.[1]

الدولة[2]	الاحتياطى (بليون متر مكعب)	الانتاج (بليون متر مكعب)	عمر الاحتياطى (سنوات)
الاتحاد السوفيتى	٤١٠٠٠	٦٨٥,٨	٥٩,٨
ايران	١٣٨٦٠	٣٣,٠	٤٢٠,٠
الولايات المتحدة	٥٢٢٠	٤٥٢,٣	١١,٥
قطر	٤٤٤٠	٦,٢	٧١٦,١
الجزائر	٣٠٠٢	٩٧,٤	٣٠,٨
السعودية	٣٩٥١	٤٠,٥	٩٧,٦
الامارات	٥٤١٤	٢٣,٥	٢٣٠,٤
كندا	٢٧٥٠	٧٨,٧	٣٤,٩
النرويج	٢٢٩٦	٢٧,٣	٨٤,١
المكسيك	٢١٤٦	٢٦,١	٨٢,٢
هولندا	١٨١٥	٧٤,١	٢٤,٥
فنزويلا	٢٦٥٠	٣٦,٣	٧٣,٠
استراليا	١٥٣٠	١٣,٧	١١١,٧
ماليزيا	١٥٠١	١٥,٠	١٠٠,٠
نيجيريا	٢٤٠٠	١٨,٧	١٢٨,٣
اندونيسيا	٢٠٧٠	٤٦,٣	٤٤,٧
الكويت	١١٦٧	٦,٧	١٧٤,٢
الصين	٨٧٠	٢٠,٦	٤٢,٢
العراق	٨٢١	٨,٣	٩٨,٩
بريطانيا	٦٣٤	٤٥,٣	١٤,٠
الأرجنتين	٦٦٩	١٥,٥	٤٣,٢
ليبيا	٨٢٧	١٢,٩	٦٤,١
العالم	١٠٧٥٦١	١٩٦٧,٥	٥٤,٧
الأوبك	٤٠٦٣٣	٣٣٢,٥	١٢٢,٢
النسبة للعالم (٪)	(٣٧,٨)	(١٦,٩)	

المصدر : OPEC, 1986 : Tables 34, 40 & 41.

ملاحظات :

(١) تشير ارقام الاحتياطى والانتاج للوضع حسب نهاية سنة ١٩٨٦.

(٢) بالنسبة للدول خارج الأوبك فان أرقام الانتاج تمثل الانتاج المستغل وليس الكلى لكون الحقن والحرق يمثلان نسبة ضئيلة من الانتاج الاجمالى. اما بالنسبة لدول الأوبك فان أرقام الانتاج تمثل مجمل الانتاج وذلك لصغر الكمية المستغلة. لذلك فان انتاج العالم = الانتاج المستغل خارج الأوبك + اجمالى انتاج الاوبك.

المتحدة ٤,٩٪ وقطر ٤,١٪ والسعودية ٣,٧٪ والجزائر ٢,٨٪. ونشير أخيراً إلى أن أهم ثلاث عشرة دولة وهى : الاتحاد السوفيتى وايران وقطر وفنزويلا والسعودية والامارات والجزائر والنرويج والمكسيك والولايات المتحدة وكندا ونيجيريا واندونيسيا تحوز فيها بينها على ٨٥٪ من الاحتياطى العالمى المؤكد فى العالم. ومن الضرورى أن نشير هنا الى أن أرقام الاحتياطى ليست بالدقة التى تمكننا من الاعتماد عليها وذلك لعدة أسباب هى : عدم اتفاق الدول على تعريف الاحتياطى المذكور، لذلك فإن أرقام الاحتياطى لا تعنى الشىء نفسه فى الدول المختلفة. كذلك من المعروف ان الاحتياطيات المعروفة غير متوافرة بنفس الدرجة حيث أن بعضها متواجد فى مناطق قريبة وأخرى فى مناطق نائية. . وهناك أيضا احتياطيات مرتبطة بالنفط الخام حيث أن انتاجها يعتمد على معدلات انتاج النفط مما يمنع انتاج الغاز بصفة مستقلة. كما أن هناك اختلافات كبيرة بين الاحتياطيات المختلفة من حيث المحتوى الحرارى بسبب اختلاط الغاز مع مركبات أخرى. أخيرا يشكل الفاقد من الانتاج نسبة كبيرة من الانتاج الاجمالى مقارنة مع المصادر الأخرى الا أنه بشكل عام تنخفض نسبة الفاقد بشكل كبير فى حالة احتياطيات الغاز غير المصاحب حيث تصل نسبة الانتاج الى ٩٠٪ من اجمالى الكميات نظرا لقدرة الغاز الفائقة على التحرك خلال المسامات الصخرية. أما فى حالة الغاز المصاحب فان نسبة الانتاج تكون منخفضة حيث تصل فى بعض الأحيان الى أقل من ٥٠٪. هذا مع العلم أن النفوط المختلفة تختلف من حيث نسبة الغاز الى النفط حيث تصل هذه النسبة فى دول أمريكا اللاتينية حوالى ٢٥٠٠ ـ ٣٠٠٠ قدم مكعب لكل برميل فى حين تنخفض هذه النسبة فى آبار الشرق الأوسط لتصل حوالى ٢٠٠ ـ ٧٠٠ قدم مكعب للبرميل. وتعنى هذه الأرقام على سبيل المثال أنه فى حالة كون النسبة ١٠٠٠ قدم مكعب للبرميل فان انتاج بليون قدم مكعب من الغاز الطبيعى يتطلب انتاج مليون برميل نفط.

استغلال الغاز الطبيعى تاريخيا

بدأ استغلال الغاز الطبيعى فى الانارة والتدفئة فى ايطاليا ابان القرن السابع عشر، ولكن لم تأخذ هذه الصناعة أهميتها التجارية فى العالم الا منذ فترة قصيرة. فقد بدأ استخدام الغاز فى الولايات المتحدة منذ سنة ١٨٢١ وذلك بعد اكتشاف كميات منه فى ولاية نيويورك. كان الغاز حينئذ ينقل بواسطة الأنابيب المصنوعة من الأشجار المجوفة الى المناطق المجاورة لاستخدامه فى الانارة. ولم تتسع استخدامات الغاز بسبب عدم كفاءة خطوط الأنابيب المستخدمة لارتفاع نسبة هروب الغاز منها مما كان يحد من جدوى نقل الغاز للمناطق البعيدة. ولكن تطوير الأنابيب الحديدية سنة ١٨٧٢ ونجاحها فى التخلص من مشاكل هروب الغاز كان حجر الأساس فى توسع تجارة الغاز وزيادة الاعتماد عليه كمصدر للوقود. ولقد شهدت بداية القرن العشرين دخول الأدوات المنزلية كالطباخات والمداوىء الغازية مما شجع الطلب على الغاز وبالتالى توسعت عمليات التنقيب عنه فى معظم

أنحاء الولايات المتحدة. ونظرا للاستقرار السياسى الذى تتمتع به الولايات المتحدة فقد توسعت شبكات الأنابيب لتغطى معظم البلاد فى غضون فترة قصيرة. وهناك فى الوقت الحالى ما يقارب من ربع مليون ميل من أنابيب الغاز وحوالى مائة شركة أنابيب نقل الغاز فى الولايات المتحدة.

وفى الأجزاء الأخرى من العالم لم يكن استغلال الغاز قد انتشر حتى منتصف الخمسينات، فقد بلغت حصة الولايات المتحدة فى الانتاج المستغل من الغاز حوالى ٨٨٪ سنة ١٩٥٥. ولكن شهدت تلك الفترة توسع استخدامات الغاز فى أوروبا للاستفادة من الاحتياطيات الهائلة التى اكتشفت فى هولندا. ولقرب المناطق الصناعية الأوروبية من مناطق انتاج الغاز وتوافر الاستقرار السياسى بعد الحرب العالمية الثانية بالاضافة الى النمو الكبير فى الطلب على الطاقة فقد شهدت أوروبا الغربية توسعا كبيرا فى شبكات أنابيب نقل الغاز. وشهدت فترة الخمسينات أيضا اكتشاف الغاز بكميات ضخمة فى مناطق أخرى من العالم أهمها أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط. لذلك بدأت دول اوروبا الشرقية بربط مناطق انتاج الغاز بالمناطق الصناعية للاستفادة من الغاز كوقود. أما منطقة الشرق الأوسط فقد شهدت نمو صناعة انتاج الغاز الطبيعى المسال للاستفادة من الكميات الهائلة من الغاز التى كانت تحرق هناك لعدم توافر فرص الاستفادة منها.

وفى الوقت الحالى يشكل الغاز الطبيعى أحد أهم مصادر الطاقة التجارية حيث بلغت الكمية المستغلة منه ما يعادل ١١,٨ بليون برميل نفط سنة ١٩٨٦ فى حين بلغت نسبة صادرات الغاز الى مجمل الانتاج حوالى ١٢,٥٪ فى تلك السنة. وتنقل الصادرات اما بواسطة الأنابيب أو الناقلات المصممة خصيصا لنقل الغاز المسال. وتشكل تجارة الغاز بواسطة الأنابيب الحصة الكبرى من مجمل تجارة الغاز الطبيعى، فقد ازدادت تجارة الغاز خلال الأنابيب من ٩٠,٦ مليون متر مكعب يوميا سنة ١٩٦٩ الى ١٦٩ بليون متر مكعب يوميا سنة ١٩٨٦. وفي المقابل بلغت كمية تجارة الغاز المسال حوالي ٥٢ بليون متر مكعب يوميا سنة ١٩٨٦، مقارنة مع ٥,٧ مليون متر مكعب يوميا خلال سنة ١٩٦٩. هذا وتشكل واردات اليابان من الغاز الطبيعى المسال حوالى ٧٥٪ من اجمالى تجارة الغاز المسال وتأتى هذه الكميات بشكل رئيسى من أبو ظبى والأسكا وبرونى واندونيسيا وماليزيا. ولا شك فى أن تمتع الغاز بصفات طبيعية وكيماوية فريدة تجعله من أقل مصادر الطاقة تلويثا للبيئة. وسوف يؤدي ذلك بالضرورة إلى توسيع استخداماته المستقبلية خصوصا فى ظل أوضاع سعرية ملائمة.

طرق استغلال الغاز الطبيعي : يعتمد استغلال الغاز الطبيعي على الظروف المحيطة بالانتاج وعلى طبيعة الاحتياطي. ففي حالة الغاز غير المصاحب فان الآبار الحاوية للغاز تستغل فقط عند وجود أسواق تضمن الاستغلال الاقتصادي لها. وفي حالة عدم وجود

فرص الاستفادة فانها تغلق بانتظار الظروف الملائمة. أما الغاز المصاحب للنفط فانه لامجال للسيطرة على الكميات المنتجة منه لارتباط ذلك بمقدار النفط المنتج. لذلك فان الغاز المنتج في هذه الحالة يستغل عند توافر امكانات استغلاله اقتصاديا والا فانه يحرق لمنع تسربه الى الغلاف الجوي لخطورته. ويستغل جزء من الغاز في توفير احتياجات الطاقة وبعض عمليات الحقن للمحافظة على الضغط المكمني. وهناك عدة طرق لاستغلال الغاز الطبيعي المنتج سواء كان مصاحبا او غير مصاحب وهي :

أولا : اسالة البروبان والبيوتان بعد فصلهما من الغاز الطبيعي من خلال تعريض هذين الغازين لضغط مرتفع، ويسمى السائل الناتج غاز البترول المسال Liquified Petroleum Gas. أما استخدامات غاز البترول المسال فهي منزلية كوقود للطبخ والتدفئة أو في الصناعة كالأفران.

ثانيا: اسالة الميثان والايثان عن طريق التبريد الشديد والضغط المرتفع لانتاج الغاز الطبيعي المسال Liquified Natural Gas ومن ثم تصديره للخارج حيث يستخدم في المصافي كوقود او كلقيم في الصناعات البتروكيماوية بعد تحويله الى غاز. ويمكن استخدام هذا السائل في وسائل المواصلات المعدة خصيصا لاستخدام هذا الوقود.

ثالثا: في حالة وجود أسواق قريبة فان من الممكن شحن الغاز الطبيعي الجاف مباشرة إلى المستهلكين عن طريق الأنابيب لاستخدامه مصدراً للطاقة في تدفئة المنازل أو كوقود في محطات انتاج الكهرباء أو لقيماً في الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية.

رابعا : استخدام الغازولين الطبيعي الناتج من اسالة غاز البنتان في عمليات المعالجة في المصافي لتحسين جودة النفط الخام ومنتجاته المختلفة.

خامسا : استخدام الغاز الطبيعي في حقول النفط كمصدر للطاقة لانتاج الكهرباء ولعمليات الحقن للمحافظة على الضغط المكمني.

سادسا : انتاج الكبريت من الغازات الكبريتية بعد فصلها من الغاز الطبيعي، حيث يستخدم الكبريت في مختلف الصناعات الكيماوية كالأسمدة والأحماض والبتروكيماويات.

سابعا : لما كان الغاز الطبيعي يحوي في بعض الأحيان كميات كبيرة من غاز ثاني أكسيد الكربون أو الهليوم، فانه نظرا للأهمية التجارية لهذه الغازات فهي عادة ماتستخلص منه.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن معظم الكمية المنتجة من الغاز الطبيعي في العالم تستغل في الاغراض المختلفة ولا تشكل عمليات الحقن والحرق سوى نسبة ضئيلة من الكمية الاجمالية. فقد بلغت كمية الغاز المستخدمة في الحقن والمحروقه في العالم حوالي ١١٥ر٧ بليون متر مكعب (٧٥٥ مليون برميل مكافىء نفط) و١٦٩ر٣ بليون متر مكعب (١١٠٤ مليون برميل مكافىء نفط) بالترتيب في سنة ١٩٨٠. تمثل هذه الكميات مانسبته ٦ر٥٪ حقن و٩ر٥٪ حرق من الانتاج العالمي الذي بلغ ١٧٨٨ بليون متر مكعب سنة ١٩٨٠. أما الدول التي تمارس معظم الحرق والحقن فهي الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، فقد بلغت الكمية المحروقة من الغاز الطبيعي سنة ١٩٨٠ حوالي ١١٦ر٤ بليون متر مكعب (٧٥٩ مليون برميل مكافىء نفط) من مجمل انتاج الأوبك من الغاز الطبيعي الذي بلغ ٢٧٠ر٧ بليون متر مكعب (أي بنسبة ٤٣٪). أما الكمية المستخدمة في حقن الآبار فقد بلغت ٤٩ر٢ بليون متر مكعب وذلك بنسبة ١٨٪ من اجمالي الانتاج. يتضح من الاحصائيات المذكورة والمبينة في جدول (٤) أن الدول الأعضاء في الأوبك أسهمت بنسبة ٦٩٪ من مجمل الحرق في العالم وبنسبة ٤٣٪ من عمليات الحقن. أما الكميات المستغلة فانها لاتمثل سوى ٣٩٪ من مجمل انتاج الأوبك و٧٪ من اجمالي انتاج العالم.

أما استخدامات الغاز الطبيعي سنة ١٩٨٦ فهي موضحة أيضا في جدول (٤)، يتبين من الجدول أن دول الأوبك قد استطاعت أن ترفع من نسبة استغلالها للغاز المنتج (٥١ر٨٪ مقارنة مع ٣٩٪ في سنة ١٩٨٠). كذلك أصبحت الأوبك تحرق مقادير أقل من السابق مع العلم أن الانتاج الكلي قد ازداد ليصل الى ٣٣٢ر٥ بليون متر مكعب. فقد تقلصت الكمية المحروقة الى النصف لتشكل مانسبته ١٥ر١٪ سنة ١٩٨٦ بالمقارنة مع ٤٣ر٠٪ سنة ١٩٨٠. وتجدر الاشارة هنا الى أن الدول الخليجية الأعضاء في الأوبك تمارس مقدارا أكبر من الحرق مقارنة مع الدول الأخرى الأعضاء وأن معظم الانخفاض في كمية الغاز المحروقة في هذه الدول ناتج من انخفاض انتاج الغاز بسبب كونه مصاحبا للنفط وليس بسبب زيادة كفاءة الاستخدام. ونشير أخيرا الى أن عمليات الحرق والحقن في العالم خارج الأوبك تمثل مقدارا ضئيلا من اجمالي انتاج الغاز، حيث بلغت نسبة الحرق ٣ر٥٪ في حين بلغت نسبة الحقن حوالي ٤ر٤٪ وذلك سنة ١٩٨٠.

وتتركز حاليا معظم مصانع استغلال الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة وكندا. فقد بلغت حصة هاتين الدولتين سنة ١٩٨٦ حوالي ٦٦٪ من اجمالي الطاقة التحويلية Processing Plants للعالم، حيث تحوز الولايات المتحدة على ٥١٪ وكندا على ١٥٪. يوضح جدول (٥) الطاقة التحويلية في كل من الولايات المتحدة وكندا والعالم خارج المنظومة الاشتراكية. من الملاحظ أن الكميات المنتجة من سوائل الغاز الطبيعي (الغاز الطبيعي المسال وغاز البترول المسال والغازولين الطبيعي) المنتجة في العالم خارج الدول

جدول رقم (٤)

انتاج واستخدامات الغاز الطبيعي فى دول الأوبك والعالم، ١٩٨٠ و ١٩٨٦.[١]

(بليون متر مكعب)

الدولة	١٩٨٠				١٩٨٦			
	المستغل	الحقن	الحرق	الاجمالي[٢]	المستغل	الحقن	الحرق	الاجمالي[٢]
ايران	٨,٣	٢,٣	٩,٥	٢٠,١	١٥,٢	١٢,٣	٥,٠	٣٣,٠
العراق	١,٨	-	٩,٦	١١,٤	١,٣	-	٦,٦	٨,٣
الكويت	٦,٩	٠,٥	١,٤	٨,٨	٤,٩	٠,١	٠,٧	٦,٧
قطر	٥,٢	-	١,٢	٦,٤	٥,٥	-	-	٦,٢
السعودية	١٤,٦	٠,٣	٣٨,٤	٥٣,٣	٢٥,٢	١,٩	٢,٨	٤٠,٥
الامارات	٧,٣	-	٧,٦	١٤,٩	١٥,٢	١,٦	٥,٠	٢٣,٥
مجموع دول الخليج الأعضاء فى الأوبك	٤٤,١	٣,١	٦٧,٧	١١٤,٩	٦٧,٣	١٥,٩	٢٠,١	١١٨,٢
	(٣٨,٤)	(٢,٧)	(٥٨,٩)	(١٠٠)	(٥٦,٩)	(١٣,٥)	(١٧,٠)	(١٠٠)
الجزائر	١٩,٣	١٤,٤	٩,٧	٤٣,٤	٤٠,٠	٤٤,٥	٧,٨	٩٧,٤
الاكوادور	-[٣]	-	٠,٤	٠,٤	٠,١	-	٠,٦	٠,٧
الغابون	٠,٢	-	١,٧	١,٩	٠,١	٠,٥	١,٤	٢,٠
اندونيسيا	١٨,٥	٤,٤	٦,٧	٢٩,٦	٣٦,٣	٦,٤	٣,١	٤٦,٣
ليبيا	٥,٢	١٠,٧	٤,٥	٢٠,٤	٦,٣	٥,٤	٠,٧	١٢,٩
نيجيريا	١,١	-	٢٣,٥	٢٤,٦	٣,٣	١,٥	١٣,٩	١٨,٧
فنزويلا	١٦,٧	١٦,٦	٢,٢	٣٥,٥	١٩,١	١٢,٠	٢,٨	٣٦,٣
مجموع الأعضاء الأخرون فى الأوبك	٦١,٠	٤٦,١	٤٨,٧	١٥٥,٨	١٠٥,٢	٦٩,٨	٣٠,٣	٢١٤,٣
	(٣٩,٢)	(٢٩,٦)	(٣١,٤)	(١٠٠)	(٤٩,١)	(٣٢,٦)	(١٤,١)	(١٠٠)
مجموع الأوبك	١٠٥,١	٤٩,٢	١١٦,٤	٢٧٠,٧	١٧٢,٤	٨٦,٢	٥٠,٣	٣٣٢,٥
النسبة (٪)	(٣٨,٨)	(١٨,٢)	(٤٣,٠)	(١٠٠)	(٥١,٨)	(٢٥,٩)	(١٥,١)	(١٠٠)
اجمالى العالم	١٥٠٣,٠	١١٥,٧	١٦٩,٣	١٧٨٨,٠	١٨٠٧,٤	١٦٤,٠[٤]	١١٢,٢[٤]	٢١٠٧,٠[٤]
النسبة (٪)	(٨٤,١)	(٦,٥)	(٩,٥)	(١٠٠)	(٨٥,٨)	(٧,٨)	(٥,٣)	(١٠٠)
نسبة الأوبك الى العالم	(٧,٠)	(٤٢,٥)	(٦٨,٨)	(١٥,١)	(٩,٥)	(٥٢,٦)	(٤٤,٨)	(١٥,٨)

المصدر : Fesharaki & Isaak, 1983 : 220 ; OPEC, 1986 : Tables 40 & 41.

ملاحظة :

(١) الأرقام بين قوسين تعنى نسبا مئوية.

(٢) بسبب عدم أخذ الانكماش فى الاعتبار فان اجمالى الانتاج لا يساوى مجموع الاستخدامات المختلفة.

(٣) العلامة (-) تعنى مقدار يقل عن ٠٥, بليون متر مكعب.

(٤) تعنى كميات تقديرية محسوبة على أساس نسبة الحقن والحرق للعالم ما عدا دول الأوبك سنة ١٩٨٠ والتى كانت تعادل ٤,٤٪ و ٣,٥٪ بالترتيب.

الاشتراكية بلغت حوالي ١٢٦ مليون جالون يوميا شكلت حصة الولايات المتحدة وكندا معظمها (حوالي ٤٧٪ و١٥٪ بالترتيب) وذلك لسنة ١٩٨٦. أما الدول الأخرى التي تمتلك طاقات تحويلية مهمة فهي إيطاليا (٧١٠٠ مليون قدم مكعب يوميا) والمكسيك والسعودية وفنزويلا (حوالي ٤٣٠٠ مليون قدم مكعب يوميا لكل منها) وبريطانيا (٢٠٠٠ مليون قدم مكعب يوميا) وأخيرا الكويت وليبيا (حوالي ١٦٠٠ مليون قدم مكعب يوميا لكل منها). هذا مع العلم أن استغلال الطاقة الانتاجية يعتمد على حجم الغاز المنتج والمتوافر. فالدول الخليجية بشكل عام تنخفض فيها نسب التشغيل بسبب تراجع مستويات إنتاج الغاز لارتباط ذلك بانتاج النفط الذي يتم تحديده تبعا لاتفاقيات دول الأوبك الهادفة للسيطرة على أسعار النفط. اما في مجال استخلاص الكبريت فان كندا تأتي في مقدمة دول العالم بطاقة انتاجية تبلغ ٢٨٫٤ الف طن متري/اليوم في حين تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بحوالى ٢٦ الف طن متري/اليوم. هذا ويبلغ اجمالي الطاقات الانتاجية خارج هاتين الدولتين في مجموعها حوالي ٣٤ ألف طن متري يوميا.

جدول رقم (٥)

الطاقة التحويلية لاستغلال الغاز الطبيعي، ١٩٨٦.

المنطقة/الدولة	عدد المصانع	كميات الغاز المصنعة (بليون قدم³ يوميا)	الانتاج من سوائل الغاز (مليون جالون يوميا)	الطاقة القائمة (بليون قدم³ يوميا)
الولايات المتحدة	٨٦٢	٣٨٫٨ (٤٧٫١)	٥٦٫٤ (٤٤٫٨)	٧٦٫٧ (٥١٫٣)
كندا	٤٠٣	١٢٫٤ (١٥٫١)	١٧٫٤ (١٣٫٨)	٢٢٫٨ (١٥٫٣)
العالم خارج الدول الاشتراكية	١٧٤	٣١٫١ (٣٧٫٨)	٥٢٫٢ (٤١٫٤)	٤٩٫٩ (٣٣٫٤)
المجموع	١٤٣٩	٨٢٫٣	١٢٦٫٠	١٤٩٫٤

المصدر : Aalund, 1986 : 48.

ملاحظة : تمثل هذه البيانات الوضع حسب ١٩٨٦/١/١.

الانتاج والاستهلاك العالمى من الغاز الطبيعى

إن النمو المستمر فى الطلب على الطاقة بشكل عام وعلى الوقود الأحفورى بشكل خاص خلال العشرين سنة الماضية أدى الى نمو انتاج الغاز الطبيعى بمعدلات مرتفعة لاشباع الطلب عليه. فقد بلغت الكمية المستغلة من اجمالى انتاج الغاز الطبيعى حوالى ١٨٠٧,٤ بليون متر مكعب أى ٣٢,٣ مليون برميل مكافىء نفط يوميا سنة ١٩٨٦ بالمقارنة مع ٦٨٧,٣ بليون متر مكعب أو ١٠,٩ مليون برميل مكافىء نفط يوميا سنة ١٩٦٥. أى أن الكمية تضاعفت مرتين خلال الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٨٦ كما هو واضح من جدول (٢)، علما بأن نسبة النمو تفاوتت بين فترة وأخرى. وفيما يتعلق بتوزيع الانتاج المستغل من الغاز حسب المناطق الجغرافية، نلاحظ من الجدول (٢) السابق أن حصة أمريكا الشمالية فى الانتاج العالمى المستغل قد انخفضت بحدة خلال الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٨٦ من ٦٨,٢٪ الى ٢٩,٤٪. وفى المقابل ازدادت حصة دول التخطيط المركزى لتصل الى ٤٢,٦٪ سنة ١٩٨٦. كذلك الحال بالنسبة للمناطق الأخرى حيث ارتفعت حصصها فى اجمالى الانتاج المستغل.

وللتعرف على توزيع الانتاج من الغاز حسب الدول سنة ١٩٨٦، نستعرض جدول (٣) السابق. يتضح من الجدول أن انتاج الاتحاد السوفيتى كان ٣٥٪ من الانتاج العالمى فى حين احتلت الولايات المتحدة المركز الثانى بحصة تعادل ٢٣٪. نستنتج أيضا من الجدول أن إنتاج الغاز الطبيعى منتشر بشكل كبير فى العالم نظرا لمساهمة معظم الدول المالكة للاحتياطيات بالانتاج. ولكن نلاحظ أنه عند مقارنة عمر الاحتياطى على أساس معدل الانتاج سنة ١٩٨٦ فى جدول (٣) أن الدول الصناعية تستنزف احتياطياتها بشكل سريع جدا بالمقارنة مع الدول النامية. نلاحظ فى المقابل أن الدول العربية الأعضاء فى منظمة الأوبك تتمتع بطول عمر احتياطياتها الذى يتعدى مائة سنة فى معظم الأحيان مما يعكس ضخامة الكميات المتوافرة لديها وصغر حجم الانتاج الحالى. هذا ويتوقع انخفاض عمر الاحتياطى فى الدول النامية مستقبلا بسبب زيادة الانتاج لاشباع النمو المستمر فى الطلب. ويعنى ذلك تحولا تدريجيا فى مناطق الانتاج نحو الدول النامية التى تمتلك احتياطيات هامة غير مستغلة.

ولتتبع التطور فى الاستهلاك العالمى من الغاز الطبيعى نستعرض جدول (٦) الذى يبين مقدار الاستهلاك حسب المناطق للفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٦. ليس هناك شك فى أن الاستهلاك العالمى قد ازداد بحدة خلال الفترة المذكورة ليصل الى ١٦٩٣,٣ بليون متر مكعب سنة ١٩٨٦ (٣٠,٠ مليون برميل نفط يوميا). وقد جاءت الزيادة فى الاستهلاك فى معظمها من المناطق خارج أمريكا الشمالية وخصوصا الدول الاشتراكية التى ارتفعت حصتها لتبلغ ٤١٪ من اجمالى استهلاك العالم. كذلك الحال بالنسبة لدول أوروبا الغربية التى بلغ استهلاكها حوالى ١٣٪ من مجمل استهلاك العالم.

وعند مقارنة أرقام الاحتياطى للمجموعات الجغرافية فى جدول (٢) مع الاستهلاك فى جدول (٦) نستنتج أن أمريكا الشمالية تستهلك حوالى ٣٠,٥٪ من إجمالى إنتاج العالم مع العلم بأنها تمتلك ما يعادل ٧,٤٪ من اجمالى الاحتياطيات. ولاشك أن هذا يدل على كثافة الانتاج فى تلك الدولة وامكانية حدوث انخفاض حاد فى كميات الغاز المتوافرة فى

جدول (٦)
الاستهلاك العالمى والصادرات من الغاز الطبيعى حسب المناطق الجغرافية، ١٩٦٥ - ١٩٨٦.
(بليون متر مكعب)[1]

المنطقة	الاستهلاك العالمى				الصادرات			
	١٩٦٥ (٪)	١٩٧٥ (٪)	١٩٨٥ (٪)	١٩٨٦ (٪)	١٩٦٥ (٪)	١٩٧٥ (٪)	١٩٨٥ (٪)	١٩٨٦ (٪)
أمريكا الشمالية	٥٢٩,٩	٦٥٤,٣	٥٤٩,٨	٥١٦,٣	١٢,٢	٢٨,٩	٢٧,٦	٢٢,٧
	(٨٩,٢)	(٦٨,٣)	(٣٣,٢)	(٣٠,٥)	(٨٠,٢)	(٢٤,٠)	(١١,٩)	(٩,٩)
أمريكا اللاتينية	٢٨,٧	٥٥,٦	٧٧,٧	٨٠,٠	١,٥	١,٤	٢,٢	٢,٢٠
	(٤,٨)	(٥,٨)	(٤,٧)	(٤,٧)	(٩,٨)	(١,٢)	(٠,٩)	(١,٠)
أوروبا الغربية	٢٣,١	١٧٩,٩	٢١٣,٩	٢١٧,١	ـ [2]	٤٩,٠	٧٠,٩	٦٢,٠
	(٣,٩)	(١٨,٧)	(١٢,٩)	(١٢,٨)	(-)	(٤٠,٦)	(٣٠,٤)	(٢٧,٢)
الشرق الأوسط	٤,٩	٣٥,٠	٤٤,٧	٥٣,٦	ـ [2]	٩,٦	٣,٠	٣,٧
	(٠,٨)	(٣,٧)	(٢,٧)	(٣,٢)	-	(٧,٩)	(١,٣)	(١,٦)
أفريقيا	١,٣	٦,٨	٢٨,٨	٣١,٨	١,٩	٦,٧	٢٢,٨	٢٢,٤
	(٠,٢)	(٠,٧)	(١,٧)	(١,٩)	(٥,٨)	(٥,٦)	(٩,٨)	(٩,٨)
آسيا والشرق	٥,٩	١٣,٦	٣٩,٠	٧٢,٠	٠,١	٧,٦	٣٥,٥	٣٦,٦
الأقصى	(١,٠)	(١,٤)	(٢,٤)	(٤,٣)	(٠,٤)	(٦,٣)	(١٥,٠)	(١٦,٠)
أوقيانوسيا	ـ [2]	٥,٧	١٧,٤	٢٠,١	-	-	-	-
	-	(٠,٦)	(١,١)	(١,٢)	-	-	-	-
دول التخطيط	١٦٠,٩	٣٣٤,٨	٦٤٦,١٦	٦٩٣,٦	٠,٥	١٧,٣	٧٠,٨	٧٨,٧
المركزى	(٢٧,١)	(٣٤,٩)	(٣٩,٠)	(٤١,٠)	(٣,٦)	(١٤,٣)	(٣٠,٤)	(٣٤,٥)
مجموع العالم	٥٩٣,٩	٩٥٨,٦	١٦٥٧,٤	١٦٩٣,٣	١٥,٢	١٢٠,٤	٢٣٢,٩	٢٢٨,٣
معدل النمو (٪)[3]	(-)	(٤,٨)	(٥,٥)	(٢,١)[4]	(-)	(٢٠,٧)	(٦,٦)	(٢,٠-)[4]

المصدر : BP,1975 : 22; BP,1988: 23 ; OPEC,1985 : Table 32; OPEC, 1986 : Table 32.

ملاحظة :

(١) تم تحويل الكميات من مليون طن مكافىء نفط الى بليون متر مكعب باستخدام معامل التحويل ١,١١٧ بليون متر مكعب يساوى مليون طن مكافىء نفط.

(٢) (ـ) تعنى مقداراً أصغر من ٠,٥ بليون متر مكعب.

(٣) تشير معدلات النمو الى المتوسط السنوى خلال فترة عشر سنوات.

(٤) هذا الرقم يشير الى معدل النمو خلال الفترة ١٩٨٦/٨٥.

جدول (٧)

نسبة الواردات الى الاستهلاك الكلى من الغاز الطبيعى حسب أهم الدول، ١٩٨٦. (بليون متر مكعب)

الدولة	الانتاج المستغل	الصادرات	الواردات	الاستهلاك[1]	الواردات الى الاستهلاك (٪)	الصادرات الى الانتاج (٪)
أمريكا الشمالية والجنوبية	٦٠٨,٥	٢٤,٩	٢٣,٦	٦٠٧,٢	٣,٩	٤,١
كندا	٧٨,٧	٢١,٣[2]	-	٥٧,٤	-	٢٧,١
الولايات المتحدة	٤٥٢,٣	١,٤	٢١,٤	٤٧٢,٣	٤,٥	٠,٣
المكسيك	٢٦,١	-	٠,١	٢٦,٢	٠,٤	-
فنزويلا	١٩,١	-	-	١٩,١	-	-
أوروبا الغربية	١٩٠,٥	٦٢,٠	١٢٤,١	٢٥٢,٦	٤٩,١	٣٢,٥
ألمانيا الغربية	١٥,٥	١,٠	٤١,٨	٥٦,٣	٧٤,٢	٦,٥
هولندا	٧٤,١	٣٤,٦	١,٧	٤١,٢	٤,١	٤٦,٧
النرويج	٢٧,٣	٢٦,٠	-	١,٣	-	٩٥,٢
بريطانيا	٤٥,٣	-	١٢,٧	٥٨,٠	٢١,٩	-
الإتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية	٧٤٩,٤	٧٨,٧	٤٠,٨	٧١١,٥	٥,٧	١٠,٥
ألمانيا الشرقية	١١,٧	-	٧,٢	١٨,٩	٣٨,١	-
رومانيا	٣٨,٠	-	٢,٠	٤٠,٠	٥,٠	-
الاتحاد السوفيتى	٦٨٥,٨	٧٨,٧	٢,٤	٦٠٩,٥	٠,٤	١١,٥
الشرق الأوسط وافريقيا	١٣١,٥	٢٦,١	١,٤	١٠٦,٨	١,٣	١٩,٨
الجزائر	٤٠,٠	٢١,٤	-	١٨,٦	-	٥٣,٥
ايران	١٥,٢	-	-	١٥,٢	-	-
السعودية	٢٥,٢	-	-	٢٥,٢	-	-
الإمارات	١٥,٢	٣,٠	-	١٢,٢	-	١٩,٧
الشرق الاقصى وآسيا	٨٩,٢	٣٦,٦	٣٨,٥	٩١,١	٤٢,٣	٤١,٠
استراليا	١٣,٧	-	-	١٣,٧	-	-
الصين	٢٠,٦	-	-	٢٠,٦	-	-
اندونيسيا	٣٦,٣	٢٠,٣	-	١٦,٠	-	٥٥,٩
اليابان	٢,١	-	٣٨,٣	٤٠,٤	٩٤,٨	-
العالم	١٨٠٧,٤	٢٢٨,٣	٢٢٨,٣	١٦٩٣,٣	١٣,٥	١٢,٦

المصدر : OPEC, 1986 : Tables 41, 55 & 58; BP, 1987 : 16

ملاحظة : (١) الاستهلاك محسوب على أساس مجموع الانتاج المستغل زائد الواردات ناقص الصادرات.

(٢) الإشارة (-) تعنى رقم أصغر من ٠,٠٥ بليون متر مكعب أو صفر.

المستقبل خصوصا اذا لم تكتشف احتياطيات جديدة. أما الدول المخططة مركزيا فان استهلاكها أكثر تناسبا مع احتياطياتها حيث تستهلك ٤١٪ من اجمالى العالم فى حين تمتلك ٣٩,٦٪ من احتياطيات العالم. أما الدول الأوروبية الغربية فانها تتشابه مع أمريكا الشمالية من حيث ارتفاع حصتها فى الاستهلاك بالمقارنة مع حصتها فى الاحتياطيات. وتشكل دول الشرق الأوسط حالة مختلفة تماما عن تلك المذكورة حيث تمتلك حوالى ٢٨,١٪ من الاحتياطى العالمى فى حين يشكل استهلاكها ٣,٢٪ من الاستهلاك العالمى.

يوضح جدول (٧) الانتاج المستغل والصادرات والواردات والاستهلاك حسب أهم الدول وذلك لسنة ١٩٨٦. ونستدل من الاحصائية المبينة أن الولايات المتحدة وكندا والاتحاد السوفيتى وألمانيا الغربية وهولندا واليابان ورومانيا تعتبر من أكبر الدول المستهلكة للغاز فى العالم. حيث بلغت حصة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى حوالى ٣٦٪ لكل منها فى حين بلغت حصة كندا وألمانيا الغربية واليابان حوالى ٣,٤٪ و٣,٣٪ و٢,٤٪ بالترتيب. وتحوز هذه الدول الخمس على ما نسبته ٨١,١٪ من مجموع استهلاك العالم من الغاز الطبيعى.

تجارة الغاز الطبيعى

نستعرض فى هذا الجزء تطور تجارة الغاز الطبيعى للفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٦ وأهم الدول المصدرة، ننتقل بعد ذلك الى الحديث عن معوقات نمو تجارة الغاز على الرغم من توافر الظروف الملائمة بسبب التطورات السعرية فى السوق النفطية التى شكلت حافزا قويا لنمو الطلب على الغاز. نتحدث أخيرا عن أنماط تسعير الغاز وطبيعة العقود المستخدمة فى اتفاقيات تجارة الغاز.

تطور تجارة الغاز الطبيعى: سبق أن ذكرنا أن تجارة الغاز الطبيعى تتم إما عن طريق الأنابيب حيث ينقل الغاز عبر المناطق الى أماكن استهلاكه أو بواسطة الناقلات المصممة خصيصا لنقل الغاز المسال. وقبل أن نتطرق الى أهمية كل من هاتين الطريقتين فى تجارة الغاز، نستعرض تطور صادرات الغاز خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٦ حسب المناطق الجغرافية المختلفة كما هو موضح فى جدول (٦). يتبين من الجدول المذكور أن صادرات الغاز قد توسعت بمقدار كبير لتصل الى ٢٢٨,٣ بليون متر مكعب سنة ١٩٨٦. أى أن معدل النمو بلغ ما يقارب ١٣٪ سنويا خلال الفترة المذكورة. ولكن من حيث الكمية المطلقة فان هذه الصادرات تعادل ٤,١ مليون برميل مكافىء نفط يوميا، ويعتبر هذا الرقم صغيرا جدا بالمقارنة مع الصادرات النفطية. وقد جاءت الاضافات للصادرات من معظم المناطق ولكن بنسب مختلفة حيث توسعت صادرات دول التخطيط المركزى بمقدار هائل فى حين كانت الزيادة فى صادرات أفريقيا وآسيا والشرق الأقصى مهمة. وفى المقابل انخفضت صادرات كل من امريكا الشمالية والشرق الاوسط بعد سنة ١٩٧٥ بسبب انخفاض

الانتاج فى هاتين المنطقتين ولأسباب مختلفة. حيث يعود السبب فى انخفاض الانتاج فى الشرق الأوسط الى تراجع انتاج النفط تحت نظام تحديد حصص الانتاج داخل منظمة الأوبك. أما الانخفاض فى إنتاج الغاز داخل الولايات المتحدة فقد كان بسبب القيود السعرية على الغاز الناتجة عن تطبيق قوانين تنظيم الصناعة مما قلل من ربحية الاستثمار فى انتاج الغاز وبالتالى تراجع جهود التطوير والمحافظة على مستويات الانتاج. وفيما يتعلق بأهمية صادرات كل منطقة الى المجموع، فانه من الواضح أن دول التخطيط المركزى وأوروبا الغربية جاءت فى المقدمة بنسبة ٣٤,٥٪ و ٢٧,٢٪ فى حين احتلت منطقة آسيا والشرق الأقصى المرتبة الثالثة بنسبة ١٦,٠٪ وذلك سنة ١٩٨٦. أما أمريكا الشمالية فان دورها فى الصادرات قد انخفض على مدى الفترة المذكورة من ٨٠,٢٪ الى ٩,٩٪ فقط. وبالنسبة لدول الأوبك فانها تسهم بحوالى ٢٠,٣٪ من اجمالى صادرات العالم من الغاز الطبيعى. فقد جاءت الجزائر فى مقدمة دول الأوبك المصدرة للغاز كما هو واضح من جدول (٧) فى حين احتلت أندونيسيا المركز الثانى ودولة الإمارات المركز الثالث. ويذكر أن صادرات الأوبك من الغاز الطبيعى قد ازدادت بمقدار كبير خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٦ لتصل الى ٤٦,٤ بليون متر مكعب مقارنة مع ٠,٩ بليون متر مكعب سنة ١٩٦٥.

ولمقارنة الدول على أساس قدرتها التصديرية ومدى اعتمادها على الاستيراد نستعرض جدول (٧). فى هذا الجدول تستخدم نسبة الواردات الى الاستهلاك مؤشراً على مدى اعتماد الدولة أو المنطقة على التجارة الدولية للحصول على حاجاتها من الغاز الطبيعى فى حين تستخدم نسبة الصادرات الى الانتاج للتعرف على أهمية تلك الدول فى عرض الغاز الطبيعى.

من الواضح أن أوروبا الغربية ومنطقة آسيا والشرق الأقصى تعتمدان بشكل رئيسى على تجارة الغاز حيث تبلغ حصة الواردات فى الاستهلاك فى هاتين المنطقتين حوالى ٤٩,١٪ و ٤٢,٣٪ بالترتيب. وتأتى ألمانيا الغربية وبريطانيا فى مقدمة دول أوروبا الغربية فى الاعتماد على تجارة الغاز فى حين تعتبر اليابان أكثر الدول اعتمادا على الورادات فى منطقة آسيا. وبالنسبة للمناطق الأخرى فانها تتمتع بنوع من الاكتفاء الذاتى حيث تشكل وارداتها نسبة ضئيلة من اجمالى استهلاكها ولكن ذلك لايعني عدم وجود مقدار مهم من التجارة البينية داخل هذه المناطق. فعلى سبيل المثال تعتمد ألمانيا الشرقية على الواردات لتغطية ٣٨,١٪ من استهلاكها ولكنها تستوفى معظم هذه الكمية من الدول الاشتراكية المجاورة.

فى جانب العرض نستدل من مؤشر نسبة الصادرات فى الانتاج المستغل أن كندا وهولندا والنرويج والاتحاد السوفيتى والجزائر وأندونيسيا تعتبر من أهم الدول المصدرة للغاز الطبيعى. ولاشك أن هناك تركزا كبيرا فى عرض الغاز الطبيعى الداخل فى التجارة الدولية، حيث أن صادرات الدول المذكورة أعلاه وعددها ست فقط تبلغ حوالى ٨٨,٦٪ من اجمالى صادرات العالم. ونشير هنا الى أنه على المستوى العالمى نلاحظ أن تجارة الغاز

الطبيعى تشكل ١٢,٦٪ فقط من الاستهلاك العالمى (أو الانتاج المستغل)، وتعتبر هذه النسبة ضئيلة اذا ما قورنت مع حجم التجارة فى النفط الخام الى اجمالى الاستهلاك العالمى الذى بلغ حوال ٤٣,٦٪ فى تلك السنة. هذا بالاضافة الى اختلاف نمط التجارة حيث تتميز تجارة الغاز بتركزها فى عدد كبير من الدول الصناعية وعدد محدود من الدول النامية فى حين تتركز تجارة النفط الخام بشكل عام فى الدول النامية كنقاط تصدير والدول الصناعية كأهم مراكز الاستهلاك.

تكاليف النقل بالأنابيب والناقلات : إن اختيار وسيلة نقل الغاز الطبيعى فى التجارة تعتبر عاملا مهما فى تقرير القدرة التنافسية للغاز بالمقارنة مع مصادر الطاقة الأخرى. وعموما، تتفاوت الآراء فى مدى أفضلية الأنابيب بالمقارنة مع الناقلات ولكن بشكل عام يرى المحللون أن نقل الغاز بواسطة الأنابيب أكثر جاذبية للمسافات التى تقل عن ٦٥٠٠ كيلو متر فى حين تصبح الناقلات ذات جدوى للمسافات الأطول من ذلك، مع العلم أنه يفترض توفر الظروف السياسية الملائمة لخيار الأنابيب. ولاعطاء فكرة عن مكونات التكاليف فى كلتا الحالتين نستعرض جدول (٨) الذى يوضح ذلك فى حالة فرنسا. إن مجمل التكاليف فى حالة الأنابيب للمسافات القصيرة (أقل من ٢٠٠٠ كيلو متر) تبلغ ٢,٦٦ - ٣,٤٧ دولار لكل مليون وحدة ب ت يو فى حين تبلغ التكلفة فى حالة المسافات الطويلة (أطول من ١٠ آلاف كيلومتر) حوالى ٦,٠١ - ٦,٨٢ دولار لكل مليون ب ت يو وذلك للمستهلك المحلى. أما نقل الغاز بواسطة الناقلات المخصصة لهذا الغرض فان تكاليف الاجمالية للمسافات القصيرة هى ٣,٩٥ - ٤,٧٦ دولار لكل مليون ب ت يو و ٤,٨٣ - ٥,٦٤ دولار لكل مليون ب ت يو للمسافات الطويلة (أطول من ١٣ ألف كم) وذلك للمستهلكين المحليين. وتنخفض هذه التكاليف فى حالة المستهلكين فى القطاع الصناعى.

وبالنسبة لأهمية كل من الناقلات والأنابيب فى تجارة الغاز الطبيعى فانه يمكن القول بأن ارتفاع التكاليف المرافقه لبناء الناقلات المخصصة لنقل الغاز الطبيعى المسال أو غاز البترول المسال. وما تتطلبه هذه السوائل من تخفيض فى درجات حرارتها التى تصل الى ١٦١ درجة مئوية تحت الصفر ولابقاء الغاز عند حجمه المضغوط الذى يصل الى ٠,٠٠١٦ من حجمه الأصلى (أو ١ الى ٦٢٥) كل ذلك بشكل عائقا كبيرا أمام توسع التجارة بواسطة الناقلات. ففى حين بلغت الصادرات من الغاز الطبيعى سنة ١٩٨٦ حوالى ٢٢٨,٣ بليون متر مكعب فان الكمية المنقولة بواسطة الناقلات بلغت ٥١,٦ بليون متر مكعب (بنسبة ٢٢,٦٪) وذلك على شكل غاز طبيعى مسال. وجاءت اندونيسيا فى مقدمة الدول المصدرة للغاز الطبيعى المسال وذلك بكمية تعادل ٢٠,٥ بليون متر مكعب فى حين جاءت الجزائر فى المرتبة الثانية بمقدار ١٢,٠ بليون متر مكعب. أما برونى وماليزيا فقد كانتا فى المرتبة الثالثة والرابعة على الترتيب وبكميات ٧,٠ و ٦,٨ بليون متر مكعب. أما الدول

جدول رقم (٨)
مكونات تكاليف نقل الغاز بواسطة الأنابيب والناقلات : حالة فرنسا.

الناقلات المبردة	دولار / مليون ب ت يو	الانابيب	دولار / مليون ب ت يو
تكلفة الانتاج	٠,٢٤ - ١,٠٥	تكلفة الانتاج	٠,٢٤ - ١,٠٥
تكلفة النقل الى ميناء التصدير	٠,٣٥	تكلفة النقل الى ميناء التصدير	٠,٣٥
تكلفة التسييل (حدود الدولة المصدرة)	١,٠٥		
تكلفة النقل : (أ) المسافة ٢٠٠٠ كم وأقل	٠,٥٢	تكلفة النقل (عبر الحدود الدولية)	
		(أ) المسافة ٢٠٠٠ كم وأقل	٠,٤٩
(ب) المسافة ١٣ الف كم فأكثر	١,٤٠	(ب) المسافة ١٠ آلاف كم فأكثر	٣,٨٤
تكلفة التغويز (حدود الدولة المستوردة)	٠,٣٥	تكلفة النقل (داخل الدولة المستوردة)	٠,٣٥
تكلفة التخزين (داخل الدولة المستوردة)	٠,٢١		
تكلفة التوزيع :(أ) مستهلك صناعى	٠,١٨	تكلفة التوزيع :(أ) مستهلك صناعى	٠,١٨
(ب) مستهلك محلى	١,٢٣	(ب) مستهلك محلى	١,٢٣

المصدر : Percebois, 1986 : 334

المصدرة للغاز بواسطة الأنابيب فهى الاتحاد السوفيتى وهولندا والنرويج وكندا وأخيرا الجزائر.

معوقات نمو تجارة الغاز الطبيعى : إن التطورات السعرية فى السوق النفطية ابتداء من سنة ١٩٧٣، بالاضافة الى الصفات المميزة لغاز الطبيعى جعلت المهتمين بأمور الطاقة يتوقعون دورا رائدا للغاز الطبيعى فى المستقبل. ولكن هذه التوقعات لم تتحقق ولم تزدد أهمية الغاز الطبيعى فى الاستهلاك العالمى من الطاقة الا بمقدار ضئيل كما هو واضح من جدول (٩). فقد ارتفعت نسبة الغاز فى الاستهلاك العالمى من الطاقة من ١٨٪ سنة ١٩٧٠ الى ١٩,٩٪ سنة ١٩٨٧. وتتفاوت حصة الغاز فى اجمالى استهلاك الطاقة من منطقة الى أخرى، حيث بلغت ٢٢,٧٪ فى أمريكا الشمالية و ٢٣,١٪ فى الدول الاشتراكية فى حين شكلت ٩,٦٪ فقط فى اليابان وذلك لسنة ١٩٨٧. والملاحظ أيضا أن حصة الغاز انخفضت فى الولايات المتحدة خلال الفترة المذكورة إلا انها ارتفعت بشدة فى اليابان والدول الاشتراكية.

أما الأسباب التى تعوق تحسن حصة الغاز وأخذه الدور الرائد الذى يتناسب مع حجم احتياطياته فانها تنبع من المعوقات التى تواجهها صناعة استغلال الغاز الطبيعى والتى تتلخص فى الآتى :

جدول رقم (٩)

نسبة استهلاك الغاز الطبيعى الى مجموع استهلاك الطاقة فى العالم حسب المناطق، ١٩٧٠ - ١٩٨٧

(نسب مئوية)

المنطقة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
أمريكا الشمالية	٣٢,٠	٢٨,٨	٢٦,٢	٢٤,٤	٢٢,٦	٢٢,٧
أوروبا الغربية	٦,٠	١٣,٠	١٤,٤	١٥,٦	١٥,٢	١٥,٩
اليابان	١,٠	٢,٣	٦,١	٩,٩	٩,٨	٩,٦
الدول الاشتراكية	١٤,٠	١٥,٨	١٩,٠	٢٢,٤	٢٣,١	٢٣,١
الدول النامية	١٢,٠	١١,٥	١٢,٢	١٥,٦	١٦,٠	١٥,٦
مجموع العالم	١٨,٠	١٧,٣	١٨,٦	٢٠,١	١٩,٩	١٩,٩

المصدر : BP, 1988 : 34; BP, 1986 : 31; BP, 1981 : 16; BP, 1977 : 16.
Griffin & Steele, 1980 : 8.

أولا : مشكلة الحجم : تمتاز صناعة الغاز الطبيعى بكثافة رأسمالية عالية جدا بسبب الحاجة الى استثمارات ضخمة فى شبكات الأنابيب فى مرحلتى التجميع والتوزيع وذلك للتأكد من توافر الكميات اللازمة من الغاز لاستيفاء الطلب والاستفادة من اقتصاديات الحجم التى تتميز بها الأنابيب. نذكر على سبيل المثال أن التكلفة المقدرة لمشروع الغاز السعودى المسمى نظام الغاز الرئيسى هى ١٥ بليون دولار فى حين بلغت كلفة مشروع أنابيب الغاز بين ألاسكا والجزء الشمالى الغربى من الولايات المتحدة حوالى ٤٠ بليون دولار.

ثانيا : مشكلة النقل : إن تكاليف نقل الغاز أعلى بكثير من تكاليف نقل النفط. فقد تم تقدير تكاليف نقل الغاز على أساس المحتوى الحرارى بما يساوى ضعف تكاليف نقل النفط فى حالة الأنابيب. أما بواسطة الناقلات المخصصة لنقل الغاز الطبيعى المسال فإن تكاليف النقل تقدر بحوالي أربعة أضعاف تكاليف نقل النفط. لذا يمكن القول أن مفتاح الاستخدام التجارى للغاز الطبيعى يكمن فى اقتصاديات النقل.

ثالثا : الحاجة الى منشآت متخصصة : نظرا لأهمية مقادير الغاز الطبيعى المسال فى الصادرات فان هناك حاجة لاقامة منشآت متخصصة لاسالة الغاز فى بلد التصدير وأخرى لتغويزه فى بلد الاستيراد. لذلك فان التسويق غير مرن بسبب ما تتطلبه عملية الاستثمار فى هذه المنشآت من عقود طويلة الأمد لتحقيق الجدوى الاقتصادية لهذا النوع من المشاريع.

رابعا : عدم توافر الاحتياطيات بسهولة : إن معظم احتياطيات الغاز الطبيعي موجودة في مناطق بعيدة ووعرة أو في الدول النامية التي تفتقد المشاريع التحتية الضرورية في حين يتركز الطلب على الغاز في الدول الصناعية . ويؤدي هذا التفاوت إلى رفع تكاليف استغلال الغاز مما يحد من الجدوى الاقتصادية.

خامسا : عدم توافر الاستقرار : بسبب التقلبات الحادة في أسعار مصادر الطاقة وخصوصا النفط وكذلك وجود خلافات سياسية فإن احتمال الوصول الى عقود طويلة الأجل يبدو بعيدا. حيث أن الأسعار المستقبلية لمصادر الطاقة ومخاطر توقف عمليات الشحن في المستقبل بسبب الخلافات يجعل من المحتمل حدوث خسائر باهظة . وبالنسبة لتجارة الغاز عبر الأنابيب فانها تتطلب توافر الاستقرار السياسي في الدول التي تمر فيها خطوط الأنابيب كشرط أساسي لتوافر الجدوى الاقتصادية. ونظرا لأن ٨٠٪ من تجارة الغاز تمت عبر الأنابيب سنة ١٩٨٣ فان احتمالات زيادة استخدام الأنابيب غير واردة الا في حالات قليلة جدا . لذلك فان الزيادات المتوقعة يجب أن تعتمد على الناقلات وهذا يجعل امكانات النمو في تجارة الغاز متحفظة لما تواجه هذه الصناعة من معوقات عديدة سبق ذكرها.

سادسا : حساسية السوق محليا وعالميا : إن حساسية سوق الغاز نابعة من وجود عدد كبير من البدائل في استخداماته وضيق السوق مما يحد من احتمالات قيام ونمو الصناعة . فتركز استخدامات الغاز الطبيعي في الصناعة والقطاع المنزلي كوقود يجعله عرضة للمنافسة الشديدة من الفحم وزيت الوقود وزيت الغاز والكهرباء مما يحتم تسعيره بصورة تنافسية، لكي يستطيع منافسة هذه البدائل. ولكن تسعير الغاز الطبيعي بهذه الصورة يقلل من فرص نمو هذه الصناعة لعدم وجود حافز اقتصادي كاف للقيام بالاستثمارات الضرورية، خصوصا وأننا سبق أن أشرنا الى أن الاستثمارات الضرورية للاستفادة من احتياطيات الغاز كبيرة جدا مما يتطلب عائدا مجزيا لتبريرها.

وفيما يتعلق بضيق السوق فان ذلك نتيجة مباشرة لخواص هذه الصناعة والتي أهمها ضرورة توافر المنشآت المتخصصة وتوافر التقنية اللازمة في البلد المستورد للغاز بالاضافة الى وجود عدد كاف من المستهلكين الراغبين في استخدام الغاز. ولاشك أن الدول الصناعية هي الوحيدة التي تمتلك الموارد الضرورية لانشاء هذه المنشآت بالاضافة الى اتساع أسواقها مما يساعد في وجود أعداد كبيرة من المستهلكين. لذا فان احتمالات نمو صناعة الغاز تتركز في هذه الدول في المستقبل القريب. ويشكل العائق الوحيد أمام توسع صناعة الغاز في الدول الغربية الصناعية خلال السنوات القادمة احتمالات تباطوء معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول كما هو متوقع من جانب سكرتارية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وللتغلب على هذه المعوقات هناك اتجاه جديد يعطي بعض الأمل في اتساع نطاق

تجارة الغاز مستقبلاً ويعتمد هذا الاتجاه على تحويل الغاز الطبيعى إلى ميثانول أو ما يسمى بالكحول المثيلى. حيث تمتاز هذه الطريقة بكونها عديمة المخاطر ولا تتطلب تكاليف رأسمالية عالية ولو أنها تؤدى الى فقدان حوالى ٤٠٪ من المحتوى الحرارى للغاز مقارنة مع ٢٥٪ فى حالة التسييل والتحويل الى غاز. يستخدم الميثانول عموما بسهولة كوقود للسيارات (بعد إجراء تعديلات على الآلات) أو لانتاج الكهرباء أو كلقيم فى الصناعات البتروكيماوية المختلفة. ويحتمل أن يلعب الميثانول دورا مهما فى المستقبل مع تقدم طرق تصنيعه وانخفاض تكاليف انتاجه، خاصة وأن هذه الطريقة تتيح استغلال الكميات الهائلة من الغاز الطبيعى المتوافرة فى العالم وبالذات الاحتياطيات المتركزة فى الدول النامية أو تلك الموجودة فى المناطق النائية.

انماط تسعير الغاز الطبيعى: إن محدودية عدد المشاركين فى تجارة الغاز وضآلة الكميات المصدرة مقارنة مع الكميات المنتجة بالاضافة الى عدم وجود أسواق تتحدد فيها أسعار الغاز كل ذلك يجعل من الصعب تسعير الغاز. لذلك فانه عادة ما تتم عملية التسعير من خلال اتفاقيات ثنائية بين البائع والمشترى مع الأخذ بالاعتبار الظروف السائدة فى أسواق الطاقة، حيث أن الطلب على الغاز الطبيعى خاصة للاستخدامات الصناعية يمتاز بمرونته السعرية المرتفعة مقارنة مع تلك للنفط الخام بسبب عدم حيازته لاستخدامات محددة كما هى الحال بالنسبة للنفط. فالغاز يتنافس مباشرة مع زيت الغاز والفحم وزيت الوقود والكهرباء كمصدر للوقود وبالتالى يتعرض للمنافسة الشديدة من هذه البدائل مما يحتم تسعيره بالشكل المناسب لضمان محافظته على حصته فى السوق. وعموما، تشمل العقود الثنائية المتعلقة بتجارة الغاز الطبيعى عدة بنود أساسية أهمها:
أولا: مدة العقد وهى تتفاوت من عقد الى آخر ولكنها تصل الى ٢٠ أو ٢٥ سنة. ثانيا: الكمية المتعاقد عليها وتشمل فقرة (خذ أو ادفع)، وهى تمثل نوعا من التأمين للبائع لضمان الحصول على مقدار معين من الايرادات من خلال فرض حد أدنى للكميات التى يجب شراؤها. لاشك أن الكمية الاجبارية المتفق عليها تحدد مدى مرونة العقد من وجهة نظر المشترى. ويمكن القول بأن العقود الأوروبية تمتاز عن غيرها بمرونتها الكبيرة فى حين تكون عقود الجزائر مع الدول الاوربيه أكثر تشددا. ثالثا: يحدد السعر الأساسى على شكل وحدة نقدية لكل مليون ب ت يو، وعادة ما يتطلب تحديد السعر الأساسى محادثات مطولة. رابعا: يتم تحديد نوع النقد المستخدم فى عمليات الدفع وعادة ما يكون بالدولار. وبدأت حديثا بعض الدول الأوروبية تفرض شروط القبول باستخدام نقدها الخاص كما هى الحال مع فرنسا وألمانيا الغربية فى اتفاقياتها مع الاتحاد السوفيتى. خامسا: يتضمن العقد شروط إعادة التفاوض وتكون على أساس فترة سنتين الى ثلاث سنوات وتهدف الى إعطاء جانبى العقد فرصة تعديل بعض المواد تبعا للظروف المستجدة فى أسواق الطاقة. سادسا: رقم

قياسى للأسعار يعتمد على البدائل المتوافرة للغاز أو على أساس النفط الخام. هذا ويستخدم الرقم القياسى فى تعديل سعر البيع من فترة إلى أخرى (ربع أو نصف سنة)، وقد يحتوى الرقم القياسى على متغيرات أخرى كالتضخم. ومنذ سنة ١٩٨١ أصبح الرقم القياسى يعتمد على سلة من النفوط وقد كان ذلك بمثابة نجاح كبير للدول المصدرة للغاز فى سعيها للتوفيق بين سعر النفط الخام والغاز الطبيعى على أساس المحتوى الحرارى لكل منها.

وحتى نتعرف على كيفية تحديد سعر الأساس فى العقد، نشير إلى أن المحادثات التى تتناول هذا الموضوع تتركز أساسا على وجهتى نظر مختلفتين. فالدول المستوردة عادة ما تطالب بضرورة تسعير الغاز الطبيعى بشكل تنافسى مع بدائله وهى فى الوقت الحاضر زيت الغاز وزيت الوقود والفحم بشكل أساسى. ولما كانت هذه البدائل منخفضة الأثمان فان هذه الدول تطالب بتحديد سعر منخفض للغاز لكى يتمكن من اختراق أسواق هذه البدائل. وفى المقابل تشير الدول المصدرة الى أن الغاز الطبيعى يعتبر من أنظف أصناف الوقود وأكثرها مرونة فى الاستخدام مما يتطلب تسعيرها على أساس المحتوى الحرارى مقارنة مع النفط الخام مع اضافة مكافأة تعكس نظافة الوقود.

يتضح من الحديث السابق أن هناك نمطين لتسعير الغاز الطبيعى فى السوق والفرق بينهما ناتج عن كيفية توزيع الريع الاقتصادى بين طرفى العقد. ونستعرض فيما يلى هذين النمطين باختصار.

النمط الأول : التسعير على أساس التكافؤ مع النفط Parity With Oil فضل المنتجون هذه الطريقة، وهى تعتمد على تسعير الغاز الطبيعى على أساس المحتوى الحرارى مقارنة مع أسعار فوب للنفط الخام. ويرى المنتجون أن هذا النمط التسعيرى يعوضهم عن تكاليف الانتاج والتجميع بالاضافة الى تكلفة الفرصة المصاحبة لإنتاج الغاز الطبيعى الذى يعتبر موردا ناضبا. إضافة الى ذلك فان هذا النظام التسعيرى يفترض أنه ليس من واجب المصدرين تحمل جزء من تكاليف المراحل اللاحقة من تجارة الغاز لكونها تقع ضمن مسئوليات المستوردين والمستهلكين.

النمط الثانى : التسعير الارجاعى Net Back Pricing يفضل مستوردو الغاز هذا النمط التسعيرى لاهتمامهم بالتكلفة النهائية للغاز مقارنة مع أصناف الوقود الأخرى المتوافرة، لذا فانهم يعارضون النمط التسعيرى المقترح من جانب المنتجين على أساس أن الغاز الطبيعى ليس بديلا للنفط الخام بل للمنتجات النفطية الرديئة نسبيا (زيت الوقود وزيت الغاز) بالاضافة الى الفحم والكهرباء. وبما أن هذه البدائل متوافرة وتمتاز بانخفاض أثمانها فان من الضرورى تسعير الغاز بشكل تنافسى مع هذه المصادر. ويجادل المستوردون بأن فرض أسعار مرتفعة للغاز الطبيعى يحد من امكانية دخوله للأسواق وخصوصا للاحلال

محل زيت الوقود الذى يمتاز بانخفاض ثمنه مقارنة مع النفط الخام. ونظرا لوجود طلب مرن على الغاز فان ارتفاع اسعاره يمنع بالضرورة التوسع المستقبلى فى استخداماته.

وينص هذا النمط التسعيرى على تحديد سعر الغاز الذى يحصل عليه المصدرون من خلال تبنى سعر نهائى للغاز اعتمادا على البدائل المتوافرة له ومن ثم الرجوع الى الخلف عبر سلسلة تجارة الغاز وطرح تكاليف التوزيع والتخزين والتغويز والنقل (سواء بالأنابيب أو الناقلات) للوصول الى سعر الغاز عند ميناء التصدير (سعر فوب للغاز). ويمثل هذا السعر أقصى ما يمكن دفعه للمصدرين نظير الحصول على الغاز الطبيعى منهم. واعتمادا على هذا النمط التسعيرى طرحت منظمة الطاقة الدولية المنبثقة من منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية سنة ١٩٨١ سعرا يعادل ٢,٦٢ - ٣,٠٥ دولار لكل مليون وحدة ب ت يو كسعر مثالى للغاز الجزائرى المنقول عبر الأنابيب و ٣,٢٠ - ٣,٦٣ دولار لكل مليون ب ت يو للغاز المنقول بواسطة الناقلات. وفى ذلك الحين كانت الجزائر تبيع الغاز على أساس سعر يعادل ٤,٣٥ - ٥,٢٨ دولار لكل مليون ب ت يو مع إصرارها على أن السعر الأمثل هو ٦,٠٧ دولار لكل مليون ب ت يو مما يضع الغاز على قدم المساواة مع النفط الخام الذى كان سعره آنذاك ٣٤ دولاراً للبرميل. ولا شك أن الفرق بين هذين النمطين من التسعير يعكس مدى الأهمية المعطاة لجانبى الصناعة. فالنمط الأول يركز على المرحلة العليا فى حين يفضل النمط الثانى المرحلة اللاحقة. وعموما، تكون الأسعار المتفق عليها فى عقود تجارة الغاز ما بين هذين السعرين مع اقتراب السعر من الحد الأعلى فى حالات الشح فى امدادات الطاقة وهيمنة البائعين فى حين ينخفض السعر للحد الأدنى فى حالات ضعف الطلب على الطاقة وتوافر الإمدادات.

الخلاصة

لا شك أن التفاؤل بتوسع استغلال الغاز الطبيعى عالميا خلال الثمانينات وما بعدها كان مستمدا من تجربة السبعينات. فالنمو المضطرد لاستخدامات الغاز الطبيعى فى تلك الفترة ومنافسته للنفط والفحم كان سببا فى توقع استمرارية هذا الاتجاه. الا أنه مع توسع المشاريع الهادفة لاستغلال الغاز ظهرت العديد من المشكلات والمعوقات التى شكلت حاجزا أمام إمكانات التوسع المستقبلية وجعلت العديد من المختصين بأمور الطاقة يراجعون حساباتهم وخصوصا فيما يتعلق بالدور الذى يمكن أن يلعبه الغاز مستقبلا فى استهلاك العالم من الطاقة الأولية. فمن المتوقع أن يكون معدل نمو استخدامات الغاز وخصوصا الجزء الداخل فى التجارة العالمية صغيرا خلال السنوات القادمة. هذا ومن المنتظر أن يكون لانخفاض أسعار النفط حديثا واستقرارها عند مستوى ١٨ دولارا للبرميل أثر مضاعفا على الآفاق المستقبلية لهذه الصناعة. ففى حين يتوقع استمرار تجارة الغاز

الطبيعى المنقول بواسطة الأنابيب خصوصا بين المناطق القريبة من أماكن تركز احتياطياتها فأن تجارة الغاز الطبيعى المسال سوف تواجه أوضاعا صعبة. ولا بد للصعوبات هذه أن تنعكس على أنماط تسعير الغاز من خلال تقوية الوضع التفاوضى للمستهلكين على حساب المنتجين. ولما كان نمط التسعير الإرجاعى هو المفضل من جانب المستهلكين فينتظر أن تزداد الضغوط على المنتجين لتبنى هذا النمط. وهنا تكمن الخطورة حيث أن التسعير الارجاعى يفضل المرحلة اللاحقة من الصناعة على حساب المرحلة العليا مما يسهم فى تخفيض العائد من الاستثمارات فى مرحلة الانتاج. كما أن هذا النمط التسعيرى يسمح للدول المستهلكة فى تضخيم التكاليف للمراحل اللاحقة المختلفة حيث أنها تعود على شكل دخول الى مواطنيها وبالتالى تستطيع تقليل العائد للدول المصدرة بشكل أكبر. أضف الى ذلك أن التسعير الارجاعى لا يأخذ فى الاعتبار كون الغاز وقودا نظيفا مما يبخس من قيمته الحقيقية.

فى ظل هذه الاعتبارات نرى أنه من الضرورى أن تقوم الدول المنتجة والمستهلكة بالتعاون فيما بينها للوصول الى صيغة تسعيرية تضمن عائدا مناسبا للجانبين، وتسهم فى خلق الظروف الملائمة لضمان التوسع فى استغلال الغاز الطبيعى مستقبلا. ويتسنى من خلال ذلك الوصول الى وضع توازنى أفضل من حيث تناسب الاستهلاك مع الاحتياطيات لمصادر الطاقة المختلفة.

المصادر

Aalund, L.
1986 "Annual Gas Processing Report." Oil and Gas Journal (July 14): 47-57.

British Petroleum
1987 Review of World Gas (September).

British Petroleum
1975 Statistical Review of World Energy.
1977 Statistical Review of World Energy.
1981 Statistical Review of World Energy.
1986 Statistical Review of World Energy.
1988 Statistical Review of World Energy.

Fesharaki, F. & Isaak, D.
1983 OPEC, the Gulf, and the World Petroleum Market. Colorado: Westview Press.

Griffin, M. & Steele, H.
1980 Energy Economics and Policy. New York: Academic Press.

OPEC
1985 Annual Statistical Bulletin. Vienna: Organization of Petroleum Exporting Countries.

1986 Annual Statistical Bulletin. Vienna: Organization of Petroleum Exporting Countries.

Percebois, J.
1986 "Gas Market Prospects and Relationship with Oil Prices." Energy Policy (August): 329 - 346.

Tiratsoo, E.
1979 Natural Gas (3rd ed.). Beaconsfield, U.K.: Scientific Press Ltd.

نحو توافق أفضل بين خصائص الفرد وبيئتي العمل والتنظيم

حسين محمد علوي
كلية الدراسات العليا ـ جامعة الملك سعود

مقـــدمة

في عام ١٩٥٦م صدر كتاب (1956) Whyte الشهير «رجل المنظمة» أوضح فيه كيف أن للتنظيم سموا على الانسان ليس لخطأ في التنظيم بل لرغبة الانسان في الالتحاق به والولاء له، ذلك لأن القيم الاجتماعية والاعتقادات السائدة في المجتمع تفرض خضوع الفرد للمنظمة لحاجة الفرد الى الانتماء والتبعية ولأن المجموعة هي مصدر الابداع والابتكار. أحدثت آراء هوايت هذه العديد من ردود الفعل لدى علماء الادارة وعلماء النفس الاداري وخاصة من الباحثين في مجال السلك التنظيمي والذين ينحصر دفاعهم في مجال «ايجابية» السلوك الانساني. فكما للتنظيم قوة وهيمنة في تطويع الانسان وتشكيل سلوكه فان للانسان تأثير مباشر في تغير معطيات التنظيم لما يحمله من معلومات وخبرات وتوقعات وخلفية بيئية تساعده على التكيف مع متطلبات العمل. ولقد ذهب البعض منهم الى التأكيد بأنه كما للتنظيم شخصية تحددها خصائص معينة تمثل مصدر تميزه وقوته فان للانسان شخصية مماثلة أيضا، وعليه فان نجاح أو عدم نجاح عملية التكيف هذه تعتمد في المقام الأول على مدى التوافق بين شخصية الفرد وشخصية التنظيم (Robbins, 1983: 450; Muchinsky, 1983: 295). لذا فليس من الغريب ان ينجذب الأفراد للعمل في المنظمات التي تتلائم مع شخصياتهم.

ونظرا لتعقد عملية التوافق كمشكلة سلوكية وتشعب أبعادها فانها لم تحظ نسبيا باهتمام الباحثين بالدراسة والتحليل الا في العقدين الاخيرين، وبمعالجات جزئية مستقلة بين فريقي علماء الادارة وعلماء النفس الاجتماعي، وعلى وجه الخصوص منذ نهاية

الستينات. فقد ركز أعضاء الفريق الأول على تحليل التوافق بين التنظيم وعناصر البيئة الخارجية على افتراض أن الأول يمثل نظاما حيويا مفتوحا، لابد له من التلاحم مع بيئة يؤثر فيها ويستجيب لمؤثراتها بالتغيير والتطوير في أهدافه وسياساته وخططه وهيكله وسلوكه، وهكذا تمت ولادة مايعرف اليوم «بنظرية الادارة الموقفية»، والتي جاءت لتؤكد بأنه لايوجد اسلوب واحد هو «الأفضل» في ادارة المنظمات، بل ان سلوك التنظيم وفعاليته، وكذلك سلوك العاملين فيه يعتمد على خصائص بيئته ومتطلباتها (Lawrence & Lorsch, 1969; Lorsch & Morse, 1974).

أما الفريق الآخر فقد انصب معظم اهتمامه على دراسة علاقة الفرد بالعمل والتنظيم، وكيفية تحويل المنظمات وأسلوب ادارتها من مؤسسات بيروقراطية الى نظم حيوية مفتوحة، تأخذ في الاعتبار خصائص الفرد وأهدافه وتوقعاته بشكل لايضمن رضاءاً وولاءاً أفضل من جانب الفرد فحسب، بل وانتاجية وفعالية أعلى للتنظيم. وكانت محصلة هذه الجهود أن هاجرت العديد من المفاهيم والأساليب السلوكية لتجد مقرها التطبيقي في حقل الادارة مثل، الادارة بالأهداف، الشبكة الادارية، نظرية العوامل الثنائية، الاثراء الوظيفي، وحديثا ومع بداية الثمانينات ظهر اسلوب «حلقات النوعية» Quality Circles التي ترجع جذوره تاريخيا الى الادارة اليابانية كمنهج للتقريب بين الادارة الامريكية واليابانية (Daft & Steers, 1986: 174).

ويعتبر Argyris (1964) من أوائل من تصدى بشكل محدد لعملية عدم التوافق بين خصائص النمو النفسي للفرد وخصائص التنظيم البيروقراطي المعيقة لهذا النمو، واقتراحه لمفهوم «النموذج المختلط» Mixed Model لتحقيق التوافق. أما Likert (1967) فقد اشتهر بعرضه لأسلوب «التنظيم المتداخل» Linking Pin المعتمد على المنهج الجماعي في اتخاذ القرارات، وتعدد العضوية، وتعدد اتجاه الاتصال التنظيمي كوسيلة للتغلب على شعور الفرد بفقدان الذات، والانعزالية، وضعف الولاء، والالتزام التنظيمي. أما ميدانيا فقد كشف Peters & Waterman(1982) في دراسة حديثة لهما لـ ٤٣ شركة من كبريات الشركات الأمريكية بأن من أهم خصائص نجاح هذه المؤسسات هو التحرر من القيود والأسلوب الاتوقراطي في الادارة لتنمية روح الابتكار والتجديد بين العاملين والانتاجية من خلال الفرد واحترامه لا كمنفذ بل كمفكر ومشارك في صنع القرار، وتعزيز قيم العلاقات الانسانية، وتذويب الفوارق بين رجال الادارة والعاملين، وتحقيق مزيج متوازن من المركزية واللامركزية. ومن اهم مايلاحظ على هذه النماذج هو عدم عنايتها بالفروق الفردية كمتغير أساسي وفق ماتقضي به نظرية الادارة الموقفية الحديثة.

وفي اعتقاد الباحث فان مشكلة التوافق لم تعد ظاهرة سلوكية يمكن دراستها بشكل جزئي كما هو الحال لدى أصحاب النظرية الموقفية (البيئة الخارجية والتنظيم)، أو علماء

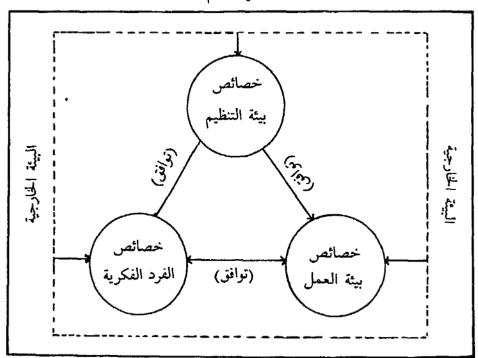
النفس الصناعي (الفرد والعمل)، أو لدى علماء النفس الاجتماعي (الفرد والتنظيم)، بل انها مشكلة بالغة التعقيد تستدعي دراسة جميع أبعادها في آن واحد. وبالرغم من مخاطر التعميم ومزالق الاستنتاج لنهج كهذا، الا أنه اكثر غنى بالمفاهيم السلوكية وأكثر تحديدا لعلاقات التجانس. فالفرد وان كان أكثر التصاقا واهتماما ببيئة العمل المباشرة الا أن هذه البيئة ليست أكثر من نظام فرعي لبيئة التنظيم وغني عن التأكيد بأن التنظيم ليس أكثر من نظام فرعي للبيئة الخارجية.

هدف البحث

الهدف الرئيس لهذا البحث هو تحليل عملية التوافق وأسباب عدم التوافق من منظور كلي وجزئي في آن واحد وكذلك تقديم عدد من التوصيات لما يجب على الفرد والتنظيم اخذه في الاعتبار لتحقيق توافق أفضل. وللوصول الى ذلك فقد تم استخدام مدخل الأنماط الفكرية كمتغير سلوكي يربط بين اسلوب الفروق الفردية Differentialism النفسي ومنهج الادارة الموقفية. ويوضح الشكل رقم (١) الاطار النظري العام للدراسة وطريقة التحليل اذ يتضمن هذا الاطار ستة أنواع من علاقات التوافق هي:

١ ـ الفرد والعمل. ٢ ـ الفرد والتنظيم
٣ ـ الفرد والبيئة الخارجية. ٤ ـ البيئة الخارجية والتنظيم
٥ ـ البيئة الخارجية والعمل. ٦ ـ العمل والتنظيم

شكل رقم (١)
الاطار النظري العام للدراسة



وعليه سوف ينصب اهتمام هذه الدراسة على الانواع الثلاثة من هذه العلاقات (١، ٢، ٣) أما الأنواع الثلاثة الأخرى (٤، ٥، ٦) فقد عالجها بحثا علماء الادارة الموقفية، وبالتالي فهي تخرج عن دائرة هذا البحث، وان كان سوف يتطرق عرضا للعلاقة بين البيئة الخارجية والتنظيم عند تحليل عملية التوافق بين الفرد والبيئة الخارجية. وهكذا فأن وحدة التحليل هو الفرد، وعلى وجه التحديد نمطه الفكري، أو مستوى تعقده الادراكي، وسوف نسأل: أى نمط فكري للفرد يتلاءم بشكل افضل مع خصائص أى نوع من بيئة العمل والتنظيم والبيئة الخارجية؟

مفهوم التوافق : يعني التوافق Congruence من منظور هذه الدراسة التجانس بين خصائص الفرد الفكرية أو مستوى تعقده الادراكي وخصائص بيئة العمل الذي يزاوله، اشرافيا كان أو تنفيذياً، وخصائص التنظيم الذي ينتمي اليه وبيئته الخارجية. أما محور التوافق فيحتوي أبعاد مختلفة لكل من زوايا المثلث في الشكل رقم (١)، وهو ما سوف يناقش تفصيلا فيما بعد، وتكفي الاشارة هنا الى ان من أهم أبعاد التوافق هو نظام القيم والأهداف والهيكل التنظيمي، ومستوى التعقد التقني المستخدم والضغط النفسي والبيئى الناجم من أداء العمل، ومستوى عدم التأكد الصادر من البيئة الخارجية للتنظيم. فالتوافق على هذا النحو أشبه بدائرتين تحيط بهما البيئة الخارجية، وتمثل أحداهما الفرد، والأخرى العمل والتنظيم، فكلما كبر حجم ملتقى الدائرتين زاد حجم التوافق والعكس صحيح. ويندر أن يتم تطابق كامل بين الدائرتين لما يخضع له كل من عناصر المعادلة من تغير، ولظهور اهتمامات أخرى للفرد خارج العمل عبر مراحل حياته الأسرية. أما عدم التقاء الدائرتين فيعنى عدم الارتباط نفسيا بالعمل وفقد الرغبة في الانتماء الى التنظيم.

والتوافق وفقا لهذا التعريف ليس مفهوما نظريا فحسب بل يمكن قياسه وتحديده بطرق مباشرة وغير مباشرة، ولعل من أهم مؤشرات التوافق (أو عدم التوافق) شيوعا هو مستوى الرضا عن العمل، ومستوى الاداء، والضغط النفسي الناجم من بيئتي العمل والتنظيم. فكلما ارتفع مستوى الرضا والاداء وانخفض مستوى الضغط النفسي كلما زاد احتمال التوافق. ويضيف (Muchinsky (1983: 307 شروطا أخرى مثل مستوى قبول الفرد لأهداف وقيم التنظيم، ومستوى الجهد والتفاني المبذولين في العمل، ومستوى المحافظة على البقاء في عضوية التنظيم. وعندما تأخذ هذه المؤشرات اتجاها معاكسا فان ذلك يمثل انذاراً لظهور انخفاض أو عدم التوافق، والذي لايقتصر أثره على الانسحاب النفسي أو ترك العمل والتنظيم بل يتجاوزه الى معاناة الفرد للعديد من أمراض الصحة العقلية (Furnham & Schaeffer, 1984).

ويظهر ضعف أو عدم التوافق في الحالات العادية نتيجة صراع نفسي بين مايتوقعه ويحتاجه الفرد ومايحتاجه ويتوقعه التنظيم، يقوده الى الانسحاب (دوران عالي في العمل،

غياب، تأخر، عدم اكتراث) أو استخدام ميكنزمات دفاعية Defense Mechanism لتبرير ادراكه للواقع البيئي. فالفرد يحتاج الى واجبات عمل ذات معنى، المرونة والاستقلال، الفرص لتنمية المهارات، العدالة في تطبيق نظام الحوافز والمعاملة الانسانية، في حين أن التنظيم يطلب من الفرد اتباع الأوامر والأنظمة والاجراءات، الاعتماد على التنظيم في العوائد، وفوق كل ذلك أداء أعمال بسيطة روتينية. ولزيادة فرص التوافق (خفض فرص عدم التوافق) أكد Lawler (1983) ضرورة التخفيف من المنهج النمطي في التعامل واستخدام مدخل الفروق الفردية في اعادة تصميم الاعمال، نظم الأجور والعوائد الأخرى، اختيار الموظفين، القيادة الادارية، وجدولة ساعات العمل. فليس جميع الأفراد يفضلون مثلا أن تثرى أعمالهم بالرغم من الايجابيات العديدة لأسلوب «الاثراء الوظيفي» Job Enrichment فالبعض منهم يفضل أداء الأعمال الروتينية المتكررة ولايرغب في الحياد عنها، في حين يحفز البعض الأخر في أداء الأعمال ذات الواجبات المتغيرة والمتطلبة لقدرات ابداعية ومبادرات شخصية. دلل لولر على نجاح مبدأ الفردية Individualization في تحسين فعالية العديد من المؤسسات الصناعية في الولايات المتحدة.

ويرى Schein (1978: 81-123) أن عملية التوافق تبدأ قبل التحاق الفرد بالتنظيم وتظل تلازمه عبر مراحل حياته المهنية والأسرية، وعادة مايبدأ التلاحم بينهما بابرام عقد نفسي Psychological Contract غير مكتوب يحدد فيه كل منهما ماذا سوف يقدم للآخر، ويمر اعداد هذا العقد بثلاث مراحل رئيسية:

١ ـ مرحلة الدخول للتنظيم Entry وهي مرحلة تأهيل وتدريب من جانب الفرد قبل قبوله للعمل ومزاولته لواجباته، أى التحديد الذاتي للقدرات والطموحات التي تسبق اختيار المهنة.

٢ ـ مرحلة التطبيع الاجتماعي Socialization وهي مرحلة تعلم الفرد كيف يتشرب حضارة وسلوكيات التنظيم ليصبح عضوا فعالا فيه، أى تعلم المسموحات والممنوعات، واستيعاب نظام القيم والمبادىء وقواعد السلوك والعادات التي ينفرد بها التنظيم عن غيره واللازمة لاداء دوره فيه. وهي مرحلة اختيار وتجربة للفرد والتنظيم. فالفرد يكون صورة واضحة عن عمله ومستقبله المهني، كما ان التنظيم يحدد من خلالها المستقبل المهني للموظف الجديد.

٣ ـ مرحلة القبول المتبادل Mutual Acceptance وهذه تحتوى على عدة فعاليات رسمية وغير رسمية لمنح الموظف الجديد عضويته الكاملة في التنظيم، وهي لاتعني بالضرورة عضوية دائمة، اذ يظل كل منهما خاصة في السنوات الأولى يفحص

ويجرب الآخر، للتأكد من أن توقعات كل منها سوف تتحقق. في نهاية هذه المرحلة تحدد البنود ويوقع «العقد النفسي» بين الطرفين ولكن بدون حبر أو ورق.

وهكذا فان عملية التوافق هي في جوهرها عملية تجانس وتطابق بين خصائص الفرد وخصائص كل من بيئتي العمل والتنظيم. ويقوم التنظيم بدور الوسيط في نقل مؤثرات البيئة الخارجية عبر مستوياته الى مستوى الأعمال التنفيذية ومنها الى الأفراد، لذا فان ملامح التوافق تتجه نحو العمومية كلما انتقلنا من مستوى الفرد والعمل الى مستوى الفرد والتنظيم، ثم مستوى الفرد والبيئة الخارجية. وقبل مناقشة مضمون التوافق عند كل مستوى من هذه المستويات، يجدر بنا تحديد المقصود بالأنماط الفكرية، باعتبارها متغيرا سلوكيا محوريا لعملية التوافق سبق للباحث أن فنده في دراسة أخرى في طريقها الى النشر.

الأنماط الفكرية : يقصد «بالنمط» Style الأسلوب الفكرى الذي اعتاد الفرد على استخدامه في ادراكه واستجابته لمتطلبات البيئة في مواقف اتخاذ القرارات ومعالجة المعلومات ليس فقط في مجال عمله بل وفي جوانب حياته الأخرى، وهو كذلك يمثل عادة فكرية مكتسبة تنمو بالتعلم والممارسة، فكما يتعلم الفرد نمطاً لأسلوب كتابته يتعلم أيضا كيف يفكر وكيف يتخذ قراراته بطريقة فريدة تميزه عن الآخرين. وتلعب المعلومات من حيث الكم والنوع وطريقة الاستخدام دورا أساسياً في التمييز بين الأنماط الفكرية. فمن الأفراد من لايستخدم الا القدر اليسير من المعلومات ليصل الى قرار، ومنهم من يبذل وقتا طويلا وجهدا مضنيا في جمع أكبر قدر من المعلومات يعكف على تنقيتها وتحليلها لاستخراج اكبر عدد ممكن من البدائل لمعالجة مشكلة معينة قبل أن يضع يده على أنسب الحلول. وبين كلا النوعين يتفاوت الأفراد من حيث القدرة في التفاضل والتكامل الفكري أو ما اصطلح على تسميته بمستوى «التعقد التكاملي» Integrative Complexity فمثلا المدير ذو التعقد الفكري المنخفض لايرى الا جانبا أو جوانب محدودة للمشكلة الادارية التي تواجهه، اما المدير ذو المستوى المرتفع في التعقد التكاملي فبامكانه رؤية وتحليل الجوانب والزوايا الخفية للمشكلة، ويحاول ربط كل جانب منها بابعاد وعلاقات أو مشاكل أخرى في البيئة بما يقوده الى الخروج بقرار فيه الكثير من الابداع والابتكار (Lorsch & Morse, 1974: 48-50).

وجدير بالتنويه هنا الى أن كلمة «تعقد» في هذا السياق لا علاقة لها البته بمفهوم التقعد النفسي أو مستوى الذكاء الشائعين لدى العامة. بل ان التعقد هنا يعنى قدرة الفرد في التمييز والتصنيف والتحليل (التفاضل) لعناصر المعلومات أو المثيرات القادمة من البيئة، وكذلك قدرته على التركيب والتوحيد والربط (التكامل) بين هذه العناصر وفقا لمعايير وقواعد ربط تختلف عددا ونوعا، ومدى التغير من مشكلة الى أخرى حسب قدرة الفرد التفاضلية والتكاملية.

ولما كان مستوى التعقد الفكري على هذا النحو يمثله مقياس يتدرج من البساطة

المطلقة الى التعقد المطلق يصعب بواسطته التمييز بشكل قاطع بين الفئات من الأفراد الذين تقع قدراتهم الفكرية بين قطبي المقياس، فقد طور Driver (1983a) مؤخرا هذه النظرية بتبسيطها واخراجها من دائرة البحث النفسي الى مجال التطبيق الاداري وذلك بالتمييز بين أربعة أنماط فكرية Cognitive Styles أساسية هي النمط الحازم، والمرن، والهرمي، والتكاملي وكما يتضح من الشكل رقم (٢) فان أساس التمييز بين هذه الأنماط بعدين رئيسيين هما (١) كمية المعلومات المستخدمة في موقف اتخاذ القرار، (٢) عدد الأهداف أو محاور التركيز لذات الموقف.

شكل رقم (٢)

الأنماط الفكرية في اتخاذ القرارات

SYSTEMIC مركب	Maximizer معظم	Satisficer مرضي	FOCUS محور التركيز
	INTEGRATIVE تكاملي	FLEXIBLE مرن	متعدد ↑
	HIERARCHIC هرمي	DECISIVE حازم	وحيد ↓

عالية متوسطة منخفضة

← Amount of Information Use →

كمية المعلومات المستخدمة

Source: Driver, 1983a : 169 - 182

فالنمط الحازم Decisive يتميز بخصائص عامة منها الميل الشديد نحو الاستقرار والثبات، وتثمين الكفاية، والانجاز، واحترام الوقت، وسرعة التصرف للحصول على النتائج، والرغبة الملحة في التأكد، والضمان في كافة نواحي التعامل. أما فيما يتعلق بمعالجة المعلومات واتخاذ القرارات فيتميز هذا النمط بوجدانية محور التركيز أو الهدف، وقلة الجهد المبذول في البحث عن المعلومات أو الحصول عليها وبالتالي انخفاض كمية المعلومات المستخدمة في موقف اتخاذ القرار.

ففي المجال الاداري نجد المدير الحازم يستخدم الحد الأدنى من المعلومات للوصول الى رأى قاطع وبسرعة، نظرا لاهتمامه الشديد بعناصر الكفاية والفعالية وعدم التردد، كما أن التخطيط لديه عبارة عن خطط قصيرة المدى، مجدولة بقيود رقابية محكمة، والأهداف والمعايير محورية التركيز، تأخذ جانب التنظيم في المقام الأول لصعوبة التعامل مع العلاقات الانسانية. ويفضل النمط الحازم العمل في التنظيم البيروقراطي التقليدي المتميز بوضوح السلطة والمسئولية وقواعد وأنظمة العمل. وعند الاتصال منه أو اليه يفضل الاختصار الشديد المؤدي الى الهدف أو النقطة المراد ابرازها، فالتقارير يجب ان تكون مختصرة ومركزة تقود الى نتائج محددة وواضحة وألا يكون مصيرها الاهمال. أما شكل القرار فعادة مايكون هو البديل الأوحد والأفضل في ظل الوقت والمعلومات المتاحين.

أما المرن Flexible فيتميز بالميل الشديد نحو تعدد الأهداف ومحاور التركيز، كما أنه مغرم بالتغير لغرض التغير، سريع التكيف ويعتمد على البداهة Intuition ولهذه الخصائص يميل المرن الى سرعة الانتقال من هدف لاخر ومن نقطة لأخرى، دون عمق أو تحليل، وهو بذلك لايميل الى البحث عن كمية كبيرة من المعلومات أو استخدامها كما أن اندماجه في نشاطات ذهنية معقدة كالتحليل الدقيق للمعلومات أو تنقيحها أو تقييمها عند اتخاذ قرار معين عادة ماتكون محدودة فالمعلومات لها مدلولات ومعانى تختلف من وقت لآخر، كما أن التخطيط لدى المرن نشاط غير مفصل ويعتبر من وجهة نظره «مضيعة للوقت» (كل شيء حسب الظروف). وأهداف التنظيم تعطي درجة متدنية من الاهتمام لكونها مقيده وتحل محلها الأهداف الذاتية لتأمين المرونة في التحرك. وعلى غرار النمط الحازم يفضل المرن وسائل الاتصال المختصرة والهادفة، ولكن على خلاف منه يهوى التنويع في نشاطاته، وتنتهى قراراته عادة بحلول قصيرة متعددة. وكما يختلف المرن عن النمط الحازم في عدد الأهداف ومحاور التركيز لنزعة الأول الدائمة الى التغيير والتنويع فهما يتفقان في كمية المعلومات المستخدمة. فكلاهما لايستخدم الا مستوى «مرضيا» من المعلومات وبالتالي يصلان عادة الى قرارات مرضية Satisficing أيضا.

أما النمط الهرمي Hierarchic فيختلف عن كل من الحازم والمرن في نزعته القوية نحو التفكير والاستغراق فيه، والحب الشديد للمعلومات والبحث عنها باختلاف أنواعها ومصادرها، والميل الشديد نحو الاتقان ومحاولة الوصول الى الكمال، والمثالية في انجاز الأعمال من خلال اختيار «افضل» الحلول وأمثلها، والرغبة في التنبؤ والتخطيط للمستقبل وفقا لاستراتيجيات محسوبة بعناية. ولخفض مستوى عدم التأكد البيئي يصمم الهرمي خططا بديلة للتعامل مع المفاجآت غير المحسوبة. وهذا النوع من الأفراد عادة مايفضل العمل في المنظمات البيروقراطية التقليدية ذات الأحجام الكبيرة والاجراءات المقننة. كما يعتمد أسلوبه في الاتصال على التقارير الرسمية المطولة المنتهية بنتائج محددة. وهكذا فالهرمي يتساوى مع الحازم في وحدانية الهدف وتركز التفكير ولكنه يختلف عنه وكذلك عن

المرن في استخدام اكبر قدر ممكن من المعلومات وفي قضاء وقت أطول وجهد أكبر في التحليل والتنقيح والتقييم، لذا فهو يميل الى «تعظيم» Maximizes الاستفادة من المعلومات التي يبذل جهودا مضنية في الحصول عليها للوصول الى قرار أمثل.

وأما النمط التكاملي Integrative فهو يتميز كالهرمى بالتفكير، وبنزعة قوية نحو الحصول على أكبر حجم من المعلومات وتحليلها وتقييمها ومعالجتها «لتعظيم» استخدامها، ولكنه يختلف عنه في رغبته في الابتكار والابداع والتجريب لوسائل حديثة غير مألوفة، كما يتصف أيضا «بالنسبية» في كافة أوجه التعامل. وتماما كما الحال لدى المرن فالتكاملي يتميز بتعدد الأهداف ونقاط التركيز والقدرة الفائقة على التكيف والتعامل مع الظروف الطارئة، ولكن لابد أن نلاحظ هنا أن تعدد الأهداف لايقوم على سطحية أو ضحالة في التفكير بل تأخذ الأهداف وكذلك الحلول التي يستنتجها شكلا معقدا يمتاز بالعمق والدقة والابتكار. فالتكاملي عادة ماتكون شخصيته خلاقة مبدعة تميل الى التخطيط القابل للتعديل وفق متغيرات البيئة، كما أن الأهداف ومعايير التقييم وقواعد الربط بتعددها وتنوعها تميل الى أن تكون مزيجا متزنا بين الذاتية والتنظيمية. ويميل هذا النوع من الأفراد الى العمل في المنظمات غير التقليدية كالمنظمات المصفوفة Matrix أو المؤسسات البحثية والاستشارية التي تعتمد في نشاطها على نظام الفرق المؤقتة، كما أن أسلوبه المفضل في الاتصال هو غزارة المعلومات وتحمل المناقشات العميقة المركزة في أكثر من موضوع للخروج بحلول مبتكرة.

أما النمط المركب Systemic فهو في حقيقته لايمثل نمطا فريدا بل مزيجا من خصائص الهرمى والتكاملي، وفي رأى Driver (1983a: 178) فان هذا النمط عادة ما يكون تكامليا ولكنه يجنح الى الهرمية عند ارتفاع مستوى الضغط البيئي فى ظروف العمل. وهذا ما حدى به الى التمييز بين النمط الأساسي أو الغالب Dominant والنمط المساند Back - up للشخصية. أى أن الانسان عادة ما يتصف بنمط فكري رئيسي عندما يكون مستوى الضغط البيئي مستقرا ومحتملا، أما عندما يرتفع أو ينخفض مستوى العبء البيئي بشكل غير عادى يظهر النمط المساند. وفيما يتبع من تحليل سوف تبرز خصائص أخرى بشكل تفصيلي لكل نمط من الأنماط الرئيسية ولكن تجدر الاشارة الى ملاحظتين هامتين:

أولاهما : أن نظرية الأنماط الفكرية على نحو ماسبق تمثل مرحلة متقدمة من التحديث والتطوير لنظرية التعقد الفكري Cognitive Complexity على مدى العشرين عاما الماضية ثبت خلالها صدق وثبات طرق قياس خصائصها وفرضياتها السلوكية التي ترتكز عليها العديد من الدراسات النظرية والتجريبية والميدانية الحديثة (Lorsch & Morse, 1974: 48-50; Daft & Steers, 1986: 40-41).

ثانيتهما : أن النمط الفكري للفرد لايمثل جزئية معينة من السلوك بل مؤشرا عاما «لنظام» الشخصية محتويا للعديد من أبعاد نظمها الفرعية الرئيسية كالادراك والتعلم والدوافع. ولعل هذا ما يبرر استخدام النمط الفكري كأداة لتحليل عملية التوافق عند

مستوى العمل والتنظيم والبيئة الخارجية، وان كان ذلك لايعني مطلقا استقلالية خصائص التوافق (عدم التوافق) عند أى مستوى عن المستوى الآخر.

خصائص بيئة العمل : تعتبر دراسات Holland (1973) من أبرز المساهمات في مجال العلاقة بين خصائص الفرد ونوع المهنة التي يختارها وذلك بتحديده لستة أنماط للاختيار المهني، هي الواقعي، والباحث، والفنان، والاجتماعي، والمقدام، والتقليدي، ولكل من هذه الأنماط توجه مميز لنوع معين من المهن. وبالرغم من قوة نظرية هولاند وسلامة فرضياتها الا أنه يؤخذ عليها اهتمامها بجانب المحتويات Contents في العمل واغفالها لخصائص البيئة التي يوجد فيها. لاشك أن لمحتويات العمل وواجباته والمهارات والقدرات المطلوبة لأدائها أهمية بالغة في تحديد درجة التوافق، الا أن للبيئة وعلى وجه الخصوص البيئة الادارية بالنسبة للأعمال الاشرافية والقيادية أهمية أبلغ في مدى التوافق، فواجبات المهنة أيا كان نوعها لاتؤدى في فراغ بل تتم في بيئة ادارية واجتماعية ضمن نسق اجتماعي اكبر هو «التنظيم» لذا فان بحثنا عن التوافق بين العمل والفرد يتم من خلال خصائص البيئة الادارية وأساليب التعامل وليس من خلال الواجبات، وان كنا لانغفل دور الواجبات أو الوصف الوظيفي لها كما يتضح من الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)
الانماط الفكرية وخصائص بيئة العمل

	النمط الملائم / الخصائص	الحازم	المرن	الحرمي	التكاملي
جوانب الضغط البنائي	مستوى الروتينية	عال، لحاجته لهيكل محدد	محدود، يفضل تنوع الواجبات	منخفض، متوسط لاصباغ هيكلية ذاتية على الواجبات	منخفض، لايفضل الاعمال الروتينية
	الضغط الزمني	عال	متوسط	منخفض	منخفض
	عبء المعلومات	منخفض، مرضي	منخفض، مرضي	عال، معظم ·	عال، معظم
	الوصف الوظيفي	دقيق، مفصّل، يلتزم به حرفيا	بدون	يفضله ولكن لايلتزم به لتضائل اهميته كلما نما وظيفيا	يجدد ذاتيا ويتطور في ضوء المعلومات والخبرة المكتسبة لينسجم مع اهداف التنظيم
جوانب التفاعل	مستوى الاستقلالية	منخفض، يفضل الاعتماد على السلطة والخضوع لها	عال، يكره الالتزام بالقواعد والانظمة	متوسط، لاعتماده على القواعد والانظمة	عال، لممارسة طاقاته الابداعية
	تقيم الأداء والتغذية المرتدة	رسمي، متكرر (ربما يوميا) بالتركيز على النتائج النتائج الفورية	لا يفضل التقيم المتكرر، الادارة بالاستثناء بناءا على معلومات محددة	رسمي، متكرر لفترات متباعدة نسبيا، بالاعتماد على تقارير تفصيلية	غير رسمي، لفترات متباعدة معايير عديدة، يتقبل الاخطاء لتصحيح خطط المستقبل
	اسلوب حل النزاع	استخدام القوة، السلطة القواعد والانظمة، يفرض يفرض رأيه على الآخرين	يتحاشى الموقف لصيانة الصداقة وتلطيف العلاقات احالة الموقف الى الغير لمعالجته	يميل الى الحل الوسط، ينصح طرفي النزاع بالحل على إنفراد يتفادى المجابهه	يستخدم المجابهة القائمة على تبادل المعلومات ومشاركة طرفي النزاع في الوصول الى حل ابتكارى
	مستوى المهارة	منخفض	منخفض	عال	عال

ويعتبر (Schein (1978: 124-172 بدراسته «الطولية» Longitudinal من أوائل الباحثين لدوافع الاختيار المهني والتي استمرت على مدى اثنتى عشر عاما حدد من خلالها أبعاد التوافق بين الفرد والمهنة المختارة لأربعة وأربعين مديرا من خريجي كلية Sloan للادارة بمعهد ماسشيوستس للتكنولوجيا (MIT). وبالرغم من صغر العينة الا أنه تمكن من استنتاج خمسة دوافع رئيسية لاختيار المهن أطلق عليها اسم «المراسي المهنية» Career Anchors وهي الكفاءة الفنية، والكفاءة الادارية، والاستقرار الوظيفي، والاستقلالية، والابداع والابتكار. وان وجد تداخل بين هذه الدوافع الا أن أحدها يعتبر عاملا أساسيا في اختيار الفرد لعمل ما دون سواه حتى ولو أدى ذلك الى ترك العمل الى مهنة أخرى. فالفرد يبحث عن العمل الذي يوافق قدراته ومواهبه Talents وحاجاته Needs وقيم Values وهذه الثلاثية في مجموعها تشكل الدافع الرئيسي أو العامل الحاكم لعملية الاختيار.

وبالاضافة الى دراسات هولاند وشاين يحتوى الأدب المنشور على عدد من النماذج الهادفة الى تحديد أبعاد التوافق بين الفرد والعمل. يرى :Schermerhorn et al.(1985 (46-47 أن المدخل الأساسي للتوافق هو المساهمة والحوافز. فالفرد يساهم بجهده ووقته وولائه مقابل الأجر والضمان والثناء من جانب التنظيم. وكلما ارتفعت قيم الحوافز من وجهة نظر الفرد مقارنة بمساهماته كلما زاد احتمال رضاء الفرد عن عمله وانعكس ذلك على أدائه. أما (Furnham & Schaeffer (1984 فقد عالجا موضوع التوافق من زاوية أثر «عدم التوافق» على الصحة العقلية للفرد ومستوى رضاه عن العمل، وأوضحا أن أعراض الأمراض النفسية والعقلية ترتبط طرديا مع مستوى عدم التوافق، وعكسيا مع مستوى الرضا عن العمل. أما (Abdel - Halim (1983 فقد درس أثر ثلاثة أبعاد للعمل على مستوى الرضا والاداء، هي مدى ادراك المدير لحاجته للمشاركة في اتخاذ القرارات، والحاجة الى الحرية أو الاستقلال في الاداء، ودرجة روتينية العمل. وفي تحليلة لعملية التوافق حدد (Robbins (1983: 404-407 خمسة أبعاد لبيئة العمل:

أ - تنوع المهارة Skill Variety أى مدى مايتطلبه العمل من مهارات متباينة مقابل مهارة واحدة.

ب - ذاتية الواجبات Task Identity أى مدى مايتطلبه العمل من انهاء عمل متكامل محدد أو جزءا منه.

جـ - أهمية الواجبات Task Significance، أى مدى تأثير العمل في الأعمال الأخرى داخل التنظيم أو خارجه.

د - درجة الحرية Autonomy أى مدى الاستقلالية التي يمنحها العمل للعامل في اختيار سبل الأداء وجدولة الواجبات.

هـ - التغذية المرتدة Feedback أي مدى معرفة العامل بكل وضوح نتائج أعماله وفعالية أدائه.

لم تحاول أي من هذه النماذج ربط خصائص بيئة العمل بالفروق الفردية بل يشير معظمها الى أن خاصة ما أو مجموعة من الخصائص تمثل صفات محبذة تقود الى الرضا أو الى أداء أفضل على افتراض أن جميع العاملين يستجيبون لخاصة ما بطريقة ايجابية أو سلبية. ونتساءل هنا عن صحة هذا الافتراض: هل جميع العاملين يستجيبون بذات الدرجة لمستوى كل خاصة؟ فمثلا هل جميع العاملين يفضلون اثراء أعمالهم (رفع ذاتية الواجبات)؟ وهل جميعهم يفضلون العمل في بيئة تتسم بدرجة عالية من الحرية والاستقلال في أداء الواجبات؟ أليس من الطبيعي أن تختلف استجابة كل منهم وبالتالي درجة توافقه (أو عدم توافقه) عند مستوى كل خاصة تبعا للأنماط الفكرية لكل منهم؟ ففي الجدول رقم (١) تم تحديد ثمان خصائص لبيئة العمل يرى الباحث أنها تمثل القاسم المشترك لما ورد في العديد من الدراسات ويقابل كل خاصة منها مستوى الاستجابة او التفضيل كما يراها كل نمط من الأنماط الفكرية، كما تم تصنيف هذه الخصائص الى جوانب ضغط نابعة من بيئة العمل وجوانب تعامل. وفيما يلي عرض موجز لكل منها أخذا في الاعتبار الخصائص العامة السابق تحديدها لكل نمط.

جوانب الضغط البيئي: كأحد الجوانب الهامة لبيئة العمل، استرعى مستوى الروتينية Routineness اهتمام الباحثين بالدراسة والتحليل أكثر من أى جانب آخر، وهو كمتغير عام يمثل مستوى «التقنية» المستخدم في تصميم الأعمال ويتفاوت من البساطة المتناهية Simple الى التعقد المتطرف Complex. فقد وجد Hage & Aiken (1969) أنه كلما ارتفع مستوى روتينية الأعمال في تنظيم ما كلما اصبح التنظيم اكثر آلية Mechanistic ورسمية ومركزية.

ويعرف مستوى الروتينية اجرائيا بأنه مدى اتسام واجبات العمل بالتكراريه Repetitiveness وعدم التغير والتنوع. فالأعمال التي تؤدى على وتيرة واحدة وبدون تنوع في الواجبات أو المهارات تتصف بدرجة عالية من الروتينية، أما تلك التي تحتوي على نشاطات متباينة وتستدعي المبادرة والابداع والاستقلالية وتتطلب مهارات مختلفة تكون ذات مستوى منخفض من الروتينية. لذا فان العاملين (عامل، موظف أو مدير) من ذوي النمط الحازم لايمانعون في أداء الأعمال ذات الروتينية العالية ان لم يكن يفضلونها وذلك لحاجة هذا النمط الى الهيكلية Structure والثبات والاستقرار والتأكد التام. وعلى مستوى أقل من الحازم نجد النمط الهرمي ولكنه يختلف عنه في مقدرته على اصباغ روتينية ذاتيه لعمله لحاجته الى هيكلية مستقلة. أما المرن فلا يفضل أداء الأعمال الروتينية المقيدة لرغبته القوية في التغيير وتعدد محاور التركيز فهو يفضل الأعمال ذات الواجبات المتنوعة لاشباع هذه الرغبة ويتساوى نسبيا معه في هذه الخاصة النمط التكاملي، اذ يفضل الأخير الأعمال التي تتيح له توظيف طاقاته الاستقلالية والابداعية ضمن معطيات التنظيم.

وبالاضافة الى مستوى الروتينية يوجد مستوى الضغط الزمني Time Pressure

كأحد متغيرات العمل البيئية الهامة والمؤثرة في مستوى التعقد الفكري وعلى وجه الخصوص لدى فئة المديرين. ويقصد بالضغط الزمني كمية الوقت المتاحة لانجاز العمل أو جزء منه أو اتخاذ قرار نحو موقف معين. فالهرمي والتكاملي لايفضلان العمل في بيئة تتسم بمستوى عال من الضغط الزمني اذ ان ذلك لايمكن أي منهما من اشباع نهمه من المعلومات وعمق التحليل والدقة والابداع، وعلى النقيض منهما نجد الحازم لأن هيكله الفكري وتوجهه الزمني القائمان على السرعة والانجاز ينسجمان مع مستوى عال من الضغط الزمني، أما المرن فيقع بين الاتجاهين وان كان عموما يفضل مستويات متفاوته من الضغط تتأرجح بين الانخفاض والارتفاع لتتلائم مع خاصة التغير التي تميز اتجاهه الفكري والسلوكي.

أما عبء المعلومات Information Load كعنصر ضغط بيئي فيستجيب له الأفراد بطرق مختلفة تبعا للنمط الفكري لكل منهم. فكما يتضح من الشكل رقم (٢) فان الحازم والمرن لايستخدمان الا كمية محدودة من المعلومات للوصول الى قرارات «مرضية» وهما بالتالي لايفضلات العمل في بيئة تتدفق فيها المعلومات بغزارة اذ سوف يكون مآلها الاهمال والتجاهل. أما الهرمي والتكاملي فكلاهما، كما سبق أن أشير، يميلان الى جمع وتحليل وتقييم واستخدام اكبر قدر ممكن من المعلومات لمعالجة المشاكل التي تواجههما في بيئة العمل بطريقة «مثالية» فكلاهما يجنح الى «تعظيم» استخدامه للمعلومات. ويمكن القول تجاوزاً بأن هذين النمطين من «مدمني» المعلومات. لذا فان نمطيهما الفكري ينسجم تماما مع بيئة العمل التي تشبع عندهما هذا النهم الدائم في البحث والجمع والاستخدام لأكبر حجم من المعلومات. وواقع الأمر أن العلاقة بين حجم المعلومات المستخدم (بفتح الدال) ومستوى التعقد الفكري للمستخدم (بكسر الدال) تأخذ شكلا جرسيا وليست خطية. أي أن لكل نمط من الأنماط منحنى جرسيا يبدأ بمستوى منخفض من المعلومات ثم يرتفع تدريجيا حتى ذروة المنحنى (عندما يصبح معدل التغير صفرا) وهو المستوى الأمثل للاشباع، ثم يأخذ في الانحدار تدريجيا عند تجاوز حجم المعلومات مستوى الذروة أو مرحلة مابعد مستوى الاشباع Overload. وهذا يعنى بالتبعيه أن مستوى الذروة لدى الهرمي والتكاملي أعلى بكثير مما هو لدى الحازم أو المرن (Driver, 1983b: 393) .

وبالرغم من الايجابيات النظرية لأعداد الأوصاف الوظيفية Job Descriptions للأعمال الا أن نجاحها يعتمد عمليا على متغيرين أحدهما مدى الزام الادارة للفرد بضرورة اتباع عناصر الوصف في أداء الواجبات. وثانيهما مدى تقبل الفرد لهذا الالزام. فالنمط الحازم هو أكثر الأنماط التزاما بما تحدده الادارة، اذ يفضل الوصف التفصيلي الدقيق ليعين حدود مسئوليته، ويليه في ذلك الهرمى وان كانت أهمية الوصف الوظيفي بالنسب له تتضاءل كلما صعد مستوى السلم التنظيمي، ثم التكاملي الذي يميل عادة الى كتابة وصف وظيفته بنفسه ويتطور مفهومه لهذا الوصف في ضوء مايكتسبه من خبرة ومعلومات جديدة وبشكل يتلاءم مع أهداف التنظيم.

وغني عن التأكيد بأن عناصر الضغط الناجمة مع بيئة العمل لاينفرد احدها في التأثير على سلوكيات الفرد في ظل غياب العوامل الأخرى، بل عادة ما تتفاعل مؤثرات الضغط في تشكيل مستوى التعقد الفكري بما يقود اما الى التوافق أو عدم التوافق. ولقد اخضعت ظاهرة ضغط العمل Job Stress مؤخراً للعديد من الدراسات نظرا لتأثيرها الفسيولوجي والنفسي ليس فقط على مستوى الأداء والرضا عن العمل بل وعلى حياة الأسرة والمجتمع (Durbin, 1984: 90-120) ويمكن القول اجمالا بأنه كلما انخفضت الآثار التراكمية والتفاعلية لعوامل الضغط في بيئة العمل كلما ساعد ذلك على ارتفاع مستوى التعقد الفكرى للفرد.

جوانب التعامل : كما تحتوي بيئة العمل على عوامل ضاغطة تحتوى أيضا على جوانب محفزة تعمل على تخفيض أثر جوانب الضغط ، يأتي في مقدمتها مستوى الاستقلالية Autonomy في الأداء وهو يعني مستوى الحرية الممنوحة للفرد في القيام بواجبات العمل أو اتخاذ القرارات المتعلقة بها بدون مراجعة مراكز السلطة (الرئيس)، وهو بذلك شكل من أشكال اللامركزية على المستوى التنفيذي لأداء الواجبات وعنصر من عناصر خفض Relaxing التوتر والقلق النفسي في بيئة العمل. لذا، وعلى عكس الحال لدى مستوى الروتينية والضغط الزمني، فليس من الغريب أن نتوقع وجود علاقة طردية بين مستوى الاستقلالية ومستوى التعقد الفكري. فالحازم لايتناسب نمطه للعمل في بيئه تتصف بمستوى عال من الاستقلالية لتفضيله الاعتماد على السلطة والخضوع لها واستقبال الأوامر منها، وعلى درجة أقل يأتي الهرمي لاعتماده على الأنظمة والقواعد في ادارة شؤون عمله، أما المرن فيحتاج الى مستوى عال من الاستقلالية لاشباع هواياته في التحرك الدائم والتحرر من قيود الأنظمة والقواعد، ويشارك التكاملي المرن في هذه الخاصة ولكن لأغراض مختلفة منها أن الاستقلالية ترتبط بمستوى منخفض من الروتينية والضغط الزمني بشكل يتيح للتكاملي استخدام اكبر قدر ممكن من المعلومات، استشارة الاخرين؛ وأخذ زمام المبادرة والابتكار في تصريف كثير من الأمور. وهكذا نجد أن الافراد يختلفون في استجابتهم لمستويات مختلفة من الاستقلالية في بيئة العمل وفقا لأنماطهم الفكرية.

كما يختلفون أيضا في ادراكهم لأسلوب تقييم الأداء والتغذية المرتدة Feedback عن فعالية أدائهم. فالحازم عندما يكون مرؤوسا يفضل معرفة نتائج أعماله بشكل متكرر وفي حالة كونه رئيسا يفضل أيضا معرفة النتائج ولو يوميا ويميل الى استخدام الوسائل الرسمية في التقييم ويعتمد على أساليب الاتصال والتنظيم الموجزة. أما المرن فلايفضل التقييم المتكرر وقد يعتمد على الادارة بالاستثناء في ضوء معلومات محدودة. أما الهرمي فهو كالحازم يفضل استخدام الوسائل الرسمية للتقييم، ولكن لفترات متباعدة نسبيا ويعتمد على التقارير التقييمية المستفيضة. ويختلف التكاملي عن باقي الأنماط في هذه الناحية باعتماده على الوسائل غير الرسمية (الذاتية) في التقييم لفترات متباعدة مستخدما في ذلك معايير

رسمية وغير رسمية، وفي حالة كونه رئيسا يتقبل أخطاء مرؤوسيه لتصحيح خطط المستقبل.

أما عن أسلوب حل النزاع أو الصراع Conflict فقد حدد Lawrence & Lorsch, (1969) في دراستها التقليدية لعدد من المنظمات وتبعهما في ذلك Lorsch & Morse, (1974) في دراسة أحدث لمنظمات أخرى أربعة أساليب لحل النزاع أو الصراع في مجال بيئة العمل هي استخدام القوة Forcing، والتلطيف Smoothing والحل الوسط Compromise والمجابهه Confrontation فالحازم يميل عادة الى استخدام القوة والسلطة والعودة الى قواعد وأنظمة التأديب والعقاب لحل النزاع كما يميل عادة الى فرض رأيه على الآخرين. أما المرن فيحاول تجنب مواقف الصراع خاصة في مجال العلاقات الانسانية لصيانة الصداقة وعادة مايسعى الى احالة الموقف الى شخص آخر لمعالجته. أما الهرمي فيميل الى سياسة الحل الوسط وينصح طرفي الصراع بالحل المناسب على انفراد ولا يتردد في استخدام الاجراءات النظامية اذا لزم الأمر. أما التكاملي فسياسته المفضلة لحل النزاع هي «المجابهة» القائمة على الانفتاح والمصارحة وتبادل المعلومات ومشاركة طرفي النزاع في الوصول الى حل مقنع. ويلاحظ ان كل أسلوب من هذه الأساليب يتناسب تماما مع الخصائص الفكرية لكل نمط، وكلما كانت بيئة العمل تسهل مهمة الفرد في استخدام منهجه المفضل كلما زاد ذلك من احتمال التوافق.

وعلى مستوى التعامل في بيئة العمل، يمثل التجانس أو على الأقل التقارب في مهارة العاملين ومستوى التدريب لكل منهم جانبا أساسيا في عملية التوافق، وهو ما أسماه Daft & Steers (1986) بمستوى المهنية Professionalism. كما وجد Mottaz (1986) في دراسة موسعة له أن التجانس في مستوى التعليم من أهم العوامل المؤثرة في درجة الولاء التنظيمي خاصة عند تثبيت عامل العوائد. ففي ضوء ماتقدم من خصائص، عادة مايكون الحازم والمرن من ذوى المهارات المنخفضة أو التأهيل المتوسط، أما الهرمي والتكاملي فعادة مايكونان من ذوى المهارات العالية كالأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات. ولتعظيم احتمالات التوافق في بيئة العمل ينبغي معرفة أنماط العاملين ووضع النمط المتجانس أو المتقارب في خصائصه مع الأنماط الأخرى. فالهرمي مثلا يميل الى التعايش والتوافق مع الحازم أو مجموعة من نفس النمط ولكنه لايطيق أو يحتمل التعامل المستمر مع المرن أو مع مجموعة عمل من ذوى الأنماط المرنة، كما أن التكاملي قد يتقبل العمل مع المرن لفترة ولكنه يجد صعوبة بالغة في التعامل مع الحازم أو مع مجموعة من ذات النمط. وهكذا فالتجانس النمطي يعكس تجانسا فكريا وبالتالي يقود الى التوافق والعكس أيضا صحيح.

خصائص بيئة التنظيم : يمكن تعريف التنظيم بأنه حصيلة تفاعل ثلاثة نظم فرعية رئيسية هي الأهداف والهيكل والقيم. فالأهداف ترسم رسالة النظام الأم وتحدد مساره، ويمثل

الهيكل بنظاميه الاجتماعي والتقني الوسيلة التي تحقق بها الرسالة، أما القيم فهي تسرى في البنيان كسريان الدم في جسم الانسان، تسعى على تماسك اجزائه وأطرافه لتحدد كيانه المميز أثناء مسيرته في تحقيق رسالته. وما يهم من منظور التوافق هو كيف يدرك الفرد داخل البناء التنظيمي خصائص كل من النظم الفرعية من زاوية مدى تقارب أو تباعد خصائص هذه النظم من نظام شخصيته. ففي الجدول رقم (٢) تم تحديد أحد عشر جانبا يأتي في مقدمتها الأهداف والقيم ومابقى منها فيرتبط بالهيكل. وفي اعتقاد الباحث فان هذه الأبعاد تمثل أهم الجوانب المميزة لأي كيان تنظيمي بالرغم من عدم شموليتها لجوانب أخرى اكثر تفصيلا، وهي في مجموعها تماثل الى حد كبير ما يسميه بعض الباحثين «بالمناخ التنظيمي» كما هو الحال لدى ملتون ومكنسكي، فالأول يعرفه بأنه البيئة الداخلية للتنظيم تتصف بالثبات ويلاحظها أعضاء التنظيم ويتأثر سلوكهم بها ولها صفات وخصائص معينة تميز التنظيم عن باقي المنظمات (Milton, 1981: 458). وأما الآخر فيعرفه بأنه مجموعة من الصفات أو الخصائص المميزة للتنظيم ككل أو لأحد أجزائه والتي من خلالها يمكن ادراك الأسلوب الذي يتعامل به التنظيم مع البيئة والعاملين فيه (Muchinsky, 1983: 293) وفيما يلي تحليلا موجزا لكل من هذه الخصائص:

الأهداف والقيم: تتسم أهداف التنظيم عادة بالتعدد والتناقض والطبقية ويطالب أعضاء التنظيم بضرورة تكييف اهدافهم مع أهداف التنظيم. وتظهر مشكلة عدم التوافق هنا من أن أهداف الفرد تتسم أيضا بذات الصفات بالاضافة الى صفات أخرى كالتغير ومستوى العمق والتعقد. ولرفع احتمال التوافق في مجال الأهداف تأتي عملية التطبيع Socialization السابق الاشارة اليها في المقام الأول، ويضيف الى ذلك Paolillo et al (1986) عملية الاستيعاب Accommodation من جانب التنظيم، أي محاولة الادارة اجراء بعض التعديلات في نظم العمل والتنظيم لتتناسب مع الأهداف الشخصية للفرد. وتؤثر في عملية التكامل هذه عوامل مختلفة منها الدوافع الذاتية للفرد ونظام قيمه وسنه ومستوى تعلمه وجنسه وحالته الاجتماعية ومرحلة حياة أسرته بالاضافة الى نمطه الفكري والذي يعتبر من أهم محددات التوافق.

ويعتبر أسلوب الادارة بالأهداف MBO من أبرز الأساليب الادارية وأكثرها شيوعا واستخداما في هذا المجال. ولكن يظل الاستفسار الذي سبق طرحه قائما. هل يستجيب جميع الأفراد ايجابيا لأسلوب الادارة بالأهداف؟ هل تنسجم الفرضيات السلوكية التي يرتكز عليها هذا الأسلوب مع الأنماط الفكرية المتباينه للعاملين؟ فالنمط الحازم كما يتضح من الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٢)، من أكثر الأنماط تقبلا لأهداف التنظيم نظرا لأن أهدافه ومحاور تركيزه عادة ماتكون محدودة وخارجية أي تحددها البيئة أو مراكز السلطة فيها. أما المرن فأهدافه ذاتية وسطحية ومتعددة وقابلة للتغير في أى وقت، في حين أن أهداف التنظيم تتسم بالاستقرار النسبي على المدى الطويل وهذا مايفسر عدم انسجام هذا

جدول رقم (٢)
الأنماط الفكرية وخصائص بيئة التنظيم

الخصائص / النمط الملائم	الحازم	المرن	الهرمي	التكاملي
الأهداف	خارجية، محدودة، تنظيمية	ذاتية، سطحية، متعددة	محدودة للغاية، ذاتية مع محاولة التأثير في أهداف التنظيم	عديدة، ذاتية ولكنها منسجمة مع أهداف التنظيم
نظام القيم	وحداني التوجه، ثابت	متعدد، سطحي، قابل للتغير	وحداني التوجه، ثابت ولكنه عميق ومعقد	متعدد، عميق، قابل للتغيير
مستوى تعقد الهيكل	بسيط، آلي	بسيط، عضوي	معقد، آلي	معقد، عضوي
شكل الهيكل	هرمي، أفقي، عريض	نظام الفرق المؤقتة المعتمدة على الجدولة المرنة	هرمي، رأسي، طويل	التنظيم المصفوف، الفرق المؤقتة
نطاق التمكن	ضيق لضمان سرعة وفعالية الأداء	غير واضح ومحدد، يفضل العمل الفردي	متوسط لتسهيل الرقابة وكقاعدة للمعلومات	واسع، كقاعدة للمعلومات والمشاركة في اتخاذ القرارات
المستوى الاداري	تنفيذي	تنفيذي	ادارة وسطى أو عليا	ادارة عليا
نظام الرقابة	محدد وصارم وعقابي	مزاجي، يرفض الرقابة السلطوية	محدد تفصيلي يعتمد على بيانات كثيرة	يتحدد ذاتيا، يرفض الرقابة السلطوية
نظام الحوافز	الأمن الوظيفي، الاحترام	عوائد سريعة، حرية عالية، يكره الالتزام بمواعيد ثابتة، البحث عن الذات	الانجاز، السلطة، المكانة، الاحترام والاعتبار	الابداع والابتكار، متانة العلاقات الشخصية، تدريب الآخرين
مدى رسمية الهيكل ونظام الاتصال	رسمي، كتابي مختصر، هيكلي محدد خاصة من الرئيس	غير رسمي، شفهي، متنوع، بدون عمق	رسمي، كتابي أو شفهي، هيكلي تفصيلي مركز وعميق	غير رسمي، كتابي وشفهي، متنوع مع العمق في تحليل المعلومات من مصادر متعددة
نمط القيادة وأسلوب اتخاذ القرارات	مركزي، فردي، متسلط	شبه لا مركزي بدون مشاركة حقيقية (شبه ديمقراطي)	يميل الى اللامركزية لجمع أكبر قدر من المعلومات (شبه ديمقراطي)	لا مركزي، مشارك حقيقي، يسعى دائما للوصول الى اجماع ابداعي (ديمقراطي)
نوع التدريب	تنمية الكفاءه، الجدارة وصيانة المهارات الحالية	تنمية المهارة في مجالات عمل مختلفة لتسهيل التحرك المهني	تنمية المهارات الادارية تمهيدا للصعود الى اعلى	تنمية مهارات متعددة في حقول مهنية مختلفة.

النمط مع معطيات المنظمات البيروقراطية المقيدة. أما النمط الهرمي وان كانت أهدافه ومحاور تركيزه محدودة الا أنها ذاتية ويحاول الهرمي جادا التأثير في أهداف التنظيم لجعلها أكثر انسجاما مع أهدافه خاصة عند شغله لأحد مراكز القيادة في الادارة العليا بشكل يجعل من الصعوبة بمكان التميز بين أهدافه وأهداف التنظيم. كما أن أهداف التكاملي تتميز بتعددها وذاتيتها ولكن هذه الذاتية تختلف عنده منها لدى الهرمي، فالتكاملي لقدرته الفائقة في التكيف يستطيع التعايش مع أهداف التنظيم ويعمل على تطويع وتشكيل أهدافه لتكون أكثر تلائما مع أهداف التنظيم. وعمليا فان برنامج «التطبيع الاجتماعي» لو نظر اليه من زاوية التكلفة والعائد فلابد وأن يوجه وبشكل مكثف نحو العاملين أو المتوقع دخولهم في خدمة التنظيم لذوى النمط المرن، فالهرمي، فالتكاملي، فأصحاب النمط الحازم.

وبالاضافة الى الأهداف، يعتبر نظام القيم Value System حجر الأساس لعملية التوافق. فكلما التقى نظام القيم لدى الفرد بما يقابله لدى التنظيم كلما كان ذلك مدعاة للتوافق والعكس صحيح، كما أن مستوى التوافق (عدم التوافق) في القيم قابل للقياس بالطرق الاحصائية والنفسية كما اشار الى ذلك Nadler & Tushman, (1984) في نموذجهما الوصفي. ويساوي Kilmann et al., (1986) بين نظام القيم والحضارة التنظيمية ويعرفان الأخيرة بأنها مجموعةمن الفلسفات، والمعتقدات، والافتراضات، والمبادىء، والتوقعات، والاتجاهات وقواعد السلوك التي تربط أى مجتمع في شكل وحدة متماسكة. وتتسم الحضارة التنظيمية بالاتجاه والشمولية والقوة عند تأثيرها في سلوك الأفراد. ويختلف في ذلك Schmidt & Posner (1982) حيث يرون أن الأداء والاتجاهات ليست قيماً ولكنها جزء من نظامها وذلك نظرا لخصوصيتها في حين أن القيم معتقدات تتصف بالشمولية تفرضها حضارة المجتمع على الفرد وتحدد وسلوكه وأفضلياته وأعماله.

ومن وجهة نظر التنظيم ومدى اذعان الفرد لنظام القيم به ميز Schein (1984) بين ثلاثة أنواع من القيم: قيم «أساسية» Pivotal لابد للفرد من تبنيها ان رغب أن يبقى في التنظيم كضرورة انجاز العمل في وقت محدد، وتحقيق أرباح معقولة في منظمات الأعمال، والعمل من خلال طبقية السلطة. وقيم «مناسبة» أى أن اتباعها مفضل وعدم اتباعها لايبعد الفرد عن التنظيم كاصرار شركة IBM بأن على جميع العاملين بها ارتداء القميص الأبيض أثناء العمل، وقيم شكلية أو هامشية Peripheral ترتبط بسلوكيات الفرد خارج العمل كتفضيل الفرد لاستهلاك منتج الشركة التي يعمل بها بدلا من المنتجات المنافسة. وهكذا فان مدى تقبل الفرد لقيم التنظيم تعتمد على مرونته وعمق معتقداته ومدى تعقد نظام قيمه وهي خصائص في مجملها ادراكية وفكرية.

فالحازم يتميز نظام قيمه بالثبات والجمود ووحدانية التوجه ويماثله في ذلك الهرمي مع الاختلاف في درجة العمق ومستوى التعقد النابع من حجم المعلومات والخبرة المكتسبة.

أما نظام القيم لدى المرن فهو بسيط ، رخو، متعدد الاتجاهات، وقابل للتغير لغياب قاعدة ثابتة يرتكز عليها ويماثله في ذلك التكاملي مع الاختلاف في درجة العمق والتعقد كما هو الحال لدى الهرمي . لذا فمن الطبيعي وجود تجانس أكبر بين نظامي القيم لكل من الحازم والهرمي من جهة والمرن والتكاملي من جهة أخرى، وتبعا لذلك ينسجم نظام قيم كل منهم مع نظم القيم السائدة لمنظمات مختلفة وان اختلفت خصائص كل منهم على حده. فنظاما القيم لدى الحازم والهرمي، مع الاختلاف في الدرجة، يتلائمان مع نظام القيم في المؤسسات البيروقراطية التقليدية المعقدة، في حين أن نظام القيم لدى المرن والتكاملي، ينسجم مع نظام القيم في المنظمات الحيوية (العضوية) المفتوحة كما سنرى فيما بعد.

مستوى التعقد وشكل الهيكل : تتفق معظم نظريات التنظيم الحديثة : Driver, 1983a) (180 في تصنيف أنواع المنظمات وفقا لبعدين أساسيين:

١ - مستوى التعقد Complexity حيث تتفاوت المنظمات على هذا البعد من مستوى البساطة أو التعقد المنخفض الى مستوى التعقد المرتفع. ويعكس مستوى التعقد حجم الهيكل التنظيمي من حيث عدد أجزائه ووحداته بأبعادها المكانية والجغرافية وعدد مستوياته الادارية وعدد العاملين فيه ومستوى مهاراتهم ومستوى التقنية المستخدمة. فكلما ارتفع عدد النظم الفرعية للتنظيم وتعددت مستوياتها وانتشر نشاطها جغرافيا وارتفع مستوى التقنية والمهارات المطلوبة لاستخدامها كلما ارتفع مستوى تعقد الهيكل والعكس صحيح.

٢ - مستوى التغير Changeability ويعكس هذا البعد مستوى حيوية النظام من حيث انفتاحه ومرونته في استجابته لمتغيرات البيئة الخارجية وتغليب الجوانب الانسانية في تصميم وادارة هيكله. ويميز هنا عادة بين النظام الآلي Mechanistic القائم على المركزية المطلقة، ورسمية العلاقات ورسمية التنسيق والاعتماد على الأنظمة والقواعد وتعدد طبقات التنظيم. وبين النظام العضوي Organic المتسم بلا مركزية السلطة وذاتية العلاقات والرقابة وغياب الطبقية التنظيمية (Pierce et al., 1979) .

ولغرض التحليل فقد تم تحديد هذين البعدين في الشكل رقم (٣) والذي تتضح فيه أربعة أنواع من البيئة التنظيمية يلائم كل منها نمطا من الأنماط الفكرية الأربعة. فالنمط الحازم يلائمه العمل في بيئة تنظيمية بسيطة منخفضة التعقد بطيئة التغير ذلك لكونه يحب الأوامر وسرعة الانجاز ويكره القواعد والاجراءات المطولة وكما سبق أن أوضحنا فهو يفضل الأعمال الروتينية ذات المسئولية الواضحة والمحددة والمتصفة بالتأكد التام ذا فان أنسب انواع التنظيم له هو التنظيم «الآلي أو الهرمي البسيط» Simple-Mechanistic، كالأعمال التنفيذية في المؤسسات البيروقراطية التي تتضاءل فيها فرص النمو الى أعلى أو التحرك الجانبي ونظام الحوافز

يركز على الاستقرار الوظيفي والعوائد المرتبطة به (معاش التقاعد) كما أن المرتب يتوازي مع طول الخدمة.

أما الهرمي فيتناسب مع خصائصه التنظيم الآلي المعقد Complex - Mechanistic كالتنظيمات البيروقراطية الكبيرة ذات الهيكل الرأسي الطويل والذي يركز نظام الحوافز فيه على الترقية الرأسية لزيادة الاعتبار والسلطة وقوة التأثير. كما ان نظام الترقية ليس أتوماتيكيا بل يعتمد على المنافسة الشديدة والذي يعني بدوره ارتفاع عدد ضحايا هذا النظام ممن لايجدون مفرا من مغادرة التنظيم عند وصولهم ذروة نموهم الوظيفي Plateau. وهكذا فالشكل الانسب هنا هو التنظيم البيروقراطي الفبري Weber «الأمثل» القائم على مركزية وهيكلية السلطة والتخصص الدقيق والادارة بالقواعد والاجراءات كما هو الحال في الأجهزة الحكومية وبعض مؤسسات القطاع الخاص.

ويتناسب مع المرن التنظيم العضوى البسيط Simple-Organic المتسم بالمرونة الفائقة والتغير الدائم والاعتماد على العلاقات والاتصالات الشخصية كما هو الحال في المنظمات قصيرة الحياة أو المؤسسات التي تسمح بأعلى قدر من الحرية في العمل وعدم وجود نظام للتحكم المركزي فيها، فالأسماء ومسميات الوظائف والمكاتب تأتي وتذهب بسرعة حسب تغير محور التركيز للتنظيم. نظام العمل يعتمد على نظام الفرق الصغيرة Task Force المؤقتة ولغرض محدد وسرعان ماينفك رباطها والعلاقات بين أفرادها لتشكل من جديد لغرض جديد، ونظام الحوافز عادة مايتقبل الغياب والتأخر عن العمل مع المرونة الفائقة في جدولة الأداء وكذلك الاجازات. ومثل هذا النوع من التنظيم عادة مايوجد في الحقول الابداعيه كالفنون والمطاعم والانشطة الخيرية والتطوعية.

أما التنظيم الانسب للنمط التكاملي فهو النظام العضوى المعقد Complex-Organic الذي يقترب في خصائصه من «النموذج المختلط» Argyris وكذلك «التنظيم المتداخل» ليكرت والسابق الاشارة اليهما في مقدمة هذا البحث، وعلى وجه الخصوص التنظيم المتداخل المرتكز على الأسلوب الجماعي في اتخاذ القرارات، تعدد العضوية، وتعدد اتجاه الاتصالات. لذا فالتنظيم الأنسب للتكاملي هي مؤسسات الأبحاث أو المؤسسات المعتمدة في أدائها على مستوى عال من التقنية .High Tech والمهارة الفنية كالتنظيمات المصفوفة .Matrix Org التي تضم خليطا من المهنين والاخصائيين يعملون في مشاريع مختلفة. فالتحرك المهني لهؤلاء عادة مايكون جانبيا كلما تغيرت المشاريع. والحوافز تعتمد على منح العاملين اجازات مؤقتة للالتحاق ببرنامج تعليمي أو تدريبي متخصص حسب رغبة الشخص كما ان تقييم الاداء يركز بشكل رئيسي على تنمية المهارة في اكثر من حقل للمساعدة في التحرك الجانبي. فالتنظيم هنا لاتوجد به مستويات هرمية ثابتة، فالجميع يشارك في اتخاذ القرارات، وتخصيص الواجبات للخبراء والموظفين

يتم عن طريق الطواف الوظيفي Rotation والحوافز ترتكز على مدى سعة المهارة والكفاءه وتعددها وليس على كمية الانتاج.

شكل رقم (٣)
التعقد التنظيمي والأنماط الفكرية الملائمة

مستوى التغير		بسيط (Simple)	معقد (Complex)
عالٍ	عضوي (Organic)	نظام فرق مؤقتة تقنية ومهارة منخفضة أعمال متغيرة (مرن)	نظام فرق مؤقتة تقنية ومهارة عالية أعمال متغيرة (تكاملي)
منخفض	آلي (Mechanistic)	التنظيم بيروقراطي بسيط تقنية ومهارة منخفضة أعمال متكررة (الحازم)	التنظيم بيروقراطي معقد تقنية ومهارة متوسطة أعمال شبه متكررة (هرمي)

مستوى تعقد الهيكل

نطاق التمكن والمستوى الاداري: يتضح مما سبق أن الحازم والمرن يفضلات القيام بالأعمال التنفيذية وان كان الحازم أقوى نزعة سلطوية للقيام بالأعمال الاشرافية والقيادية، أما الهرمي والتكاملي فعادة مايوجدان على مستوى الادارة الوسطى والعليا حيث ان طبيعة الأعمال عند هذين المستويين تتطلب العديد من القدرات التكاملية والتعقد الفكري. فالمشاكل الادارية هنا لاتعالج من منظور واحد وبصفة روتينية بل تتطلب النظرة الشمولية من زوايا مختلفة وباستخدام معايير متباينة ومعلومات كبيرة من مصادر متعددة للوصول الى حلول عقلانية. وهكذا فالعلاقة طردية بين مستوى التعقد الفكري والمستوى الاداري كما وجد في العديد من الدراسات الميدانية والتجريبية (Driver, 1983a: 181).

وعند وجودهم في مراكز اشرافية نجد الحازم يميل الى تكوين نطاق تمكن Span of Control ضيق لاحكام رقابته على عدد محدود من المرؤوسين ولضمان سرعة وفعالية الأداء. أما المرن فيصعب تصوره في عمل قيادي نظرا لرغبته في أداء الأعمال الفردية ولكون العمل الاشرافي يتطلب التقيد بجداول زمنية محددة تتناقض مع صفة «عدم الالتزام» لديه والرغبة الدائمة في المرونة والتغير. أما الهرمي فهو يقترب من الحازم من هذه الزاوية لاحكام الرقابة على مرؤوسيه ولكنه يفضل عددا معقولا (متوسطا) من المرؤوسين

يحقق له احكام الرقابة والتنسيق من جهة، ولاستخدامة في ذات الوقت كقاعدة للمعلومات في معالجة المشاكل الادارية التي يواجهها من جهة أخرى. أما التكاملي فمن الطبيعي أن يسعى الى تكوين نطاق تمكن واسع كمصدر للمعلومات والمشاركة في اتخاذ القرارات.

نظم الرقابة والحوافز والتدريب : نظرا لميل النمط الحازم الى العمل في بيئة محددة وواضحة فانه يفضل التعامل مع نظام رقابي محدد وواضح المعايير، وعندما يوضع الحازم في موقع اشرافي يصمم نظاما رقابيا من ذات النوع وعادة مايرتكز هذا النظام على أساليب الثواب والعقاب التنظيمية الصادرة من السلطة. ويتساوى في هذه الخاصة النمط الهرمي مع الحازم الا أن الهرمي يفضل استخدام نظام رقابي تفصيلي مرتكز على مصادر معلومات مختلفة. أما المرن «فمزاجي» يرفض الرقابة والتحكم في أى شكل وان أجبر على الخضوع لها مؤقتا، لكونه يكره أن يقيم أداؤه أو يحدد سلوكه. أما التكاملي فهويكره الرقابة الخارجية الصارمة، ولايمانع في أن يقيم أداؤه لرغبته في معرفة النتائج وتصحيح الانحرافات وعادة مايميل الى انشاء نظام رقابي ذاتي ينسجم في أهدافه ومعاييره مع أهداف ومعايير التنظيم بشكل يصعب الفصل بينهما.

وينسجم نظام الحوافز المناسب لكل نمط في خصائصه مع باقى خصائص البيئة التنظيمية. فالحازم يمكن تحفيزه باشباع رغبته في الأمن والاستقرار الوظيفي والعوائد المادية والمعنوية المترتبة على ذلك كالاحترام والاعتبار وتطوير المهارة. أما المرن ففي بحثه الدائب عن الذات يفضل أن تكون له حرية عالية في أداء عمله، ومناخ اجتماعي ايجابي، وتنوع في الواجبات، وعدم الالتزام بمواعيد ثابته، وفوق كل ذلك عوائد سريعة. أما الهرمي فيحفز بدرجة كبيرة بمنحه الفرصة في الانجاز، صعوده الى مراكز سلطة اكبر، وتحقيق رغبته في المكانة الوظيفية والاحترام والاعتبار. أما التكاملي فيحفز بتأمين المناخ الاداري الذي يقود الى الابداع والابتكار وأخذ زمام المبادرة وتوطيد العلاقات الشخصية من خلال النشاطات الجماعية ونظام الفرق. كما يتميز التكاملي عن باقى الأنماط في هذا المجال برغبته الصادقة في تدريب وتطوير مرؤوسيه أو العاملين معه ويشعر برضاء ذاتي من فعل ذلك. وتجدر الاشارة الى أن التوافق بين حاجات الفرد وفقا لمنطه الفكري ومايقدمه التنظيم من خلال نظام الحوافز يقترب كثيرا من دوافع الاختيار المهني لدى Schein والتي سبق أن أشير اليها في الجزء السابق من هذه الدراسة.

ويرتبط نوع التدريب الذي يسعى الفرد للحصول عليه بنظام الحوافز، بل هوجزء اساسى منه. فالرضا عن العمل وارتفاع مستوى الأداء من خلال التوافق لابد من استكمالها باشباع حاجة الفرد الى «النمو» المهني والنفسي. فالحازم يميل الى التدريب المتخصص في مجال المهنة وذلك لصيانة وتعميق مهاراته الحالية ليكون أكثر جدارة وحذاقة في ممارسة واجبات عمله، أما المرن فلرغبته في التحرك المهنى الجانبي يميل الى تنمية مهاراته

في مجالات عمل مختلفة داخل المهنة أو خارجها لاشباع ميله نحو التغير والتنويع. وجدير بالملاحظة هنا أن رغبة المرن في تنويع مهاراته تنسجم مع أسلوب التوسع الأفقي في واجبات العمل Job Enlargement بدلا من اسلوب التوسع الرأسي والاثراء الوظيفي Job Enrichment الذي قد تفضله أنماط فكرية أخرى ذات مستوى اعلى في التعقد كالهرمي والتكاملي (McCormick & Ilgen, 1985: 375) فالهرمي يفضل برامج التدريب التي تنمى مهاراته الادارية والقيادية تمهيدا للصعود الى أعلى السلم التنظيمي اذ يتلائم ذلك مع أسلوبه في التحرك المهني، أما التكاملي فتستهويه برامج التدريب المعززة لرغبته في اكتساب مهارات عميقة متعددة وفي حقول مهنية مختلفة.

رسمية الهيكل ونمط القيادة: يقصد بمستوى الرسمية مدى اعتماد التنظيم أو النظم الفرعية فيه على الاتصال الكتابي والوثائق الرسمية والقواعد والأنظمة والاجراءات والأوصاف الوظيفية. وهكذا فان مستوى الرسمية ذو بعدين رئيسيين يمثل أحدهما خصائص نظام الاتصال القائم في التنظيم ويمثل الآخر مدى الزام التنظيم لأعضائه بضرورة التقيد بالأنظمة والقواعد. فالحازم ينزع الى الرسمية ويتقيد باملاءاتها، ويعتمد بشكل مكثف على الاتصال الكتابي المختصر المفيد. كما يفضل أن تأتيه الأوامر أو التعليمات في شكل واضح ومحدد فهو لايتحمل عدم الوضوح، ويتساوى معه في هذه الخاصة النمط الهرمي مع الفارق في نوع وحجم المعلومات. فالهرمي وان كان يميل بدرجة أكبر الى الاتصال المدون الا أنه لا يستغني عن الاتصال الشفهي كمصدر آخر لأكبر قدر من المعلومات. فهو لايستقبل الأوامر والتعليمات المقتضبة بارتياح بل دائما مانجده يطلب المزيد من التفسير والتحديد والايضاح في شكل تقارير تفصيلية أو دراسات متعمقة. أما المرن فيفضل الاتصال غير الرسمي، الشفهي، المتنوع، والموجز في حالة مايكون مستقبلا للمعلومات، وكذلك عندما يكون مصدار للاتصال يلاحظ انتقاله من موضوع لآخر ومن نقطة لأخرى دون اعطاء أية نقطة حقها من العمق والتحليل وماذلك الا انعكاسا واقعيا لأسلوبه (نمطه) في التفكير. أما التكاملي فيمثل أعلى مستويات التعقد في الاتصال مع انخفاض مستوى الرسمية لديه ويتساوى مع المرن مع فارق العمق السحيق في حجم ونوع المعلومات سواء كان مبادرا في الاتصال أو مستقبلا.

ويرتبط النمط الفكري للفرد بنمطه القيادي في الاشراف والادارة وعلى وجه الخصوص في مدى اشراكه للآخرين أو انفراده في اتخاذ القرارات. فالحازم ينزع الى المركزية والتسلط والانفراد في الرأى وتصريف الأمور، ويقترب منه في ذلك الهرمي وان كان الأخير يجنح الى اللامركزية لتحقيق هدفين، للتخفيف من حدة الضغط البيئي وتحقيق أعلى درجة من التركيز وللأخذ بمبدأ المشاركة وتأمين الحصول على أعلى قدر من المعلومات لمعالجة مشاكل العمل. أما المرن فكما سبق التوضيح لايميل الى ممارسة الأعمال القيادية وهو

ان اضطر الى ذلك يستخدم منهج الديموقراطية المطلقة (المتسيبة) والتي لاتقوم على مشاركة حقيقية بالاضافة الى غياب معايير الرقابة والتنسيق. أما التكاملي فعادة مايكون ديموقراطيا حقا يسعى جاهدا الى اشراك العاملين معه في الوصول الى اجماع أو في الخروج بقرار ابداعي يساهم في صنعه جميع العاملين.

خصائص البيئة الخارجية: حظيت العلاقة بين التنظيم وبيئته الخارجية بالعديد من الدراسات الميدانية من ذوات المداخل المختلفة وعلى وجه الخصوص من قبل الرواد الاوائل لمدرسة «الادارة الموقفية» من امثال Lawrence & Lorsch و Lorsch & Morse وغيرهم لهدف تحديد اثر خصائص البيئة الخارجية على خصائص التنظيم وفعاليته في استجابته لمتغيرات البيئة. وعلى خلاف من الدراسات البيئية التقليدية التي عالجت البيئة كمجموعة من القطاعات المتداخلة التأثير (اقتصادية، سياسية، حضارية، تقنية، تشريعية.. الخ) كان ولازال محور التحليل الموقفي يعتمد على متغير بيئي أساسي وهو مستوى عدم التأكد Uncertainty وباستخدام التنظيم كوحدة للتحليل. ويعرف مستوى عدم التأكد بجهل متخذ القرار (التنظيم) أو عدم توافر المعلومات لديه عن سلوك عناصر البيئة الخارجية ونشاطاتها وكيفية تأثيرها بشكل يصعب معه حساب التكلفة والعائد لبدائل القرار كما هو الحال في ظل التأكد التام. أي أن متخذ القرار لايستطيع تحديد درجة الاحتمال أو الفشل، وهي خاصة بيئية تؤثر في سلوك التنظيم أيما تأثير.

ولما كان التنظيم هو وحدة التحليل لمعظم الدراسات الموقفية فانه قلما نجد محاولة للربط بين خصائص الأفراد العاملين في التنظيم مع خاصة عدم التأكد البيئي وذلك على افتراض أن التنظيم هو الحلقة الأولى المباشرة في استقبال اثر البيئة الخارجية، اذ يقوم التنظيم بدوره في ترجمة هذا الأثر ـ في حالة تقريره الاستجابة لمتغيرات البيئة ـ الى قرارات تفصيلية مؤثرة في البيئة الداخلية ومنها الى الاعمال ثم الافراد. وفي هذا التسلسل من مراحل التأثير وظهور العوامل الوسيطة تفقد قوة التأثير البيئي معظم طاقتها عند اجتيازها الأغلفة البيئية الداخلية المتعددة.

ويعتقد الباحث أنه بالرغم من قوة هذه الحجة وبالرغم من الارتباط الأكبر للفرد ببيئتي العمل والتنظيم وبعده النسبي عن مؤثرات البيئة الخارجية للتنظيم الا أنه ومن منظور التوافق من المجدى نظريا وعمليا تحليل أبعاد التوافق بين خصائص الفرد وخصائص البيئة الخارجية لعدة أسباب. . أولا: أن كلا من من بيئتي العمل والتنظيم يمثلان نظامين فرعيين لنظام البيئة الخارجية كما سبق أن أشير، ثانيا: أن الفرد وأن كان عضوا في التنظيم فهو أيضا عضو في البيئة الخارجية المحيطة يتأثر بها وتنتقل مؤثراتها الى التنظيم من خلال خلفياته ورغباته وتوقعاته، وثالثا: هناك العديد من الأعمال التابعة للتنظيم والواقعة على حدود التلاحم بين التنظيم والبيئة الخارجية مثل المشتريات، والمبيعات، والعلاقات العامة، والشئون القانونية، وغيرها في منظمات الأعمال.

ولعل من أبرز الأبحاث وأندرها في هذا المجال دراسة لورش ومورس السابق الاشارة اليها حيث أكدا على أهمية أخذ الخصائص النفسية للعاملين في الاعتبار، عند تحليل العلاقة بين التنظيم والبيئة الخارجية على النحو التالي:

«وفي تطويره للدراسة شارك لورش، جون مورس الاعتقاد أن منظور التوافق في مجال التنظيم يجب أن يتعامل مع الخصائص النفسية للافراد، تماما كما يتعامل مع خصائص التنظيمات والبيئة التي تحيط بها، اذا ما أراد الالمام بالتعقيدات الحقيقية للتنظيم والادارة. (Lorsch & Morse, 1975: IX)

ففي دراستهما لأربع منظمات صناعية وستة معامل أبحاث استخدما متغير «الشعور بالجدارة» أو الكفاءة Sense of Competence لدى المديرين، وهو شعور تراكمي بالثقة والنجاح في التعامل والسيطرة على البيئة في كافة أوجه حياة الفرد، ويحتوى على أربعة أبعاد نفسية:

١ - الهيكل الالمامي (الفكري) للفرد ويمثل مستوى التعقد التكاملي Integrative Complexity.

٢ - القدرة على تحمل عدم الوضوح Tolerance of Ambiguity.

٣ - الأسلوب المفضل للتعامل مع السلطة.

٤ - اتجاه الفرد نحو الذاتية أو الفرديه Individualism أى مدى تفضيله للعمل الفردي أو الجماعي.

ففي منظمات الابحاث العاملة في بيئة تتصف بدرجة عالية من عدم التأكد وجد لورش ومورس المديرين من ذوي التعقد التكاملي العالي، والقدرة الفائقة على تحمل عدم الوضوح، والنزعة المرتفعة نحو الاستقلالية والفردية. وبمعنى آخر تميز هؤلاء المديرون بشعور عال من الجدارة والكفاءة ساهم بشكل مباشر في رفع فعالية هذه المنظمات. وقد أخذت هذه المتغيرات اتجاها معاكسا في المنظمات الصناعية العامله في محيط بيئي يتصف بمستوى منخفض من عدم التأكد.

وبالرغم من عدم استخدامهما للأنماط الفكرية الا أن دراسة لورش ومورس تؤكد صحة التوقع بوجود علاقة طردية بين مستوى التعقد الفكري ومستوى عدم التأكد البيئي. ففي الشكل رقم (٤) أمكن تحديد بعدين رئيسيين لعدم التأكد البيئي هما: (١) مستوى التعقد، و (٢) مستوى التغير، وبالتالي أمكن التمييز بين أربعة مستويات لعدم التأكد: منخفض، ومتوسط منخفض، ومتوسط عال وعال، يتلائم مع كل منها نمط فكري معين. وحيث أن هذا التوافق المتوقع لاتدعمه حاليا بيانات ميدانية كما هو الحال في دراسة لورش ومورس الا أنه يمثل اطارا نظريا مقبولا في أمس الحاجة الى دراسات متعمقة في المستقبل.

شكل رقم (٤)
مستويات التعقد في البيئة الخارجية للتنظيم
والأنماط الفكرية الملائمة

(التغير البيئي)	بسيط	متوسط	معقد
متقلب	مستوى متوسط عال من عدم التأكد: عناصر بيئية محدودة ومختلفة تتغير بسرعة ويصعب التنبؤ بها (المرن)		مستوى عال من عدم التأكد: عناصر رئيسية عديدة ومختلفة تتغير بسرعة ويصعب التنبؤ بها (التكاملي)
متوسط			
مستقر	مستوى منخفض من عدم التأكد: عناصر بيئية محدودة ومتجانسة وتتغير ببطء (الحازم)		مستوى متوسط منخفض من عدم التأكد عناصر بيئية متعددة ولكنها تتغير ببطء (الهرمى)

(التعقد البيئي)

ففي الشكل رقم (٤) يعني مستوى التقعد عدد عناصر البيئة الخاجية المؤثرة في التنظيم ومدى التجانس أو التشابه بين هذه العناصر، والتي كلما تجانست كلما سهل على التنظيم التعامل معها، وانخفض مستوى عدم التأكد، والعكس صحيح. فبيئة التنظيم التي يتم التعامل فيها مع نوع معين من الموردين، وتباع الخدمات الى نوع معين أيضا من المشترين، تعتبر بيئة بسيطة مقارنة ببيئه تنظيم آخر يتعامل مع فئات مختلفة من الموردين والمشترين، ولديه خطوط انتاج متعددة ذات مستوى عال من التقنية. أما مستوى التغير فيعنى حجم وسرعة التقلب في عناصر البيئة ومدى السهولة أو الصعوبة التي يواجهها التنظيم في قدرته على التنبؤ لتخطيط استجابة له بشكل فعال. فبعض البيئات التنظيمية تتصف بالاستقرار النسبي كما هو الحال في الشركات العاملة في صناعة الحلوى أو المياه الغازية حيث يأتي التغير بسيطا وبشكل غير مفاجيء على عكس ماهو الحال للشركات العاملة في صناعة السيارات أو الالكترونيات أو النقل الجوى أو السفن الفضائية. كما أن التغير قد يصيب بعض عناصر البيئة التنظيمية دون العناصر الأخرى، فكلما زاد عدد العناصر البيئية المتغيرة كلما ارتفع مستوى عدم التأكد.

ويميز البعض من الباحثين بين نوعين من الاغلفة البيئية للتنظيم (Daft & Steers, 1986: 286-292) أحدهما ذو خصوصية وتأثير مباشر في التنظيم كالمنافسين، والمستهلكين، والموردين، والمساهمين، والعاملين وغيرهم. ففي مجال الأعمال، فان التغير في أحد هذه

العناصر قد يؤثر في تنظيم ما دون آخر، وعدد من المنظمات دون أخرى. أما الآخر فذو طبيعة عامة يمثله التغير في أحد أو بعض القطاعات البيئيه كالقطاع الحكومي، والاقتصادي. والحضاري، والتقني، والمالي، أو قطاع الموارد. فالتغير البطيء أو المفاجىء في أحد هذه القطاعات ذو تأثير عام على كافة المنظمات، أما بالنسبة لتنظيم ما فتأثيره غير مباشر حسب طبيعة نشاط هذا التنظيم.

في ضوء ماتقدم يتضح من الشكل رقم (٤)أن النمط الحازم تتفق خصائصه مع العمل في تنظيم تتصف بيئته الخارجية بمستوى منخفض من عدم التأكد، أي تحتوي على عناصر بيئية محدودة ومتجانسة وتتغير ببطء. فهذه الخصائص تنسجم مع خصائص التنظيم الآلي ـ البسيط المعتمد على درجة عالية من المركزية والرسمية والتمسك بالقواعد والأنظمة وتأمين الاستقرار الوظيفي للعاملين، كما أن الأعمال فيه تتسم بدرجة عالية من الروتينية والضغط البيئي والتقييم المتكرر للأداء والالتزام بحرفية الأوصاف الوظيفية بالاضافة الى الخصائص التفصيلية الأخرى السابق تحليلها. أما الهرمي فتنسجم قدراته وميوله الفكرية للعمل في تنظيم تتصف بيئته الخارجية بمستوى متوسط ـ منخفض من عدم التأكد، أى تحتوي على عناصر بيئية عديدة متجانسة ولكنها تتغير ببطء. فالتنظيم الأنسب هنا هو التنظيم الآلى ـ المعقد والمتصف بالهرمية الرأسية والرسمية والنظامية وتفويض السلطة وتثمين المكانة وتميز الانجاز. وفي هذا النوع من التنظيم تتسم بيئة العمل بغزارة المعلومات وانخفاض الروتينية ومستوى الضغط البيئي وتقييم الأداء غير المتكرر. ومن أقرب التنظيمات الملائمة لهذا النمط المؤسسات البيروقراطية الضخمة التى يشغل مراكز القيادة فيها على مستوى الادارتين الوسطى والعليا مجموعة من «الهرمين» في حين يشغل وظائف الادارة التنفيذية موظفون من ذوى النمط «الحازم».

أما المرن فلنزعته القوية نحو التغير والتنوع فيتوافق نمطه الفكري مع بيئة تنظيم محدودة العناصر، ولكنها متباينة الأبعاد، تتغير بسرعة، ويصعب التنبؤ بها. وليكون التنظيم فعالا في بيئة كهذه فلابد وأن يكون من النوع العضوى ـ البسيط القائم على نظام الفرق الصغيرة المؤقتة، والعلاقات الشخصية، وعدم الرسمية، واللامركزية، والمرونة في جدولة الواجبات، والتحرر من قيود الأنظمة والقواعد. أما الأعمال في مثل هذا النوع من التنظيمات فتتسم بغياب الأوصاف الوظيفية، تنوع الواجبات، وانخفاض مستوى الروتينية وعبء المعلومات والضغط البيئي وتباعد فترات تقييم الأداء أو المراجعة. ولعل من أقرب الأعمال مناسبة لهذا النمط صناعة الملبوسات النسائية، نشاطات الفنون والابداع، مندوبي المشتريات، ورجال البيع والعلاقات العامة في المؤسسات البيروقراطية.

وتتجانس الخصائص الفكرية للنمط التكاملي ـ باعتباره يمثل أعلى مستوى في التعقد ـ مع أعلى مستوى من مستويات عدم التأكد البيئي. فبيئة التنظيم هنا تتميز بتعدد

عناصرها وتباينها وسرعة تغيرها وصعوبة التنبؤ بها بشكل يجعل التنظيم دائم الحركة والديناميكية في المتابعه ورسم الاستراتيجيات للاستجابة لمتغيرات البيئة المرصودة. ولنجاح التوافق بين هذا النوع من البيئة وبين الفرد وبيئة العمل فلابد وأن يكون التنظيم من النوع العضوى المعقد المعتمد على نظام الفرق الكبيرة ذات المهارة والتقنية العالية، وعدم الرسمية، واللامركزية، وذاتية نظم الاتصال والحوافز والمتابعة، والمرونة في استخدام القواعد والأنظمة، والانجاز القائم على الابداع والابتكار، والقيادة المشاركة. أما بيئة العمل المناسبة فلابد وأن تتميز بمستوى منخفض من البروتينية والضغط البيئي، وتدفقا كبيرا للمعلومات، واستقلالية أكبر في الأداء، وذاتية في التقييم والتصحيح. ويقترب هذا النوع من التنظيم وبيئة العمل من التنظيمات المصفوفة Matrix المعتمدة على نظام الفرق المهنية وادارة المشاريع .Project Mgt (Kingdon, 1973) ، أو التنظيم المتداخل لدى Likert (1967) والمتميز بتعدد العضوية وتعدد اتجاهات الاتصال والأسلوب الجماعي في اتخاذ القرارات. ولعل أنسب مكان للتكاملي هو مؤسسات الاستشارة ومراكز البحث العلمي والتقني وان كان ذلك لاينفي وجوده ـ كما هو الحال لدى الهرمي ـ في مراكز القيادة على مستوى الادارة الوسطى والعليا في كثير من المؤسسات البيروقراطية.

يتضح من كل ماسبق مدى شمولية مفهوم النمط الفكري كمتغير سلوكي لنظام الشخصية وقدرته على تحليل التوافق على مستوى الفرد والعمل والتنظيم والبيئة الخارجية. ولعل ذلك مايؤكد تداخل مؤثرات التوافق بين هذه المستويات مجتمعة وتعقد الترابط فيما بينها. فبمجرد الانتقال من مستوى الى آخر يتضاعف عدد المتغيرات السلوكية ويزداد منهج التحليل تعقيداً ولكن في نفس الوقت يقترب التنظير من الواقع، والتوقع من الممارسة والتطبيق. ولعل هذا مايبرر تركيز غالبية الباحثين في دراستهم للتوافق على مستوى واحد (الفرد والعمل، أو الفرد والتنظيم)، أو مستويين ولكن بدرجة أقل (الفرد والعمل والتنظيم) كما هو الحال لدى Pierce et al. (1979) أو على المستويات الثلاثة ولكن بدرجة نادرة (الفرد والعمل والتنظيم والبيئة الخارجية) كما هو الحال لدى Lorsch & Morse (1974) وقد سبق أن أشير الى دراستهما. وغنى عن التأكيد مرة أخرى بأنه ليتم توافق أفضل بين الفرد والعمل فلابد من تحقيق التجانس عند المستويات الثلاثة. أما ظهور التوافق عند مستوى واحد دون المستويات الأخرى فهو توافق ناقص ونادر خاصة لدى رجال الادارة الوسطى والعليا جدير بالادارة أن تتعامل معه وتسعى جادة في علاجه.

اقتراحات للتعامل مع عدم التوافق : يكون التوافق في وضعه «الأمثل» عندما تتطابق خصائص الفرد الفكرية مع خصائص العمل، وخصائص التنظيم، وخصائص البيئة الخارجية. أى عندما يوضع التكاملي في بيئة عمل «تكاملية» وتنظيم عضوي مفتوح وبيئة خارجية تتصف بمستوى عال من عدم التأكد، أو عندما يجد الهرمي نفسه في بيئة عمل

«هرمية» وتنظيم آلي معقد وبيئة خارجية ذات مستوى متوسط منخفض من عدم التأكد، وكذا الأمر بالنسبة لباقي الأنماط على النحو التالي:

النمطالفكري	بيئة العمل	بيئة التنظيم	البيئة الخارجية
التكاملي	تكاملية	معقد/ عضوي	مستوى عال من عدم التأكد
الهرمى	هرمية	معقد/ آلى	مستوى متوسط منخفض من عدم التأكد
المرن	مرنة	بسيط/ عضوي	مستوى متوسط عال من عدم التأكد
الحازم	حازمة	بسيط/ آلي	مستوى منخفض من عدم التأكد

لاشك ان التطابق التام يقود في العادة الى رضاء أعلى عن العمل وأداء أفضل وراحة نفسية تنعكس أثارها ليس فقط على المحيط الاجتماعي داخل بيئة العمل بل وعلى الحياة الأسرية والمجتمعية بوجه عام، كما تنعكس آثاره ايجابيا على فعالية التنظيم. الا أن هذه الصورة المثلى من حالات التطابق قد لاتتحقق عمليا لعدة اسباب منها ارتفاع عدد المؤثرات المتداخله خاصة عند التحرك من مستوى العمل الى مستوى التنظيم ثم مستوى البيئة الخارجية. كما أن سياسات الاختيار والنقل والترقية وحضارة التنظيم ككل قد لاتدعو الى توخي الموضوعية واستخدام الأساليب العلمية في جذب وتوظيف العاملين من ذوى الأنماط الفكرية المرغوبة ووضعها في الأعمال المناسبة. وقد تلعب الادارة العليا ومراكز القيادة بها دورا مؤثرا في ازعاج علاقات التوافق بين الفرد والتنظيم، وان تم تطابق كامل بين الفرد وخصائص العمل، كما قد ينشأ تجانس جزئي بين الفرد وبعض خصائص العمل أو بعض خصائص التنظيم مقترنا بتنافر تام مع الخصائص الأخرى، وقد يكون الفرد هو المسئول الأول عن سوء اختياره لخط مهنى لاينسجم مع قدراته واستعداداته ولايكتشف التباعد بينهما الا في مراحل متأخرة من حياته المهنية.

لبعض هذه الأسباب أو جميعها يرتفع احتمال ضعف أو عدم التوافق. فقد يطلب من فرد ذو نمط تكاملي الأداء في بيئة عمل هي أنسب ماتكون للنمط الحازم، أو بوضع «هرمي» في بيئة عمل مرنة، وهكذا بالنسبة لخصائص التنظيم والبيئة الخارجية. وتنعكس آثار عدم التوافق على الفرد في عدة صور من الانسحاب النفسي منها انخفاض درجة الرضا عن العمل (عدم الرضا) أو انخفاض في الانتاجية أو شعور بالقلق والتوتر، أو عدم الولاء والالتزام التنظيمي، أو التأخر، أو الغياب، وربما ترك التنظيم نهائيا. ويترتب على ذلك عادة نتائج غير محمودة لكل من الفرد والتنظيم والمجتمع فيما عدا حالة نجاح الفرد في الحصول على عمل جديد يتجانس مع خصائصه الفكرية ويستطيع من خلاله تحقيق ذاته. فاذا كان الأمر كذلك، فكيف يتم التعامل مع عدم التوافق؟ ولما كان التوافق عملية سلوكية وتنظيمية متعددة الجوانب فان خفض احتمالات عدم التوافق لابد وأن يطرق من مداخل

مختلفة وليس من منظور واحد، كما أن مسئولية تحقيق التوافق أو الدنو من الوضع الامثل فيه يتقاسمها كل من الفرد والتنظيم. وبهذا الصدد يمكن اقتراح التوصيات التالية:

أ ـ من وجهة نظر الفرد:

١ ـ ضرورة القيام بعملية تقييم ذاتي في مرحلة مبكرة من حياته لقدراته، واستعداداته، ومواهبه، وحاجاته وأهدافه وقيمه، على أن تكون عملية التقييم هذه واقعية ومستمرة بعيدة عن الخيال وأحلام اليقظة، وقد تبدأ من مرحلة الدراسة الثانوية وتستمر الى الجامعة، وربما الى مرحلة الدراسات العليا. وبامكان الفرد كشف قدراته واتجاهاته المهنية من خلال العمل الصيفي، أو العمل الجزئي، أو المشاركة في الأنشطة اللامنهجية والاعمال الخيرية وغيرها.

٢ ـ ونظرا لما يحتاجه الفرد من توجيه وارشاد في مرحلة حياته المبكرة فلابد من الاستعانة بمراكز التوجيه والارشاد المهني المتخصصة ـ ان وجدت ـ في مؤسسات التعليم، أو المنظمات، أو المجتمع. ولابد من الابتعاد في هذه المرحلة عن مصادر الارشاد المعتمدة على العاطفة أو النزعات الشخصية، سواء في اختيار التخصص التعليمي أو المهني فيما بعد. ولابد أن تتضافر في هذا المضمار جهود الأسرة والمدرسة والمجتمع في تحقيق عقلانية الاختيار.

٣ ـ تنمية القدرة على التشخيص الدقيق لخصائص العمل وخصائص التنظيم سواء عند اختيار عمل ما لأول مرة أو عند الانتقال من عمل الى آخر. وتعتمد نوعية التشخيص هنا على نوعية المعلومات المعتمد عليها، والتي لابد أن يكون مصدرها في هذه الحالة التنظيم وليس الأفراد. وبناء على تجربة الباحث في اجراء المقابلات الشخصية لغرض التعيين أو الترقية في الوظائف الحكومية لسنوات طويلة اتضح عدم اهتمام المتقدمين بهذا الجانب، حتى أن البعض منهم لايكترث بقراءة الوصف الوظيفي للعمل أو الالمام بنشاط التنظيم بل يعتمد على ماينقله له الأصدقاء والمعارف من ملاحظات. وعلى كل فلابد وأن ينصب الاهتمام هنا على تحديد مدى تقارب أو تباعد خصائص كل من العمل والتنظيم من قدرات الفرد واحتياجاته وأهدافه وقيمة.

٤ ـ تنمية القدرة على الاتصال الفعال، فادراك الفرد لأهدافه وقيمة واتجاهاته المهنية وطموحاته لذاته لايكفي بل لابد وأن تكون لديه القدرة على ايصال هذه المعلومات الى المسئولين في التنظيم أو من ينوب عنهم أثناء المقابلة الشخصية مثلا. فالشخص الخجول قد لاينجح في عمل يتطلب مهارة غير عادية في الاتصال الشفهي أو مقابلة فئات متباينة من الناس على نحو متكرر.

٥ ـ تنمية القدرة على الاحتمال والتكيف. فليس كل مايطلبه الفرد يجب أن يتحقق في وقت قصير، وهذه حقيقة يصطدم بها عادة حديثو الالتحاق بالأعمال. فلابد من

مرور فترة كافية يستطيع خلالها الفرد تشرب حضارة التنظيم بكافة خصائصها وأبعادها، بمسموحاتها ومحظوراتها، ولايكفي هنا مجرد الالمام أو المعرفة بل لابد من الاقتناع بهذه الحضارة، كما أن كسب ثقة التنظيم والحصول على حق العضوية الدائمة فيه لاتأتي بين يوم وليلة. فعلى الفرد هنا أن يتعلم كيف يكون اعتماديا ومستقلا في آن واحد، يستجيب لطلبات الآخرين ويأخذ زمام المبادرة في كثير من الأمور. فتحقيق التوازن بين هذين المطلبين عنصرا جوهريا لعملية التكيف.

ب ـ من وجهة نظر التنظيم :

١ ـ وعلى نحو مايقوم به الفرد، فعلى التنظيم أيضا اجراء تقييم ذاتي بصفة دورية لخطته للقوى العاملة، وذلك بتحديد الوظائف الواجب شغلها وأوصافها وخصائصها على المدى القصير والبعيد. كيف ستتغير أوصاف هذه الأعمال على المدى الطويل؟ ماهي امكانيات التحرك من عمل لآخر؟ ماهي فرص النمو داخل الخطوط المهنية؟ ماهي المهارات المطلوبة لمن سيشغلون هذه الأعمال؟ كيف يمكن تطويرها لتتناسب مع معدلات النمو داخل كل خط مهني؟ ماهي معدلات طلب التقاعد، الترقية، النقل، دوران العمل؟ في أي من المهن أو أقسام التنظيم ترتفع هذه المعدلات، ولماذا؟ أي أن على التنظيم اجراء مسح شامل لخصائص احتياجاته من القوى العاملة مع التركيز على ديناميكية هذه الاحتياجات. كما يجب نقل هذه المعلومات بكل صدق وأمانة الى المتقدمين لشغل الوظائف الجديدة أو الترقية، لا أن يفرش الطريق بالورود وليكتشف الموظف فيما بعد عدم قدرة التنظيم على الوفاء بوعوده.

٢ ـ ولتحديد الخط المهني الملائم لخصائص الفرد الفكرية لابد للتنظيم من بناء قاعدة معلومات سلوكية عن جميع العاملين به. ومن المؤسف حقا أن لايحتوى ملف الموظف في العديد من المؤسسات البيروقراطية على أكثر من قرارات التعيين والنقل ومنح الاجازات. أما قاعدة المعلومات المقترح تكوينها فقد تتطلب استخدام الحاسب الآلي لرصد مستوى المعرفة والمهاراة والنمط الفكري لكل موظف بالاضافة الى استعداداته، ونمطه العاطفي، قيمه ودوافعه وأهدافه وتوجهه المهني، ونمطه القيادي، ومهاراته الانسانية. مثل هذه البيانات ليست أساسية لعملية الاختيار فحسب بل وجوهرية لقرارات التحرك المهني كالنقل أو الترقية وتحديد الاحتياجات التدريبية.

٣ ـ ضرورة تطوير أساليب الاختيار أو الترقية أو النقل وذلك باخراجها من الاطار التقليدي القائم على معياري المؤهل وسنوات الخدمة. فتحديد الأنماط الفكريه للعاملين وعلى وجه الخصوص للأعمال القيادية والاشرافية يعتبر نشاطا أساسيا لعملية التطوير. يوجد حاليا عدد من طرق القياس لتحديد الأنماط الفكرية تم التيقن من سلامة ثباتها وصدقها في دراسات ميدانية وتجريبية (Driver & Rowe,

(159 :1979 . وبالاضافة الى تحديد الأنماط الفكرية يرى أحد الباحثين في هذا المجال أن تحتوي عملية الاختيار على مايلي (Schein, 1978: 107) :
أ ـ استخدام بعض المقاييس للمساعدة في كشف استعدادات النمو لدى الموظف على المدى الطويل فضلا عن مستوى أدائه في المدى القصير.
ب ـ مشاركة رجال الادارة أو المشرفين الذين سوف يعمل معهم الموظف في عملية المقابلة والاختيار وكذلك تدريب المشرفين على كيفية التعامل مع الموظف الجديد.
جـ ـ اعطاء الموظف الجديد واجبات عمل فيها الكثير من التحدي لقدراته في وقت مبكر ليتمكن التنظيم من كشف طاقات الموظف في مرحلة مبكرة من حياته المهنية فذلك أفضل للفرد والتنظيم.
د ـ امداد الموظف بمعلومات تقييميه Feedback عن مستوى أدائه بصفة دورية.

٤ ـ العناية بالتدريب المتخصص في مجال الوظيفة المراد شغلها أو الترقية اليها. وبالرغم من تعدد بدائل التدريب الاداري الا أن مايهم في هذا المجال هو التدريب على الحساسية السلوكية واتخاذ القرارات. فقد ثبت علميا أن التدريب عامل مساعد في تغير النمط الفكري للفرد (Driver & Rowe, 1979: 161) فبالامكان تطوير مهارات الفرد الفكرية من النمط الحازم مثلا الى الهرمي أو التكاملي في حالة تهيئته للتحرك الى وظيفة تتطلب مستوى عاليا من التعقد التكاملي كما هو الحال في وظائف الادارة الوسطى والعليا. ويتحكم في نجاح التغير ثلاثة عوامل رئيسية، النمط المساند، والسن، ومستوى الضغط البيئي النابع من بيئة العمل. فكلما اقترب النمط المساند من النمط الأصلي كلما سهلت مهمة التغير كما هو الحال من الحازم الى الهرمي أو من المرن الى التكاملي. كما أنه كلما تقدم سن الموظف كلما صعبت عملية تغير نمطه من خلال التدريب. أما مستوى الضغط كعامل بيئي تلقائي في العمل فهو ذو علاقة عكسية مع مستوى التعقد الفكري كما سبق أن أشير.

٥ ـ العناية بالتطوير التنظيمي : فبدلا من حصر مهمة التغير في الفرد يكون محور الاهتمام تكييف خصائص بيئتي العمل والتنظيم من خلال التغير المخطط للعلاقات الانسانية كما هو الحال عند تدريب فئة من المشرفين على القيادة المشاركة وتفويض السلطة أو أسلوب الجماعة في اتخاذ القرارات أو مهارات الاتصال الفعال. ومع تعدد المداخل وطرق التطوير تجدر الاشارة الى طرق الادارة بالأهداف، والاثراء الوظيفي، والشبكة الادارية، وحلقات الجودة باعتبارها من اكثر أساليب التطوير فعالية وشيوعا لتحقيق قدر أكبر من التوافق. فعلى الادارة اختيار الأنسب أخذا في الاعتبار احتياجات الفرد والعمل والتنظيم في آن واحد. وتحليل الأنماط الفكرية تمثل نقطة البدء لتحديد الأنسب. وان اختلفت طرق التطوير التنظيمي فمؤداها خفض معدل دوران العمل (كمؤشر لعدم التوافق)، وزيادة درجة الرضا والولاء التنظيمي (التوافق) وتحسين معدلات الانتاج.

المصادر

Abdel-Halim, A.
1983 "Effects on Task and Personality Characteristics on Subordinate Responses to Participative Decision-Making." Academy of Management Journal 26: 477-484.

Argyris, C.
1964 Integrating the Individual and the Organization. New York: John Wiley.

Daft, R. & Steers, R.
1986 Organizations: A Micro/Macro Approach. Glenview, Illinois: Scott Foresman.

Driver, M. & Rowe, A.
1979 "Decision Making Styles: A New Approach to Management Decision Making." pp. 141-181 in C.L. Cooper (Ed.), Behavioral Problems in Organizations. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.

Driver, M.
1983a "A Human Resource Data-Based Approach to Organization Design." Human Resource Planning 6: 169-182.

1983b "Decision Style and Organizational Behavior: Implications for Academia." Review of Higher Education 6 (Summer) : 387-406.

Durbin, A.
1984 Human Relations: A Job Oriented Approach. Reston, Virginia: Reston Publishing Co.

Furnham, A. & Schaeffer, R.
1984 "Person-Environment Fit, Job Satisfaction and Mental Health." Journal of Occupational Psychology 57 (Dec.): 295-307.

Hage, J. & Aiken, M.
1969 "Routine Technology, Social Structure and Organization Goals." Administrative Science Quarterly (Sept.): 366-376.

Holland, J.
1973 Making Vocational Choices: A Theory of Careers. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.

Kilmann, R., Saxton, M. & Serpa, R.
1986 "Issues in Understanding and Changing Culture." California Management Review 28 (Winter): 87-94.

Kingdon, D.
1973 Matrix Organization: Managing Information Technologies. London: Tavistock Publications.

Lawler, E.
1983 "For a More Effective Organization: Match the Job to the Man." pp. 227-237 in D.W. Organ (Ed.), The Applied Psychology of Work Behavior. Plano, Texas: Business Publication.

Lawrence, P. & Lorsch, J.
1969 Organization and Environment: Managing Differentiation and Integration. Homewood, Illinois: Richard D. Irwin.

Likert, R.
1967 The Human Organization. New York: McGraw-Hill.

Lorsch, J. & Morse, J.
1974 Organization and Their Members: A Contingency Approach. New York: Harper & Row.

McCormick, E. & Ilgen, D.
1985 Industrial & Organizational Psychology. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.

Milton, C.
1981 Human Behavior in Organization: Three Levels of Behavior. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.

Mottaz, C.
1986 "An Analysis of the Relationship Between Education and Organizational Commitment in a Variety of Occupational Groups." Journal of Vocational Behavior 28 (June): 214-228

Muchinsky, P.
1983 Psychology Applied to Work. Homewood, Illinois: Dorsey Press.

Nadler, D. & Tushman, M.
1984 "A Congruence Model for Diagnosing Organizational Behavior." pp. 587-603 in D.A. Kolb, I.M. Rubin & J.M. McIntyre (Eds.), Organizational Psychology. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.

Paolillo, J., Jackson, J. & Lorenzi, P.
1986 "Fusing Goal Integration." Human Relations 39 (May): 385-398.

Peters, T. & Waterman, R.
1982 In Search of Excellence: Lessons from America's Best Run Companies. New York: Warner Books.

Pierce, J., Dunham, R. & Blackburn, R.
1979 "Social Systems Structure, Job Design and Growth and Need Strength: A Test to a Contingency Model." Academy of Management Journal 22: 223-240.

Robbins, S.
1983 Organizational Behavior: Concepts, Controversies and Application. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.

Schein, E.
1978 Career Dynamics: Matching Individual and Organizational Needs. Reading, Mass.: Addison Wesley.

1984 "Organizational Socialization and the Profession of Management." pp. 7-21 in D.A. Kolb, I.M. Rubin & J.M. McIntyre (Eds.), Organizational Psychology. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.

Schermerhorn, J., Hunt, J. & Obsorn, R.
1985 Managing Organizational Behavior. New York: John Wiley.

Schmidt, W. & Posner, B.
1982 Managerial Values and Expectations. New York: AMACOM, American Management Assoc.

Whyte, W.
1956 The Organization Man. New York: Simon & Schuster.





حوليات كلية الآداب

تصدر عن كلية الآداب - جامعة الكويت

رئيس هيئة التحرير

د. عبد المحسن مدعج المدعج

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

- تقبل الأبحاث باللغتين العربية والانجليزية بشرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الأخرى.
- يرفق بكل بحث ملخصاً له باللغة العربية وآخر بالانجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يمنح المؤلف (٣٠) نسخة مجاناً.

الإشتراكات :

	داخل الكويت	خارج الكويت
للأفراد :	٤ د.ك - للأساتذة والطلاب : ٢ د.ك	٣٣ دولاراً أمريكياً - ١٦ دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	١٦ د.ك	٦٦ دولاراً أمريكياً .

ثمن الرسالة : للأفراد : ٥٠٠ فلس — للأساتذة والطلاب : ٢٥٠ فلس

ثمن المجلد السنوي : للأفراد : ٦ د.ك — للأساتذة والطلاب : ٣ د.ك

توجه المراسلات الى : رئيس هيئة تحرير حوليات كلية الآداب

ص.ب ١٧٣٧٠ - الخالدية

الكويت - 72454

التراتبات المجالية والتراتبات الاجتماعية : حالة المغرب

قيس مرزوق الورياشي
كلية الآداب والعلوم الانسانية ـ فاس

مقـــدمة

موضوع العلاقة بين البادية والمدينة يصدم الباحث منذ الوهلة الأولى بعتامة عميقة لا يمكن تحويلها إلى شفافية قابلة للتحليل ومساعدة عليه إلا عبر التسليم بضرورة وإمكانية قراءة متعددة خاضعة لتعدد التضمينات الاجتماعية ـ التاريخية والمعاني الدلالية التي تحملها هذه العلاقة وطرفاها : المدينة والبادية. والعتامة هذه تتحول تدريجيا إلى شفافية دالة كلما تبنت الموضوع، أي العلاقة بين البادية والمدينة، منطقة خاصة من مناطق علوم الانسان والمجتمع، وواجهته بِعُدّدِها وأسلحتها النظرية والمنهجية. هذه المناطق الخاصة التي تقارب موضوعها كل على طريقتها، لا يمكن أن تقاربه، من وجهة نظر التماسك العلمي أو الايديولوجي إلا من خلال استراتيجية بحث محددة. من هنا فحتى إن حددنا مسبقا مقاربتنا في إطار المنطقة السوسيولوجية، فإن المقاربة ستختلف باختلاف استراتيجية البحث المرسومة، وبالتالي ستصبح القراءة المتعددة ليس مجرد انطباع أولي، بل كضرورة منهجية خاضعة لمقدمات نظرية، أو على الأقل، لاسقاطات إيديولوجية. من جملة هذه المقدمات يمكن أن نسوق على سبيل المثال المقاربة البنيوية ـ الوظيفية المتمثلة في النظرية التجزيئية (أو الانقسامية كما يسميها البعض La Théorie Segmentariste[1]) أو المقاربة الامبيريقية التي تتناول موضوع البادية والمدينة من وجهة نظر وصفية أو وظيفية، فتتخذ كموضوع لها الهجرة القروية والاندماج والانحراف والباثولوجيا الاجتماعية... الخ.

وبالنسبة لنا فإن الثنائية بادية / مدينة إذا ما تناولناها كحقل للدراسة في حد ذاتها، لا تستطيع أن تقدم لنا إطارا نظريا متماسكا في اتجاه استراتيجية بحث تهدف إلى معرفة

ميكانيزمات التحول الاجتماعي، لذلك، فبدلا من الثنائية بادية / مدينة، نقترح الحديث عن مركز / محيط كشكل جديد لامتلاك المجال وكشكل جديد لتحديد العلاقة بين مختلف المجالات الاجتماعية.

من الثنائية بادية / مدينة إلى الثنائية مركز / محيط

المجال ينتج، يستهلك ويتحول. وهذه العمليات الثلاثة تتم من خلال تدخل الانسان والمجتمع وبالتالي تخضع لنفس الرهانات السياسية والاجتماعية التي تخضع لها مناطق أخرى من النشاط البشري. هذه الرهانات تدفع البشر، انطلاقا من مواقعهم الاجتماعية، إلى امتلاك المجال وتمثله حسب تراتبات ذات علاقة وطيدة بالتراتبات الاجتماعية السائدة.

وعندما نعوض الثنائية بادية / مدينة بالثنائية مركز / محيط تكون استراتيجيتنا المنهجية الأساسية هي دراسة امتلاك المجال ضمن سيرورة تحوله وعملية انتاجه / استهلاكه من جهة، وضمن الرهانات الاجتماعية ـ السياسية المرتبطة به من جهة أخرى. هذه الاستراتيجية يدعمها من جهة أخرى كون التبادلات الاجتماعية الرئيسية (تبادل الخيرات المادية والخدمات، تبادل النساء، التبادلات اللسنية) تتموضع بالضرورة في إطار زمان ومكان اجتماعيين محددين، وبالتالي فإن شكل وطبيعة هذه التبادلات يطبع بالضرورة انتاج المجال واستهلاكه وتحوله، وبمعنى آخر فإن العلاقة بين مجالات معطاة تخضع لنفس العلاقة التي تسود بين الأفراد والجماعات أثناء ممارساتهم للتبادلات الثلاثة، أي تخضع لعلاقات سوق محددة. وإذا كانت السوق، في إطار نسق رأسمالي، لا تسمح بالتبادلات فقط، بل تكون أيضا كشرط يسمح بإنتاج فائض القيمة، فإن امتلاك فائض القيمة هذا هو الذي ستنتج عنه تراتبات اجتماعية (أي تمايزات طبقية)، ولكنه سيتحول ايضا، بفعل ضرورة التمركز والاحتكار التي تلصق بالنسق الرأسمالي، إلى فائض قيمة للسلطان[٦] أي احتكار السلطان الاجتماعي والسياسي من طرف طبقة أو تحالف طبقي سائدين وتمركزه على مستوى مجالي محدد.

وبصدد العلاقة بين البادية والمدينة، كشكلين محددين لتقطيع المجال، تحدثنا الادبيات الماركسية عن طبيعة معينة لهذه العلاقة : علاقة استغلال المدينة للبادية عبر تراكم الرأسمال المادي والبشري والرمزي في المدينة واستيلاء هذه الأخيرة على فائض القيمة على حساب البادية (Marx & Engels, 1962). كما تشير هذه الأدبيات إلى المحرك الاجتماعي لهذا التمايز الاجتماعي ـ المجالي : تطور التقسيم الاجتماعي للعمل (تطور النشاط الصناعي في المدينة والنشاط الزراعي في البادية) (Engels, 1970 : 26). لكن بالرغم من أهمية هذا التمييز ومحاولة فهم دوافعه من طرف الماركسية الكلاسيكية، فإن على السوسيولوجيا أن تتجاوزه إلى نطاق أوسع وأقدر على التفسير. ويمكن اعتبار مساهمة Lefebvre (1972 : 9) في

بناء اقتصاد سياسي للمجال ومساهمات Castells (1972) في تعرية التضمينات الاجتماعية ـ التاريخية لمسألة التحضر ضمن أهم المحاولات التي أنجزت في هذا الموضوع.

إن المقاربة السوسيولوجية التي نتوخاها تنطلق من كون المجال يمكن دراسته عبر تراتبات، وبالتالي تقسيمه إلى مستويات لا يتحكم فيها التقسيم الاجتماعي للعمل فقط، وإنما أيضا السيرورة اللامتكافئة لتطور القوى المنتجة داخل تشكيلة اجتماعية اقتصادية محددة من جهة، وطبيعة تمركز السلطان في مجال محدود (المجال السائد أو المركز) والعلاقات التي تربطه بمختلف المستويات المجالية الأخرى (المجالات المسودة أو، إذا استعرنا مفهوم Milton Santos المجالات المشتقة Espaces Dérivés) والمسافات التي تفصله عنها. إن تحديد هذه المستببب المجالية والتمييز بينها يمكن أن يساهم بطريقة انجح في دراسة العلاقة بين المدينة والبادية والتضمينات الاجتماعية ـ التاريخية التي تحملها. وهكذا فإن ظهور المجال الحضري، كمجال متميز، هو تعبير عن المكان Lieu الذي تتمركز فيه وسائل الانتاج والتبادلات والقوى المنتجة. وهذا التمركز يتطابق وتراكم الرأسمال، كما أنه يبرز إلى الوجود مفعولات تجمع نافعة Effets Utiles d'Agglomération اي قيم استعمال ناتجة عن الاجتماع في نفس المكان لمختلف عمليات الانتاج واعادته (Ascher, 1977 : 92). كما أن تمركز الناس وبالكثرة في مكان محدود جدا بالاضافة إلى تقسيم دقيق للعمل، هو الذي يفسر ظهور المدن والعمران بالنسبة لابن خلدون [٣]. غير أن تجمع السكان لا يتم بنفس الطريقة، كما وكيفا، في كل مجال ممتلك بل يختلف حسب تخصص كل مجال في اداء وظيفة معينة (وظيفة تفرضها شروط اجتماعية تاريخية معينة)، وبالتالي وانطلاقا من هذه الوظيفة، يمكن أن نميز، ليس فقط بين مستويين من تحديد المجال (مجال سائد أو مركز، ومجالات مسودة أو محيط)، بل أيضا بين مستويات مجالية تلعب دور الوسيط الرابط بين المجال السائد وهوامشه. وهكذا يمكن أن نقسم المجال الوطني، على سبيل المثال، إلى مجالات حضرية عديدة : الميتروبول، المدينة الاقليمية (أو المدينة المتوسطة) والمدينة الصغيرة (أو الحلقة الدنيا في شبكة العلاقات المجالية الحضرية)، وهذه الأخيرة هي الأكثر ارتباطا بالمجالات غير الحضرية، أي بالبادية عينها. إذن، فتمفصل العلاقة بادية / مدينة من جهة، والعلاقة مركز / محيط من جهة أخرى، يمران منظور إليهما من الزاوية التي تهمنا، عبر تمفصل العلاقة بين مختلف المستويات المجالية التي يمكن للباحث ملاحظتها، هذه المستويات التي لا تعبر فقط عن علاقة استغلال المدينة للبادية (الأطروحة الماركسية الكلاسيكية)، ولا عن تخصص محلي في عملية انتاجية معينة (زراعة، استخراج المعادن، تسويق، صناعة، إلخ) بل أيضا تعبر عن علاقات توزيع السلطان بين مختلف الفئات والطبقات المتحالفة من جهة، وعن محاولة التخفيف من حدة التناقضات داخل المركز (التي هي نتيجة التمركز ذاته) عبر تصديره لها إلى المجالات الوسيطة من جهة اخرى. وهكذا فالمدن الاقليمية والمدن المتوسطة لا تلعب فقط دور ضمان تبعية المحيط للمركز وإعادة

انتاج هذه التبعية وهيمنة المركز على المحيط، بل هي أيضا ذلك «الصنف من المدن التي تعتبر، في المرحلة الحالية من الرأسمالية في أزمتها وتناقضاتها الاقتصادية والسياسية، موضوع ممارسات سلطان الدولة المركزية التي تهدف إلى تنقيل تناقضاتها، أو بالاحرى حلها» (Ascher, 1977 : 89). إن الثنائية بادية / مدينة أذن لا يمكن أن تفسر لنا طبيعة العلاقة التي تتضمنها إلا إذا تعمقنا في قراءة حقل الدلالة أو شبكة المعاني التي يحملها التناقض بين أطراف هذه العلاقة، هذا الحقل الدلالي الذي «يكشف عن لعبة وظائف المدينة التي تخفي مفعولات السلطان التي توجد وراء هذه الوظائف» (Collectif, 1973 : 53) لكن هذا الحقل الدلالي أيضا هو الذي بإمكانه أن يكشف عن طبيعة توزيع الخيرات، المادية والرمزية، بين مختلف الأفراد والجماعات تبعا لطبيعة التراتبات بين مختلف المستويات المجالية السالفة الذكر. وهكذا فالمدن، بغض النظر عن المواقع التي تحتلها في هذه التراتبية، وبغض النظر عن تناقضاتها الداخلية، لن تكون فقط ذلك الحيز المحظوظ المفتوح أمام تراكم الرأسمال وتحقيق الأرباح وتمركز النشاط الصناعي والخدمات، بل ستتحول أيضا إلى مدينة ـ استعارة نقرأ من خلالها السلطان الاجتماعي للمؤسسات (مدارس، مستشفيات، دور ثقافة، إدارات عمومية..) وعنف أجهزة الاكراه (كوميساريات، محاكم، سجون، إصلاحيات، ملاجيء المجانين والمشردين واليتامى..) كما نقرأ من خلالها صراع المصالح والايديولوجيا (فن، أدب، شعر، مسرح، سينما، صحافة، نشر، موسيقى، إلخ) ورغبات الناس في العثور على الذات (رياضة، ألعاب، طقوس الحياة اليومية في الشارع والمقهى والحمام..) وتتحول المدينة، نتيجة اجتماع هذه التكاملات والمتناقضات، من شكل متميز لامتلاك المجال : المجال الحضري، إلى شكل متميز لامتلاك الانسان : الاخضاع.

الدعامة الاقتصادية والسياسية لسيرورة التحضر وامتلاك المجال

١ ـ الميتروبول الوطني: قبل التساؤل عن السيرورة التاريخية للتحضر التي افرزت ظاهرة الماكروسيفالية الحضرية Macrocéphalie Urbaine[4] من جهة، وظاهرة المدن الاقليمية أو المتوسطة من جهة أخرى، يجدر بنا تحديد المجال الحضري السائد في المغرب، حتى نطلق عليه مفهوم الميتروبول الوطني: طبعا هنا ستكون مدينة الدار البيضاء هي المجال السائد بدون منازع، وبالتالي يمكن اعتبارها في هذا الميتروبول الوطني بالضبط، لكن امتداد مجال الدار البيضاء لا يرتبط فقط بحدود حضرية ادارية محضة، بل انه يستوعب شعاعات اكثر اتساعا تضم الى هذه المدينة مجالات اخرى تسيطر عليها بصفة مباشرة، سواء أكانت مجالات مبنية أو غير مبنية، وحتى اذا كانت الدار البيضاء الكبرى تستحوذ على ١٦١٥ كلم^2 حسب التقسيمات الادارية الاخيرة (١٩٨١) (مديرية الاحصاء، ١٩٨٤) فإن هذه المنطقة تمتد في العمق الى أكثر من ذلك لتشمل كل الشريط الساحلي الممتد من أقصى الحدود الجنوبية للدار البيضاء إلى اقصى الحدود الشمالية لسلا، مرورا بالمحمدية والصخيرات

وتمارة والرباط، نحن اذن امام ظاهرة مجالية يمكن تناولها من زاويتين: اما من زاوية سيفالية حضرية مزدوجة Bicéphalie Urbaine (البيضاء ـ الرباط)، وإما انطلاقا من وحدة مجالية يمكن أن نطلق عليها الاصطلاح الذي يقترحه Hauser (1965: 10-22)(٥) وهو «الدائرة الاحصائية الميتروبوليتانية المعيارية». وكيفما كان الحال فالميتروبول الوطني الذي نتحدث عنه هنا هو هذا المجال الذي يشمل، اداريا، ولايتي الدار البيضاء الكبرى والرباط وسلا حسب التقسيمات الادارية الأخيرة، أي منطقة تشمل حوالي ٢٨٦٠ كيلومترا مربعا يقطنها ٣,٤٥٦,٦٦٥ نسمة، منهم ٣٠٠,١٥٤ كسكان قرويين، أي ٨,٦٨٪ فقط من مجموع سكان هذه الدائرة الميتروبوليتانية (وذلك حسب الاحصاء العام لسنة ١٩٨٢). وهذا يعني، بلغة الأرقام النسبية، أن ٠,٤٪ من المجال الوطني يتوزع عليه حوالي ١٧٪ من مجموع السكان، وبالتالي فإن هذا المجال يمثل الحيز الوطني الأول الذي يتمركز فيه أكبر عدد من الأفراد في الكيلومتر المربع الواحد (١٢٠٩، مقابل ٢٩ بالنسبة للمعدل الوطني)، الشيء الذي يترجم مدى تراكم الرأسمال البشري في هذه الدائرة الميتروبوليتانية.

إن شروط تشكيل الدائرة الميتروبوليتانية الرباط ـ البيضاء لا يمكن ان تفسر الا من خلال ظاهرة التحضر التابع التي لحقت هذا المجال منذ بداية انخراطه في النسق الاستعماري والنسق الرأسمالي أولا، ثم في النسق الامبريالي ثانيا. وإذا كانت الخطاطة او الترسيمة Schéma التي يصوغها مانويل كاستيلس لتفسير التحضر التابع مطابقة لمجتمعات امريكا اللاتينية، فإنها يمكن أن تنطبق ايضا، والى حد بعيد، على واقع التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية المغربية. ويمكن تلخيص السمات الرئيسية للتحضر التابع، كما يحددها كاستيلس، في النقاط التالية:

- التطور السريع للتحضر في اتجاه تضخم القطاع الثالث وتجميد أو ضعف القطاع الثاني.

- تكوين تمركز سكاني دون أن يقابله تطور في القدرة الشرائية.

- الاتجاه نحو تمركز السكان في الأقطاب الاقتصادية وبالتالي ظهور ظاهرة الماكروسيفالية الحضرية.

- تطور التفرقة المجالية والتباين الاجتماعي «اتساع الهوة الاجتماعية والثقافية بين المدن والأرياف والتفرقة الايكولوجية داخل المجالات الحضرية وظهور التهميش (Castells, 1971: 7-11).

وهكذا نجد أن التحولات المجالية مرتبطة اشد الارتباط، في الدول التابعة، بمختلف أوضاع التبعية الاستعمارية أي السيطرة الاستعمارية بشكلها القديم، والامبريالية، اي السيطرة الاقتصادية ـ السياسية بشكلها الجديد.

وبالنسبة للنموذج الذي يهمنا، فإن بروز الدار البيضاء كميتروبول وكمجال سائد في إطار التبعية الاستعمارية[٦] فرض نفسه انطلاقا من عامل رئيسي محدد وهو الميناء، هذا الميناء الذي يعتبر أضخم ميناء مغربي، بالاضافة الى جعل الدار البيضاء الحلقة الرئيسية في شبكة السكك الحديديه التي بنتها الادارة الاستعمارية منذ ١٩١٢، استطاع ان يستقطب المجال حوله لينتجه ويحوله في اتجاه التحضر التابع (Noin, 1971: 10).

إن قراءة شكلية لمنحنى التطور الديموغرافي للدار البيضاء الكبرى ستمكننا من ملاحظة سرعة وتيرة التطور المطلق لعدد السكان بحيث ان الزيادة التي حققها هذا المجال الحضري خلال ٢٢ سنة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٢ سيكون بمثابة ظهور ٢٢ مدينة جديدة في حجم الناظور او سطات حاليا. من هنا تبدو استمرارية الدار البيضاء الكبرى في استقطاب الرأسمال البشري من مختلف المجالات الوطنية وبالخصوص من المناطق الريفية المجاورة لها جنوبا (السهول الساحلية الأطلسية) ومن جنوب غرب الأطلس الكبير والأطلس الصغير (Noin, 1971: 31 - 33).

لكن بالرغم من الأهمية القصوى لهذه الزيادة الديموغرافية وتفوقها بصفة مطلقة على كل الزيادات المسجلة في أماكن أخرى من التراب الوطني، فان الطرف الثاني في السيفالية الحضرية المزدوجة التي تحدثنا عنها آنفا «الرباط ـ سلا ـ تمارة» يسجل وتيرة نسبية تفوق وتيرة تطور الدار البيضاء الكبرى، اذ اننا نجد مؤشر تطور السكان في سلا ـ الرباط ـ تمارة بلغ ١٧٤,٣ سنة ١٩٧١ و٢٨٢,٣ سنة ١٩٨٢ في الوقت الذي تسجل فيه الدار البيضاء مؤشرا قيمته ١٥٦,٣ و ٢٢١,٤ بالتوالي (أساس ١٠٠ عن سنة ١٩٦٠)، .الشيء الذي يترجم الاتجاه نحو ادماج العاصمة السياسية في منطقة ميتروبوليتانية متكاملة تنتفي فيها مستقبلا ازدواجية السيفالية الحضرية لصالح الماكروسيفالية المنسجمة. (مديرية الاحصاء : ١٩٦٠، ١٩٧١أ، ١٩٨٢أ)[٧].

هذا التمركز البشري يقابله تمركز على جميع المستويات، تمركز الصناعة التحويلية، تمركز الرساميل، تمركز الخدمات، الخ. فاذا اخذنا على سبيل المثال النتائج التي توصل اليها Béguin (1971: 149)، نجد الدار البيضاء وحدها تجمع ٥٥٪ من المؤسسات الصناعية بالمغرب وتوزع ٦٢٪ من الأجور الصناعية. وإذا أخذناها مع مدينة المحمدية التي تبعد عنها بـ ٢٨ كلم، نجدها تنتج ٦٨٪ من القيمة الزائدة الصناعية الوطنية. وفي البحث الذي نشره Noin (1968: 62) نجد مدينة الدار البيضاء وحدها (الدار البيضاء كما كانت تحدد إداريا آنذاك) تضم ٥٤,١٪ من اليد العاملة الصناعية، اما باقي المدن فتقتسم الباقي أى، ٤٥,٩٪. وإذا تناولنا أحدث الأحصائيات المتوفرة (وهي الاحصائيات التي تتضمنها النشرة الاحصائية السنوية لسنة ١٩٨٤ عن سنة ١٩٨٣) فإن هذه الحقائق الاحصائية تبقى ثابتة، بل وأكثر من ذلك تتجه نحو المزيد من التمركز، ففي هذه السنة نجد توزيع المؤسسات الصناعية وعدد المستخدمين الصناعيين الدائمين كما يلي:

توزيع المؤسسات الصناعية والمستخدمين الصناعيين الدائمين

المنطقة	عدد المؤسسات	٪	عدد المستخدمين	٪
الدار البيضاء الكبرى	١٧٢١	٥٥,٨	١١٤٢٧٥	٥٩,٠
المدن الصناعية السبع الموالية (طنجة، فاس الرباط ـ سلا، اسفي، مكناس، القنيطرة)	٨٤٧	٢٧ر٤	٥٦٩٦٧	٢٩,٤
باقي المدن المغربية	٥١٩	١٦,٨	٢٢٥٨٥	١١,٦
المجموع الوطني	٣٠٨٧	١٠٠,٠	١٩٣٨٢٧	١٠٠,٠

المصدر : النشرة الاحصائية السنوية للمغرب، ١٩٨٤، الرباط : مديرية الاحصاء.

وأذا أخذنا توزيع المبيعات والاستثمارات في القطاع الصناعي فإن الحقائق الاحصائية ستؤكد مرة اخرى ظاهرة التمركز الصناعي. وبالرغم من كون هذه الاحصائيات تعطى على مستوى المناطق الاقتصادية[٨] بحيث أن حقائق اقليم معين غالبا ما تذوب في حقائق المنطقة ككل، فإن وجود الدار البيضاء الكبرى في منطقة الوسط وقوع الرباط وسلا في منطقة الشمال الغربي، هما اللذان يفسران تضخم النسبة المئوية لهذه المبيعات والاستثمارات، وذلك ما سنبينه في الجدول التالي (عن سنة ١٩٨١، بآلاف الدراهم):

توزيع قيمة المبيعات والاستثمارات الصناعية حسب المناطق الاقتصادية

المنطقة الاقتصادية	قيمة المبيعات	٪	قيمة الاستثمارات	٪
الوسط	٢١٧٢٧٣٠٥	٦٥,٠	٩٣٤٨١٧	٥٩,٦
الشمال الغربي	٤٤٢١٤٥٨	١٣,٢	٢٤٧٩٧٣	١٥,٨
تانسيفت	٣٦٥٤٩٧٨	١١,٠	١٥٥٣٥٢	٩,٩
الوسط الشمالي	١٣٤٤٢٣٧	٤,٠	١٢٣٧٨٦	٧,٩
الجنوب	٨١٦٥٧٨	٢,٥	١٩٣١٩	١,٢
الوسط الجنوبي	٧٧٣٦٥٣	٢,٣	٤٧١٧٢	٣,٠
الشرق	٦٥٣٧٨٩	٢,٠	٤٠٨١٤	٢,٦
المجموع الوطني	٣٣٣٩١٩٩٨	١٠٠,٠	١٥٦٩٢٣٣	١٠٠,٠

المصدر: النشرة الاحصائية السنوية للمغرب، ١٩٨٤، الرباط : مديرية الاحصاء.

وكمثال آخر على التمركز، نسوق تمركز الرأسمال المالي. ففي شهر يوليو من سنة ١٩٧٦، سجلت مختلف وكالات بنك المغرب في عملياتها المتعلقة بالايداع والسحب (بالنسب المئوية) الأرقام التالية (Mas, 1978: 317) :

توزيع قيم الايداع والسحب في المركز والمحيط

المنطقة	الايداع	السحب
الدار البيضاء ـ الرباط	٥٩,٧	٧١
باقي مناطق المغرب	٤٠,٣	٢٩

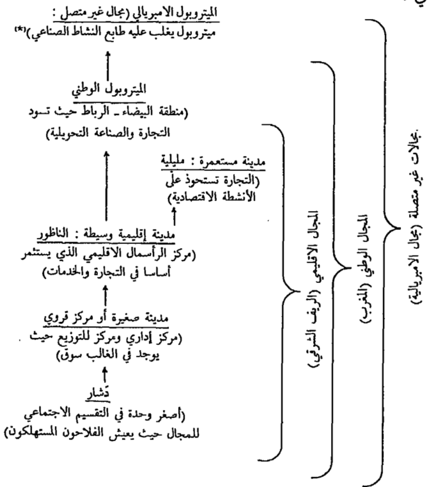
المصدر : Mas, 1978 : 317

من خلال هذه الأرقام التي نسوقها كأمثلة فقط ـ اذ العمل الاحصائي في هذا الميدان ينبغي ان يدعم بتحليل دقيق وشامل حول مختلف القطاعات الانتاجية ـ نستطيع ان نتبين مدى استحواذ المنطقة الميتروبوليتانية البيضاء ـ الرباط على جل المرافق الانتاجية والرساميل البشرية والمالية، وتبقى، بالرغم من كل محاولات اللامركزية، والتشجيعات القانونية المتعلقة بالاستثمارات خارجها، القطب الأساسي لكل أنواع التمركزات.

٢ ـ المحيط : حالة الريف الشرقي : نختار في دراستنا للعلاقة بين المركز والمحيط، بالمنظور الذي حددناه سابقا، حالة الريف الشرقي، وذلك ليس كنموذج Modèle ـ إذ هناك مناطق ربما تستجيب لشروط بناء نموذج معين ـ ولكن كحالة لها خصوصية تبعية مزدوجة : ارتباطها في نفس الوقت بمجال استعماري مباشر (مليلية) وبالمنطقة الميتروبوليتانية الوطنية (البيضاء ـ الرباط)، بالاضافة إلى الخصوصية التاريخية لهذه المنطقة حيث نجد أن تدخل الدول منذ رحيل الاستعمار المباشر ركز بصفة رئيسية على تدعيم البنية الادارية المحلية وتهجير اليد العاملة إلى أوربا كحل مؤقت للمنطقة اجتماعيا وسياسيا.

إن وجود مليلية كجيب استعماري، وهجرة اليد العاملة إلى أوروبا (حوالي ٦٠,٠٠٠ مهاجر، أي ١٠٪ من مجموع السكان و ٥٠٪ من السكان النشيطين) بالاضافة إلى ضآلة القطاعات المنتجة بالمنطقة، سيساعد على ظهور أنشطة اقتصادية ذات طبيعة تبعية بالأساس، الشيء الذي سيحدث تغييرات ملموسة على امتلاك المجال وظهور مدينة الناظور كقطب إقليمي بالرغم من صغر حجمها ديموغرافيا (٦٢,٠٠٠ نسمة حسب إحصاء ١٩٨٢).

إن المنطقة التي نتحدث عنها (الريف الشرقي) هي بالضبط المجال الذي يمثله إداريا إقليم الناظور، والذي تبلغ مساحته ٦,١٣٠ كلم٢ ويقطنه ٥٩٣,٢٥٥ نسمة حسب آخر إحصاء ١٩٨٢ (مديرية الاحصاء، ١٩٨٢أ). هذا المجال الاقليمي الذي يعتبر إحدى الهوامش الرئيسية للنسق المجالي المغربي لا يمكن فهمه إلا في إطار تمفصل ذي بعد مزدوج : مركز / محيط، مدينة / بادية، إذ على المستوى الثاني فقط (مدينة / بادية) يمكن فهم التمفصل مركز / محيط باعتبار أن المدينة الاقليمية تلعب بالأساس دور المجال الوسيط بين المنطقة الهامشية أو المحيطية، والمنطقة الميتروبوليتانية. ويمكن تلخيص هذا التمفصل على الشكل التالي :



رسم يمثل تمفصل المجالات في المغرب على مستوى مركز/ محيط وبادية/ مدينة.

★ المقصود هنا بالميتروبول الامبريالي كمجال غير متصل مجموع الدول (غير المتصلة مجاليا) التي تمارس هيمنتها الاقتصادية على دول العالم الثالث (كفرنسا والولايات المتحدة واليابان مثلا).

أ ـ تمفصل العلاقة «مركز / محيط» (المدينة كحلقة وسيطة) : على مساحة ١١ كيلو متر مربع التي تمثل المجال الحضري لمدينة الناظور يعيش ٦٢,٠٠٠ نسمة من السكان، أي تقريبا بمعدل ٥٦٣٦ نسمة في الكلم٢ الواحد (مديرية الاحصاء، ١٩٨٢أ). هذا المجال الوسيط يلعب ـ في إطار علاقة التبعية المجالية التي كانت من وراء التحضر التابع على مستوى الاقليم ـ وظيفتين أساسيتين : وظيفة التوزيع ووظيفة التحويل.

في إطار وظيفة التوزيع، تعتبر مدينة الناظور مجرد وسيط فرعي في عملية توزيع المنتوجات الرأسمالية العالمية ومجرد وسيط في توزيع المنتوجات الوطنية. من هنا فمدينة الناظور هي بمثابة سوق رئيسية لمنطقة تضم حوالي ٦٠٠,٠٠٠ فرد. ففي سنة ١٩٧١، حيث لم تكن المدينة قد تجاوزت بعد ٣٥,٠٠٠ نسمة (مديرية الاحصاء، ١٩٧١ب)، كان النشاط التجاري يمثل، إذا ما اعتبرنا المنشأت المختصة في هذا النشاط، ٧١,٧٪ من مجموع المنشأت الاقتصادية (منشأة تجارية واحدة لكل ٣٥ فردا من سكان المدينة)، والتي كانت تتوزع كما يلي :

توزيع المنشآت في الناظور وعدد المستخدمين فيها

نوع التجارة	عدد المنشئات	٪	عدد المستخدمين	٪
التغذية	٤٤١	٤٧	٧٠٩	٤٧
التجهيزات المختلفة	٢٩٦	٣٢	٤٩٤	٣٤
الملابس	١٩٣	٢١	٢٩٠	١٩
المجموع	٩٣٠	١٠٠	١٤٩٣	١٠٠

مديرية الاحصاء، ١٩٨٢أ.

هذه المنشئات، في إطار وظيفة التوزيع، كانت تختص في توزيع أنواع عديدة من المنتوجات الوافدة من المنطقة الميتروبوليتانية الوطنية والميتروبول الامبريالي، في الوقت الذي نجد فيه عددا من المشارع المحلية عرقلتها سياسة الليبرالية المتوحشة التي مورست بالخصوص خلال فترة الستينات، ومن بين هذه المشاريع : مجمع الحديد والصلب، مشروع SINADOR للخيوط والقطن، ومشروع CIMAC لصناعة عجين الورق (Ouariachi, 1981 : 224).

وفي إطار وظيفة التحويل فإن مدينة الناظور تقوم أساسا بدور ضمان تحويل خيرات المنطقة إلى الميتروبولين الوطني والامبريالي، وهذه الخيرات المحولة محدودة جدا وتتلخص في تصدير معدني الحديد والصلصال. لكن أهم «معدن» تنتجه المنطقة ويتم تحويله إلى المركز (الميتروبول الوطني) هو «العملة الصعبة» التي يبعث بها الـ ٦٠,٠٠٠ مهاجر في الخارج (حسب آخر التقديرات).

عملية تصدير معدن الحديد عرفت في السنوات الأخيرة انخفاضا ملحوظا ووصلت إلى حد التوقيف نظرا لأزمة التسويق وفوضى في التسيير الاداري لشركة مناجم الريف. غير أن تحويل العملة الصعبة يبقى الحركة الأساسية التي تربط الاقليم بالمنطقة الميتروبوليتانية. فالاقليم يستقبل سنويا حوالي ٤٠٠ مليون درهم (Ouariachi, 1981 : 225 - 228)(٩) الشيء الذي جعل من الناظور مقرا لشبكة بنكية مهمة بالعلاقة مع حجمها وعدد سكانها، بحيث نجدها سنة ١٩٧٩ تضم ١٢ وكالة بنكية (١٤ سنة ١٩٨٢) مع ١٣ شباكا في المدينة و ٦ شبابيك في مراكز حضرية صغيرة (مديرية الاحصاء، ١٩٨٢ب). هذه الشبكة البنكية التي استطاعت أن تجمع خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ على سبيل المثال مبالغ هامة من الايداعات: وهي بالتوالي ٤٦٧ و٤٩٨ مليون درهم، لم توزع في شكل قروض في نفس السنتين سوى ٤٩ و ٦٩ مليونا بالتوالي. وإذا قارنا بلغة الأرقام النسبية مبالغ الايداع والقرض بالنسبة لكل من الناظور والدار البيضاء، ستتجلى لنا بوضوح نسبة تحويل الرساميل المالية من الناظور واستفادة الدار البيضاء منها بالأساس (الارقام تعبر عن النسبة المئوية بالمقارنة مع المجموع الوطني):

توزيع قيم الايداع والقرض
في الدار البيضاء والناظور

التاريخ	الدار البيضاء (تنظيم ما قبل ١٩٨١)		الناظور	
	الايداع	القرض	الايداع	القرض
ديسمبر ٧٥	٥٣٫٥٤	٦٥٫٠٥	٤٫٥١	٠٫٧٥
يوليو ٧٦	٤٥٫٠٧	٦٢٫٤	٥٫١	٠٫٧

المصدر: التقارير الشهريه للايداع والقرض للبنوك العامله بالمغرب حسب الاقاليم، ١٩٧٥/١٩٧٦، بنك المغرب. الرباط.

من خلال هذا الجدول يتبين لنا تراكم الرأسمال المالي لمصلحة الدار البيضاء بنسبة إيجابية، بينما يستنزف هذا الرأسمال لغير مصلحة الناظور:

هذه الاحصائيات التي يعطيها بنك المغرب، وإن كانت ناطقة في حد ذاتها، فإنها لا تترجم كل الواقع، فهناك عملية جد نشيطة يصعب ضبطها إحصائيا في تحويل الرأسمال المالي (العملة الصعبة) إلى مليلية عن طريق التهريب، تحويل يكون إما لغرض الايداع في البنوك الأسبانيه، وإما لغرض اقتناء مختلف السلع المهربة. إن دور مليلية هنا كمجال

الجدول التالي مستنبط من التقارير الشهرية للايداع
والقرض للبنوك العامله بالمغرب حسب الاقاليم ١٩٧٥/١٩٧٦

التاريخ	الدار البيضاء القرض ـ الايداع	الناظور القرض ـ الايداع
ديسمبر ٧٥	+ ١١ر٥١	- ٣ر٧٦
يوليو ٧٦	+ ١٦ر٧	- ٤ر٤

ممتلك من طرف قوة استعمارية، بقدر ما يقوم بوظيفة تمرير شتى أنواع البضائع الرأسمالية العالمية، وبالخصوص الأدوات والتجهيزات المنزلية والكهربائية والالكترونية، ويقوم أيضا بامتصاص الكتلة المالية التي يتوفر عليها الاقليم. ونظرا لصعوبة حساب عملية الامتصاص هذه فإن أهمية القطاع التجاري في مليلية ومبلغ المداخيل الذي تحققه بلدية مليلية كافيين لاعطاء صورة معينة على أهمية هذه العملية(١١) :

التوزيع الزمني لمداخيل بلدية مليلية

السنة	مبلغ الضرائب البلدية (بالبسيطة)	المبلغ لكل ساكن
١٩٦٥	١٠٦ر٢٠٠ر٠٠٠	١٤٦٧ر٥
١٩٦٦	١١٣ر٩٠٠ر٠٠٠	١٦٠٥ر٠
١٩٦٧	١٤١ر٠٠٠ر٠٠٠	١٩٩٨ر٠
١٩٦٨	١٤٢ر٠٠٠ر٠٠٠	٢٠٨٣ر٠

توزيع المنشآت التجاريه بمليليه

السنة	عدد السكان	عدد المحلات التجارية	عدد السكان لكل محل تجاري
١٩٦٥	٧٢ر٣٦٠	٢ر١٣٦	٣٣ر٩
١٩٦٦	٧٠ر٩٥١	٢ر٣٨٤	٢٩ر٨
١٩٦٧	٧٠ر٥٦٩	ر٤٦٨	٢٨ر٦
١٩٦٨	٦٨ر٢١٥	٢ر٤٥٥	٢٧ر٨

المصدر : Instituto Nacional de Estatstica, 1972

ب ـ تمفصل مدينة / بادية : إن تحديد العلاقة بين المدينة والبادية يعبر هنا عن علاقة جديدة في إطار مستويات التراتب المجالي، فالبادية في الريف الشرقي ليست هي السهول الأطلسية الغنية، إنها بالعكس من ذلك منطقة فقيرة على حافة الانذار بالخطر كما يؤكد على ذلك Mas (1978) إنها لا تنتج، بصفة مباشرة، فائضا للانتاج يمكن تسويقه إلى المدينة ليكون موضوع حديث عن استغلال المدينة للبادية، فالأرقام المتعلقة بهذا الموضوع لا تسمح بالحديث عن ذلك إلا في إطار محدود جدا : نسبة ضيلة من الأراضي الصالحة للزراعة (٢٣٫٢٪)، نسبة ضعيفة من الأراضي المسقية (١٧٫٥٪ من الأراضي الصالحة للزراعة)، مردودية ضعيفة أيضا (٨ إلى ١٢ قنطارا من القمح في الهكتار الواحد)، انخفاض ملموس في قيمة العمل الزراعي ورفض فلاحة الأرض رغم البطالة (في إحصاء ١٩٧١، نجد فقط ٣٨٪ من السكان النشيطين يشتغلون في الزراعة بالرغم من أن سكان البادية كانوا يمثلون ٩١٪ من مجموع السكان). وأخيرا هناك عدد قليل من رؤوس الماشية (معدل رأس واحد من الماشية لكل فرد بالتقريب). من هنا فالخيرات التي يمكن أن توفرها البادية للمدينة نادرة جدا ولا يمكن أن تكون موضوع استغلال نسقي بالرغم من ذلك فالمدينة تمارس على مجالها الريفي المباشر سيطرة تكاد تكون تامة وبالتالي تدخل البادية في علاقة تبعية ليس فقط مع المدينة، ولكن أيضا هي والمدينة مع المركز الميتروبوليتاني. إن علاقة البادية بالمدينة في الريف الشرقي هي أساسا علاقة خضوع : خضوع تفرضه الزبونية الاقتصادية كنتيجة للتناقض بين وجود قوة شرائية (استهلاك) وتغييب قوة إنتاجية (العمال المهاجرون) من جهة، وتفرضه الزبونية السياسية التي هي نتيجة رغبة في الحفاظ على مكتسب حياتي (القوة الشرائية) دون أن يعقب ذلك تحول على مستوى البنيات الانتاجية التي يعتبر تطورها بمثابة دعامة مادية لكل تحول سياسي. إن الهجرة والتهريب كعاملين ساهما بقسط كبير في حل بعض مظاهر أزمة التشغيل بالنسبة للفلاحين الذين يشكلون معظم سكان الريف الشرقي، لا يمكن لهما أن ينتجا إلا بنية مفككة وهشة على المستوى الاقتصادي، وبالتالي لا يمكن أن ينتجا إلا بنية هشة على المستوى السياسي، بمعنى أن الخضوع للمركز لا يمكن أن يتم عن طريق المشروعية الديموقراطية، وإنما عن طريق الضغط والاكراه، الشيء الذي يضيف هوة أخرى بين المركز والمحيط بجانب الهوة الاقتصادية : هوة سياسية واجتماعية تزيد في تعميق الصراع بين المحيط والمركز.

إن التوزيع اللامتكافىء للفرص على المستوى المجالي تتضرر منه المناطق بنسب متفاوته، لكنه يبدو ان هناك مناطق ليست بالفقيرة ولا هي بغير نافعة الى درجة اهمالها، فتمسامان مثلا، في أقصى الشمال الشرقي للبلاد، تعتبر منطقة هامة على الصعيد البشري وما تقدمه من امكانيات زراعية وبحرية، وبالرغم من ذلك، فهي لا تتصل بالعاصمة الاقليمية (الناظور) الا بطريق رديء شيد اثناء الاستعمار الاسباني للمنطقة، وما يزال على حاله، الى درجة ان المسافة التي تربط بين مركزتمسامان (سوق الخميس، وهو أكبر اسواق

منطقة «الريف» اطلاقا) ومدينة الناظور ـ وان كانت هي نفس المسافة الرابطة بين الرباط والدار البيضاء، اي حوالي ٩٠ كلم ـ يمكن ضربها في أربعة، ذلك لان المسافر المتوجه من الرباط الى الدار البيضاء على متن القطار يستغرق سفره ٥٤ دقيقة، بينما المسافر الذي يستقل الحافلة من الناظور الى سوق خميس تمسامان والعكس، فان سفره يستغرق احيانا اربع ساعات. ان هذه الحالة الأخيرة، من وجهة نظر سيكولوجية العلاقة مع المجال، توحي لنا بأن المسافة الفيزيقية (٩٠ كيلومترا) قد تحولت الى مسافة فينومينولوجية يمكن تقديرها بـ ٣٦٠ كلم، ناهيك عن المضار الاقتصادية لهذا العطب الملحوظ على مستوى التوفيق بين الزمان والمكان.

التجهيزات الجماعية كمحلال للتمييز الاجتماعي ـ المجالي: مستوى المنطقة ومستوى الحي.

تعتبر الابحاث التي أجراها Béguin (1974) حول تنظيم المجال في المغرب إحدى المساهمات الاساسية في تحديد بنية العلاقات المجالية وتراتبها وتمفصلها وبالتالي فان التصنيفات التي صاغها يمكن الاعتماد عليها كمنطلق في التحليل مع تحيين (أو تحيين) معطياتها، الا أن التحليل السوسيولوجي ينبغي ان يتجاوز هذه التصنيفات المورفولوجية والوظيفية ليتناول تمفصل المجال في اطار تمفصل السلطان. من هنا فان التجهيزات الجماعية لا تعبر فقط عن استجابة لحاجة المستعملين لها والتي تفرضها المفعولات النافعة للتجمع، كما أن البحث عن أصلها وتطورها لا ينبغي ان يتم فقط داخل تناقضات التراكم الرأسمالي (Guillaume, 1977: 303) بل ينبغي النظر اليها على اساس رهان اجتماعي مرتبط بتوزيع السلطان ايضا على الصعيدين الوطني والمحلي، فكم من تجهيزات جماعية وفرتها الدولة في هذه المنطقة أو تلك وفي هذه المدينة او تلك، لمجرد انتماء وزير قوي لهذه المنطقة أو تلك المدينة غير أن التجهيزات الجماعية ينبغي قراءتها في اتجاه رغبة مزدوجة: رغبة الرأسمال في تقويض البنيات التقليدية وخلق بنيات جديدة تتطابق ونزعته الهيمنية، ورغبة السلطان السياسي في فرض تواجده المادي والرمزي معا على مستوى كل جزء من المجال، اي على مستوى «المحلي» انها الواجهة الرئيسية للسلطان «التي تساهم في خلق العلاقات الاجتماعية عن طريق انتاج جزء من القانون الاجتماعي» (Guillaume, 1977: 305)، واذا كانت التجهيزات الجماعية ضرورة تفرضها كما اسلفنا حاجيات المستعملين والمفعولات النافعة للتجمع، فهي تعتبر ايضا كمحلال Analyseur (أي كأداة نستطيع بواسطتها القيام بتحليل معمق ومضبوط) للتمييز الاجتماعي ـ المجالي على مستوى المنطقة والحي معا (الحي كمجال ممتلك طبقيا)، وهو ما سنحاول تبيانه من خلال الأمثلة التي سنسوقها في قطاعي التعليم والصحة، معتمدين في ذلك على آخر الاحصائيات المتوفرة لدينا وتتعلق بسنوات ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣ (عن النشرة الاحصائية السنوية للمغرب لسنتي ١٩٨٣، ١٩٨٤). (مديرية الاحصاء، ١٩٨٣/١٩٨٤).

١ ـ قطاع التعليم: نظرا لما لنسق التعليم من أهمية في إعادة انتاج القوى المنتجة وعلاقات القوى داخل المجتمع، فإن كل نسق اجتماعي متطور يحاول باستمرار امتلاك هذا القطاع. وللتجهيزات الاجتماعية التربوية وظيفة «حقن الدولة والتراتبية على جميع المستويات بمعنى أرغام الافراد على تبين الدولة والتراتبية واستدخالها» (Collectif, 1973: 168) ووظيفة إنتاج الخضوع وقبول الأمر الواقع. واذا ما اعتبرنا هذه الوظيفة صحيحة، فلماذا نلاحظ هذه الظاهرة المتناقضة المتعلقة بالأمية والتمييز على مستوى ولوج المدرسة؟ إن رغبة سلطان الدولة من طبيعة الحال هو تعميم التعليم قصد اعادة انتاج علاقات القوى السائدة، لكن التناقضات التي لم تحسم بعد، سواء على مستوى المجتمع أو على مستوى المؤسسة المدرسية ذاتها، هي التي توجد، في رأينا، من وراء التمييز المجالي والطبقي في التعامل مع مستعملي المدرسة وزبائنها، فولوج المدرسة هنا مرتبط بالثقل (أي بعلاقات القوة) الذي تملكه هذه الجماعة أو هذه الطبقة، أو يملكه هذا الاقليم او ذاك. إن التمركز على مستوى القوى المنتجة والخيرات المادية والرمزية لا يمكن أن ينتج إلا تمركزا على مستوى التجهيزات الجماعية والتجهيزات التربوية كجزء منها. وذلك ما يمكن أن نلاحظه من خلال الجدول التالي.

إن الجدول السابق ـ الذي يمثل أرقاما تقديرية صيغت انطلاقا من معطيات إحصائي ١٩٧١ ـ ١٩٨٢ والنشرة الاحصائية السنوية للمغرب لسنة ١٩٨٣ ـ يبين لنا بوضوح الفوارق الهامة بين إمكانيات التمدرس المتوفرة في المتروبول (المركز) والامكانيات المتوفرة في المحيط، فعلى مستوى مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي هناك في الدار البيضاء الكبرى مؤسسة واحدة كل ١٤٤٢ فردا تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٩ سنة، بينما في إقليم الناظور هناك مؤسسة واحدة لكل ٢٣٠٥ نسمة هم في نفس السن، والفوارق تعيد تقريبا نفسها سواء أتناولنا عدد الأقسام أوعدد أعضاء هيئة التدريس. لكن أهم الأرقام التي تبين لنا بوضوح التفرقة المجالية في ميدان التجهيزات التربوية هي نسبة التمدرس، فالأرقام الأولى في الجدول تبين الفوارق بين المركز والمحيط (٦٧٪ هي نسبة التمدرس في الدار البيضاء الكبرى و ٤٠٪ في الريف الشرقي، أي بفارق ٢٧٪). هذا وإذا كانت نسبة التمدرس في الريف الشرقي قريبة جدا من المعدل الوطني الذي تعطيه النشرة الاحصائية السنوية (٤٢٪) فإن الدار البيضاء الكبرى كما نرى تسجل معامل تشتت قيمته ٢٥,٣ ، وهي قيمة ذات دلالة بالنسبة للموضوع الذي يشغلنا : موضوع التمركز والسيادة.

ما لاحظناه بالنسبة للتوزيع الجهوي لمؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي ونسب التمدرس في هذا المستوى من التعليم يمكن أن ينطبق إلى حد بعيد على التوزيع الجهوي للطلبة الجامعيين (أي الطلبة الذين يحضرون إجازة التعليم العالي لمدة أربع سنوات) حسب أصلهم الجغرافي، ومن خلال الجدول التالي نستنتج أن شباب المركز لهم حظوظ

كبيرة في ولوج الجامعة (إذ نجد أن ٢,٩٪ و٨٪ على التوالي من الشباب البالغ ما بين ١٩ و ٢٤ سنة في كل من الرباط ـ سلا والدار البيضاء الكبرى يوجدون حاليا في الجامعة)، بينما تقل كثيرا هذه الحظوظ في المحيط (٢,٥٪ من هؤلاء الشباب فقط يوجدون في الجامعة بالنسبة لمنطقة الريف الشرقي). وإذا ما حاولنا التعمق في تشريح الوضعية داخل نفس المنطقة، سنجد الفرق هائلا بين الأحياء الراقية والاحياء الهامشية الفقيرة، اذ تنتقل نسبة التمدرس الجامعي من ١,١٥٪ في الدار البيضاء ـ آنفا إلى ٠,٩٪ في أحياء عمالة بن مسيك ـ سيدي عثمان، والجدول التالي يبين ذلك :

توزيع مؤسسات التعليم الابتدائي
والثانوي العمومي ونسب المتدرس في المركز والمحيط

المنطقة أو العمالة	عدد السكان (فئة الأعمار ٥ ـ ١٩ سنة) (أ)	عدد مؤسسات الابتدائي والثانوي (ب)	أ / ب	عدد الأقسام في الابتدائي والثانوي (ج)	أ / ج	أعضاء هيئة التدريس في الابتدائي والثانوي (د)(*)	أ / د	عدد تلاميذ الابتدائي والثانوي (هـ)	نسبة التمدرس
الدار البيضاء الكبرى	٩٠٨,٨٧٥	٦٣٠	١٤٤٣	١٤٥٩٣	٦٢	١٧٣٤٩	٥٢	٦٠٩٩٠٠	٪٦٧
الريف الشرقي	٢٢١,٢٨٤	٩٦	٢٣٠٥	٢٥٧١	٨٦	٢٨٣١	٧٨	٨٧٨٩٢	٪٤٠
البيضاء ـ انفا(**)	٣٤٤,٥١٤	٣٤٩	٩٨٧	٦٣٣٩	٥٤	٧٣٨٤	٤٧	٢٦٥٧٨٢	٪٧٧
عين السبع ـ الحي المحمدي	١٥٧,١٣٤	٩٢	١٧٠٨	٢٤٨٦	٦٣	٣٠٣٢	٥٢	١٠٦١٨٣	٪٦٨
المحمدية ـ زناتة	٥٧,٣٧٨	٣٩	١٤٧١	٩٥٧	٦٠	١١٤٥	٥٠	٣٧٥١٥	٪٦٥
عين الشق ـ الحي الحسني	١١١,٢٩٤	٦٥	١٧١٢	١٦٦٢	٦٧	٢٠٨٠	٥٣	٦٥٤٢٩	٪٥٩
ابن مسيك ـ سيدي عثمان	٢٣٨,٥٥٥	٨٥	٢٨٠٦	٣١٤٩	٧٦	٣٧٠٨	٦٤	١٣٤٩٩١	٪٥٧

المصدر: مديرية الاحصاء، ١٩٨٣.

ملحوظة:

* الأرقام التي يتضمنها الجدول تتعلق بالسنة الدراسية ١٩٨٢-١٩٨٣، وتشير الى التعليمين العمومي والخاص (الحر) باستثناء العمود (د)* حيث يتعلق الأمر بالتعليم العمومي المزدوج فقط . كما ننبه بأنه لم نتمكن من حساب التمدرس على مستوى التعليمين الابتدائي والثانوي معزولين (كل على حدة) نظرا لصعوبة تقدير عدد السكان القابلين للتمدرس على مستوى كل فئة عمر ٥-١٢ سنة و١٣-١٩ سنة، بينما تتوفر لدينا إمكانية تقدير السكان الذين هم في فئه السن ٥-١٩ سنة.

** تمثل هذه العمالات الخمس العمالات المكونة للدار البيضاء الكبرى.

توزيع الطلبة الجامعيين (السلكين الأول والثاني)
حسب أصولهم الجغرافية (السنة الجامعية ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦)

الاقليم أو العمالة	عدد السكان (فئة الأعمار من ١٩ إلى ٢٤ سنة	عدد الطلبة الجامعيين	نسبة التمدرس
الرباط ـ سلا	١٣٦٠٠٠	١٢٥٤٤	٩,٢
الدار البيضاء الكبرى	٣٢٥٠٠٠	٢٦٠٠٧	٨,٠
الريف الشرقي	٨٠٠٠٠	٢٠٣٥	٢,٥
التوزيع حسب عمالات الدار البيضاء الكبرى :			
الدار البيضاء ـ آنفا	١٢٢٠٠٠	١٨٤٥٩	١٥,١
عين الشق / الحى الحسنى	٤٠٠٠٠	٣١٢٨	٧,٨
عين السبع / الحي المحمدي	٥٦٠٠٠	٣٢٣٠	٥,٨
المحمدية ـ زناتة	٢٠٠٠٠	٣٩٥	٢,٠
بن مسيك / سيدى عثمان	٨٦٠٠٠	٧٩٥	٠,٩
المجموع الوطني	٢٧٤٩٠٠٠	١٣٧٧٦٨	٥,٠

المصدر : المغرب الجامعي ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦، نشرة وزارة التربية الوطنية، المغرب.

٢ ـ قطاع الصحة : من وجهة النظر التي تهمنا، لن نتعرض لقطاع الصحة في تضميناته الاجتماعية المختلفة كدوره في إعادة إنتاج القوى المنتجة مثلا، فقط يهمنا كواجهة للدولة تضمن من خلاله، أي من خلال مؤسسة المستشفى وسلطان الأطباء والممرضين المنتدبين لتصريف سلطان الدولة وسلطانهم المهني معا، وجودها الدائم على مستوى «المحلي»، لكن الدولة ليست مضطرة إلى أن تتواجد في كل مكان بنفس الثقل، فهذا الوجود مكلّف، وهي تختار التواجد الأكثر مردودية رمزية بأقل تكلفة مادية. والتمييز الذي يمكن أن نلاحظه على مستوى التجهيزات الصحية، العمومية منها بالخصوص، بقدر ما هو مرتبط بجدلية العلاقة «مركز / محيط» و «بادية / مدينة»، بقدر ما هو مرتبط أيضا بجدلية المردودية الرمزية بأقل تكلفة ممكنة.

انطلاقا من جدلية «المركز / المحيط»، نجد المنطقة الميتروبوليتانية تحتكر سنة ١٩٨٣ حوالي ٤٨٪ من أطباء القطاع العمومي (٧٢٩ طبيبا من ضمن ١ ٥١٧ طبيبا في كل التراب الوطني) و (٤٦,٥٪ من أطباء القطاع الخاص ٦٠٨ من ضمن ١٣٠٨ طبيبا في جميع

مناطق المغرب) و ٦,٦٦٪ من صيادلة القطاع العام، و ٤٨,٣٪ من الصيادلة في القطاع الخاص، و ٦٤,٢٪ من أطباء الأسنان في القطاع الخاص، إلخ . وإذا أخذنا كمثال العلاقة بين المركز والمحيط على مستوى كل التجهيزات الصحية، سنرى بوضوح كيف تتحدد علاقة اللامساواة بينهما، وهو ما يمكن أن نستنتجه من الجدول التالي :

توزيع الخدمات الصحية بناء على معطيات النشرة الاحصائية السنوية للمغرب لسنة ١٩٨٤

المنطقة التجهيزات الصحية	الدار البيضاء ـ الرباط	الريف الشرقي	المجموع الوطني
عدد السكان (تقديرات ١٩٨٣)	٣٥١٧٠٠٠	٦٠٩٠٠٠	٢٠٩٢٧٠٠٠
عدد الأطباء في القطاع العمومي	٧٢٩	١٦	١٥١٧
عدد المواطنين للطبيب الواحد	٤٨٢٤	٣٨٠٦٢	١٣٧٩٤
عدد الممرضين والمختصين التقنيين	٤٥٥٥	٣٥٧	١٩٠٣٩
عدد المواطنين للممرض الواحد	٧٧٢	١٧٠٦	١٠٩٩
عدد الاسرّة	٦٩٠٨	٤١٧	٢٥٧٩٣
عدد المواطنين للسرير الواحد	٥٠٩	١٤٦٠	٨١١

المصدر : مديرية الاحصاء، ١٩٨٤.

إن هذا الجدول لا يعطينا كل التفاصيل المتعلقة بلاتكافؤ الأقاليم والمناطق من حيث الاستفادة بالتجهيزات الصحية العمومية، فمحور الدار البيضاء ـ الرباط هو المنطقة الوحيدة في المغرب التي توجد فيها مراكز صحية جامعية (مركز واحد في الرباط وآخر في الدار البيضاء)، وبالتالي فإن هذه المراكز، نظرا لامكانياتها التقنية المتطورة، ونظرا لتأطيرها الطبي المتطور أيضا (بحيث نجد جل الأطباء العاملين فيها من الأساتذة الجامعيين) فانها تقدم خدمات صحية وطبية متميزة نوعيا لا يمكن أن تقدمها أصلا مستشفيات المناطق

المحيطية، هذا ناهيك عن كون التأطير الطبي في المركز (محور الدار البيضاء ـ الرباط) يتمتع بنسبة هامة من الأطباء المتخصصين، بينها تقل هذه النسبة في مناطق المحيط. والجدول التالي يوضح التوزيع الجهوي اللاامتكافيء للأطباء المتخصصين وغير المتخصصين :

توزيع الاطباء حسب المناطق الاقتصادية

المنطقة	المجموع	الطب العام	المتخصصون	النسبة المئوية للمتخصصين
الشمال الغربي	٥٧٦	١٣٥	٤٤١	٧٦,٥
الوسط	٤١٦	١٣١	٢٨٥	٦٨,٥
تانسيفت	١٢٤	٦٤	٦٠	٤٨,٤
الشرق	٦٧	٣٩	٢٨	٤١,٧
الوسط الجنوبي	٩١	٥٥	٣٦	٣٩,٥
الوسط الشمالي	١١٠	٧٤	٣٦	٣٢,٧
الجنوب	١٣٣	٩٣	٤٠	٣٠,٠
المجموع الوطني	١ ٥١٧	٥٩١	٩٢٦	٦١,٠

المصدر : مديرية الاحصاء، ١٩٨٤.

إن تقديرا استقرائيا بناء على قراءة هذا الجدول يبين أن المنطقتين الاقتصاديتين : الشمال الغربي والوسط (حيث تعتبر الرباط والدار البيضاء عاصمتها بالتتابع) تحتكران أزيد من ٧٨٪ من مجموع الأطباء المختصين العاملين في القطاع العمومي (٧٢٦ طبيبا مختصا في هاتين المنطقتين من ضمن ٩٢٦ طبيب مختص عامل على الصعيد الوطني). واذا اخذنا بعين الاعتبار نسبة المختصين على مجموع الأطباء مختمين وغير مختصين فإن هذه النسبة تكون في مصلحة محور الدار البيضاء ـ الرباط (ضمن منطقتي الوسط والشمال الغربي في الجدول) وعلى حساب المحيط (باقي المناطق، ومنها منطقة الشرق التي يعتبر الريف الشرقي جزءا منها). إضافة إلى هذا اللاتكافؤ على مستوى نسبة المتخصصين من أطباء القطاع العمومي، هناك غياب الكثير من التخصصات الطبية في المحيط، ففي الريف الشرقي مثلا ينعدم أصلا الأطباء المختصون في أمراض الأذن والأنف والحنجرة وأمراض الأطفال وأمراض العيون والأمراض الجلدية وأمراض القلب والأمراض العقلية ومن نتائج انعدام التكافؤ هذا اضطرار المواطنين إلى طلب خدمات الأطباء في المركز سواء في القطاع العام أو الخاص.

الخلاصة

من خلال هذه الدراسة المقارنة التي قمنا بها يبدو جليا أن امتلاك المجال وتنظيمه يخضع بالأساس لبروز مجال سائد اقتصاديا وسياسيا. فطبيعة الرأسمال تفضل التمركز، والتمركز يخلق بالضرورة هوامش تمثل بالنسبة له مصدر ضخ وسريان في آن. وإذا ما سمحنا لانفسنا باستعارة مثال من الفيسيولوجيا، يمكن تشبيه المركز بالقلب الذي يتجمع فيه الدم والذي يمثل المحرك الاساسي للجسم (أليست منطقة الدار البيضاء ـ الرباط القلب النابض للمغرب؟)، بينما المحيط (أو الهوامش) يمكن اعتباره بمثابة عضلات تختلف أهميتها من منطقة إلى أخرى وتربطها بالمركز شرايين وأوردة تكون وظيفتها هي ضخ الدم وسريانه في الجسم حسب حاجيات معينة.

ويمكن القول أن من أخطار التمركز في بلد لا يخضع لتخطيط علمي براغماتي هو ظهور السيفالية الحضرية ـ التي تحدثنا عنها في هذا البحث ـ في غياب انسجام في الشبكات الحضرية وتوزيع متكافىء للفرص (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية) بين مختلف أجزاء المجال الوطني. وكنتيجة لهذا التناقض يرتفع الضغط في المركز إلى حدود الانفجار (كمثال على ذلك الاحداث العنيفة في مارس ١٩٦٥ ويونيو ١٩٨١ بالدار البيضاء)، وتتصلب الشرايين التي من المفروض أن تغذي الهوامش إلى درجة أن بعض المناطق يمكن اعتبارها في حالة قصوى من العجز الهيكلي (وأحسن مثال على ذلك تحول مدينة العرائش في شمال البلاد من مدينة هامة اقتصاديا وصناعيا إلى مدينة يخيم عليها الجمود الاقتصادي والتقهقر الحضري.

إن غياب تخطيط علمي براغماتي من جهة، ووجود نقيضه المتمثل في الأخذ بالطريق الليبرالي من جهة أخرى، يمكن اعتبارهما أصل هذا التناقض الصارخ بين المركز (كمجال سائد) وبين المحيط (كمجالات مسودة)، وضمن المجالات المسودة توجد تقريبا كل البوادي المغربية، إن البوادي تجرد تدريجيا من كل شيء : من رأسمالها، من مثقفيها، من يدها العاملة، إلخ فالهجرة في اتجاه واحد (بادية ـ مدينة) تكاد تمثل الدعم البشري لظاهرة التمركز الحضري. طبعا لا يستطيع الملاحظ الجيد أن ينكر بعض مجهودات أصحاب القرار للحد من تضخم المركز وهجر البوادي، وأيضا مجهوداتهم في محاولة إيجاد تناغم بين مختلف المجالات الوطنية كوضع قيود للاستثمارات في المركز وتشجيعها في المحيط، لكن يبدو أن هذه النيات موجهة أساسا لتحويل التناقض من المركز إلى المحيط تجنبا لارتفاع الضغط في المركز وتفاديا لأي انفجار، أكثر ما تتوخى التناغم على مستوى تنظيم المجال الوطني. إن ما يقوم به أصحاب القرار في نهاية المطاف يهدف إلى الحفاظ على سلامة القلب ـ المركز، أكثر مما يهدف إلى سلامة الجسم ـ المجتمع ككل، متناسين بذلك أن سلامة القلب (المركز) تكمن، ضمن ما تكمن فيه، في سلامة باقي الأعضاء (المحيط أو الهوامش).

من جهتنا نعتقد أن تقريب الهوة، تدريجيا، بين المركز والمحيط، يمر أولا عبر استغلال مخطط لكل الثروات الوطنية الممكنة وفي إطار توافقي مع تدعيم شبكة التجهيزات الأساسية للمناطق التي تفتقر إليها، وثانيا، عبر إعادة الاعتبار للعنصر البشري إنسانيا وثقافيا واجتماعيا. ويحق في الاخير أن نتساءل: كيف يمكن لأصحاب القرار في المركز أن يساهموا في تدفق الدم إلى المحيط، وكيف يمكن لأصحاب القرار في المدينة أن ينقذوا البادية من خطر الأنيمية؟.

الهوامش

١ ـ بصدد النظرية التجزيئية نحيل القاريء بصفة خاصة إلى الأعمال التالية:
ـ جون واتربوري John Waterbury (ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية): الملكية والنخبة السياسية في المغرب، دار الوحدة، بيروت، ١٩٨٢.
ـ بول باسكون Paul Pascon (ترجمة ياسين طعمة): «التجزؤ والتراتب في المجتمع القروي المغربي»، الفكر العربي، عدد ٣٧ ـ ٣٨، يناير ـ مايو ١٩٨٥.

Harth, M.D.

1965 "Clan Lignage et Communauté Locale dans une Tribu Rifaine." Revue de Géographie du Maroc 8.

Gellner, E.

1969 Saints of the Atlas. London: Weidenfeld & Nicolson.

Jamous, R.

1981 Honneur et Baraka. Paris: La Maison des Sciences de l'Homme.

٢ ـ نفضل استعمال لفظة سلطان للاشارة إلى قدرة الأفراد والجماعات على التحكم في الرأي العام وتوجيه الأحداث والسلوكات، وذلك تمييزاً عن لفظة السلطة التي تعني الأشخاص أو الهيئات الرسمية التي تسهر على تدبير شؤون الحياة العامة، وتقابل بهذا المعنى السلطان العبارة الفرنسية Pouvoir والأنجليزية Power، بينما تقابل السلطة عبارة Autorite و Authority وقد استعمل ابن خلدون لفظة السلطان بالمعنى الذي نرتئيه هنا.

٣ ـ انظر بالخصوص الفصل السابع والثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر من مقدمة ابن خلدون.

٤ ـ الماكروسيفالية الحضرية مفهوم يستعمله الجغرافيون وعلماء الاجتماع الحضريون وعلى رأسهم الباحث الأسباني مانويل كاستيلس. ويشير المفهوم إلى الظاهرة التي تسود الكثير من دول العالم الثالث بالخصوص حيث نجد مدينة واحدة تستقطب الحصة الكبرى من السكان الحضريين في البلاد (مثلا، تمثل كل من مدن الدار البيضاء والجزائر العاصمة وتونس العاصمة بالتوالي ٢٤،٦٪، ٢٢،٢٪، ٣٢،٥٪ بالنسبة لمجموع السكان الحضريين في البلد المعني).
والماكروسيفالية كلمة مزدوجة مركبة من Macro وتعنى الكبر، Céphalie وتعني الرأس، بحيث ان الماكروسيفالية تعني ظاهرة كبر الرأس أو ضخامته.

٥ ـ يعرف فيليب هاوزر في كتابه Manuel de la Recherche Sociale dans les Zones Urbaines الدائرة الاحصائية الميتروبوليتانية المعيارية Zone Statistique Metropolitaine Standard بكونها «تشمل مدينة

مركزية وجميع الأراضي المجاورة، الحضرية منها والريفية، والتي تعتبر حسب بعض المقاييس الخاصة مندمجة اقتصاديا واجتماعيا في المدينة المركزية». ويضيف بأن هذا المفهوم «تطور من خلال الاعتراف بأن الحدود السياسية ـ التعسفية نسبيا ـ للتجمعات الحضرية، لا تتماثل مع الكيان الاقتصادي الاجتماعي الذي تمثله المدينة المركزية والمدن ـ التوابع والضاحية والمنطقة الريفية المجاورة، ومن خلال وعينا بضرورة الحصول على تشكيل إحصائي لهذا الكيان الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي».

٦ ـ نقصد هنا بالتبعية الاستعمارية تبعية المغرب كبلد مستعمر (بفتح الميم) لفرنسا كبلد مستعمر (بكسر الميم) أثناء فرض الحماية ما بين ١٩١٢ ـ ١٩٥٦.

٧ ـ ان مؤشرات تطور السكان المشار اليها هنا هي من حسابنا الخاص التي توصلنا اليها اعتماداً على احصائيات نتائج الاحصاء العام السنوات ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٢. (دليل السكان القانونيين بالمغرب، مديريه الاحصاء، الرباط).

٨ ـ بتاريخ ١٩٧٤ أحدث المسئولون عن التخطيط في المغرب تقسيمات إدارية جديدة تعتمد على مفهوم الجهة الاقتصادية، بحيث قسم التراب الوطني إلى سبعة مناطق اقتصادية هي :

المنطقة	عاصمتها الادارية
الوسط	الدار البيضاء
الشمال الغربي	الرباط
الوسط الشمالي	فاس
الشرق	وجدة
تانسيفت	مراكش
الجنوب	أكادير
الوسط الجنوبي	مكناس

٩ ـ إن الارقام المشار إليها هنا، نظرا لتقادمها، لا يمكن أن تعطينا إلا فكرة تقريبية، إذ أن الحقيقة بعيدة جدا عن هذه الارقام فيما يتعلق بالوضع الراهن، وبالخصوص بعد ارتفاع سعر المارك الألماني والفلورين الهولاندي حيث أن أغلبية المهاجرين من هذه المنطقة توجد في ألمانيا وهولاندا.

١٠ ـ نظرا لكون مدينة مليلية لا تخضع للادارة المغربية، ونظرا لكونها واقعة تحت نظام عسكري كقاعدة استعمارية، يصعب علينا الحصول على معطيات حديثة.

المصادر العربية

مديرية الاحصاء

١٩٦٠ السكان القانونيون بالمغرب حسب الاحصاء العام للسكان لسنة ١٩٦٠، وزارة التخطيط ، الرباط .

١٩٧١أ السكان القانونيون بالمغرب حسب الاحصاء العام للسكان والسكنى لسنة ١٩٧١، وزارة التخطيط ، الرباط .

———

١٩٧١ب السكان النشيطون حسب الاحصاء العام للسكان والسكنى لسنة ١٩٧١ ، وزارة التخطيط ، الرباط .

———

١٩٨٢أ السكان القانونيون بالمغرب حسب الاحصاء العام للسكان والسكنى لسنة ١٩٨٢، وزارة التخطيط ، الرباط .

———

١٩٨٢ب النشرة الاحصائية السنوية للمغرب لسنة ١٩٨٢ ، وزارة التخطيط ، الرباط .

———

١٩٨٣ النشرة الاحصائية السنوية للمغرب لسنة ١٩٨٣ ، وزارة التخطيط ، الرباط .

———

١٩٨٤ النشرة الاحصائية السنوية للمغرب لسنة ١٩٨٤ ، وزارة التخطيط ، الرباط .

المصادر الاجنبية

Ascher, F.
1977 "Objets Locaux et Processus d'Urbanisation Capitaliste." pp. 88-109 in L'Objet Local (Colloque de Paris-Dauphine). Paris: UGE.

Béguin, H.
1971 "La Ville et l'Industrie au Maroc." Tiers-Monde 45 (Janviers-Mars): 145-166.

1974 L''Organisation de l'Espace au Maroc. Bruxelles: Académie Royale des Sciences d'Outre-Mer.

Castells, M.
1971 "L'Urbanisation Dépendante en Amérique Latine." Espaces et Sociétés 3: 5-23.

1972 La Question Urbaine. Paris: Maspero.

Collectif
1973 "L'Équipment du Pouvoir". Recherches 13: 35-59

Engels, F.
1970 L' Idéologie Allemande. Paris: Editions Sociales.

Guillaume, M.
1977 Les Équipements Collectifs, Source et Mise en Scène du Pouvoir." pp. 297-321 in L'Objet Local. Paris: UGE

Hauser, M.

1965 Manuel de la Recherche Sociale dans les Zones Urbaines. Paris: UNESCO

Instituto Nacional de Estadística

1972 Reseña Estadística de Ceuta y Melilla. Madrid.

Lefebvre, H.

1972 "Les Institutions de la Société Post-Technologique." Espaces et Sociétés 5: 3-20.

Marx, K. & Engels, F.

1962 Manifeste Communiste. Paris: Editions Sociales.

Mas, P. de

1978 Marges Marocaines. La Haye: Editions NUFFIC.

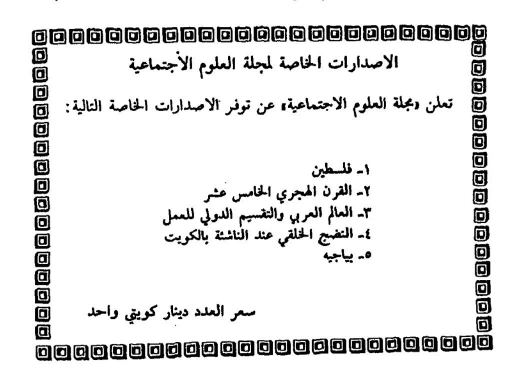
Noin, D.

1968 "Eléments pour une Étude Géographique de l'Industrie Marocaine." Revue de Géographie du Maroc 13: 55-71.

1971 Casablanca - Notes et Études Documentaries. Paris: Editions de la Documentation Française.

Ouariachi, K.M.

1981 Le Rif Oriental: Transformations Sociales et Réalités Urbaines (Thèse de doctorat de troisième cycle). Paris : EHESS: 213-366.



الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الأجتماعية

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الاصدارات الخاصة التالية:

١- فلسطين
٢- القرن الهجري الخامس عشر
٣- العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل
٤- التضج الخلقي عند الناشئة بالكويت
٥- بياجيه

سعر العدد دينار كويتي واحد

الثقافة الاعلامية العربية : مشاكل ومقترحات

عصام سليمان موسى
دائرة الصحافة والاعلام - جامعة اليرموك

مقـــدمة

يقوم الاتصال الجماهيري ووسائله بدور أساسي في الحفاظ على ثقافة الشعوب، ونشرها بين أفراد المجتمع، وايصالها من جيل الى جيل. وتعمل الثقافة على إغناء الكفاءات الروحية والعقلية للانسان. بالمقابل، يحذر الباحثون والمفكرون من خطر سقوط الثقافة وتدني مستواها، لان ذلك يقود لانهيار الأمة واضمحلالها. وفي الوطن العربي، تقدم وسائل الاعلام العربية صنوفا من الثقافة الاعلامية Mass Culture عبر قنواتها المختلفة : الاذاعة والتلفاز والصحافة والسينما. وتنال هذه الثقافة المقدمة اهتمام المفكرين والدارسين العرب، فيبدون قلقهم ازاء مستواها ونوعها، وما يمكن أن تتركه من آثار نفسية واجتماعية متباينة على المتلقين العرب، خاصة في النواحي المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية والغزو الثقافي والاستلاب الفكري وغرس قيم جديدة لا تمت للواقع المعاش بصلة.

وتعمل الدراسة الحالية على تحديد الفروق بين انواع الثقافة التي يبدعها الفكر الانساني، ومن بينهاالثقافة الاعلامية التي تقدمها وسائل الاعلام. ثم يتعرض البحث لآثار هذه الثقافة على المتلقين لها، وموقف النقاد من هذه الآثار على الساحتين الغربية والعربية. ونخلص في النهاية من تحديد حجم المشكلة على الساحة العربية الى اقتراح بعض الحلول الكفيلة بمواجهة آثارها السلبية. وستقدم المقترحات على صورة نموذج نظري يعالج وضع الثقافة الاعلامية العربية في المرحلة الراهنة.

الاتصال والثقافة

حدد الباحث الأمريكي، هارولد لاسول، منذ الأربعينات من هذا القرن،

الوظائف التي يحققها الاتصال بثلاث وظائف أساسية، هي (Lasswell, 1977 : 84) :

أولا ـ مسح البيئة : أي جمع ونشر المعلومات عما يقع في البيئة من أحداث على المستويين الداخلي والخارجي. وتعد هذه الوظيفه اعلامية تتولى فيها وسائل الاعلام تزويد الجماهير بالمعلومات عن الأحداث التي تقع في المحيط الانساني.

ثانيا : ربط أجزاء المجتمع من أجل إحداث تجاوب موحد ازاء الأحداث التي تقع في البيئة الاجتماعية : اي تفسير المعلومات وتحليلها، وتبيان الموقف الذي يجب أن يتخذ استجابة لها. وتعد هذه الوظيفة دعائيه تتولى فيها وسائل الاعلام الإيحاء للجماهير المتلقية بالأفكار والمواقف التي يجب أن تتبناها.

ثالثا : نقل التراث الاجتماعي ونشره : أي ما تقوم به وسائل الاعلام من نقل المعارف والقيم والمعايير والتقاليد الاجتماعية، من جيل الى آخر، والتعريف بها. وتعد هذه الوظيفة تعليمية تعنى بتأهيل الفرد وتنشئته نشأة اجتماعية متسقة مع أهداف المجتمع وقيمه ومثله.

ومن خلال الوظيفة الثالثة، على وجه الخصوص، تتضح العلاقة التي تربط بين الاتصال وبين الثقافة، باعتبار أن الثقافة موروث اجتماعي ينتقل من جيل الى جيل ويعمل على اغناء الكفاءات الروحية والعقلية عند الأفراد. لأجل هذا، يلعب الاعلام دورا مهما في عملية التنشئة الاجتماعية. وتعرف التنشئة الاجتماعية بأنها العملية التي يتعلم الأفراد بموجبها الالتزام بطرائق الجماعة وعاداتها، مما يمكنهم من العيش بوصفهم أفراداً في جماعة (عاقل، ١٩٧١ : ٩٧)، وهذا يعني أن التنشئة الاجتماعية عملية تعلم مستمر طيلة الحياة، يكتسب المرء خلالها المعايير والقيم والأفكار والتقاليد، التي يتمثلها في سلوكه الاجتماعي، وتساعده بالتالي في أن يصبح عضوا فاعلا في المجتمع ومشاركا في نشاطاته المختلفة، ضمن الأطر الاجتماعية المتعارف عليها والمعمول بها. وفي المجتمع الحديث تقوم وسائل الاعلام بدور فاعل في عملية التنشئة الاجتماعية بصورة موازية ومكملة لما تقوم به المؤسسات الاجتماعية الأخرى، باعتبار أن الأفراد يتعرضون الى هذه الوسائل، ويتأثرون بمضامينها، وبالأفكار التي تطرحها. ويزيد في خطورة هذا الدور، الوقت الذي يكرسه الأفراد للاعلام في المجتمعات الحديثة، ومنها المجتمع العربي. وتجيء أهمية وسائل الاعلام في هذا كله، من أن التعرض لها يظل مستمرا، في الأغلب طيلة الحياة منذ الطفولة وحتى نهاية العمر. أما بالنسبة للمؤسسات الاجتماعية الأخرى، كالمدرسة مثلا، فان الالتحاق بها يتوقف بعد فترة من الزمن. وهنا لا يسعنا الا أن نعترف بخطورة وسائل الاعلام، وبخطورة الآثار النفسية والاجتماعية التي تترتب على التعرض لها. بل ان دور وسائل الاتصال في التنشئة الاجتماعية، يلقي على الاتصال الجماهيري ووسائله مسؤولية ضخمة وخطيرة في آن واحد باعتبار أن الاعلام هو الآخر مؤسسة اجتماعية، مثل المؤسسات الأخرى، الأسرية والتربوية والدينية والثقافية، التي لها دور في غرس القيم

الاجتماعية وصقل الشخصية. من هنا كانت ضرورة الاهتمام بمضامين الثقافة الاعلامية التي تقدمها وسائل الاعلام، ومن هنا كان الاهتمام الذي يوليه الباحثون العرب لها.

الثقافة وأنواعها

تعرف الثقافة Culture بأنها «المخزون الجماعي للمعرفة والخبرة والمعنى والمعتقدات والقيم والمواقف والأديان ومفاهيم الزمان والمسافة (المكان) التي تكتسبها مجموعات كبيرة من الأفراد وتتوارثها عن الأجيال المتعاقبة» (Porter, 1972 : 3). وفي اللغة العربية، فان كلمة الثقافة تعني «الحذق والدراية والتهذيب»، فالعرب تقول: «ثقف الرمح سواه، والولد علمه وهذبه، والثقيف من الرجال الشديد الحذق» (جاد، ١٩٨٧ : ٤١؛ الحكيم، ١٩٨٢ : ١٠٧). وتشير هذه المعاني التي تحملها كلمة الثقافة الى جوهر المدلولات العديدة التي تحفل بها تعاريفها المتعددة، والتي تعني في النهاية اكتساب المرء وتمثله أفكارا وقيما تسهم في تكوين شخصيته الكلية. لذا يمكن القول أن الثقافة هي النتاج الفكري الذي يؤدي بعد التأثر به الى احداث تبدلات نفسيه واجتماعية في المتلقين له. وتعد وسائل الاتصال من القنوات المهمة التي تقدم مضامين ثقافية الى جمهرة المتلقين. لذلك، تصبح هذه القنوات وسائل رئيسية تتوسل بها الثقافة الى الاستمرار والانتقال خاصة بسبب ما تحظى به هذه الوسائل من انتشار واسع في عصرنا الحالي المعروف باسم عصر الاتصال. ومن هذه المنطلقات، يميز الباحثون الآن بين أربعة مستويات (أو أنواع) للثقافة. ويتم هذا التمييز من خلال علاقة كل واحدة بالفنان المنتج والناقد والجمهور المتلقي. وهذه المستويات هي (Dodson, 1978 : 51-56؛ رشتي، ١٩٧٥ : ٣٨٠ - ٤٠٨):

اولا - الثقافة الرفيعة Elite Culture : وهي ثقافة الصفوة التي تبدعها الموهبة الخلاقة لرواد الفكر والأدب والفنون. وتتميز هذه الثقافة بجديتها وأصالتها ومراعاتها للتقاليد الجمالية وخضوعها لقواعد النقد وأصوله. وفنان الثقافة الرفيعة مفكر طليعي يرسي الأسس والنظريات، ورائده في هذا كله الحقيقة والكشف عنها. وهو زاهد لا ينحني أمام المؤثرات وضغط الجماهير، يحافظ على استقلالية فكره، ويكون حريصا في ذات الوقت على عدم الاخلال بقواعد الابداع التي يتمسك بها النقاد. لأجل هذا، تزدهر، في الثقافة الرفيعة، أفكار مثل الفن للفن، وبرج الفنان العاجي، هذه الأفكار التي تعكس استقلالية الفنان وأصالته وزهده. من هنا، فان علاقة الفنان بالناقد تكون علاقة وثيقة، يحرص الجانبان على مراعاة أصولها الفنية واحترامها. أما بالنسبة الى الجمهور المتلقي، فرغم أهميته بالنسبة الى الثقافة الرفيعة، فإنه لا يلعب دورا يذكر في نتاج الفنان الأصيل، ولا يؤثر على ذلك النتاج. ومثل ذلك دور المنتج الفني، الذي لا يستطيع أن يملي موقفه على الفنان الأصيل ولا يستطيع أن يؤثر على أفكاره أو إنتاجه.

ثانيا - ثقافة المأثورات والفنون الشعبية Folk Culture وهي ثقافة الموهبة الطبيعية للفنان

الذي ينتمي الى الفئات الشعبية، وينبثق عنها، ويعبر عن أحاسيسها بالغناء والرقص والرسوم الشعبية. وحتى قيام الثورة الصناعية كانت هذه الثقافة تمثل ما ابدعته الجماهير من فنون عبرت عن مشاعرها وأحاسيسها. فنان المأثورات الشعبية هو اذن من الشعب، ولهذا لا يوجد دور للناقد أو المنتج الفني في ابداعه، لأن علاقة الفنان بجمهوره هي الأصل. وهذه علاقة متينة ومباشرة ونابعة من الضمير الاجتماعي.

ثالثا ـ الثقافة الشعبية Popular Culture : وهي الثقافة المستمدة أصلا من ثقافة المأثورات والفنون الشعبية، والتي تأثرت نتيجة استعمال التكنولوجيا وادخالها عليها. في هذه الثقافة يلعب المنتج الفني دورا مهما في العمل الفني مؤديا ذلك الى تقديم نتاج متأثر بذوق المنتج وتفكيره. المنتج الفني اذن في الثقافة الشعبية، يقف حداً فاصلا بين الفنان وجمهوره، ورغم هذا، يتميز فنان الثقافة الشعبية باستقلالية نسبية وتكريس وقته لعمله، ساعيا بكل طاقته لإرضاء جمهوره وإمتاعه.

رابعا ـ الثقافة الاعلامية Mass Culture وهي الثقافة التي تقدمها وسائل الاعلام (الصحف والمجلات والكتب الشعبية Paperbacks والاذاعة والتلفاز والسينما) الى جمهرة المتلقين. الثقافة الاعلامية هي البرامج الاذاعية والتلفازية والسينمائية، والموضوعات الصحفية والمواد الخفيفة، التي تنتج بهدف تسويقها على الجماهير الغفيرة، فهى سلع مصنعة تسعى قدر الامكان الى إرضاء الجمهور المتلقي لوسائل الاعلام ووسائله. ويسمى هذا الجمهور، بسبب ضخامته، جمهور الاعلام Mass Audience، ويتميز بأنه يشمل الناس من مختلف فئات المجتمع وقطاعاته على تباين مستوياتهم الثقافية والاقتصادية؛ لهذا يعتبر أفراده، الذين يتلقون الرسائل الاعلامية، غير معروفين للمرسل الاعلامي، وغير مترابطين لا يتصلون أو يتواصلون الا قليلا، وغير منظمين اجتماعيا لا تنتظمهم التقاليد التي ضعف سلطانها ولا تشدهم قدسية السلطة اليها، رغم التأكيد الكبير على حقوق الأفراد وكرامتهم. وبسبب التقدم الصناعي الذي شهدته المجتمعات الحديثة، وخاصة الغربية منها، ولازدياد الرخاء وأوقات الفراغ، فان اقبال أفراد هذا الجمهور على وسائل الاعلام، ونتاجها من الثقافة الاعلامية، كبير جدا.

ويوجه النقاد والمفكرون والباحثون النقد، الشديد أحيانا، الى الثقافة الاعلامية خاصة في الدول الغربية. ويوجه النقد الى هذه الثقافة لبساطة موضوعاتها التي تطرحها، وتشابه مضامينها ما بين قصة وأخرى، وغلبة طابع المبالغة عليها (ففيها البطل الذي ينتصر رغم كل الصعاب، والحبيب الذي يموت من أجل حبه). ولا غرابة في ذلك، اذ أن هذه الثقافة تعمل على ارضاء قطاع عريض من الجمهور المتلقي واجتذابه لها بأي صورة، فيغلب عليها التسطيح، وعلى فقراتها التكرار والتطويل بدون داع أو مبرر. ولان هذه الثقافة أصبحت صناعة، فان القائمين عليها قلة من المنتجين المحترفين المختصين باشباع

حاجات الجماهير العريضة الى مواضيع مبسطة ومسطحة تريحها من عناء يوم حافل، تملأ أوقات فراغها، وتعود بالتالي على المنتجين بالربح الوفير واليسير. في هذه الثقافة يتحكم المنتج عمليا بالنتاج الفني، ويصبح الفنان رهينة بيد المنتج يحركه كيفما شاء.

وينظر الباحثون للثقافة الاعلامية على أنها ذات مضمون هابط المستوى، لا تدفع الى التفكير، بل تقدم إجابات جاهزة وسهلة وصورا نمطية. وهي لذلك لا تنمي الادراك، بل على العكس من ذلك، تخلق وعيا مشوها ومبسطا غير كامل، واطمئنانا مزيفا، لان الجمهور يستجيب لها بشكل غير نقدي. لقد خلطت الثقافة الاعلامية بين مستويات الثقافة جميعها، وقدمت ثقافة هابطة المستوى، وسطا أو دون الوسط، بهدف ارضاء قاعدة كبيرة من الجماهير، ولم تكتف هذه الثقافة بما حققته من تحطيم لحواجز الطبقية والتقاليد، بل أخذت تؤثر أيضا على الأذواق والقيم، تفعل فعلها فيها بسبب تعرض الجماهير المستمر والمتزايد لها، وتأثرها بها، بصورة أو بأخرى.

ويتواجد هذا النتاج ويكثر في الدول الغربية، وخاصة أمريكا، الدولة التي تتنافس فيها وسائل الاعلام على اجتذاب أكبر عدد من المتلقين، وبالذات في مجالي التلفزة والسينما. بل ان هذا النتاج يصنّع في مراكز مشهورة ومعروفة مثل هوليود، حيث يتزاحم المنتجون والاستوديوهات على تقديم البرامج والمسلسلات المثيرة، التي لا يقتصر توزيعها على تلك الدولة فحسب، بل تستورده دول كثيرة من بينها الدول العربية. كذلك تستورد بعض الدول العربية من الكتلة الشرقية، كالاتحاد السوفياتي والمانيا الشرقية. غير أن النتاج الاعلامي والتلفزيوني في هذه الدول لا يعتمد الاثارة أسلوباً له، بقدر ما يعتمد على التعليم والأدلجة وحشد الطاقات وتعبئتها بهدف «رفع درجة اعلام السكان» في مختلف المسائل والقضايا، المحلية والدولية (كاشليف، ١٩٨٤ : ١٦). فالاعلام الاشتراكي هو في النهاية سلاح يستخدم لحماية مكتسبات الطبقة الكادحة (من عمال وفلاحين) ضد كل من يمس الثورة الاشتراكية وانجازاتها. لذا، فان برامجه تعمل على تثقيف الجماهير واعادة تعليمهم لمبادىء الفلسفة الاشتراكية، وشرح المشاكل التي تواجه عملية التنمية، بعيدا عن أساليب الاثارة، مما يؤدي الى تحقيق أهداف الطبقة العاملة، وتطوير الوعي الاشتراكي، والرأي العام الاشتراكي، في كافة مظاهر الحياة ومرافقها (Sarkar, 1976 : 39-40).

الجدل في الغرب حول مضامين الثقافة الاعلامية

بسبب الاقبال المتزايد على الثقافة الاعلامية التي تقدمها وسائل الاعلام، يدور جدل في الغرب، يحتدم أحيانا، بين فريقين، حول أثر هذه الثقافة على الجماهير التي تتعرض لها وتتلقاها عبر وسائل الاعلام (Fedler, 1978 : 142-144). الفريق الأول، يرى أن الثقافة الاعلامية، التي تقدمها وسائل الاعلام، هي من صنع تجار يهدفون بالدرجة الأولى الى ملء جيوبهم وتحقيق مكاسب وفيرة، دون مراعاة للمستوى الفني والفكري،

ودون أدنى اعتبار لما قد يخلفه ذلك من آثار سلبية على الجمهور المتلقي. ويقول أصحاب هذا الرأي أن المستويات الفنية للثقافة الاعلامية تبلغ أحيانا حد الاسفاف في تدني نتاجها، هذا النتاج الذي يغرق كل فئات المجتمع، بما في ذلك الصفوة المثقفة، مؤديا الى افساد أذواق الجميع. وهم يخصون بالتحديد بعض برامج التلفزيون، من مسلسلات اجتماعية وكوميدية وبرامج المسابقات والقصص البوليسية والأفلام، التي يعتبرونها سطحية ومملة ومكررة، لاتخدم غير غرض واحد، هو التشجيع على الهروب من الواقع. من هذا المنطلق، يرى الباحثون أن وسائل الاعلام تهدد استقلالية الانسان (DeFleur & Rokeach, 1975 : 162 - 181; Wright, 1975 : 11 - 23). فهذا النتاج، الذي يغرق المتلقي، يعمل على هدر وقته وإضاعته في غير ما ينفع أو يفيد، خاصة لتزايد الوقت الذي يكرسه المرء أثناء حياته لمثل هذا النتاج، ويقدّر معدل الزمن الذي يصرفه المشاهد الأميركي أمام التلفزيون بحوالي تسع سنوات، اذا ما عاش حتى الخامسة والتسين من عمره. هذا الوقت الذي ضاع هدرا على الثقافة الاعلامية كان من الممكن أن يصرف على تنمية العقل والقدرات والمواهب أو القيام بالأعمال المثمرة. صحيح أن وسائل الاعلام تقدم أحيانا نتاجا رفيع المستوى، لكن بعد أن يدخل عليه المنتجون التغييرات المختلفة، فيختلط الجيد بالرديء، وتختلط الرؤية عند المتلقي، فلا يستطيع التمييز بينهما. ويختتم أصحاب هذا الرأي وجهة نظرهم بالقول أن الثقافة الاعلامية، علاوة على أنها تهبط بأذواق الناس وتفسدها، فانها تحمل أخطارا أخرى، كتعميق سلبية الانسان والنأي به عن المشاركة المثمرة في النشاطات الاجتماعية، مما يؤدي الى ايجاد جمهور سهل القياد. إن وجود مثل هذا الجمهور السلبي يكون عاملا في تعزيز سلطوية الأنظمة السياسية، التي قد تستغل هذا الوضع لتقوية مركزها. أخيرا، يرى هذا الفريق أن الاعلام، وخاصة التلفزيون، قادر على أن يخدر بدل أن يثير، وأن يقتل الحواس ويخنق الابداع، ويضعف ملكة النقد والتحليل، لاعتماد جمهوره المتلقي على البرامج المصنعة التي تقدم الأجوبة جاهزة، وتقدم الترفيه بصنوفه كافة بقوالب تصعب مقاومتها.

بالمقابل، فان الفريق الآخر يرفض القبول بما ينادي به الفريق الأول من مضار للثقافة الاعلامية. ويرى هذا الفريق أن الاعلام يلعب دورا محدودا في تقرير المعايير الثقافية والقيم الاجتماعية، لأن المؤسسات الاجتماعية المختلفة التي تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية. كالأسرة والمدرسة والمجتمع والدولة، هي التي تقرر تلك المعايير والقيم بالدرجة الأولى. لهذا، فان دور وسائل الاعلام في عملية التنشئة غير ذي بال، لأن نقاد الثقافة الاعلامية قد بالغوا في التأكيد على قوتها وأثرها على الجمهور المتلقي. غير أن أصحاب هذا الرأي يقرون بأن نتاج وسائل الاعلام متوسط المستوى في الأغلب، لكنهم يضيفون بأن تقديم نتاج جيد المستوى، بين حين وآخر، يميل بالكفة، ويحسن من الصورة القاتمة التي يرسمها أصحاب الرأي الأول، باعتبار ان مفعول مثل هذا النتاج الجيد سيترك

أثره الطيب ولا ريب على جمهور المتلقين. من هنا، فان هذا الفريق لا يقر بأن وسائل الاعلام تسهم في ايجاد جمهور سلبي. ويسوغون موقفهم هذا بالسؤال التالي: كيف يمكن تفسير ازدياد أعداد المكتبات العامة والمسارح والفرق المسرحية ودور الأوبرا والمتاحف، وزدياد اقبال الجماهير عليها، والتهافت على شراء الكتب الشعبية؟ ويختتم هؤلاء وجهة نظرهم بالقول أن الثقافة الاعلامية هي نعمة للناس يمكن الاستفادة منها على نطاق واسع، بعكس ما حدث في الأزمنة الغابرة قبل اختراع وسائل الاعلام، حين كانت الجماهير مسحوقة غارقة في دياجير الفقر والجهل والأمّية، وحين كانت الثقافة والمعرفة حكرا على فئة صغيرة العدد كثيرة الامتيازات.

نخلص من طروحات هذا الجدل الى تقرير بعض الحقائق: أن وسائل الاعلامُ، منذ اختراع المطبعة في القرن الخامس عشر (هذا الاختراع الذي آذن بقودم عصر الاتصال الجماهيري)، قد لعبت دورا مهما في تفجير المعرفة وتثقيف الشعوب. ولقد أسهمت ثورة المعرفة اسهاما جذريا في تنمية الانسان وقدراته، وحققت له مكاسب اجتماعية وسياسية واقتصادية متعددة. لكن، ومن ناحية أخرى، فان وسائل الاعلام الحديثة بما بلغته من تقنية عالية، وانتشار واسع، صارت تستغل حاجة الانسان الماسة لها، وتقدم النافع المفيد جنبا الى جنب ما يهدر وقته ويبعد به عن المشاركة الايجابية في الشؤون الخاصة والعامة. ومما يزيد المشكلة تعقيدا، ظهور فئة من المنتجين التجار الذين يعملون على تصنيع الثقافة الاعلامية بمواصفات لا تعتمد على المقاييس الفنية والجمالية بقدر ما تعتمد على الجذب والاثارة، وتؤدي في النهاية الى اضاعة الوقت وهدره، وافساد الذوق. وهنا تبرز النتيجة الأهم، وهي أن وسائل الاعلام، بقدر ما هي نعمة، فهي تفرز آثارا سلبية اذا ما أسيء استغلالها. ولا شك بأن النقد الموجه الى التلفزيون، من بين كافة وسائل الاعلام الأخرى، يأخذ بعدا قيميا كبيرا، حين ندرك دوره المؤثر ـ كوسيلة تقدم الثقافة الاعلامية باسهاب، تعشقها الجماهير وتتوجه اليها، خاصة في العالم الثالث حيث ترتفع نسبة الأمية ـ باعتباره وسيلة شعبية من وسائل الاعلام. وتزداد المسألة خطورة، لدى ادراكنا أيضا، أن وسائل الاعلام العربية، وخاصة التلفزة والسينما، تبث نسبة عالية من النتاج المستورد من المصادر الأجنبية. ومن الواضح أن هذا النتاج يتضمن قيما غريبة على المجتمع العربي، يحمل تقديمها في طياته مخاطر جمة، خاصة على الناشئة الصغار، الذين لم يتعمق وعيهم القومي بعد. وبسبب هذا يدق المثقفون والباحثون العرب ناقوس الخطر من جراء هذا الهجوم الذي يتهدد جوانب كثيرة من قيمنا.

الجدل على الساحة العربية

يأخذ الجدل الدائر على الساحة العربية حول الثقافة الاعلامية بعدا أكثر جدية وخطورة من ذلك الذي يجري على الساحة الغربية. ومرد ذلك قلق الدارسين والمفكرين

العرب وتخوفهم من الآثار النفسية والاجتماعية المترتبة على تلقي الشعب العربي، في مختلف أقطاره، لنتاج الثقافة الاعلامية التي تصدر عن وسائل الاعلام العربية. فالمجتمع العربي ما زال يعيش مرحلة انتقالية تشهد تحركه باتجاه بناء المؤسسات السياسية والاجتماعية والصناعية على أسس حديثة. وتبعا لذلك، فان وسائل الاعلام نفسها ما تزال هي الأخرى في طور التكوين، لتركيزها على ارساء البنية التكنولوجية الأساسية، دون الالتفات بصورة كافية الى البنية الفنية العلوية، التي يمكن أن تنتج برامج الثقافة الاعلامية ذات المستوى والمضمون الجيدين. وبسبب هذا، فان وسائل الاعلام العربية تعتمد كثيرا على الصناعات الثقافية المستوردة. ويصل حجم البرامج المستوردة في التلفزيونات العربية، مثلا، الى نسبة تقرب من (٤٠ ـ ٦٠٪)، من مجموع النتاج الذي يقدم عليها (المصمودي، ١٩٨٥ : ٢٣٩). أما النسبة المتبقية، فتصنع محليا، ويغلب عليها تدني المستوى أو طغيان الطابع التجاري. ويلقى هذا النتاج على المتلقين العرب دون إدراك لآثاره المختلفة بصورة كافية. اضافة الى ذلك فان المفكرين والباحثين العرب يبدون قلقهم ازاء غياب السياسات الاعلامية الواضحة في مجال الاعلام والثقافة الاعلامية، هذه السياسات التي يجب أن تحدد بوضوح التوجهات التي يجب أن تركز وسائل الاتصال الجماهيري عليها، والأهداف التي يجب أن تخدمها وتبرزها. ولتحديد هذه الأهداف بصورة واضحة، فان النقاش الذي سيتبع، سيركز أولا على تبيان أكثر أنواع المضامين انتشارا في وسائل الاعلام العربية، وخاصة التلفاز، باعتباره الوسيلة الشعبية الأولى في حجم التعرض لها، ثم يتبع ذلك تحديد موقف النقاد والباحثين العرب من مشكلة الثقافة الاعلامية العربية بهدف تسليط الضوء عليها وابرازها.

حجم التعرض لوسائل الاعلام العربية : وحتى يتم تحديد حجم المشكلة بدقة أكبر، فلا بد من الالتفات الى الجانب الذي يعالج حجم التعرض إلى وسائل الاعلام العربية ان الأرقام المتوفرة تبين أن الشعب العربي يتعرض الى وسائل الاعلام المختلفة على نطاق متوسط، يفوق في بعض جوانبه دول العالم النامي، لكنه اقل من حجم التعرض في دول العالم الصناعي. وفي هذا المجال تبين احصائيات اليونسكو لعام ١٩٨٢، ان مجموع أجهزة الاستقبال الاذاعي (الراديو)، المستعملة في جميع اقطار الوطن العربي قد بلغت (٢١) مليون جهاز، اي بمعدل (١٤٤) لكل الف مواطن. وهذه النسبة أعلى من مثيلاتها في دول العالم الثالث الأخرى. وبالنسب الى أجهزة التلفزيون، فقد بلغ مجموعها (٨,٣) مليون جهاز، أي بمعدل (٤٢) جهاز لكل الف مواطن. وبالنسبة للصحافة، فان نسبة توزيع الصحف في الوطن العربي قد بلغت (٣٣) نسخة لكل الف مواطن، وهذا أقل من المتوسط حتى بالنسبة الى البلاد النامية التي يصل فيها المعدل الى (٣٥) صحيفة لكل الف مواطن (بينما في اوروبا يصل المعدل الى ٣٢٤ نسخة لكل الف مواطن). ومن ناحية أخرى، فان حجم التعرض الى الوسائل الاعلامية يتفاوت من قطر عربي الى آخر : فهو أعلى في الدول

التي تتمتع بمستوى اقتصادي جيد منه فى الدول الفقيرة. وأخيرا، فان انخفاض قراءة الصحافة مرتبط بارتفاع نسبة الأمية التي تزيد في بعض الأقطار العربية عن (٨٠٪) (المصمودي، ١٩٨٥ : ٢٣٥ ـ ٢٣٩). واذا كان الاقبال على الاعلام الألكتروني (الاذاعة والتلفزة) بين أفراد الشعب العربي، يفوق الاقبال على الاعلام المطبوع (الصحف والمجلات والكتب) بسبب ارتفاع نسبة الأمية عموما، فان المضامين التي تقدمها التلفزة العربية تستدعي التوقف أمامها، باعتبار التلفزيون وسيلة شعبية تتعرض لها الأسرة كلها. وفى هذا المجال يلاحظ طغيان الجانب الترفيهي ـ كما يتضح من الجدول رقم (١) ـ على بقية المضامين (المصمودي، ١٩٨٥ : ٢٣٨ ـ ٢٣٩).

جدول رقم (١)

المضامين التي تقدمها التلفزيونات العربية بالساعات سنويا

المضمون	مجموع ساعات البث سنويا
البرامج الترفيهية	١٦,٣٩٥
البرامج الاخبارية	٥,٠٧٨
البرامج التربوية	٣,٤٩٩
البرامج الدينية	٢,١٣٦

المصدر : المصمودي، ١٩٨٥ : ٢٣٨ ـ ٢٤٠.

ان طغيان الجانب الترفيهي يحمل معه اشكالات متعددة. فهو أولا يمثل توزيعا غير متكافىء بالنسبة الى الوظائف التي يحققها الاعلام عامة، باعتبار أن وظائف التلفزيون الأساسية هي :

التثقيف والاعلام. والتلفزيون، ثانيا، الوسيلة الاعلامية الأكثر تأثرا بعوامل ضغط الوقت، ذلك أنه ملزم على البث منذ لحظة الافتتاح حتى الاغلاق، مما يتركه في مأزق الاعتماد على ملء أوقات البث بالبرامج، بغض النظر عن مستواها ومصدرها. وثالثا، فان برامج التلفزيون مكلفة، ويستغرق اعدادها وقتا وجهدا جماعيا، ومستوى فنيا متقدما، لا يتوفر لدى معظم مؤسسات الانتاج العربية. لهذه الأسباب المختلفة وبسبب الاقبال المتزايد عليه وعلى الفيديو، فان التلفزيون وبرامجه يستأثر باهتمام الباحثين العرب أكثر من بقية الوسائل الأخرى.

وبالنسبة الى الاخبار العالمية فإن إحدى الدراسات بينت أن ٤٦,٧ ٪ من الأنباء الدولية المستخدمة في صحف تسعة بلاد عربية مستمدة من أربع وكالات أنباء غربية

دولية. وهذه الوكالات هي اليونايتدبرس، والاسوشيتدبرس، ووكالة الصحافة الفرنسية، ورويتر. كما تبين هذه الدراسة أن وكالات الأنباء الغربية كانت مصدرا لما نسبته ٤٣,٧ ٪ من الأنباء حول البلاد العربية، بينما كانت الوكالات العربية مصدرا لـ ٤٢ ٪ من الانباء عن البلاد العربية فقط (رشتي، ١٩٨٢ : ١٩٠ ـ ١٩١).

لاغرو، بعد هذا، أن تحتل مشكلات الثقافة الاعلامية الصدارة في تفكير الباحثين العرب. بل ان بعضهم ينبه الى أن «واقع الثقافة في مجتمعنا العربي يمكن تلخيصه بأنه الواقع المتأثر بالاستعمار الثقافي»، الأمر الذي يؤكد على ضرورة الوعي بأهمية وسائل الاعلام لما لها من آثار قوية في توعية المتلقين، خاصة في القطاعات التي نالت قسطا محدودا من التعليم، كالنساء والعمال والفلاحين، والتي تكرس جزءا من وقتها اليومي للتعرض الى تلك الوسائل (عبد الغفور، ١٩٨٠ : ٢١ ـ ٣٢). ومن هنا تبدو العلاقة وطيدة بين وسائل الاعلام وبين الثقافة، فيدعو باحثون آخرون الى ضرورة وجود تكامل بين أجهزة الثقافة وأجهزة الاعلام، ويرون ضرورة أن يكون هذا التكامل موزونا «يستغل وسائل الاعلام كافة، لتقديم ثقافة أصيلة متطورة، تهم الناس جميعا وتخاطبهم على شتى درجات مستوياتهم الفكرية» (الصبان، ١٩٨٤ : ٧).

النقد الموجه الى وسائل الاعلام العربية ومضامين الثقافة الاعلامية

تغلب على النقد الموجه الى وسائل الاعلام العربية، وما تقدمه من مضامين الثقافة الاعلامية، صفة المرارة. وهذا النقد يتناول كافة الجوانب التي المحنا اليها سابقا. فترى عبد الرحمن (١٩٨٤ : ١٢٩ ـ ١٣٨) أن مظاهر التبعية الاعلامية في العالم العربي تأخذ بعدين : الأول، محلي، ويتضمن تبعية وسائل الاعلام للحكومات التي تنظم عملها، وتخضعها للقوانين وتشرف على ادارتها، وتسيطر على مضامينها وتحدد لها سياساتها. والثاني، دولي، يتعلق بالتبعية «التكنولوجية للدول الغربية»، اضافة للتبعية «السوسيوثقافية» للشركات متعددة الجنسيات. وتتحقق هذه التبعية من خلال الاعلانات ووكالات الأنباء الغربية، ثم هنالك التبعية الأكاديمية لمعاهد وكليات الاعلام الغربية، وهي ترى أن محصلة هذه التبعية، في الوطن العربي، مثله مثل العالم الثالث، تؤدي الى تسويق سلع جماهيرية مستوردة على وجه الخصوص من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ـ الدول التي مارست الاستعمار علينا. وتعمل هذه السلع المستوردة على أن ترسخ «صور الحياة الاستهلاكية» وتعرض «مقومات الشخصية العربية والثقافية والقومية للتشويه والمسخ والاغتراب الحاد»، بما تروجه تلك الصناعات من قيم اجتماعية وثقافية. ويرى عبد الدايم (١٩٨٥ : ٢٠) ان الثقافة الاعلامية المستوردة من الغرب لا تمثل نتاجا حياديا «لانها محملة أيديولوجية معينة لارتباطها بجملة النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي

ينتجها». فالثقافة الاعلامية الغربية تهدف الى «إعادة توليد النمط الثقافي. . . للبلدان التي انتجتها» أو «الى توليده من جديد في البلدان الأخرى» التي تصدر اليها.

أما ربيع (١٩٨٥ : ٢٢) فيرى ان الاعلام العربي «أصبح أداة دعاية لنموذج معيشي معين، وعامل تشجيع لمسلكية وقيم محدودة، هي نتاج حضارة وتجربة الغرب الرأسمالية». لهذا، أصبح التلفزيون العربي «وسيلة لرفع مستوى التوقعات الشعبية لدى الجماهير العربية وتوجهها وجهة استهلاكية لا انتاجية»، الامر الذي أدى الى «تكريس احساس العربي بالنقص تجاه الأجنبي، وبالاحباط أمام المحاولات الفاشلة لاشباع التوقعات المتزايدة». أما بشأن التنشئة القومية والاجتماعية، فيشير الباحث الى أن أجيالنا تربت على التعلق بشخصيات عربية تاريخية، كشخصية خالد بن الوليد، أما الجيل الحالي، فينشأ اليوم متعلقا بشخصية سوبرمان وطرزان ومايكل جاكسون. ويختم حديثه بالقول: «وبسبب الاعلام الخاطىء ونتيجة لممارسته، أصبح الانسان العربي غريبا في وطنه يميل الى الانعزال عن مجتمعه». ثم ينتقد الاعلام العربي باعتباره أصبح «أداة من أدوات طمس القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تحتاج الى إبراز، وإبراز التطلعات والمسلكيات التي تحتاج الى طمس، ووسيلة الهاء الجماهير عن التفكير في قضاياها المصيرية واشغالها بالتفكير في الحصول على مظاهر حياة الغرب وسلعه الاستهلاكية».

ويحذر الباحثون العرب من أخطار الغزو الثقافي الاعلامي «متعدد الجهات» الذي تتعرض له الثقافة العربية، والذي من شأنه دفع المتلقين العرب الى «الاغراق في قيم اجتماعية وثقافية غير ملائمة»، كما يؤدي، بوعي أو غير وعي، «الى الاحساس بالاغتراب والسلبية والهروب من التصدي لواقع الحياة» (تقرير اللجنة العربية، ١٩٨٧ : ٧٩). وفي هذا المجال، يبين الدكتور صالح ابو اصبع أن الغزو الثقافي العربي، عبر وسائل الاعلام، قد ادى الى مجموعة من النتائج من أبرزها: «التأثير على الثقافة التقليدية» وانحدار مستواها خاصة في مجال الأغاني والموسيقى الشعبية، وتشجيع «الروح الاستهلاكية على حساب الانتاجية»، وتشكيل القيم العربية والتأثير عليها وتغييرها من خلال البرامج الغربية، الأمر الذي يخلق عند المتلقين وعيا مصطنعا» يقود الى الانسلاب وايجاد «صورة مشوهة عن العالم الخارجي بما يخدم الغرب»، والتأثير «على الروح المعنوية على مستوى جماعي وفردي» (ابو اصبع، ١٩٨٢ : ١٨٢). وأخيرا، يشير بوكراع (١٩٨٢ : ٢٣٠) الى خصائص الثقافة الاعلامية التي تقدمها التلفزة العربية بقوله انها «ثقافة تحاول تقليد ما انتشر في المجتمعات الصناعية من أفلام غرامية مبتذلة ومسلسلات بسيطه مخدرة بعيدة كل البعد عن مشاغل المجتمع العربي الحقيقية». ويضيف أن «الصبغة التجارية قد طغت على التلفزة والسينما» فأصبح الانتاج الثقافي بضاعة تباع وتشترى تخضع الى قاعدة العرض والطلب والى قانون تراكم رأس المال».

نخلص من كل ذلك، الى أن الباحثين والمفكرين العرب يتفقون على أن هنالك

مشكلة خطيرة يواجهها المواطن العربي، تتمثل في طغيان ثقافة اعلامية هابطة المستوى، ومفرغة من المضمون، محلية المنشأ أو مستوردة، تقدم قيما اجتماعية وفكرية بعيدة عن مشاغل وطموحات المجتمع العربي. كما أن بعضها يمثل طروحات الايدولوجيات الغربية. ويخلص الباحثون العرب الى ان هذه الثقافة تؤثر سلبا في مجملها على المواطن العربي، في انتمائه وانتاجيته وقيمه وتراثه وذوقه. بل ان اجماع النقاد العرب على خطورة المشكلة على هذه الصورة، انما يمثل قلق الصفوة المثقفة، التي تقوم بدورها الطليعي والرائد في خدمة أمتها.

ان هذه الاستنتاجات تعكس خشية الباحثين من تدني مستوى مضامين الثقافة الاعلامية العربية المعاصرة، والآثار النفسية والاجتماعية المترتبة على التعرض لها في عملية التنشئة الاجتماعية. وهنا لا بد من الاشارة الى أن انحدار مستوى الثقافة الاعلامية المعاصرة لا يمس بقليل أو كثير الدور الذي قامت به وسائل الاعلام العربية، وخاصة الصحافة، منذ ادخالها في مطلع القرن الماضي، في مجالات توعية الرأي العام، والتصدي للاستعمار ومواجهته، وتطوير اللغة الاعلامية المبسطة، وأخيرا، تعريف العرب بتراثهم، وقضاياهم المختلفة، مؤدية بذلك الى مزيد من التقارب والالتحام.

نموذج مقترح لتطوير الثقافة الاعلامية العربية

وللخروج من مأزق الثقافة الاعلامية المعاصرة، يقترح بعض الباحثين العرب ضرورة «تعريب» الصناعات الثقافية، وانشاء صناعات اعلامية متطورة تأخذ في الحسبان مواطن الضعف التي تزخر بها الثقافة الاعلامية العربية في وضعها الراهن (عبد الدايم، ١٩٨٥ : ٢٠). وبالتأكيد، فان هذا مطلب مشروع وعادل وضروري وملزم، ولكنه يبقى مطلبا عاما لا يخرج عن نطاق العموميات، أو معالجة الجزئيات، مثله مثل الدعوات الكثيرة التي يطلقها الدارسون حول ضرورة اعطاء مزيد من الحرية الى الاعلام، وتغيير قوانيين المطبوعات، ووضع السياسات الاعلامية، هذه المطالب التي تزخر بها الدراسات المختلفة، بدون تقديم الحلول الشافية.

ان أية دعوة لتطوير الثقافة الاعلامية لن تؤتي ثمارها المرجوة ما لم ينظر للمشكلة من زاوية رحبة شاملة، تأخذ بعين الاعتبار طبيعة المرحلة الانتقالية التي نجتازها بما تفرضه من تحديات عديدة نواجهها، ومسؤولية المؤسسات الاعلامية ازاء ذلك، وأخيرا، دور الجهات المختلفة التي تشترك في صنع الثقافة الاعلامية. لقد شخص المفكرون والباحثون العرب مشكلة الثقافة الاعلامية التي يتعرض لها الشعب العربي عبر وسائل الاعلام تشخيصا وافيا. بل ان خشيتهم من آثارها النفسية والاجتماعية قد دفعت بعضهم للمبالغة في آثارها، ربما بقصد لفت أنظار أولي الأمر الى أهمية المشكلة وخطرها. ورغم أن معظم النتائج التي توصل اليها هؤلاء الباحثون قد اعتمدت أساسا على الملاحظة، وقلة منها على

الدراسات العلمية، فان هذا لا يقلل بحال من أهمية ما أوردوه، لكن، ومن ناحية ثانية، فان تشخيص المشكلة وحده لا يكفي، اذ من الضروري البحث عن نموذج متكامل يبين عناصر عملية صنع الثقافة الاعلامية، وارتباط هذه العناصر بعضها ببعض وتداخلها، وتكاملها، لمعالجتها بمنظور شامل. ان النموذج المقترح يشكل مدخلا أوليا للتصدي لهذه المشكلة الخطيرة، التي لا يمكن الالمام بجوانبها المتشعبة في ورقة واحدة، والتي تحتاج الى تضافر الجهود لمواجهتها، باعتبارها مشكلة حياتية تعالج مصدرا مهما من مصادر المعرفة، مصدرا يلعب دورا أساسيا في تكوين رؤيتنا للعالم والآخرين والأحداث التي تقع.

ان النموذج المقترح ينظر للثقافة الاعلامية كعملية Process مترابطة تتألف من العناصر التالية: الثقافة والتراث، الكاتب والناقد، الفنان المنتج، وسائل الاعلام (العربية)، مضمون الثقافة الاعلامية، وأخيرا الجمهور العربي، وستتم مناقشة كل عنصر من هذه العناصر، وعلاقته بالعناصر الأخرى، في ضوء الأفكار المطروحة على الساحة العربية، خاصة من زاوية علاقتها بالثقافة الاعلامية.

الثقافة والتراث: يعتبر التراث جزءا من تيار الثقافة العام. والتراث العربي ثري وغني. وفي المجال الذى نعرض له، سنتناول أهمية استخدام التراث في الثقافة الاعلامية، كما سنحدد أي نوع من التراث يجب أن يستخدم. ان تمثل التراث واستخدامه استخداما صحيحا يحقق أربعة وظائف رئيسية، حددها الدكتور فهمي جدعان على النحو التالي: نفسية قومية، وجمالية، وعملية، وابداعية. فالوظيفة النفسية والقومية للتراث تشكل سندا معنويا «لارادة مهزومة مغلوبة»، تعمل على تحجيم «عقدة النقص التي خلفها في النفوس فعل التعاظم الأوروبي الحديث». أما الوظيفة الجمالية التي يحققها التراث، خاصة في جوانب الأدب والفن والموسيقى والأثريات، ففضلا عما تنطوي عليه من عنصري الفائدة والامتاع فانها «تساعد على تشكيل تجانس ذهني وروحي انساني يمد جذوره في الحساسية الجمالية نفسها» لتعكس الجانب الخالد من التراث. والوظيفة الثالثة هي وظيفة عملية تعالج جدوى التراث. فالاطلاع على التراث أمر مفيد في إغناء المصادر التى نواجه بها قضايانا ومشاكلنا الحديثة. وفي هذا المجال يجب أن يستخدم التراث لا ان يستلهم فقط. الوظيفة الأخيرة تتعلق بابداع التراث واحيائه، وأخذ النافع المفيد منه، ليدمج في الجديد الذي يتم انجازه، فيضاف الى القديم وينصهر فيه، ذلك لأن صنع التراث أمر لا يتوقف. اننا على الدوام «نصنع عناصر تراثية جديدة ونورثها لمن يأتي بعدنا» ولن يتحقق هذا ما لم نعمل على احياء التراث ونقله لمرحلة «التثقف» العام، وادماجه في منظومة الحاضر وعيشه على نحو غير قسري. وهذا أمر ممكن التحقيق باستعمال وسائل الاتصال الجماهيرية، التي تستطيع توصيل محتوى التراث «الى دوائر أوسع بكثير من دوائر الأكاديميين وتلامذتهم التي تكاد تكون مغلقة» (جدعان، ١٩٨٥ : ٢٤ ـ ٢٨). التراث اذن هو المعين الذي يجب أن يستخدم كقاعدة عريضة تغذي الثقافة الاعلامية العربية.

ويشير مفهوم التراث العربي، الى نوعين من المعرفة ـ أو الثقافة ـ هما، أولا : المعرفة الصفوية، المتمثلة في «شتى دروب المعرفة من آداب وعلوم وفنون»، التي أبدعها شعراء«وأطباء وفلاسفة وعلماء معلومين من العرب أو المستعربين»، وثانيا : المعرفة الشعبية التي ارتبطت «بالعامة» وتمثلت في «فنونها وآدابها ومعتقداتها . . . . والتي غالبا ما تصلنا في شكل شفهي سواء أخضع للكتابة، أو لم يكتب قط» (حريز، ١٩٨٦ : ٢٨). وواضح أن هذين النوعين من المعرفة قريبان من الثقافة الرفيعة وثقافة المأثورات والفنون الشعبية، التي أشرنا اليها لدى الحديث عن أنواع الثقافة.

لكن أي تراث يجب أن يستخدم؟ ان احتدام المعركة بين الأصالة والمعاصرة قد آن لها أن تنتهي باعتماد قوانين براجماتية عملية تؤكد على ضرورة أخذ الصالح المفيد والمناسب والخالد ونبذ غير المفيد (الرميحي، ١٩٨٥ : ٩). ويتم ذلك بتحكيم النقد الموضوعي. وفي هذا المجال، يجب أن تعطى الأولوية لذلك التراث الذي يخدم حاجات المرحلة الحالية الانتقالية، بما تمثله من تحديات تواجه قيمنا ووجودنا، وتوظيفه في ذلك الاتجاه، عبر وسائل الاعلام. وهنا لا بد من الاعتراف بأن لكل مجموعة عربية، في قطرها أو أقليمها أو قريتها، فنونا شعبية تراثية، تختلف، قليلا أو كثيرا، عن تراث وفنون المجموعات العربية الأخرى. ان الخصائص التي تميز فنا شعبيا في بلد عربي عن بلد آخر، يجب النظر اليها بمثابة فروق فردية مميزة تمثل جوانب الثقافة العربية العامة، الثرية، المتعددة الوجوه والألوان. ولا يمثل التراث العربي المعين الوحيد الذي يجب أن يستخدم في رفد الثقافة الاعلامية العربية فقط، فهناك الثقافة الرفيعة التي جادت بها قريحة كبار المبدعين العالميين. وهذه الثقافة تجاوز حدود الزمان والمكان، فهي دوما تستثير كبرياء الانسان وعواطفه أينما كان. ان استثارة التراث العربي واستخدامه بمفرده قد تبدو دعوة مغلقة ضيقة للوهلة الأولى، لكن إدماجها في منظومة الفكر الانساني العريق والأصيل ستبعد عنها تلك التهمة، خاصة وانها ستبين تكامل التراث العربي مع الانساني وتوافقه معه.

الكاتب والناقد : تعاني الثقافة الاعلامية من نقص حاد في كتاب النصوص والبرامج الاذاعية والتلفازية بأنواعها المختلفة. ان دور كاتب النص يبدأ حيث ينتهي دور الباحث المنقب في التراث، فيستفيد من المادة الممحصة في اعداد نصوصه. الثقافة الاعلامية تعتمد على هذا الكاتب الفنان الذي عليه أن يعيد ابداع المادة وتقديمها بقالب خلاق، يحافظ فيه على روح التراث، وينفث فيه نفحات العصر، ويلبي في الوقت نفسه حاجات الجمهور للاستمتاع والتثقف. وان اكتشاف مثل هؤلاء الكتاب مسألة تقع على عاتق وسائل الاعلام العربية أو المؤسسات المنتجة للأعمال الفنية. فهؤلاء الكتاب موجودون، وهم في الأغلب في حاجة لمن يأخذ بيدهم ويشجعهم على الظهور والاستمرار. كما أن توافر النقاد على انتاجهم سيتيح الفرصة للتمييز بين الكاتب الناجح، والكاتب غير الناجح.

ولهذا، فان وسائل الاعلام ملزمة باحتضان النقاد المتفرغين وغير المتفرغين، ومطالبتهم بابداء الرأي في نتاج الثقافة الاعلامية، قبل الاعداد والانتاج وبعده. ان وجود النقاد وتوافرهم هو الضمانة الوحيدة لاخضاع الثقافة الاعلامية المنتجة لقواعد ومعايير حصيفة، ووطنية، وتعليمية توجيهية، تبعد بها عن الاسفاف وترقى بها الى مستوى لائق يؤدي في النهاية للنهوض بالذوق العام. ان النقاد العرب أنفسهم يتحسسون خطورة المشكلة التي تواجه صناعة الثقافة الشعبية والاعلامية العربية. وهذا ما يقوله أحدهم عن الطبيعة الخطابية التي تميز عمل المسرح العربي في الوقت الحالي: «ولأن تراثنا صوتي، وخطابي بمعنى أوسع، حين يتوجه الى الناس مباشرة، ولان الكلمة جزء من المسرح، فان هذا التراث الكبير العميق قد أثر على مسرحنا العربي، لدرجة أننا صرنا نعتبر الكلمة هي الأساس، وصار النقد يتوجه اليها، الى ما تقول، وكيف تقال، وصار هم الكلمة في كثير من أعمالنا المسرحية أن تخطب، وأن تحظى بالتصفيق، وأن تنسى بالتالي أنها يفترض أن تطوع لتقدم من خلال فن مختلف، هو فن المسرح، لتكون أداة توصيل فيه، بلغته الخاصة، لا بلغة الأداء الخطابي أو الشعر المنبري» (ابو بكر، ١٩٨٥ : ١٢).

ان هذا القول لجدير أن يتمعن به كل من عمل في صنع الثقافة الشعبية أو الاعلامية المسرحية والاذاعية والتلفازية والسينمائية، لان السمة التي تسم غالبية النتاج الحالي في مجال النطق والتعبير لا تخرج عن الاطار الذي حدده هذا الناقد. وإن توافر الكاتب والناقد حري بأن يدفع عملية صنع الثقافة الاعلامية خطوة كبيرة الى الأمام، اذا ما اقترن ذلك بارتقاء المضامين التي تقدمها هذه الثقافة.

وسائل الاعلام العربية : ان عصرنا الحالي هو عصر الاتصال Age of Communication وذلك بما أتاحه أولا من تقدم في مجال تكنولوجيا الاتصال Communication Technology وبما أتاحه ثانيا من شيوع للمعرفة وانتشارها على نطاق واسع بفضل وسائل الاتصال الجماهيري Mass Media. بل ان المجتمعات المتقدمة في مجال صناعة الاتصال وعلومها صارت تعرف باسم مجتمعات المعلومات Information Societies تمييزا لها عن غيرها، على أساس أن تكنولوجيا الاتصال هي سمة العصر الحالي ومظهر من مظاهر تقدمه.

تحقق وسائل الاتصال الجماهيري خمسة وظائف رئيسية، أشرنا الى ثلاثة منها في مطلع هذه الدراسة. وهذه الوظائف هي : مسح البيئة للحصول على المعلومات اللازمة، وربط المجتمع لتوحيد استجابته من خلال التحليلات والتعليقات، ونشر التراث الاجتماعي ونقله من جيل الى آخر. اضافة الى ذلك، فان وسائل الاعلام تقدم الترفيه، وتعمل على تنشيط الاقتصاد من خلال الاعلان. وتتباين فعالية هذه الوظائف التي تحققها وسائل الاعلام من نظام سياسي الى آخر. ففي الدول النامية مثلا، يسعى الاتصال الجماهيري لتوعية الشعب وتثقيفه بما يتفق وأغراض السياسة التي تقررها الدولة. وهذا

يقود الى ان يطغى سريان المعلومات باتجاه واحد : من المؤسسة الاعلامية (السلطة) الى الجمهور المتلقي. ويرجع ذلك الى أن حكومات الدول النامية تضع وسائل الاعلام بتصرفها وتحت اشرافها المباشر لايمانها بأهمية الاعلام في توجيه الرأي العام والمساعدة في عملية التنمية. وبالمقابل، فان الاعلام في الدول الرأسمالية يميل الى التركيز على الاثارة والترفيه بقصد اجتذاب الاعلان، لتأمين الربح الكافي، على أساس أن الاعلام في هذه الأنظمة مؤسسة مستقلة اقتصاديا، تعمل في سوق حرة ومتنافسة دون الاعتماد على الدعم من الحكومة. ويسعى هذا الاعلام الى تحقيق الوظائف المختلفة تحت مظلة من الحرية (المقيدة في بعض المجالات) بهدف إبراز الحقيقة، ومراقبة الحكومة والمسؤولين فيها، باعتباره سلطة رابعة رقيبة على بقية السلطات : القضائية والتنفيذية والتشريعية. غير أن سعيه لتحقيق الربح يولد ضغوطات مختلفة تنعكس في النهاية على اتجاهه نحو الاثارة لجذب الجماهير بأي ثمن. أما في الدول الاشتراكية، فيطغى على الاعلام أسلوب الجدية، لمحاولته الدائبة تعبئة الجماهير وحشدها وراء قياداتها وأحزابها. الاعلام الاشتراكي ذراع للدولة وامتداد لها، ووسيلتها لتعليم الجماهير وتثقيفها بمبادىء الحزب الاشتراكي وحشدها وراء القيادة.

وبالنسبة الى الاعلام العربي، فان المرء لن يجد كبير عناء في اكتشاف أن هذا الاعلام يقع ضمن دائرة النوع الأول من الاعلام الذي يسود في الدول النامية. ان نظرة سريعة الى تاريخ الاعلام العربي تظهر أن ممارساته لم تتغير كثيرا بين الماضي والحاضر. فلقد تأخر دخول الصحافة الى الوطن العربي حتى مطلع القرن التاسع عشر، حين كانت الأقطار العربية تخضع في معظمها للنفوذ العثماني أو النفوذ الاستعماري الأوروبي. ولقد استغلت هذه القوى الأجنبية الصحافة، وخاصة الرسمية، التي عملت هي نفسها على ادخالها الى تلك الأقطار، لتحقيق مآربها في زيادة السيطرة على مقدرات الأمة العربية. وفي سبيل ذلك، اعتمدت تلك القوى على سياسة إعلامية عمودية تحصنت وراء قوانين النشر التي وضعتها أيضا لإحكام سيطرتها على الصحافة، الرسمية والخاصة. لكن، على الرغم من شدة قبضة تلك القوى، فقد قامت الصحافة العربية في القرن التاسع عشر بدور هام في ايقاظ الرأي العام العربي وتنويره ودفعه نحو الاستقلال والتحرر (مروة، ١٩٦١ : ١٤٣). وبعد انحسار الهيمنة الاستعمارية، نجد أن الأنظمة العربية المستقلة حديثا قد ورثت النظام الاعلامي الذي كان سائدا قبل الاستقلال، وأبقت عليه دون تغيير يذكر (بوكراع، ١٩٨٢ : ٢٢٨ ـ ٢٢٩) ودون اي اعتبار لمبدأ المشاركة أو الاهتمام بوجهة نظر الجمهور المتلقي وحاجاته.

ان عدم اعتماد مبدأ المشاركة يؤدي الى تقليص الدور الذي يستطيع ان يقوم به الاتصال الجماهيري في مجالات الوظائف المختلفة التي يمكن أن يحققها. بل ان اعتماد تسمية (الاعلام) السائدة في الوطن العربي ـ بدل الاتصال الجماهيري ـ انما هي في ذاتها

تعميق لدور التقليص هذا وتكريس له. فالاعلام، كما أشرنا منذ قليل، هو وظيفة واحدة من الوظائف الخمس الرئيسية التي يتوجب على الاتصال الجماهيري القيام بها. لأجل هذا، فان اقتراح أي نظام جديد للاتصال الجماهيري في الوطن العربي لا يمكن أن يقوم «الا على مبدأ حرية التعبير والنشر والتدفق الواسع المتوازن الأنباء والمعلومات بمختلف الأصناف» (المصمودي، ١٩٨٥ : ٢٢٩).

ان المطالبة بحرية الحركة للاعلام العربي تعني العمل على تعميق مبدأ المشاركة بين وسائل الاعلام وأفرادها الشعب المتلقين لنتاجها، بما يكفل قيام الاعلام العربي بوظائفه الأساسية على أكمل وجه. وتتحقق المشاركة ـ بموجب النظرية الاعلامية الحديثة ـ من خلال التعرف على احتياجات الجمهور الرئيسية لانواع الاتصال، والاهتمام بدراسة آرائه ومواقفه من المادة التي تقدم له لتلبية هذه الاحتياجات عند التخطيط للبرامج الاعلامية. ومن هنا تبرز أهمية الاتفاق على سياسات موحدة تأخذ بعين الاعتبار تكامل أقطار الوطن العربي، لتبادل نتاج الثقافة الاعلامية فيما بينها دون حرج، مما يمهد الطريق أمام الاستغناء عن كل ما هو مستورد في هذا المجال.

ان وضع هذه السياسات، وتحديد الواجبات، أمور ضرورية ولازمة، ليس باعتبارها واجبا قوميا فحسب، بل ولأنها أيضا تتعلق بمسألة التراث والثقافة العربية المشتركة والتنشئة الاجتماعية الوطنية. فرغم الكثير الذي قيل في الاعلام العربي وسلبياته وهبوط مستوى ثقافته الاعلامية، فان الاعلام العربي يظل النافذة الوحيدة المفتوحة التي يتنسم منها الانسان العربي رياح القومية والوحدة والأخوة والمصير المشترك. فمن خلال واقع هذا النظام الرأسي (العمودي) للاعلام الذي يسم اعلام كل دولة عربية، تظهر المحصلة النهائية للاعلام العربي بأكمله نظاما أفقيا، يستطيع الفرد من خلاله التعرف على وجهات النظر المختلفة، ومقارنتها، وتكوين موقف منها. وهذا ما يفعله المواطن العربي كل يوم، حين يحرك مؤشر اذاعته متنقلا بين المحطات المختلفة محاولا اكتشاف الحقيقة. لاجل هذا، فان وضع السياسات، وتحديد الواجبات، يصبح في النهاية ترجمة واقعية لحقيقة يعيشها الانسان العربي باستمرار.

ان القضية الأولى والأساسية بالنسبة الى الاعلام العربي هي تنظيم العلاقة بين الحكومات العربية وبين وسائل الاعلام المرتبطة بها. وتنظيم هذه العلاقة يعني مساعدة وسائل الاعلام على اتخاذ مواقف مستقلة تنبع من تلبية احتياجات المواطنين الى الاتصال، وتكون في ذات الوقت ملتزمة بشؤون الوطن والمجتمع. وفي هذا المجال، يمكن الاستفادة من تجارب الأمم الأخرى، التي تقيم هيئة وطنية ـ عازلة ـ بين السلطة وبين الاعلام، كما في هيئة الاذاعة البريطانية مثلا. فالدولة تعترف باستقلالية هذه الوسيلة ضمن إطار من المسؤوليات والالتزامات. وتعمل الهيئة على تحقيق تلك الاستقلالية، وتأمين موارد دخل

حيادية، تحول دون ارتهان الاعلام للدولة، أو للاعلان، أو للجماعات الضاغطة. كذلك تعمل الهيئة على أن ينفذ الاعلام مسؤولياته وواجباته المحددة، دون زيادة أو نقصان.

والقضية الثانية التي يجب أن تعالجها السياسات الاعلامية قضية مسؤوليات الاعلام. ان اعطاء مزيد من الحرية للاعلام العربي، لا يعني أن يتحول الاعلام الى موقع هجومي يمارس فيه النقد المشروع وغير المشروع. فالنقد يجب أن يرتبط بالمسؤولية الاجتماعية والوطنية، على اعتبار أن الكثيرين يخلطون بين حرية التعبير والنقد وبين القدح والذم. ان النقد المسؤول يعني تحرك الاعلام العربي باتجاه الموضوعية، ضمن اطار من المسؤولية الاجتماعية. وهذا سيؤدي بالاعلام العربي لأن يسلط الضوء على مسيرتنا ويبين سلبياتها وايجابيتها بموضوعية أكبر.

القضية الثالثة التي يجب أن تعالجها السياسات الاعلامية هي مسؤولية الاعلام ازاء التنشئة الاجتماعية والقومية والوطنية، وازاء الذوق العام ورفعته. إن تكريس الشعب العربي، في مختلف أقطاره، لأوقات متزايدة لوسائل الاعلام، يحتم على تلك الوسائل أن تعمل على تقديم مضامين هادفة ومفيدة ومدروسة وذات مستوى جيد. وهنا تبدو للعيان ضرورة الاعتناء بأكاديميات الاعلام العربية، وضرورة اختيار كوادر مدربة للعمل في وسائل الاعلام تتصف بالابداع والانتماء والقدرة على التجديد. واخيرا لا بد من تقنين ما يتم استيراده من الصناعات الثقافية واخضاعها لمواصفات معينة، تتفق أولا مع القيم العربية، وثانيا مع الأهداف التي يرجى أن يحققها الاعلام. وسنتناول هذه النقطة بمزيد من التفصيل فيما يتلو من عرض لجوانب النموذج المقترح.

المنتج والفنان : ان فنان الثقافة الاعلامية رهينة بيد المنتج يحركه كيفما شاء. واحيانا يكون الفنان نفسه هو المنتج، مما يحرره من بعض القيود التي يفرضها المنتج عليه. وفي الوطن العربي يكون المنتج واحدا من اثنين : وسائل الاعلام نفسها، او المؤسسات المرتبطة بها، بما في ذلك المؤسسات الخاصة. وعلى كتف المنتج تقع مسؤولية تقديم الصناعات الثقافية. وهذا دور أساسي سواء من زاوية اختيار المناسب الصالح من الموضوعات المرتبطة بالتراث، أو تحديد مضامينها وأفكارها، أو تطويرها بصورة مناسبة. وفي هذا كله يراعى جانب الاضافة التراثية، على اعتبار أن التراث عملية متجددة الصنع تضيف فيها الأجيال الجديدة شيئا الى انجازات الأجيال السابقة. وفي هذا المجال، يبرز دور الناقد، على وجه الخصوص، في تحديد الاتجاهات التي تسلكها أعمال الثقافة الاعلامية.

ان التقاء الفنان بالمنتج على الساحة العربية، قد أدى الى تقديم صناعات ثقافية متميزة وخالدة ـ كما في الأخوين رحباني وفيروز، في مجال الغناء والموسيقى والاذاعة والتلفزيون والسينما. هؤلاء قدموا نتاجا مبدعا، انطلق في أساسه من استخدام التراث العربي الغني العريق، ومزجه بروح الحاضر، فجاءت محصلة النتاج ابداعا فنيا، ومثالا حياً

للصناعات الثقافية التي تستهوي الجماهير العربية. ان مثل هذا النتاج قد يخلد أيضاً، لانه يمثل اضافة حقيقية لتيار الثقافة العامة. ومن ناحية أخرى، فان مجلة «العربي» الكويتية مثل آخر على الصناعات الثقافية الاعلامية التي تحظى بقبول وانتشار واسعين. فهي مثل على النتاج الذي يصدر عن المؤسسات الاعلامية الرسمية، ويتصف بوضوح الرؤية، وتحديد الأهداف الواضحة، وتلبية الاحتياجات الجماهيرية، من زاوية ليست فوقية أو مادية، بل من زاوية تراعي المصلحة العامة والقومية في آن واحد.

مضمون الثقافة الاعلامية: يشمل مضمون الثقافة الاعلامية الجوانب التالية: التحديات القومية والاجتماعية، وبرامج التنمية المختلفة، والصناعات الثقافية المتسوردة ولأننا نعيش مرحلة انتقالية، فاننا بحاجة للالتفات الى البنية الثقافية العلوية، وارساء قواعدها على أسس متينة محددة الأهداف والمضامين. ان مضامين هذه الثقافة يجب أن تكون في اطار التحديات التي تواجه مجتمعنا وأمتنا: تحدي الاستقلال في مواجهة التبعية، وتحدي إعلاء القيم في مواجهة القيم التجارية، وتحدي الوحدة في مواجهة التجزئة، وتحدي التنمية في مواجهة التخلف، وتحدي إحقاق العدل الاجتماعي في مواجهة الاستغلال والعشائرية، وتحدي احترام الفردية والاستقلالية في مواجهة طمس الفردية والانقيادية، وتحدي الحرية في مواجهة الاستبداد، وتحدي احترام الكلمة في مواجهة الاجترار الفكري وقتل الكلمة وتأجيرها[1].

ان قسماً كبير من هذه التحديات يمكن مواجهته باستغلال التراث الثقافي الأدبي والتاريخي العربي. ففي المجال التاريخي، يمكن الاستفادة من الروايات التاريخية التي تستمد مادتها من التاريخ العربي وأحداثه لصنع مسلسلات للتلفزيون والسينما، تشد الصغير والكبير لها على حد سواء، وقد ثبت نجاح بعض هذه التجارب. اضافة الى ذلك، فان في كل قطر رموز تاريخية، كافحت من أجل الحرية والاستقلال، تكفي لصنع برامج عديدة، تسهم في تثقيف المواطن العربي وتنمية اعتزازه القومي. وهنالك ايضا الثورات العربية ضد الاستعمار والتخلف. ولارتباط مضامين هذه الموضوعات الوثيق الصلة بالثقافة والتراث، فانه يمكن التركيز من خلالها على نشر القيم الوطنية والأخلاقية الهادفة.

وفي المجال الفني والأدبي، فان قصص الف ليلة وليلة، وحكايات كليلة ودمنة، تشكل أرضية خصبة يمكن الاستفادة منها لصنع برامج للأطفال والكبار على حد سواء. ويمكن أن تحل هذه البرامج بسهولة محل أفلام الكرتون المستوردة التي تتحدث عن مغامرات (سوبرمان) أو (الرجل العنكبوت)، المفرغة من المضمون. هنالك أيضا حكايات التراث الشعبي التي توجد في كل قطر عربي، والتي يمكن أن تطور وتستغل بنفس الطريقة.

وفي مجال توعية الجمهور وتثقيفه، لا بد من العمل على تقديم المعارف الضرورية التي تمس جوانب الحياة الحديثة، وهذا سيساعد الجمهور المتلقي على اكتساب القيم

الحديثة، كما يساعده في التسلح بصنوف المعرفة الضرورية لمواجهة مشكلات الحياة الحديثة. وفي هذا المضمار، يستحسن أن تولي وسائل الاعلام العربية المضامين المتعلقة بتنمية الفرد وقدراته وثقافته اهتماما كافيا، وتقديمها بقوالب جذابة، تخرج بها عن الأسلوب الانشائي أو التقريري الذي تقدم به في أغلب الاحوال. ومن أبرز المضامين التي تستدعي التركيز والتطوير: الثقافة الصحية، والثقافة التربوية، والثقافة الزراعية، والثقافة الصناعية، والثقافة المنزلية، والثقافة المرورية، والثقافة السكانية، وثقافة الأطفال، وثقافة السلوك[٢].

أما فيما يتعلق بالصناعات الثقافية المستوردة من الخارج، فنحن أمام خيارين: الأول، فرض العزل الثقافي، كما فعلت بعض الدول ـ مثل الصين ـ التي تحدد استيراد الصناعات الثقافية من الخارج. والثاني، فرض الانتقائية، وهو أقرب الى الممكن في وضعنا الحالي. فمن المعروف، أن وسائل الاعلام العربية تستعمل أربعة مصادر أجنبيه رئيسية للحصول على الصناعات الثقافية. وهذه المصادر هي روسيا وفرنسا وانجلترا وأمريكا. لقد شاهد الشعب العربي، في مختلف أقطاره، المسلسل التلفزيوني «دالاس» بعد أن اشترت كل دولة عربية هذا البرنامج بصورة منفردة. ان السؤال الذي يبدو ملحا هنا، هو: لماذا لا توجد مؤسسة عربية واحدة تتولى الاتصال بالمصادر الأجنبية المختلفة لاختيار المناسب من انتاجها، وابتياعه بصورة موحدة، ليقدم لاحقا عبر شاشات التلفزيونات العربية كلها؟ ان القيام بمثل هذه الخطوة لن يمس باستقلالية القرار الاعلامي على اعتبار أن معظم وسائل الاعلام العربية ـ ان لم يكن كلها ـ تشتري من المصادر نفسها. علاوة على ذلك، فان القيام بهذه الخطوة سيحقق عددا من المكاسب القومية والمادية المشتركة. من ذلك، أن هذا العمل سيؤدي الى توفير الجهد في مجال الترجمة أولا، لأن العمل سيترجم مرة واحدة بدلا من عشرين مرة. ان الوفر في هذا المجال سيؤدي ربما الى تنمية صناعة الترجمة ذاتها، فيلجأ الى تسجيل الصوت Dubbing والدبلجة بدل الاكتفاء بالترجمة المطبوعة. وهذا سيساعد في تنمية صناعة التمثيل نفسها. ومن ناحية ثانية، فانه يمكن تحقيق مكاسب قومية من خلال التفاوض مع الشركات المنتجة، كأن يرفض شراء برامجها اذا ما تعرضت بسوء الى الشخصية العربية. فمن المعروف، أن الصناعات الغربية، وخاصة الأميركية، لا تتورع عن تشويه الشخصية العربية في مجالات الصحافة والسينما والتلفزيون، وتقديمها في صورة نمطية Stereotype مشوهة بعيدة عن الواقع، وتسيء للعرب في كل مكان يقدم فيه هذا النتاج[٣]. ان مؤسسة قومية، تساوم باسم العرب جميعا، تستطيع الحد من هذا الهجوم الذي تتعرض له الشخصية العربية في كل وقت، حين تلجأ الى تطبيق أساليب المقاطعة العربية ازاء الشركات المنتجة. علاوة على هذا، فان مثل هذه المؤسسة قادرة على التحكم بنوعية المادة المسموح بتقديمها. وسيؤدي هذا الى تجاوز تقديم البرامج الهابطة المستوى،

واستبدالها ببرامج ذات مستوى جيد، مما سيؤدي في النهاية الى التقليل من الآثار السلبية التي نبه إلى أخطارها الباحثون العرب.

الجمهور : لقد عززت النظرية الاعلامية الحديثة من مكانة الجمهور في عملية الاتصال الجماهيري، بل ان الباحث (بور) أطلق عليه لقب «الجمهور العنيد» بسبب الخيارات التي يملكها (Bauer, 1977 : 326 - 364). ويؤكد منظور الاستعمالات وتلبية الحاجات Uses and Gratifications Approach الحديث ما ذهب اليه (بور)، على أساس أن المتلقي يقوم باستمرار باختيار ما يرغب التعرض اليه من رسائل اعلامية. وفي هذا يبدو واضحا أن الجمهور يقرر ما يأخذه من مضامين اعلامية، بدل أن يسمح للاعلام بتوجيهه الوجهة التي يشاء. من هنا، يهتم هذا المنظور بدراسة الاحتياجات النفسية والاجتماعية عند الجمهور، وما تولده عنده من توقعات مختلفة. تعمل وسائل الاعلام على تلبيتها (Littlejohn, 1978 : 35). هذا الموقف من الجمهور مغاير تماما للموقف الذي ساد في الثلاثينات والأربعينات وحتى منتصف الخمسينات. في تلك الحقبة من تاريخ النظرية الاعلامية، تم اسقاط الجمهور من الحسابات، باعتباره جمهورا سلبيا لا حول له ولا قوة، لا يملك الا أن يتأثر برسائل الاعلام. وكل هذا من منطلق أن المرسل الاعلامي هو الأقوى، ويستطيع بالتالي أن يؤثر من خلال رسائله، في الجمهور المتلقي، وتوجيهه الوجهة التي يشاء.

ومن الواضح أن وسائل الاعلام العربية لا تزال تعمل ضمن المنظور الاعلامي القديم، ذلك المنظور الذي يرى الجمهور خاملا، لا دور له في عملية الاتصال الجماهيري. من هنا جاء عدم اكتراث وسائل الاعلام العربية بدراسة الجمهور لمعرفة مواقفه من القضايا المختلفة، ومنها وسائل الاعلام. هذا الاهمال للجمهور يلقي بمسؤولية التخطيط البرامجي على نفر من المسؤولين ينطلقون في وضع خططهم من اعتقادهم بأن الجمهور يقبل ما يقدم اليه بدون مناقشة.

ان نظرة سريعة على الصحف اليومية الأردنية ـ مثلها ربما مثل بقية الصحف العربية ـ تبين، من خلال ما تنشر من رسائل للقراء تذمر هؤلاء في الأغلب من البرامج التي تعرض عليهم على شاشات التلفزيون، إما لتدني مستواها، أو لتكرار مضامينها، أو لخلوها من المضامين الهادفة[4]. ورغم أن هذا الموقف لا يجوز اعتباره موقفاً علميا بل رأيا فردياً يمثل وجهة نظر أصحابه فحسب، فانه لا يجوز اهماله، خاصة وأنه يتكرر باستمرار. إن مثل هذا الموقف لن يتضح تماما، ما لم تعمد وسائل الاعلام العربية الى رصد مواقف الجمهور من مضامينها رصداً علميا. ومثل هذا الرصد سيوفر القاعدة الصلبة التي بموجبها سيتم تخطيط النتاج الثقافي الذي يصدر عن وسائل الاعلام العربية.

ان التعرف الى مواقف الجمهور واحتياجاته، من خلال الاستبيانات التي توجه الى عينة ممثلة، لا يعني قطعيا الرضوخ لرغبات الجمهور، بقدر ما يعني التعرف الى الدور الذي

يقوم به الاعلام في حياة هؤلاء. ان القيام بهذه الاستقصاءات، بصورة منتظمة وعلمية، ودورية، سيؤدي في النهاية الى تزويد وسائل الاعلام برصيد ضخم من المعلومات عن جماهيرها، وبالتالي تزويد القائمين على عملية الاتصال الجماهيري بمعلومات وافية عن القطاعات التي يخاطبونها، مما سيؤدي في النهاية الى ان تصبح عملية الاتصال الجماهيري دائرية ومنضبطة بصورة أكبر، بحيث تزداد فائدتها لازدياد فاعليتها. انه لمن المؤسف حقا أن نرى وسائل الاعلام الأجنبية الناطقة باللغة العربية أو الموجهة الى الشعب العربي، تهتم برصد مواقف الجماهير العربية، من خلال دراسات تقوم بها بعض المؤسسات العربية لها، بين الحين والآخر. بهدف التعرف الى اتجاهات ومواقف الشعب العربي، لتحسين أداء تلك الوسائل الغربية. هذا في الوقت الذي تغفل فيه وسائل الاعلام العربية عن القيام بهذا العمل.

ان توفر المعلومات النفسية والاجتماعية عن الجمهور المتلقي، ومواقفه من القضايا المختلفة، سيغني عملية الرجع Feedback، هذه العملية الأساسية في زيادة ضبط عملية الاتصال الجماهيري وزيادة فاعليتها. من ناحية أخرى، فان توفر المعلومات المناسبة عن الجمهور، وعن عاداته الاتصالية، وموقفه من وسائل الاعلام، سينقل الاعلام العربي من مرحلة التخطيط الفوقي، الى مرحلة التخطيط الواقعي، ووضع وسائل الاتصال الجماهيري في خدمة الجمهور واحتياجاته كما أنه سيعزز من استقلالية وسائل الاعلام التي اشرنا اليها سابقا.

الخلاصة

ان النموذج المقترح يظهر بصورة قاطعة تكامل العناصر المختلفة التي ناقشها هذا النموذج، وتداخلها بعضها ببعض. إن إحياء التراث المناسب ونشره يستدعي ضرورة توفر كاتب النص المبدع الذي يحتاج الى وسائل الاعلام ومؤسساته لتأخذ بيده وتتبنى عمله، وفي نفس الوقت تقدم له النقد والنصح، فيجيء عمله اضافة حقيقية تلقى القبول والاستحسان، لتمتعه بمستوى جيد، يؤدي الى تثقيف الأفراد، ورفع ذوقهم، وغرس القيم الواجب غرسها في نفوسهم ضمن شروط المرحلة الحالية للمجتمع العربي. وان العمل لصنع ثقافة إعلامية عربية مسألة في غاية الأهمية، على المستويات الاجتماعية والوطنية والقومية، ويحتم هذه الضرورة ازدياد تعرض أفراد الشعب العربي، في مختلف أقطارهم، الى وسائل الاعلام الحديثة. اضافة الى ذلك، فان وسائل الاعلام العربية، بسبب تيسر التعرض لها، سواء عن طريق الأجهزة القوية المستعملة في الارسال، أو من خلال تبادل الصناعات الثقافية، تمثل النافذة المفتوحة التي يرى العرب أنفسهم من خلالها، ويتعرفون الى بعضهم، فتزيد من تجانسهم وتقاربهم.

الهوامش

١ ـ اشار الى عدد من هذه التحديات :
هلال، ع.
١٩٨٥ «التراث بين الأصالة والمعاصرة» مجلة الدوحة، العدد ١١٣ : ٢٠ ـ ٢٤.

٢ ـ ناقش بعض هذه المضامين بشيء من التفصيل :
الحكيم، خ.
١٩٨٥ «الثقافة العلمية الجماهيرية» مجلة الاعلام العربي، تونس ـ العدد الثاني : ١٠٧ ـ ١١٧.

٣ ـ من اهم المؤلفات التي عالجت بشيء من التفصيل موضوع الصورة العربية في الاعلام الغربي :
وزراة الاعلام والثقافة.
١٩٧٩ الاعلام العربي والغرب : ابحاث ومناقشات ندوة الصحافة الدولية ـ لندن دولة الامارات العربية المتحدة.

Mousa, I.
1984 The Arab Image in the U.S. Press. New York: Peter Lang.

Nasser, S.
1979 The Arabs and the English. London: Longman.

Shaheen, J.
1984 The T.V. Arab. Ohio: Popular Press.

٤ ـ جريدة «صوت الشعب» ، عمان ، الأردن ، ١٤ / ٦ / ١٩٨٦ : ١٣. يقول القاريء محمد عارف الزيوت في رسالته المرسلة الى «الباب المفتوح» في جريدة «صوت الشعب» الأردنية ، وذلك في معرض انتقاده للبرامج التي يقدمها التلفزيون الأردني : «ان الكثير من المسلسلات والتمثيليات والأفلام والمسرحيات التي عرضت كانت خالية من المضمون الجيد الهادف وبعيدة عن الواقع ولا تحمل أي ميزة سوى أنها تحمل بعض الأسماء اللامعة فقط». ويشير الى طغيان المادة المستوردة على المحلية بقوله ان «المسلسلات المحلية مفقودة، واذا عثرنا عليها نجد أن موعد بثها غير مناسب». ويضيف ان التلفزيون الأردني يعاني من نقص في المسلسلات التاريخية والبرامج العلمية والتثقيفية.

المصادر العربية

ابو اصبع، ص.
١٩٨٢ «وسائل الاعلام الغربية والانسلاب الثقافي». مجلة شؤون عربية، تونس ـ العدد ١٧ : ١٧٣ ـ ١٨٥.

ابو بكر، و.
١٩٨٥ «شيء ما»، الرأي، عمان (٢٣ يوليو): ١٢.

الرميحي، م.
١٩٨٥ «الموروثات الشعبية : كم فيها من ثابت وكم فيها من متغير» مجلة العربي، الكويت ـ العدد ٣١٨ : ٨ ـ ١٥.

الصبان، ر.
١٩٨٤ «استهلال»، ٧ ـ ١٥، في : التكامل بين أجهزة الاعلام وأجهزة الثقافة. اعداد : توفيق فياض، تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

المصمودي، م.
١٩٨٥ النظام الاعلامي الجديد. الكويت : سلسلة عالم المعرفة.

بوكراع، ر.
١٩٨٢ «نظرية الاتصال والمجتمع العربي» مجلة شؤون عربية، تونس ـ العدد ١٧ : ٢٢١ ـ ٢٣١.

تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الاعلام والاتصال في الوطن العربي.
١٩٨٧ الاعلام العربي حاضرا ومستقبلا. تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

جاد، س.
١٩٨٧ البرامج التلفزيونية والاعلام الثقافي. القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتب.

جدعان، ف.
١٩٨٥ «التراث بين الاحياء والاستلهام» مجلة العربي، الكويت ـ العدد ٣١٨ : ٢٤ ـ ٢٨.

حريز، ح.
١٩٨٦ «تحديد مفهوم الادب الشعبي العربي» مجلة المأثورات الشعبية، الدوحة ـ العدد الثالث: ٢٦ ـ ٣٦.

ربيع، ع.
١٩٨٥ «الاعلام العربي والغزو الثقافي» الرأي، عمان (٢٢ يونيو) : ٢٢.

رشتي، ج.
١٩٧٥ الأسس العلمية لنظريات الاعلام. القاهرة : دار الفكر العربي.

ـــــــــ
١٩٨٢ «تدفق الأنباء الأجنبية في الاعلام العربي» مجلة شؤون عربية، تونس ـ العدد ١٧ : ١٨٥ ـ ١٩٧.

عاقل، ف.
١٩٧١ معجم علم النفس، بيروت، دار العلم للملايين.

عبد الدايم، ع.
١٩٨٥ «الصناعات الثقافية بين سلطاننا عليها وسلطانها علينا» مجلة العربي، الكويت العدد، ٣١٨ : ١٦ - ٢٢.

عبد الرحمن، ع.
١٩٨٤ قضايا التبعية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث. الكويت : سلسلة عالم المعرفة.

عبد الغفور، ع.
١٩٨٠ الاعلام والثقافة والتنمية القومية. بغداد .

كاشليف، ي.
١٩٨٤ الامبريالية الاعلامية. موسكو : دار الجمهورية للطباعة والنشر.

مروة، أ.
١٩٦١ الصحافة العربية : نشأتها وتطورها. بيروت : منشورات دار مكتبة الحياة.

المصادر الاجنبية

Bauer, R.A.
1977 "The Obstinate Audience: The Influence Process from the Point of View of Social Communication." pp. 326-334 in W. Schramm & D. Roberts (Eds.), The Process and Effects of Mass Communication. Urbana: University of Illinois.

DeFleur, M. & Rokeach, S.B.
1975 Theories of Mass Communication. New York: David McKay.

Dodson, D.
1978 "Differentiating Popular Culture and Mass Culture." pp. 51-61 in E. Dennis, A. Ismach & D. Gillmor . (Eds.), Enduring Issues in Mass Communication. New York: West Publishing.

Fedler, E.
1978 An Introduction to Mass Media. New York: Harcourt Brace Jovanovich.

Lasswell, H.
1977 "The Structure and Function of Communication." pp. 84-99 in W.

Schramm & D. Roberts (Eds.), The Process and Effects of Mass Communication. Urbana: University of Illinois.

Littlejohn, S.
1978 Theories of Human Communication. Columbus: Bell and Howell.

Porter, R.
1972 "An Overview of Intercultural Communication." pp. 3-18 in L. Samovar & R. Porter, Intercultural Communication: A Reader. Belmont: Wadsworth.

Sarkar, G.
1976 "Journalists' Organizations in Socialist Society." pp. 37-51 in H. Fischer & J. Merril (Eds.), Intercultural Communication. New York: Hastings House.

Wright, C.R.
1975 Mass Communication: A Sociological Perspective. New York: Random House.

مناقشات
مراجعات كتب
تقارير
رسائل جامعية

القيم والقيم المضادة
بين التنمية بغير الطريق الرأسمالي والانفتاح الاقتصادي

علي فهمي
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة

التعرض لموضوع القيم كارتياد عين حمة[1]. بيد أن بلوغ المراد يقتضي أن تكون كل خطوة بقدرٍ وكل جرعة بمقدار. فالموضوع مُغرٍ على نحو جارف، ومُعقدٌ على نحو مُضنٍ، حتى لنحسبه صعيدا زلقا. واذا كان مثل هذا التعرض، في إطار مجتمع قديم مستمر منفتح على العالم المحيط كالمجتمع المصري، كانت المزالق أكثر خطورة والتحوّط ألزم وجوبا، فكثيرا مايبدو السطح الاجتماعي المصري راكدا لدرجة تخدع الباحث الناقل والدارس غير المتبصر، بينما تضطرب الأعماق بالحركة والحرارة لايدركهما سوى المفكر الموهوب والباحث المُبدع. ومن هنا يكون واردا التعرض لمدى ثبات او تغير القيم وسرعة ودرجة التغير واتجاهه والعوامل المساعدة لمثل هذا التغير، ومن هنا يرد - أيضا - التعرض لمدى عمومية القيم أو نسبيتها ومدى انتشارها جغرافيا وطبقيا، كما يكون واردا - كذلك - التعرض لمدى إمكان رصد القيم ودراستها والمناهج والأدوات الملائمة لذلك ومدى النجاح المتوقع، كما يكون من الملائم التعرض لمدى الافادة في تفسير النظام القيمي في ضوء معطيات التاريخ الاجتماعي أو - بالعكس - في ضوء أدبيات غريبة عن المجتمع المعني.

حول القيم: القيمة - في الأصل اللغوي - من قَوَّم (السلعة تقويما، وأهل مكة يستعملون استقام (السلعة) في نفس المعنى[2]. وقد تكون القيمة مادية أو اقتصادية أو جمالية أو أخلاقية أو قانونية أو سياسية أو ثقافية أو تاريخية، والقيم كظاهرة للوعي الاجتماعي والأفكار، يعبر بها الناس عن مصالحهم على نحو أيديولوجي. ولتوجيه ولتنظيم سلوك الأفراد، فان المجتمع يخلق نظاما من المفاهيم الأخلاقية والمبادىء المعيارية، وعلى هذا، ففي مجتمع طبقي، فان هذا النظام يأخذ طابعا طبقيا صريحا[3]. ويهتم أحد فروع الفلسفة «Axiology» بموضوع القيم، وتتعارض النظرية الماركسية مع تلك البورجوازية فيما يتعلق بالقيم، إذ ينكر المنحى الماركسي أيّ طبيعة للقيم خارج نطاق التاريخ، ويؤسسها على الظروف التاريخية والعلاقات الطبقية، كما يعترف هذا المنحى بالعلاقات الجدلية بين النسبي والمطلق في تطور القيم[4].

وقد نقنع ـ كتعريف إجرائي في هذا المجال ـ بأن (القيمة هي حكم عقلي و/أو انفعالي على أشياء مادية أو معنوية يوجه اختياراتنا بين بدائل السلوك في المواقف المختلفة. . . وتنظيم القيم مع بعضها في نظام قيمي بحيث تمثل كل قيمة في هذا النظام عنصرا من عناصره، وعلى قدر مايوجد من تعدد في مجالات الحياة والسلوك يوجد تعدد في نظم القيم الموجهة لسلوك الفرد[٥].

وبالطبع تلعب التنشئة الاجتماعية للفرد دورا هاما في اكتسابه القيم بالاضافة الى ظروف احتكاكه وتفاعله مع الأفراد والجماعات فضلا عن انتماءاته الأساسية التي تُعمق أو تضعف من هذه القيمة أو تلك. ولامشاحة في أنه لا يمكن تناول القيم كمقولة عامة مطلقة بغض النظر عن ظروف وشكل العلاقات الاجتماعية الاقتصادية في فترة زمنية محددة، إذ القيم ـ في المحصلة النهائية ـ تركيب فوقي تتأثر بظروف ومواضعات العلاقات الانتاجية في المجتمع المعنى، بيد أن الأنظمة القيمية السائدة والمستقرة ـ بالمقابل ـ لها تأثيرها في تشكيل بعض ملامح العملية الانتاجية ذاتها.

كما يجدر عند تناول موضوع القيم في المجتمع المصري بالدراسة ألا نغفل الدور الهام للدين ـ أو بمعنى أدق للفهم السائد للدين ـ في ميدان تشكيل القيم، بل لا يمكن إغفال الرواسب المتبقية من الأديان القديمة التي تتابعت على المجتمع المصري وأثّرت في ثقافته وبالتالي في القيم. فعلى حد قول «نيوبرى» (مصر وثيقة من جلد الرق، الانجيل مكتوب فيها فوق «هيرودوت»، وفوق ذلك القرآن، وتحت الجميع لاتزال الكتابة القديمة مقرؤة جلية)[٦]. ولعل الدراسات الامبريقية أن تؤيد هذا النظر، من أن بعض الممارسات ذات الملمح الديني في مصر (إسلامية وقبطية) لها جذورها التاريخية في أديان مصرية قديمة[٦].

ويتجلى هذا التأثر في ميدان ممارسة الطقس الديني بخاصة، إذ بينما تحافظ الكنيسة القبطية على الأصالة المسيحية (الأرثوذكسية) فان المسحة المصرية تكاد أن تتخلل معظم الطقوس، وحتى في الطقس الاسلامي بمصر (نجد للشعائر طعمها ومذاقها الخاص. . فالطقس بقدر ماهو ديني هو فني، أو بقدر ماهو فني هو ديني، ولعلنا أن نشير ـ هنا ـ الى العلاقة التاريخية بين الانشاد الديني والغناء المصري حاليا)[٧].

ولعل مانقصده بالدين ـ هنا ـ ليس الدين الرسمي بالطبع، بل الدين الشعبي أو التصور الشعبي للدين أو مايسميه البعض «بديانات العامة» التي ورثت الكثير من أديانها ومعتقداتها القديمة (وبهذا تكون شعوب الأقطار المفتوحة قد أفلحت في خداع الفاتحين، وتطويع ماجاءوهم من دين. أرادهم أولئك على دفع الجزية أن هم اختاروا البقاء على معتقداتهم القديمة، وأوصدت في وجوههم أبواب عدد من المناصب الهامة في الدولة. فكان سبيل العامة الى تجنب الجزية، والوصول الى المناصب، مع احتفاظهم بعقائدهم، احتضان الدين الجديد واقحام هذه العقائد فيه. وكان أن قنع الحكام بهذه التوليفة، وأذعن الفقهاء، ورضيت الرعية، ونالت العامة ـ أو ظنت أنها نالت ـ نعيم الدنيا وأجر الآخرة)[٨].

كما يمكننا الزعم ـ في شيء من المجازفة ـ أنه بجانب بعض القيم التي لها صفة العمومية من حيث الانتشار الجغرافي بالمجتمع المصري، فثمة قيم ذات طابع إقليمي، ولا شك في أن لهذا

الوضع علامة بما يسمى بالثقافة العامه والثقافات الفرعية مع الاخذ في الاعتبار تأثير ظروف وأوضاع البنية المادية ونظام العلاقات الانتاجية التي قد تسم إقليما بعينه. بيد أن هذا التعدد في الأنظمة القيمية لربما اخترقته وأضعفته ثورة الاتصالات والاعلام، فضلا عن قوة المركزية في النموذج المصري.

وكثيرة هي «المأثورات» التي قيلت وترددت عن ملامح عامة لما يمكن أن يسمى «بالشخصية المصرية»، يحدثنا «المقريزي» في تأريخه الشهير (المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار - القاهرة، الجزء الأول، ص ٧٩ ، ص ٨٠) عما كان يتداوله العرب في ذلك: (قال العقل أنا لا حق بالشام فقالت الفتنة وأنا معك، وقال الشقاء أنا لا حق بالباديه وقالت الصحة، وانا معك وقال الخصب انا لاحق بمصر فقال الذل وأنا معك) ويجرى بيت شعر لشاعر عظيم هو «المتنبي»، مجرى المثل السائر:

نامت نواطير مصر عن ثعالبها ومابشمن وما تفنى العناقيد

فيرد عليه شاعر عظيم بعد أكثر من ألف سنة، وهو نجيب سرور:

النواطير بمصر لم تنم يا أبا الطيب عن مكر الثعالب!

فالعناقيد تناءت بالقسم إن في مصر النواطير الثعالب

وكما يذكر «المقريزي» أيضا أن من بين الصفات التي تغلب على أخلاق المصريين (الدعة والجبن وسرعة الخوف والنميمة والسعي الى السلطان. . ولهم خبرة بالكيد والمكر وفيهم بالفطرة قوة عليه وتلطف فيه) (الخطط ، الجزء الأول، ص ٧١، ص ٧٨).

بيد أنه من الضروري التنبيه إلى حدود، ونسبية التعميمات التي ترد في هذا السياق، ذلك أن هذه التعميمات كانت - في الأغلب - نتيجة ملاحظات عجلى، فضلا عن تأثرها - بالضرورة - بالتحيزات الشخصية، مما يجعل الدراسة الميدانية العلمية حول موضوع «الطابع القومي للشخصية المصرية» أمرا واردا بالحاح[٩].

واذا كان لا مناص من الافادة من مصادر التاريخ الاجتماعي المصري - مع كل ما يرد عليها من تحفظات - فان سؤالا بالغ الأهمية يجب طرحه، وهو مدى الاستمرارية في نطاق السمات العامة والأنظمة القيمية ومدى الثبات أو التغير الذي لحق ويلحق بهذا كله، وعلى الأخص في ضوء التحولات الاجتماعية الاقتصادية الكبرى والرئيسة التي شهدها المجتمع المصري في فترات كثيرة من تاريخه.

كما تجدر الاشارة - هنا - الى ماقد تكون لعبته الهجرة الداخلية المكثّفة من الريف إلى المراكز الحضرية في تبادل التأثير والتأثر على الأنظمة القيمية، بالاضافة الى ماشهده العقدان الأخيران بخاصة من هجرة واسعة (دائمة ومؤقتة) الى دول المهجر وإلى الأقطار النفطية العربية، فضلا عن زيادة الاتصالات (من وإلى) بين مصر والخارج، على اختلاف الصور وعلى كافة الأصعدة. وهذه الأمور كلها لها - بالتأكيد - انعكاساتها على الثبات النسبي للقيم.

وقد تطرح هذه الصورة - مع عموميتها وماقد يرد عليها من تحفظات - مسألة بالغة الأهمية تتعلق بمدى إمكانية القياس العلمي للقيم والأدوات الملائمة للدراسة العلمية في هذا المجال.

ولعل هذا الموضوع أن يكون جزءا من قضية منهجية مثارة حول مدى ملاءمة الأدوات الشائعة ـ حاليا ـ في البحث العلمي الاجتماعي بمصر. فلطالما نبّهنا الى (ضرورة الالتفات إلى والتوفر على دراسة النتائج التي انتهت اليها البحوث الميدانية باستخدام أدوات بحثية مختلفة، وذلك في ضوء معطيات الواقع الاجتماعي الثقافي الخاص، لتقدير جدية وجدوى وملاءمة كل من هذه الأدوات في جمع بيانات يوقف بها حول الظاهرة محل الدراسة)[١١]. ففي تقديرنا، أن اللجوء الى الأدوات ذات الطابع التكميمي (وبالأخص صحائف الاستبيان) في مجال الدراسة العلمية لأمور بالغة الأهمية والتعقيد والتشابك مثل موضوع «القيم»، إن مثل هذا الهذر عبث لا طائل منه، وهروب من اللجوء الى أدوات أكثر ملاءمة (رغم أنها أكثر كلفة) مثل الملاحظة بالمعايشة، وستار يخفي وراءه العاجزون من الباحثين عجزهم وعقمهم ومحدوديتهم.

احتراز حول حدود الفترات المدروسة : لعل من الملائم قبل التعرض لدراسة القيم التي تسود المجتمع المصري آنيا وفي فترة سابقة حديثة، أن ننبه الى أنه ليس ثمة خطوط فاصلة ودقيقة، وأن مايعرض من خطوط إنما هو من قبيل الاجتهادات الفردية المجازفة وبغرض التبسيط المدرسي. فعلى الرغم من أن كلا من الفترتين الرئيستين محل الدراسة لها عدد من الملامح المتميزة على صعيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية (إن تجاوزنا عن السياسات الخارجية)، فليس من شك في أن بعض التداخل قد حدث هنا وهناك، وأن ثمة إطارا مشتركا (مع الاعتراف بالفوارق) يجمع بين الفترتين، لعل ملامحه أن تُترجم إلى سيادة الحكم الفردي والاعتماد المطلق على شخصية سلطات وصلاحيات رئيس الدولة وانحسار المد الديمقراطي وتنامي ظاهرة البيروقراطية، وهي أمور كان لها ـ بالضرورة ـ ظلالها وانعكاساتها في تكريس السلبية واللامبالاة، ناهيك عن الانتهازية والملق والنفاق والامعية، والاهتمام بالشللية على حساب الخبرة والانتماء الوطني والقومي.

ومع ذلك ـ وفي ظل الاحتراز السابق ـ تبقى محاولة التقسيم الزمني مطروحة وصحيحة، مع الأخذ في الاعتبار أن بعضا من القيم المضادة التي سادت على سطح المجتمع المصري في ظل اتباع سياسات الانفتاح الاقتصادي، كان لها جذورها في الفترة التي تسبقها وهي مانسميها بفترة «التنمية بغير الطريق الرأسمالي» بيد أنها كانت جذورا كامنة وباهتة في آن واحد. بل إننا نذهب ـ إلى أبعد من ذلك ـ بأن الكثير من القيم السالبة (المضادة) السائدة حاليا، تمتد جذورها الى آماد بعيدة في التاريخ الاجتماعي المصري، غاية مافي الأمر، فان هذه القيم المضادة تكون في حالة «كمون»، عندما تكون الظروف المجتمعية وبالأخص ظروف علاقات الانتاج في مصلحة الأغلبية المنتجة، وتكون في حالة «نشاط» عندما تكون هذه الظروف في مصلحة طبقية مستغلة (بكسر الغين)، وضد مصالح الطبقات المنتجة. وقد يكون اللجوء لبعض الأمثلة من بين دفتي التأريخات عن الواقع الاجتماعي المصري، مما يفيد في توضيح هذه القضية.

من التاريخ الاجتماعي المصري : نظرة استرجاعية لقضية القيم : على الرغم من كل ماقد يرد من تحفظات، تبقى التأريخات المعتمدة مصدرا لاغنى عنه للتعرف على ملامح التاريخ الاجتماعي المصري في فترات سابقة، كما تلعب الوثائق الرسمية المتاحة دورا هاما في ذلك، بالاضافة الى كتب الرحّالة وتقارير الموظفين. بل يمكن ـ في ظل دراسات دقيقة ومتكاملة ـ الاعتماد على التأريخات الشعبية، كأحد مصادر التاريخ الاجتماعي المصري بطريق مُعاكِس؛ إذ نحن نميل الى ترجيح

فكرة أن هذه السير والتأريخات الشعبية، أبدعها الوجدان الشعبي في خط موازٍ ومعاكس للواقع التاريخي، تعبيرا منه عن الطموحات أكثر منه عن هذا الواقع، وتسجيلا لعالم الحُلم الشعبي الحلو بالتقابل مع عالم الشهادة المُر[١١].

فلعل القارىء المتبصر في المصادر الرئيسة للتاريخ الاجتماعي المصري، ألا يغفل ـ على طول الخط وباطلاق ـ عن واقع الحكم المركزي الفردي المتجبر، والواقع الاجتماعي الاقتصادي المسرف في التمايز الطبقي، والانسحابية المفرطة للجماهير أمام الطغيان القاهر للحاكم، بما يفرزه هذا من قيم السلبية والتواكل والخنوع والاستخذاء والنفاق. ولم يفت هذا كله على جميع من تصدوا لكتابة التأريخات المصرية في العصر الوسيط حتى مشارف العصر الحديث؛ من «المقري» الأندلسي في «نفح الطيب»، الى «ابن اياس» وهو من المماليك غير العسكريين الذين كان يطلق عليهم (أولاد الناس) في «بدائع الزهور في وقائع الدهور» الى «دي شابرول» أحد علماء الحملة الفرنسية في «دراسة في عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين» (المجلد الأول من الترجمة الكاملة: وصف مصر ـ ترجمة زهير الشايب، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي بمصر، القاهرة، ١٩٧٩)، الى الانجليزي «ادوارد وليم لين» في كتابه الشهير «المصريون المحدثون ـ شمائلهم وعاداتهم في القرن التاسع عشر» (ترجمة عدلى طاهر نور مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٥٠). فجاءت الصورة ساخرة مريرة، لا تقل عنها مرارة وسخرية انطباعات الشعراء، من «المتنبي»: (فكم ذا بمصر من المضحكات)، إلى «حافظ إبراهيم» (فيامصر ما أنت دار الأديب. ولا أنت بالبلد الطيب). بيد أن هذه السمات التي سجلها المؤرخون، كانت تظهر ـ بقوة ـ عندما تشتد موجات القهر السياسي والظلم الاجتماعي الاقتصادي، وتخف وتضعف ـ دون أن تتلاشى بالطبع ـ في بعض الفترات القصيرة التى شهدت مصر فيها نوعا من الانفراج في بعدي الحرية السياسية والعدل الاجتماعي الاقتصادي (في حدود المصطلح الحديث).

ولعل من الملامح البارزة طوال التاريخ الاجتماعي المصري الوسيط وحتى مشارف القرن التاسع عشر مما أورده المؤرخون، الكوارث الناجمة إما عن شحة فيضان النيل أو زيادته على نحو كاسح، ومايترتب على الحالة الأولى من مجاعات مهلكة وماينجم عن الحالة الثانية من طواعين وأوبئة مبيدة. وهي أمور كان يترتب عليها وموازيا معها إغراقٌ في القهر للمحكومين وتكويسٌ لظلم واقع العلاقاتِ الاجتماعية الاقتصادية، مع مالهذا كله من انعكاساته ـ بالسالب ـ على ملامح نظام القيم وأُطر السلوكيات. فينقل لنا «جمال حمدان» أنه قد سُجِّل من المجاعات والأوبئة في مصر خلال الفترة من القرن الرابع عشر حتى الثامن عشر نحو الخمسين (وباء ومجاعة) أي بمعدل مرة كل ١١ سنة[١٢]. كما ينقل لنا (حمدان) أيضا عن المؤرخ «عبد اللطيف البغدادي» تفاصيل مذهلة ومؤسفة عن بعض هذه المجاعات والأوبئة، مما كان يؤدي الى هجرة مصرية مكثفة إلى الشام وبرقة بل وإلى المغرب والحجاز واليمن، ويؤكد هذه الظاهرة الرحالة «دولني» بعد «البغدادي» بقرون، عقب قحط وباء ١٧٨٣، عندما يتحدث عن الفلاح المصري: (رأيته أغرق سوريا، ففي يناير ١٧٨٥ كانت شوارع صيدا وعكا وفلسطين تعج بالمصريين... وربما توغلوا حتى حلب وديار بكر)[١٣].

وهذا الذي نذهب إليه بين وضوح أو خفوت بعض السمات والقيم لدى المصريين، تبعا

للظروف السياسية والاقتصادية، تؤيده بعض الدراسات الحديثة عن الملامح الرئيسية للبيروقراطية المصرية وسلوكيات الموظف المصري وبعض ملامح الفساد الاداري مثل الرشوة والمحسوبية والتراخي تجاه الواجبات الوظيفية والتعالي على جمهور متلقى الخدمة الوظيفية[١٤]. وفي ضوء كل الذي أوردناه، يكون تناولنا لموضوع القيم، خلال فترة التنمية بغير الطريق الرأسمالي وفترة تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي.

ثورة يوليو (رحلة التنمية بغير الطريقة الرأسمالي) ومحاولة إعادة صياغة القيم

من المنطقي أن تختلف الآراء وأن تتباين التقديرات تجاه المنعطفات الهامة في تاريخ أي مجتمع. ولعل من الخطأ السخيف الزعم بانتهاج الموضوعية في مثل هذه الأمور، ذلك أن المنعطفات الهامة ومن بينها الثورات تهدف الى اعادة صياغة التوازنات الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم فهي تعيد ترتيب مصالح أطراف المعادلة الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم فهي تعيد ترتيب مصالح أطراف المعادلة الاجتماعية، مما يجعل لها ـ بالضرورة ـ أشياعا ومخاصمين، فضلا عن جماهير الهامشيين المحايدين بسبب قلة المصالح المكتسبة أو المضارة أو بسبب عوامل تغييب الوعي. وليست ثورة يوليو ١٩٥٢ باستثناء من هذه القاعدة التي أوردناها، بل هي طرح مؤكد لها، ومن هذا المنطلق فنحن ـ بحكم الانتماء الطبقي والوعي الاجتماعي والمصالح ـ من أبناء ثورة يوليو الأكثر حماساً والأعمق انتماء، وفي ضوء هذا يكون الرأي وتكون الرؤية بدون تحذلق وراء موضوعية مزعومة وبدون تخفٍ وراء حياد زائف.

بيد أنه لتمام صدق الصورة، فان رؤانا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كانت وماتزال تقع على أقصى يسار ثورة يوليو، حتى إبان مدها التقدمي والقومي في الستينات. ومن هنا فنحن نرى «ثورة يوليو» تجسيدا لحالة «المابَين» (طموحات الشعب الثورية من جهة والامكانات التنظيمية الفاعلة لتحقيق مثل هذه الطموحات من جهة أخرى)، ولعل حالة «المابَين» هذه أن تكون وراء عدم استقرار ردود أفعال المؤيدين للثورة (حتى على المستوى الانفعالي) تجاه انجازات الثورة ومبادراتها، بل قد نذهب الى أبعد من هذا، إذ نزعم أن حالة «المابَين» لعبت دورا هاما في إحداث المد والجزر في أفعال الثورة ذاتها وعلى الأخص في مرحلتها الأولى قبل قوانين يوليو (الاشتراكية) وصدور الميثاق.

ومما لاشك فيه، ان «ثورة يوليو» أحدثت تغييرات جذرية في هياكل العملية الانتاجية وهياكل البنية الاقتصادية في مصر، على نحو يسمح بافتراض انعكاسات هذا وتأثيره على النظام القيمي السائد. فالاصلاح الزراعي ـ كواحد من إنجازات ثورة يوليو المبكرة ـ استهدف ضرب الأساس الاقتصادي للسلطة السياسية لكبار الملاك الزراعيين والتحرير الاجتماعي لقطاعات واسعة من الفلاحين. وعلى حد قول «سيد مرعي» رأس القائمين على تطبيق الاصلاح الزراعي (فان الهدف الأساسي منه «أي من الاصلاح الزراعي»، القضاء على الملكيات الكبيرة، وخلق طبقة عريضة من صغار الملاك)[١٥].

ولعل القدر المتيقن ـ في هذا السياق ـ هو أن قوانين الاصلاح الزراعي، قد أدخلت عدة تغيرات أساسية على هياكل العلاقات الاقتصادية بالريف المصري، فلا شك في أن تحديد حد

أقصى للملكية الزراعية واصلاح العلاقات الايجارية، وتأسيس جهاز إداري وفني يشرف على هذا كله، وخلق بعض الأشكال التعاونية في الزراعة، لاشك في أن هذا كله قد أحدث أثره على بناء وطبيعة العلاقات الاجتماعية في الريف المصري، إذ أثّر ـ بالضرورة ـ على بناء القوة على صعيد المجتمع المصري ـ ككل ـ كما أثّر على بعض الرؤى الفردية والمجتمعية والمستقبلية لصغار الفلاحين وقلّل من اتجاهاتهم السلبية، بيد أن هذه الآثار كلها، كانت محصلة لعوامل أخرى ـ بالاضافة الى قوانين الاصلاح الزراعي ـ لعل من بينها مناخ المد الجماهيري تجاه الزعامة السياسية الجديدة، ودور المواصلات والاتصال والاعلام، والهجرة الداخلية من الريف الى الحضر، كما لعبت المجانية الكاملة للتعليم ـ على مستوياته المختلفة ـ دورا بالغا في إقبال مئات الألوف من أبناء الفلاحين الفقراء على التعليم بكل مايحدثه هذا من حراك مهني واجتماعي[١٦].

كما لعبت قوانين يوليو ١٩٦٢ (المسماة بالقوانين الاشتراكية)، والتي سبقتها مجموعة متتابعة من التشريعات والاجراءات، مثل تمصير الكثير من المؤسسات الاقتصادية الهامة كالبنوك والشركات بل وتأميم عددٍ منها (وصولا الى نوع من التوجيه الاقتصادي يسمح بتخطيط مركزي)، لعب هذا كله دورًا بالغَ الأهمية على صعيد الخريطة الاجتماعية الاقتصادية، وأعاد صياغة الكثير من الملامح الطبقية، وصعد الى القمة: البورجوازية المتوسطة، واستثار طموحات البورجوازية الصغيرة أو ـ بالأقل ـ قطاعات منها، للوصول الى القمة.

فاذا اضفنا الى ذلك، تلك المجموعات المتتابعة من التشريعات الاجتماعية الهامة في ميادين التعليم (المجانية الكاملة) والتأمينات الاجتماعية وتشريعات العمل والاسكان، فضلا عن التوسع غير المسبوق في نشر الخدمات التعليمية والصحية بخاصة في جميع أنحاء مصر وبالأخص في الريف الذي طالما عانى من حرمان طويل في هذه المجالات، بالاضافة الى إسهام الدولة ـ على نحو مُكثّف ـ في تنفيذ خطط طموحة للاسكان الشعبي والمتوسط، وأيضا إيجاد ملايين فرص العمل أمام القوى العاملة في مشروعات التصنيع الطموحة، وفي القطاع العام والحكومي، لعل هذا كله، أن يغير الصورة المجتمعية في مصر تغييرا حقيقيا أو كاد.

وعلى الرغم من قلة أو ندرة الدراسات الميدانية في موضوع «القيم الاجتماعية» في مصر خلال هذه الحقبة فيضحى واردا ـ مع ذلك وبحق ـ أن الكثير من قيم مجتمع ماقبل ثورة يوليو قد تغيرت ـ بشكل أساسي ـ سواء في المراكز الحضرية، التي تقوضت فيها سلطة الارستقراطية والبورجوازية الكبيرة (إذا جاز استعارة هذه المصطلحات ـ من الأدبيات الغربية ـ بالقياس مع الفارق)، وأمسكت عناصر البورجوازية المتوسطة ـ تحديدًا ـ بزمام السلطة والمبادرة، ونفذت فيها ـ بالأخص ـ مشروعات التصنيع الطموحة واجتذبت ملايين المهاجرين من الريف؛ أو في الريف المصري الذي تغيرت فيه أبنية القوة ومعظم هياكل العلاقات الاقتصادية، وكان مسرحا واسعا لخدمات تعليمية وطبية واجتماعية وزراعية بشكل مُكثّف. وبيقين، فان هذا كله يسمح بافتراض تغيرات كبيرة وأساسية في الهياكل القيمية السائدة، وبزوغ هياكل جديدة ذات معايير ومضامين مختلفة تأثرا بالواقع الجديد. ويلاحظ أن ماسقناه ـ آنفا ـ على جانب من التبسيط والتعميم، ذلك أن المرحلة الناصرية لا ينبغي لها أن توضع في سلة واحدة، إذ من الضروري التمييز ـ بالأقل ـ بين مرحلتين : أولاهما : مرحلة النمو الرأسمالي، وثانيهما: مرحلة التنمية بغير الطريق الرأسمالي.

فثورة يوليو ـ في بداياتها ـ لم تكن تملك أيديولوجية محددة: (لم يكن هناك برنامج محدد ولامطالب واضحة ولاحركة منظمة قادرة على التعبير عن الارادة الحقيقية للجماهير الشعبية، وبالتالي فلقد اضطرت قيادة الثورة أن تطرح شعارا عاما ـ بدون أي مضمون اجتماعي ـ يكون مقبولا من جميع القوى والتيارات، مثل (الاتحاد ـ النظام ـ العمل)[17]. بل حتى في مرحلة تبلور نوع من الأيديولوجية (بصدور الميثاق الوطني)، فيمكن من (متابعة تدخل السلطة في اختيار أعضاء المؤتمر)، أن الاتجاه نحو (الاشتراكية)، كان اختيارا سياسيا وأيديولوجيا للزعيم «جمال عبد الناصر» شخصيا[18].

ومن عجب فان هذا الاختيار الأيديولوجي ، الذي يمثل منعطفا هاما في تاريخ ثورة يوليو قد تم، وقوى اليسار الوطني في غياهب المعتقلات، وأن الذين تصدوا لقيادة التطبيق في المرحلة الجديدة هم نفس كوادر وقيادات المرحلة السابقة عليها، بدون قناعات بالتأكيد. ولعل هذا التناقض الرئيسي ومناخ الحكم الفردي وانعدام الضمانات الدستورية والقانونية (وعدم احترامها إن كان ثمة)، لعل هذا كله أن يكون مسؤولا ـ بدون اغفال للعوامل الخارجية ـ عن إجهاض التجربة الوليدة، وبالتالي عدم ترسخ بعض القيم الايجابية البازغة، بل وسهولة الانقلاب على هذه وتلك ، عشية غياب القيادة الفردية عن المسرح.

بل إننا قد نتوقف ـ قليلا ـ أمام مستوى غريب من التناقض (من خلال التجربة الناصرية، وهو أن الملامح القهرية للحكم والاستهانة بالضمانات الدستورية والقانونية لضرب خصوم الثورة الحقيقيين أو المتوَهمين، وإن أفادت ـ إلى حد كبير ـ في التقليل من الكثير من مظاهر الفساد الاداري (الظاهرة)، مثل الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ، وذلك على المستويات الأدنى من هرم السلطة دون قممها، ذلك أن المستويات الأدنى كانت في موقع أقرب الى أن تنالها يد الردع، إلا أن مناخ الحكم الفردي القهري هذا، قد عَظّم من السلبيات التاريخية المعروفة، كالنفاق والفهلوية والوصولية والخنوع والسلبية، لتكون أقرب الوسائل التي استخدمت في ضرب ومحاولات ضرب التجربة الناصرية وانجازاتها ، ولتكون أنجع الوسائل ـ فيما بعد ـ لارساء دعائم الفترة اللاحقة. ومن هنا، تكون ذروة الدراما في ظل الحكم الفردي، حتى في حالة النقاء والجدية والتوجهات التقدمية والوطنية والقومية، ومن هنا ينبغي أن نعي دروس التاريخ، ومن هنا فاننا نعتبر الديمقراطية الحقيقية والضمانات الدستورية والقانونية الجادة، مطلبا ملحا وهاما وضروريا لانجاح ولاستمرار أية تجربة ثورية.

مرحلة الانفتاح الاقتصادي ـ النقيض وتنشيط القيم المضادة

من المؤكد ـ وفقا للدراسات وللبيانات المتاحة والتي تساندها وتدعمها كافة الملاحظات المتبصرة والمعايشات اليومية ـ أن مرحلة الانفتاح الاقتصادي، تعد النقيض للمرحلة الناصرية (التنمية بغير الطريق الرأسمالي)، على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ولعل هذا التناقض الرئيسي أن يثير ـ باديء ذي بدء ـ تساؤلا هاما حول ما نجم عن هذا التناقض بين مرحلتين زمنيتين متلاحقتين من مُناخٍ نفسي يمكن أن نطلق عليه مناخ «البلبلة»، بين جماهير المصريين وبالأخص الشباب. «فالاشتراكية» التي كانت وراء الانجازات الاقتصادية

والاجتماعية الهامة أصبحت سبب هزيمة يونيو ١٩٦٧ (وذلك كما يردد ـ تقريبا ـ الكتابُ والمفكرون والاعلاميون أنفسهم)، وتيار القومية العربية الذي كان مسئولا عن أمجاد الأمة، أضحى مسئولا عن المعاناة اليومية لجماهير الشعب المصري، والسد العالي، الهرم الرابع في صرح تاريخ مصر أمسى مسئولا عن تدهور خصوبة الأرض الزراعية وحتى الزلازل في منطقة أسوان!، والمجانية الشاملة في التعليم التي مكنت الملايين من أبناء المعدمين بالمدن وبالريف من نيل فرص المعرفة والتقدم والخبرة العلمية والتكنولوجية، باتت هذه المجانية مسئولة عن تدهور التعليم وسوقيته، والدول الاشتراكية الصديقة بالأمس صارت معادية اليوم، والولايات المتحدة الأمريكية رأس الامبريالية العالمية والعدو الأول لحرية وتقدم الشعوب صارت الصديق الكبير والمعين الأوحد، حتى اسرائيل العدو اللدود بالأمس صارت الجار الودود. أليس هذا مدعاة للبلبلة في جانب الغالبية (غير الواعية) ومدعاة للسلبية ولعدم الثقة في جانب الأقلية (الواعية)؟ ولقد أسهم في تعظيم حجم البلبلة والتشكيك، الحملات الاعلامية (التي قادها عدد كبير من إعلاميي الفترة السابقة)، وكذلك عدد من الكتب والأفلام السينمائية، التي شوهت الفترة الناصرية، مما نجم عن ذلك ـ بالضرورة ـ أن فقدت قطاعات كبيرة من الشعب المصري الثقة في كافة ماقدموه من تضحيات في سبيل قضايا الانتاج والقضايا القومية جميعا، بل يمكن القول أن الجماهير تشككت حتى في سلامة عقولها[١٩]. بل لقد أحس بالشك ـ أيضا ـ مفكر كبير وكاتب له وزنه ومكانته[٢٠].

فاذا انتقلنا إلى تلمس عدد من البيانات الموضوعية ذات العلاقة بسياسة الانفتاح الاقتصادي (والتي أعلن عنها لأول مرة في ورقة أكتوبر الشهيرة في ابريل/نيسان ١٩٧٤)، فاننا لانفرق في التفاصيل الاقتصادية الفنية، إلا في حدود رسم الملامح العامة والسمات المميزة لفترة الانفتاح الاقتصادي، وذلك بدون اغفال لدور التمهيدات الاعلامية ذات الطابع الهجومي الديماجوجي على كل إنجازات المرحلة السابقة والتشكيك فيها ـ كما قدمنا ـ ، وبالربط بين الانفتاح ـ كسياسية اقتصادية ـ من جهة، وبين ملامح السياسة الخارجية الجديدة ذات الطابع التابع للولايات المتحدة الأمريكية والتي توجت باتفاقيات كامب ديفيد (بما فيها خطابات التعهدات المتبادلة بين الحكومتين المصرية والأمريكية) وذلك من جهة أخرى.

صدر القانون رقم ٤٣ في يونيو/حزيران ١٩٧٤ مدشنا سياسة الانفتاح الاقتصادي، ولم يَنقض عام ١٩٧٤ إلا وكانت ترسانة القوانين الانفتاحية (والتي بلغت ١٢٤ قانونا)، قد غطت مجمل الحياة والأوضاع الاقتصادية في مصر، وفرضت ـ بالضرورة ـ واقعا اجتماعيا جديدا يطفو بافرازاته فوق السطح رويدا رويدا ليجرف معه وقائع الثبات النسبي في أنساق القيم ومعايير الأخلاق لأعوام الستينات الخوالي. في البداية لم ينتبه للمضمون الحقيقي والاتجاه الرئيسي للسياسة الاقتصادية الجديدة التي عبر عنها السيل الجارف من القوانين سوى نفر قليل من المثقفين ذوي الميول اليسارية، ولكن لم تكن تمضي شهور عام ١٩٧٤ وتبدأ تباشير العام الجديد، حتى أحس الجميع بدوامة ارتفاع الأسعار، واستشعرت الطبقات الشعبية الفقيرة مذاق الموت غرقا في محيط الجوع والحرمان)[٢١].

وهذه الصورة التي نقلناها ـ آنفا ـ ليست من قبيل الصور البلاغية، إذ يؤكدها تقرير «صندوق النقد الدولي» عن حالة الاقتصاد المصري عام ١٩٧٤ : (لقد زاد عجز ميزان الحساب

التجاري زيادة كبيرة في عام ١٩٧٤، وتم تمويل هذا العجز عن طريق تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل وتدهور الموقف تدهورا كبيرا ابتداء من سبتمبر/أيلول ١٩٧٤. وبدأت تظهر زيادات حادة في التأخير في دفع الديون الخارجية [٢٢].

وتشير الكثير من الدراسات الاقتصادية إلى تدني نصيب عنصر العمل والأجور والمرتبات من الدخل القومي لصالح نصيب عنصر الملكية (في صورة أرباح وفوائد)، والى التناقضات الحادة في توزيع الدخل (٢ ½٪ من مجمل السكان يستحوذون على ربع الدخل القومي)، والى ارتفاع نسبة التضخم (الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار) الى مابين ٢٥٪، ٤٠٪ سنويا، وأن اعادة توزيع الدخل (في عهد الانفتاح الاقتصادي) قد تم ـ أساسا ـ لصالح طبقات جديدة غيرمنتجة وهي الرأسمالية الطفيلية التي تعتمد على الكسب السريع من المضاربة والسمسرة واستغلال النفوذ وتميل الى أنماط الاستهلاك الترفي [٢٣].

ولعل مما ينمي الميل الى زيادة الطموح الاستهلاكي ، اغراق السوق بالسلع الكمالية والترفية (عن طريق الاستيراد بدون تحويل عملة مع أثر ذلك على انخفاض قيمة العملة المصرية تجاه العملات الصعبة وبالأخص الدولار الأمريكي)، وكثافة الاعلان عن تلك السلع بكافة وسائل الاعلام الرسمية (واسعة الانتشار كالتليفزيون)، مما يعطي وزنا من الثقة في السلع المعلن عنها (رغم فساد بعضها أحيانا)، بل كثيرا مايعلن في الصحف الحكومية عن مشروعات احتيالية وهمية (في مجال الاعلان عن عمالة بالأقطار العربية أو الاسكان بالتمليك بخاصة)، ثم لايلبث المتعاملون أن يكشفوا أنهم ضحايا جرائم نصب واحتيال تقع تحت طائلة القانون.

وفي تقديرنا أن الفجوة الواسعة (والتي تزداد اتساعا)، بين الامكانات المادية ودخول الأفراد من جهة وبين مستويات الطموح الاستهلاكي العالية (والتي تزداد ارتفاعا) من جهة اخرى، تؤدي إلى واحد من الأعراض المرضية المجتمعية أو الفردية على نحو لافكاك منه. فقد يكون الطريق هو الانحراف المباشر أو غير المباشر (بصوره العديدة المختلفة) في سبيل الحصول على ثراء سريع بأي وسيلة، سواء كان هذا الانحراف واقعا في دائرة التجريم القانوني أو في دائرة الاستهجان الأخلاقي أو في دائرة المعصية الدينية أو فيها جميعا. كما قد تكون مواجهة الفجوة بين الامكانات والطموح ، في تعدد الأعمال التي يقوم بها على مستوى أداء العمل. وقد تكون المواجهة ـ على مستوى الحلول الفردية ـ في الحصول على عمل بقطر عربي نفطي أو آخر، على حساب رعايته لأسرته التي يتركها بمصر على الأغلب وعلى حسب نقص القوى العاملة بداخل مصر (مما رفع أجور الحرفيين والمهنيين بالتالي). وقد تكون المواجهة سلبية، باللجوء الى الهوس الديني والدروشة الدينية أو بالانعزال في إطار حالة دينية (جماعات التكفير والهجرة مثلا)، أو باللجوء الى الخمور أو العقاقير المخدرة، وأخيرا بأن تضعف المقاومة النفسية والعقلية للفرد، فينتهي به الأمر الى المرض النفسي أو العقلي (الصريح أو المستتر). بل قد نذهب الى أبعد من ذلك، فحتى مع تحجيم الطموح الاستهلاكي ـ على المستوى الفردي ، ومع زيادة موجات التضخم وارتفاع الأسعار على نحو غير مسبوق، فلايمكن ـ في حدود الطاقات العادية للأفراد ـ الاعتصام من الوقوع في واحدة أو أكثر من دوائر التوقعات السلوكية.

وقد نشير ـ مجرد إشارات سريعة ـ الى تفاقم أزمات المواصلات (انخفاض عدد وحدات

المواصلات العامة والزيادة المرتفعة في سيارات الركوب الخاصة والميل الى اقتناء السيارات الفاخرة، والاتجاه الى تصنيع وتجميع سيارات الركوب محليا بشكل يفوق الاهتمام بتجميع سيارات النقل العام)[٢٤]. وقد تعكس هذه المفارقة بين التنامي المطرد في عدد السيارات الخاصة والنقص المطرد في وسائل النقل العامة، تكريس القيم الفردية مع اهدار لبعض الموارد الاقتصادية التي توظف لخدمة هذه الأعداد المتزايدة من السيارات الخاصة (مثل الجسور العلوية بما في ذلك من مواد انشائها)، والتي كان يمكن أن توظف في سبيل انشاء مساكن ملائمة لمواجهة الطلب المتزايد عليها[٢٥].

أما مشكلة الاسكان وتفاقمها، فهي أوضح من أن تتناول في تفصيلاتها فالاستثمارات المخصصة لهذا القطاع الهام تسير في خط بياني هابط (٢٨٪ في عقد الخمسينات الى ١٢٪ في عقد الستينات حتى تصل الى ٦٪ عام ١٩٧٤)[٢٦]، بالاضافة الى مايلاحظ من تنامي ظاهرة الاتجاه الى اقامة الاسكان الفاخر على حساب الاسكان الشعبي والمتوسط، وارتفاع قيمة الايجارات (مع تقدم باهظ وخلو في أكثر الاحيان) وغلبة العروض المتعلقة بالتمليك على تلك المتعلقة بالايجارات، فضلا عن ازدياد حالات النصب والاحتيال والافلاس بالتدليس (من جانب الملاك افرادا وهيئات).

ومما لاشك فيه ، أن هذه المشكلة المتفاقمة، لها انعكاساتها الاجتماعية الخطيرة سواء على مستوى تصعيد سعار الطموح لهثا وراء المعروض من الاسكان الفاخر (بأي وسيلة : العمل في الخارج ، الانحراف، الفساد). أو على مستوى إعاقة حقيقية أمام راغبي الزواج من النوعين، مما انعكس على ارتفاع متوسط أعمار راغبي الزواج مما يجعلنا أمام ظاهرة بالغة الخطورة والتعقيد، تتعلق بانحرافات مستترة من جهة أو كبت مُضنٍ من جهة أخرى.

كما أننا أمام تنامي ظاهرة تقديم الخدمات الخاصة ذات النفقات الباهظة في ميادين بالغة الحيوية، مثل التعليم، فالمدارس الخاصة (بمستويات التعليم المرتفع أو المنخفض) هي طوق النجاة وغاية المراد أمام أولياء الأمور الراغبين عن المدارس الحكومية (المكتظة بالتلاميذ والفقيرة التأثيث)، والذين يلهثون وراء قيم المباهاة بتعليم أولادهم في مدارس خاصة بها بعض عناصر أجنبية (اختيرت كيفما اتفق) في التعليم أو في الادارة، والمصروفات تزيد عاماً بعد عام فضلا عن التبرعات (الاجبارية) والهدايا (في الأعياد) والاكراميات، بل أثار (المقاولون) ومن لفّ لَفّهم موضوع إحداث جامعة خاصة بمصروفات باهظة لتقبل أبناء طبقة الانفتاح وممن لفظتهم الجامعات الرسمية لضعف مستواهم التحصيلي. وهكذا يتحول التعليم الى سلعة باهظة الثمن، وهكذا تتحول المدارس ودور العلم إلى «بوتيكات» ، مع مافي ذلك من تكريس للفردية، وتعظيم للطموح المادي وغرس قيم التعالي والمباهاة في الناشئة، مع مافي ذلك من إخلال واضح لمبدأ تكافؤ الفرص الذي نصت عليه الدساتير المصرية المتعاقبة.

وليس موضوع الخدمات الصحية ذات النفقات الباهظة، بأقل وضوحا أو خطورة من موضوع التعليم الخاص، إذ تطالعنا الاعلانات وتعاوننا الملاحظات، بزيادة حجم العيادات الخاصة والمستشفيات الخاصة (على مستوى رفيع أو عادي)، واستخدام أسماء الأطباء ذوي شهرة

في ذلك، وترتفع يوميا قوائم أتعاب الفحص والعلاج والاقامة بهذه المستشفيات (البوتيكات الطبية).

وإذا كانت ظاهرة تنامي التعليم الخاص والعلاج الخاص، قد تعكس خللا في بعض جوانب تقديم الخدمة المجانية في هذين الميدانين، فليست هذه كل الحقيقة، ذلك ان الخلل يمكن ان يعالج في اطار خطة قومية. كما أن هذه الظاهرة تعكس ـ وهذا هو الأهم ـ تنامى القيم الفردية من جانب مقدمي الخدمة ومتلقيها على السواء، وجانب الأنانية والانتهازية من جانب مقدمى الخدمة.

أما عن هبوط القيم الثقافية والجمالية، أو مايعبر عنه أحيانا بظاهرة «الانحطاط الثقافي» فلاتحتاج لرصدها إلى غير الملاحظة العابرة، كتحول معظم محال بيع الزهور ودور بيع الكتب (في منطقة وسط القاهرة بخاصة) الى محال لبيع الأحذية تحديدا. كما نشير ـ مجرد اشارة ـ الى المقارنة بين كم وكيف المنتج الثقافي في الستينات عنه في السبعينات، على مستوى المسرح والكتاب والسلاسل الثقافية المنشورة والمواد التلفزيونية المعروضة، وهذا في مجموعه يشير الى سيادة القيم الهابطة في هذه المجالات الهامة التي تسهم في خلق وتشكيل عقل الأمة ووجدانها.

وقد يكون من الضروري الاشارة الى مايكشف عنه ـ من آن لآخر ـ من انحرافات مالية تبلغ حد الجنايات، ارتكبها نفر غير قليل من نجوم عصر الانفتاح، ونجح بعضهم في الافلات بما اكتسبه من «مال» بطرق الاحتيال والنصب والفساد الاداري ـ الى الخارج. ولاشك في أن ذلك يعكس مناخا من الاستهانة بالقوانين وعدم الدقة في إنفاذها والتحايل عليها، كما يعكس مُناخاً من الفساد الاداري في الوقت ذاته، مما يشيع جوا عاما من التسيب واللامبالاة والاحباط، على حد عبارة لمحكمة القيم في حكم لها في إحدى قضايا الانحراف الشهيرة عام ١٩٨٣ بقولها: (ان اليأس كاد ان يفتك بقلب الأمة).

ولعل الأخطر من هذا كله، أن تصيب القيم الانفتاحية السالبة، المراكز العصبيه العليا لعقل ولابداعات الأمة، ونعني بذلك الجامعات، اذ لايمكن ان تمر قيم عصر الانفتاح التي تتركز في إعمال نشيط لقانون: (أكبر ربح ممكن بأقل جهد ممكن)، وتطبيق متعدد الاساليب غير المشروعة للقاعدة القانونية الشهيرة: (الاثراء بلاسبب)، لا يمكن ان يمر هذا كله دون مساس بالمراكز القيادية في تفريغ عقل ووجدان الأمة. (لقد أصبح الانفتاحيون نموذجا لامعا ومبهرا على سطح الحياة الاجتماعية يعلن على الملأ أن الانحراف ومعاداة القانون والاخلاق الاجتماعية هو الطريق الأمثل والاقصر للنجاح. وقد انعكست هذه القيمة على العاملين في القطاع المنتج بالمجتمع وعملت تدريجيا ومازالت تعمل على تدمير قيم الاخلاص في العمل والوفاء له وخدمة الجماهير واحترامها اكتفاء بالأجر الشهري الذي يقره القانون. ومن ناحية أخرى فاننا نزعم أن هناك مناخا عاما يخيم على كل وحدات الانتاج في مصر، مضمونه إصرار كثير من فئات محدودي الدخل العاملين بالقطاع المنتج على إعادة توزيع الدخل القومي باقتطاع ما استلبه الانفتاحيون من نصيبهم في العائد الاجتماعي. وإذا كان الانفتاحيون قد سلبوا نصيب المنتجين متبعين أساليب غير مشروعة، فلاضير ان يلجأ المنتجون الى بعض تلك الاساليب غير المشروعة لاسترداد ماسلب

منهم ـ أو بالأقل ـ مايقدرون على استرداده. أي أننا أصبحنا أمام عملية مستقرة من النهب والدفاع المضاد رغم أنف أو من وراء ظهر أو بموافقة القوانين النافذة) [٢٧]. ومن هنا بدأت تنزوي قيم الابداع الفكري والانتاج العلمي الأصيل وتربية الأجيال، داخل الجامعات المصرية، وبدأ الحل الفردي المتمثل في الاعارات إلى جامعات الأقطار النفطية هو المنفذ أمام أعضاء هيئة التدريس، وإلا ـ وموازيا معه أحيانا الاثراء من الكتب الجامعية التي هبطت مستواها بعامة، وأيضا الدروس الخصوصية[٢٨].

أما على صعيد الريف المصري، فان الملاحظات تشير الى حدوث تغيرات رئيسة في القيم المتعلقة بالعمل والانتاج وبالاستهلاك، مما يجعل اجراء بحوث ميدانية ضخمة أمرا ملحا. فلعل الهجرة الداخلية من الريف الى المدن على نطاق واسع ومكثف ومنذ بدايات ثورة يوليو، بالاضافة الى الاتجاه المتزايد نحو التعليم بعد مجانيته والتوسع في الخدمات التعليمية إبّان الفترة الناصرية، لعل هذا أن يكون قد أثّر على حجم العمالة الزراعية بالسالب في حدود درجات مقبولة وقد تكون مفيدة. بيد أن الصورة قد تغيرت تماما في عصر الانفتاح، حيث بلغت الهجرة من الريف الى الأقطار العربية النفطية ـ بخاصة ـ حدا كبيرا يكاد أن ينذر بمخاطر جمة، ويكاد أن يذكرنا بموجات الهاربين من الفلاحين المصريين الى الشام وبرقة عندما كانت تدهمهم الأوبئة وتجتاحهم المجاعات في العصور الوسطى (على نحو مايذكر «المقريزي» وغيره من المؤرخين).

فالأرض الزراعية تهجرها أعداد متنامية من الفلاحين ، للعمل في مجالات مختلفة بالأقطار العربية، وعلى الأخص بالعراق، وقد تكون الزراعة ـ كمهنه ـ هي في ذيل قائمة الأعمال التي يقومون بها في أقطار المهجر؛ وحيث الدخل النقدي أوفر والمدخرات متاحة والاتجاهات الاستهلاكية مجسدة على نحو أو آخر، فان الفلاح العائد لن يكون فلاحا بقدر مايكون من صغار المدخرين ذوي الميول الاستهلاكية العالية. واذا كان العمل في غير الزراعة ببعض الأقطار العربية يأتي ببعض السلع الترفية (البراقة) وببعض العادات الاستهلاكية (الخادعة) والتي تتناغم مع قيم عصر الانفتاح ، فلابأس من أن يتابع الفلاح الباقي في قريته البرامج التلفزيونية حتى ساعات الصباح الأولى، ولابأس من أن يباشر أمور زراعته قبيل الظهيرة، وتختفي أو تكاد الصورة التاريخية التقليدية للزراعة المصرية. بل ، إن الملاحظات توقفنا على ظواهر بالغة الخطورة من بينها تجريف الأرض الزراعية وتقسيم بعض الأراضي الزراعية لاقامة المباني عليها، مما يدر على الفلاح مردودات نقدية مرتفعة، تمكن له من الانضمام الى هاجرى الأرض والزراعة.

ولعل ماذكرناه، عن هجرة الأيدي العاملة الزراعية الى الأقطار العربية النفطية، ان ينطبق على الهجرة بين القطاعات الأخرى كالحرفيين والمهنيين، حيث قد ساهم هذا في تكريس وترسيخ قيم الاستهلاك المفرط، وتشير بعض الدراسات الحديثة، الى أن المدرس المعار الى أحد الدول النفطية ينفق أكثر من ٦٠٪ من دخله على السلع والمواد الاستهلاكية كذلك الأمر حتى بالنسبة لأساتذة الجامعات المعارين الى هذه الأقطار[٢٩].

المناخ المريض : وعلى الرغم من قتامة الصورة ـ مع عموميتها، فانها لاتمثل الذروة المأساوية بقدر مايمثلها المناخ المريض الناجم عنها. وقد نلجأ ـ هنا ـ إلى تعميمات ، تتعلق بالمناخ المشجع على

الانحراف كأقصر الطرق للثراء السريع ومن ثم لاشباع متطلبات الطموح الاستهلاكي المتنامية، وبخاصة في ظل الاحساس بضعف إنفاذ القانون أو التراخي في ذلك، وفي ظل نجاح الكثيرين من رموز العملية الانفتاحية في إثراء فاحش سريع عن طريق المخالفات القانونية والجريمة، وتمكن البعض منهم من التخفي فترات سمحت باثراء متزايد، وسمحت أحيانا بالهروب من البلاد، فعلى الرغم من شدة قبضة السلطات المختصة في مجال جرائم أمن الدولة (السياسي)، فان هذه القبضة ليست بنفس القوة والحزم ـ في أحيان كثيرة ـ في مجال مكافحة الجريمة الاقتصادية بعامة. كما أننا نميل الى الربط بين مثل هذا المناخ، والاتجاه المتزايد نحو اللجوء إلى العنف على المستوى الفردي، بل وقد يكون واحدا من الأسباب وراء العنف الذي مارسته بعض الجماعات الدينية المتطرفة، وأيا كان الأمر، فتبدو الحاجة ملحة لاجراء بحوث جادة حول هذا الموضوع.

صراع القيم وحالة المايْنْ : في مجتمع متجذر كالمجتمع المصري، تكون القيم البازغة ـ مهما بدت قوية وواسعة الانتشار ـ طارئة لم يُمكَّن لها في أعماق المجتمع، وقد يدعونا هذا الى الاشارة ـ من جديد ـ الى الأطروحة التي أوردناها في صدر هذه المناقشة عن مرحلتي «الكمون» و«النشاط» في القيم الاجتماعية، بحسب ظروف بعدي الحرية السياسية والعدل في ميدان العلاقات الاجتماعية الاقتصادية. ومن ثم، فاننا نفترض أن مجتمعنا يمر ـ آنيا ـ في فترة صراع بين القيم والقيم المضادة، إذ أن قدرات الأفراد ومقاومتهم وتمكن القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية الايجابية فيهم، هي أمور بالغة الاختلاف، قوة وضعفا واتساقا وعدم اتساق، بحسب ظروف كثيرة معقدة. ومن جانبنا، فاننا نتوقع عدولا عن أو بالأقل تغييرات رئيسة في (سياسات الانفتاح الاقتصادي)، في اتجاه نوع من التوجيه الاقتصادي لصالح الفئات المنتجة، مما سيكون له أثره على إعادة القيم المضادة النشطة حاليا الى دائرة الكمون. ولعل هذا التوقع ليس من قبيل الأماني، بقدر اعتقادنا أنه السبيل الأوحد أمام الحكومة المصرية لتفادي أمور بالغة الخطورة في حالة استمرار هذه الأوضاع. أمور تهون بجانبها ـ انتفاضات يناير ١٩٧٧ وأحداث خريف ١٩٨١.

الهوامش

(١) العين الحمة : هي العين الحارة يستشفى بها الأعلاء والمرضى، وفي الحديث الشريف (العالم كالحمة)ـ يراجع : مختار الصحاح : للشيخ الامام محمد ابن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، نشر مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٠، ص١٧٤.

(٢) مختار الصحاح ؛ المرجع السابق ، ص ٥٨٣.

3 - (M. Rosenthal, P. Yudin; A Dictionary of Philosophy, Moscow, 1967, P. 471.

4 - Ibid., PP. 39,40.

(٥) سمير نعيم أحمد؛ أنساق القيم الاجتماعية: ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، السنة العاشرة العدد الثاني، حزيران/يونيو ١٩٨٢، ص١٢٢ ، ص١٢٣.

(٦) نقلا عن : جمال حمدان ؛ شخصية مصر ـ دراسة في عبقرية المكان، كتاب الهلال ، القاهرة، يوليو/تموز ١٩٦٧ ، ص٢٢٠.

(٦أ) على سبيل المثال: دراسات سيد عويس وعلى الأخص؛ ظاهرة ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعي ، دار مطابع الشعب، القاهرة، ١٩٦٥ . وأيضا، الخلود في التراث الثقافي المصري، دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٦٦.

(٧) علي فهمي ؛ رؤية جديدة في فهم الواقع الاجتماعي الثقافي المصري ، من : علي فهمي وصفوت فرج ؛ حوار بين منهجين، مكتبة مدبولي، القاهرة١٩٨١ ، ص٨.

(٨) حسين أحمد أمين؛ دليل المسلم الحزين الى مقتضى السلوك في القرن العشرين، دار الشروق، بيروت والقاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٣، ص٩٨.

(٩) نشير الى البحث الميداني الهام حول هذا الموضوع، والذي يجريه المركز القومي للبحوث الاجتماعية بالقاهرة منذ عام١٩٨٠ ويشارك فيه الباحث صاحب هذه الدراسة.

(١٠) تراجع في التفاصيل: علي فهمي ؛ البحث في المنهج ـ نحو علوم اجتماعية قومية ، دراسة مقدمة في : المؤتمر الدولي السادس للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ـ القاهرة (٢٩ مارس/آذار ـ ٢ ابريل/نيسان ١٩٨١).

(١١) يراجع في التفاصيل : علي فهمي، ملاحظات حول التاريخ الاجتماعي المصري ـ محاولة في اعادة التركيب (مشروع بحثي)، نص محاضرة عامة (غير منشور) ألقيت بالجمعية المصرية للدراسات النفسية وفي حلقة بحثية بقسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة عين شمس بالقاهرة، في غضون شهر مارس/آذار ١٩٨٣ .

(١٢) جمال حمدان ، شخصية مصر ـ دراسة في عبقرية المكان،مرجع سابق الاشارة اليه، ص١٦١ .

(١٣) نقلا عن جمال حمدان؛ المرجع السابق مباشرة ، ص١٦١ ، ص١٦٢.

(١٤) انظر في التفاصيل : محمد نور فرحات؛ الأصول التاريخية للبيروقراطية المصرية، الأهرام الاقتصادي، القاهرة، نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٣ .

(١٥) نقلا عن : محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (٥٢ ـ ١٩٧٠) دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص٤٦ .

(١٦) يراجع في التفاصيل الكثيرة: تقرير بحث «الاصلاح الزراعي في مصر»، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٥٦٣/ص٥٦٥.

(١٧) خالد محيى الدين، ثورة يوليو، اتجاهات تطورها وآفاقها ، نقلا عن: جمال مجدي حسنين؛ البناء الطبقي في مصر (٥٢ ـ ١٩٧٠) ، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨١، ص١٠٠.

(١٨) جمال مجدي حسنين؛ المرجع السابق مباشرة، ص١١٣.

(١٩) سمير نعيم أحمد، أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على أنساق القيم ومستقبل التنمية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، السنة الحادية عشرة العدد الأول، آذار/مارس ١٩٨٣ ، ص١١٤، ص ١١٥ .

(٢٠) هو الأستاذ «توفيق الحكيم» في كتاب : «عودة الوعي».

(٢١) عبد الخالق فاروق حسن؛ الآثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادي (دراسة في نسق القيم والمفاهيم)، مجلة شئون عربية، تونس، العدد التاسع، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ص١٠٤.

(٢٢) نقلا عن : عادل حسين؛ الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية (١٩٧٤ ـ ١٩٧٩)، دار المستقبل العربي ـ القاهرة ، المجلد الثاني ، الطبعة الثانية، ١٩٨١، ص ١٢٩.

(٢٣) عبد الخالق فاروق حسن؛ مرجع سابق الاشارة اليه، ص ١٠٦.

(٢٤) عبد الخالق فاروق حسن؛ المرجع السابق مباشرة، ص١٠٨. ويبين من الاحصائيات الواردة في متن المرجع ازدياد نسبة السيارات الخاصة بنحو ٣٣٪ وانخفاض نسبة السيارات العامة بنحو ٦٣٪ مابين ديسمبر ١٩٧٥ وديسمبر ١٩٧٧.

(٢٥) عبد الخالق فاروق حسن؛ الآثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادي، سابق الاشارة اليه، ص١١٠.

(٢٦) المرجع السابق مباشرة؛ ص١١٢.

(٢٧) محمد نور فرحات؛ جامعات مصر وقيم الانفتاح الاقتصادي، الأهرام الاقتصادي، ١٧ أكتوبر /تشرين الأول ١٩٨٣، ص٢٢.

(٢٨) المرجع السابق مباشرة؛ ص٢٢، ص٢٣.

(٢٩) محمد السيد سليم؛ أنماط ظاهرة العمالة الى البلاد النفطية العربية، من: مشروع بحث «أثر تدفق الثروة النفطية على القيم الاجتماعية في المجتمعات العربية ـ المفاهيم الأساسية ومناهج البحث، من منشورات المركز الاقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية. القاهرة، بالاشتراك مع جامعة الأمم المتحدة ـ طوكيو، القاهرة، ١٩٨٢، ص٧٣.



المقومات العلمية والعملية للبحث السيكولوجي بالمغرب*

احرشاو الغالي
كلية الاداب والعلوم الانسانية - فــاس

مقــدمة

لا جدال في أن التقدم العلمي الذي يعرفه البحث السيكولوجي بمفهومه الغربي، هو نتيجة حتمية لازدهار شروط انتاجه وهذه واقعة يمكن تلمسها بوضوح تام في الأطر المرجعية المؤسسة لهذا البحث، وفي مقدمتها الاختيارات الثقافية الملائمة والأنظمة التربوية المناسبة والمناهج التعليمية الواعدة بالخلق والابتكار. فمنذ أن ظهر هذا البحث بمظهر الفرع العلمي المستقل في نهاية القرن الماضي وهو يسعى الى تحقيق أهداف علمية وعملية قوامها خدمة الانسان والمجتمع على حد سواء، رغم بعض المضايقات التي واكبتها استفسارات معرفية حول المصداقية العلمية لهذا المولود الجديد. وتفاديا لذكر مجمل الاطروحات المعروفة في هذا المجال، أرى ضرورة الاشارة في مقدمة هذا العرض الى فكرة اعتبرها أساسية، انها فكرة الخصوصية المحلية، بكل ما تنطوي عليه من مميزات اقتصادية واجتماعية وثقافية ومعرفية، التي أصبحت بعض المجتمعات المتقدمة تتخذها بمثابة الاطار الصحيح لبناء بحث سيكولوجي تتماشى أهدافه وأبعاده والخصوصيات التنموية لهذه المجتمعات وفي اطار الخصوصية المحلية هاته، تندرج فكرة المحاولة الراهنة عن «المقومات العلمية والعملية للبحث السيكولوجي في المغرب». وهي مساهمة من الداخل نهدف من ورائها الى مقاربة جملة من القضايا الجوهرية القائمة اساساً على تبيان طريقة التعامل مع هذا الفرع العلمي على المستوى المحلي، والتي يمكن انجازها في الاسئلة المحورية التالية : هل أن النمط الثقافي السائد عندنا يسمح بقيام المعرفة السيكولوجية المطابقة والمنهجيات القادرة على انتاجها؟ بمعنى الى أي حد يسعف هذا الاطار في تثبيت ركائز منطقية صلبة لتأسيس بحث سيكولوجي محلي مبتغاه الرئيسي مساعدة الانسان على تحقيق توازنه داخل المجتمع؟ واكثر من ذلك هل نتوفر حاليا على شروط مجتمعية مواتية لبناء بحث سيكولوجي تجمعه علاقة عضوية بالخصوصيات الحضارية والاجتماعية والثقافية للانسان المغربي؟ والواقع ان الاجابة على هذه الاسئلة الشائكة، لا يمكن لحالها أن يستقيم

(*) مداخلة شارك بها الباحث في الندوة التي نظمتها شعبة الفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس بكلية الآداب بفاس بتاريخ : ٨ - ٩ أبريل ١٩٨٨ حول موضوع «علم النفس والمجتمع».

بدون ان يتوفر السائل على بعض المعطيات والمعلومات الخاصة بالمسار التاريخي والتوجه العلمي للبحث السيكولوجي في المغرب؟ وما دام أن شيئا من هذا القبيل لم ينجز بعد، حيث أن الأصول التاريخية والروافد النظرية والأساليب المنهجية والابعاد التطبيقية لهذا البحث ما تزال كلها في طي الكتمان، فان صعوبة الاجابة على الاسئلة السابقة تزداد حدة وارتفاعا. وما على السائل الا أن يعيد طرح السؤال : ماذا يمكن قوله عن المقومات العلمية والعملية لهذا البحث في غياب أبسط المعلومات عن تراكمات انتاجه وخصوصيات توجهاته ومميزات ابداعاته، كل ما يجوز القيام به هنا هو المجازفة لبعض الأطروحات التي لا يسمح الاطار المحدد لهذه المساهمة بتبريرها بشكل نهائي، وافضل تقديمها على شكل ملاحظات تمهيدية أرجو ان تجد لدى المهتم ما يبررها كفرضيات اولية لفتح نقاش علمي حول القضية المطروحة.

الملاحظة الاولى : قد لا نختلف حول واقعة غياب الرصد التاريخي للمراحل التطورية التي عرفها البحث السيكولوجي بالمغرب. وهذه واقعة لا يمكن تجاوزها او تجاهلها كيفما كانت طبيعة المبررات والقرائن التي عادة ما نوظفها في تفسير اسباب هذا الغياب. فاذا كنا نعلم ان اصالة اي مشروع علمي تكمن اساسا في تأكيد اصوله التاريخية واسسه النظرية وابعاده التطبيقية، فان البحث السيكولوجي الحقيقي هو الذي يكتب تاريخه لا الذي يمارس هكذا في عزلة تامة عن تاريخه. وما اظن ان المهتمين بالبحث السيكولوجي بالمغرب راضون على الوضعية الحالية لهذا الميدان الذي ما يزال ينتظر دوره للدخول الى سجل تاريخ العلوم ببلادنا. فهم غير راضين لانه رغم المجهودات المبذولة في مجال التعريف بمحاولاته والاستفادة من نتائجه، فهم لم يفلحوا لحد الان في اثبات أهميته العلمية والعملية حتى يقتنع به عامة الناس. وهذا أمر طبيعي لأنه على الرغم من أن أوائل السبعينات من هذا القرن، تشكل الانطلاقة الفعلية لهذا البحث في المغرب، الا انه ليس هناك من حاول التأريخ لمحاولاته بدعوى حداثة عهده احيانا وندرة المصادر والوثائق الضرورية احيانا اخرى.

وعلى هذا الاساس، فنحن لم نتساءل بعد عن التراكم الكمي والمعرفي الذي حققه البحث السيكولوجي بالمغرب، بمعنى ما هي مظاهرة الكمية وخصائصه الكيفية؟ ما هي مقوماته العلمية والعملية؟ ما هي مرتكزاته النظرية واساليبه المنهجية وابعاده التطبيقية؟ واكثر من ذلك فنحن لم نتساءل بعد عن المصداقيه المعرفية والخصوصية الابداعية لهذا البحث. وفي اعتقادي ان سبب غياب مثل هذه التساؤلات من كتاباتنا السيكولوجية، يرجع فيما يرجع الى ظاهرة التأمل الابستمولوجي المغيبة عندنا. فنحن لم نتفطن لحد الان الى ان انتاجنا السيكولوجي، ومهما كانت ضخامة تراكمه وصلابة نتائجه لا يمكنه ان يتطور الا اذا تم ربطه بوعي ابستمولوجي يتجلى هدفه الرئيسي في المساءلة المستمرة للتوجهات العلمية والعملية لابحاثه بهدف ابراز مواطن قوتها وضعفها. ويعنى هذا ان الاستمرار في تجاهل اهمية التقييم الابستمولوجي لنتائج ابحاثنا السيكولوجية، هو في الوقت نفسه استمرار في توسيع مدار العقم والضياع الذي تتخبط فيه الهوية المعرفية لهذه الابحاث. اقول هذا للتأكيد فقط على انه من خلال اهتمامي بهذا الموضوع، لاحظت ان التقييم الابستمولوجي لمكونات ومضامين ابحاثنا السيكولوجية، ما يزال يدخل في احدى لوائح سجل المفقودات.

الملاحظة الثانية : اشرت في بداية الملاحظة السابقة الى غياب الرصد التاريخي للمراحل التطورية التي عرفها البحث السيكولوجي بالمغرب. ولتوضيح جانب من هذه المسألة ارى ضرورة اطلاع المهتم على مجمل الملاحظات التي توصلت الى تسجيلها على المنحى العلمي والعملي للانتاج السيكولوجي بالمغرب. الا انه افضل الاشارة قبل ذلك الى ان المراجع التي استطعت الحصول عليها، والوارد ذكرها في نهاية هذا العرض، لا تشمل في اعتقادي جميع ما اعد من اعمال سيكولوجية في المغرب، وبطبيعة الحال، فان هذا القصور الخارج عن ارادتنا يرجع الى عوامل عدة نجملها في تلك الصعوبة المعروفة والمتعلقة باستحالة الحصول على كل هذه الأعمال، خاصة وان جزءا كبيرا منها لم ينشر بعد. وهذه واحدة من المشكلات التي لم تعمل مؤسساتنا الجامعية على تجاوزها، اذ انه ليس هناك لحد الان برنامج واضح للتعاون العلمي بين هذه المؤسسات وخاصة على مستوى تبادل ما تم انجازه من ابحاث ودراسات سيكولوجية سيجد فيها المهتم المادة الخام اللازمة لاية قراءة متأنية، همها الاساسي هو تبيان مدى تساوق مقومات هذه الابحاث مع الروح العلمية والعملية للبحث السيكولوجي النموذجي.

اذن حتى لا نظهر بمظهر سلبي ننتظر اليوم الذي سيتحقق فيه ذلك التعاون المنشود، ارتأينا ان نقدم للمهتم بعض الخلاصات الاولية التي انتهينا اليها من خلال قراءتنا لما توفر لدينا من مراجع عن الانتاج السيكولوجي بالمغرب. وهي خلاصات لا نعتبرها نهائية بل نريدها كاطار عام لمشروع اوسع ننوي انجازه مستقبلا عن وضعية البحث السيكولوجي بالمغرب. وفي انتظار ذلك يمكن القول بأن انتاجنا السيكولوجي يتجلى موقتا في عدة مستويات تتدرج من الكتب القائمة الذات، وهي قليلة، الى الاطروحات الجامعية التي لم ينشر منها سوى الجزء الضئيل، الى المقالات، الى اعمال بعض الندوات. لتوضيح هذه المسألة نتقدم فيما يلي بتصنيف أولي لمعظم البيبليوغرافيات الخاصة بالبحث السيكولوجي ببلادنا وفق المحاور التالية :

١ ـ على مستوى الكتب : لقد بلغ عددها الى ٢٠ كتابا، منها ما كتب باللغة الفرنسية ومنها ما كتب باللغة العربية. ففيما يخص الاولى فان مجموعها يتمثل في ١٠ كتب، نشر اولها سنة ١٩٣٤، حيث ان ستة منها ذهبت الى معالجة موضوع الطفل المغربي اما من منظور سيكولوجي او تربوي او حتى اجتماعي، وان اثنين منها تمحورا حول ظاهرة الشباب المغربي، وان الكتابين الاخيرين ركزا على الوضع الشخصي والعائلي والوجودي. اما فيما يرجع الى الثانية فان مجموعها قد وصل الى ١٠ مؤلفات، نشر اولها عام ١٩٦٨، تمحورت ثلاثة منها على موضوع سيكولوجية الطفل، وستة منها على موضوع سيكولوجية المراهقة والشباب، والكتاب الاخير تم تخصيصه لبحث موضوع «من الكائن الى الشخص» الا ان ما يجب التنبيه اليه هو ان ١٣ من هذه الكتب، هي في الاصل اطروحات جامعية تقدم بها اصحابها لنيل الشهادة الجامعية.

٢ ـ على مستوى الاطروحات الجامعية : لقد بلغ عددها الى (٦٣) اطروحة جامعية، منها ما اعد باللغة الفرنسية ومنها ما انجز باللغة العربية. ففيما يتعلق بالصنف الاول فهو يضم ٤٦ اطروحة : ٤١ منها أعد لنيل دبلوم الدراسات العليا وخمسة منها لنيل الدكتوراه. وقد تمحورت هذه الاطروحات حول مواضيع سيكولوجية مختلفة وفي مقدمتها سيكولوجية التعلم والتحصيل

الدراسي وسيكولوجية الطفولة والشباب وسيكولوجية المشكلات الاجتماعية وسيكولوجية الاضطرابات العقلية.

اما فيما يخص الصنف الثاني، فهو يتضمن ١٧ اطروحة : ١٥ منها أعدت لنيل دبلوم الدراسات العليا واثنتان لنيل الدكتوراه. وتتوزع مواضيع هذه الاطروحات بين سيكولوجية الطفل، وسيكولوجية المشكلات الاجتماعية وسيكولوجية المراهقة وسيكولوجية التربية وسيكولوجية الشخصية والذكاء.

٣ ـ على مستوى المقالات : لقد احصينا ١١٦ مقالة : ٥٧ منها كتبت باللغة الفرنسية و٥٩ باللغة العربية. وتتوزع مقالات المجموعة الاولى على النحو الاتي : ٢٧ في مجلة لاماليف و٨ في مجلة الصحة المغربية، وثلاث في مجلة التدريس، واثنتان في مجلة «ب . أ . ب . م» واثنتان في مجلة «شيم»، واثنتان في حوليات معهد الدراسات الشرقية، وواحدة في مجلة المعهد الصحي، وواحدة في حوليات الصحة الجراحية لمستشفى ابن سيناء، وواحدة في مجلة السيكولوجية الفرنسية، وواحدة في دفاتر افريقيا واسيا، وواحدة في مجلة الطب العصبي للطفولة، وواحدة في مجلة علم النفس، وواحدة في الحوليات المغربية لعلوم الاجتماع، وواحدة في مجلة العمل الانساني، وواحدة في مجلة الاساس، واثنتان في مجلة «ب . أ . س . م» وواحدة في المجلة الدولية للأمن، وواحدة في بطاقة الطفولة، وواحدة في مجلة التنسيق ومقالة اخيرة في المجلة المغربية لتصنيف الأمراض.

والحقيقة ان المواضيع التي حظيت باهتمام اصحاب هذه المقالات تدخل في حقول سيكولوجية متنوعة تتراوح بين سيكولوجية الطفولة والمراهقة والشباب، كما نجد عند داود زكية في مقالتيها عن : «الشباب، ناقوس الخطر» و«اطفال الامس، شباب اليوم»، ومنير سميرة في مقالتها عن «نحو نظرية عامة عن الشباب المغربي»، وطاهرى عبد الرحيم في مقالته عن «لعبة الحب والعاطفة عند المراهق»، وعبدالواحد الراضي في مقالتيه عن «الشباب في المغرب» و«التنشئة الاجتماعية للطفل المغربي»، وسيكولوجية الانحراف، كما نجد عند الباشا عبداللطيف في مقالته عن «بعض المظاهر المميزة للانحراف في بعض مدن المملكة المغربية» ودريوش احمد في مقالته عن «مختلف انواع المخدرات»، هذا بالاضافة الى ان قسما من هذه المقالات يبحث في مواضيع شتى مثل مقالة بنشقرون فؤاد عن «العلاج النفسي والثقافة المغربية» ومقالة بنادي حسن عن «الازمة السيكولوجية» ومقالة منير سميرة عن «تمثل المكان عند المغربي غير المتعلم».

اما بالنسبة لمقالات المجموعة الثانية، فهي تتوزع على النحو التالي : ٢٤ في مجلة الدراسات النفسية والتربوية، وخمسة في مجلة دراسات عربية، وثلاثة في مجلة الوحدة، واثنتان في مجلة التدريس، واثنتان في مجلة كلية الاداب بالرباط، واثنتان في نشرة اللجنة الوطنية المغربية لليونسكو، وواحدة في مجلة الثقافة الجديدة، وواحدة في مجلة الفكر العربي، ومقالة اخيرة في مجلة اقلام المغربية. ومن خلال تصفحنا الأولي لمضامين هذه المقالات خلصنا الى تصنيفها تبعا للمحاور الاتية : فهناك اولا المقالات التي ذهب اصحابها الى التعريف ببعض القضايا السيكولوجية العامة كما نجد عند محمد الدريج في مقالتيه عن «التعريف بعلم النفس الصناعي» و«اطلالة على علم النفس التجريبي» وعنيمي الحاج في مقالته عن «صرخة ميلاد علم النفس» والمصطفى حدية في مقالته عن «مفهوم اللاشعور بين بياجي وفرويد» وعبدالسلام مزيان في مقالته عن «بداية

الدراسات النفسية في العالم العربي» والغالي في مقالاته حول «وضعية الخطاب السيكولوجي داخل النسق العلمي»، ووضعية سيكولوجية اللغة داخل الحقل السيكولوجي العام» و«الخصائص الابستمولوجية للتجربة السيكولوجية في الوطن العربي» و«المضامين السيكولوجية لنظريات التواصل اللغوي».

وهناك ثانيا المقالات التي ركز فيها اصحابها على دراسة شخصية الطفل بكل مضامينها وابعادها كما نجد عند احمد بنعمو في مقالته عن «اللعب واثره في تنشئة الاطفال» واحرشاو الغالي في مقالته عن «الفهم السيكولوجي لتكون الدلالة اللغوية عند الطفل»، واوزى احمد في مقالته عن «الحماية المفرطة للطفل واثرها على تكوين شخصيته».

وهناك ثالثا المقالات التي تمحورت حول موضوع سيكولوجية المراهقة والشباب كما نجد ذلك واضحا في مقالة ربيع مبارك عن «دور اللغة العربية في تكوين شخصية المراهق» ومقالة محمد سعيد الشركي عن «الشباب والجماعات»، ومقالتا احمد اوزى عن «المراهق وشخصيته» و«صورة الاب لدى المراهق المغربي».

وهناك اخيرا المقالات التي انصب اهتمام اصحابها على سيكولوجية الذكاء وسبل قياسه، كما نجد عند علال زينون في مقالته عن «نمو الذكاء والوظائف العقلية من منظور التفاعل الثقافي»، وعبد الحق عامر في مقالته عن «كيف ينمو الذكاء؟ مبادىء اساسية حول الذكاء عند بياجي»، وأحرشاو الغالي في مقالاته حول «وضعية مفهوم الذكاء في المنظومة الاختبارية» و«منظور بياجي لدور اللغة في النمو المعرفي» و«مظاهر العلاقة بين النمو المعرفي والاكتساب اللغوي».

٤ ـ **على مستوى الترجمة** : لم نعثر سوى على اربع محاولات تتعلق بترجمة بعض المقالات. وفي هذا الاطار يمكن الاشارة الى المقالة التي ترجمها كل من الشامي موسى ومحمد الدريج عن «التعلم المبكر للقراءة بلغتين»، والمقالة التي ترجمها احمد اوزي عن «مجابهة بين بياجي وتشومسكي» ثم المقالة التي ترجمها احمد بنعمو عن موضوع «هل انت متوازن» واخيرا المقالة التي قام عبدالحق عامر بترجمتها حول موضوع «النمو العقلي والمدرسي لاخوة تربوا في بيئات مختلفة».

٥ ـ **على مستوى الندوات** : ان اول نشاط علمي تم تخصيصه لمعالجة بعض القضايا السيكولوجية والتربوية يرجع تاريخه الى الايام : من ٢٨ مايو الى ٢ يونيو من سنة ١٩٧٩، وهي الايام التي خصصتها المدرسة العليا للاساتذة بالرباط لندوة «الطفل والتربية والتغير الاجتماعي». وقد اعقبت هذا النشاط نشاطات علمية اخرى تمثلت من جهة اولى في الحلقات الدراسية التي عقدتها مديرية تكوين الاطر ايام : ١٣، ١٤، ١٥، مايو من سنة ١٩٨٢ لمناقشة موضوع «وضعية تدريس التربية وعلم النفس بالمراكز الجهوية». ومن جهة ثانية في الندوة التي نظمتها جمعية الشعلة والثقافة يومي : ١٥، ١٦ ديسمبر من سنة ١٩٨٤ حول موضوع «الطفل المغربي في الدراسات السيكولوجية الحديثة». ومن جهة ثالثة في اليوم الدراسي الذي خصصته الجمعية المغربية لعلم النفس يوم : ١١ مايو من سنة ١٩٨٥ لمناقشة موضوع «وضعية علم النفس بالمغرب». ومن جهة اخيرة في الندوة العلمية التي نظمتها اسرة تحرير مجلة الدراسات النفسية والتربوية ايام : ٣، ٤، ٥، ابريل من سنة ١٩٨٦ حول موضوع «ثقافة الطفل في المغرب» وايضا في الجلسة العلمية التي

اقامتها نفس المجلة لمناقشة محورين اثنين : اولهما في موضوع «واقع علم النفس في المغرب» وثانيهما في موضوع : «الطفل المغربي والدراسات النفسية الحديثة».

قد يبدو من هذا التصنيف ان انتاجنا العلمي في مجال البحث السيكولوجي وان كان ينطوي على درجة من التراكم الكمي، وخاصة فيما يتعلق بمقاربة جملة من القضايا السيكولوجية الكبرى من قبيل : الطفولة المراهقة والشباب والانحراف والتوافق والشذوذ، فهو ما يزال يتحرك في اكثر من اتجاه ويظهر باكثر من مظهر، وهذا ما يبقيه مجرد تراكم كمي لا يرقى الى مستوى التراكم المعرفي الذي يستلزم، وكما نعلم عدة شروط موضوعية اهمها البناء والتأسيس عوض الاستهلاك والمحاكاة لما هو متداول في المنظومات السيكولوجية الغربية. وهي منظومات لا تعرف اي شيء عن الطفل المغربي والشخصية المغربية والثقافة المغربية وغيرها من المظاهر التي تعبر عن الخصوصية المحلية للانسان المغربي والمجتمع المغربي. بالفعل نقول هذا لاننا نعرف جيدا بان الشروط المعرفية للانتاج في نطاق هذا الفرع العلمي ما تزال مغيبة عندنا نتيجة افتقارنا الى مشروع مستقبلي في هذا المجال. فالبحث السيكولوجي كما يمارس عندنا، اي في كلياتنا ومؤسساتنا وأبحاثنا الجامعية لا يتجاوز حدود الممارسه على المستوى النظري والبعيدة كل البعد عن أي تطبيق مباشر على واقعنا المحلي، لأن ذلك لو تحقق سيمس ظواهرنا النفسية التي يستحسن تقديسها والابقاء عليها كما هي، وكأنها ظواهر مستعصية عن المعرفة السيكولوجية، أو لان الباحث الاجنبي لم يحطها بعد بالعناية الكافية.

الواقع ان هذا الاسلوب في التعامل مع ظواهرنا السيكولوجية، الذي يتخذ احيانا طابع الخضوع للامر الواقع واحيانا اخرى طابع التواكلية والاقتداء بالاخر، هو الذي ادى بالباحث السيكولوجي في المغرب الى ان يظهر بمظهر العنصر غير الفعال. فهو لم يفهم لحد الان ان الممارسة الفعلية للبحث السيكولوجي هي رهينة بالدخول في حوار حقيقي مع واقعه المحلي بهدف استنطاق مضامينه الحضارية والاجتماعية والثقافية، عوض التهافت المستمر وراء النماذج السيكولوجية الغربية، اذن فبدون ادراكنا للعلاقة التي تجمع بين هذين المستويين : الثقافي والعلمي، ما اظن انه بامكاننا ان نتحدث عن بحث سيكولوجي مغربي او بالاحرى عن تأسيس بحث سيكولوجي تجمعه علاقة عضويه بالواقع المغربي الحقيقي.

الملاحظة الثالثة : هناك عوامل موضوعية ومعرفية يمكن الاستناد اليها لمعرفة الى اي حد هناك ممارسة حقيقية للبحث السيكولوجي بالمغرب، وهي عوامل تتمثل من جهة في عدد المعاهد العلمية والمؤسسات التطبيقية، ومن جهة اخرى في عدد المساهمات الابداعية والدراسات الميدانية المنبئة بالابتكار والعطاء العلميين. ولو حاولنا في ظل هذه العوامل القيام باستنطاق اولي للمضامين النظرية والمرتكزات المنهجية والابعاد التطبيقية للبحث السيكولوجي في المغرب لخرجنا بالخلاصة التالية : ان الوضعية الراهنة لهذا البحث ما تزال تفتقر الى اهم الشروط العلمية والعملية اللازمة لتأسيس البحث السيكولوجي المأمول على المستوى المحلي. فالمختبرات السيكولوجية لا وجود لها عندنا، والبحوث الميدانية ذات الارتباط العضوي بالواقع الفعلي للانسان المغربي ما تزال في بدايتها الاولى المفعمة بمظاهر التذبذب والتعثر. والانتاج في المجال السيكولوجي ما يزال يشكو عندنا من عقم واضح، حيث لم يتجاوز بعد حدود بعض المحاولات التعريفية بالسيكولوجيا الغربية وبعض الابحاث الجامعية التي لم ينشر منها الا الجزء القليل. وكما ان المؤسسات

الاجتماعية والمراكز الادارية لا تستفيد من خدمات ما يسمى عندنا بالبحث السيكولوجي. واكثر من ذلك فهي لا تشجع الباحثين على انجاز دراسات سيكولوجية هدفها الرئيسي المشاركة في الدفع بعجلة التنمية نحو النمو والتطور. اذكر هذا فقط للتنبيه الى انه لا ينكر احد ان البحث السيكولوجي بالمغرب غني ببعض المبادرات الفردية المعبرة على وعي بعض الباحثين بضرورة العمل على تنمية الانسان المغربي وعلى دفع عجلة التنمية في عدة قطاعات اجتماعية وتربوية واقتصادية، ولا ينكر احد اندفاع هؤلاء الباحثين الى انجاز ابحاث ودراسات لها اهميتها، لو تم استغلال نتائجها، في فهم الانسان، وتوجيهه داخل المجتمع.

لكن السؤال المطروح، هو لماذا بعد ربع قرن كامل من العمل السيكولوجي ما يزال البحث السيكولوجي عندنا يمارس بمعزل عن المحيط الطبيعي للانسان المغربي؟ لماذا بعد مضي هذه الفترة، لم نتوفق بعد في تأسيس تقاليد علمية وعملية لبحث سيكولوجي تربطه علاقة عضوية بالخصائص الحضارية والثقافية للانسان المغربي؟ او اذا اردنا التدقيق لماذا لم يحتل البحث السيكولوجي مكانته المفروضة في مضمار دراسة الخصائص السلوكية للانسان المغربي؟

والواقع ان الاجابة على هذه الاسئلة تستلزم استحضار نوعين من الاسباب : اولهما معرفي وثانيهما مجتمعي. وبما ان الملاحظة الاخيرة في هذا العرض سنخصصها لاسباب هذا النوع الاخير، فسنكتفي في هذا الاطار بالتركيز على الاسباب الخاصة بالنوع الاول. في الحقيقة ان العجز الذي تعرفه ابحاثنا السيكولوجية في نطاق تناول الانسان المغربي بتشعبات ظواهره السلوكية، وتعقدات مشاكله الاجتماعية وخصوصيات ميولاته واستعداداته هو عجز يتحمل جانبا منه كل الممارسين لهذه الابحاث. فهم لم ينجحوا لحد الان في وضع تصور تقريبي لبحث سيكولوجي هادف على المستوى المحلي. وبالتالي فهم لم يدركوا بعد واقع تأخره، حيث اقتصروا على ترديد اهم مفاهيمه ونظرياته ومناهجه على المستوى النظري دون ان يوظفوه في مجال التطبيق المباشر على واقعنا المحلي وعلى ظواهرنا السلوكية التي ما نزال نعتبرها كظواهر مقدسة لها قوانينها العليا التي تسيرها وتوجهها من حيث لا ندري.

اذن ليس من باب المبالغة في شيء اذا قلنا بان الازمة التي يعيشها البحث السيكولوجي عندنا هي ازمة انطلاق وليست ازمة نمو او ما شابه ذلك، فهي ازمة الافتقار الى تصور علمي واضح تجمعه علاقة وثيقة بالواقع الفعلي للانسان المغربي. انها ازمة الابتعاد عن الواقع المحلي والتعلق بالمنظومات السيكولوجية الغربية التي لا تعرف ادنى شيء عن الخصوصيات الفعلية لهذا الواقع. او بعبارة اوضح، انها الازمة الناتجة عن الانفصام التام بين ما يوجه تفكيرنا السيكولوجي من ضوابط نظرية غربية المنشأ، وما نسعى الى فهمه من ظواهر نفسية لها خصائصها المحلية.

الملاحظة الرابعة : ما نزال نواجه عقما واضحا في مجال البحث والانتاج السيكولوجيين، نظرا لان البنيات التحتية والشروط الضرورية لذلك ما تزال مغيبة عندنا. ولهذا فان محدودية البحث السيكولوجي عندنا، تشكل نتيجة طبيعية لما تتخبط فيه مؤسساتنا التربوية ومراكز بحوثنا من مشاكل عدم الاستقلال الذاتي، وضعف في التجهيزات اللازمة لممارسة البحث السيكولوجي، ونقص في التشجيع المادي، وغياب الاعتراف بالدور الذي يمكن لنتائج هذا البحث ان تلعبه في

شتى القطاعات التنموية. وفي ظل هذه الاوضاع ماذا يمكن للباحث السيكولوجي ان يقدمه للانسان المغربي؟ ما هو سبيله الى تجاوز هذه الوضعية غير الصحية، خاصة وان نتائج نتائج الميدان الذي يعمل في نطاقة اصبحت تحظى بمكانة متميزة ضمن البرامج والمخططات التي توظفها بعض المجتمعات بهدف خدمة الانسان وتحقيق توازنه. في اعتقادي ان مشكلا من هذا القبيل لا يمكنه ان يعرف حله المناسب، الا في اطار ايجاد حل شمولي للمشكل العام الذي يتخبط فيه المشروع العلمي بالمغرب. وما اقصد اليه هو ان حل هذا المشكل لا يكمن في فتح الباب على مصراعيه لتشجيع بعض المبادرات الفردية، وهو الامر الذي اصبح يعرف نسبة من الرواج في بعض مؤسساتنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وهي المبادرات التي، وباعتراف كل الذين سبقونا في هذا المجال، غالبا ما ينتابها الانطفاء والانكماش رغم بعض نتائجها المحدودة. اقول هذا لأن الاستمرار في تشجيع مثل هذه المبادرات، لن يعمل الا على تعطيل مسيرة البحث السيكولوجي المأمول على المستوى المحلي. وهي المسيرة التي لا يمكنها ان تنطلق الا اذا استكملت الشروط الضرورية لانطلاقها. فبدون نهجنا لسياسة ثقافية مضبوطة تضع في مقدمة اهدافها تشجيع البحث السيكولوجي وخدمته لبلوغ التصور المحلي المرتقب، وبدون توفيرنا لمحيط اجتماعي يساعد على انتشار العمل السيكولوجي الجماعي، عوض العمل السيكولوجي الفردي، وبدون توسيعنا للمخططات التنموية من الميادين الفلاحية والصناعية الى الميادين الثقافية والعلمية، وبدون تخصيص جزء من ميزانياتنا المالية لتمويل البحث السيكولوجي الجماعي، فبدون كل هذا ما اظن ان ما يسمى بالبحث السيكولوجي في المغرب سيعرف تطورا او بالاحرى انطلاقة فعلية وخاصة على مستوى المشاركة في كل خطة تنموية هادفة الى خدمة الانسان والمجتمع على حد سواء.

اذن حتى لا يعيش مجتمعنا المغربي على غياب تام لبحث سيكولوجي فعلي، فمن المفروض إعادة النظر في طريقة التعامل معه، اذ لا يكفي ان ندرسه في معاهدنا وكلياتنا النظرية ونقول باننا بلغنا مستوى الانتاج فيه بل لا بد من تجديد هيكلته اذا اريد لنتائجه ان تسخر لخدمة الواقع المغربي، هذا الواقع الذي طالما رفعنا شعارات فهمه ونحن نجهل ابسط مقوماته وخصائصه.

المراجع*

الكتب المؤلفة باللغة العربية

الحبابي محمد عزيز: من الكائن الى الشخص، مكتبة دار المعارف، القاهرة ١٩٦٨.
الحبابي محمد: شبيبتنا في افق الثمانينات ـ دار النشر المغربية ١٩٧١.
رشدي فكار: الشباب وحرية الاختيار، دار المعارف للطباعة والنشر، الرباط، ١٩٧٥.
الكتاني ادريس: ظاهرة انحراف الاحداث: دراسة اجتماعية للطفولة المنحرفة في المغرب، مطبعة التومي، الرباط، ١٩٧٦.
صلاح مرحاب: فرج عبدالقادر طه: الصورة المغربية لمقياس وكسلر ـ بلفيو لذكاء الراشدين والمراهقين، مطبعة كوثر، الرباط ١٩٧٧.

* لقد فضلنا ترتيب هذه المراجع تبعاً لتاريخ نشرها.

أحر شاو الغالي : ميخائيل اسعد : مغربة رائز وكسلر لذكاء الراشدين وتعبيره على طلبه الثانوي بفاس، مطبعة محمد الخامس، فاس ١٩٧٨ .
اوزي أحمد : سيكولوجية المراهقة، منشورات مجلة الدراسات النفسية والتربوية، الرباط ، ١٩٨٦ .
مجاهد الشهابي الكتاني : شخصية الجانح، مطبعة الامنية، الرباط ، ١٩٨٦ .
مبارك ربيع : عواطف الطفل، دار النشر العربية للكتاب بتونس، ١٩٨٧ .
احمد اوزي : الطفل والمجتمع، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٨٨ .

المقالات المؤلفة باللغة الفرنسية

Hardy (G) : L'enfant Marocain, Paris, Larose, 1934.

Lahbabi (M.A.) : De l'ětre à la personne, P.U.F., Paris, 1954.

Bourgeois (P) : L'Univers de l'écolier marocain, Faculté des lettres, 5 Fasciculés, Rabat, 1959 - 1960.

Adam (A) : Une enquête auprés de la jeunesse musulmane du Maroc, Aix-en-Provence, 1963.

Pascon (P), Bentahar (M): Ce qui disent 296 jeunes ruraux, Etudes Sociologiques sur le Maroc, BES, 1971.

Radi (A) : Processus de la socialisation de l'enfant, Que saie-je? P.U.F., 1973.

Cherkaoui (M) : Les paradoxes de la reussite scolaire, P.U.F., Paris, 1979.

Sigelmassi (M) : Enfants du Maghreb entre hier et aujourd'hui, Soden, 1984.

Akesbi (M.A): Servage et interdependance, Ed. Maghrebines, 1985.

Boormans (M) : Statut personnel et famille au Maghreb de 1940 à nos jours, Mouton, Paris.

الاطروحات الجامعية التي اعدت بالعربية(*)

ادريس الكتاني : ظاهرة انحراف الاحداث : دراسة اجتماعية للطفولة المنحرفة، كلية الاداب ـ الرباط ، ١٩٧٤ .
ربيع مبارك : اثر الاسرة والمدرسة والمجتمع في عواطف الاطفال الذكور، كلية الاداب، الرباط، ١٩٧٥ .

(*) نشير الى أن هذه الأطروحات لاتعبر عن العدد الاجمالي للرسائل التي أعدت إما داخل الجامعة المغربية أو خارجها.

خديجة المسدالي : ظاهرة البغاء بالمغرب في الوقت الحاضر، كلية الاداب ـ الرباط، ١٩٧٦.
صلاح مرحاب : مغربة مقياس وكسلر بلفيو للذكاء واستخدامه في دراسة العلاقة بين غياب العمال والذكاء، كلية الاداب، الرباط، ١٩٧٧.
اوزي احمد : سيكولوجية المراهقة، كية الاداب، الرباط، ١٩٧٩.
عنيمي الحاج : الذكاء والانتماء الاجتماعي، كلية الاداب، فاس، ١٩٨٠.
الشهابي مجاهدة : السمات الشخصية للجانحين في المجتمع المغربي، كلية الاداب، فاس، ١٩٨١.
أحرشاو الغالي : تصميم اختبار مغربي لقياس ذكاء الاعمار (١٥ ـ ٢٥) سنة، كلية الاداب، فاس، ١٩٨٢.
افرفار علي : بناء اختبار لقياس ذكاء الاطفال في المغرب، كلية الاداب فاس، ١٩٨٢.
صلاح مرحاب : التوافق النفسي وعلاقته بمستوى الطموح : دراسة مقارنة بين الجنسين في مرحلة المراهقة بالمغرب (رسالة دكتوراه) جامعة عين شمس، ١٩٨٤.
اوزي احمد : المضمون النفسي والاجتماعي لصورة الطفل في الادب القصصي المغربي (رسالة دكتوراه) جامعة عين شمس القاهرة، ١٩٨٥
مبتسم مفتاحة : الاختيار في الزواج وعلاقته بالاستجابة العصابية لدى المرأة ـ كلية الاداب، فاس، ١٩٨٦.
عبد المجيد شرف : القيم الاسروية والاتجاهات الوالدية نحو الطفل المغربي، كلية الاداب، فاس، ١٩٨٦.
رياض محمد : الهجرة الى المدن واثرها في شخصية ابناء المهاجرين وفي تحصيلهم الدراسي، كلية الاداب، فاس، ١٩٨٦.
الداشمي محمد : الاتجاهات الوالدية في تنشئة الطفل المغربي في الحضر، كلية الاداب، فاس، ١٩٨٧.

الأطروحات الجامعية التي أعدت بالفرنسية

Bourgeois (P) : L'Univers de l'écolier marocain, (thèse de doctorat), Faculté des lettres, Rabat, 1959-1960.

Radi (A) : Naissance et évolution des mouvements de jeunesse et des organisations d'éducation populaire au Maroc, Faculté des lettrers, Paris, 1964.

Zniber (F) : Les relations mère-enfant dans le milieu traditionnel Marocain, Paris V, 1976.

El Farouki (M) : Les deperditions scolaires au Maroc, Ecole statistique, Rabat, 1978.

Meki (T) : Contribution à l'étude de l'abus de drogues parmi les jeunes de Casablanca (thése d'état), Maroc, 1979.

Kabbaj (M) : Contribution à l'étude de la pensée formelle de l'adolescent scolarisé marocain, Univ. libre de Bruxelles, 1979.

Assia Akasbi (M) : Servage et interdependance, Univ. de Paris VII, 1979.

El Amrani (K) : L'image du corps chez la femme, Paris, 1979.

Ez-Zahir (A) : Le rôle de la valorisation de la langue française dans l'apprentissage du françaischez l'enfant, Toulouse, 1980.

Benomar (B) : Analyse du comportement verbo-Cognitif dans les classes de philosophies de Rabat-Sale´, Univ. libre de Bruxelles, 1980.

Eddarij (M) : L'arriération scolaire, Univ. libre de Bruxelles, 1980.

Kaled (A) : Ecole et delinquence Jevenile au Maroc, Univ. de Bordeau II 1981.

Chikhi (L) : Contribution à l'étude de l'image mentale chez l'adulte, Nice, 1981

Hadia (M) : Problème de communication chez les émigrés, Nice, 1982.

Abdelhay (I.A) : L'angoisse dans le rève-eveillé-dirigé, Univ. de Lille, 1982.

Janine seux : L'image de l'enfant et de la Société à travers les manuels scolaires au Maroc, Paris, 1983.

Emran (A) : Effects psycho-chimiques et emprises psycho-Sociales dans la consomation envirante (le kif au Maroc), Paris VII, 1983.

Afilal (R) : L'Etudiante marocaine à Rabat : "Tradition et modernité," Univ. de Nice, 1983.

Esbai (A) : Style cognitif et accés à la pensée formelle, Univ. de Nancy II, 1983.

Chazouan (M) : Contribution à l'étude de la thérapie traditionnelle (Doct. d'état), Toulouse, 1986.

Hadia (M) : L'identification chez l'enfant rural (Doct. d'état), Nice, 1987.

Daoudi (R) : La litterature enfantine au Maroc, Faculté des lettres, Rabat.

النصوص المترجمة

عبدالحق عامر : النمو العقلي والمدرسي لاخوة تربوا في بيئات مختلفة، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، العدد الاول، يناير ١٩٨٢، ص ص : ١٦٢ - ١٧٠.

اوزي احمد : مجابهة بين بياجي وتشومسكي، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، العدد ٣، ديسمبر ١٩٨٣ ص ص : ٦٩ ـ ٧٤.
احمد بنعمو : هل انت متوازن، مجلة الدراسات النفسية والتربوية العدد : ٣، ديسمبر ١٩٨٣، ص ص : ١٤٥ ـ ١٦٠.
الشامي موسى، الدريح محمد : التعلم المبكر للقراءة بلغتين، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، العدد: ٦، يونيو ١٩٨٦، ص ص : ٢٥ ـ ٤٠.

المقالات المؤلفة باللغة العربية

أثر السينما على الاطفال والمراهقين، اللجنة الوطنية المغربية لليونسكو، رقم : ٣١، الرباط، ١٩٦١.
أثر التلفزيون على الاطفال والمراهقين، اللجنة الوطنية المغربية لليونسكو، رقم : ٤٣، الرباط، ١٩٦٥.
ربيع مبارك : دور اللغة العربية في تكوين شخصية المراهق، مجلة كلية الاداب بالرباط، العدد الاول، يناير ١٩٧٧، ص ص : ١٦٥ ـ ١٧٥.
خديجة المسدالي : مظاهر البغاء بالمغرب في الوقت الحاضر، مجلة كلية الاداب بالرباط، العدد الاول، يناير ١٩٧٧، ص ص ٢٨٥ ـ ٢٨٧.
عبدالواحد الراضي : عملية التنشئة الاجتماعية للطفل المغربي، الثقافة الجديدة، العدد : ١٨, ١٩٧٧، ص ٧٣.
عمران عبدالرحيم، التويجري محمد : مفهوم الصحة والمرض بين تمثلات الثقافة المغربية ومنظور مستشفيات الامراض العقلية بالمغرب، مجلة اقلام المغربية، العددان : ٥ ـ ٦، ديسمبر ١٩٨٠.
اوزي احمد : المراهق وشخصيته، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، العدد الاول، يناير ١٩٨٢، ص ص ٦٦ ـ ٧٩.
اوزي أحمد : صورة الاب لدى المراهق المغربي، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٢، ديسمبر ١٩٨٢، ص ص : ٣١ ـ ٤٦
المصطفى حدية : حول التنشئة الاجتماعية للطفل القروي بالمغرب، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٢ ـ ديسمبر ١٩٨٢، ص ص : ٤٧ ـ ٥٨.
الدريح محمد : اطلالة على ميلاد علم النفس التجريبي، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، العدد الاول، يناير ١٩٨٢، ص ص : ٣٨ ـ ٥١
الدريح محمد : التعريف بعلم النفس الصناعي، مجلة الدراسات النفسية والتربوية العدد : ٢، ديسمبر ١٩٨٢، ص ص ١١١ ـ ١٢٦.
عبدالحق عامر : كيف ينمو الذكاء : مبادىء اساسية حول الذكاء عند بياجي، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٢، ديسنبر ١٩٨٢، ص ص : ٦٩ ـ ٧٨.
عبدالسلام مزيان : بداية الدراسات النفسية في العالم العربي، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، العدد الاول، يناير ١٩٨٢، ص ص : ٢٦ ـ ٣٧.

علال زينون : نمو الذكاء والوظائف العقلية من منظور التفاعل الثقافي، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٢ يونيو ١٩٨٢، ص ص ٥٩ ـ ٦٨.
محمد السعيد الشركي : الشباب والجماعات، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٢، ديسمبر ١٩٨٢، ص ص : ١٠٣ ـ ١١٠.
محمد جسوس : التطورات العائلية والتنشئة الاجتماعية للطفل المغربي، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، العدد الاول، يناير ١٩٨٢، ص : ٥٢ ـ ٦٥.
الشهب محمد : تصور القرويين لمكانة المدرسة في المجتمع المغربي، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، العدد: ٣، ديسمبر ١٩٨٣، ص ص : ٢٢ ـ ٣٢.
عنيمي الحاج : صرخة ميلاد علم النفس، الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٣ ديسمبر ١٩٨٣ ، ص ص : ٤١ ـ ٥٢.
ربيع مبارك : الكتابة للاطفال في علاقتها بالتنمية، الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٣ ديسمبر ١٩٨٣ ص ص ١٥ ـ ٢١.
اوزي احمد : كتاب اللغة والفكر لنوام تشومسكي، التدريس، العدد : ٧، ١٩٨٤ ص ص : ٦٦ ـ ٦٧.
الشهب محمد : الوضعية المركزية للمدرس والعلاقة مدرس متعلم : بعض النتائج التربوية، التدريس، العدد : ٧، ١٩٨٤، ص ص ١٤ ـ ٢٢.
اوزي احمد : التحليل النفسي والادب القصصي، الدراسات النفسية والتربوية العدد : ٥، ديسمبر ١٩٨٥، ص ص : ١٧ ـ ٢٦.
احرشاو الغالي : الفهم السيكولوجي لتكون الدلالة اللغوية عند الطفل، الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٥، ديسمبر ١٩٨٥، ص ص : ٢٧ ـ ٣٨.
احرشاو الغالي: البعد الابستمولوجي لمشروع بياجي، دراسات عربية، العدد : ٦ ابريل ١٩٨٥، ص ص : ٨٧ ـ ٩٦.
احرشاو الغالي : دور الاساليب القياسية في بناء البحث السيكولوجي وهيكلته، دراسات عربية، العدد : ١٢، اكتوبر ١٩٨٥، ص ص : ١٢٣ ـ ١٣٠.
احرشاو الغالي: وضعية معامل الذكاء في المنظومة الاختبارية، دراسات عربية يناير ١٩٨٥.
احرشاو الغالي : منظور بياجي لدور اللغة في النمو المعرفي، دراسات عربية العدد : ٨، يونيو ١٩٨٥.
احمد بنعمو : اللعب واثره في تنشئة الاطفال، الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٥، ديسمبر ١٩٨٥، ص ص : ٣٩ ـ ٤٤.
المصطفى حدية : مفهوم اللاشعور بين بياجي وفرويد، الدراسات النفسية والتربوية، العدد: ٥، ديسمبر ١٩٨٥، ص ص : ٧ ـ ١٥.
احرشاو الغالي : وضعية الخطاب السيكولوجي داخل النسق العلمي، دراسات عربية، العدد ٤ : فبراير ١٩٨٦، ص ص ٧٣ ـ ٧٨.
احرشاو الغالي : الخصائص الابستمولوجية للتجربة السيكولوجية في الوطن العربي مجلة الوحدة، العدد : ٢٦/٢٧، نوفمبر ـ ديسمبر ١٩٨٦، ص ص : ١٨٥ ـ ١٩٠.

احرشاو الغالي : مظاهر العلاقة بين الاكتساب اللغوي والنمو المعرفي، الفكر العربي، العدد : ٤٤، السنة السابعة، كانون الاول، ١٩٨٦ ص ص : ٢٢٠ - ٢٣٣.
محمود بنعبود، محمد ريسي : اكتساب اللغة، الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٦ يونيو ١٩٨٦، ص ص : ٤١ - ٥٣.
موسى الشامي : التداخلات اللغوية واثرها في تعليم اللغات الحية، الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٦ يونيو ١٩٨٦، ص ص : ٦٢ - ٦٧.
احرشاو الغالي : وضعية سيكولوجية اللغة داخل الحقل السيكولوجي العام، الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٧، فبراير ١٩٨٧ ص ص : ٧٥ - ٨٢.
احرشاو الغالي : موقع الابستمولوجيا التكوينية داخل النزعات السيكولوجية، دراسات عربية، العدد : ٣، يناير ١٩٨٧.
احرشاو الغالي : المضامين السيكولوجية لنظريات التواصل اللغوي، مجلة الوحدة، العدد : ٣٤/٣٣، يونيو - يوليو ١٩٨٧، ص ص : ٤٨ - ٥٥.
احرشاو الغالي : المنظور السيكولوجي لأزمة الشباب العربي، مجلة الوحدة العدد : ٣٩، ديسمبر ١٩٨٧، ص ص : ٤٧ - ٥٥.
ابراهيم ازروال : علم النفس العمل.. لماذا؟ الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٧، فبراير ١٩٨٧، ص ص : ٨٣ - ٩٧.
المصطفى حدية : مفهوم اللاشعور بين بياجي وفرويد (تتمة)، الدراسات النفسية والتربوية، العدد : ٧، فبراير ١٩٨٧، ص ص : ٦٦ - ٧٤.
سعيد بحير : الارشاد السيكولوجي، الدراسات النفسية والتربية، العدد : ٧ فبراير ١٩٨٧، ص ص : ٥٧ - ٦٥.

المقالات المؤلفة باللغة الفرنسية

Lapin et Bargach (A): L'enfance au Maroc, Maroc- Médical 33: 288-327, 1924.

Hardy (C), Brunot (L): L'enfant Marocain, Essai d'éthnographie scolaire BEPM, 63, Janvier 1925;

Brunot (L): Comment pensent nos élèves Marocain, BEPM, 116, Novembre-Decembre, 1931, 465-471.

Bon Jean (M): L'oeuvre de la France dans la protéction de l'enfance au Maroc, Bulletin d'hygiènne du Maroc 5:5, 1945.

Bourgeois (P): Représentation du monde chez l'écolier marocain, Doc. Cheam n° 1090, 1949 : 123.

Lalu (P): Le nourisson et sa mère au tafilalt, Maroc-Médical, 273: 96 – 100, 1948.

Etienne (J): Une famille marocaine, l'évaluation sociale du Maroc ; cahiers de l'afrique et de l'asie, I, Paris, S. d. 1950 :6-51.

Bercher (L): Le marocain devant l'enfant, Doc., cheam n° 1688, vol. 64. 1950 : 13.

Depuis (M): Essai sur la psychologie des jeunes au Maroc, coordination, Rabat, n° 3, 3e Trim 1955 : 33-34.

Igerig (Dr): Milieu culturel marocain et nevrose, Maroc-Médical, casa, Mai 1955 : 648.

Igerig (Dr): Introduction à la psychologie marocaine, Maroc-Médical 365, Octobre 1955, Nosologie marocaine 1.

Oucetta (O): Essai sur la psychologie du malade marocain, Maroc-Médical 365, 1333-1338, 1955.

Selosse (J): L'éxamen psychologique des mineures delinquents au Maroc, Bulletin de psychologie, X, 12, 1957 : 94-96.

Selosse (J): Introduction à l'étude de la délinquence Jevenile au Maroc, BESM XXI n° 75, 3e Trim. 1957 : 305-318.

Achour (M): Les jeux de l'enfant marocain, Maroc-Médical, 368-480. 1956.

Mas (Marie): La petite enfance à Fes et à Rabat, Etude de Sociologie citadine, Annales de l'institut d'études orientales, Faculté des lettres et des Sciences humaines d'Alger, T, XVII, 1959 : 1-144.

ElBacha (A): Quelques Aspects particuliers de la délinquence Jevenile. Dans certaines villes du royaume du Maroc, Revue international de police criminelle n° 20, Paris, 1960 : 11-12.

Pirot (H): Problèmè de psychologie appliquée au Maroc, Collection du travail humain, Paris, 1960, : 53-66.

Selosse (J): Contribution à l'étude des attitudes d'une population Citadine marocaine musulmane, Etude des effets de la sociolisation et de l'urbanisation, psychologie française, Paris, n° VI, Juillet 1961 : 216.

Odoril: Le père, la mère, l'enfant, leur sens psychologie, reflexions sur des testes pour définir, dans un environment Marocain, le sens psychologie de quelques termes: le père, la mère, l'angoisse de l'enfance, Maroc-Médical, 480: 355, 1965.

Rolland (J.C.): Developement de la personnalité et incidences de l'environement au Maroc, Maroc-Médical 479: 269, 1965.

Daoudcz (Z): Des garçons et des filles, Lamalif, n° 5, Juillet-Aout 1966 : 7-11.

Jenaistar (A): Qù'est ce qui fait le plus peur au enfants, Lamalif, 16 Novembre, 1967 : 21.

Radi (A): Les jeunes au Maroc, Les carnets de l'enfance, n°7, Janvier 1968.

Radi (A): La sociolisation de l'enfant marocain, Annales de Sociologie du Maroc-Rabat, 1969.

Bon Michel: Jeunesse marghrebine et developpement, Lamalif, n° 29, Avril 1969 : 12.

Daoud (Z): Enfants d'hier, Adultes d'aujourd'hui, Lamalif, 40, Juin-Juillet, 1970 : 44.

Mountasser: Orientation scolaire ou élimination, Lamalif, 12, Mai 1970 : 7-8.

Pascon (P): Les enfants du haouz, Lamalif, 1948, 1971 : 32-34.

Benad (H): La crise psychologique, Lamalif, n° 53, Mars-Avril 1972, : 18.

Mounir (S): Esquisse d'une théorie générale de la jeunesse marocaine, Lamalif, 54, Aout 1972 : 16-23.

Chkili (J) et El Khamlichi (A) : Les psychoses pueperales en milieu marocain, Apropos, de 100 observations, Annales Médico-chirugicales d'avicennes, 4(4-5): 167-188, 1973.

Mounir (S): La représentation de l'éspace chez le Marocain illitré, Lamalif, 40, Juin-Juillet, 1973 : 24.

Lahjomni (A): Langue et société dans le maroc Contemporain, Lamalif, Pro-culture, n° 3-4, 1974.

Maghnia (M): L'ère des majadibs dans l'école et la rue, psychologie de la marginalité de la jeunesse, Lamalif, 76, Nov-Dec., 1975 : 28-30

Daoud (Z): Les fous d'hier et Ceux d'aujourd'hui, Lamalif, 81, Juin-Juillet, 1976 : 20.

Souag (M) : Les cultures des enfants, Lamalif, 89, Juin-Juillet, 1977 : 37.

Tahiri (A): Le jeu de l'amour et de l'affectivité chez l'adolescent, Lamalif, 89, Juillet, 1977 : 28.

Radi (A): Adaptation de la famille au changement social dans le maroc hurbain, BESM, n° 135, 1977.

El Amrani (K): Relation mère-enfant, Attadris, Mai-Juin 1977 : 117-144.

Daoud (Z): Jeunesse, cri d'alarme, Lamalif, 93, Decembre 1977 : 3.

Daoud (Z): Les enfants qui disparaissent, Lamalif, 85, Janvier, 1977, : 5.

Briouch (M): Des differents types de drogue, Lamalif, 93, Decembre 1977 : 5.

Daoud (Z): La rentrée scolaire, une chaise et un peu d'éspace, Lamalif, 100, Sept. - Oct. 1978 : 4-5.

Daoud (Z): Enseignement primaire: inégalité et deperditions, Lamalif, 95, Mars 1978 : 28-31.

Ibaaquil (L) Quelques Aspects de la socialisation scolaire au Maroc, Attadriss n° 4-5, Juillet-Decembere 1978 : 7-19.

Benjilali (L) ; El Gharbaoui (D) : L'enfant, l'éducation et le changement social, Attadris, n° 6 Mai-Juin, 1979 : 79-80.

Bruno (E) : Quelques reflexions sur l'enfant marocain entre la tradition et le modérnité, Attadris, Mai-Juin 1979 : 50-56.

Chaoui (M) : Les enseignants, Lamalif, 98, Juin 1979.

Daoud (Z) : Nos enfants à refaire, Lamalif, 105, Mars-Avril, 1979.

Salmi (J) : Et si on parlait des enfants, Lamalif, 109, Oct. 1979 : 47-48.

Benhamed (C) : La mixité à l'école et ailleurs, Lamalif, 118, Aout-Septembre 1980 : 34.

Jenaistar (A) :Ecole, famille et société au Maroc, Lamalif, 116, Mai 1980 : 49.

Benchekroun (M.F) : Psychothérapie et culture Marocaire, Lamalif, n° 124, Avril 1981 : 46.

Daoud (Z) : Les enfants de Fès, Lamalif, 123, Fevrier-Mars, 1981 : 60.

Ziou Ziou (A) : Reflexions sur la thérapie traditionnelle, Lamalif, n° 143, Fevrier-Mars 1983.

Ziou Ziou (A) : Psychiatrie moderne, psychiatrie traditionnelle, Lamalif, 161, Decembre 1984.

Larheribi (A) : Maladie mentale et acculturation, Al Asas, 62, Septembre 1984.

Benghazi (A) : Les fous ces mal aimés, Le message, 30, 1984.

Radical Islam: Medieval Theology and Modern Politics

الاسلام الراديكالي: تعاليم العصور الوسطى والسياسة الحديثة

Emmanuel Sivan امانويل سيفان

جامعة نيوهيفن، ١٩٨٥

مراجعة : أحمد ظاهر

دائرة العلوم الانسانية والاجتماعية ـ جامعة اليرموك

يبحث هذا الكتاب في الحركات الإسلامية الراديكالية التي انبثقت عن حركة الإخوان المسلمين في النصف الثاني من القرن العشرين في كل من مصر وسوريا ولبنان. ويعيد الكتاب النظريات الحديثة للحركات الإسلامية الراديكالية السنية الى مؤلفات ابن تيمية في القرن الرابع عشر الميلادي. ويقول الكاتب في الصفحات الأولى من الكتاب إنه مهتم بالاسلام في القرون الوسطى، وقد سبق أن نشر كتابا قبل أربعة عشر عاما في ذلك، ولكنه عاد سنة ١٩٨٥ مهتما بالاسلام ونظرياته في القرن العشرين. ويلاحظ مؤلف الكتاب أن العالم الاسلامي في القرن العشرين يبدى اهتماما واسعا بالاسلام الذي ساد فترة القرون الوسطى المسيحية، وعلى وجه التحديد، في الفترة التي عاش فيها ابن تيمية. وعلى الرغم من استمرار الخطوط النظرية العريضة الاسلامية التي سادت آنذاك حتى القرن العشرين، الا أن المؤلف يلقى الضوء على النظرية الاسلامية وماينبثق عنها في القرن العشرين، علما بأن ماهو موجود في العالم الاسلامي الآن معظمه مستورد من الخارج. فقد شد انتباه المؤلف كثرة الكتب التي تطبع وتباع في عواصم العالم العربي الاسلامية كالقاهرة ودمشق وبيروت وغيرها من مؤلفات ابن تيمية وغيره من الاسلاميين الذين كتبوا مؤلفاتهم خلال القرنين الثالث والرابع عشر الميلاديين. وبعد أن ناقش المؤلف وتفحص الوضع تبين له أن المفكرين المسلمين في القرن العشرين ينهجون نهج ابن تيمية في القرون الوسطى في حل مشاكلهم. بعبارة أخرى فهم (أي مفكري المسلمين) يحاولون حل مشاكلهم في القرن العشرين بالنهج الذي حاول به ابن تيمية قبل ستة قرون.

ويبحث الفصل الأول في المحيط العام والأرضية التي وقفت عليها الحركات الاسلامية الراديكالية في القرن العشرين. وينظر الى الأفكار الاسلامية التي سادت في القرون الوسطى

وامتدت حتى الوقت الراهن وما أصابها من تحولات أو تغيرات في مجرى التطور التاريخي. ويركز الفصل على جانب أساسي يتعلق بما يسمى «الصحوة الاسلامية Islamic Revival»[١]. وللصحوة الاسلامية من وجهة نظر الكاتب، عدة وجوه: فهي تنظر الى اعادة التراث القديم وبنائه، واعادة الشعور الديني والاعتزاز به، والتأكيد على استغلال الدول الاسلامية لأوضاعها السياسية من أجل تأكيد شرعية حكمها وتقوية نفوذها وسيطرتها على النطاق المحلي، وكذلك استعمال الدين كوسيلة من وسائل المعارضة السياسية التي لم يترك لها أي مجال آخر للتعبير عن رأيها سوى الدين. والأهم من هذا فقد نقلت «الصحوة الدينية الاسلامية» الأوضاع الدينية المحافظة جدا الى الراديكالية المطلقة.

يركز الكتاب على أولئك الراديكاليون من أهل السنة الذين أحدثوا ومازالوا يحدثون، تغيرات هامة في المجال التراثي كما يشاهد المؤلف ذلك من خلال تجواله في العواصم العربية في السنوات العشرين الماضية. أما على الصعيد السياسي، فيرى المؤلف أن احداث حماة، ومقتل الرئيس السادات واقتحام الحرم المكي، آثار نتجت عن الجماعات الاسلامية الراديكالية والتي لابد من أخذها بعين الاعتبار. وعلى ذلك يمكن النظر الى هذا الكتاب على أنه تعبير عن تفسير الأفكار الاسلامية بمنظور اجتماعي، بعيدا عن الأوضاع النفسية لهذه الحركات.

تنبع الراديكالية الاسلامية كما ظهرت على أيدي الحركات الدينية الجديدة في النصف الثاني من القرن العشرين من الأوضاع الاسلامية العامة في مختلف مناطق العالم الاسلامي. ففي كتابه مستقبل الاسلام والقرن الخامس عشر الهجري يتحدث محمد الباهي عن التحديات التي تواجه الاسلام. ويذكر قارئه بأن الخلافة الاسلامية قد ألغيت في تركيا سنة ١٩٢٤، وتحولت كل من البانيا وبنجلادش وزنجبار وأفغانستان واليمن الجنوبي والصومال الى اليسار وفلسفته الماركسية بدلا من الدين الاسلامي. وأخذت الأقليات الاسلامية تعاني من التفرقة العنصرية في كل من قبرص والفلبين وبورما والصين وأثيوبيا وتنزانيا. ويضيف الباهي الى أن هذه القضايا قد أثرت على المثقفين الذين تقبلوا الأمر الواقع وأذعنوا له وأخذت الآراء الخارجية المستوردة تؤثر في حياتهم حتى أخذت القومية تغزو عقولهم، الأمر الذي قلل من شعورهم الديني، وحتى ان المصدر المالي الديني الوحيد «الوقف» اصبح خاضعا للسلطة الحاكمة، الأمر الذي أضعف المسلمين. ويكرر فتحي يكن في كتابيه ماذا يعني انتمائي للاسلام، (بيروت، ١٩٧٧) والمسألة اللبنانية والاسلام (بيروت، ١٩٧٧)، ان الاسلام يشاهد أكبر محنة خلال وجوده. ويؤكد محمد مهدي شمس الدين في كتابيه بين الجاهلية والاسلام، (١٩٧٥)، والعلمانية، (١٩٨٠)، ان الخطر الأعظم الذي يداهم الاسلام اليوم انما هو العلمانية وشرورها التي غزت العالم الاسلامي خاصة منذ ١٩٦٧. ويرى المؤلف ان هناك آراء مشابهة وضعت من قبل أبو الأعلى المودودي في كتابه الاسلام والمدنية الحديثة (١٩٧٨) والخميني في كتابه الحكومة الاسلامية (١٩٧٩)، هذا بالاضافة الى المجلات الدينية التي ظهرت في نهاية القرن الرابع عشر الهجري كالدعوة والاعتصام في مصر والنذير في سوريا والتي جميعا تحمل مقالات تتحدث عن خطر الشيوعية، وضرورة إحلال القانون الديني (الشريعة) مكان القوانين المدنية، والهجوم على العلمانية وشرورها، ومايمت الى ذلك من قضايا.

يشير المؤلف الى أن دعوة الجماعات الإسلامية الراديكالية تتركز حول قضية «غياب الإسلام

عن الحياة العملية»، وتتجلى القضية أكثر ما تتجلى في وسائل الإعلام الحديثة كالراديو والتلفاز. وقد نشرت مجلة الدعوة المصرية مقالا في أحد أعدادها ملاحظة أن ٦٠٪ من مشاهدي برامج التلفاز يحبذون مشاهدة البرامج الغربية مقابل ٥٤٪ من الذين يحبذون مشاهدة البرامج الدينية. وترى هذه الجماعات أن المشاهد التلفازية المستوردة لا «تتحلى بالآداب العامة» حتى أن أغاني أم كلثوم وعبد الوهاب، وعبد الحليم ينظر اليها على أنها ضد الأخلاق العربية الاسلامية. ويرى الراديكاليون أن وسائل الاعلام العربي قد ساهمت في تحويل الناس عن معتقداتهم الدينية بفضل أغاني الحب والوله والتأوه. وتؤكد هذه الجماعات أيضا أنه بينما لايتذكر الناس أولئك الذين قتلوا في سيناء أو الجولان، يصعقون ويفقد كثيرون عقولهم عند موت احد المطربين أو المطربات العرب.

أما في المجال التعليمي فالأمر، أدهى وأمر. اذ يرى الراديكاليون ان الثقافة الدينية في المدارس والمعاهد والجامعات قد أخذت تقل كما وزمنا ليحل مكانها علوم جديدة ومعظمها مناقض للحياة الدينية. فعلى الصعيد الجامعي يدرس الطلبة الفكر الغربي اكثر بكثير مما يدرسون الفكر الاسلامي، وحتى هنا فان مايدرسه الطلبة إنما هو عبارة عن أفكار اولئك الذين انحرفوا عن الخط الديني السلفي وامتزجت فلسفتهم بالفلسفة اليونانية الأرسطية كابن سينا وابن رشد وغيرهم، وقلما يلاحظ التركيز على فلسفة أبي حامد الغزالي مثلا. وأما على الصعيد اللغوي فالموقف حالك وداكن: فالتركيز على اللهجة العامية بدلا من استعمال اللغة الفصحى عند مناقشة رسائل الماجستير أو الدكتوارة. ويرى الراديكاليون أن اللغة العربية المصبوغة بالدين الاسلامي تفقد تلك الصبغة بحجة تدريس مايسمي «باللغة العربية» والحال في قراءة الأدب العربي لاتسر الراديكاليون وذلك لأن مايقرر على الطلبة منها لايمت الى الحياة الدينية بصلة ولكن هذه القراءات الأدبية منتقاة للتعبير عن حب الحياة والاشادة بالجسد وقوته والاستغراق في ملذات الحياة الدنيا على حساب الحياة الأخرة. وحتى أن بعض البلاد العربية قد ألغت تدريس الدين من مناهجها الجامعية. ويرى الراديكاليون أن اخطر الأمور التعليمية نابعة من تدريس التاريخ وخاصة تاريخ الخلفاء الراشدين ومحاولة تشويه تلك الحقبة الزمنية من تاريخ الاسلام من أجل رفع شأن القومية العربية. فعند الحديث عن مؤسس الدولة الأموية مثلا، معاوية ابن ابي سفيان، تؤكد الكتب التاريخية التي تدرس في العالم العربي، انه كان أول خليفة وحد العرب تحت قيادته الأمر الذي لايترك مجالا للمسلمين الآخرين من بلاد فارس أو غيرها. ويعارض الراديكاليون المسلمون أيضا تلك النظرة الجديدة ذات التركيز على الدولة الاقليمية الواحدة كتلك التي ظهرت في مصر في اعقاب حرب ١٩٧٣ وتأكيدها على أن مصر بلد فرعوني، وبذلك تكون مصر قد تحولت من كونها اسلامية الى كونها عربية الى كونها فرعونية. والواقع فان النظرة السياسية العامة في العالم العربي تضيق أيضا كما تتمثل في ظهور الأسرية. ويتحدث رئيس كل نظام سياسي عن أسرته المحددة وهو بمثابة رب الأسرة كما جاء الأمر على لسان الرئيس السادات وغيره.

ويرى الراديكاليون أن الاقتصاد القومي في حالة يرثى لها. فهم (أي الراديكاليون المسلمون) لايكترثون للاشتراكية البعثية أو الناصرية، ويجدون الماركسية وسياسة الباب المفتوح شرورا كبيرة. فهم من مشجعي الملكية الخاصة مع عدم ربط النظام الاقتصادي الاسلامي مع

النظام الاقتصادي العالمي. ويؤكدون على أن السياسات الاقتصادية في العالم العربي اليوم لاتشجع على الانتاج ولكنها تشجع على الاستهلاك البحث الذي ينشط على حساب تدهور القيم الدينية.

أما عن تخطي هذه العقبات في المجتمعات العربية فلا وسيلة، يراها الراديكاليون المسلمون، الا من خلال ايجاد المجتمع الاسلامي، ولايستطيع الاسلام تجاوز الأوضاع الحالية الا من خلال اعادة بناء المجتمع الاسلامي. فالمجتمعات الحالية لم تبق من الاسلام شيء سوى قشوره. فالوقف، المصدر المالي للدولة المسلمة، أصبح مؤسسة حكومية تدار من قبل وزارة الاوقاف في كل دولة من الدول العربية. والأزهر، المدرسة الدينية عبر العصور في القاهرة، تحول الى جامعة تحت سيطرة الدولة وأصبح بالتالي، علماء الأزهر، موظفين تابعين للدولة. اضف الى ذلك أن علماء المسلمين، نتيجة لمثل هذا الوضع، تكاسلوا عن القيام بواجباتهم ومسؤولياتهم كما يلاحظ من عدم اكتراثهم للأمور التي تخططها الدولة وتقوم بها غاضين الطرف عن ذلك، وكأن الأمر لايعنيهم خوفا من عقاب الدولة لهم. فهم (أي العلماء) لايناقشون الدولة في أمور تنظيم النسل أو تحديده، أو مايسمى بتنظيم الأسرة، أو استبدال المؤسسات الشرعية بمؤسسات مدنية، أو اباحة الربا في المصارف والبنوك، وباختصار التدهور العام في القيم الاجتماعية والاقتصادية والدينية. وعلى ذلك يرى الراديكاليون المسلمون أن الاسلام في محنة وفتنة (Ordel and Discord).

ويتحدث الفصل الثاني عن البربرية والقومية. ويبدأ المؤلف باقتطاف أقوال بعض رجالات الاخوان المسلمين الذين كانوا في سجن «أبو زعبل» في مصر ١٩٦٧ وردود الفعل لديهم بالنسبة لحرب الأيام الستة. فبينما أيد بعضهم القتال ضد اسرائيل رفض آخرون بحجة أنه لايوجد هناك خلاف بين النظام المصري والنظام الاسرائيلي من حيث أن كليهما كافر. وكان على رأس هذه الجماعة الشيخ علي عبد الله اسماعيل الذي ظل متحفظا هو وجماعته على هذا الرأي والذي كان سبب انفصاله عن جماعة الاخوان المسلمين مشكلا جماعة عرفت باسم «جماعة التكفير والهجرة». وتضيف هذه الجماعة أن النظام المصري لايقف الى جانب الله ولكنه ضده: فقد حارب الاخوان المسلمون الى جانب مصر ١٩٤٨. وقد زج النظام الناصري بهم في السجون سنة ١٩٥٥ قبل العدوان الثلاثي بعام واحد، وزج بهم نفس النظام في سجونه سنة ١٩٦٦ واعدم قادتهم قبل حرب الايام الستة بعام واحد. وتتساءل هذه الحركة على ألسنة قوادها: ألا يوجد هناك علاقة بين هذه الأحداث؟.

ان الهزيمة المصرية على يد اسرائيل سنة ١٩٦٧ لم تباغت الجماعات الاسلامية وذلك لان الرجال التي تقاتل من أجل الشعارات ومن اجل الزعيم لاتنتصر، ولكن الرجال التي تقاتل من أجل اقامة دولة اسلامية هي التي ستنتصر. حتى أن الراديكالين من جماعة التكفير والهجرة يذهبون الى مدى أبعد من هذا بقليل: فتحرير سيناء لايعتبر جهادا لأن هدفه ليس اقامة الدولة الاسلامية. ويرى شكري مصطفى، خليفة علي عبد الله اسماعيل أنه اذا اعتدت اسرائيل على مصر فان حركته سوف لاتأخذ أي جانب في الحرب أو تشارك في صفوف الجيش المصري لأن مثل هذه الحرب ليست حرب جهاد اسلامي. وينظر الاخوان المسلمون والحركات الدينية الراديكالية في سوريا نظرة مشابهة للحركات المصرية. ويجمع زعماء الاخوان المسلمون والراديكاليون بدءاً من سيد قطب وصالح سرية وشكري مصطفى وعبد العزيز البكري وعبد السلام فرج على ذلك.

يقول الكاتب ان سيد قطب، مدرس الادب الذي قضى عامين في الولايات المتحدة الامريكية ١٩٤٨ - ١٩٥٠، عاد ينتظم الى جماعة الاخوان المسلمين حتى أعدم من قبل النظام المصري سنة ١٩٦٥. وقد كتب قطب عدة كتابات يلاحظ فيها تأثره بأبي الأعلى المودودي الذي طور فكرة الجاهلية الحديثة سنة ١٩٣٩ والتي بموجبها يرى ضرورة الوقوف امام تيارات التحديث التي تغمر العالم الاسلامي وتجر له الويلات. وكانت أعمال المودودي كالجهاد في الاسلام والجاهلية وقواعد الحكومة الاسلامية قد ترجمت من الأردية والانجليزية الى اللغة العربية في الخمسينات. وقد شرح أبو الحسن الندوي (من الباكستان) نظرية الجاهلية للمودودي في كتاب له كتب باللغة العربية بعنوان «ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين»؟ والذي نشر سنة ١٩٥٠. وقد استحسن الكتاب من عدة أطراف في العالم العربي، وقد قابل الندوي سيد قطب ووجد الاثنان أن آرائهما تكاد تكون متطابقة. ففي ظلال القرآن، تعرض سيد قطب بشرح نظرية الجاهلية ومؤداها أن الجاهلية لاتقتصر على العصر الزمني الذي سبق ظهور الاسلام وانما تعني الجاهلية حكم الانسان للانسان وطاعة الإنسان للإنسان بدلا من طاعة الانسان لله. . . وعليه فان هذه الحالة لم توجد في العصر الذي هو معروف بعصر الجاهلية ولكن هذه الحالة موجودة الآن وستوجد في المستقبل على غرار ماكان قبل ظهور الاسلام. ويزيد سيد قطب على ذلك عند حديثه عن المجتمعات الصناعية الغربية معتمدا على نقد توينبي واشبنجلر وغيرهم، ويرى قطب أن نقل صورة المجتمعات الغربية للعالم الاسلامي هو نقل لصورة الجاهلية. ويضيف قطب أنه للتخلص من هذه الحالة فلابد من تغيير كلي وشامل داخل المجتمعات الاسلامية، وتوجيه العبادة لله وحده وليس للانسان. وعلى ذلك، يرى قطب، أنه لابد من الثورة ضد التحديث والمدنية الحديثة المستوردة من الغرب داخل المجتمعات الاسلامية. ولابد، بناء على ذلك من أن يكون الحكم في يد الشريعة الاسلامية وليس في يد اشخاص، وهو وان وقف ضد التحديث، الا أنه ليس ضد التكنولوجيا ولكنه يرى ضرورة تطويعها بحيث لاتؤثر على الشخصية الدينية الاسلامية أو الشريعة.

منذ تأسيسها سنة ١٩٢٨ فان حركة الاخوان المسلمين كانت على علاقة جيدة مع الحركات القومية العربية وذلك اعتقادا منها ان الوحدة العربية قد تكون أساسا للوحدة الاسلامية. ولكن النصف الثاني من القرن العشرين شاهد الطلاق الواضح بين ماهو اسلامي وما هو قومي. ففي سنة ١٩٥٣ مثلا كتب سيد قطب يقول «انه لامانع من التجمع حول القومية العربية طالما أننا نعقل بأن القومية هي احدى المداخل الى الوحدة الاسلامية» ولكن الامر تحول وتغير فقد كتب في كتابه معالم في الطريق الذي نشر سنة ١٩٦٣ يقول: «لقد كان باستطاعة محمد أن يقوم بثورة وحدوية عربية لتطهير بلاد العرب من البيزنطيين في الشمال والفرس في الجنوب، ولكن تعليمات الله له لم تكن كذلك بل كانت تنحصر في أن لا اله الا الله، وذلك لأن الله يعلم ان تحرير هذه الأراضي من يد طاغ بيزنطي أو فارسي ليضعها في يد طاغ عربي لايجدي نفعاً، (فالطاغية واحد بغض النظر عن شكله ولونه) وارض الله لاتحرر الا من أجل خدمة الله فقط». وعلى ذلك يرى سيد قطب أن القومية ضد الدين ولايكون الوطن الا لله وحده وليس لغيره، ولايعنى الوطن هنا عملية الارتباط بالأرض بل عملية الارتباط بالشرع. والقومية العربية لاتزيد عن كونها فكرة مستهلكة تاريخيا، وما الوحدة الذي تنشد سوى وحدة الأمة الاسلامية.

ان الطلاق بين القومية العربية أو الدين الاسلامي أوجد نوعا جديدا من الفئات التي أطلق عليها محمد الغزالي (أحد اعضاء الاخوان المسلمون الذي انفصل عنهم سنة ١٩٥٣) اسم: القوميون العلمانيون والذين هم، على حد قوله: «ليسوا عربا وليسوا غير ذلك، وليسوا أمريكين كما أنهم ليسوا روسا، وهم أردأ الأنواع التي تعيش بين ظهرانينا. يتكلمون لغتنا... وينقنقون كالضفادع بأصوات عالية... ولابد من تمزيق أقنعه وجوههم... فهم يناصرون القومية ويقفون ضد الاسلام الذي هو رسالة العرب الحقيقية. «محمد الغزالي، مع الله (القاهرة: ١٩٥٩)، ص٢٥٤). والواقع فان الغزالي يسلك المسلك الدي وقفه الاخوان المسلمون قبل الطلاق الذي حصل بينهم وبين القومية. وكتابات الغزالي في أواخر الخمسينات التي تقف مع العروبة مرة ومع الاسلام مرة أخرى لاتختلف عن كتابات علي الخربطلي واحمد بهاء الدين وأنيس منصور ومحمد مندور وكمال الملاخ في الستينات والتي مالت كتاباتهم الى استحسان النظام السياسي القائم في مصر آنذاك وان كانوا قد تحدثوا قليلا عن الاسلام، ولكن النظرة السائدة هي نظرة مدرسة ساطع الحصري القومية. وعند قيام الوحدة المصرية السورية أصبح الاسلام خاضعا للقومية. ويلاحظ قارىء كتاب الغزالي حقيقة القومية العربية الذي نشر في القاهرة سنة ١٩٦١ وكأنه يرفع من شأن العروبة على حساب الاسلام. فهو يرى ان الاسلام ليس رسالة خارجة عن نطاق الكون ولكنه رسالة أرضية مسخرة للقومية العربية. وقد وقف ضد حزب البعث وحاربه في السنوات التي تلت الانفصال حتى انه اضاف عبارة «وأسطورة البعث» الى كتابه حقيقة القومية العربية عند ظهور الطبعة الثانية منه سنة ١٩٦٩.

ويتفق الشيخ يكن (تلميذ المودودي من لبنان) مع سيد قطب في نظرته للقومية العربية. ففي كتابه رسالة القومية العربية (١٩٥٨) أشار الى المخاوف المترتبة على القومية العربية ودعاتها. ويرى يكن أن العوده الى مفهوم اسلامي للقومية العربية مازال ممكنا. أما محمد محمود الصوان (من العراق) فهو يعتقد أن مفاهيم القومية أشبه بمفاهيم النازية ويرى أن الدين الاسلامي هو الذي يشكل العمود الفقري للقومية. وهو ضد القومية ليس لأنها في حد ذاتها قومية ولكنه ضد القومية القائمة على الميلاد أو العرق أو الأصل أو المكان.

يتابع المؤلف حديثه عن العلاقة بين دعاة الاسلام ودعاة القومية في الستينات والسبعينات والثمانيات من هذا القرن في الدول التي تناولها الكتاب ويؤكد أن المعاملة القاسية التي صادفها الاخوان المسلمون من جراء الناصرية والبعثية نتيجة لنظرة الاخوان للحكام في هذه الدول ووصفهم بالكفرة والملحدين، هي التي زادت الموقف سوء بين الطرفين. وحيث أن القوة السياسية والعسكرية في أيدي دعاة القومية، فقد لاقى دعاة الدين معاناة كثيرة. فبعد أن يحصي المؤلف استجوابات عدد كبير منهم من الذين عانوا من سجون القوميين، يورد قول يكن من كتابه مشكلات الدعوة والداعيه (١٩٦٧) حيث يقول: ان المسلمين في العالم العربي يعاملون معاملة قاسية للغاية. فبعد أن اصبحت القيادة السياسية في العالم العربي في أيدي الدكتاتوريين أخذوا يعاملون رجال الدين معاملة قاسية جدا من قتل وذبح وتعذيب ومصادرة أملاك.. (ص٤٨ - ص٥١).

ولكن يكن الذي شكك في القومية العربية سنة ١٩٥٨ عاد واتبع خط سيد قطب في

السبعينات. ففي كتابه حركات ومذاهب في ميزان الاسلام (١٩٧٠) ذهب يكن الى ماذهب اليه سيد قطب من أن القومية العربية لاتحوى فكرا أو فلسفة، واذا كانت العروبة عبارة عن جسم روحه الاسلام فقد أضحت القومية بلا روح عندما انفصلت عن الاسلام وأصبحت خاوية بلا شخصية (ص ١٠٤). وعلى الرغم من أمله في عودة العروبة الى الاسلام الا انه متيقن من أن الحرب بين العروبة والاسلام ستطول. واذا كان يكن قد أسس الجماعة الاسلامية سنة ١٩٦٤، فان جماعة التوحيد الاسلامي في لبنان قد أخذت جانبا متطرفا في السبعينات أكثر من الجماعة الاسلامية، فقد جاء على لسان زعيم حركة التوحيد الاسلامي، سعيد شعبان (١٩٨٣) «لقد جربنا القومية ولم نفلح في شيء، بل على العكس من ذلك فقد أسفر الأمر على تحطيم لبنان، لذا فنحن ننادي بأعلى صوتنا للجميع: عودوا الى عبادة الله.»

يتعرض المؤلف في الفصل الثالث الي القاء الضوء على مايسميه «طلب الثقة» للراديكالين المسلمين. ويرى المؤلف من استقرائه لتاريخ الاخوان المسلمون أن الراديكالين من المسلمين السنة يمثلون الوجه الجديد الذي انبثق عن حركة الاخوان المسلمين وماجرى لهم في الخمسينات والستينات من هذا القرن. ويعبر يكن عن ذلك في كتابه مشكلات الدعوة والداعية بقوله: ان الأوضاع الدكتاتورية الجديدة وظهور العلمانية حتم على الحركة الاسلامية ان تتخذ استراتيجية جديدة لمواجهة التحديات (ص ٢٤٨). ففي سوريا ومصر تغيرت المناهج التعليمية وأخذت تركز على القومية والحزب الحاكم والاشتراكية بدلا من الدين، وتغيرت القوانين الشرعية التي حل مكانها قوانين تشريعية في المؤسسات والبنوك والتجارة وغير ذلك. واذا كان المصريون يأخذون موافقة الملك قبل مغادرتهم لأداء فريضة الحج قبل الثورة المصرية سنة ١٩٥٢، أصبحت وزارة الاوقاف المصرية تقوم بهذا العمل بعد الثورة. والعلماء من رجال الدين ليسوا بأفضل حال اذ تراجعت مواقفهم وتخلخلت صفوفهم وأصبحوا منافقين ومذبذبين. فأحمد حسن الزيات مثلا الذي وصف الملك فاروق بأنه حامي العروبة والاسلام قبل الثورة المصرية نعته بأرذل الصفات بعد الثورة.

والتحديث وما نتج عنه في الستينات هو التحدى الأكبر للاسلام من وجهة نظر الراديكاليين. فوسائل الاعلام الحديثة كالراديو والتلفاز وغيرها تعتبر من الوسائل التي حطمت القيم الأخلاقية في المجتمعات الاسلامية وهي في الواقع، (يرى الراديكاليون)، المسؤولة عن الهزيمة العربية سنة ١٩٦٧، ولذا فقد عمد الراديكاليون الى التهديد بقتل عدد من المطربين والمطربات كأم كلثوم وعبدالحليم حافظ وشادية ونجاة الصغيرة وهددوا بوضع المتفجرات في دور السينما والملاهي، وذلك من أجل التخلص من «الانحطاط» في المجتمعات العربية الاسلامية على حد قولهم.

الشعور بالانحطاط في المجتمعات الاسلامية العربية قضية حساسة جدا. وللقضاء على هذا الشعور فهم في شوق دائم للعودة الى الحياة الاسلامية في عصرها الذهبي. عصر الخلفاء الراشدين وهم يعتقدون أن الانحطاط في العالم الاسلامي بدأ بظهور معاوية والدولة الأموية سنة ٦٦١م. وقد عظم هذا الشعور بسقوط الامبراطورية وسقوط الخلافة العباسية سنة ١٢٥٨م،

ويبقي هذا الشعور ملازما للمسلمين حتى الوقت الحاضر. فقد كتب عبدالقادرة عودة (أحد رجالات الاخوان المسلمين) سنة ١٩٥١ يقول: ان المسلمين في كل مكان يجهلون الاسلام، وقد شتوا عن طريقه حتى انه لايوجد مكان يدين بتعاليم الاسلام كما اراد الله سواء كان ذلك في السياسة أم الاقتصاد أو الحياة الاجتماعية ونتيجة ذلك كان الانحطاط التام (عودة، الاسلام والسياسة (١٩٥١، ص ٦٥)).

هذه النظرة التشخيصية لانحطاط المجتمعات الاسلامية يجمع عليها أصحاب الحركات الاسلامية جميعا سواء ماكان منهم متطرفا أو غير ذلك ويظل السؤال: هل هناك أمل في العلاج؟. يلاحظ قارىء (مستقبل هذا الدين) لسيد قطب ان سيد قطب يرسم صورة متفائلة من واقع مرارة الانحطاط . فالاسلام على حد قول قطب، سينتصر لذاته. وحيث أن التحديث لايغني عن الحياة الروحية للانسان، فان الانسان ذاته سيكتشف السر، ولكن اكتشاف السر لايأتي بعفويه أو بطريق الصدفة، بل بالعمل والنشاط . ويرى آخرون أن الله يحفظ دينه بغض النظر عن الاحباطات الكثيرة التي يصادفها دعاة الدين. بينما يؤكد طرف ثالث، كالشيخ يكن مثلا، بأن التنشئة والتعليم قواعد أساسية لاكتشاف السر. ولكن سيد قطب يؤكد أن القضية لاتحتاج الى قواعد أو قوانين «فالجاهلية الجديدة ستقع ثقلا نفسيا هائلا على الانسان بحيث يرفضها في نهاية المطاف. وعليه فلا داع لوضع قواعد وقوانين، (قطب، معالم في الطريق ص٣٣).

وهكذا يرى دعاة الاسلام طريقهم في الخروج من مأزق الاحباطات واتخاذ هذه المبادىء لاعادة الثقة. وعليه فلابد من الوقوف أمام النظريات الداعية الى التوفيق بين الاسلام والتحديث على غرار مافعل الكواكبي وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده. فالاستراتيجية الجديدة لدعاة الاسلام انما هي التي تتمحور حول السياسة وضرورة تغيرها عن طريق العودة الى الأصول وذلك يعني الاعتماد على القيم الاسلامية الخالدة. فالجهاد مثلا، كاحدى القيم، وكما عبر عنه المودودي في مقالة له بعنوان «الجهاد» (١٩٣٠) هو عبارة عن دفاع وهجوم في نفس الوقت وذلك من أجل تغيير حكم الأفراد ليحل محله حكم الله في جميع أرجاء الأرض.

ويتعرض المؤلف لموقف الراديكاليين المسلمين من الديموقراطية والاشتراكية والاقليات. أما بالنسبة للديموقراقية فقد ذهب الراديكاليون الى أنه لايوجد مقارنة بين النظام الديموقراطي الغربي ونظام الشورى الاسلامي. فالمسلمون لايحكمون أنفهسم بأنفسهم عن طريق قوانين موضوعة كما هو الحال في الغرب ولكنهم يحكمون عن طريق حكم الشريعة الاسلامية التي وضعت من قبل الله، وحيث أن المجالس الشعبية والانتخابات النيابية لامعنى لها في العالم العربي فان الانتخابات التي يدلي الناس فيها بأصواتهم تكون نتائجها معروفة مسبقا، وحيث أن الارهاب عنوان الانتخابات في العالم العربي فان مجالس الأمة لاتقوى على مناقشة قوانين الدولة الموضوعة. ويؤكد عثمان في كتابه حزب الله في مواجهة حزب الشيطان والفاروقي في كتابه اسطورة الديموقراطية على ان الرجل الحر انما هو الرجل الذي لايطيع الا قوانين الله. ويرى الشعراوي أن ديموقراطية الاسلام لاتعني حكم الأغلبية بأي حال من الأحوال.

ويرفض الراديكاليون الاشتراكية سواء وصفت بأنها اشتراكية عربية أم غير ذلك على الرغم

من أن هناك نقاطا تلتقي بها الاشتراكية مع التعاليم الدينية. فزعيم الاخوان المسلمين في سوريا، مصطفى السباعي، يقول في كتابه اشتراكية الاسلام (١٩٥٨) بأن حق الانسان في الملكية ليس مقدسا كما أنه ليس مطلقا. أما سيد قطب فلا يؤيد مفاهيم كاشتراكية الاسلام أو التأميم على الرغم من ايمانه بأن بعض الأمور يجب أن تخضع ملكيتها للدولة كبعض الصناعات والخدمات ولكنه يرفض مقارنة المفاهيم الغربية بالمفاهيم الاسلامية. أما بالنسبة للاقليات فقد حث الاسلام على التسامح مع أهل الذمة واحترام حقهم في الملكية والحياة في مقابل دفعهم للجزية واعفائهم من الخدمة العسكرية ومن تسلم وظائف في الدولة. ويرى الراديكاليون ضرورة الابقاء على هذه الأوضاع كما هي. ومن الملاحظ أن الأقليات غير المسلمة من المسيحيين وقد يكون للأمر علاقة بالنظرة الاسلامية لأهل الذمة، قد أظهرت وعيا، أثناء وجود الاستعمار وبعده، قدموا أيديولوجيات مختلفة داخل العالم العربي كالقومية العربية عند بطرس البستاني ونجيب عزوري، واشتراكية سلامة موسى، والتأكيد على الاقليمية السورية عند انطون سعادة، وفرعونية لويس عوض وعلمانية ميشيل عفلق وماركسية جورج حبش.

ويناقش الفصل الرابع موضوع الثورة والتغيير عند أهل السنة. ويؤكد المؤلف على أن أهل السنة والجماعة ينكرون الثورة والخروج على الحاكم كقاعدة عامة. ولكن الراديكاليين من أهل السنة في القرن العشرين عادوا لفكر ابن تيمية (من القرن الرابع عشر الميلادي) والذي، يرى المؤلف أن له تأثيرا قويا على الحركات الاسلامية الجديدة المتطرفة. ويرى ابن تيمية أن الأمة الاسلامية لا تحتاج الى زعيم واحد فقط (إمام) بل عدد منهم. ولكن هذه النظرة أدت الى ايجاد عدد كبير من الجماعات الاسلامية والتي قد تتصارع مع بعضها البعض مستقبلا أو قد تطرف بعضها أكثر من غيرها كما هو الحال مع جماعة التكفير والهجرة. ولكن وبغض النظر عن التطرف أو عدمه أو عن الكثرة أو القلة فان استراتيجية هذه الجماعات في تحقيق أهدافها ينبع من أن المجتمعات الاسلامية، ممثلة بهذه الجماعات في حالة حرب مع أهل الكفر، والتي على «الطليعة» كما يسميهم سيد قطب البقاء داخل المجتمعات التي يعيشون بها، مكونين مجتمعات مغلقة. ومن طبيعة هذه المجتمعات المغلقة أن تكون متكاملة ولا يسمح للغرباء بالدخول بها، وتحاول المجتمعات المغلقة التأثير بالمجتمعات الكبيرة وتحولها لصالحها من أجل تغيير المجتمعات ككل والتي ستصبح مجتمعات اسلامية صرفة. وعليه يمكن تفسير وجود جماعات الاخوان المسلمين، التكفير والهجرة، التحرير الاسلامي، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مصر، وكتائب محمد والمجاهدين في سوريا، والتوحيد الاسلامي وجند الله في لبنان استراتيجية في تحقيق أهداف «الطلائع». وقد يكون ما قاله سيد قطب أثناء محاكمته تعبير عن فلسفة هذه الجماعات «نحن أمة الايمان نعيش في مجتمع جاهلي. نحن لا نرتبط بالدولة أو بالمجتمع ولا ننتمى لأي منهم. وكجماعة مؤمنة نجد أنفسنا في حالة حرب مع المجتمع. وأما المكان الذي نعيش فيه فهو دار الحرب».

السياسات المتبعة في العالم العربي باتجاه الراديكاليين المسلمين هي: اقناع رجال الدين الموالين للحكم القائم بشرح ابن تيمية من جديد واثبات انه قد شرح وفهم بطريق خاطىء كما فهمه الراديكاليين، واعتبار الراديكاليين خوارج لا بد من محاربتهم لأنهم ينادون بضرورة الخروج على الحاكم ويكفرون الحكام المسلمين. وبالفعل فقد بدأت آراء الراديكاليين، نتيجة للسياسات

المتبعة، في التحول الى عدم إطلاق الأحكام في السبعينات والثمانيات. وبعد مقتل الرئيس السادات بدأت دار الانصار وهي الدار المصرية المختصه بنشر الاسلاميات، تنشر كتبا ومقالات تحث على عدم اتباع طرق الخوارج واعتبارهم أعداء للاسلام. وقد صدر أول كتاب عن هذه الدار بعنوان: الخوارج، الأصول التاريخية لقضية تكفير المسلمين، يحث فيها الكتاب على عدم اتباع هذه الطرق.

ويتحدث الفصل الخامس عن المحيط العام الذي تعمل فيه الجماعات الراديكالية الاسلامية، والمحيط الاجتماعي والسياسي مهم جدا لهذه الحركات تماما كما هو مهم لأي حزب سياسي، أو تجمع عمالي. فمن المحيط تستمد هذه الحركات كوادرها وتغذي المحيط الاجتماعي أفكارها وتساهم في خلق المجتمع الجديد. ويرى المؤلف أن فشل الايديولوجيات الأخرى في المجتمعات العربية هى التي ساهمت في رفع شعار «الرجوع الى الأصول الدينية» والواقع أن فشل محاولات الوحدة العربية وفشل شعارات القومية العربية والهزائم العربية سنة ١٩٤٨، وسنة ١٩٦٧ أدت الى اتجاه عامة الناس الى الدين كملجأ لسد الفراغ الذي يعاني منه العربي المسلم في مجتمعاته، والدليل على ذلك زيادة نشر الكتب الدينية. فكتاب مصطفى محمود، (رحلتي من الشك الى الايمان)، كان أكثر الكتب مبيعا في أسواق العالم العربي في السبعينات وكتاب خالد محمد خالد، الدولة في الاسلام (١٩٨١)، من أكثر الكتب مبيعا في الثمانينات، علما بأن صاحب الكتاب الأول كان شيوعيا، ونادى صاحب الكتاب الثاني بفصل الدين عن الدولة في كتابه (من هنا نبدأ) الذي نشر سنة ١٩٥١.

ولكن المراجع يعتقد أن مشكلة العالم العربي هي هويته. فالعالم العربي في القرن العشرين فاقد لهويته، وما المحاولات القومية أو الدينية الا محاولات لإشباع الفراغ الذي يعاني منه الساسة والسياسيون والوطن والمواطنون. ان قضية اكتشاف الهوية في هذه المجتمعات لا تأتي الا عن طريق فهم جديد للتراث الاجمالي الحضاري الذي ما زال غامضا. وسوف تختفي شدة النزعة الدينية، التي ساهم نجاح الثورة الايرانية سنة ١٩٧٩ في إشعالها وبعد التأكد من أن الانتصار الديني لم يف بالغرض المطلوب تماما كما أن النزعات القومية والليبرالية وغيرها لم تؤد الى تحقيق الأهداف وأهمها اكتشاف هوية الفرد العربي والمجتمع العربي والدولة العربية. (لمزيد من التفاصيل راجع كتابنا التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي (١٩٨٥).

ويبحث الفصل السادس في تقييم اليساريين العرب للحركات الراديكالية الاسلامية. ويقرر المؤلف أن أهمية اليساريين في أنهم جعلونا نفهم تاريخ الشرق العربي ومحنة المسلمين والعرب والقومية العربية من خلال تحليلاتهم للمواقف التاريخية الاسلامية العربية. فصادق جلال العظيم وأدونيس وزكي نجيب محمود أكدوا أن العودة الى العهود القديمة بعقلية حديثه شيء يكاد يكون من قبل المستحيلات. وأخبرنا الأخير (محمود) أن فترة ما بين الحربين كانت فترة تأمل للفكر العربي نتج عنه أعمال خلاقة أما اليوم فان المرء لا يساوي شيئا البتة. ففي تلك الفترة استطاع طه حسين أن يشكك في التاريخ العربي واستطاع على عبد الرازق المطالبة بفصل الدين عن الدولة.

والواقع أن الامور أخذت طابعا مغايرا منذ النصف الثاني من القرن العشرين. وحتى بعض

اليساريين يعتقدون أنه اذا أراد اليسار أن يعيش فعليه التصالح مع الدين، ويطالب زكي نجيب محمود في كتابه نحو مجتمع جديد بضرورة «نبش» التراث وأخذ ما هو صالح منه، ويرى (منح الصلح) أن حركة التحرر العربية لا مكان لها الا من خلال الاسلام. وعلى ذلك يمكن ملاحظة تراجع اليسار العربي من القومية الى الاسلام حتى أن بعضهم (غالي شكري مثلا) يرى أن القومية لا تزيد عن كونها ألعوبة استعمارية على الرغم من اقتناع اليسار أن لتطبيق الاسلام كما تراه الجماعات الراديكالية أخطار منها : تقسيم البلاد الى مسلم وغير مسلم ووقوف السلطة الاسلامية امام التحديث وغياب الحرية والديموقراطية. وعلى ذلك فقد فشل اليساريون في وضع فلسفة وقواعد لمجتمع جديد. أما الراديكاليون المسلمون، كما يرى المؤلف في خاتمة كتابه، فهم الذين طوروا فلسفة قائمة على ثلاثية الجاهلية مقابل التحديث والتمرد على الصعيدين الداخلي والخارجي و «الطليعة» مقابل المجتمع المضاد. ويرى المؤلف أن نجاح الراديكاليون لا يتوقف على فلسفتهم وفعلهم فقد بل يتوقف على ماذا يمكن أن يفعله معارضوهم. ويؤكد المؤلف أن تغيير الأوضاع الاقتصادية سوف يقلل من أخطار الراديكاليون خاصة في مصر وسوريا.

وفي الختام فقد كتب الكتاب بلغة سهلة وممتعه، واعتمد المؤلف على المصادر الأولية باللغة العربية والانجليزية مع تحليل كان بالامكان أن يكون أعمق من ذلك خاصة عند مناقشته لمستقبل الحركات الراديكالية واستمرار وجودها أو عدمه. وكقارىء تمنيت لو ناقش الكتاب حركات أهل السنة في بلاد عربية أخرى الى جانب الدول التي اهتم بها الى جانب الحركات الشيعيه أيضا ولكن للمؤلف عذره في ذلك.

الهوامش

١ ـ لايتفق المراجع مع المؤلف في تسمية الصحوة الاسلامية. فالصحوة تفيد معنى الانقطاع لفترة من الفترات للرجوع الى ما كان عليه الحال قبل النوم (الانقطاع)، الأمر الذي لم يحدث مع الفكر الاسلامي نفسه، ولكن الفكر الاسلامي الذي يسمى «بالصحوة» انما هو ناتج عن رد فعل جديد لم يسبق للمنطقة أن شاهدته وهو التحديث الغرب والتبعية الغربية الذي نتج بعد مايسمى «الاستقلال السياسي» في الأقطار العربية. ويرى المراجع تسمية الأمر بالمخرج الديني الاسلامي بدلا من الصحوة الدينية.

مشكلات العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي

ابراهيم بدران
عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٨٥، ٢٦٩ ص.

مراجعة : أسامة أمين الخولي
معهد الكويت للأبحاث العلمية ـ الكويت

يوحي عنوان الكتاب بأنه يتصدى لمجمل مشكلات العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي، ولكن المؤلف يبادر في المقدمة ببيان أن «الدراسة تتناول مشكلات الكوادر العلمية والتكنولوجية بشكل خاص ضمن اطار اجتماعي سياسي واقتصادي للوطن العربي بالدرجة الأولى وللدول المتخلفة عموماً، وأنها تركز «بالدرجة الأولى على الكوادر العلمية والتكنولوجية العالية أي خريجي الجامعات، ليس لأن الأهمية المطلقة هي في جانب هذه الكوادر ولكن بسبب الضجة الاعلامية والكتابية المحيطة بها، وبسبب حجوم الاستثمارات الضخمة التي توظف من أجل اعداد هذه الكوادر بسبب استمرار الاستعانة بالكوادر الأجنبية المناظرة». ولكن النظرة الشمولية التي يعالج بها الكتاب أمر الكوادر العلمية والتكنولوجية قد فرضت عليه أن يتطرق الى مسائل جوهرية في صميم الممارسات العلمية والتكنولوجية في الوطن العربي، والتي تنعكس بحدة على أوضاع هذه الكوادر ومهامها، بل أن الأمر اقتضى التطرق الى منظومة القيم الاجتماعية والنظام التربوي بأسره.

وفي الفصل الأول المعنون «مدخل الى المشكلة» استعراض لملامح ازدهار الحقبة النفطية في العقد الماضي وانتشار النزعات الاستهلاكية دون توسع في الانتاج الصناعي بشكل عام، وتنفيذ مشاريع تنمويه طموحة تحتاج الى أعداد كبيرة من الكوادر المتخصصة كان لابد وأن تأتي من الخارج، وتحذير من أن الأزمة تزداد حدتها بعد تسليم المشاريع للعناصر الوطنية. وفي خصوصيات الوطن العربي اشارات الى عدم انتظام التوزيع السكاني ، والى وجود صحاري شاسعة تعوق الاتصال، وسيادة جو حار، جاف أو رطب، يؤثر على انتاجية الفرد، وانتشار الأمية ، واتساع الهوة بين المدينة والقرية. ومن المستحيل ـ مع حاجة الوطن العربي لمئات الألوف من الكوادر العلمية والتكنولوجية ـ أن تحل مشكلتها في اطار قطري ورثه الوطن العربي من سعي الاستعمار للتفتيت، وعجز المجتمعات المستقبلة للكوادر الوافدة، وهي كوادر ذات دور حضاري أو سياسي ، عن استيعابها كما حدث في الدول الصناعية، وتأكيد «مؤقتية» وجودها من خلال تطبيق قوانين الأجانب على العرب (تأشيرات الدخول والخروج ، ونظام الكفالة، والقيود على الملكية).

وعند مقارنة الاحتياجات القائمة بالكوادر الموجودة يشير الكتاب الى أننا نحتاج ـ اذا ماقورنا باسرائيل ـ الى ستة أضعاف عدد الكوادر المتاحة حاليا، والى نصف قرن من معدلات النمو الحالية

لادراك مستوى الدول المتقدمة كما هو اليوم. ولكن المؤلف يبادر بطرح تحفظاته على الاستنتاجات القائمة على المعايير الكمية مشيرا الى اعتبارات ثلاثة هي: تحديد مفهوم التصنيع ومستواه واتجاهه، والفرص التي تتيحها الثورة التكنولوجية لتخفيض أعداد العمالة اللازمة للانتاج، وضرورة تغير التركيبة الاجتماعية تغييرا جذريا لايمكن أن يتحقق بسرعة، أو دون وعي سياسي واجتماعي لدى القيادات بأبعاد التغيير ومعطياته. ومن هذا المنطلق فانه يرفض الموقف «التكنولـوجي» (Technologistic) الذي يرى الخلاص في فيض من المعدات والكوادر، ويعتبره موقفا سطحيا يتجاهل مسائل حاسمة في عملية التغيير. ويبادر المؤلف ليؤكد أن هذا لا يشكل دعوة لابطاء معدلات التنمية، لينتقل الى مناقشة اختيارين رئيسيين يواجهان الوطن العربي، هما ضمان حد أدنى من الحاجات الأساسية، أو الالتزام بالامكانات المتاحة، ماديا وبشريا. وهو يشير الى أن الخيار الأخير يعني تجميد التنمية، بينما الأول أكثر اغراء أو تجاوبا مع الطموحات عندما تتوفر الموارد المالية. ولكن التخطيط داخل أي من هذين الخيارين يرتبط أيضا بالفلسفة الاجتماعية ـ السياسية للنظام الحاكم، وللخبراء والكوادر التي تحدد سلم الأولويات. ويخلص المؤلف من هذا التحليل الى ازدياد أهمية دور الكوادر العلمية والتكنولوجية ليعرض في الفصول التالية بعض الملامح الرئيسية لمنطلقات يراها عملية وواقعية لمواجهة الحاجة الى زيادة هذه الكوادر في اطار وطن عربي واحد، به وحدات تتبادل الاستثمارات المالية والبشرية.

وينتقل المؤلف في الفصل الثاني لمناقشة المفاهيم الأساسية للعلم والتكنولوجيا، بدءا بتعريف الكوادر العلمية والتكنولوجية لينتقل الى تأكيد مايسميه «مجتمعية» التكنولوجيا، وأهمية تفهم طبيعة «الآلة الانتاجية للمجتمع»، ودور القيم والسلوكيات والالتزام الاجتماعي ـ السياسي والوعي الاقتصادي. ولما كانت التكنولوجيا في هذا الطرح، وعلى عكس العلم، ظاهرة جماعية ذات علاقة جدلية مع البنية الاجتماعية والاقتصادية، فان الدعوات «التكنولوجية» تصبح عقيمة وعاجزة عن احداث التطوير الصناعي بمجرد جلب تكنولوجيا «متقدمة» لأن التكنولوجيا، تاريخيا، نتاج للمجتمع، والتكنولوجيا المنقولة لا تستمر ولاتنمو الا اذا تم استيعابها في مجتمعها الجديد، والتفاعل معها في آلة الانتاج. ويبرز المؤلف هنا حالتين متميزتين لنقل التكنولوجيا في القرن العشرين، أولاهما تهجير الكوادر العلمية والتكنولوجية في أعقاب الحرب العالمية الثانية واستقرارها في مجتمعاتها الجديدة، وعلى عكس الأوضاع في الوطن العربي، وثانيتهما هجرة الكوادر اليهودية الى فلسطين. ويقارن بين هذا وبين حالات النقل في العالم الثالث في ظل الاستعمار لوحدات تكنولوجية منعزلة ومنكفأة على الذات، لاتربطها بالمجتمع علاقات اجتماعية ولا تشاركه في أنماط الحياة والقيم ولا تنقل اليه ممارساتها المتطورة. أما بعد الاستقلال السياسي، فقد كان النمط السائد للاستعمار الجديد هو تصدير الآلات بدلا من السلع لارضاء التطلعات الوطنية للاستقلال الاقتصادي واستغلال الثروات الطبيعية للاسراع في عمليات التحديث وما أدى اليه من تراكم أرصدة نمت معها برجوزاية محلية صغيرة تهتم بالتصنيع الاستهلاكي، وليس بناء هيكل اقتصادي راسخ.

ويناقش هذا الفصل مصطلح «التكنولوجية» بشيء من التفصيل مشيرا الى أمثلة صارخة لامتلاك أدوات الحضارة دون قيم المجتمع الصناعي، والى أن وجود وحدات تكنولوجية

متراصفة، وليست أجزاءا من منظومة، يبقى طابع الاغتراب على نحو ما كان عليه في السابق ويؤدي الى الفشل في تطوير المستوى الحضاري. ففي غياب الوعي السياسي الاجتماعي تصبح اتاحة المعدات المتطورة عقبة في تواتر الحركية الداخلية للمجتمع وتطوير التكنولوجيا المحلية. ويخلص المؤلف الى أن «التكنولوجية» دعوة برجوازية ـ ليبرالية لتكنوقراطيين غير ملتزمتين اجتماعيا جاءت من أفكار وقيم المجتمعات التي درسوا فيها أو التي نقلوا عنها، ومن الانبهار بانجازات هذه المجتمعات التي درسوا فيها أو التي نقلوا عنها، ومن الانبهار بانجازات هذه المجتمعات تحت تأثير زخم اعلامي جارف والانخراط في تخصصات هي استمرار حضاري للمجتمع المتقدم، يتواكب مع جهل الجماهير البسيطة وعفويتها وتطلعاتها التي تجعلها بدورها منبهرة بالتكنولوجية. وينبه الكتاب الى أن فكرة اختزال الزمن التي تنطلق منها هذه الدعوة تنسى أن الذي يُختزل هو العمليات نفسها، لا زمن تحولات الانسان ومجتمعه، والذي يجب أن يرتبط بمفاهيم اجتماعية متقدمة تثمّن الزمن في حد ذاته.

ويختتم هذا الفصل بنظرة في الأبعاد الاجتماعية للتطور التكنولوجي تشير الى أن الصفات الدينامية والتاريخية والاجتماعية للتكنولوجيا تنسحب أيضا على الكوادر التكنولوجية وعلى العلوم والمعارف الانسانية. فالأهمية النسبية للعلوم تتغير من زمان الى زمان، مشيرا الى تراجع علوم الزراعة مع ظهور الصناعة، واختفاء قيم المجتمع الزراعي لتحل محلها قيم وثقافات المجتمع الصناعي، بل وتحول الزراعة نفسها الى صناعة، وانتقال الانسان ومن حماية نفسه من تعسف الطبيعة الى تطويعها لخدمته، منبها الى أن البلدان المتخلفة متخلفة في كل شيء، حتى في العلوم الانسانية، وأنها لاتملك سلم أولويات عقلاني للعلوم والمعارف، ومن ثم، في شأن الكوادر أيضا. ويختتم هذا الفصل بالتنبيه الى أن نظم التربية والتعليم لم تتغير عما شكلتها عليه المصالح الاستعمارية وأنها تحاكي نظم الدول الصناعية المتقدمة، دون مراعاة الاحتياجات المحلية والمرحلة الحضارية التي أدركها المجتمع. وهكذا نشاهد الموقف المتناقض الذي يتواجد فيه النقص والفائض في الكوادر العلمية والتكنولوجية، جنبا الى جنب.

والفصل الثالث (الكوادر) هو جوهر موضوع الكتاب وأطول فصوله، اذ أنه يناقش حشدا من القضايا المتشابكة. وهو يبدأ بتصنيف الكوادر الى ابتدائية، ومتوسطة، وخريجين، وعالية، وممتازة. ومع تسليمه بالكيان الهرمي لهذه الأصناف، الا أنه يؤكد وجود تنوعات كمية طبقا لنوع الصناعة والتكنولوجيا المستخدمة. وهو يشير الى ظاهرة بطالة الكوادر بعد المتوسطة في الوطن العربي مع ان عددها قليل بالنسبة لعدد السكان والموارد الطبيعية ومستوى المعيشة والطموحات. ويعزو ـ على نحو ماهو مألوف الآن ـ التهافت على التعليم الجامعي الى التطلعات الاجتماعية التي لاتأخذ في الاعتبار الحاجة الى تخصص ما أو لياقة الطالب له. وكانت النتيجة هي تراكم أعداد اضافية لأداء نفس العمل ووجود كوادر تعمل في غير تخصصها أو في أعمال المستوى الأدنى في التصنيف. وينعكس هذا على انخفاض «الكفاءة» «أو الكفاية» الانتاجية الناجم عن عدم هضم الأفراد للمفاهيم العلمية ـ التكنولوجية، ومن ثم، انخفاض كفاءة كل من النظام والفرد، بل ومجموعة الأنظمة في الكيان الاقتصادي. وهو يشير هنا ـ دون مبرر واضح ـ الى انخفاض معدلات النشر العلمي للأقطار العربية مقارنة باسرائيل. وهنا يقترح المؤلف أربعة معايير نوعية يناقشها

تفصيلا، هي: برامج التعليم والاعداد الفني، والخبرة العملية، والقدرة على الخلق والابتكار، وأخيرا الاحاطة بفلسفة التغيير الاجتماعي والانتماء السياسي. وفي شأن المعيار الأول يرى أن هناك طلابا يفوق عددهم القدرة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية، ومناهج طويلة، كثيرة المواد دون مبرر، وحواجز لغوية، وندرة في المراجع تنحو بالطالب الى الاعتماد على الكتاب المقرر، ومدرسون لايمارسون المهنة، يعلمون طلبة يقبلون على الكليات العلمية دون أن يكونوا صالحين للدراسات العلمية والتكنولوجية. كل هذا يؤدي الى تغريب العلم والتكنولوجيا عن الذهن والخيال. أما في شأن الخبرة العملية، فان مجال اكتساب الخبرة في الوطن العربي ضيق، وهو لا يستفيد من الخبرة الوافدة، بينما تركز وسائل الاعلام فيه الشعور بالعجز. وعندمال يناقش أمر القدرة على الخلق والابتكار فانه يرى أن تراثنا التاريخي ومناهجنا التعليمية لا تسمح بالمبادرة في اتخاذ القرار أو الابداع والابتكار. والاتجاه نحو شراء المعدات من الخارج لتجاوز هوة التخلف بسرعة لايفسح للابتكار الوطني مجالا. وأخيرا فان معوقات الاحاطة بفلسفة التغيير الاجتماعي هي التناقض القائم بين الاعداد المهني وبين مضمون مهمة الكادر في تطوير التركيبة الاجتماعية. ويشير هنا الى نمو الدور السياسي للتكنوقراط ـ رغم عزوفهم الظاهري عن السياسة ـ بأكثر كثيرا مما يحدث في الدول الصناعية. وهم يقومون بهذا الدور دون المام بالأبعاد السياسية ـ الاجتماعية لقراراتهم، وفي استعلاء على الشرائح الدنيا، وعدم اهتمام باحتياجات الجماهير وخبراتها ووجهة نظرها، منبها الى أن الوعي المفتقد هو الذي يؤدي الى تكييف المعلومات التكنولوجية لدفع عملية التحول. ثم ان مجرد التدريب في علوم الادارة والاقتصاد والاجتماع لايخلق الانتماء، اذ أن طبيعة نظم التعليم والامتيازات الاجتماعية هي التي تحدد الموقف الطبقي للكادر، وهي التي تنمي فيه عقدة التفوق.

ويركز الكتاب في الفصل الرابع على اختلال الهياكل التعليمية، مشيرا مرة أخرى الى عجز مزدوج للمنظومة الاجتماعية. في استيعاب فائض الكوادر العلمية ـ التكنولوجية، من ناحية، وزيادة أعداد خريجي الدراسات الانسانية من ناحية أخرى. وهو يرى ان هذا هو ناتج الفترة الاستعمارية التي شكلت النظام التربوي لتخريج موظفين حكوميين يكوّنون شريحة متميزة من أبناء الطبقات المسيطرة في المجتمع، مرتبطة بالسلطة ومتمثلة لأفكار المستعمر. وينتقل هنا، عن طريق بعض البيانات الاحصائيةالتي يعتبرها مجرد مؤشرات تقريبية لدرجة التصنيع، الى ابراز ضآلة الدارسين في المعاهد المهنية، ويربط بين هذا وبين الاندفاع نحو الدراسات الانسانية لسمو المكانة الاجتماعية للقب الجامعي والترفع عن العمل اليدوي. ان خريجي الدراسات الانسانية قد ساعدوا على انتشار «الذهنية» المعادية للعلم، مكرسين بها انقسام المجتمع الى عالم علم وعالم أدب منعزلين تماما، ومن ثم، الى اغتراب العلم. وهو يقترح العمل على مستويين، هما تدريس الانسانيات للكوادر العلمية والتكنولوجية، والتثقيف العلمي للكوادر التي درست الانسانيات. ويقترح لهذا ملامح نظام دراسي، محددا السنوات التي يرى تخصيصها لكل من نوعي الدراسات، ونظاما للتدريب الصيفي يشمل طلاب الانسانيات. ويختتم هذا الفصل بالتنبيه الى أن تشكيل عقلية المجتمع الصناعي ليست مسئولية المؤسسات التعليمية والاعلامية فقط، وينتهي الى الدعوة للحد من عدد دارسي الانسانيات، ودون أن يعني هذا الاقلال من قيمتها.

وفي الفصل الخامس والأخير ينتقل الكتاب من التشخيص الى اقتراح الحلول ويطرح ملامح هيكل تعليمي جديد منبها في البداية الى أن تحقيقه سيحتاج الى تشريعات اجتماعية وادارية ومالية مناسبة. ويمكن تلخيص هذه الملامح في :

- توسع في انشاء المعاهد المهنية يصاحبه تصحيح اوضاع خريجيها الوظيفية وتعزيز مكانتهم الانتاجية والطبقية.
- وقف التوسع في الدراسات الانسانية وتحويل معاهدها الى وحدات أبحاث صغيرة ومركزة، مشيرا الى أن هذا يتطلب تحقيق مرونة في النظام التربوي بحيث يتسع ويتقلص حسب الحاجة.
- مؤسسات علمية وتكنولوجية متغيرة السمات والمستويات لمواجهة التضخم في الكوادر العالية على حساب الكوادر الوسطى. ويحتاج هذا الى رفع مستوى الكادر المتوسط ووقف التوسع في الكليات العلمية والتكنولوجية بحيث تموّل الاستثمارات الجديدة مدارس ومعاهد مهنية، متوسطة وعالية.
- نظام الكادر المتكامل الذي يوفر استمرارية طبيعية بين مختلف مستويات الكوادر، ويحقق علاقات تعليمية ومهنية وانسانية سويّة بين مختلف المستويات، ومن ثم، تجانسا ذهنيا ونفسيا. وستمتد المرونة في النظام الى التخصصات وهيئات التدريس في تجاوب عملي لاحتياجات خطط التنمية.

ولابد أن ينسحب هذا كله على التعليم الثانوي والابتدائي، حتى ترسى قواعد اعداد الكوادر العلمية، بالمفهوم المطروح هنا ، على أسس راسخة. ويتطلب هذا تقليل المواد النظرية والابتعاد عن أسلوب الحفظ والترديد، وادخال مواد مهنية وتكنولوجية تعوّض القحط التكنولوجي للبيئة العربية وتكرس قيمة العمل اليدوي ـ الذهني، وتكتشف المواهب المهنية ـ اليدوية في وقت مبكر.

ان هذا الكتاب يكتسب أهمية خاصة من أن مؤلفه واحد من القيادات العلمية التكنولوجية في بلده، ولأنه يجمع بين عطائه في مجال عمله وبين ثقافة انسانية عريضة، واطلاع واسع، وفكر ثاقب ناقد وانتماء قومي أصيل. واذا ماكان القدر الأكبر من الكتاب قد انصرف الى التشخيص والتنظير، فربما كان مردّ هذا الى أنه قد كتب في السبعينات ، وفي أعقاب الثورة النفطية الأولى، اذ أن التاريخ الوارد في نهاية المقدمة هو منتصف عام ١٩٧٧. ولاشك أن الكاتب قد انتهى الى قناعة بأن التغيرات الحادة والمتتالية في أحوال الوطن العربي، وفي العالم من حوله، سواء في قفزة اسعار النفط الثانية أو الركود الاقتصادي في مطلع العقد الحالي. . . الخ، لاتغير كثيرا من تشخيصه للأوضاع ، وان كانت قد تركت أثرها واضحا على البيانات الاحصائية التي مضى عليها زمن غير قصير، وعلى الاقتباسات والمراجع التي شهدت السنوات الأخيرة اضافات كثيرة وهامة في رؤيتها للأوضاع الراهنة والمستقبلية وفيما هو متوفر منها الآن.

ولعل أهم مافي هذا الكتاب هو تعمقه في تحليل النشاط العلمي والتكنولوجي باعتباره نشاطا انسانيا يجري في مجتمع له خلفياته ومقوماته وظروفه الخاصة، والى حرصه على تفنيد دعاوي مايسميه «التكنولوجية» في أكثر من موقع. الا أن المقترحات الواردة في نهاية الكتاب بشأن علاج

الأوضاع القائمة، وبالذات في نظم التعليم والتدريب الحالية مما يصعب - ان لم يكن من المستحيل في الظروف الراهنة - تحقيقه. وهنا نلاحظ أن الكتاب، وقد أشار في أكثر من موضع الى «مجتمعية» التكنولوجيا والى أن أمر اعداد الكوادر العلمية والتكنولوجية ليس مسئولية النظام التربوي وحده، الا أنه لم يتطرق، من متطلبات الرؤية التي يطرحها، الى معالجة مسئولية بقية أجزاء المنظومة الاجتماعية - السياسية - الاقتصادية بمثل ماتطرق لمؤسسات التعليم والتدريب من اسهاب وتفصيل.

The Economic Development of Jordan

التنمية الاقتصادية في الأردن

بشارة خضر / عدنان بدران / Bichara Khader / Adnan Badran

وولفبورو، نيو هامبشير، كروم هيلم، ١٩٨٧، ٢٤٦ ص

مراجعة : جميل طاهر
قسم الاقتصاد - جامعة الكويت

يحتوي الكتاب على ثلاثة عشر بحث (فصل) قدمت لندوة علمية عقدت في آيار ١٩٨٥م في لوفين - لانوف (بلجيكا) من قبل مركز الدراسات والبحوث العربية في جامعة لوفين وجامعة اليرموك في الأردن. واشتملت المواضيع التي نوقشت في الندوة على المساعدات الخارجية. البنوك التجارية، التخطيط، هجرة الأيدي العاملة والتنمية الصناعية. مثل معظم الكتب التي تشمل أبحاث الندوات، تبدو البحوث في هذا الكتاب غير مترابطة الى حد ما حيث لن يجد القارىء تناسقا واضحا بين المواضيع المشار اليها عن الأردن. في المساحة المتاحة لهذه المراجعة، من الممكن فقط تناول بعض النقاط التي تبدو مهمة من وجهة نظر المراجع.

في الفصل الأول يحاول خليل حماد تقدير دالة الانتاج للاقتصاد الأردني بناء على دالة انتاج كوب - دوغلاس. حيث قام المؤلف بقياس معامل رأس المال للدخل للفترة ١٩٦٧ - ١٩٨١ ولكنه لم يوضح إذا ماكان قد استعمل العامل الحدي أو المتوسط لرأس المال للدخل. كان معامل رأس المال للدخل ٩ر١ : ١ خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٦١ و ٦١ر٢ : ١ خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٦ بينما في دراسة الأمم المتحدة (١٩٧٠) قدر معامل رأس المال للدخل بحوالي ٣ : ١

خلال الفترة ١٩٥٤ ـ ١٩٦٤ ، وكان من الممكن أن يقوم المؤلف بشرح طبيعة العوامل التي قد تكون أثرت على معامل رأس المال للدخل في الأردن مثل التكنولوجيا ، معدل النمو، مساهمة قطاع الزراعة في الناتج القومي الإجمالي الخ . . .

الهدف من الفصل الثاني كان دراسة دور المساعدات الخارجية في التنمية الاقتصادية للأردن . وقدم خليل حماد في هذا الفصل وصفا لمصادر المساعدات الخارجية وطبيعة توزيعها وعبئها على الاقتصاد الأردني حيث ان حوالي ٧٩ر١٪ من اجمالي المساعدات خلال الفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٨٣ كانت من الدول العربية . وقد قام المؤلف بشرح طبيعة عبء المساعدات (خدمة الدين) كنسبة من الصادرات فقط، لكن من المعروف أن للمساعدات أعباء أخرى مهمة تتمثل بالتبعية السياسية والاقتصادية، وكان على الكاتب ان ينظر لمثل هذا النوع من العبء بشكل أو بآخر.

أما الفصل الثالث لمؤلفه م . أ . شير فدار حول عائدات (تحويلات) الأردنيين العاملين في الخارج حيث وصلت الى حوالي ٣٤٠ مليون دينار اردني عام ١٩٨١ وقد زادت عن حجم الصادرات بـ ١ر٥١٪. وأشار المؤلف الى أن حوالي ٥٠٪ من تحويلات الأردنيين العاملين في الكويت تذهب لأغراض استثمارية. والبحث يحتوي على بيانات قيمة عن حجم عائدات العاملين في الخارج من بعض الدول المصدرة للعمالة بشكل عام وعن الأردنيين العاملين في الكويت بشكل خاص. ولاشك أنه كان من الممكن زيادة أهمية الدراسة فيما لو قام الكاتب بتحليل مساهمة هذه العائدات في كل من القطاعات الاقتصادية المختلفة في الأردن.

الهدف من الفصل الرابع لمؤلفه رودني ويلسون هو تقييم مدى مساهمة البنوك الخاصة في تنمية الاقتصاد الأردني، مثلا، هل كانت المؤسسات المملوكة للأفراد أكثر فائدة من المؤسسات الحكومية؟ المصدر الرئيسي للائتمان هو القطاع الخاص حيث شكلت الودائع الحكومية جزءا بسيطا نسبيا من اجمالي الودائع . معظم القروض الممنوحة كانت للتجارة والبناء والتشييد (٦٠٪ من اجمالي القروض). وفي الحقيقة لم يوضح المؤلف فيما إذا كانت ودائع الأردنيين العاملين في الخارج وخاصة العاملين في الدول المصدرة للنفط تبقى في البنوك الأردنية أويتم تحويل معظمها الى الضفة الغربية. وكان من الممكن أن يشير الكاتب، بقدر الإمكان، الى حجم التحويلات الى الضفة الغربية . وهنا تجب الاشارة الى أن هذه الدراسة تعتبر جيدة وتحتوي على احصائيات قيمة للطلبة والباحثين في الاقتصاد الأردني.

يقدم الفصل الخامس لمؤلفه كونارد سيليفيك عرضاً سريعاً لموارد الأردن وموقعه من وجهة نظر جغرافية اقتصادية. فالأردن يعتبر ثالث دولة مصدرة للفوسفات في العالم (٩٪ من اجمالي السوق العالمي). ويعتقد الكاتب أن الأردن لم يعد دولة زراعية حيث أن حوالي ٢٠٪ فقط من الأيدي العاملة تعمل في قطاع الزراعة والتي انخفضت مساهمتها في الناتج القومي الاجمالي من ٦ر١٤٪ عام ١٩٧٢ الى ٧٪ عام ١٩٨٢ . ويستعرض الكاتب بعض المؤثرات السلبية في تنمية الأردن مثل التهديد المستمر من اسرائيل، معدل النمو السكاني المرتفع ، زيادة الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية وعلى الواردات النفطية. وكان من الأفضل لو أن الكاتب حلل أسباب انخفاض مساهمة قطاع الزراعة في الناتج القومي الاجمالي بهذا الشكل. وهذا الفصل يعتبر مجرد

وصف وعرض عام والإحصائيات المستعملة تعتبر الى حد ما قديمة حيث أن أحدثها كانت عام ١٩٨١/١٩٨٢م.

الفصل السادس لمؤلفه ناجي أبو رميله اشتمل على عرض لموارد الأردن الاقتصادية، الزراعية، البشرية، المياه والثروة الحيوانية بالاضافة الى عرض عام لخطط التنمية الزراعية خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٨٠. وفيه استعرض الكاتب خمس مراحل مر بها الاقتصادالأردني خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٨٠. ولايبدو واضحا للمراجع بناء على أي أسس ومعايير تم تقسيم تطور الاقتصاد الأردني الى هذه المراحل الخمس هل هو معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي؟ أو الخطط الاقتصادية.. أم ماذا؟ يقول الكاتب انه في المرحلة الرابعة (١٩٧٣ - ١٩٧٥) استطاع الاقتصاد الأردني الخروج من محنته ومن التحديات التي واجهته سالما (ص٩٦) ... في الحقيقة معنى الخروج سالما غير واضح هنا. فالكاتب يستعمل أحيانا الناتج القومي الاجمالي وأحيانا أخرى الناتج المحلي الاجمالي (ص٩٧) للاشارة الى معدل النمو الاقتصادي بينما هناك فرق بين هذين المؤشرين.

الفصل السابع لمؤلفه أيان سيكومب يستعرض فيه بشكل موجز مدى تطور مساهمة الأردن في سوق العمل الدولية ويقيم في نفس الوقت تصور الأردن لهجرة العمالة الأردنية. الاحصائيات والبيانات المستعملة تعتبر الى حد ما قديمة (حوالي ١٩٧٥). لاشك أنه كان من الممكن أن تزداد أهمية هذه الدراسة لو أن المؤلف قام بتحليل التخصصات والمهن للعمالة المهاجرة. اعتقد أن انخفاض أعداد الأردنيين العاملين في الخارج لم يكن فقط نتيجة لتفضيل العمالة الأسيوية في الدول المصدرة للنفط وانما كذلك نتيجة لانخفاض معدلات النمو في هذه الدول لأسباب سياسية واقتصادية.

الفصل الثامن لمؤلفه مايكل سوليفان ويدور حول التنمية الصناعية في الأردن حيث أن هدف الحكومة خلال الخطة الحالية هو زيادة مساهمة قطاع الصناعة والمناجم في الناتج المحلي الاجمالي من ٨ر٢١٪ الى ٣ر٢٩٪ وفي نفس الوقت تخفيض أهمية قطاع الخدمات من ٦١٪ الى ٤ر٥٤٪. مثل معظم الأبحاث المقدمة في هذه الندوة فان هذه الدراسة تعتبر الى حد ما وصف لقطاع الصناعة في الأردن مع ذكر بعض البيانات من حين لآخر. لاشك أنه كان من الأفضل لو أن الكاتب حاول تقييم قطاع الصناعة بشكل عام وسياسة الحكومة نحو هذا القطاع بشكل خاص لمعرفة الجوانب الايجابية والسلبية في هذا المجال.

يعتبر الفصل التاسع لمؤلفه دايتروبس عرض عام لمنجزات القطاعات المختلفة في الاقتصاد الأردني خلال حقبة السبعينات. يوضح هذا الفصل أهداف ودرجة تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية ١٩٨١-١٩٨٥. لم يوضح المؤلف لماذا استعمل بيانات عام ١٩٨٠ فقط. لاشك انه يمكن الحصول على أهداف الخطة من معظم النشرات الحكومية حيث لايوجد داعي لشرحها في هذا الفصل بمثل هذا الشكل.

أما الفصل العاشر لمؤلفه بشارة خضر فيدور حول أهداف ومنجزات خطط التنمية الخمسية الأخيرة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ و١٩٨١ - ١٩٨٥. يعتبر هذا الفصل مشابه الى حد ما للفصل السابق من حيث كونه عرضا عاما لخطط التنمية في الأردن. يعتقد المؤلف أن الهدف الرئيسي لواضعي

خطط التنمية في الأردن هو تخفيض نسبة التضخم جذب رؤوس الأموال العربية وتخفيض نسبة البطالة. مثل بقية معظم الأبحاث قدم المؤلف بيانات واحصائيات تيسر الحصول عليها من معظم النشرات الحكومية. لاشك أنه كان بامكان الكاتب، بدلا من عرض البيانات، أن يقوم بتحليل وتقييم مدى نجاح وفشل خطط التنمية الخمسية.

والفصل الحادي عشر لمؤلفه فرانسيوس ريفر عرض لمشكلة اعتماد الأردن على وضع اقليمي غير مستقر حيث أن الأردن يعاني حاليا من آثار الحرب العراقية ـ الايرانية ومن عدم الاستقرار في أسواق النفط والذي أثر على معدلات النمو في الأردن. يتوقع المؤلف أن يستمر الوضع الاقليمي على ماهو عليه حتى نهاية الثمانينات. يعتقد الكاتب كذلك أن اسعار النفط سوف تستمر في الانخفاض لأقل من ٢٠ دولار للبرميل. في الوقت الذي عرض فيه المؤلف لبعض التصورات المستقبلية عن حرب العراق ـ ايران وعن اسعار النفط الا أنه لم يستطيع ان يبرر او يشرح معظم الفروض التي بنى عليها مثل هذه التصورات. مثلا لماذا يتصور أن أسعار النفط سوف تبقى أقل من ٢٠ دولار للبرميل.

وهدف الفصل الثاني عشر لمؤلفه مايكل شانيلوس الى وضع تصور عام لتنمية الأردن الاقتصادية في ضوء بعض المؤشرات الهامة في الاقتصادات العربية منذ الستينات. ويعتقد المؤلف أن الأردن تعتبر دولة مؤجّرة وذلك نتيجة للدور الذي تلعبه مصادر الدخل الخارجية في الاقتصاد الأردني ونتيجة للعجز في الميزان التجاري وفي الميزانية العامة. اعتقد أن تعريف المؤلف للدولة المؤجرة يعتبر الى حد ما غامضا ومطاطا. بناء على تعريف الكاتب فان معظم، إن لم يكن جميع، الدول النامية تعتبر مؤجّرة لأنها تعتمد بشكل رئيسي على مصادر دخل خارجية، وعندها عجز في الميزان التجاري وفي ميزانيتها العامة. هذا الفصل يعتبر غير منتظم بشكل دقيق وجيد حيث يجد القارىء صعوبة في متابعة وجهة نظر الكاتب.

يعتبر الفصل الأخير لمؤلفه بدران بيضون أهلاوات، ورام فيجوري محاولة لوضع تصور مستقبلي لكيفية تقوية وتنشيط عملية التنمية في الأردن. اهتمام المؤلفين في هذا الفصل ينصب بشكل رئيسي على مايمكن حدوثه خلال عملية ادارة التنمية في الأردن. ويحتوي هذا الفصل على بعض الإحصائيات الجيدة لبعض المؤشرات الاقتصادية في الأردن. كان على المؤلفين عند قياس حجم عبء ديون الأردن الخارجية قياس نسبة خدمة الديون للصادرات وليس فقط نسبة خدمة الديون للناتج القومي الاجمالي. قياس معدل التنمية بمستوى الناتج القومي الاجمالي تعتبر الى حد ما غير دقيق لأنه من الممكن أن يكون هناك زيادة في الناتج القومي الاجمالي بدون أن يصحبه تغير هيكلي في طبيعة العلاقات السائدة بين موارد الانتاج.

ومثل معظم الأبحاث المقدمة في ندوات ومؤتمرات الاقتصاديين تبدو الأبحاث هنا غير متوازية، وعدم التوازن لايظهر فقط بالنسبة لنوعية الباحثين وإنما كذلك بالنسبة للمحتويات. باستثناء بحث أو اثنين نجد أن المؤلفين قاموا بعرض وصفي فقط مما يقلل مدى الاستفادة من هذا الكتاب. وبشكل عام ، فان تقييم هذه الأبحاث مقارنة بالأبحاث التي تقدم في مؤتمرات الاقتصاديين وباحثي العلوم الاجتماعية تعتبر الى حد ما مقبولة. إذ لاشك أن هذا الكتاب لن يقدم اجابة لكل أسئلة القارىء عن تنمية الأردن الاقتصادية الا أنه في نفس الوقت لن يضلله.

Bourgeois Sociology of the Late Twentieth Century

وجهة نظر حول السوسيولوجيا الغربية

V.N.Ivanoff

معهد الدراسات السوسيولوجية، أكاديمية العلوم
موسكو، دار العلم، ١٩٨٦ ، ٢٧٦ ص.

مراجعة : زياد القباني
قسم الاجتماع ـ جامعة موسكو الحكومية

صدر عن دار العلم بموسكو أواخر عام ١٩٨٦ كتاب جديد وهام في حقل علم الاجتماع تحت عنوان «السوسيولوجيا الغربية في نهاية القرن العشرين ـ نقد الاتجاهات الأكثر جدة». ويشكل الكتاب محصلة عمل امتد عدة سنوات لعدد من العلماء السوفيت العاملين في معهد الدراسات السوسيولوجية التابع لأكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي. وتدور الفكرة الرئيسة لهذا الكتاب حول الحالة الراهنة لعلم الاجتماع النظري في البلدان الرأسمالية المتطورة، وحول جوهر الصراع الدائر بين اتجاهين رئيسيين في هذا العلم: اتجاه الأزمة واتجاه الاستقرار. وتم عرض هذين الاتجاهين على صفحات الكتاب انطلاقاً من التناقضات الداخلية الخاصة بعلم الاجتماع الغربي. وعلى هذا الأساس ينقسم الكتاب الى ثلاثة أقسام رئيسية هي: اشتداد النزعة التأزمية، نمو النزعة الاستقرارية، وينظر العلماء السوفيت، الى هاتين النزعتين المتناقضتين من خلال ارتباطهما الداخلي، على الرغم من أن كل منهما تحدد ذاتها من خلال علاقتها بالأخرى. وهذا ماسيتبينه القارىء بكل وضوح في القسم الثالث من الكتاب الذي يدور حول صراع النزعتين المذكورتين في الحقول الأختصاصية من المعارف السوسيولوجية.

إن خصوصية الفكرة الرئيسية للكتاب مرتبطة بتثبيت تلك الحقيقة، التي غالباً مايتم اهمالها، ألا وهي أن الأزمة ترتبط داخلياً مع مجموعة من التصورات حول الواقع الاجتماعي والموجودة في العلم الاجتماعي الأوروبي والأميركي، وبالتالي حول موضوع البحث السوسيولوجي نفسه. ولايدور حديث الكتاب، ببساطة، حول المظاهر الايديولوجية الخارجية المثبتة في النظرية السوسيولوجية الغربية، وإنما حول تلك التزيينات الفلسفية التي تميز المصادر الفلسفية المعتبرة مقدمات ميتودولوجية ـ نظرية، والتي على أساسها تتم عملية تشكيل وجهات النظر العامة حول الواقع الاجتماعي وحول التحديدات المفهومية الدقيقة لموضوع علم الاجتماع. وعلى هذا المستوى فإن الأزمة تبدو قبل كل شيء كنزعات تقود الى فقدان علم

الاجتماع لموضوعه المحدد. ومن هنا نرى أن الفصل الأول من القسم الأول يحمل عنوان «الراديكالية السوسيولوجية وضياع موضوع علم الاجتماع»، حيث تعنى عبارة «الراديكالية السوسيولوجية» خط التجذير السوسيولوجية المعرفي الذي لوحظ جيداً في البلدان الرأسمالية الغربية في فترة السبعينات على الرغم من جذوره القديمة، والذي يقود في نهاية المطاف الى ضياع موضوع علم الاجتماع بشكل تام. ومن الممكن أن يبدو للوهلة الأولى أن ابراز هذا الخط التأزمي في تطور النظرية الاجتماعية الغربية، الذي ظهر في نقطة تقاطع «السوسيولوجيا الراديكالية اليسارية» مع «سوسيولوجيا العالم الحياتي الفينومينولوجي»، هو مسألة غير منتظرة من العلماء الاجتماعيين، إلا أنه وكما يتم البرهان عليه في الكتاب الموجود بين أيدينا هو مسألة حتمية وطبيعية، وفي هذا السياق يتم تحليل طروحات علم الاجتماع النقدي الراديكالي اليساري (هابرماس، جولدنر وغيرهما) والتي نجد جذورها في كتاب لوكاتش الشاب «التاريخ والوعي الطبقي»، وذلك على الرغم من أن لوكاتش نفسه كان قد انتقدها بشدة في الثلاثينات من هذا القرن، ولكنها، أي هذه الطروحات، حصلت فيما بعد على شكل متطور في «نظرية النقد» عند الآباء المؤسسين للمدرسة الفرانكفورتية الألمانية الغربية (ماكس هوركهايمر، هربرت ماركوز، ت. أدورنو وغيرهم). حيث نجد في أعمال هؤلاء المؤلفين الماركسيين الجدد النظرية أن استعارتهم لمقولات ماركس مثل الاغتراب، التجسيد، التموضع، التشيؤ وغيرها تلعب دوراً خاصاً ولكنها معالجة بروح هيغلية يسارية. ولذلك مازالت السوسيولوجيا الماركسية الجديدة حتى الآن متميزة بالخطأ أو الضلال الذي طبع هيغل نفسه، مؤلف «فينومينولوجيا الروح»، والذي أشار اليه في حينه ماركس. إذا أن المماثلة الهيغيليه بين «الاغتراب» و «التجسيد» وبين «التموضع» و «التشيؤ» دفعت بعلم الاجتماع على طريق فقدانه لموضوعه. كما أن علماء الاجتماع الراديكاليين اليساريين وقد نظروا الى الصراع ضد «الاغتراب» وضد «التشيؤ»، المميزين حسب رأيهم للنظرية السوسيولوجية «التقليدية» في فهمها للواقع الاجتماعي (وبالتالي لموضوع علم الاجتماع) فإنهم، كقاعدة، يقضون ويكل موضوعية على موضوع علم الاجتماع نفسهم من أجل القضاء على المرض في جسد المريض يحطمون هذا الجسد. ومن الطريف، على العكس، أن هذه النزعة تبدو مميزة ليس فقط لعلماء الاجتماع الراديكاليين اليساريين في سعيهم «التقليدي» لتسييس مفاهيم علم الاجتماع النظرية ـ الميتودولوجية حاملين الى هذه المفاهيم تداعياً من الافكار ينتمي الى مستوى نظري آخر تماماً. حيث يستخدم مصطلح «التشيؤ» المستعمل كصفة مميزة في علم الاجتماع الغربي «التقليدي» في فهمه للواقع الاجتماعي، بشكل فعال في اطارات علم الاجتماع الفينومينولوجي، الذي لم يتميز منذ البداية بالراديكالية السياسية.

وهكذا ترتبط «الراديكالية السوسيولوجية» عبر السوسيولوجيا الماركسية الجديدة عضوياً «بالراديكالية السياسية» إلا أنها تتميز عنها وتمتلك خصائصها المميزة. وتبدأ عملية التكامل أو التزاوج بين «علم الاجتماع النقدي» الراديكالي اليساري من جهة وبين علم الاجتماع الفينومينولوجي من جهة اخرى. وخلال ذلك يفقد الأول تدريجياً صبغته السياسية رافعاً إياها أكثر فأكثر نحو مستوى مجرد، نحو «الراديكالية» النظرية الخالصة والتي تقف على جبهة «الحرب الشاملة» ضد الفهم التموضعي والاغترابي للواقع الاجتماعي. وأما الثاني (الفينومينولوجي) فإنه

يستوعب بالتدريج ايضا تلك المصطلحات المسيسة الرنانة على تربة التجريد الفينومينولوجي. وهذا مايقود بشكل دائم نحو تناقضات نظرية جديدة. فمثلاً نجد أن مفهوم «العالم الحياتي» الذي أدخل في التداول الفلسفي علي يد مؤسس الفلسفة الفينومينولوجية، ادموند هوسرل (١٨٥٩ ـ ١٩٣٨)، حصل على شيفرة نظرية ـ ميتودولوجية في علم الاجتماع الفينومينولوجي على يد أ. شوتس، ومن ثم أصبح يتماثل مع التصورات الفوضوية اليسارية حول الوجود الانساني غير المغترب. وعلى نفس المنوال سار هابرماس في كتابه المؤلف من جزئين «نظرية الفصل الاتصالي» (١٩٨١)، وهكذا تم تذويب مفهوم من مستوى نظري عميق الى مجموعة من التصورات السياسية ومن ثم تم تحويله الى مجاز خاص يحمل معنيين مختلفين.

ومن الجدير بالملاحظة أن اتجاه تحطيم موضوع علم الاجتماع عبر «الحرب الشاملة» ضد كل علم موضوعي بشكل عام، هو بدون شك صفة ملازمة للأزمة بمضمونها وبنتائجها العامة إلا أن هذه الصفة لاتعود فقط الى «علم الاجتماع النقدي» الراديكالي، وإنما توعد ايضا الى علم اجتماع «العالم الحياتي» الفينومينولوجي وكذلك هناك نزعة مشابهة أيضاً شقت لنفسها طريقاً في حقل الفكر الاجتماعي الليبرالي اليساري الذي تميز في الماضي بإيمانه في العقلانية العلمية. فاليوم نسمع في أوساط علماء الاجتماع والمفكرين الاجتماعيين الليبراليين اليساريين أكثر فأكثر عبارات الغضب والغيظ الموجهة ضد عقلانية العلم المعاصرة، التي كما يزعمون، تقع في أساس «التقدم البرجوازي» في المجتمع الرأسمالي وفي أساس كل «الحضارة التكنيكية» المعاصرة التي تهدد البشرية بالفناء والموت. فمن كان حتى الأمس القريب «تقدمياً»، يعتقد أن العلم يخدم الانسانية جمعاء، نراه اليوم يعلن من العلم عدواً لعيناً ويقترح أن يتم البحث عن «عقلانية جديدة» تكون بديلاً لتلك العقلانية التي تقف في أساس العلمية «التقليدية».

ونجد اتجاه ثنائية العقلانية، وبجوهر الأمر هو اتجاه تأكيد وجود عقلانية معادية للعلم ومناقضة له، يلتف حول عنق التفكير السوسيولوجي الراديكالي اليساري والليبرالي اليساري على حد سواء. إلا أن هذه المحاولات حصلت على دعم في الوقت الحاضر من أوساط نظريين آخرين عاملين في مجال تحليل العلم فلسفياً ومنطقياً. إذ أن سيطرة المزاج السوبر ـ وضعي الذي حل محل ايديولوجية العلم الوضعية الجديدة، تثير وهماً حول اكتشاف علم الاجتماع في حقله الخاص، حقل التفكير المنطقي ـ الميثودولوجي حول مقدمات تطور المعرفة العلمية.

وحسب القناعة الراهنة لدى السوبر ـ وضعيين فإن الشيء الحاسم في التطور العلمي ليس القوانين المنطقية ـ الميتودولوجية الخاصة بتطور المعرفة العلمية، وإنما نبضات سوسيولوجية خاصة. لقد انتشرت وجهة النظر هذه بفضل الجهود الحثيثة التي بذلها العالم ت. كون في كتابه «بنية الثورة العلمية»، وتولمين في كتابه «الفهم الانساني» وكذلك فايرابيند وغيرهم ممكن كشف الفكرة الداخلية لنظريات أسلافهم من الفلاسفة مثل بوبر ولاكاتوس.

وأما القسم الثاني من الكتاب فيرد تحت عنوان «اتجاه النظرية السوسيولوجية الغربية نحو بعث الماضي وميلها نحو التركيب» ويقدم محاولة جديرة بالانتباه من العلماء العرب لجهود العلماء الاجتماعيين الغربيين الاستقرارية. ويشير هذا العنوان الى جوهر النزعات «الاستقرارية» في علم

الاجتماع النظري الغربي البرجوازي. وتتمثل القضية في أن «المخرج» من الأزمة المعترف بها من الجميع والموجودة في الأساس النظري ـ الميتودولوجي لعلم الاجتماع، يتمثل ليس فقط بالميول السائرة نحو هدر علم الاجتماع لموضوعه، وعبر المزاحمة الحادة بين البراديجمات السوسيولوجية النظرية العامة وحسب، بل ويتمثل أيضا في أن الاجتماعيين المدافعين عن «استقرار العلم» أصبحوا سائرين على طريق تركيب هذه البراديجمات ومكاملاتها في اطارات أنظمة نظرية اكثر عمومية. إلا أن إعادة توزيع البراديجمات السوسيولوجية المتناقضة في إطار «الأنظمة النظرية الأكثر انضباطاً»، حيث يحتل كل براديجم «مكانه المناسب» في المستوى الموافق لهذه الأنظمة المنظومية الجديدة، لاتعنى أن التناقضات بينها ستندثر، وجل مايحدث هو ظهور وهم بالتغلب النظري عليهم. ويظهر في نهاية الأمر إذا مادققنا النظر جيداً، كما يقول مؤلفو الكتاب، أن تعدد النظريات والاحتمالات ليس سوى تأكيد للانتقائية التي تشكل مرضاً متأصلاً في الفكر النظري البرجوازي الغربي، ومحاولة لتوحيد غير مبدئي بين عناصر النظرية المختلفة أو محاولة ظاهرة، وأحياناً مستترة، لتبني أحد البراديجمات «المركبة».

ونأتي في هذا القسم ايضا على محاولة لعرض ونقد البناء النظري العام عند تلكوت بارسونز، الذي حاول في عهده أن يركب مقولات ماكس فيبر واميل دوركهايم وبارتيو وغيرهم من مفكري أواخر القرن الماضي وبداية القرن الراهن والذين وقفوا على مسافة تطول أو تقصر من علم الاجتماع، في محاولة صياغة «موديل» لتوجهات صانعي الأنظمة السوسيولوجية الحديثة، علماً أن عدداً قليلا فقط يعترف بهذا الأمر بشكل صريح. وهنا يتحدد بالمناسبة أحد أهم الأسباب الكامنة وراء إعادة الاعتبار لبارسونز بعد وفاته في نهاية السبعينات، علماً أن مقولاته هذه تعرضت لانتقاد شديد في الستينات والنصف الأول من السبعينات في القرن العشرين. وتلامس هذه الحقيقة بشكل مباشر نمو النزعة «الاستقرارية» في علم الاجتماع الغربي المعاصر، فإن النظريين الغربيين المعاصرين وهم سائرون على خطى ت. بارسونز، يشيدون «المنظومات» الجديدة يتلو بعضها بعضاً، وذلك عبر مزج تركيبات جديدة من الأفكار القديمة. ويكفينا مثالاً وبرهاناً على مانقول، كما يؤكد مؤلفو الكتاب، مقولة ر. مونش التي جمع فيها ماكس فيبر واميل دوركهايم بالاضافة الى بارسونز، أو مقولة د. الكسندر التي أضاف فيها كارل ماركس الى مجموعة مويش، أو مقولة هابرماس الذي أضاف الى جميع ماسبق العالم ج. ميد ايضاً.

ومن السهل ان نلاحظ أن مثل هذا الأسلوب يجعل من «المنظومات» النظرية المقترحة مجرد أحد الاحتمالات المختلفة لتاريخ علم الاجتماع. وغالباً مايتم ذلك عن وعي، فعندما لايرغب المؤلف بأن يخاطر بتقديم «نظامة» السوسيولوجي الخاص، فإنه يقدم أفكاره الخاصة تحت عنوان شرح أو عرض «منتظم» لاتجاه محدد في تاريخ علم الاجتماع. وأحياناً يحدث هذا ببساطة عندما لايكون لدى المؤلف إفكارا كافية، بعكس مايرغب فيه من شهرة، ولذا نجده (كما يفعل بعض علماء الاجتماع العرب) يعوض عن قلة الأفكار لديه بعرض مبتذل لإحدى المقولات المسروقة من هؤلاء المفكرين الذين يعترف بهم اليوم وكأنهم «كلاسيكيو» علم الاجتماع. ولكن وفي جميع الحالات فإن مثل هذه العروض السوسيولوجية المنتظمة ممهورة بخاتم تفسيرين: فإذا كنت تريد أيها القارىء المحترم فخذ مايعرضونه لك من كتب (واحياناً في جزئين أو ثلاثة) على أنه منظومات

سوسيولوجية أصلية، وأما اذا لم تعجبك ولاتريد أن تتقبلها، فاعتبر أنها عرض أو ترتيب لوجهات نظر مؤلفين آخرين، الذين لايتفق معهم مؤلفو الكتاب أيضا إلا بما ندر. وبالطبع لايمكن في مثل هذه الحالات إلا أن نحس بوجود «تعب» فكري وراء هذه النزعات «الاستقرارية»، ولايمكن ألا نرى وراءها إلا غياب امكانية النظرية السوسيولوجية للوقوف على قدميها وبالتالي استنادها على إعادة صياغة المبادىء الأساسية الأصيلة من جديد.

وعلى الرغم من أن ممثلي اتجاه «الأزمة» في النظرية السوسيولوجية كانوا يستغيثون منذ فترة طويلة بماكس فيبر كأحد «كلاسيكي» علم الاجتماع، (وهذه الحقيقة تؤكد بالطبع مرة أخرى على قدرة ماكس فيبر الضخمة والعميقة على اثارة عواطف متناقضة ومختلفة لدى القراء)، فإن «البعث الفيبري»، أو «الولادة الجديدة لماكس فيبر» تستخدم اليوم من قبل هؤلاء الذين بشروا به وله وذلك من أجل تأكيد «الوعي الاستقراري» في علم الاجتماع. ويشغل «البعث الفيبري» مكانة هامة في الكتاب المعروض وفي عدة فصول منه، إذا نجد في هذا «البعث الفيبريي» بالضبط انعكاساً للحظات الانتقال من الوعي «المتأزم» الى الوعي «الاستقراري» من جهة (والى هذا الانتقال تعود تناقضات هذا «البعث» وتعدد ألوانه النظرية وذلك حسب رأس العلماء السوفيت)، وأما من الجهة الأخرى ففيه نجد الخصوصيات المميزة للاتجاه «الاستقراري» الراهن وسط علماء الاجتماع الغربيين وبشكل خاص الألمان الغربيين.

إن التراث النظري الفيبري، وعلم الاجتماع التاريخي الشامل الذي أسسه ماكس فيبر، يستخدم اليوم في سياق «البعث الفيبري» من أجل اقتراح لغة جديدة شاملة الدلالة، لغة تسمح قبل كل شيء لعلماء الاجتماع الغربيين بالتغلب على حالة «البلبلة البابلية»، حالة الفوضى التامة، وخلط «اللغات النظرية» المختلفة، المتشكلة في إطار البراديجمات السوسيولوجية و «البنى المنظومية» المتصارعة فيما بينها. وسيكون وجود مثل هذه اللغة المشتركة فعلياً ما من شأنه أن يكون الخطوة الأولى على طريقة «استقرار» الأسس الميتودولوجية ـ النظرية المختلة والمهتزه لعلم الاجتماع البرجوازي الغربي المعاصر وذلك على حد ما يعتقد مؤلفو الكتاب السوفييت. وفي هذا الاطار وجنباً الى جنب مع الصفات العامة «للبعث الفيبري» والصراع بين الاتجاهات المختلفة ضمن هذا السياق نفسه (إذ أن كل واحد من هؤلاء المؤلفين يقترح تفسيره الخاص «لبرنامج البحث» الذي قدمه ماكس فيبر). تظهر ضرورة توضيح مفصل لسؤال حول كيف يمكن أن تثار في الغرب اليوم أهمية المقولات التي قال بها ماكس فيبر؟ وكيف يمكن ان يتكرر على شكل تداول علمي «جديد» تناول طروحاته وأهم مفاهيمه الخاصة بعلم الاجتماع، مثل الفعل الاجتماعي والموقف من القيم والتحرر منها، ومثل مفهوم العقلانية، الذي يقف اليوم في مركز المجادلات النظرية ليس بين علماء الاجتماع فحسب، بل وبين ممثلي العلوم الاجتماعية الأخرى وخصوصاً ممثلي نظرية العلم. وهذا ما نقرأه على صفحات الكتاب، الذي نقدمه لعلماء الاجتماع العرب، بشكل تفصيلي.

وكما يظهر من مطالعة الكتاب العميقة فإن التربة العامة التي نما عليها الاهتمام بماكس فيبر في السنوات العشر الاخيرة هي أزمة «الاخلاق البروتستنتية»، أخلاق العمل الفردي والمبادرة الخاصة والمسؤولية الشخصية، التي انعكست في موجة «الثقافة المضادة» التي ظهرت في نهاية الستينات وبداية السبعينات في أكثر البلدان الغربية تطوراً فكما هو معروف فإن ماكس فيبر ربط

بالضبط بين هذه «الأخلاق البروتستنتية» وبين منشأ «الرأسمالية الغربية» وتطورها ونجاحها الاقتصادي في هذا القرن. ومن الطبيعي أن تثير المجادلات الراهنة لعلماء الاجتماع الأوربيين والأمريكيين والتي تحاول أن تصيغ إجابة نظرية عن السؤال القائل: لماذا انحطت الهيبة والسمعة الأخلاقية للعمل الفردي والمبادرة الشخصية والمسؤولية الخاصة في بلدان الغرب الامبريالي بهذا الشكل الخطير؟. ومن المفهوم أن تثير هذه المحاولات ومن جديد اهتمام الباحثين بالعمل الأساسي لماكس فيبر ألا وهو «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» وما شابهه من أعماله الأخرى. كما أن استيعاب التراث الذي خلفه ماكس فيبر في مختلف المجالات السوسيولوجية يسمح بمعالجة جديدة لعدد من المسائل الهامة للنظرية السوسيولوجية العامة كما لنظريات المجالات السوسيولوجية المختلفة. وهذا، بالمناسبة، ما يجيب على السؤال الخاص حول سبب كون العلماء الاختصاصيين في المجالات السوسيولوجية التطبيقية والمحددة مثل علم اجتماع الأسرة، وعلم اجتماع العمل، وعلم اجتماع التكنيك، وعلم اجتماع المثقفين وغيرها هم بالضبط الذين كانوا أصحاب المبادرة في وضع مواقف نظرية ـ ميتودولوجية جديدة في إطار «البعث الفيبري» الراهن.

وفي نفس الوقت تسمح المواد الموضوعة تحت المجهر في هذا الكتاب، بالارتباط مع خصوصيات «البعث الفيبري» الراهن، بالكشف عن اتجاهه الايديولوجي، وذلك بمقدار ما يسعى انصاره الحاليون نحو «بعث ماكس فيبر» كبديل عن «بعث كارل ماركس» الذي مازال مطروحاً في علم الاجتماع البرجوازي منذ منتصف الستينات. وهكذا فإنه تظهر في الكتاب الموجود بين أيدينا إمكانية العرض المبرهن لمدى التناقض الداخلي الذي تعاني منه المحاولة الجديدة التي يقوم بها المؤلفون الغربيون للعثور على مخرج من الأزمة النظرية ـ الميتودولوجية المعترف بها من الجميع والتي تعاني منها السوسيولوجيا الغربية معتمدين في ذلك على المقولات النظرية التي نطق بها ماكس فيبر، هذا المفكر العملاق الذي وصفه أقرب تلاميذه المخلصين ونعني الفيلسوف الوجودي المعروف كارل ياسبرس بأنه شخصية عظيمة ولكنها «متأزمة الى حد عميق». إلا أنه وكما يتضح من الكتاب المعروض، وفي اطار هذا التحول الكبير يمكن العثور على مجالات نظرية ـ ميتودولوجية جديدة. ويتم في هذا المجرى معالجة وتحليل محاولات العالم الاجتماعي د. الكسندر و «طريقته الجديدة» في معالجة نظرية بارسونز حول «المنظومات الوظيفية». وإن أهم مايثير الانتباه النقدي على الصعيد العالمي من طروحات الكسندر هو تمييزه بين «الارادية الواقعية» و «الارادية الشكلية» في نظرية بارسونز، هذا التمييز الذي يسمح له بالتعقيب المختصر والمنطقي على القسم الرئيسي من تراث بارسونز.

وينمو بالارتباط مع «رد الاعتبار» للعالم تلكوت بارسونز في السوسيولوجيا الغربية المعاصرة، الاهتمام الكبير بمقولات عالم الاجتماع الألماني الغربي الشهير ن. لومان الذي سخر ومنذ البداية كل نظرياته السوسيولوجية المجردة لخدمة الوعي السوسيولوجي الاستقراري. ويمكن فهم القضية اذا ما عرفنا أن لومان هذا حاول ان يقدم احتمالا «أوروبيا» للإسلوب البنيوي ـ المنظومي للتنظير السوسيولوجي عند العلامة ت. بارسونز الذي وصفت نظريته السوسيولوجية لوقت طويل فيما مضى على أنها «بنيوية ـ وظيفية». ولومان، كما يظهر من مطالعة الكتاب، هو من أنصار التعاطي المنظومي في علم الاجتماع الذي يعرفه لومان على أنه نظرية النظم الاجتماعية.

ولذا تنعكس في نظراته بشكل قوي تلك التغيرات في مبادىء الاسلوب المنظومي السائر من البيولوجيا النظرية الى الكيبرنيتيكا. ويعتبر لومان أن أهم النزعات في السنوات الاخيرة تتجلى في تطور نظرية النظم «المغلقة» التي تقوم بنفسها بإنتاج جميع عناصرها. إن مثل هذه الأنظمة تقع في علاقة تبعية معقدة مع الوسط المحيط، لأنه على كل تأثير خارجي أن يكون قد أعيد صنعه داخل النظام نفسه، وأن يصبح. أحد عناصره الخاصة لكي يستطيع أن يقوم بوظيفته داخل هذا الوسط المحيط. ويعتقد لومان أن النظم الاجتماعية كحقل من الواقع مستقل اطلاقاً عن الحقول الاخرى، بمعنى أن كل ماعدا «الاجتماعي» هو بعلاقته «بالاجتماعي» يشكل وسطاً خارجياً بالنسبة «للاجتماعي»، تشبه هذا النوع من الانظمة «المغلقة». وعندئذ ينتج أن الاشخاص الاحياء هم ايضا وسط للنظم الاجتماعية. وفضلاً عن ذلك يظهر أن تلك الافعال التي تتم في النظم الاجتماعية يمكن وصفها، حسب لومان وكما يؤكد مؤلفو الكتاب، بأنها «أفعال انسانية»، فقط في حال توفر شروط معينة. فكما يعتقد لومان يستطيع «المراقب» فقط وحسب الظروف أن ينظر الى الافعال نفسها على أنها أفعال أشخاص أحياء من جهة وعلى أنها عناصر النظام الاجتماعي من جهة أخرى. إن الصفة المميزة الرئيسية للأنظمة وللأوساط على حد سواء هي، كما يسميها لومان، صفة «التجميع» وهي عبارة عن مفهوم منظومي عام حول «التعقيد» الذي يعطيه لومان، بواسطة المضاربة النظرية، معنى «ميتافيزيقيا» الى حد كبير.

ويعتبر العلماء السوفييت نظرية لومان نظرية للوضعية والنسبية المقاتلتين على حد سواء. فهي نسبية لأن لومان ينفي وجود أية نقطة انطلاق ثابتة في المحاكمة المنطقية فلا يعترف لا بالعقل كصفة عامة لكل البشر ولا بالقانون الاخلاقي ولا بالقيم الاجتماعية المعترف بها في المجتمع المحدد. وهي وضعية مقاتلة لأن لومان يؤكد «ايجابية» و «استقلالية» مختلف حقول الحياة الاجتماعية. ويشهد مثال لومان بكل وضوح على الطرق التي يتحقق في اطارها الوعي السوسيولوجي «الاستقراري». فلا يوجد في اطار آفاق تطور السوسيولوجيا النظرية كما يقترحها لومان، أي مكان للبداية الانسانية، ولا للإنسان نفسه. ويؤكد مثال لومان على أن أنصار التوجه «الاستقراري» في السوسيولوجيا الغربية على استعداد تام لاستخدام «طريقة التفكير» الاجتماعية النقدية ـ الجذرية التي يستخدمها خصومهم، اذا ماكانت ستساعدهم على تقوية مواقعهم.

وأخيراً لابد لنا أن نؤكد أنه يستحيل، بالنسبة لنا على الأقل، إيفاء هذا الكتاب الممتع والهام الذي يقع في ٢٧٦ صفحة والمكتوب بلغة علمية مختصرة للغاية، حقه في العرض والتحليل من خلال مثل هذا العرض البسيط الذي قمنا به، إذ أن هذا الكتاب يشكل بحد ذاته تلخيصاً نقدياً هاماً لأهم النزعات الجديدة في السوسيولوجيا الغربية أمريكية كانت أم أوربية. ولذلك فإننا نعتقد جازمين أن ترجمته للغة العربية أمر لابد منه وضروري لكل المشتغلين بعلم الاجتماع في الوطن العربي، ولتطور مرغوب فيه لعلم الاجتماع نفسه.

Higher Education & The New International Order

التعليم العالي والنظام الدولي الجديد

بيكاس .س. سانيال Bikas C. Sanyal

ترجمة : مكتب التربية العربي لدول الخليج ،

٤٢٨ص.

مراجعة : عمر محمد خلف

كلية التربية ـ جامعة الكويت

يتناول كتاب «التعليم العالي والنظام الدولي الجديد» قضايا التعليم العالي من بابها الواسع حيث يلقي الكتاب نظرة فاحصة على أهمية التعليم العالي ومساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والكتاب من اصدار المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لمنظمة اليونسكو، وقد ترجم الى اللغة العربية من الانجليزية من قبل مكتب التربية العربي لدول الخليج في الرياض في المملكة العربية السعودية، والعرض التالي هو عرض للنسخة العربية. ويتكون الكتاب من أحد عشر فصل لأثني عشر كاتب مرموق من مختلف دول العالم حيث نال بعضهم جائزة «نوبل» عن أعماله وهم «ثيودور شولتزم» و«جان تنبرجن» ومن ضمن هؤلاء الكتاب ثلاثة من الوطن العربي يشترك اثنان منهما في الفصل الحادي عشر.

محتويات الكتاب : يطرح الفصل الأول مفهوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد فيشير «سانيال» الى أن اعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في أول مايو/آيار ١٩٧٤ وضع أساسا لنظام اقتصادي دولي جديد من أجل النهوض بالتنمية ألاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين في العالم بأسره، ويقوم على المساواة والاعتماد المتبادل والمصلحة المشتركة والتعاون بين جميع البلدان. ويستهدف هذا النظام تضييق الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة، واصلاح التباين بين الناس، والتأكيد على التنمية والسلام والعدالة للجميع سواء للحاضر أو لأجيال المستقبل. كما يقدم الفصل الأول تصور اليونسكو للنظام الاقتصادي الدولي الجديد حيث يركز على أهمية العوامل الثقافية والاجتماعية في مجال التنمية والتي تعتبر أساسية في صراع الشعوب ضد كل أنواع السيطرة بالاضافة الى التطورات المختلفة للتعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وأما الفصل الثاني لكاتبه «مالكولم اديشيا» فيبدأ بالتخصيص حيث ينتقل من العموميات الى أبعاد التعليم الدولي والفرص المتاحة وعلاقة العمل في اطار النظام الاقتصادي الدولي. ويركز على العدالة والسيادة والمساواة والتعاون المتبادل والمصلحة المشتركة بين جميع الدول، كما يقدم

طروحات لتصحيح عدم المساواة ومحو الظلم القائم وردم الفجوة التي تزداد اتساعا بين الدول المتقدمة والدول النامية. كما يقدم الفصل الثاني صورة للوضع التعليمي في المرحلة العالية (المعاهد والجامعات) لبعض الدول النامية والتفاوت بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، ومستوى تعليم الاناث والذكور ومستوى الدخل الفردي وذلك بشكل احصائي مبسط. ويشير الفصل الثاني الى عدم المساواة في التعليم العالي وعدم اتاحة الفرصة لكل الراغبين في التعليم للالتحاق بمراكز التعليم. هذا ناهيك عن الفروق الاجتماعية التي تلعب دورا رئيسا في الاجحاف بحق البعض وعدم المساواة.

ويتناول الفصل الثالث الرؤية الاقتصادية لقيم التعليم العالي في الدول ذات الدخول المنخفضة. ففي هذا الفصل الذي كتبه «ثيودور شولتز» يتم التركيز على العلاقة بين التنمية - في أي دولة - واستثماراتها في مجالات الصحة والتعليم، وذلك باعتبارها جزءا من رأس المال. كما يبين أن هناك ثلاثة عوامل غالبا ماتعيق احداث التقدم في مجال التنمية في الدول ذات الدخول المنخفضة، أولها: ندرة رأس المال، وثانيها: المظاهر بعيدة المدى لرأس المال الخاص بالتعليم، وثالثها: اتساع زمن التكيّف والتوافق وخاصة في القطاع العام. كما يدعم الفصل ببعض الاحصاءات اللازمة والتي تلقي مزيدا من الشرح للقارىء.

أما الفصل الرابع لكاتبه «جان تينبرجين» فانه يقدم خطوطا إرشادية حول المستوى الثالث للتعليم في الدول النامية بهدف المساعدة على خلق النظام الاقتصادي الدولي الجديد وذلك عن طريق وضع الخطط الفعالة للدول للاستشراد بالخطط العالمية باعتبارها نقطة البداية. ويركّز الفصل الرابع أيضا على بعض الاحتياجات التي يتطلبها اقامة نظام اقتصادي دولي جديد. كما يناقش في «بوجدان دولسكي» الفصل الخامس - كيفية مشاركة التعليم العالي في تأسيس النظام الاقتصادي الدولي عن طريق تدعيم المفاهيم العامة لكافة الدول استرشادا بالتجارب الأوروبية.

ويشير «رافائيل سالاس» في الفصل السادس الى أهمية التعليم السكاني كعامل أساسي في تطوير النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يجب أن يركّز على تخفيف الضغوط الناشئة عن الفروق بين الدول المتقدمة والدول النامية وبين المناطق الحضرية المزدحمة والمناطق الريفية المهجورة. كما يضيف مؤلف هذا الفصل الى عدم اعتبار البرامج التربوية الكافية وسيلة لغرس وتنمية الاحساس بالمسئولية فحسب بل ان البرامج يجب ان توفر الادراك الكامل للنتائج التي تترتب على الهجرة من الريف الى الحضر بالاضافة الى تحقيق المزيد من التقدم للمرأة في مسيرتها نحو المساواة وانشاء الاحساس لدى الفرد ولدى المجتمع بصفة عامة بالسيطرة على المستقبل ومقدراته.

وفيها يتعلق بأبعاد التنمية التكنولوجية والتعليم ومساهمتها في اعداد النظام الاقتصادي العالمي الجديد يركّز «عبد اللطيف بن شينهو» في الفصل السابع على المبادىء اللازمة لتوفير الظروف الملائمة لنشر النظام الاقتصادي الجديد عن طريق تخطي رأس المال للحدود القومية ومساهمته في مد التكنولوجيا الى العالم الثالث كما يطرح ثلاثة أسس تعليمية للتنمية التكنولوجية. وأما كيف يساهم التعليم العالي في النظام الاقتصادي الدولي الجديد فيرى «ادموند فونزاليدا» في

الفصل الثامن ان نظم التعليم العالي في الدول النامية أكثر ارتباطا بخطط التنمية الشاملة. كما يلقي الضوء على العقبات التي تسد الطريق أمام مشاركة الدول النامية في تشكيل النظام الاقتصادي الجديد، بالاضافة الى الدلائل الارشادية اللازمة لمؤسسات التعليم العالي في الدول النامية.

وفي الفصل التاسع يسلط «بابلو لاتاجي» الضوء على بعض خطوط العمل في الجامعات في الدول الأقل تقدما وذلك في ضوء النظام الدولي الجديد ويركز بصفة خاصه على دور التعليم العالي في التخلص من التبعيه التي تعاني منها الدول الاقل تقدما حيث يتعرض لمفهوم التخلف بالتحليل. ويلقى على عاتق مؤسسات التعليم العالي بعض المسئوليات التي يجب أن ضطلع بها الصفوة الممتازة للدارسين والباحثين والعلماء ومساهمة هذه المؤسسات في تطوير النماذج الثقافية واعادة توجيه الأبحاث العلمية وضرورة الترابط بين استراتيجية التعليم العالي وعملية تطوير التكنولوجيا الى مناقشة الجدى من هذه المدخلات ـ الاصلاحات.

أما بالنسبة للنظام العالمي الجديد ومضامينه بالنسبة للتعليم العالي في بعض الدول المتقدمة فيشير «جان ريفيه» في الفصل العاشر الى أهمية زيادة الكفاية والفعالية في العلاقات الدولية الأكاديمية. ويضيف الى أن هذه العلاقات ينبغي أن يتم تصورها في اطار نظام استراتيجي يقوم على أساس الحاجة الى حوار مع الدول النامية، ويستطرد قائلا ان تشكيل مجموعات للدراسة تضم رؤساء المؤسسات الفرنسية والأجنبية سوف يتيح الفرصة للوصول الى مشروعات مشتركة متوسطة المدى توضع موضع التنفيذ. ثم يتعرض «ريفيه» الى التأثيرات الخارجية وطبيعة العناصر الثقافية القابلة للنقل بالاضافة الى طبيعة التعليم العالي والجدل حول التكامل الاجتماعي القومي والعوامل الخارجية فضلا عن حقيقة المؤثرات الخارجية التي يتعرض لها التعليم العالي الفرنسي ومدى استفادة الدول الأقل تقدما من التجربة الفرنسية ومساهمتها في النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

ويعالج الفصل الحادي عشر والأخير لكاتبيه «محمد أحمد ومحمد النشار» النظام الدولي الجديد بالنسبة للتعليم العالي في العالم العربي حيث أشار الباحثان الى ضرورة توجيه التعليم العالي بالأسلوب الذي يحقق للدول من خلاله الاعتماد على النفس في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أن تكون البرامج الجامعية وثيقة الصلة بحاجات المجتمع. ويقدم الفصل الأخير عرضا لتطور التعليم العالي في المنطقة العربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى السنة الدراسية ١٩٧٨/٧٧. كما طرح الآمال المستقبلية بالنسبة للتعليم العالي ومواجهة تحديات النظام الدولي الجديد حيث بين الكاتبان معاناة الجامعة العربية من النقص في حجم الدراسات العليا وبناء على ذلك فان حصيلة التعليم العالي في الجامعات العربية لاتكفي لمواجهة تحديات النظام الاقتصادي الدولي الجديد. الا أن الكاتبين لم يغفلا منجزات التعليم العالي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية حيث أفردا بابا خاصا لهذا الموضوع الحيوي.

يعتبر الكتاب محاولة علمية جادة حيث تضيف الى أدبيات التعليم العالي بعدا اضافيا، ويركّز الكتاب في صفحاته الأربعمائة والخمس وثلاثين على وظيفة التعليم العالي في بناء نظام دولي

جديد يتناول تنمية مختلف الأوجه الاقتصادية والاجتماعية في كل من الدول المتقدمة والمتخلفة. وبالرغم من ان الكتاب يقع في أحد عشر فصل مختلف لأثنى عشر باحث بالاضافة الى ملحق موجز الا انه يشكل وحدة علمية جيدة حيث تبدأ من العام الى الخاص. فالفصول الاولى تركز على اهمية التعليم العالي عامة، ثم أهمية التعليم العالي في التنمية الاقتصادية بالدرجة الاولى والتنمية الاجتماعية ثانية. ثم تتناول الفصول التالية امثلة مختلفة عن التعليم العالي في الدول المتقدمة والدول الاقل تقدماً الى ان يطرح الفصل الاخير قضايا تخص الوطن العربي فيما يتعلق بالنظام الدولي الجديد والتعليم العالي. وينتبه القارىء الفاحص الى بعض التباين في الترجمة وتناول المصطلحات العلمية. وقد يعزى هذا الأمر الى تعدد الباحثين الذي وضعوا مادة الكتاب العلمية وربما أيضا الى قيام أكثر من مترجم واحد بترجمة نفس المادة العلمية. فالترجمة حرفية في كثير من النصوص مما يفقد اللغة العربية رنينها الموسيقي الذي تمتاز به. الا أن الترجمة من النص الانجليزي الى العربية تعتبر موفقة ومقبولة علميا. ومن ناحية شكلية اخرى تجدر الاشارة الى ضرورة ذكر اسم أو اسماء المترجمين حفظا للجهود، العلمية. وزيادة على ذلك فان معظم الاحصاءات تعتبر قديمة نوعا ما، حيث يعود تاريخها الى فترة منتصف السبعينات وماقبل، الا أنها تتفاوت من فصل لآخر.

التعليم العصري ونظام التوجيه المدرسي في تونس

بلقاسم بن سالم
الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٨٨ ، ٤٧٥ ص.

مراجعة : محمد علي عكيلة*
قسم أصول التربية ـ جامعة الكويت

الكتاب الذي نعرض له هنا مهم في موضوعه ويسد فراغا في المكتبة العربية. ولأوضح قيمته العلمية سوف أقدم عرضا موجزا لفصوله الثمانية. ففي الفصل الأول يعرض المؤلف تحت عنوان «التعليم العصري في تونس» لعلاقة تونس بفرنسا وأثر ذلك على التربية فيها. ويذكر بالتفصيل والتحليل أطوار النمو التربوي في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية

* كاتب المراجعة د. محمد علي عكيله انتقل الى رحمة الله تعالى، وهو مايزال في سن واعدة بمزيد من العطاء العلمي. وهيئة التحرير اذ تأسف لوفاته، فانها تنشر مراجعته لتؤكد أن رحيله لم يمنع الاستفادة من اسهاماته العلمية.

المتغيرة في تونس، وكيف تعددت أنماط المدارس وتنوعت اهدافها ومستوياتها بسبب الظروف التي عايشتها، وقد صنفها في أربع هي : الفرنسية ، الفرنسية العربية المختلطة، والمدارس القرآنية العصرية، ونمط الكتاب التقليدية. أما حال التعليم في تونس كما حدده المؤلف فانه ينطوي على حركة تباين وتعدد في فترة ماقبل الاحتلال وحتى أواخر أيام الاحتلال سنة ١٩٥٥ ، لكن مرحلة التعدد هذه أخذت في الاضمحلال ليحل محلها التجانس والتوحد في أواخر مرحلة الحماية الى أن استقر الحال في مطلع الثمانينات.

كان الكتّاب في الماضي والجامع الأعظم (جامع الزيتونة) يمثلان قيمة التعليم الذي انتشر في كافة أنحاء تونس. وقد لحقت المرحلة العليا من هذا التعليم بعض الاصلاحات في القرن التاسع عشر في عهد المشير أحمد باشا، وكذلك في عهد الصادق باي ثم استحدثت مع بداية الخمسينات شعب عصرية تدرس فيها العلوم الصحيحة واللغات الاجنبية، كما أنه استقل عن التبعية للتعليم العمومي. أما التعليم الفرنسي الذي دخل تونس عن طريق البعثات التبشيرية ـ كما حدث في بلاد عربية أخرى ـ فقد ارتبط بجاليات أجنبية مقيمة حيث كانت هناك اضافة الى الجالية الفرنسية، جالية ايطالية تنافست مع الفرنسية في التأثير التعليمي على البلاد. ولقد بلغ عدد المدارس الفرنسية حتى عام ١٨٨٤ حوالي ٢٤ مدرسة تلتها الايطالية ثم اليهودية. ويشير المؤلف في هذا الفصل الى أثر المطالبة الشعبية أثناء الاحتلال في فتح المدارس لأبناء الشعب على نطاق واسع، الأمر الذي اضطر الاحتلال الى ايجاد المدارس العربية الفرنسية، والمدارس القرآنية العصرية، استجابة لهذه المطالب. كانت المدارس العربية الفرنسية تستعمل اللغتين العربية والفرنسية. ثم تبعت ذلك تدريجيا حركة التوحيد حيث زاد الاتجاه نحو توسيع التعليم الصادقي مما أدى الى زيادة استعمال اللغة العربية في التربية والى تعريب المواد العلمية. ثم يعرض لنا المؤلف في هذا الفصل كيف تكون الاتجاه الى توحيد الاشراف على التعليم والهياكل في التعليم الثانوي سنة ١٩٦٧، الذي فرضته ضرورة التخطيط الاقتصادي العام، وتدعيم القطاع التعاضدي، بتوفير الاطار اللازم لتسييره، اذ تضافرت الجهود للقيام بالاصلاح التربوي الأول عبر القضاء على تعدد الأنماط التعليمية ، ووضع الاطار التشريعي والاداري لنظام التعليم التونسي الموحد.

أما الفصل الثاني، وهو بعنوان «بنية التعليم العصري قبل اصلاح ١٩٥٨ وبعده» فقد تناول فيه المؤلف بنية التعليم قبل حركة الاصلاح عام ١٩٥٨ ، ومحاولة الفرنسيين اخضاعه الى نظام التعليم الفرنسي والفلسفة التربوية الفرنسية. وتجدر الاشارة هنا الى أن الاستعمار الفرنسي ، بخلاف الاستعمار الانجلوسكسوني يميل الى استعمال ثقافته لاخضاع شعوب البلاد المستعمرة فيها يعرفونه بامتداد الثقافة الفرنسية. ولكن الضغوط الشعبية الملحة فرضت عليه تلبية بعض مطالب الشعب التونسي، فأنشأ نوعا من التعليم المشترك (فرنسي ـ عربي) على أمل أن يحقق من خلاله مآرب السياسة الفرنسية في نهاية المطاف. وعبر هذا التعليم الفرنسي العربي نشأ التعليم العصري القرآني حيث جعلت سنوات المرحلة الابتدائية متشابهة مع النظام الفرنسي مع اختلاف في وجود سنة تحضيرية في النظام الفرنسي يقابلها سنتان تحضيريتان في النظام الفرنسي العربي اضافة الى اختلافات أخرى.

أما المرحلة الثانوية فانقسمت الى قسمين أحدهما تعليم تقني (اقتصادي، صناعي) والآخر

ثانوي عام ، ومدارس أخرى عرفت بمدارس ترشيح المعلمين (وهي كمعاهد المعلمين في بلاد المشرق العربي). وفي استعراضه لتطور التعليم الثانوي في تونس أشار المؤلف الى عدة اصلاحات محللا آثارها ومدة الدراسة ونوع الدرجة التي يجاز بها المتخرج. أما فيما يتعلق ببنية التعليم الثانوي من سنة ١٩٦٧ الى سنة ١٩٧٠ فأشار المؤلف الى تغيرات واسعة منها مايتعلق بالفترة الزمنية ومنها ماله شأن بالمقررات الدراسية التي انتهت الى تحديد سبع سنوات للتعليم الثانوي العام.

الفصل الثالث وهو بعنوان «مفهوم التوجيه المدرسي ومشكلاته» ويشرح فيه المؤلف مفهوم التوجيه المدرسي ويبين أهميته للفرد وللمجتمع وللتربية ويفسر فيه التأثير المتبادل بين التوجيه المدرسي والمجتمع فالخريجون عائدون الى المجتمع لتأدية دورهم فيه. ومن جانب آخر يتناول المؤلف أثر التوجيه المدرسي في الاعانة على توفير المساواة، وذلك بخدمة كل طالب قدر حاجته من متطلبات تعلمه. والتوجيه المدرسي في تونس غير التوجيه الفني في بلاد المشرق العربي، فالأول يتعلق بمستقبل الطالب وأما الثاني فيتعلق في تحسين مستوى التدريس.

أما الفصل الرابع الذي استعرض كيف ظهر التوجيه المدرسي في تونس وماهي خطواته ومن يقوم بها وكيف تتم؟ يحدثنا المؤلف فيه عن التوجيه المدرسي وخطواته ومن يقوم بها وكيف تتم، ونشأة هذا التوجيه ومفهومه شارحا أهم مميزاته، هياكله، ومن يوجهه ويقود مسيرته.

وفي الفصل الخامس يتتبع المؤلف فيه التوجيه المدرسي منذ اصلاح عام ١٩٥٨ ، فيصف مراحله ثم يطنب في شرح مبادئه واجراءاته والمعايير المتبعة، فيجعل منها ماهو خاص بالفرد وماهو خاص بحاجة البلاد ويوضح الغرض التربوي الأكبر من وراء ذلك ألا وهو المساهمة الفعلية في جهود الانتاج، وأثر ذلك في وضع أهداف اقتصادية بعيدة المدى خصوصا بعد رحيل الأجانب عن تونس وشغور الكثير من الوظائف. ثم ان الحاجة الى التخطيط جعلت التربية غير الموجهة غير مؤثرة، لدرجة أنه أصبح مقبولا أن ترجأ الأهداف التربوية غير التقنية. وأصبح هناك حاجة ملحة لأن تتلائم خطط النمو الاقتصادي مع خطط النمو الاجتماعي. ثم ينبه المؤلف الى حدود التوجيه ومقاييسه واجراءاته المتصلة بالفرد. وقد رتب لنا مقاييس التوجيه في محاور يسهل اجراؤها وأجملها في مؤهلات التلميذ (استعداداته) ثم احتياجات البلاد، طاقة الاستيعاب المخصصة لكل تخصص، الرغبة الشخصية ورغبة ولي الأمر. وينصح بأن تكون اجراءات التوجيه ملتزمة بمبادىء محفوظة وأن تكون قابلة للتحقيق عمليا ويمكن رصدها بالتسجيل. ومن الناحية الاجرائية الادارية يوضح المؤلف كيفية اتخاذ قرار التوجيه. ثم يذكر لنا كيف يتم بالمناظرة خصوصا في المدارس العسكرية والمدارس الصحية ومدارس ترشيح المعلمين، ويضيف تفصيلا موجزا للتوجيه الجامعي ويشير الى أن سنة ١٩٧٦ كانت حاسمة في تطور التوجيه الجامعي، وكيف أن قانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٦ المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي يبين الطريقة الجديدة للتوجيه الجامعي.

الفصل السادس ويتناول «نظام التعليم وتأهيل القوى العاملة» وفيه اشارة الى أن من وظائف التربية الرئيسة ومن منظور اجتماعي كما حددها (دوركايم) اعداد وتوزيع القوى العاملة، حيث بين أن للتربية وظيفتين رئيسيتين ضروريتين لحياة الأفراد والمجتمعات واستمرارهما: الوظيفة الأولى هي العمل على تجانس الناس، والأخرى تباينهم استجابة لمتطلبات الحياة المتنوعة. فالتربية أداة تجانس، وهي تنقل القيم وأنماط السلوك الأساسية التي بدونها يصعب العيش والتفاهم. وقد

ربط التوجيه المدرسي بوظيفتي التجانس والتباين وفسر كيف يعمل التوجيه المدرسي على تحقيقهما، وفي هذا الفصل تطرق المؤلف أيضا الى مساهمة نظام التعليم في ايجاد التخصصات المهنية وأهمية كفاءة التعليم في المرحلة الابتدائية وأصول التوسع فيه وبالتالي التوسع في المرحلة الثانوية، وحدد خصائص تأهيل القوى العاملة من خلاله. وذكر دور مؤسسات التكوين المهني المختصة التي برزت كاستجابة لمبدأ تربوي أساسي معلن كهدف في اصلاح ١٩٥٨ وهو اعداد الطفل للقيام بدوره كمواطن وكإنسان وتكوين الاطارات الصالحة الكفيلة بنمو النشاط القومي على مختلف وجوهه وفي جميع الميادين.

الفصل السابع وهو بعنوان «التوجيه المدرسي» تناول المؤلف فيه التوجيه المدرسي وأثره في التغير الاجتماعي وكفاءة النظام التربوي في ذلك، وأثر وضع التلاميذ الاجتماعي والاقتصادي ونتائج تحصيلهم في ذلك التغيير. فالوضع الاجتماعي الاقتصادي لايحدد فرص النجاح والارتقاء أو الفشل فقط بل يؤثر في كيان التلاميذ تأثيرا شاملا، فله صلة بامكان مواصلة التعليم وفي أي اتجاه.

الفصل الثامن «الخصائص الأساسية لنظام التوجيه المدرسي» يختم فيه المؤلف الكتاب بالحديث عن خصائص التوجيه ويثير تساؤلات عدة، أبرزها: هل التوجيه المدرسي نظام له خصائص النظم؟ ثم يعدد أهم خصائصه فيشير الى أن مبادىء التوجيه المدرسي هي نفس مبادىء التعليم وأهدافه كما حددها قانون ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٨ وهي أهداف التربية، التي لها علاقة بالتنمية التي تجعل الانسان وسيلة للتنمية كما أنه هو غايتها. ويناقش في هذا الفصل مدى مراعاة التوجيه لمواهب التلميذ من جانب، وحاجة البلاد من جانب آخر ويقول انه على الرغم من أن التوجيه يراعيهما في آن واحد الا أن ذلك لايعني بالضرورة مراعاتهما بالتساوي ، فطبيعي أن تتداخل عوامل ترتيب الأولويات. وقد أوضح المؤلف في هذا الفصل اتجاه تطور التوجيه المدرسي وتوزيع الأدوار في عمليته وماكان له من آثار في التربية التونسية.

نظام التعليم مؤسسة اجتماعية يستمد أهدافه وخصوصياته من الأوضاع الخاصة للمجتمع الذي يوجد فيه. بهذه العبارة استهل المؤلف تقديمه للكتاب الذي عزز فيه معنى عبارته والذي نرى أنه اجاد في اخراجه بجهد واضح فبحث مواضيعه بتفصيل وتحليل جعل من موضوع معقد مثل التوجيه المدرسي في متناول القارىء. فقد كان أسلوب الكتاب جيدا في لغته، وتوثيقه تميز بالرصانة. وقد حلل جميع الأصول والفروع في موضوعه باحاطة متفوقة للدارس العارف المفسر لكل دقائقه.

والكتاب أخيراً عمل تربوي يثري المكتبة العربية ويقدم للدراسات التربوية المقارنة خبرة تونس، علاوة على كونه كتابا في التاريخ الاجتماعي، السياسي والاقتصادي للتربية في تونس. والكتاب في جانب منه اتصل بأصول التربية فطرقت مجالاته الفلسفة والاجتماع والتاريخ والادارة والاقتصاد وطرفا من أصول قانونية. ونرى فيه مادة جديرة بالاقتناء والعناية. ولعل القارىء في بلدان المشرق العربي يتوقف حيال بعض المصطلحات التي استعملت في هذا الكتاب والتي لم يألفها من قبل، ولكن يمكن التغلب على ذلك بالقراءة المتأنية، ففي الكتاب العديد من الأفكار التربوية الشارحة التي تجعل ذلك الأمر لايشكل عقبة في الاستفادة منه.

مؤتمر تقسيم العمل الدولي الجديد في الشرق الأوسط

أمستردام من ٢٨ - ٣٠ يناير ١٩٨٨

اسحق يعقوب القطب
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - جامعة الكويت

عقد المؤتمر العلمي تحت عنوان «تقسيم العمل الدولي الجديد في الشرق الأوسط» خلال الفترة ما بين ٢٨ - ٣٠ يناير ١٩٨٨، بجامعة أمستردام فى مدينة أمستردام في هولندا، وذلك بالتعاون ما بين ثلاثة جامعات هي : جامعة بير زيت، جامعة دورهام، جامعة أمستردام.

عقدت الجلسات في مركز الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية، كما ساهم في تقديم البحوث ١٣ من المتخصصين في علوم الأجتماع والأنثروبولوجيا والتاريخ والعلوم السياسية. أما عدد الذين شاركوا في المناقشات فقد زاد عن ٤٥ شخصا في المعدل وقد عقدت جلسة صباحية وأخرى بعد الظهر وبمعدل ٣ بحوث فى الجلسة الواحدة باستثناء الجلسة الثانية حيث تم تقديم أربعة بحوث فيها، أما اليوم الثالث فعقدت فيه لقاءات بين المشتركين وجمعيات الصداقة الهولندية الفلسطينية، ومؤتمر صحفي حول الأحداث فى الضفة الغربية ومجالات التعاون بين المؤسسات العلمية والوطنية في دعم المجتمعات والمؤسسات المتضررة فى نطاق انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة وقطاع غزة المحتلين.

وبالنسبة الى هوية المشاركين في المؤتمر، فقد تحددت بعلماء ومتخصصين وباحثين وطلبة يعدّون لرسالة الدكتوراة من جامعة أمستردام ومركز الدراسات الأنثروبولوجية والأجتماعية حيث تعتبر هذه المشاركة جزءا حيويا من الدراسات العليا في جامعة امستردام. وشارك في المؤتمر باحثون يمثلون الجامعات العربية والأمريكية والأوروبية. أما القضايا الرئيسية التي طرحت في جلسات المؤتمر فيمكن تحديدها على النحو التالي :

أولا : التحضر والسياسات الدولية فى منطقة الشرق الأوسط : ضمن اطار هذا العنوان، عرض بحثان الأول بعنوان : «التحضر فى السبعينات والنظام الرأسمالى العالمي - حالة مدينة القاهرة». والثانى بعنوان «التحدي لسياسة التنمية الحضرية - حالة مجتمعات اللاجئين الفلسطينين - كمدن

مؤقتة». قدم البحث الاول الدكتور جهاد عودة خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بصحيفة الأهرام. وتناول البحث الاول القضايا التالية :

● التحضر هو عملية اجتماعية اقتصادية تهدف الى نشر وسائل الحياة الحديثة ضمن نطاق تنظيم ادارى وبذلك يصبح التحضر مفهوما حضريا يمكن قياسه. والمشكلات الحضرية التي تنشأ في هذا الصدد هي الصراع بين التحضر القائم أساسا على المبادىء الأستهلاكية الجماعية (الخدمات الحضرية العامة) والنمط الذى يقوم على أسس الاستهلاك الفردية (الخدمات الحضرية الخاصة).

● وبالرغم من التغيرات التى شهدتها القاهرة العاصمة بعد تبني السياسات الاقتصادية الرأسمالية في ظل حكم السادات (خاصة بعد عام ١٩٧٤) التي اتسمت بالانفتاح فان اتجاهات التحضر القائم على الأستيراد السلعي المدعوم ما زال قائما.

● أن البيروقراطية تؤثر في النمو الحضرى وتسهم في تطوير النماذج الراديكالية والوسطاء متعددى الجنسيات ولها آثار عكسية على المجتمع الحضرى فى ظل الرأسمالية. ومن ناحية أخرى فقد حاول المؤلف أن يضيف الى أن للبيروقراطية دورا في ضبط التوازن بين القطاع الخاص (المتحرك باتجاهات مختلفة وبسرعات متصاعدة) والقطاع العام الذي يستهدف القطاعات العريضة فى المجتمع.

أما البحث الثانى فقدمه الأستاذ الدكتور اسحق القطب، تناول فيه موضوع مدن مجتمعات اللاجئين الفلسطينين التي أنشئت بعد حرب عام ١٩٤٨، وإجبار حوالى مليون فلسطينى على مغادرة وطنهم وممتلكاتهم خارج حدود ما عرف بدولة اسرائيل. وقد ابتدأت مسيرة المدن المؤقتة «المخيمات» بالمساكن المصنوعة من الخيم ثم الخشب ثم الطوب على أمل العودة، ويبلغ عدد مدن المخيمات هذه ٥٩ مدينة موزعة بين الدول المجاورة على النحو التالي : الضفة الغربية المحتلة (١٩ مدينة) والأردن (١٠ مدن) وسوريا (١٠ مدن) وقطاع غزة المحتل (٨ مدن) ولبنان (١٢) مدينة. وتتفاوت أحجام المدن من ٢٠,٠٠٠ نسمة فاكثر (١٠ مدن) وما بين ١١,٠٠٠، ١٩,٠٠٠ نسمة (١٦ مدينة) وما بين ٥,٠٠٠ - ١٠,٠٠٠ نسمة (١٦ مدينة) وأقل من ٥,٠٠٠ نسمة (١٨ مدينة). ويمثل سكان مدن المجتمعات حوالى ١٧ ٪ من أجمالى الفلسطينيين المتواجدين فى الدول المشار اليها وفي الخارج حيث يصل اجمالى السكان الفلسطينين في العالم حوالي ٤,٥ مليون نسمة.

وقد أشار البحث الى أن البناء الاجتماعى والاقتصادى لمدن المخيمات والسياسات الإنمائية المتصارعة يفتقر الى التوازن بسبب فقدان هذه المدن لمقومات الحياة الحضرية الأساسية ويرجع ذلك الى العوامل السياسية الدولية والعربية والمحلية والفلسطينية. وبعبارة أخرى فإن تقسيم العمل الدولي أدى الى ترديّ النظام الأيكولوجي والاقتصادي والسياسي والى الأمراض الاجتماعية والنفسية المتزايدة. وقد نشأ جيل كامل في مدن المخيمات ذا مميزات نضالية وروح معنوية عدوانية تجاه الدول التي تمنع عودة الفلسطينين الى ديارهم وعلى رأسها اسرائيل. وأكدّ الباحث على أن هذا النمط من المدن المؤقتة ذا طابع حضرى مميزّ يتطلب المزيد من الدراسات النفسية والاجتماعية والأنثروبولوجية لتحديد أبعاد الحياة وطبيعة البناء الاجتماعي فى الظروف المؤقتة التى يعيشها سكان هذه المدن (التى دخلت في عامها الأربعين) ولا أحد يستطيع أن يحدد فترة تغيير هويتها.

ثانيا ـ القضايا الخاصة بالتنمية الريفية والسياسة الدولية : عرض فى المؤتمر بحثان الأول حول مشروعات تنمية المجتمعات الفلاحية والدولية ـ حالة وادى الأردن قدمه الدكتور زولكوف آيادين، والثانى بعنوان «التحولات فى المجتمع الريفي ـ حالة الجزائر» للدكتور جون ميلومان. طرح البحث الأول مفهوم المشروعات التي تخططها الدولة بالتعاون مع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولى، البرنامج الإنمائى الأمريكى، والمؤسسات الخيريه الاخرى واثرها على التنمية الريفية في دول العالم الثالث. أما في حالة الأردن، فإن مشروع تنمية وادي الأردن الذي ابتدأ عام ١٩٦٩، بالرغم من الإنجازات التى تحققت في ادخال التكنولوجيا الزراعية، الا أنه لم يحقق الأهداف المرجوة منه مثل اعادة توزيع السكان وتطوير مجتمعات ريفية معاصرة في المناطق المستصلحة. ان معظم السكان هناك من العمال المؤقتين الذين يعملون في المزارع المروية من قناة الغور الشرقية والتى يمتلكها تجار وممولين من الطبقات الوسطى والعليا. وبعبارة أخرى فان المساعدات الدولية ما لم تتم ضمن إطار تنموي قومي فإنها تفقد هويتها وأهميتها في التنمية الشاملة.

وحول مسألة تدهور أحوال الريف الجزائري خلال فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر، فقد أشار الباحث الثاني الى أن السياسات الاستعمارية أدت الى السيطرة الفرنسية على الأراضي الزراعية واستثمارها لصالح فرنسا سواء فى المحاصيل أو الثروة الحيوانية. كما أدى ذلك الى إضعاف البنية الانتاجية وتخلف الريف الجزائرى الأمر الذى كان واضحا بعد الاستقلال. وقد أثرت السياسات الاستعمارية الفرنسية على النظم الاقتصادية والادارية والتعليمية لعدة سنوات بعد الاستقلال، الأمر الذي أدى الى الدخول الفرنسي الحديث من جديد الى الجزائر تحت مظلة المعونات الفنية والادارية والتربوية والاقتصادية.

ثالثا ـ وضع المرأة في المجتمعات المتغيرة : وقد نوقشت ثلاثة بحوث فى هذا الموضوع : الأول بعنوان «المرأة والدولة والفقر فى ايران» للدكتورة هالة أفشار حيث أشارت الى أن أوضاع المرأة الفقيرة المتردية وانخفاض مستوى أداء المؤسسات التى تعنى بالمرأة المطلقة والأرمل وفقيرة الحال، مما دعى الكثير من أفراد هذه الطبقة الى اللجوء للتسول والدعارة والأدمان. وأن القوانين والتشريعات الحاليه لا توفر الرعاية الاجتماعية والمساعدة المالية في حالات العجز والتعطل كما لا توفر التعويضات من جراء الاصابات فى العمل وأن الحرب الايرانية ـ العراقية قد أدت الى تردي الأوضاع الاجتماعية للمرأة، ذلك لأن الحرب تزيد من عدد المترملات وعدد اللواتى يفقدن الدخل من رب الأسرة والمعيل الذي يتعطل عن العمل بسبب الاصابة أثناء الخدمة العسكرية. واختتمت الباحثة بحثها بالقول أن المرأة من الطبقة العاملة تدفع الثمن العالى من جراء السياسات التي تتبعها الدولة خاصة في فقدان المساواة والعدالة التي تتوخاها المرأة في المجتمع المعاصر.

أما البحث الثاني حول «المرأة في سوق العمل فى الضفة الغربية بعد عام ١٩٦٧ للدكتورة نوال المصري فقد استعرض الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية في ظل الاحتلال الإسرائيلى، وأشارت الباحثة الى السياسة التعسفية الرامية الى اضعاف وشل المؤسسات العربية للاقتصادية والاجتماعية والتربوية من اجل تعزيز التبعية الى المؤسسات الاسرائيلية. واشارت

الباحثة أيضا الى المشكلات التي تواجه عمل المرأة العربية في المنشآت الصناعية الإسرائيلية والمضايقات التي تحدّ من مشاركتها فى الانتاج ولذلك توجهت جهود المرأة العربية الى المؤسسات التربوية والخيرية والعمل التعاونى بالاضافة الى العمل الزراعى. واستعرضت اجراءات الاحتلال فى جذب العمالة العربية للعمل في الاقتصاد الاسرائيلى واستغلال الأيدى العاملة بعيدا عن برامج التنمية وتطوير الاقتصاد العربى.

أما البحث الثالث فكان حول «صناعة الملابس في نابلس ـ ودور المرأة فى ظل الاحتلال» وقدمته الدكتورة أناليس مور، فقد أشارت الى البناء الاجتماعى الاقتصادى للمصنع ودور المرأة في النظام القائم والذى أدى الى تحولات ملحوظة في مشاركة المرأة في التوظيف خارج الاطار المنزلى أو الزراعى.

رابعا ـ أبعاد التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط : تحت هذا العنوان نوقشت مجموعة بحوث هي :
نوقشت دولة الانفتاح المصرية للدكتورة أنيدهيل، التحولات السياسية في الريف الفلسطينى المحتل للدكتورة كاثى كالفانس، النقابات العمالية ـ الصراع من أجل الحقوق الاجتماعية والقومية فى الأراضى المحتلة للدكتور جوست هيلترمان، الوضع الراهن في الضفة الغربية المحتلة للدكتور رياض مالكى، والعمالة المهاجرة وتقسيم العمل الدولي في دول الخليج العربى للدكتور نبدنى كالفاتش.

تناول البحث الأول أبعاد سياسة الانفتاح في مصر التى أدت الى بناء اجتماعى جديد (البرجوازية في الطبقات الوسطى الدنيا) الذي يصعب على البناء الاجتماعى القومى امتصاصه لعدة أسباب منها ما هو شائع في المجتمعات الرأسمالية ومنها ما هو مرتبط بالأوضاع في مصر خاصة الأزمات الاقتصادية وانخفاض الانتاجية وزيادة الأستيراد بالاضافة الى المساعدات الأجنبية ومشكلة تسديد الديون وغيرّها. هذا بالاضافة الى أن مصر لم تطور بعد الأبعاد الايديولوجية والسياسية في مواجهة المواقف المستجدة خاصة فى مواقف المعارضة وحزب الاخوان المسلمين الذين يفتقرون الى التنظيم ورسم سياسات واضحة المعالم. كما أشارت الباحثة الى تطور السياسات المتبعة فى مصر منذ عام ١٩٥٤ حتى الآن.

أما بحث «التحولات السياسة فى الريف الفلسطين فى ظل الاحتلال» فقد أشارت فيه الباحثة الى الممارسات التى تقوم بها السلطات الاسرائيلية في محاولة جذب العمالة الى الاقتصاد الاسرائيلى، وفي تطوير قوة سياسية نابعة من الريف (مثل روابط القرى) تحت سيطرة الأحتلال وتوسيع نطاق التقوقع واضعاف الاتصال بين مختلف المناطق المحتلة وقطاع غزة المحتلين.

وفى البحث الثالث حول النقابات العمالية أشار الباحث الى ممارسات سلطات الاحتلال في أضعاف التنظيمات العمالية وتجريدها من قواها المادية والبشرية مع التركيز على دعم النقابات اليهودية (الهستدروت) لجذب العمالة العربية تحت لوائها ـ وتحاول السلطات الى جعل النقابات دائما فى وضع دفاعى أمام القضاء والحكم العسكرى الاسرائيلى. وأشار الى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يمر بها العمال وبالرغم من ذلك فهم موالون ومترابطون مع نقاباتهم

يعملون من أجل تعزيز الصمود في الأرض المحتلة وأشار الى أهمية الدعم من أجل مواصلة رعاية العمال وحمايتهم من الاستغلال الصهيوني.

وتناول البحث الخاص بأوضاع العمالة المهاجرة في دولة الكويت بصورة خاصة معدلات العمالة منذ أواخر الخمسينات حتى أواسط الثمانينات، وأشار الى توزيع العمالة حسب النوع والجنسية والحالة الاجتماعية والعوامل التى تؤثر فى استيراد العمالة والظروف التى يعيش فيها الأجانب بدولة الكويت والخدمات التى يتلقونها وقوانين الأقامة، وأشار الى المشكلات الاجتماعية التى تنشأ فى ظل وجود العمالة ذات الخصائص المهنية والتعليمية المنخفضة.

لقد تناولت البحوث القضايا الرئيسية المشار اليها، مع الاشارة الى دراسات خاصة كنموذج لأنماط تقسيم العمل الدولي وأثره في السياسات المحلية، الاقتصادية والاجتماعية والحضرية والسياسية، وتلك الخاصة بالمرأة. كما أن المناقشات التى تناولت الأوضاع المتردية فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين قد ساهمت بشكل ملحوظ فى تسليط الضوء على أهمية التنسيق بين الدول العظمى من ناحية وبين دول الشرق الأوسط من ناحية أخرى من أجل تحقيق التوازن والاستقرار لشعوب المنطقة واقرار حقوق شعب فلسطين والعمل على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة والشاملة.

وقد أشار المؤتمرون الى أهمية الدراسات العلمية التى يشترك فيها فريق من علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والأنثروبولوجيا وعلم النفس لدراسة التحولات التى تواجهها دول المنطقة خاصة فى ظل الحروب والكوارث التى تعمل على عرقلة المسيرة التنموية والحضارية. وأشاروا الى أهمية عقد الندوات العلمية واجراء البحوث والدراسات المشتركة مع الجامعات الأوربية التي يزداد فيها الاهتمام بدارسة التطورات في منطقة الشرق الأوسط.

المؤتمر السنوى السادس والثمانون للجمعية الأنثروبولوجية الأمريكية
شيكاغو من ١٨ ـ ٢٢ نوفمبر ١٩٨٧

سليمان نجم خلف
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ـ جامعة الكويت

يعقد المؤتمر السنوى للجمعية الأنثروبولوجية الأمريكية منذ فترة ترجع الى ٨٦ عاما مما جعله تقليدا راسخا ومهرجانا ضخما يتوافد اليه كل عام آلاف العلماء من المهتمين بمجالات الأنثروبولوجيا. ويهدف المؤتمر إلى تحقيق اللقاءات وتبادل الآراء بين المختصين من أجل اثراء

الفكر وتعميقه، والاطلاع على ما هو جديد فى هذا العلم المتعدد الجوانب. وقد اتفق على عقد هذا المؤتمر فى النصف الثانى لشهر نوفمبر أو الأسبوع الأول من شهر ديسمبر من كل عام ويتم اختيار مكانه فى أحدى المدن الكبرى التى تتوفر فيها التسهيلات اللازمة لعقد مؤتمر على هذا الاتساع والشمول.

وقائع المؤتمر: ان نظرة احصائية سريعه على الفهرس الذى يضم أسماء المشاركين فى كتاب «برنامج المؤتمر» الذى وزع على المشاركين فى اليوم الأول تعطى صورة واضحة لحجم هذا المؤتمر السنوى ومدى أهميته. وقد احتوى هذا الفهرس على أكثر من ٢٦٠٠ باحثا مشاركا، ويعتبر هذا فى ذاته حدثا علميا هائلا ساهم فى اثراء وتطوير المعرفة الأنثروبولوجيه بشكل خاص والعلوم الاجتماعية والانسانية بشكل عام.

ولما كانت الأنثروبولوجيا من العلوم الشموليه، التى تتميز بقدرات واضحة فى التأليف والتركيب بين أشكال المعرفه الأخرى، التى تهتم بالانسان ونتاجه الثقافى والاجتماعى، فقد عقدت العديد من الحلقات المتخصصة فى المجالات والفروع المتعددة والدقيقة فى هذا العلم سواء فى الأثنولوجيا أو الوصف الاثنوغرافى أو الدراسات الخاصة بمناطق جغرافية ثقافية معينة أو مجالات المنهج والنظرية وقد جرت العادة أن يتضمن هذا المؤتمر السنوى الكبير أنشطة أخرى مكملة لأهدافه العلمية والمهنية الأساسية مثل وجود العديد من ممثلى الجامعات المختلفة فى قاعة كبيرة مخصصة لمن يتولون القيام باجراء مقابلات مع الأنثروبولوجيين الذين يرغبون فى العمل فى الجامعات المختلفة. وقد خصص كذلك مكان متسع لاقامة معرض (A. A. A. Exhibit) يقدم فيه كل ما هو جديد من مؤلفات وأفلام ومجلات علمية ووسائل تعليمية جديدة تتصل بمجالات الأنثروبولوجيا. وقد شاركت فى هذا المعرض معظم دور النشر الكبيرة سواء فى أمريكا أو من خارجها.

تراوح عدد البحوث التى قدمت فى كل جلسة من جلسات المؤتمر من ست الى تسع جلسات خصص لكل جلسة ما بين الساعتين ونصف الساعة الى الثلاث ساعات، واختير لكل جلسة منظم ومعقب أو اثنين لمناقشة وتقييم ما جاء فى بحوث الجلسة. وكانت أيام المؤتمر حافلة بالجلسات المتخصصة وباجتماعات خاصة للروابط والجمعيات إضافة الى ورشات العمل والاجتماعات الخاصة بالهيئات التنظيمية والادارية المختلفة.

أما اليوم الأول للمؤتمر فقد شهد ستة وخمسين نشاطاً منها اثنان وأربعون جلسة علمية تناولت موضوعات وقضايا أنثروبولوجيه مختلفة وأربعة عشر نشاطا للاجتماعات التنظيمية والادارية المختلفة. وشهد اليوم الثانى اثنان ومائة نشاط كان خمسة وثمانون منها للجلسات العلمية وسبعة عشر نشاطا خصصت لاجتماعات الجمعيات واللجان وورش العمل. وشهد اليوم الثالث مائة وأربعة نشاط منها تسع وسبعون جلسة علمية وخمسة وعشرون نشاطا للجمعيات واللجان. ودار فى اليوم الرابع ثلاث ومائة نشاط سبعة وثمانون جلسة علمية وثمانية عشر نشاطا للجمعيات واللجان. أما اليوم الخامس فقد شهد خمسة وسبعون نشاطا خصصت جميعها للجلسات العلمية، وبهذا يكون مجموع الأنشطة التى تمت فى قاعات وأروقة المؤتمر أربعمائة وأربعون نشاطا منها ثلاث مائة واثنتان وثمانون جلسة علمية. وقد نوقش فى هذه الجلسات قرابة المائتان وستون (الفين

وستمائة) بحث، مما يجعل محاولة تحديدها فى محاور أو موضوعات محددة مقننة أمر غاية فى الصعوبة، ولذا سأكتفى لغرض هذا التقرير هنا بالاشارة الى بعض الموضوعات والقضايا التى برزت خلال الأيام الخمسة الأولى لهذا المؤتمر.

اليوم الأول : دارت فيه جلسات علمية كثيرة تناولت موضوعات متعددة من أهمها : المعتقد والممارسات الدينية، الثقافة الأميريكية وتصورات حول مفهوم التكيف، الاثنوجرافيا والوعى النقدى، الميتااثنوغرافيا، تقييم للأنثروبولوجيا فى أمريكا اللاتينية، الثقافة الرأسمالية الحديثة، اللغة والثقافة والمعانى الخاصة بالجماعات الإثنية، حلقات علمية احياء لذكرى بعض الأنثروبولوجيين البارزين (جون اديرز ومورتن فرييد)، قضايا حول موضوع النوع (الذكورة والأنوثه) فى الدراسات الأنثروبولوجيه، دورة الحياة عند الرئيسيات، قضايا فى الأنثروبولوجيا التطبيقية، وتشكيل المجتمعات المركبة فى أمريكا الوسطى والأنثروبولوجيا الدياليكتيكية.

اليوم الثانى : كانت أبرز الموضوعات والقضايا التى دارت في جلساته حول : موضوعات فى تاريخ النظرية الأنثروبولوجية، التراتبية والأيديولوجيا، موضوعات فى الأنثروبولوجيا الطبية، قضايا حول الصيغ والاتجاهات الجديدة فى البحث الأنثروبولوجى، قضايا حول الأدبيات النسائية والأنثروبولوجيا، حلقات حول الهوية الاجتماعية والمجتمعات التعددية، الاثنوجرافيا والأدب، التبادل والأضاحى فى الصين، مستقبل الدراسات التطورية فى الأنثروبولوجيا الفيزيقية، دراسات حول تكيف الفرد والجماعات فى ايكولوجية الحرب الطويلة المدى، الاقتصاد السياسى للمجاعة فى افريقيا، التغير والثبات فى مجتمع هايتى، الثقافة والاثنوجرافيا فى العالم ما بعد الحديث، لويس هنرى مورجان : الأسطورة والتراث، موضوعات فى الأنثروبولوجيا الرمزية، الأساطير والهوية الذاتية، الأنثروبولوجية الحضرية ودور الأنثروبولوجيين فى اعادة بناء المدن، وجلسة حول رابطة الأنثروبولوجيين الأمريكيين : تاريخها ومضامين تطورها. ودارت فى هذا اليوم أيضا ندوة كبيرة تحت عنوان : «المؤلف يقابل نقاده : شيرى اورتنر والنظرية فى الأنثروبولوجيا، وشارك فيها سبعة أنثروبولوجيين متخصصين فى النظرية، وحضرها قرابة الخمسمائة مستمع.

اليوم الثالث : كانت أبرز القضايا والموضوعات التى دارت حولها جلسات هذا اليوم هي : نظم التبادل والتمايز فى القوة السياسية، دراسات اركيولوجية فى المجتمعات المركبة، دراسات فى الأنثروبولوجيا الطبية، الشيخوخة والثقافة والصحة، التناقضات والتغير فى النوع (الذكورة والأنوثة)، المعانى الجنسية فى الثقافة الامريكية، ثقافة النظام الرأسمالي الحديث، وجها لوجه مع النظام الرأسمالي، البحث الأنثروبولوجي فى المجتمعات الاشتراكية، الهجرة والهوية الاجتماعية، التعابير الرمزية لدى الطبقة العمالية فى حالات التكيف والمقاومة، موضوعات فى الأركيولوجيا، الأنثروبولوجيا والمتحف، قضايا فى الأنثروبولوجيا القانونية، الانثروبوولجي كمعرض سياسي واجتماعي، تحرير الانثروبولوجيا من التراث الاستعمارى، بالينوفسكى غدا : مستقبل الأنثروبولوجيا، والمشاكل الاجتماعية الحديثة من منظور أنثروبولوجى.

اليوم الرابع : أما أبرز القضايا والمواضيع التى دارت فى جلسات اليوم الرابع فقد كانت : قضايا فى الأنثروبولوجيا النفسية، ضرب الزوجات من منظور ثقافى مقارن، الشيخوخة فى اطارها

البيئى، الصراع والوفاق : منظورات فى الممارسة الأنثروبولوجية، دراسات فى مجتمع الرجال والنساء فى فنلندا، الملكية وسياسة الأيكولوجيا فى افريقيا الزراعية، نحو تطوير أنثروبولوجية الدولة الحديثة، البنى الذهنية والايديولوجيا الثقافية، مكان العمل وتحليل علاقات التفاعل، شعائر الموت فى أوروبا : منظور تاريخى اجتماعى، وجلسة حول لغات الهنود الأمريكيين. ومن أبرز وأهم الندوات التى حدثت فى هذا اليوم وحضرها قرابة السبعمائة من المشتركين فى المؤتمر كانت ندوة تحت عنوان «حوار بين الأنثروبولوجيا والعلوم الانسانية الأخرى : ادوارد سعيد والبحث لتمثيل المُسْتَعْمَر (بفتح الميم). وقدم ادوارد سعيد من جامعة كولومبيا بحثا بعنوان : Representing the Colonized استغرق ساعة كاملة فى قراءته، ثم عقب عليه أربعة أنثروبولوجيين، وبعدها فتح المجال للاستماع لبعض الاسئلة والمداخلات.

اليوم الخامس : أهم مواضيع هذا اليوم كانت، النظم الطبية المتغيرة من منظور اقتصادى ثقافى، التراتبية فى مجتمعات تتجه نحو النظام الرأسمالى، صراع الأدوار بين الباحث والمبحوث والهوية فى المجتمع الأمريكى، أخطار البحث الميدانى فى الأنثروبولوجيا، قضايا فى مناهج البحث الاثنوجرافى، الكومبيوتر وامكانياته فى حل بعض مشاكل البحث الأنثروبولوجى، الذات فى الثقافة اليابانية، دراسة السياسة المحلية من خلال التاريخ والثقافة، بحوث فى موضوع التثقيف والهوية وبناء التقاليد الجديدة، قضايا فى التنمية الاقتصادية، اثنولوجية الثقافة التنظيمية، الحب الرومانسى من منظور ثقافى مقارن، تحليل لشعائر الزار فى مصر والسودان وأثيوبيا، اتجاهات حديثة فى الطب الشرعى، دور المرأة والقوة الاجتماعية، تغير الشعائر المقدسة الى فولكلور، الثبات والتغير فى المجتمعات الأوروبية حول البحر المتوسط، والطبقة والاثنية : قضايا فى المجتمع الكاريبى. وفي نفس هذا اليوم قدم كاتب هذا التقرير بحثا عنوانه «الفندق الدولي والثقافات المتغيرة : دراسة حالة الكويت» وقد ادرج هذا البحث في جلسة حملت عنوان الجماعات الاثنية والهجرة والديناميات الثقافية.

وأخيرا فأن أهم كسب للمشارك فى مؤتمر ضخم كهذا حصوله على زاد علمي دسم ومشاركته فى تجربة مفيدة، لتطوير قدراته المهنية، إضافة لاتصاله وتعرفه بشكل شخصي مباشر على العديد من المفكرين والباحثين المرموقين فى ميادين الأنثروبولوجيا المختلفة، الأمر الذى يثير فيه شعورا قويا بالانتماء لجماعة مهنية متميزة تمتد عبر الحدود والقوميات.

ندوة
حول تشريعات ومستويات العمل

تونس من ٢٣ مايو ـ ٤ يونيو ١٩٨٨

أحمد زكي بدوى
الاسكندرية ـ مصر

عقد المركز العربي لتطوير ادارات العمل بتونس ندوة حول تشريعات ومستويات العمل

خلال الفترة من ٢٣ مايو / آيار الى ٤ يونيو / حزيران ١٩٨٨. كان الهدف من الندوة تمكين المشاركين من الاطلاع على تشريعات ومستويات العمل العربية والدولية من خلال العروض التى تعالج المحاور الرئيسية لتشريعات ومستويات العمل، وكذلك تبادل الآراء والمعلومات حول القضايا الرئيسية المتعلقة بتشريعات العمل ومناقشة التجارب القطرية وابراز أهم الاحتياجات الفنية وتحديد الأولويات. وقد شارك فى أعمال الندوة عشرون موظفا من كبار المسئولين فى الادارات المعنية بتشريعات ومستويات العمل من سبعة عشر بلدا عربيا كما شارك فى الندوة ممثل عن منظمات العمال العربية من الاتحاد العام التونسى للشغل، وممثل عن منظمات أصحاب الأعمال من الاتحاد التونسى للصناعة والتجارة والصناعة التقليدية.

تولى تقديم العروض الفنية خبراء متخصصون فى مجال تشريعات ومستويات العمل ممن يتمتعون بخبرة وكفاءة علمية وفنية، وينتمى هؤلاء الخبراء الى عدة بلدان عربية وهيئات عربية ودولية، وقد تخلل تلك العروض مناقشات مستفيضة ساهمت فى اثراء المعلومات وتكثيفها. وتولى المشاركون فى الندوة عرض اوراقهم القطرية، التى تناولت واقع تشريعات ومستويات العمل فى بلدانهم، وتشمل بصفة خاصة المحاور التالية : نشأة وتطور تشريعات العمل الوطنية، الجهات التى تشارك فى اقتراح واعداد واقرار تشريعات العمل، الصعوبات أمام اصدار التشريعات العمالية وتعديلها والعقبات أمام تطبيقها بالشكل الصحيح، نبذة عن المواضيع التي تعالجها التشريعات العمالية، الموقف من اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية والعربية، وكيفية قيام الجهات المسؤولة بعرض نصوصها على السلطة المختصة للنظر فى امر اقرارها، وأثر اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية والعربية على تشريعات العمل الوطنية. وقد التقت وجهات نظر المشاركين حول المقترحات التالية :

اولا ـ تشريعات العمل العربية : التأكيد على ضرورة جعل تشريعات العمل العربية أكثر مواكبة لمقتضيات التطور الاقتصادى والاجتماعى الذى تحقق فى البلدان العربية، بما يساعد على زيادة الانتاج وحماية الحقوق الأساسية لأطراف العمل، وفقا لما جاء فى مستويات العمل العربية والدولية بما يعزز بالتالى التوازن الاجتماعى والتنمية الاقتصادية. ولاحظت الندوه أن بعض تشريعات الدول العربية لم تتضمن أحكاما حول المفاوضة الجماعية وابرام عقود العمل المشتركة، لهذا تدعو أن تكفل تشريعات الدول العربية حق المفاوضة الجماعية وابرام عقود العمل المشتركة وتنظيم إجراءاتها ونطاقها وآثارها.

تؤكد الندوة على أن تسعى الدول العربية الى اصدار تشريعات عمل متقاربة فيما يتعلق بنطاق تطبيق القانون، الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل، الاجازات المختلفة واحكام التنظيم النقابى، اشراك العمال فى الادارة، حماية المرأة العاملة العربية، وتوفير الضمانات الأساسية للعامل فى التأمينات الاجتماعية الشاملة. كما ناقشت الندوة قضايا الأجور والحد الأدنى للأجر فى التشريعات العربية، وأكدت بالتالى على أن تقوم الدول العربية بوضع نظام للحد الأدنى للأجور يحمى جميع العمال بعد التشاور مع المنظمات الممثلة لأصحاب العمل والعمال بشأن تحديد فئات العمال الواجب حمايتها وتدعو الدول العربية لأن تقوم فى تحديد الحد الأدنى حاجات العمال وأسرهم مع

مراعاة المستوى العام للأجور وتكاليف المعيشة وكذلك العوامل الاقتصادية ومستوى الكفاية الانتاجية.

تقتضي الحماية الأساسية للصحة وتوفير السلامة المهنية للعاملين فى الدول العربية أن تعمل هذه الدول على وضع التشريعات الحديثة الملائمة فى تنظيم هذا الجانب الهام وتطوير التشريعات القائمة فى هذا المجال بما يؤدى الى تحقيق انتاجية متطورة ومتقدمة وسلامة العمال فى عملهم، كما ترى الندوة أهمية تكوين لجان وطنية تضم ممثلى الهيئات المعنية، ووضع برامج عملية فى كل بلد لمتابعة مدى تطبيق هذه التشريعات. وتؤكد الندوة على ضرورة السعى لكى تشمل تشريعات العمل فى البلدان العربية مختلف فئات العاملين وعلى الأخص عمال الزراعة والقطاع غير المنظم وذلك فى اطار توسيع مظلة الحماية والرعاية الاجتماعية.

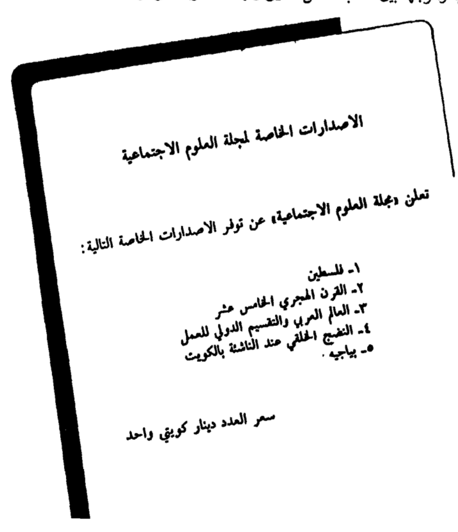
ترى الندوة أنه عند سن تشريعات العمل ضرورة الأخذ بالمبادىء العامة التالية: حق العمل، حرية العمل، تكافؤ فرص العمل، المساواة فى المعاملة، المشاركة بين أطراف الانتاج، استقرار العمل، حماية العامل، حرية التنظيم والمفاوضة الجماعية وترى الندوة أهمية تجميع قوانين العمل المتفرقة فى مجموعة واحدة لجعلها فى متناول الجميع ولتسهيل الرجوع اليها من قبل جميع الأطراف المعنية كما تؤكد الندوة على ضرورة انشاء وتطوير الأجهزة الادارية المختصة بتشريعات العمل ودعمها بالموظفين الفنيين والمؤهلين، وضرورة وضع برامج تدريب قطرية وعربية تكفل رفع الكفاية للعاملين فى قطاع تشريعات العمل وتمكينهم من مواكبة التطور الاقتصادى والاجتماعي ودراسة مضمون مستويات العمل العربية والدولية.

ثانيا ـ مستويات العمل العربية : ترى الندوة أهمية اصدار اتفاقيات عمل عربية تكون نابعة ومعبرة عن الحاجة الفعلية للمواطن العربى فى مجال العمل، كما تعتبر مسلكا عمليا لتحقيق التكامل الاقتصادى والاجتماعى، وتؤكد الندوة أيضا على أن تعمل الدول العربية ـ من خلال الأطراف الثلاثة ـ على دراسة اتفاقيات العمل والتصديق عليها وفقا لظروف وأوضاع كل دولة، وأن تعرض الدول تقاريرها المتعلقة بتطبيق هذه الاتفاقيات على أطراف العمل قبل تقديمها الى مكتب العمل العربى. وتشيد الندوة بالدور الهام لمنظمة العمل العربية، التى تسعى الى التقريب بين تشريعات العمل العربية فى الوقت الراهن، والعمل على وجود تشريع عربى متكامل فى المستقبل، وتدعو الندوة كذلك الدول العربية الى ضرورة توحيد المصطلحات فى التشريعات العمالية العربية، وكذا توحيد النصوص القانونية العامة التى تتفق فى مضامينها مع كافة التشريعات العربية.

ثالثا : مستويات العمل الدولية : يبدى المشاركون فى الندوة اعتزازهم بالدور الكبير الذى تقوم به منظمة العمل الدولية فى وضع الاتفاقيات والتوصيات التى أصبحت مصدرا هاما لتشريع العمل فى مختلف الدول، وساعدت بذلك على تحسين شروط وظروف العمل بما ينسجم مع المبادىء والأهداف القائمة على أساس حرية التنظيم وتكافؤ الفرص فى الاستخدام والمساواة فى معاملة العمال، وايجاد أفضل العلاقات بين طرفي الانتاج، وضمان السلامة من الأخطار المهنية، وتوفير سبل الضمان الاجتماعى بمختلف جوانبه وغير ذلك من الأمور. ويرون أيضا أن من المفيد جدا أن

يتم التنسيق بين الدول العربية من أجل استعراض ودراسة جميع اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية، والاتفاق فيما بينها على التصديق على مجموعة مناسبة من تلك الاتفاقيات، وتبنى احكام مجموعة من التوصيات، نظرا لاهمية هذا التنسيق فى ايجاد التقارب بين تشريعات العمل العربية فيما بينها من جهة، وتقريب هذه التشريعات مع المستويات الدولية من جهة أخرى. وتقترح الندوة كذلك وضع دراسة حول تقارير لجنة الخبراء القانونيين بمكتب العمل الدولى عن مدى ايفاء الدول العربية بالتزاماتها فيما يتعلق بتطبيق مستويات العمل الدولية وذلك قصد تتبع مدى تطور تشريعات العمل العربية.

مقترحات عامة: تؤكد الندوة على أن تقوم منظمة العمل العربية بالسعى الى ايجاد وسائل قانونية وضمانات أساسية لحماية حقوق العمالة العربية العاملة فى مختلف البلدان العربية، بحيث لا تضار تلك العمالة بالتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى يمكن أن تحدث بالبلدان العربية، وتؤثر سلبا على حقوق العامل العربى. وتؤكد أيضا على أهمية دور أطراف الانتاج فى النهوض بمسائل العمل وفى حل المنازعات العمالية الفردية والجماعية لما للاتحادات المهنية من أهمية فى هذا المجال كما تقترح ضرورة العمل على توسيع استعمال اللغة العربية فى المراسلات والتقارير المطلوبة والموجهة بين مكتب العمل الدولى والبلدان العربية التى تواجه صعوبات فى هذا الشأن.



مشعل دخيل المشعل، **بيت التمويل الكويتي : القدرة على الحياة والنمو كمؤسسة مالية لاربوية،** (رسالة دكتوراه) جامعة الولايات المتحدة الدولية ١٩٨٧م.

تقع الرسالة في ٢٢٧ صفحة عدا الفهارس والملاحق. وقسمت الرسالة الى خمسة أبواب. تناول الباب الأول مشكلة البحث وأهميته، وأفرد الباب الثاني لاستعراض ماكتب من أدبيات في موضوع النظام المالي الاسلامي ومقارنته بالأنظمة الرأسمالية والشيوعية (بدرجاتها المختلفة) وطبيعة عمل المؤسسات المالية الاسلامية، وجاء الباب الثالث ليبيّن منهج البحث من حيث طريقة جمع البيانات المالية وبيانات الرأي ويشرح الأسلوب الذي اتبع في التحليلين المالي والاحصائي. ثم يأتي الباب الرابع ليستعرض نتائج البحث المباشرة ويستنبط الضمنية منها. ومن ثم تختم الرسالة بباب خامس يقدم ملخصا للرسالة بكاملها ويعرض التوصيات.

تنبع أهمية موضوع هذه الرسالة من كونها تبحث بالتحليل والمقارنة العملية (وليس التنظير) لتحقيق الأهداف التالية :

الهدف الأول، دراسة تجريبية تحليلية لتقييم الأداء المالي لبيت التمويل الكويتي (كشركة استثمار) مقارنا بمتوسط الأداء المالي لقطاع شركات الاستثمار الكويتية (للسنوات ٧٩ ـ ١٩٨٤م).

الهدف الثاني، دراسة تجريبية تحليلية لتقييم الاداء المالي لبيت التمويل الكويتي (كمصرف) مقارنا بمتوسط الأداء المالي لقطاع البنوك الكويتية (للسنوات ٧٩ ـ ١٩٨٤).

الهدف الثالث ، استكشاف الحاجات والمتطلبات المصرفية لزبائن بيت التمويل الكويتي، من ناحية، ولزبائن المصارف الكويتية الأخرى، من ناحية ثانية، وقياس الى أي مدى تختلف الأهمية النسبية التي يعلقها فريقا الزبائن (فيما بينهما) على العوامل الدينية والاجتماعية والاقتصادية والخدمية في تعاملها مع نوعي المصارف (اللاربوية والربوية، على التوالي).

الهدف الرابع، استكشاف دقة ادراك ـ على شكل تنبؤات ـ الادارة في بيت التمويل الكويتي لاحتياجات ومتطلبات عملائهم المصرفية والأهمية التي يعلقها هؤلاء الزبائن على العوامل الدينية والاجتماعية والاقتصادية والخدمية عند تعاملهم مع هذه المؤسسة، وذلك من أجل تقديم توصيات محددة لتحسين الأداء وزيادة حصة المصرف في السوق.

مدخل البحث، ان مدخل البحث يعتبر ذا عناصر وصفية Descriptive - Elemental Approach. وقد تم اتباع أسلوب البحث المستندي للحصول على بيانات تاريخية للقيام بالتحليل

المالي اللازم لتحقيق الهدفين الأولين. أما فيما يخص التحليل الاحصائي اللازم لتحقيق الهدفين الثالث والرابع فقد قام الباحث بتصميم ثلاثة نماذج : اثنان منها لاستبيانات الرأي (أحدهما لزبائن بيت التمويل الكويتي والآخر لزبائن المصارف الكويتية الأخرى)، والثالث لمقابلات مسئولي بيت التمويل الكويتي. وقد اعتمد الباحث معايير محددة لصلاحية مصادر البيانات التاريخية، وأخرى لشروط عناصر العينة (حجم العينة التي قبلت للتحليل الاحصائي = ٧٠٠ عنصرا، ٥٩٠ منها لبيت التمويل الكويتي، و٢١٠ للبنوك الكويتية الأخرى). وقد استغرق جمع بيانات الاستقصاءات والمقابلات مدة شهرين (مايو ويونيو ١٩٨٥) بحضور الباحث وتحت اشرافه التام.

تحليل البيانات، المقارنات المالية بين أداء بيت التمويل الكويتي ومتوسط أداء قطاع شركات الاستثمار الكويتية الداخلة في العينة (٧ شركات) تمت في اطار تحليل العائد / المخاطرة : Risk/ Return الذي قدمه Sinkey, Joseph F.Jr عام ١٩٨٣. أما المقارنات المالية بين أداء بيت التمويل الكويتي ومتوسط أداء قطاع البنوك الكويتية الداخلة في العينة (٩ بنوك) فقد تمت بتحليل نسب مالية مختارة باستخدام أسلوب السلاسل الزمنية Time - Series. اضافة الى ذلك فقد تم اجراء تحليل للاتجاه العام Trend - Analysis. لمكونات ميزانية بيت التمويل الكويتي وحساب الأرباح والخسائر على مدى السنوات الست الواقعة تحت الدراسة، وذلك لابراز مواضع القوة والضعف في تلك المكونات، بغية الوصول الى بناء الهيكلية المثلى لها. وفيما يخص التحليل الاحصائي للآراء الواردة في الاستبيانات فقد استخدم أسلوب تحليل الانحرافات باتجاه واحد One - Way Analysis of Variance ; ANOVA لمقارنة قيم متوسط الاجابات لزبائن بيت التمويل الكويتي مع متوسط اجابات زبائن البنوك الأخرى. أما فيما يتعلق بدقة تنبؤات ادارة بيت التمويل الكويتي في تحديد احتياجات زبائنهم المصرفية والأهمية التي يعلقها هؤلاء الزبائن على العوامل الدينية والاجتماعية والاقتصادية والخدمية عند تعاملهم مع هذه المؤسسة فقد استخدمت المقارنات النسبية فقط، بين توقعات الادارة وماتم معرفته من اجابات الزبائن الفعلية، وذلك لصغر حجم عينة الادارة (٣٥ مسئولا) مقارنة بحجم عينة الزبائن العاديون (٥٥٥ زبونا). وتجدر الاشارة هنا الى أن زبائن بيت التمويل الكويتي تم تصنيفهم الى زبائن تجار وزبائن عاديون، وكذلك الأمر بالنسبة لزبائن البنوك الأخرى.

أهم النتائج، تبيَّن من التحليل (باستخدام أسلوب المربعات الصغرى ـ الطريقة المباشرة : Least - Square Principle, Direct Method أن الأداء المالي لبيت التمويل الكويتي ـ بصفة عامة ـ كان افضل من متوسط الاداء المالي لقطاع الاستثمار خلال فترة الدراسة. كذلك فان ذلك الأداء كان ـ بصفة عامة ـ أفضل من متوسط الأداء المالي للقطاع المصرفي فيما يخص متوسط نسب النمو السنوية. أما فيما يخص نسب الربحية المختارة فقد كان أداء بيت التمويل الكويتي أدنى من متوسط تلك النسب للقطاع المصرفي خلال فترة السنوات الست الواقعة تحت الدراسة. أيضا فقد بيّن التحليل الاحصائي وجود خليط من النتائج فيما يتعلق بالأهمية النسبية التي يعلقها زبائن بيت التمويل الكويتي وتلك التي يعلقها زبائن البنوك الأخرى على العوامل الدينية والاجتماعية والاقتصادية والخدمية عند تعامل فريقي الزبائن مع تلك المؤسسات المالية. وفي حالات كثيرة لم يظهر التحليل اختلافات ذات دلالة احصائية بين فريقي الزبائن في هذا الموضوع. وقد تبين

كذلك وجود فوارق بين نظرة الزبائن التجار ونظرة الزبائن العاديين لمدى أهمية العوامل المذكورة عند التعامل مع تلك المؤسسات المالية. الا أنه - باستثناءات طفيفة - اتضح جليا أن زبائن بيت التمويل الكويتي يعطون وزنا أكبر لتلك العوامل مقارنة بزبائن البنوك الأخرى (الفوارق كانت ذات دلالة احصائية عند مستوى $P \leq 0.05$). وأخيرا فقد وجد خليط من النتائج فيما يخص مدى دقة توقعات ادارة بيت التمويل الكويتي للأهمية النسبية التي يعلقها زبائنهم على العوامل المذكورة عند تعاملهم مع هذه المؤسسة.

الخلاصة، بيَّنت الدراسة جدوى - بل وأهمية - النظام المالي الاسلامي في دفع عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي. وأن نظرية الاقتصاد الاسلامي هي الأصلح - على الاطلاق - لأي مجتمع يسعى الى الاستقرار والتوازن في أي مكان وأي زمان. واتضح أن المؤسسات المالية الاسلامية تواجه تحد - وأحيانا عداء - على المستويين المحلي والعالمي، وأن نجاح هذه المؤسسات يعتمد اعتمادا كبيرا على قبولها لهذا التحدي بعقلية علمية وعملية فاعلة من جهة، وعلى درجة ايمان القائمين على هذه المؤسسات برسالتها، من جهة أخرى. اتضح من الدراسة ايضا وجود بعض نواحي القصور - المبرر أحيانا - في الأداء المالي لبيت التمويل الكويتي والتي يجب معالجتها.

أهم التوصيات، يوصي الباحث بيت التمويل الكويتي بالتوسع في منح القرض الحسن ويمكن القيام بهذا الدور كالتالي : ينشىء بيت التمويل الكويتي صندوقا لهذا الغرض يموَّل بواسطة المحسنين المقتدرين مع ضمان رؤوس أموالهم من قبله. وحتى تقلل مخاطرة بيت التمويل الكويتي الى حدها الأدنى يمكن استحداث صندوق ضمان تكافلي لتغطية ماسينعدم من تلك القروض تشترك فيه البنوك اللاربوية بدفع أقساط سنوية. وتكون تغطية القروض الحسنة المعدومة بحد أقصى من التعويض متفق عليه بين تلك البنوك أو بنسبة محددة من الخسارة الفعلية. ويرحَّل فائض أقساط التأمين في نهاية السنة المالية لاشتراكات العام المقبل للبنوك المؤمِّنة أو تحمَّل تلك البنوك بنصيبها من الخسارة في حالة عدم كفاية أموال التأمين لتغطية الديون المعدومة في ذلك العام. كما أن أموال التأمين هذه يمكن استثمارها طوال العام مما يعزز مركز هذا الصندوق التعاوني. يوصى كذلك بزيادة النشاط التسويقي لبيت التمويل الكويتي من خلال وسائل الاعلام المختلفة. كما يوصي الباحث بتغيير اسم بيت التمويل الكويتي ليعكس حقيقة خصوصيته وطبيعة عمله كمؤسسة مالية لاربوية. والمسمى المقترح هو : (مصرف التمويل والاستثمار اللاربوي الكويتي) أو اختصاراً (مصرف الكويت اللاربوي). وبينت الدراسة ضرورة تحسين خدمات بيت التمويل الكويتي فيما يخص توسيع شبكة المصارف المراسلة له في الخارج، وتحسين أداء العاملين في المؤسسة لرفع مستوى خدمة الزبائن. ويتوجب الزام الزبائن بالتقيد بالنظام أثناء انجاز معاملاتهم المالية، وذلك عن طريق وضع حبال تبين خطوط الخدمة (الأولوية في الدور)، بهدف القضاء على شكاوي الازدحام في مقار المؤسسة. كذلك فان اختيار وتعيين الموظفين الذين يؤمنون بفلسفة بيت التمويل الكويتي أمر مهم يوصى به. أيضا يوصى بضرورة مراقبة مستوى كفاءة الأداء باستمرار، وكذلك وضع تصور واضح ومدروس لخطط واستراتيجيات المستقبل المنظور وما وراءه. كذلك يوصى بالمتابعة المستمرة لهيكلية أصول المؤسسة (المدرَّة للربح وغير المدرَّة له) للوصول لدرجة الاستخدام الأمثل لتلك الأصول. كذلك فانه يوصى بالتوسع في تنويع المحفظة الاستثمارية Portfolio Diversification وجعلها أكثر طموحا اقليميا ودوليا.

قسم الاشتراكات

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب ٥٤٨٦ الصفاة

الكويت 13055

البريد الجوي

BY AIR MAIL

PAR AVION

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة:

☐ سنة واحدة ☐ سنتان ☐ ثلاث سنوات ☐ اربع سنوات

بعدد (   ) نسخة

ارفق طية قيمة الاشتراك ________________ نقدا/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالإستلام و/أو ☐ ارسال الفاتورة

الاسم: ....

المهنة/ الوظيفة: ....

العنوان: ....

....

....

التاريخ / / التوقيع

Arab Mass Culture: Problems and Solutions

Essam S. Mousa

The mass media in the Arab world plays a significant role in socialization and promotion of cultural and developmental standards. It has been severely criticized by scholars of Arab communication, mainly for lowering cultural standards and tastes, encouraging consumerism, promoting foreign values, and alienating recipients. Because of this concern, a model for Arab mass culture has been presented in this paper. The model views mass culture as one component of a larger process, which also includes cultural heritage, the writer/critic role, Arab mass media and content, the producer/artist role and the audience. These components interrelate and affect each other and each is discussed in the light of problems which currently affect the mass media. Solutions are proposed to deal with these problems, with the ultimate aim of developing Arab mass culture.

Spatial Hierarchies and Social Hierarchies: The Moroccan Case

Kais Marzouk el-Ouariachi

This paper expounds theses which go beyond the idea of country-city relationships, and focus instead on the relationship between space centre and space periphery. The study involves the Eastern Rif area of Morocco on one hand, and the relationship of this area with the national metropolis (Rabat-Casablanca) on the other. The concept of dependency is adopted as a theoretical and methodological tool to refer to both the economic basis of the urbanization process and space property at both the regional and metropolitan levels. It is important to investigate the social functions of peripheral spaces in relation to the central space when considering rural exodus to the metropolis. The demand for housing is closely linked to both production and reproduction. This paper tries to show the important consequences of urbanization in the Eastern Rif area, such as economic introversion, political assimilation and social and cultural marginalization.

Toward a Better Congruence Between the Characteristics of the Individual, Task, Organization and the External Environment

Hussein M.A. Alawi

Organizational behavior theories aim at the achievement of a man-organization congruence through the design of jobs and the use of a 'generalistic' approach in analysis. It is usually assumed that all individuals respond favourably to methods such as MBO, job enrichment, and quality circles, but rarely do these studies take individual differences explicitely into account. The first purpose of this study is to analyse the process of 'congruence' at the levels of the individual, job, organization and external environment. Driver's four-style model (the decisive, hierarchic, flexible, and intergrative) is employed in this analysis. The second aim is to use the theory of cognitive style to anchor the 'differentialist' approach with management contingency theory. The underlying premise is that cognitive style is the corner stone of job and organization design, and that each style fits a particular job, organization and external environment of unique characteristics. The study concludes by identifying the causes of mismatch and by proposing recommendations that could lead to a stronger and healthier congruence between the individual and the organization.

Prospects for International Utilization of Natural Gas

Yousuf Hasan Mohammad

The paper discusses the current status of natural gas reserves, and its production and consumption, including the latest developments in methods of utilization. The international trade picture is concisely presented, covering aspects ranging from the historical development to cost estimates of transportation via pipelines and specialized tankers. There are several impediments to the growth of the natural gas trade, and these are outlined with an explanation of the current and proposed pricing schemes. The current pricing formulas are inherently biased in favor of either the producers or consumers. A major factor in the continued growth of international trade in natural gas is, therefore, agreement on a pricing scheme that ensures a fair rate of return for all parties involved. Due to the recent decline in oil prices, this has become a pressing issue.

Managerial Values of Foreign and Local Manpower: A Cross Cultural Field Study

Mohammad I. al-Twajery

This study investigated the relationship between managerial values of both foreign and local managers in Saudi Arabia. The managerial values were concerned with attitudes of managers toward fellow workers and the company. The random sample was composed of 158 participants : 83 Saudi and 75 non-Saudi managers. The non-Saudi group was composed of several different nationalities (Indians, Pakistanis, Filipinos, Thais and Europeans). The findings indicated that both groups have positive attitudes toward their fellow workers and the companies they work for. There is a positive and significant relationship between the feelings of the Saudi group and the non-Saudi group with regard to fellow workers and the companies. However, there is a significant difference between the Saudi and non-Saudi groups with regard to the feelings of fellow workers.

Social Ecology of Amman

Kayed O. Abu Sabha

In the last few decades Amman, the capital city of Jordan, has witnessed tremendous growth in both area and population, and this has greatly affected the internal structure of the city. The purpose of this study was to investigate the social ecological structure of the city by examining the spatial variations of certain socioeconomic and housing characteristics. Fifty one variables were chosen from the 1979 census for each block within the city, and a principal component analysis was applied, the result being the factor loading and score matrices for six factors. These were depicted on maps to show the spatial patterns of these derived factors. Each factor was found to be correlated with certain variables. It is concluded that the social ecology of Amman can be explained with reference to certain factors related to economic and housing characteristics, in addition to others reflecting occupational and demographic differences.

Working Mothers and Social Behavior of Primary School Children in al-Madinah al-Munawwarah : A Comparative Study

Mahmoud A. Munsi

Mothers have a great influence on the social behavior of their children and the development of their social life. Saudi Arabian women have recently taken up occupations in schools, hospitals and administration to share in the development of their country. Some studies claim that women should stay at home as mothers and home makers, whereas other studies suggest that women should work outside the home. This particular research investigates the differences in social behavior between children of working and non-working mothers. A sample of 400 primary school pupils were selected from schools at al-Madinah al-Munawwarah. Data was collected using a socio-cultural status survey form, a social behavior checklist, and an intelligence test involving drawing a man. The data was analyzed and showed that there were no significant differences in social behavior between both boys and girls of working or non-working mothers. There were also no significant differences in social behavior between boys and girls in all groups of the study.

The Extent of Job Stress among Employees in Selected Social Occupations

Ali Askar **Ahmad A. Abdullah**

The purpose of this study is to determine and compare the extent of job stress among employees in special education teaching, nursing, social work and the psychological service. Factors such as experience, marital status, sex, and nationality were considered. A questionnaire was given to 353 individuals working in these occupations, and information was obtained on work load, role conflict, role ambiguity, task routine, social support, participation in decision making, performance evaluation and job security.

The results indicate a general low level of stress, although the nurses showed a higher degree of stress compared to other occupations. There was also a higher degree of stress among married males, and employees with 5 to 9 years experience. Job insecurity was experienced by both nurses and teachers, and the nurses also complained of exhaustion. In view of the importance of the relationship between employees and organizations, this study can be considered a starting point for further investigation.

Self-Evaluation of Health After Retirement and Some Social, Economic and Demographic Factors

Ibrahim M. Alobeidy

The purpose of this study is to investigate the relationship between self-evaluation of health after retirement and some social, economic and demographic factors, such as previous occupation, length of employment, pension, age at retirement, level of education, and planning for retirement. The sample consisted of 500 retired men; the subjects were randomly selected and interviewed. The results indicate that retired men differ significantly in evaluating their health after retirement according to their previous occupations, level of education, size of pension, motivations for retiring, and planning for retirement.

The Correlates of Arab Military Expenditure and the Onset of the Arms Race: 1971 - 1984

Saleh A. al-Mani

This study attempts to delineate military spending in some Arab states and compare it with Israeli and Iranian spending over a fourteen-year period. It employes bivariate and multivariate correlation of military spending in constant dollars (1982 prices), as provided by the US Arms Control and Disarmament Agency. The study divides the Arab states into four categories: those confronting Israel (Egypt, Syria and Jordan); those facing Iran (Iraq and Saudi Arabia); and the two dyads of North Yemen vs. South Yemen and Algeria vs. Morocco. The chosen period is important historically since it witnessed the rise and decline of oil power. The researcher utilized four methods: 1) the application of a bivariate or multivariate regression analysis; 2) the application of Richardson's Arms Race model in each dyad of apparent arms race; 3) an experimental growth model of Richardson's model; and 4) Majeski and Jones' non-linear single state spending (ARIMA) model. The research found all except the third model to be effective, and regression results showed strong to moderate correlation in the military spending of certain dyads.

Contents

Vol. 16 No. 4 Winter 1988

Contents

Vol. 16 No. 4 Winter 1988

ARTICLES:

DISCUSSIONS:

FEEDBACK:

Sale price in Kuwait and the Arab World KD. (0.500) or equivalent.

Subscriptions:

* For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait. KD. 2.500 equivalent in the Arab World (Air Mail): U.S. $15 for all other countries (Air Mail).
* For public and private institutions - U.S. $60 (Air Mail).

* Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

JOURNAL
OF
THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS
Published by KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly publishing research papers in the various fields of the social sciences.

Vol. 16 - No. 4 Winter 1988

Address all correspondence to the Editor

Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 5486 Safat 13055, Tel. 2549421

TELEX 22616 KUNIVER, KUWAIT

عدد خاص
من مجلة العلوم الاجتماعية

صدر عن **مجلة العلوم الاجتماعية** «عدد خاص». وللراغبين يمكنهم الحصول على هذا العدد من كافة المكتبات في الكويت والدول العربية أو الكتابة الى المجلة. وفيما يلي الموضوعات التي تضمنها العدد:

■ عبدالمجيد نشواتي، أحمد عودة، صبحي خنفر	اثر التحصيل والجنس ومفهوم الذات في ادراك عوامل النجاح والفشل المدرسي لدى طلبة الصف الثاني الثانوي
■ محمد صباريني، أحمد عودة، خليل الخليلي	المعلومات البيئية لدى طلبة جامعة اليرموك
■ محمد رفقي عيسى	استراتيجيات فهم التركيب اللغوي عند الاطفال وعلاقتها بالقدرات العقلية.
■ حسن زيتون ، عبدالمنعم حسن	مقياس اتجاه معلمي العلوم البيولوجية قبل الخدمة نحو تدريس التطور العضوي.
■ سهام أبو عيطة	تقييم الحاجة الارشادية للطلبة الكويتيين في جامعة الكويت.
■ عادل ياسين ، عبدالله الشيخ	دراسة في تقويم المعلم.
■ محمد غزاوي، قاسم بدر	التصميم النظامي للمجمعات التعليمية.
■ شبل بدران	حول الفلسفة العربية للتربية.

للاستفسار يرجى الاتصال: مجلة العلوم الاجتماعية - ص.ب: ٥٤٨٦

الصفاة الكويت 13055

مطابع القبس التجارية

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by KUWAIT UNIVERSITY

Vol. 16 - No. 4 Winter 1988